

* فهرسة الجزء الأول من العيني على الكنز *

صفحة		صفحة	
٨٣	كتاب الزكاة	٦	كتاب الطهارة
٨٥	باب صدقة السوائم	١٦	باب التيمم
٨٨	باب زكاة المال	١٨	باب المسح على الخفين
٩٠	باب العاشر	٢٠	باب الحيض
٩١	باب الركاز	٢٦	باب الاثني عشر
٩٢	باب العشر	٢٨	كتاب الصلاة
٩٣	باب المصرف	٣١	باب الاذان
٩٥	باب صدقة الفطر	٣٣	باب شروط الصلاة
٩٧	كتاب الصوم	٣٥	باب صفة الصلاة
٩٩	باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده		فصل في بيان صفة الشروع في الصلاة
١٠٢	فصل في العوارض	٣٨	وبان أحكامها وأحوالها
١٠٥	فصل في بيان أحكام النذر	٤٥	باب الامامة
١٠٦	باب الاعتكاف	٤٨	باب الحدث في الصلاة
١٠٧	كتاب الحج	٥٠	باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها
١٠٩	باب الاحرام		فصل في مسائل أخرى تتعلق بباب
	فصل في بيان مسائل تتعلق بالوقوف	٥٤	الكرامة
١١٨	وأحوال النساء الخ	٥٤	باب الوتر والنوافل
١١٩	باب القران	٥٨	باب ادراك الفريضة
١٢٠	باب النع	٦٠	باب قضاء القوائت
١٢٣	باب الجنائيات	٦١	باب سجود السهو
	فصل في بيان ما يفسد الحج	٦٣	باب المريض
١٢٥	وما لا يفسده	٦٤	باب سجود التلاوة
١٢٨	فصل في بيان جواز قتل الصيد	٦٦	باب المسافر
١٣١	باب مجاوزة الوقت بغير احرام	٦٩	باب الجمعة
١٣٢	باب اضافة الاحرام الى الاحرام	٧٢	باب العيدين
١٣٣	باب الاحصار	٧٥	باب الكسوف
١٣٤	باب القوائت	٧٥	باب الاستسقاء
١٣٤	باب الحج عن الغير	٧٦	باب صلاة الخوف
١٣٦	باب الهدى	٧٧	باب الجنائز
١٣٧	مسائل متشورة	٨٢	باب الشهيد
١٣٨	كتاب النكاح	٨٣	باب الصلاة في الكعبة

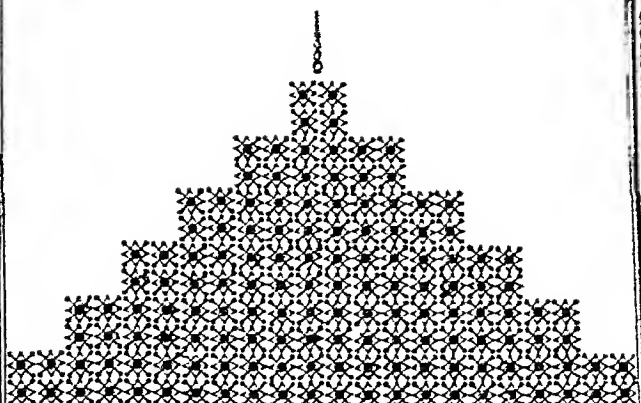
صحيفة	باب	صحيفة	باب
٢٣٩	باب العبد الذي يعتق بعضه	١٤٠	فصل في بيان المحرمات
٢٤٥	باب الحلف بالعتق	١٤٥	باب الاولياء
٢٤٦	باب العتق على جعل	١٤٨	فصل في بيان أحكام الاكفاء
٢٤٨	باب التدبير	١٤٩	فصل في بيان الوكالة بالنكاح وغيرها
٢٤٩	باب الاستبلاذ	١٥١	باب المهر
٢٥١	كتاب الايمان	١٦٠	باب نكاح الرقيق
	باب اليمين في الدخول والسكنى	١٦٣	باب نكاح الكافر
٢٥٧	واخروج والاتبان وغير ذلك	١٦٦	باب القسم
	باب اليمين في الاكل والشرب واللبس	١٦٦	كتاب الرضاع
٢٦٠	والكلام	١٦٩	كتاب الطلاق
٢٦٦	باب اليمين في الطلاق والعناق	١٧٢	باب الصريح
	باب اليمين في البيع والشراء والتزويج	١٧٨	فصل في الطلاق قبل الدخول
٢٦٨	والصوم والصلاة وغيرها	١٧٩	باب الكتابات
	باب اليمين في الضرب والقتل وغير	١٨١	باب تقويض الطلاق
٢٧٣	ذلك	١٨٢	فصل في الامر باليد
٢٧٦	كتاب الحدود	١٨٣	فصل في المشيئة
	باب الوطء الذي يوجب الحد والذي	١٨٦	باب التعليق
٢٧٩	لا يوجبه	١٩٣	باب المرض
٢٨٣	باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها	١٩٥	باب الرجعة
٢٨٦	باب حد الشرب	١٩٨	فصل فيما يحل به المطلقة
٢٨٨	باب حد القذف	٢٠١	باب الاثلاء
٢٩١	فصل في التغزير	٢٠٣	باب الخلع
٢٩٣	كتاب السرقة	٢٠٨	باب الظهار
٢٩٧	فصل في الحرز	٢١٠	فصل في بيان الكفارة
٢٩٩	فصل في كيفية القطع واثنائه	٢١٣	باب اللعان
٣٠٣	باب قطع الطريق	٢١٦	باب العنين
٣٠٥	كتاب السير	٢١٨	باب العدة
٣٠٨	باب الغنائم وقسمتها	٢٢٢	فصل في بيان الاحداد
٣١١	فصل في بيان كيفية القسمة	٢٢٤	باب ثبوت النسب
٣١٣	باب استيلاء الكفار	٢٢٧	باب الحضانة
٣١٥	باب المستأمن	٢٢٩	باب النفقة
	فصل في بيان ما بقي من أحكام	٢٣٧	كتاب الاعتاق

صفحة		صفحة	
٣٣٤	كتاب الالباق	٣١٦	المستامن
٣٣٦	كتاب المفقود	٣١٨	باب العشر والخراج والجزية
٣٣٨	كتاب الشركة	٣٢٠	فصل في بيان أحكام الجزية
٣٤٢	فصل في بيان الشركة الفاسدة	٣٢٣	باب المرتدين
٣٤٣	كتاب الوقف	٣٢٧	باب البغاة
	فصل في بيان أحكام الممجد والخنان	٣٢٩	كتاب الاقطاع
٣٤٧	والمقبرة ونحوها	٣٣١	كتاب اللقطة

(تمت)

2

[illegible]



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وعلى الله تعالى سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ان أجد ما يستل به اللسان بالبيان وأسد ما تقدم به الأركان من الجنان حمد مبدع فزق انوار العلم عن أكمام الأذهان وشق سيابع الحكمة في خلد من شاء من الانسان وشكر مرسل نبيا عند انتهاء الوقت والزمان محمدا المصطفى المبعوث الى الانس والجان عليه صلوات كل حاضرها عن العدة والحسبان وتحيات مل حاضرها للعدة بالبيان وعلى آله وصحبه الذين اتبعوه باحسان وعلى علماء الامة في كل زمان ومكان مادام القطر في السيلان والماء في الجريان (وبعد) فان الفقير الى رحمة ربه الغني أبا محمد محمود بن أحمد العيني عامله ربه والد به بلطفه الخفي يقول لما امتحنت بما امتحن به من هو محسود اما العلم وفضله واما السبق خير منه أو من أصله ولعمري غير عجب ذلك فان المحسود معتد لذلك وكيف وقد امتحن أئمة الدين وأكابر علماء المسلمين من الصحابة والتابعين ومن سائر العلماء المتقين فأبو حنيفة رضي الله عنه حبس وضرب بالسياط ولم يزل في الحبس الى ان طوى له البساط ومالك رحمه الله ضرب وأهين حتى خلع كتفه اليمين والمشافعي رحمه الله حمل من الين الى دار السلام في قيد مطايط يجمع من اللثام وأحمد رحمه الله كذلك من بغداد الى حران الى ان أنقذهم الله من شر أهل الظلم والعدوان بحيث ضاقت على الدنيا برحبها وصعبت على الامور بسايسها ورطبها لما قولت بما لا يسوغه الشرع الشريف وجوزيت بما يجازيه القوى الضعيف حتى صار أعز أصحابي كأكبر أعدائي وصار أكرههم والطعن من اجله اخلائي بحيث أظلمت على الدنيا نصرت كافي عين بلا انسان أو انسان بلا عين بالعيان ولكن النقي لا يغيره مقل الذباب والبحر لا يفسده ولو غ الكلاب فاني ان كنت عند الله مرضيا

فاناراض نفوس الناس بالقليل والقال غير نافذ ولا ماس ثم لما من الله على بعض جلا هذه
الغمة على يدي من خصه الله بالغير من هذه الامة أردت أن أزيل هذه الكدورات باشغال
البال في شرح كتاب من المستنفات فاخترت لذلك كتاب كثر الدقائق المنسوب الى القرم الهمام
والامام المعظم في الانام كشاف المشكلات حلال المعضلات أبي البركات عبد الله بن أحمد بن
محمد التنسي عليه رحمة الله في كل حين مبتدا ومستأنى فانه وان وقع عليه شروح ولكن منها
ما عيل جدا ومنها ما يحل جدا فاستخفرت الله تعالى واخترت له شرحا يزيل صعابه ويستخرج
عن قشره لبايه ويكشف عن وجوه مخدواته النقاب ويوضح ما فيه من المسائل الصعاب
بحيث انه عدل ووسط يجنب عن الافراط والنحرط موفى حق حل المتن والتركيب كاف لذكر
الدلائل بالترتيب مدرجا بالاجزى في أسود شرحه الوضاح كالورد بين البنفسج أو كالأفاح مسمى
بكتاب رقت الدقائق في شرح كثر الدقائق نفع الله الطالبين به كما نفعهم بأصله ولقد جعلته
خالصا للوجه الكريم وهو عاني الصدور عليم والاعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى
وعلى كل قلب ما حوى والمأمول فيمن ينظر فيه أن يسلك طريق الاتصاف ويحيد عن توغل
الاعتساف وان يقصد بذلك الصلاح والاصلاح طلبا للنجاة والفوز والنجاح فان الانسان
غير معصوم عن الخطا والتسيان وهما بالنص عناصر فوعان واليد غير محفوفة عن الهفوة
والقلم غير مصون عن العثرة والكرام يصلح والثلثم يفسخ والحسد يفسح وكفى للعاسد
ذما آخر سورة الفلق في احتراقه واضطرابه بالقلق عمننا الله واياكم من شر الحسدة اللثام
وبجعنا واياكم بخير في دار السلام وأن يعلم ان ما وقع في ذلك الكتاب من لفظة الثلاثة فالمراد
بها الائمة الثلاثة وهم الشافعي ومالك وأحمد رحمهم الله وما وقع فيه من قولي قال السارح
فالمراد به الشيخ الامام نحر الدين الزبلي رحمه الله والحمد لله أولا وآخرا باطنا وظاهرا (بسم الله
الرحمن الرحيم) افتتح كتابه بالبسملة تأسيسا بكتاب الله تعالى وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم كل امر
ذي بال لم يبدأ فيه باسم الله فهو أبتر ولا تعارض بينه وبين قوله عليه السلام كل امر ذي بال لم يبدأ
فيه بحمد الله فهو أجدم أي أقطع لان الابتداء بالاول حقيقة وبالثاني بالاضافة الى ما سواه
فلذلك ترك العاطف لتلايشع بالانبعية فيجمل بالتسوية وقد استمر الكلام في لفظة الله هل هو
مستق أو اسم موضوع فلا حاجة الى ذكره وهو اسم للمعبود بالحق يشمل جميع الصفات فلذلك
قرن بالجدد دون غيره من الاسماء والرحن فعلان والرحيم فعيل وفي الاول من المبالغة ما ليس
في الثاني لان الزيادة في اللفظ زيادة في المعنى ومتعلق الباء محذوف وهو ابتدئ أو أسرع على
حسب ما يليق بحال الفاعل (الحمد) هو الثناء بالجمل الاختياري على جهة التعظيم والمعنى هذا
الثناء مستقر أو ثابت (لله الذي أعز العلم) الديني (في الأعصار) وهو جمع عصر وهو الزمان
(وأعلى حربه) أي حرب العلم وأراد به العلماء والحرب في الاصل قطعة من الشيء وأراد طائفة
أهل العلم وهم حرب الله تعالى وهم المفلحون في الدنيا والآخرة وفيه براعة الاستملال وهي ذكر
شيء في افتتاح الكلام يدل على أن مقصوده في أي فن من الفنون وانما قال (في الأمصار)
وان كان حرب العلماء هم الاعلون في سائر البقاع نظرا الى الغلبة (والصلاة) وهي التجليل
والتعظيم من الله تعالى وملائكته وعبيده (على رسوله) وهو من بعث ومعه كتاب أو أنزل عليه

ملك بخلاف النبي فكل رسول نبي ولا عكس وأراد به ههنا محمدا صلى الله عليه وسلم للدلالة
 القرائن عليه فلذلك لم يصرح باسمه ثم وصفه بقوله (المختص بهذا الفضل العظيم) وأشار به إلى
 العلم الذي وصفه بالعزة ووصف أهله بعلو المنزلة ولما كانت الدعوة بحجوبة بدون الصلاة على سيد
 الخلق نبي بالصلاة عليه ثم على أهل بيته أو كل من تبعه من المتقين إلى يوم القيامة بقوله (وعلى
 آله الذين تآزروا منه) أي نظروا وأخذوا عنه (يحفظ) أي ينصيب (جسيم) أي عظيم وأراد به
 العلم الديني الذي يسميه فازروا في الدنيا بكتسابهم المطالب العلية والمراتب السنية وفي
 الآخرة بارتفاع الدرجات وتضاعف الحسنات (قال مولانا) أي من له علينا حق ولا نعمة العلم
 والارشاد أو حق ولا نعمة المصنفات التي ألفها لنا وهذا من هنا إلى قوله لما رأيت الهمم ملهمة
 من التسامدة ثم وصفه بأوصاف مادية فقال (الحبيب) أي العالم الذي يزين الكلام بتقريره
 وتحريره ومنه سمي علماء التوراة المحققون أجازا (التحرير) بكسر النون وهو الذي له نظر
 دقيق في تقرير الكلام قبل النون فيه زائد فيكون من التحرير من حذر الكلام إذا أمعن النظر
 فيه ودققه وقبل أصله من التعرُّو أو المصدر فكان معناه صدر في التحرير وكل منه ما يدل على
 المبالغة (صاحب البيان) باللسان (والبيان) بالقلم وقوله (في التقرير) يرجع إلى الأول وقوله
 (والتحرير) يرجع إلى الثاني لأن التقرير يكون باللسان والتحرير يكون بالبيان فكل من أوتي
 هذين الفضلين فقد أوتي فضلا جافا فالتاس على أربع طبقات فأعلى هـ غاية العلوم من رزق
 التقرير والتحرير ومن دونه من رزق التقرير دون التحرير ومن دونه من رزق التحرير دون التقرير
 ودون الكل الذي لا يعا به من حرم الاثنين (كشفت المشكلات) من أشكل الأمر إذا انقلبت
 وجهه واشتد طريقه (والمعضلات) من أعزل الأمر إذا اشتدت صعوبته قبل الأول في
 الفروع والثاني في الأصول وقبل الأول في الالتقاط والثاني في المعاني وقيل الأول في المدلولات
 والثاني في الدلائل (مبين) أي مظهر (الكليات) وهو جمع بكابة وهو ما استمر المراد منه بخلاف
 الصريح (والإشارات) جمع إشارة وهو الرمز فالأول في المعاني والثاني في المتون (منبع العلاء)
 بضم العين وهو جمع عليا والمنبع مفعول من نبع الماء إذا ظهر وسال بالتفجر وأراد أنه مظهر
 الأشياء الدقيقة والمسائل الرفيعة العالية التي لا يتأهلها إلا المنفردون من العلماء الكبار
 والمتقنون من الفضلاء الأخيار (علم الهدى) أي الهداية وهي ما يوصل إلى المطلوب والعلم
 بفضة جبل وقد استعير الجبل للشيخ مبالغة في توصيفه بالعلوم والهداية وجه ذلك أن الجبل
 ونزل للبقعة التي هو عليها بمنعها من المبدؤا القابل وكذلك الشيخ بين طائفة جنسه ينزل منهم
 منزلة لو تدمع أن قيام أمورهم وانتظام أحوالهم على منهاج العدل والشرع يكون به أو كان
 الجبل يقتدى به المسافرون عند الضلال فكذلك هو يقتدى به في العلوم وتخصيها عند الجهالة
 (أفضل الورى) أي الخلق في زمانه (حافظ الملة) الإبراهيمية الحنيفية (والدين) الحمدي وهو لقبه
 الذي اشتهر به بين الخلق (نعمس الإسلام والمسلمين) جعل تحسبا مبالغة كما في زيد أسد (وارث
 الأنبياء والمرسلين) في العلوم لوحظ فيه قوله عليه السلام العلماء ورثة الأنبياء (أبو البركات)
 كنيته واسمه (عبد الله بن أحمد بن محمود) صاحب التصانيف المفيدة في الفقه والأصول منها
 كتاب الوافي وشرحه الكافي والمعنى في شرح المنظومة والمستصفي في شرح النافع والمزار

وشرحه والعمدة في الكلام وغير ذلك تفقه على شمس الأئمة الكردي وسمع منه الصغاني دخل
 بغداد سنة عشر وسبع مائة ووفاته في العشر المذكور (السنن) نسبة إلى مدينة تنفق وهو من
 بلاد الصغد من بلاد ما وراء النهر قيل هو بكسر السين وفي النسبة تنفق كما يقال في النسبة إلى
 صدق صدق في النسخ (المأربأب اللهم) أي هم المحصلين وهو جمع همة من الهم وهو التصديق ما ناله
 إلى المكتب (المختصرات) لسهل مأخذها وقرب تناولها (و) راي (الطبائع) أي طبائع
 المشتغلين (راغبة) أي معرضة (عن) الكذب (المطلولات) لبعدها عن ضبطها وعسر حفظها (أردت)
 جواب لما (إن الخصال الوافي) وهو الكتاب الذي صنفته أولاً على ترتيب عجيب وتركيب غريب
 يحتوي على مسائل كثيرة من كتاب الهداية والقصد وري والمنظومة والزيادات والواقعات
 والجامع الصغير والكبير والفتاوى وغيرها (بذكر ما علم وقوعه) بين الناس (وكثرة وجوده)
 لاشتماله على غالب الواقعات والحوادث (لتكثر فائدته) لكونه مختصراً يلقي درسه في المدارس
 ويحتفظ منه في غالب الأماكن والجامع وبستهيب مع الطلبة في الأكام ويبحث منه الخواص
 والعوام فالخواص بالاقامة والعوام بالاستفتاء عنه (وتوفّر عائدته) أي منفعته وبين
 الفائدة والعائدة جناس لا يخفى (فشرعت) الفاء فيه جواب شرط محذوف تقديره إذا كان
 الأمر كذلك فشرعت (فيه) أي في تلخيص الوافي (بعد التماس) أي طلب (طائفة) أي
 جماعة (من أعيان الأفاضل) أي من أشرافهم وكبارهم والأعيان جمع عين الشيء وهو خياره
 والأفاضل جمع أفضل وهو أمثل من القاضل من فضل إذا زاد (وأفاضل الأعيان) فالمراد من
 الأول العلماء المنتهون في العلوم ومن الثاني العلماء الذين في صدد الزيادة وأعيان الناس هم العلماء
 لأنهم خيارهم وساداتهم وأعيان العلماء هم الأفاضل الذين لدرجة فوق درجاتهم الأدريجات
 الأنبياء عليهم السلام ولحق فيه قوله عليه السلام فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم ثم
 وصفهم بقوله (الذين هم بمنزلة الإنسان العاقل) وهو نورها الذي تبصر به فنفوس الحديقة التي ركب
 الله فيها النور الذي يصبر به الإنسان يسمى إنساناً (و) هم أيضاً بمنزلة (العين للإنسان) والمراد
 من الإنسان الأول هو النور الذي ذكرناه ومن الثاني هو الحيوان الناطق والمراد من العين
 الأول والثاني هو العضو المعهود وهو العين الباصرة وهذا تشبيه بليغ وجهه أن الإنسان كما
 لا ينتفع في المبصرات إلا بالعين فكذلك الخلق لا ينتفعون بأموال الدنيا والآخرة إلا بالعلماء فكما
 أن الأعشى لا يهتدي إلى طريقه ولا يميز بين ما ينتفعه ويضره فكذلك الخلق لا يهتدون إلى طريق
 الهدى والصواب ولا يميزون بين الحلال والحرام إلا بواسطة العلماء وقوله (مع ما بي من العوائق)
 في محمل النصب على الحال أي فشرعت فيه حال كوني مصاحباً للعوائق أي الموانع والشواغل
 أقام من جهة اشتغاله بتصنيف آخر والقاء الدروس وأما من جهة الفترات التي لا يتخلو عنها البلاد
 والفتن التي تزيل الأمن والقرار عن العباد والظواهر أن مراده هذا الآن في زمان تصنيفه هذا
 الكتاب كانت الفتن عامة في البلاد خصوصاً في بلاد ما وراء النهر من جهة المغل الذين تفرقوا
 في البلاد واقصدوا غاية الفساد (وسميته) أي المختص من الوافي (بكنز الدقائق) سماه كنزاً
 باعتبار كثرة مسائله التي كنزها السلف لأن الكنز اسم لما دفعه بنو آدم من الذهب والفضة ولما
 جمعها ههنا سماها كنزاً وسميها بالدقائق نظر إلى دقة اختصاره فانه إذا بسط كان أكثر منه

عشر مرات وأكثر (وهو) أي الكثرة هذا (وان خلا) أي عرا (عن العويصات والمعضلات)
 أراد بها المسائل الموجودة في الوافي المأخوذة من الجامع الكبير فان مسائل عويصة أي صعبة
 يحتاج الانسان في استخراجها الى أمر عظيم وتردد كثير وأصولها معضلة أي مشكلة جدا
 فهذا الكتاب وان عرا عن ذلك (فقد تحلى) أي تزين وتجميل (بمسائل الفتاوى والواقعات)
 يعني تحلى بالمسائل التي يفتي بها عند الواقعات والحوادث لان الناس انما يحتاجون غالبا الى
 مثل هذه المسائل لا الى المسائل النادرة الصعبة ويجوز أن يكون المراد من الفتاوى
 والواقعات الكتابين المسمين بهما يعني وان عرا هذا الكتاب عن مسائل الجامع الكبير التي
 هي العويصات والمشكلات فقد تحلى بمسائل هذين الكتابين التي وجودها أكثر ونفعها أعم
 وأشهر وقوله (معلم) بفتح اللام حال من الضمير الذي في تحلى وأشار بقوله (بتلك العلامات) الى
 التي وضعها في الوافي وهي حرف الحاء لابي حنيفة والسين لابي يوسف والميم لمحمد والراي لزيفر
 والفاء للشافعي والكاف للمالك والداد للاحد والواو لرواية عن أصحابنا وأقياس مرجوح
 (وزيادة) بالجر أي وبزيادة حرف (الطاء للاطلاقات) يعني للمسائل التي ذكرت مطلقة من غير
 تفصيل ولا قيد (والله الموفق للاتمام) أي لاتمام هذا الكتاب (والميسر للاختتام) أي لاختتامه
 * (كتاب الطهارة) *

كلام اضافي فيه وجهان الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف أي هذا كتاب الطهارة والنصب على
 تقديرها ككتاب الطهارة أو خذنه وهو مصدر كالكتب والكتابة بمعنى الجمع تقول منه كتبت
 البغلة اذا جمعت بين شفريرها بحلقه أو سيرا كتب وأكتب كتبنا وقد يقال أراد بالكتاب ههنا
 المكتوب مجازا كالكتاب بمعنى المحسوب وفي الاصطلاح الكتاب طائفة من المسائل
 الفقهية اعترت مستقلة شملت أنواعا ولم تشمل والقيد الاخير لدفع قول من يقول الكتاب اسم
 جنس يدخل تحته انواع من الحكم وكل نوع يسمى بالباب والباب اسم لنوع يشتمل على أشخاص
 تسمى فصولا فان الكتاب قد يكون كذلك وقد لا يكون فان من الكتب ما لم يذكر فيه لآباب
 ولا فصل ككتاب اللقطة واللقيط والابق وغيرها على ما سيأتي والطهارة مصدر من طهر الشيء
 بضم الهاء وفتحها بمعنى النظافة مطلقا وفي الشرع النظافة عن النجاسات مطلقا وقال صاحب
 الدراية الطهارة لغة النظافة وشرعا نظافة الاعضاء الثلاثة ومسح الرأس وهذا تعريف غير
 صحيح لان الطهارة أعم من الوضوء والتعريف المذكور لا يطلق الا على الوضوء وهو نوع
 من أنواع الطهارة وانما تقدمها على غيرها لانها شرط وهو مقدم ثم اختصت بالبداية من بين
 سائر الشروط لكونها أهم ولانها لا تنسقط بحال ما بخلاف غيرها ثم قدم بيان الوضوء الذي هو
 طهارة صغرى على الغسل الذي هو طهارة كبرى اما اقتداء بالكتاب العزيز واما باعتبار ريشة
 الاحتياج الى علم الوضوء باعتبار كثرة دورانه فقال (فرض الوضوء) وهو كلام اضافي مبتدأ
 وخبره (غسل وجهه) أي وجه المتوضي أو المكلف وليس هذا باعتبار قبل الذكر والدلالة
 القرينة عليه وذلك لقوله تعالى فاغسلوا وجوهكم والقرض ما ثبت بدليل قطعي لاشبهه فيه
 والوضوء بضم الواو من الوضوء وهي الحسن والنظافة تقول منه وضوء الرجل أي صار وضيا
 وتوضات للصلاة ولا يقال توضيت وبعضهم يقول وبالفتح الماء الذي يتوضأ به وفي الشرع

غسل الاعضاء الثلاثة ومسح الرأس ولما كان الوجه من الحدودات الحسية التي لها طول
 وعرض أشار اليه بقوله (وهو) أي الوجه يتبدئ في الطول (من قصاص شعره) وهو حيث
 ينتهي نبتة من مقدمه ومؤخره وفي القاف ثلاث اغاث والضم أعلاها وينتهي (الى اسفل ذقنه)
 بفتح الذال المججمة والقاف وهو مجتمع لحسية (و) يتبدئ في العرض (الى شحمتي الاذن) وهي
 معلق القرط وأراد شحمتي الاذنين لأن لكل أذن شحمة وقد نوقش في هذا التركيب من وجوه
 الأول أن قوله من قصاص شعره ليس كذلك لأن حد الوجه في الطول من مبتدأ سطح الجبهة الى
 منتهى العينين كان عليه شعراً ولم يكن الثاني أن قوله والى شحمتي الاذن معطوف على قوله الى
 أسفل ذقنه فيكون داخلاً في حكمه ويكون المعنى حد الوجه طولا ومن قصاص شعره الى أن
 ينتهي الى أسفل الذقن والى أن ينتهي الى شحمتي الاذن وليس كذلك على ما لا يخفى الثالث كان
 ينبغي أن يقال والى شحمتي الاذنين لأن لكل أذن شحمة والعرض من الشحمة الى الشحمة
 وليس لأذن واحدة شحمتان الرابع يلزم من هذا الحد أن يجب غسل داخل العينين والاتف
 والقم وأصول شعر الحاجبين واللحية والشارب وونيم الذباب ودم البراغيث وليس كذلك
 وأجيب عن الأول أنه باعتبار الغالب وعن الثاني بأن فيه مقدراً وهو ما ذكرناه وإن كان فيه
 تعسف وهو أيضاً بعينه عبارة صاحب الهداية حيث قال وحد الوجه من قصاص الشعر الى
 أسفل الذقن والى شحمتي الاذن لأن المواجهة تقع به هذه الجمله وهو مشتق منها وقد علم أن الفقهاء
 يتسامحون في اطلاق العبارات ولكن العبارة المنقحة أن يقال وهو من قصاص شعره الى أسفل
 ذقنه ومن شحمة الاذن الى شحمة الاذن كما ذكره غيرهما وعن الثالث بما قدرنا أيضاً مع ما فيه
 من المسامحة وعن الرابع أن هذه الاشياء سقطت للعرج وعلى حد من يقول الوجه ما يواجهه
 الانسان لا تدخل هذه الاشياء على وجهها عن المواجهة ثم اعلم انه لا خلاف في أن ما يشتمل عليه
 الطول يجب غسله وأما ما يشتمل عليه العرض ففيه خلاف أبي يوسف فعنده عرض الوجه من
 العذار الى العذار وما وراءه ساقط والعذار رأس الخلد وهو داخل بالاتفاق هذا في الملتحي أما
 في غيره فحد العرض هو الذي تقدم ذكره وعند مالك العذار وما وراءه لا يدخل في الغسل مطلقاً
 (ويديه) عطف على قوله وجهه وفيه حذف والتقدير وغسل يديه (بمرفقيه) أي مع مرفقيه
 والباء مجيء للمصاحبة يقال اشتريت الفرس بسرجه أي مع سرجه وقال زفر المرفقان لا يدخلان
 في الغسل لأن الغاية لا تدخل تحت المغني قلنا الغاية ههنا لا سقاط ما وراءها لأن صدر الكلام
 ان كان يثبت الحكم في الغاية وما وراءها قبل ذكرها فيكون ذلك كرهاً فيكون ذلك كرهاً لا سقاط ما وراءها
 والأفلامداد الحكم الى تلك الغاية وهي في صورة النزاع من القبيل الأول (ورجله) عطف
 على يديه أي وغسل رجله أيضاً (بكبعبه) أي مع كبعبه كما ذكرناه وفيه خلاف زفر أيضاً والسكعب
 هو العظم الثاني عند ملتقى الساق والقدم وهو الصحيح ههنا وما روى من أنه العظم المربع
 الذي عند معقد الشرا الذي في باب الحج (ومسح ربع رأسه) بالرفع عطف على قوله غسل
 وجهه أي فرض الوضوء أيضاً مسح ربع رأسه لحديث الغيرة رضي الله عنه انه عليه السلام
 مسح على ناصيته أخرجه مسلم وليس هذا بزيادة على الكتاب بخبر الواحد لأن الكتاب مجمل
 والتحقيق الخبر بياناً له وهذه حجة على الشافعي في تجويزه أقل ما يطلق عليه اسم المسح وعلى مالك

في رؤيته مسح جميع الرأس فرضا فان قلت ان المبريق ينقض بيان عين الناصبة والمدعى ربع
غير معين فلا يوافق الدليل المدلول قلت الخبر يحتمل معنيين بيان المحل وبيان المقدار وخبر الواحد
يصلح بيان المحل الكتاب والاجال في المقدار دون المحل لانه الرأس وهو معلوم فلو كان المراد منه
المعين يلزم نسخ الكتاب بخبر الواحد وعن محمد الواجب قدر ثلاث أصابع ذكرها ابن رستم
عنه في نوادره (وطيته) بالجر عطف على رأسه أي ومسح ربع لحيته وهو رواية الحسن عن أبي
حنيفة ويجوز أن يكون عطف على الربع أي ومسح لحيته فعلى هذا يجب مسح كل اللحية
وهو رواية بشر عن أبي يوسف وعنه لا يجب مسحها أصلا والخياران القرض مسح ما يلاقي
البشرة من الوجه (رسقه) أي سنة الوضوء ثلاث عشرة على ما ذكره الاولى (غسل يديه الى
رسقه) بفتح الراء وسكون السين المهملة وفي آخره غين معجمة وهو منتهى الكف عند المفضل
وذلك لقوله عليه السلام اذا استيقظ أحدكم من منامه فليغسل يديه قبل أن يدخلهما في وضوئه
فان أحدكم لا يدري اين بأت يده أخرجه البخاري بهذه العبارة وبقية الجماعة بالقاظ مختلفة
وانما قال الى رسقه لوقوع الكفاية به في التطييف (ابتداء) نصب على الظرف أي في ابتداء
الوضوء وأوله ويجوز أن يكون حالا على تقدير مبتدئا وانما قال (كالشجبة) بكاف التشبيه
تنبيه على أن السنة في التسمية أيضا أن تكون في ابتداء الرضوء لقوله عليه السلام لا وضوء لمن
لم يذكر اسم الله عليه رواه أبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم وقال صاحب الهداية والاصح
انها مستحبة وكيف يكون الاصح انها مستحبة وقد وردت أحاديث كثيرة تدل على سنيتها
على أن جماعة من الظاهرية واسحق وأحمد في رواية يرون بوجوبها ووقع في بعض النسخ
والتسمية بالرفع عطف على غسل يديه وهي الثانية من السنن (و) الثالثة (السؤال) أي استعماله
لان نفس السؤال ليس بسنة وقال ابن الاثير السؤال بالكسر والمسؤال ما يدلك به الانسان
من العبدان يقال سأل فاهبوكه اذا دلكه بالسؤال فاذا لم تذكر الفم قلت استسألك وقال
الشارح والسؤال يحتمل وجهين أحدهما ان يكون مجرورا عطف على التسمية والثاني أن يكون
مرفوعا عطف على الغسل والاول أظهر لان السنة ان يستسألك عند ابتداء الوضوء قلت بل
الاظهر هو الثاني لان المفعول عن أبي حنيفة رضي الله عنه على ما ذكره صاحب المقصد أن
السؤال من سنن الدين فحينئذ يستوي فيه كل الاحوال (و) الرابعة (غسل فمه) وأراد به
المضمضة (و) الخامسة غسل (أنفه) وأراد به الاستنشاق وانما عدل الى هذه العبارة اما لان
الغسل يشعر بالاستيعاب واما تنبيه على حديثه وما قيل انما ذلك للاختصار فليس بشئ
وكيفيتهما أن يتممض ثلاثا وبأخذ لكل مرة ماء جديدا ويستشق كذلك وعند الشافعي
يعرف غرفة فيوزعها عليهم (و) السادسة (تخليل لحية) عند أبي يوسف وبه قالت الثلاثة
وعندهما هو فضيلة وليس بسنة (و) السابعة (تخليل أصابعه) بالاجماع للحديث المعروف
(و) الثامنة (تخليل الغسل) فالاول فرض والثاني والثالث سنة وقبل الثالث اكمل السنة
وقبل الثالث نقل وقبل الثاني نقل والثالث سنة وعن أبي بكر الاسكاف ان الثلاث فرض
(و) التاسعة (نيت) أي نية الوضوء فيكون المصدر مضافا الى نفعه وله وطوى ذكر الفاعل أي نية
المتوضي الوضوء ويجوز أن يكون مضافا الى الفاعل أي نية المتوضي ويكون المحذوف هو

المفعول وعند الشافعي فرض وحى قصد قلبه بالوضوء لاستباحة صلاة أو رفع حدث أو امتثال
 أمر (و) العاشرة (مسح كل رأسه مرة) واحدة وعند الشافعي ثلاثا وعند مالك مسح كل الرأس
 فرض (و) الحادية عشرة مسح (أذنيه جانبا) أى بماء الرأس وعند الشافعي بماء جديد (و) الثانية
 عشرة (الترتيب المنصوص) عليه من جهة العلماء وهو أن يبدأ بماء الله تعالى بذكره وعند
 الشافعي هو فرض (و) الثالثة عشرة (الولاء) بكسر الواو وهى المنابعة وهوان يغسل العضو
 الثانى قبل جفاف الأول وقبل أن لا يثبت تغل بينهما عمل آخر وعند مالك هو فرض (ومستحبه)
 أى ومسحب الوضوء شيان أحدهما (التيامن) وهو البدء باليمين فى غسل اليدين والرجلين
 (و) الآخر (مسح رقبته) لانه عليه السلام مسح عليهما ولمافرغ عن بيان الوضوء شرع
 فى بيان نواقضه والنقض فى الاجسام ابطال تأليفها وفى غيرهما اخراجها عما هو المطلوب
 والمطلوب من الوضوء استباحة الصلاة وأشار الى ذلك بقوله (وينقضه) أى الوضوء (خروج)
 كل خارج (نجس منه) أى من المتوضئ سواء كان على وجه الاعتقاد أو لم يكن خلافا لما لك
 فى غير المعناد وسواء كان من السيدين أو لم يكن خلافا للشافعي فى غير السيلين والشرط السيلان
 الى موضع بلحقه حكم التطهير خلافا لفرحتى لو نزل البول الى قلعة الذهب ينقض وإلى
 قصته لا ينقض وكذا لو علا الدم أو القيح على رأس الجرح ولم يسلم لا ينقض وأشار بالخروج
 الى أن الخسرج لا ينقض حتى لو عصر بثرة أو رفع دما أو ضحوه بقطنه عن رأس الجرح لم ينقض
 (و) ينقضه أيضا (ق) خلافا للشافعي ووصفه بقوله (ملافة) أى فم المتوضئ تنبها على
 مذهب زفرقان عنده الامتلاء ليس بشرط ولا فرق بين أنواع التي أشار الى ذلك بالواصلة
 وهو قوله (ولو) كان التي (مرة) بكسر الميم أى صفراء (أو) كان (علقا) أى دما جامدا
 وان كان مائعا فلا امتلاء ليس بشرط عند أبى حنيفة خلافا للحمد وأبو يوسف مضطرب
 هذا اذا كان صاعدا من الجوف وأما اذا كان نازلا من الرأس فهو ينقض قل أو كثر بانفاق
 أصحنا (أو) كان التي (طعما أو) كان (ماء) خلافا للحسن فيهما اذا لم يتغير
 (لا) ينقضه اذا قام (بلغما) صرفا خلافا لابي يوسف فى الصاعد من الجوف (أو) قام (دما غلب عليه
 البراق) اعتبارا للغالب ولو كان البراق مغلوبا تنقض وكذلك فى التداوى ويعرف ذلك
 من حيث اللون فان كان أجرا تنقض وان كان أصفر لا ينقض هذا كله فى الخارج
 من نفس الفم وأما الخارج من الجوف فمد مرتفعه يله وفى التجنيس اذا برق وخرج معه دم
 ان كان الدم مغلوبا لا ينقض لانه ما سال بنفسه بل سله البراق بخلاف ما اذا كان غالباً ومساوبا
 للاحتياط ولو عض على شيء وأصابه دم مما بين أسنانه ان كان بحيث لو نزل لا يسيل لا ينقض
 (والسبب) وهو اتحاد المجلس عند أبى يوسف والباعث وهو الغثيان عند محمد (يجمع متفرقة)
 أى متفرقة التي وهو على أربعة أوجه اما أن يكون المجلس والباعث متعدين فيجمع
 اتفاقا واما متعدين فلا يجمع اتفاقا واما أن يكون الأول متحد الاغبر واما أن يكون الثانى
 لاغبر فيقيم ما الخلاف (و) ينقضه أيضا (نوم مضطجع) وهو النائم على جنبه لاسترخاء المناصل
 (و) نوم (متورك) وهو النائم على وركه لزال مقعده عن الارض وكذا نوم مستند
 الى شيء أو أزيل اسقط (و) ينقضه أيضا (اغشاء) وهو ما يكون العقل به مغلوبا (وجنون) وهو

ما يكون العقل به ملوبا من هذا صحيح الانعلاء على الانبياء عليهم السلام دون الجنون
 (و) ينقضه أيضا (مسك) وحده أن يدخل في منيته اختلال واختيار الصدور والشهيد
 أن لا يعرف الرجل من المرأة (و) ينقضه أيضا (قائمة متصل) صلاة كاملة حتى لا يكون تنضا
 في الجنابة واحتربه عن غير المصل وبقوله (بالغ) عن غير البالغ لأنه اليست بجناية في حقه وسواء
 في ذلك العمدة والنسيان خلاف الشافعي مطلقا وحى ما يكون مسرعا بخيرانه بدت أسنانه أولا
 وانحن ما يكون مسرعا به فقط يطل الصلاة دون الوضوء والتبسم مالا صوت فيه فلا ينقض
 شيئا أصلا (و) ينقضه أيضا (مباشرة فاحشة) خلاف محمد وحى أن تنضم الآلة وتنامس الفرجين
 (لا) ينقضه (حرج دودة من جرح) لأنها استراة من لحم وهو لم يقطع لا ينقض فكذا ما يولد منه
 بخلاف الخارجة من البر لأنها استراة من الطعام (و) لا ينقضه أيضا (مس ذكر) خلافا
 للشافعي لحديث بسرة من مس ذكره فليتوضأ ولنا حديث قيس حل هو الأربعة منك قال
 الترمذي هذا أحسن شيء في هذا الباب وحديث بسرة ضعفه جماعة وقال يحيى بن معين ثلاثة
 أحاديث لم تصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث من المكرول أنكاح الابن وكل مسكر
 حرام وعن أحمد وإسحق مثله وقال الطحاوي لم ينعلم أحد من الصحابة أفتى بالوضوء منه غير ابن عمر
 وقد خالفه أكثرهم (و) لا ينقضه أيضا مس (امرأة) خلافا للشافعي لقوله تعالى أو لا مستمسك
 النساء ولنا ما صح أنه عليه السلام كان يقبل بعض نساءه ثم يخرج إلى الصلاة ولا يتوضأ وفسر
 الآية ابن عباس بالجماع وهر ترجمان القرآن وهو موافق لما قاله أهل اللغة فقال ابن السكيت
 التمس إذا قرن بالمرأة يراد به الجماع تقول العرب است المرأتى جامعتها يؤيده ما قالت مريم
 عليها السلام ولم يمسني بشر (وفرض الغسل) بضم الغين ثلاثة الأول (غسله) وأراد به
 المتضمنة (و) الثاني غسل (أنفه) وأراد به الاستنشاق وعند الشافعي هما متان فيه كما في الوضوء
 وعند مالك فرضان فيهما وعند أحمد واجبان فيهما (و) الثالث غسل جميع (بدنه) بالاجماع
 (لأنه) أي لا يفرض ذلك بدنه خلافا لما لا (و) لا يفرض أيضا (ادخل) المقتبل (الماء)
 في (داخل الجلدة) المتدلية الكائنة (دقائق) وهو الذي لم يحسن لأنه خائفة كقصبة الذكر
 وهذا مشكل لأنهم جعلوه كخارج في وصول البول إلى التفتة ويزول الاشكال على قول من
 يرى بوجوب ابصال الماء إليه على ما هو الصحيح (ومنته) أي سنة الغسل (أن يغسل يديه) أولا
 (و) أن يغسل (فرجه) بعد غسل اليدين (و) أن يغسل (بجاسة) تركت على بدنه ثلاثين قيل
 قوله وبجاسة يعني عن ذكر فرجه لأنه اغتسل بالغسل لأجل التجاسة قلت كروا لإختتام واتباع الماء
 ذكر في حديث ابن عباس رضي الله عنه ما (ثم) بعد ذلك (يتوضأ) كوضوءه للصلاة الأرجل
 أن كان في جميع الماء (ثم يفيض) أي يسكب (الماء على بدنه ثلاثا) أي ثلاث مرات كذا
 في حديث ابن عباس (ولا تنقض) على صيغة المجزول وقوله (ضفيرة) مفعول نائب عن الشاغل
 أي لا تنقض المرأة ضفيرتها وحى شرعا المعقود إذا كانت ملبدة وينقض الرجل مطلقا إلا
 إذا كان علويا أو زكيا للرجوع وانما لا يجب النقض (أن بل أصلها) أي أصل الضفيرة وإن لم يبل
 أصلها يجب نقضها مطلقا (وفرض) الغسل (عند) خروج (مخى) إلى ظاهر الفرج ودخوله
 أيضا خاتم ينكس به الذكر ويولد منه الولد وسواء في ذلك حال النوم واليقظة ولكن بقيد بن

أحدهما الذي أشار إليه بشوله (ذي دق) والآخر الشهوة أشار إليه بتولده (وشهوة) وعند
 الشافعي خروج كنهه كما كان يوجب الغسل ثم ورد فيها بقوله (عند انتماله) أي انفصال المني
 من مقده لا عند خروجه من رأس الاحليل كما هو ذهب أبي يوسف وقائدة الخلاف في مواضع
 فيمن احتلم فغسل ذكره حتى مكنت شهوته ثم خرج لأعن دق يوجب الغسل عندهما خلافا له وفيمن
 نظر إليه بشهوة فزال المني عن مكانه ثم فعل كذلك وفيمن اغتسل قبل أن يبول أو ينائم ثم سال
 منه بنية المني بغير شهوة بعد الغسل عندهما خلافا له (و) فرض أيضا عند (نوباري) أي تغيب
 (سنة) وحس ما فوق الختان (في قبل) أي في فرج امرأة (أو دبر) من رجل أو امرأة (عليهما)
 أي على الناعل والمنعول به وانما لم يقل التقاء الختانين كما قال غيره لأنه لا يتصور في الدبر وفات
 الظاهرية لا يوجب الا بالانزال (و) فرض أيضا عند انقطاع (حيض) عند انقطاع (نفاس)
 وهو الدم المتعقب للولادة (لا) يفرض عند خروج (مذي) بالذال المجمة وهو ما رقيق أيضا
 يخرج عند لاعبة الرجل أهله (و) لا يفرض أيضا عند خروج (ودي) بكون الدال المهملة
 وهو ما غليظ يعقب البول (و) لا يفرض أيضا عند (احتمال) وجود (بال) ولورأى بلا
 ولم يتذكر احتلاما يوجب عليه الغسل عندهما خلافا لابي يوسف والتسليته (وسن) الغسل
 (الجمعة) أي انما لم او هو النعيج وقال الحسن ليهومها وقائده فيمن اغتسل قبل الصلاة ثم أحدث
 وتوضأ وصلى الجمعة أو اغتسل بعدها قبل الغروب أو كان ممن لا تجب عليه الجمعة كأهل البرية
 والمسافر والمرأة فإنه لا يسأل الاغتسال في حقه ثم خلافا للحسن وعند مالك غسل يوم الجمعة
 فرض وبه قالت الظاهرية (و) سن أيضا (للعمدين) عند (الاحرام) للعمرة (و) يوم
 (عرفة) لورود السنة كذلك (ووجب) الغسل (للميت) أي لأجله وجب فعله على الحي
 (و) كذا يجب (لأن أسلم) حال كونه (جنباً) وكان ينبغي أن يقال وعلى من أسلم لأن الغسل
 انما يجب على الكافر الذي أسلم فلهذا أيضا يجب عليه بخلاف الميت فإنه ليس بأهل لأن يجب
 عليه شيء وانما يجب على الحي إقامة الغسل في حقه فماسب أن يذكر الام فيه دون
 ما عطف عليه فافهم (والا) أي وان لم يكن الكافر الذي أسلم جنباً (ندب) أي استحب
 ومن المندوب الاغتسال ادخول مكة والوقوف بمزدلفة ودخول مدينة النبي صلى الله عليه
 وسلم والمجنون اذا أفاق والصبي اذا بلغ بالسن * وما فرغ عن بيان الطهارة شرع في بيان آلة
 التطهير وهي المياه بأقسامها فقال (ويتوضأ) أي مرید الصلاة (بماء السماء) أي المطر
 وما ذاب من الثلج والبرد (و) يتوضأ بماء (العين) و) بماء (البحر) أيضا قيل لو قال يتطهر
 عوض يتوضأ كان أولى لشعوله الوضوء والغسل وغيرهما يقال اذا عرف الحكم
 في الوضوء عرف في غيره لا يقال كيف جعل ماء العين والبحر غير ماء السماء والكل ماء السماء لقوله
 عز وجل ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فسلكه ينابيع في الارض لان القسمة على ما تشهده به
 العادة فلا ينكر ذلك (وان) واصله بما قبله يعني وان (غير) شيء (ظاهر) اختلط بالماء (أحد
 اوصافه) وهي اللون والطعم والريح كزعفران اختلط بالماء فغير لونه فقط لا طلاق اسم الماء
 عليه حتى لو غير وصفين منه بأن غير اللون والطعم أو اللون والريح لا يجوز زوال الاطلاق عنه
 وقالت الثلاثة لا يجوز مطلقاً (أو اثنين) الماء (بالمكث) أي بطول الإقامة في موضعه وهو

عطف على قوله غير (لا) يتوضاً (بما تغير بكثرة الاوراق) التي وقعت فيه أيام الخريف لزوال
الاطلاق (أو) تغير (بالطبخ) على النار (أو اعتصر) الماء (من شجراً وغيره) لما ذكرنا (أو غلب
عليه) أي على الماء (غيره) من الاشياء الطاهرة (اجزاء) أي من حيث الاجزاء وهو أن يخرج
عن صفته الاصلية بأن يتغير لأن يكون من حيث الوزن أكثر وذكرنا الاستحبابي ان الغلبة تعتبر
أولاً من حيث اللون ثم من حيث الطعم ثم من حيث الاجزاء ويقال الاعتبار لتغير الاوصاف
الثلاثة أو أكثرها ويقال الاعتبار لرقعة الماء ونخاسته ويقال الاعتبار للغلبة بالاجزاء الذاتية
فنعقول الضابط هنا والموفق لهذه الاقوال ان الماء اذا خالطه شيء لا يتخلو اما ان يكون جامداً
أو متاعافان كان جامداً فنادام يجرى على الاعضاء فالما غلب وان كان مائعاً فلا يتخلو اما
أن يكون يتخلو فاللما في الاوصاف كلها وفي بعضها أو لا يكون فان لم يكن كالماء المستعمل
على القول الصحيح انه طاهر يعتبر بالاجزاء حتى لو كان الماء رطلين والمستهمل رطلاً فحكمه
حكم المطبق وبالعكس كالمقيد وان كان يتخلو فافان غير الثلاث أو أكثرها لا يجوز الوضوء به
والا فان خالفه في وصف واحد أو وصفين تعتبر الغلبة من ذلك الوجه كاللبن مثلاً لا يتخلو في
اللبن والطعم فان كان لون اللبن أو طعمه هو الغالب لم يجوز الوضوء به والاجاز وكما البطح يتخلو
في الطعم فتعتبر الغلبة فيه بالطعم فعلم من هذا ان مراد من اعتبار الرقعة والخثانة ما اذا كان الخثاطله
جامداً أو مراد من اعتبار الغلبة بالاجزاء ما اذا كان الخثاطله لا يتخلو في شيء من الاوصاف
فافهم فانه موضع أشكل على كثير من الناس (و) لا يتوضاً ايضاً (بما دأتم) أي غير جارٍ وقع
(فيه نجس) هذا (ان لم يكن) هذا الماء الدائم (عشر) أي عشرة أذرع (في عشر) أي في عشرة
أذرع بذراع الكرباس وهي ذراع العاتية ست قبضات أربع وعشرون اصبعاً وقيل بذراع
المساحة وهي ذراع الملاك كسرى سبع قبضات باصبع فائتية ويمكن أن يستأنس على هذا
بحديث بربضاعة وقد حققناه في شرحنا للطحاوي قد بقوله ان لم يكن عشر في عشر لانه
اذا كان عشر في عشر يكون حينئذ كالماء الجاري أشار إليه بقوله (فهو) أي العشر في العشر
(كالجاري) أي كالماء الجاري وهكذا وقع في الكتاب بالقاه والصبوب أن يكون بالاولئلا
ملتصم بالجواب فيفسد المعنى ولكن اذا جعلنا الفاء تفسيرية بيزول الاشكال وعمدة الشافعي
في هذا الباب على الثنتين فاذا بلغهما لا ينحس الا بالتغير وبه قال أحمد وعمدة مالك على التغير
مطلقاً ثم أشار الى تفسير الجاري بقوله (وهو) أي الجاري (ما يذهب بقبته) وقيل ما بعده الناس
جاري وهو الاصح ثم أشار الى حكم الجاري اذا وقعت فيه نجاسة بقوله (فتوضأ منه) أي من
الجاري الذي وقع فيه النجس (ان لم يثره) أي أثر النجس فيه ويجوز ان يعود الضمير في منه الى
الماء الدائم الذي بلغ عشر في عشر وأراد انه يجوز الوضوء منه في غير موضع الوقوع وفي موضع
الوقوع ايضاً ما لم يتغير في رواية مختارة ثم أشار الى تفسير الاثر بقوله (وهو) أي الاثر (طعم أو لون
أو ريح) فهذه اوصاف عارضة على الذات (وموت) مرفوع بالابتداء مضاف الى (مالادم) مائل
(له فيه) أي في الماء وغيره من المائعات وذلك (كالبق) بتشديد القاف (والذباب) بتخفيف الباء
(والزبور) يضم الزاي بأنواعه حتى النحل (والضفدع) بكسر الضاد وأراد به الماء دون البري
(والسرطان) وكذا السمك بأنواعه وقوله (لا ينحس) خبر المبتدأ أي لا ينحس الماء وعن الشافعي

انها نجسه وبه قال مالك وأحمد في رواية (والماء) مبتدأ وقوله (المستعمل) صفة أى الذى
 استعمل فى الوضوء أو الغسل (القربة) أى لاجل تقرب الى الله تعالى بأن توضع على وضوء (أو)
 لاجل رفع (حدث) أصغراً وأكبراً وأشار به هذا الى أن سبب الاستعمال هو أحد الأمرين
 المذكورين وهو مذهب أبى يوسف وعين محمد التقرب فقط ثم انما يصير مستعملاً (إذا استعملت
 فى مكان) سواء كان أرضاً أو ماء أو كف المتوضئ وقيل يصير مستعملاً بمجرد الانقصال من
 العضو وان لم يستقر فى مكان قيل هو الصحيح والذى يصيب منديل المتوضئ أو ثيابه عنقوف
 الأقوال كلها أما على ما اختاره الشيخ فظاهر وأما على القول الآخر فللجرح وقوله (ظاهر)
 خبر المبتدأ وأشار به هذا الى صفة الماء المستعمل وعليه الفتوى وعن أبى حنيفة أنه نجس بمغاط
 وبه أخذ الحسن وعنه أنه مخفف وبه أخذ أبو يوسف وعند زفران كان مستعملاً طاهراً
 فهو طاهر وطهور وان كان غير طاهر فهو طاهر غير طهور وعند مالك طاهر وطهور ومطلقاً وبه
 قال الشافعى فى قول وأحمد فى رواية وعنه كالحكم وأشار بقوله (لا يطهر) الى حكم الماء
 المستعمل أى لا يطهر للاحداث مطلقاً (ومسئلة البئر) كلام اضافى مبتدأ وقوله (بخط) فى
 موضع الرفع على الخبرية تقديره مسئلة البئر بضبط فيها بحروف بخط فالجيم من النجس والحاء من
 الحال والطاء من الظاهر صوره رجل انغمس فى البئر لطلب الدلو وهو نجس فالماء والرجل
 نجسان عند أبى حنيفة لأن بأول الملافة نجس الماء والرجل على حاله لنجاسة الماء المستعمل
 عنده وعنه الرجل طاهر فى الأصح وعند أبى يوسف كلاله اجماله أما الرجل فلعدم الصب
 وأما الماء فلعدم التقرب أو إزالة الحدث وعند محمد كلاهما طاهران أما الرجل فلعدم اشتراط
 الصب وأما الماء فلعدم التقرب وانما دلت هذه الحروف الثلاثة على أعمقنا الثلاثة بهم هذا الترتيب
 لانهم على هذا الترتيب فى الخارج فالأمام هو المقدم ثم أبو يوسف ثم محمد ورحمهم الله فلذلك قدم
 الحرف الذى دل على قول أبى حنيفة ثم الحرف الذى دل على قول أبى يوسف ثم الحرف الذى دل
 على قول محمد فافهم (وكل اهاب) وهو الجلد الذى لم يدبغ ويتناول ذلك بعمومه جلد ما يؤكل
 وما لا يؤكل (دبغ) بدباغة حقيقية كالقز والشب وشحمهما وحكميته كالترتيب والتشجيس
 واللقاء فى الریح (فقد طهر) ظاهراً وباطناً خلافاً لما لك فى قوله يطهر ظاهراً ودون باطنه فيجوز
 الصلاة عليه والوضوء منه عندنا وعن مالك لا تطهر جلود الميتات أصلاً وبه قال أحمد فى رواية
 وعند الشافعى لا يطهر جلد الكلب (الاجلد الخنزير) استثناء من قوله طهر لنجاسة عينه وقيل
 اعدم قبول جلده الدباغ فعلى هذا الاستثناء من قوله دبغ (و) (الاجلد) (الادى) لكرامته وانما
 آخره لان الموضع موضع اهانة ككعبه فى قوله تعالى له تمت صوامع وبيع وصلوات (وشعر
 الانسان) كلام اضافى مبتدأ (و) شعر (الميتة وعظمهما) بالرفع عطاف على الشعر أى عظم
 الانسان والميتة (طاهران) خبر المبتدأ وما عطاف عليه وعند الشافعى شهما نجسان وقال مالك شعر
 الميتة طاهر ودون عظمهما (وينزع) ماء (البئر) والاسناد فيه من قبيل اسم المحل على الحال بكبرى
 الميزاب وسال الوادى (وقوع نجس) بعد اخراجه منها من أى نوع كان من النجاسة (لا) ينزع
 (يعرق ابل) وقعا فيها (و) يعرق (غنم) للسلوى (و) وقوع (خرمجام) وخرم (عصقور) لعدم
 النجاسة فلو وقع ثلاث بعرات ينزع لانه كثير ولا فرق بين الصحيح والمنكسر والرتب واليابس

والخني والروث لشمول الضرورة وهو الصحيح وكذلك الفرق بين آبار الفسوات والامصار
(وبول ما يؤكل) من الحيوانات (نجس) عندهما وقال محمد طاهر اقتصة العربيين (لا) يكون
الخارج من بدن الانسان نجسا (ما لم يكن حدثا) كالتي القليل والدم اذ الميسل (ولا يشرب) بول
ما يؤكل لحمه (اصلا) يعني في حاله من الاحوال عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف يجوز لسداوى
وقال محمد يجوز مطلقا (و) ينزح (عشرون دلوًا) قال الشارح هذا معطوف على البئر ثم قال
وفيه اشكال وهو أنه يصير منه ينزح البئر وعشرون دلوًا أو أربعون ولكنه فيقصد المعنى وليس
هذا مجرد وانما المراد ان ينزح البئر اذا وقع فيه النجس ثم ذلك النجس ينقسم الى ثلاثة أقسام منه
ما يوجب عشرين ومنه ما يوجب أربعين ومنه ما يوجب الجميع فليس نزح البئر ما في البئر هذه الثلاثة
وانما هو تفسير وتقسيم لذلك النزح اليهم قلت هذا كانه تعسف وانما فيه حذف والتقدير وينزح
من البئر عشرون دلوًا عند وقوع نحو فأرة وهذه الجملة معطوفة على الجملة الاولى وبين في الجملة
الاولى ان الحكم نزح كل الماء وفي الجمل المعطوفة نزح البعض بحسب الواقع وقوله (وسطا)
صفة لادلو وشي الدلو المستعمل في الآبار بالبلدان ويقال الكبير ما زاد على الصاع والصغير ما دون
الصاع والوسط الصاع وقيل عشرة ارطال وانما يجب نزح العشرين (بموت نحو فأرة) وما يقاربها
في الجملة كالصعرة والسودانية وسام أبرص بشرط أن لا تكون مجرودة فان في المجرودة
ينزح جميع الماء والفأران كفارة وعن أبي يوسف الى أربع كفارة والنحس كالدجاجة الى تسع
والعشر كالنساء (و) ينزح (أربعون) دلوًا وسطا (بنحو حمامة) وحرة ودجاجة ونحوها (و) ينزح
(كله) أي كل ماء البئر (بنحو شاة) وأدحى وكلب ونحوها لان ابن عباس وابن الزبير رضي الله
عنهم أفتيا بذلك حين مات الزنجي في بئر زمزم ولم يشكر عليهم - ما أحسن العناية فكان اجابا
رواه الطحاوي (و) كذا ينزح كله لاجل (استفاح حيوان) واقع فيها (أو) لاجل (نفسه) صغر
الحيوان أو كبر لا يتشار البلية في اجزاء الماء (و) ينزح من البئر (مائتان) من الدلاء في الصورة
التي يجب نزح الكل (لولا يمكن نزحها) لكونها مائة وهذا قوي محمد رحمه الله وعن أبي
حنيفة ينزح حتى يغلب الماء والغلبة قيل هي العجز وقيل غلبة الظن (ونجسها) أي نجس البئر
(مذ ثلاث) ليال وانما قدرنا باليال دون الايام لانه ذكر الثلاث بدون التساوي لافرق بينهما
في الحقيقة لانه اذا تمت احدهما ثلاثت الاخرى وقوله (فأرة) بالرفع فاعل نجس ووصفها
بقوله (مستفخة) لانها اذا لم تنتفخ اياها حكم آخر كما يأتي الا وهو أن تقع في البئر
حية وموت ثم تنتفخ أو تقع ميتة مستفخة والحال انه قد (جهل) أي لم يدر (وقت وقوعها) فيها
قد بذلك لانه اذا علم وقت وقوعها نجس البئر من وقت الوقوع بالاتفاق (والا) أي وان لم تكن
مستفخة نجسها (مذ يوم وليلة) وهذا عند أبي حنيفة وقال لا يحكم بنجسها من وقت العلم بها
مطلقا ولا يلزمهم إعادة شيء من الصلوات ولا غسل ما أصابها ماؤها وهو القيساس وله وهو
الاستحسان ان وقوع الحيوان الدموي في الماء سبب لموته لاسيما في البئر فيحال به على السبب
الظاهر دون الموهوم احتياطا كالجروح اذ المزل صاحب فراش حتى مات يحال به على الجرح
حتى يجب وجبه وأما التقدير بالثلاث في المنتفخ فلانه لا ينتفخ غالباً الا بعد ثلاثة أيام ويوم
وايلة في غيره فلان مادونهما ساعات لا تضبط (والعرق) أي عرق كل حيوان في الحكم

(كالسور) أى كسور ذلك الحيوان فان كان طاهر افعرقه طاهر وان كان نجس افسحس وان كان
مكروها فأكروه وكان القياس على هذا ان يكون عرق الجمار مشكوكا فيه كسوره ولكن خص
هذا بالنص وهو ركو به عليه السلام الجمار معروريا والحر حر الجمار والمثل ثقل النبوة
(وسور الادنى) وهى بقية الماء التى يقيها وسواء كان طاهرا أو نجسا أو محدثا أو طائفا
أو نساء أو صغيرا أو كبيرا أو مسلما أو كافرا أو ذكرا أو أنثى الاحالة تشر به الخرفان بلع ريقه ثلاث
مرات طهره وكان ينبغى أن يتنجس سور الجنب لسقوط الفرض به ولكن قيل لم يرفع الحدث
للضرورة وقيل يرفع ولكن لا يصير مستعملا للخرج وانما قال (والفرس) وان كان داخلا
فى قوله (و) سور (ما يؤكل) لجه لاجل الاختلاف فى اكل لحمه ولكن سوره طاهر لان اعابته متولد
من لحمه وهو طاهر وحرمته على قول أبى حنيفة لكونه آلة للجهاد لا لنجاسته ألا ترى أن ابنه حلال
بالاجماع وقوله (طاهر) خبر المبتدأ أعنى قوله وسور الادنى (والكلب) بالرفع على حذف
المضاف واقامة المضاف اليه مقامه أى وسور الكلب (و) سور (الخنزير) سور (سباع
البهائم) كالاسد والنمر والذئب ونحوها (نجس) خلا فالملك فى الكلب والخنزير وللشافعى
فى سباع البهائم ولا يجوز جزمه عفا على ما قبله من الجور وعلى أصل سيبويه لأنه يلزم العطف على
عاملين وهو ممنوع خلا فاللقراء ولوقيل انه مجرور بعد حذف المضاف وترك المضاف اليه على حاله
كان جائزا ولكنه قيل (و) سور (الهرة) سور (الدجاجة المخلاة) فى المسيبة وكذلك
الابل والبقر الجلالة (و) سور (سباع الطير) كاله قباب والصقور والشاهين ونحوها (و) سور
(سواكن البيوت) كالحية والعقرب والفأرة ونحوها (مكروه) والكلام فيه كالكلام فيما قبله
أما الهرة فلقوله عليه السلام السنور سبع أخرجه الحاكم والمراد بيان الحكم وقال أبو يوسف
سورها طاهرة لا كراهة فيه لحديث الاصغاء وبه قالت الثلاثة ولهم ان الحديث يقتضى نجسه
ولكنه سقط لعله الطوف فالقول بالكراهة جمع بين الدليلين هذا اذا كان واجدا للماء وعند
عدمه لا يكره لانه طاهر لا يجوز المصير الى التيمم مع وجوده وأما الدجاجة المخلاة فلا نه الاتهام
من النجاسة وأما سباع الطير فالقياس أن يكون سورها نجسا لان لحمها حرام وانكسرها كانت
تشرى بمنزلة أكلها وهو عظيم جاف لم يؤثر فى نجسها ففى على الكراهة وأما سواكن البيوت
فلا ضرورة والا فالقياس يقتضى النجيس (و) سور (الجرور) سور (البغل مشكوك) فيه فقيل
فى طهارته وقيل فى طهوريته وقيل فى جميعها وذلك لتعارض النصوص فى حق الجمار وأما
البغل فهو من نسله ومعنى الشك التوقف فمه فلا ينجس الطاهر ولا يظهر النجس هذا اذا كانت
أتمه أنا فان طاهر لان الاتم هى المعبرة فى الحكم وان كان فرسا فنبغى أن يؤكل عندهما وطاهرا
عند أبى حنيفة وفى الغاية اذا نزل الجمار على الرملة لا يكره لحم البغل المتولد منه ساعد سمى دفعلى
هذا لا يصير سوره مشكوكا وإذا كانت أمه بقرة ينبغى أن يؤكل بالانساق فإذا كان كذلك
(يتوضأ به) أى بالمشكوك (ويتيمم ان فقد) أى عدم (ماء) مطلقة اليرتفع الحدث يمين (وأيا) أى
أى الاثنين من الوضوء والتيمم (قدم صح) لان المقصود حصول الطهارة باليقين وقال زفر لا بد
من تقدم الوضوء بخلاف نبيذ التمر حيث لا يجمع بينه وبين التيمم بل يتوضأ به عند أبى حنيفة
لحديث ابنه له الحق وهو مذهب على وابن عباس وبماعة من التابعين رضى الله عنهم وعند أبى

يوسف وهو رواية عنه أنه يتيمم ولا يتوضأ به لأنه ليس بماء. طلق وإلهذا انفي عنه ابن مسعود
رضي الله تعالى عنه اسم الماء وقال محمد وهو رواية عنه أنه يجمع بينهما احتياطاً والفتوى على
قول أبي يوسف وروى نوح رجع إلى حنيفة إلى قوله ويشترط النية عند التوضؤ به كالتيتم
واختلفوا في جواز الغسل به قال في المبسوط يجوز على الأصح وقال في المفيد الأصح أنه لا يجوز
واختلفوا في النية الذي يجوز التوضؤ به قال في المفيد والمزيد الماء الذي أتى فيه غيرات فصار
حلواً ولم يزل عنه اسم الماء وهو وقتي يجوز الوضوء به بلا خلاف بين أصحابنا وإن طبع أدنى طحجة
يجوز الوضوء به حلواً كان أو مراً أو مستكراً قال وهو الأصح لأن المتنازع فيه المطبوخ الذي
زال عنه اسم الماء وقال صاحب الهدية وإن غيرته النار مادام حلواً فهو وعلى هذا الاختلاف
فعند أبي حنيفة يجوز التوضؤ به لأنه يجوز شربه عنده وهذا يناقض ما ذكره هو بنفسه في باب
الماء الذي يجوز به الوضوء لأنه قال هذا وإن تغير بالطبخ بعد ما خط به غير لا يجوز التوضؤ به
لأنه لم يبق في معنى المنزل من السماء إذا النار غيرته

• هذا (باب) في بيان أحكام (التيتم) *

ثم أتى بأسياً بكتاب الله تعالى أولاً لأنه قدم الوضوء لأنه الأعم ثم الغسل لأنه الأقل ثم بالخالف لأنه
أبدأ بالأصل وهو لغة القصد قال الشاعر

فلا أدري إذا عمت أرضاً • أريد الخيراً أم ما يليني

وشرعاً قصد الصلة الطاهرة واستعماله بصفة مخصوصة لأقامة القرية (يتيمم) المكلف (لبعده)
أي لأجل بعده نفسه (مبلاً) أي مقدار ميل وهو ثلث الفرسخ أربعة آلاف خطوة وهي ذراع
ونصف بذراع العامة وهو أربع وعشرون اصبعاً بعدد سرف لاله الا الله محمد رسول الله وسواء
كان ذلك في المصر أو خارجها وقيل في المسافر إذا كان الماء امامه يقدر بميلين وعن محمد أنه يقدر
بميلين مطلقاً وما ذكره المصنف هو أقرب الأقوال وقوله (عن ماء) يتعلق بالبعد وقوله
(أو) في المواضع كلها التنويع والتقسيم أي أو يتيمم أيضاً (لمرض) أي لأجل مرض سواء
خاف ازدياده أو طوله باستعمال الماء أو بالتحرك أو لم يقدر على استعماله بنفسه ولم يوجد من يوضؤه
فإن وجد في ظاهر المذهب لا يتيمم وعن أبي حنيفة أنه يتيمم خلافاً لما وعده الشافعي لا يجوز
الا إذا خاف على نفسه أو عضره وبه قال أحمد (أو) لأجل (برد) سواء كان مقماً أو مسافراً كان
محمد ثانياً وجنباً عند أبي حنيفة وقال لا يجوز للمقيم والصحيح أنه لا يجوز للمقيم التحدث (أو) لأجل
(خوف عدو) حائل بينه وبين الماء (أو) لأجل خوف (سبع) حائل بينهما وكذلك الحية
والنار (أو) لأجل خوف (عطش) على نفسه أو رفيقه أو دابته وقيل أو على كلبه أيضاً
(أو) لأجل (فقد آلة) السقي والاختلاف كالأعدم (متوسعياً) حال من الضمير الذي في يتيمم
من الأحوال المقدرة ويجوز أن يكون صفة له در محدوف أي يتيمم تيمماً متوسعياً
(وجهه ويديه) وعن أبي حنيفة أن الاستيعاب ليس بشرط والفتوى على الأقل حتى يحرك
الرجل خاتمه والمرأة سوارها أو ينزع عانها وأشار بقوله (مع رفقيه) إلى أنهم ما يدخلان في المسح
وبه قال الشافعي وقال مالك وأحمد مسح يديه إلى الرغين وقال زفر لا يدخل المرفقان كما
في الوضوء والباء في (بضمين) يتعلق بقوله يتيمم ويجوز أن يتعلق بمتوسعياً وعن مالك يكتفي

بضرية واحدة وبه قال أحمد في رواية وداود (ولو) كان التيمم (جنباً أو حائضاً) أو نساء فإنه
يكتفي بضرية واحدة حديث عمار رضي الله عنه والباء في قوله (بطاهر) في محل الجزئية للضرية
أي بضرية متصفتين بطاهر ولما كان الطاهر في نفسه عامياً تناول كل طاهر ينه عن البيانية
بقوله (من جنس الأرض) كالتراب والحجر والكحل والزنج والنورة والجص والمغرة
والكبريت والياقوت والزبرجد والبلخس والفيروزج والمرجان والملح الجلي لا المائي والحرف
من طين خالص والذهب والفضة والحديد والنجاس ما دامت على الأرض وبعد السبك لا يجوز
وقال الشافعي لا يجوز إلا بالتراب الخالص وقال أبو يوسف به وبالرمل خاصة وقال مالك يجوز بكل
متصل بالأرض حتى التلج والنبات (وان) وأصله بما قبله أي وان (لم يكن عليه) أي على الطاهر
من جنس الأرض (نقع) أي غبار وهو يفتح النون وسكون القاف وفي آخره عين مهملة وهذا
عند أبي حنيفة وقال سحر لا يجوز أن لم يكن عليه نقع والباء في (وبه) تتعلق بمحذوف أي ويجوز
التيمم أيضاً بالنقع فان نقض ثوباً وحصير طاهر انتم بغيره جاز ذلك (بلا عجز) أيضاً وقال أبو
يوسف لا يجوز إلا عند العجز عن التراب والتصاب (ناوياً) على الحال من الضمير الذي في تيمم
فينوي عبادة من صودة كصلاة الظهر مثلاً وسجدة التلاوة حتى لو تيمم لدخول المسجد والأذان
أو الإقامة لا يؤدى به الصلاة في التيمم اقراءة القرآن روايتان قبل الصحيح أنه لا يجوز وقال زفر
لا يشترط النية كافي الوضوء ثم فرع على هذا ما قلناه بقوله (فلغا) يعني إذا كانت النية فرضاً
فحينئذ لا (تيمم كافر) لعدم القرية حتى إذا أسلم لا يصلي به خلافاً لـ (لا) يلغو (وضوءه) إذا
توضأ كفرة فان المأمور به فيه هو غسل الأعضاء وقد وجد حتى لو أسلم يجوز له أن يصلي بذلك
الوضوء خلافاً للشافعي وعن أبي يوسف إذا تيمم نية الإسلام ثم أسلم صح وبصلى به (ولا ينقضه)
أي التيمم (رداً) خلافاً لـ (بل) ينقضه (نواقض الوضوء) لأنه خلف عنه فأخذ حكمه (و) ينقضه أيضاً
(قدرة ماء) بشرطين الأول أن لا يكون محتاجاً إليه في شرب نفسه أو رفيقه أو دابته أو كلبه أو
لحيته أشار إليه بقوله (فضل عن حاجته) والجله صفة للماء والثاني وهو الذي أحمله المصنف
أن يكون كافياً للوضوء (فهي) أي القدرة على الماء (منع التيمم) ابتداء (وترفعه) أي التيمم
انتهاء يعني بعد ما تيمم ولا فرق فيه في الصلاة وأخارجها وقال الشافعي لا ينقض تيممه إذا وجد
وهو في الصلاة (ورأى الماء) بعد فقد (تؤخر الصلاة) استحباباً بالنقع بأكل الطهارة وقال
الشافعي لا يؤخر ما لم يتيقن وقال مالك يتيقن في وسط الوقت لا يؤخر جسد ولا يعجله وقال أحمد
التأخير أفضل بكل حال (وصح) التيمم (قبل) دخول (الوقت) لانه طهارة مطلقة وقال الشافعي
لا يجوز لعدم الاحتياج (و) يصح تيمم واحد أيضاً (لرطين) وأكثر لما ذكرنا وقال الشافعي
لا يصح الاقرض واحد مع أتباعه (و) صح أيضاً لاجل (خوف فوت صلاة جنازة) إذا لم يكن
وليها لأنه ينتظر في ظاهر الرواية يجوز للولي أيضاً وقال الشافعي لا يجوز أصلاً (و) خوف
فوت صلاة (عبد) خلافاً للشافعي أيضاً وفي البدائع الامام في العبد لا يتيقن في رواية الحسن وفي
ظاهر الرواية يتيقن به لانه يخاف الفوت بزوال الشمس حتى لو لم يخف لا يجوز به (ولو) كان مصلي
العبد يعني (بناءً) أن شرع بالوضوء ثم أحدث جازله التيمم عند أبي حنيفة خلافاً لما قبل هذا

اختلاف زمان لابرهان (لا) يصبح التيمم لاجل خوف (قوت) صلاة (جمعة و) صلاة (وقت) لان
 اهم ما خلفا وقال زفر ومالك يجوز لخوف الوقتية (ولم يعد) المصلي صلاته (ان صلى به) أى التيمم
 (و) الحال أنه قد (نسى الماء في رحله) أى منزله وقال أبو يوسف يعيد هاو والخلاف فيما اذا
 وضعه بنفسه أو وضعه غيره بأمره أو بغير أمره وهو بعلمه وان كان بغير علمه لا يعيد اتفاقا ولو
 كان مع علقا على ذابة فان كان راكبا وكان الماء في مؤخرها فهو على الخلاف وان كان في
 مقدمها يعيد بالاتفاق وان كان سائقا فالحكم بالعكس وان كان فائدا جازله كيفما كان ولو
 كان على شاطئ النهر فعن أبي يوسف روايتان في الاعادة ذكره في المحيط (ويطلبه) أى الماء
 (غلوقة) أى قدر غلوقة وهي خمسة سهم وقيل ثلثة ذراع الى أربعة مائة (ان ظن قربه) أى قرب
 الماء لان غلبة الظن كالتيقين (والا) أى وان لم يظن (لا) يجب الطلب وقال الشافعي يجب
 ولا يتيمم حتى يطلبه (ويطلبه) أى الماء (من رفقه) فلو تيمم قبل الطلب جاز عند أبي حنيفة
 خلافا لهما (فان معه) أى فان منع رفقة الماء (تيمم) بلا خلاف (وان لم يعطه) أى الماء رفيقه
 (الابتن مثله) في ذلك الزمان والمكان (و) الحال ان (له غنة لا يتيمم) بل يشتره ويتوضأ (والا)
 أى وان لم يعطه أصلا أو أعطا مذكرا لكن يفتن أكثر من غن المنسل بأن طلب درهم أو نصفها
 يساوى درهم (تيمم) دفعا للضرر وعن الحسن البصري يلزمه الشراء بجميع ماله فلا يؤخذ
 بهذا (ولو) كان (أكثره) أى أكثر من بدن المكاف (محروجا) والاقل صحيحا (تيمم) ولا يغسل
 الصحيح لئلا يكون جابها بين البدل والمبدل (وبعكسه) وهو ما اذا كان أكثر بدنه صحيحا وأقله
 محروجا (بغسل) الصحيح ويمسح على الجبار المشدودة (ولا يجمع بينهما) أى بين الغسل والتيمم
 وقال الشافعي بغسل الاعضاء الصحيحة وتيمم على الاعضاء الجريحة وبه قال أحمد

هذا (باب) في بيان أحكام (المسح على الخفين) *

انما آخره وان كان الوجه تقديمه على التيمم لكونه خلفا عن البعض أولانه ثابت بالسنة والتيمم
 بالكتاب فيكون أقوى (صح) المسح على الخفين (ولو) كان المكلف الذي يريد المسح (امراة)
 لعموم النص ونبه بالنظر صح على أنه اذا ترك المسح فلا بأس عليه بخلاف التيمم فانه فرض عند
 عدم الماء (لا) يصح المسح اذا كان (جنبيا) بأن توضأ ولبس الخفين ثم أجنب فتيمم للجنبانية ثم
 أحدث معه ما يكفي للوضوء لا يجوز له المسح لان الجنبانية سرت الى القدمين (ان لبسهما)
 أى الخفين (على وضوء تام) احتزبه عن وضوء غير مسبغ بأن بقي من أعضائه لمعة لم يصبها الماء
 فأحدث قبل الاستيعاب لا يجوز له المسح وعن وضوء ناقص أيضا بأى شيء كان نقصه كوضوء
 المستحاضة ومن بعثها اذا لبس الخفين ثم خرج الوقت وكالتيمم اذا لبس خفيه ثم وجد الماء
 فانهم لا يصحون اعدام اللبس على وضوء تام وعن الوضوء بتبذ الترانة وضوء ناقص فلا يجوز
 المسح في رواية ويجوز في أخرى كسائر الجمار ثم غامه عندنا (وقت الحدث) ووقت اللبس
 عند الشافعي حتى لو غسل رجله ولبس خفيه ثم أتم الوضوء قبل أن يحدث جازله المسح وكذا لو
 لبسهما محمدا وفاض الماء حتى دخل الماء فيه ما تم ثم سائر الاعضاء ثم أحدث جازله أيضا خلافا
 له فيه ما ثم أشار الى بيان مدة المسح بقوله (يوما وليلة) مضر وبين (للمقيم) وقال مالك لا يجوز
 للمقيم (وليسافر ثلاثا) أى ثلاث ليال يأياهما وقال مالك يترخص بلامدة والجمعة عليه ما روى عنه

عالمه السلام يمسح المنيب يوما و ليلة. والمسافر ثلاثة أيام وليلتين ثم ابتدأ مدينته تعتبر (من وقت
الحدث) الذي يربطه بعد البس وعند الثلاثة من وقت البس وعن أحمد من وقت المسح حتى
ليرتوضأ مقيم عند طلوع النجور والبس عند طلوع الشمس وأحدث بعد ما صلى الظهر صلى الظهر
من الغد بالمسح لا العصر وعندهم لا يدخل الظهر أيضا بالمسح ثم أشار إلى بيان محل المسح بقوله
(على ظاهرها) وبه علق الجار والمجرور بالمحذوف أي يمسح على ظاهر الخفين فلا يجوز مسح
باطنه أو عقيقه أو رباطيه أو جانيبه أو كعبيه وقال مالك والشافعي في قول يمسح على ظاهره
وباطنه ويمسح (مرة) واحدة بلا خلاف وقال عطاء ثلاثا كالتغسل والباه في (ثلاث أصابع)
يتعلق بالمحذوف الذي قد رناه أي يمسح بثلاث أصابع من أصابع اليد لأنها آله وقال الكرخي
من أصابع الرجل والأول أصبع وقيد بالثلاث لأنه إذا مسح بأصبعين لم يجزه و= إذا
لومسح بأصبع واحدة ثلاثا من غير أن يأخذ ما جديدا ولمسح بأصبع واحدة ثلاث مرات
وأخذ لكل مرة ما جديدا جاز (يسد) الماسح (من الأصابع) أي من أصابع رجله
(إلى الساق) ولويد أن الساق جاز وتزل السنة (والخرق الكبير) بالباء الموحدة وبالنا
الثلاثة أيضا الحاصل في الخف (يجمع) المسح وعند مالك لا يجمع إلا إذا ظهر أن أكثر القدم (وهو)
أي الخرق الكبير (قد رثلاث أصابع القدم) لأنها أصل في القدم حتى يجب بقطعها الأذية
وللا كتر حكم الكل والثلاث أكثرها وأقل من هذا لا يجمع خلافا لفرق الشافعي في قول وقوله
(أصغرها) بالجزء بدل من الأصابع ويجوز بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي هي أصغرها
والنصب على تقدير أعني أصغرها والاعتبار به للاحتياط (ويجمع) الخرق (في خف) واحد
(لا يجمع فيهما) أي في خفين لأن الرجلين عضوان حقيقة فعمل بهما والخرق الذي يجمع أقله
ما تدخل فيه المسألة وما دونه لا يعتبر الحافله بوضع الخرز (بخلاف النجاسة) المتفرقة في خفيه
أو ثوبه أو بدنه أو مكانه أو في المجموع حيث تجتمع (و) بخلاف (الانكشاف) أي انكشاف
العورة المتفرقة كانكشاف شيء من فرج المرأة وشئ من بطنها وشئ من فخذه وشئ من ساقها
حيث يجمع فيجمع جواز الصلاة وذلك لأن النجاسة والانكشاف ينعان لعينه ما فيستوى فيه
الأحوال بخلاف الخرق (ويقتضه) أي المسح (ناقض الوضوء) لأنه بعضه (ونزع خف) أيضا
سريان الحدث إلى الرجل بالتزعم فإذا كان نزع خف ناقضا فنزع الخفين أولى (و) يقتضه أيضا
(مضى المدة) سريان الحدث بعضها فيه نزعها وبغسلها (أن لم يحف ذهاب رجله من البرد)
للضرورة (وبعد هما) أي وبعد التزعم والغنى (غسل رجله فقط) يعني لا بعد الوضوء خلافا
لشافعي (وخروج أكثر القدم) إلى الساق وكذا أخرجه (نزع) فيقتض المسح لأن لا أكثر
حكم الكل وهذا قول أبي يوسف اختاره الشيخ في اثنين وعن أبي حنيفة أن زال عقب الرجل
أو أكثره بطل وعن محمد بن بكي من ظهر القدم قدر ثلاث أصابع لم يطل وعليه أكثر المشايخ
وان كان صدر القدم في موضعه والعقب يدخل ويخرج لم يطل (ولومسح مقيم فسا فر قبل)
تمام (يوم وليلة مسح ثلاثا) أي ثلاثة أيام وقال الشافعي أن سافر بعد ما مسح يوم وليلة لا غير
(ولو أقام مسافر بعد) مسح (يوم وليلة نزع) خفيه لأنه صار مقيما فلا يمسح أكثر منهما (والأ)
أي وإن لم يبق الا قبل يوم وليلة (يتم يوما وليلة) لأن هذه مدة الإقامة وهو مقيم (وضم) المسح

(على الموق) وهو الجرموق الذي يلبس فوق الخلف وقال الشافعي لا يجوز (و) ضح أيضا على
 (الجورب المجلد) وهو الذي يخط عليه الجلد مغطى (و) على الجورب (المعسل) وهو الذي يخط
 على أسفله الجلد كصورة النعل (و) على الجورب (الخنين) وهو الذي يستمسك على الساق من
 غير ربط وان لا يرى ما تحته وهذا عندهما وقال أبو حنيفة لا يجوز ويروي رجوعه الى قوله
 قبل موته بثلاثة أيام وقيل بسبعة وعلمه القموي لما روى أنه عليه السلام توشأ ومسح
 على الجوربين والنعلين رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح (لا) يمسح (على عمامة)
 خلافا لاجدادنا اعم على طهر (و) لا على (فلسوة) لا على (برقع) يضم الباء والالف وهو الذي
 يغطي به النساء وجوهها ويجمع على براقع (و) لا على (قفازين) يضم القاف وتشديد الفاء تنفيم
 قفاز وهو شيء تلبسه النساء في أيديهن حفظا لها ومنه الجلد الذي يلبسه الصيادون في أيديهم
 ويسكون الجوارح عليه ويسمونه كفة (و) المسح على الجبيرة) وهي العبدان التي تجبرهم العظام
 المكسورة (و) المسح على (خرقة القرحه ونحو ذلك) كعصابة القصد وعصابة الجراحة
 (كالغسل) لما تحته وليس يبدل حتى يجمع مع الغسل (بلا يتوقت) عدة لا في حق المقيم ولا في حق
 المسافر وانما ذكره بالفاء لانه نتيجة قوله كالغسل (ويجمع) المسح (مع الغسل) لانه ليس يبدل كما
 ذكرنا (ويجوز) المسح على الجبيرة ونحوها (وان شدا) أي الجبيرة (بلا وضوء) لان في اعتباره
 سرجا بخلاف الخلف (ويمسح على كل العصابة) وهي ما تعصب به الجراحة أي تشد (كان تحتها)
 أي تحت العصابة (جراحة) (ولا) يكون وذلك باعتبار التبعية (فان سقطت) الجبيرة (عن برء)
 أي لاجل برء (بطل المسح) لزوال العذر وان كان في الصلاة استقبلها (والا) أي وان لم تسقط عن
 برء سقطت (عن برء) (لا) يطل لبقاء العذر وان كان في صلاته معنى عليها (ولا يفتر) المسح
 (الى النية في مسح الخلف) في مسح (الرأس) خلافا للشافعي

قوله والنعلين كذا في
 خط المصنف واهله
 النعلين بالميم فليظفر
 ٨١ من هامش

* هذا (باب) في بيان أحكام (الحيض) *

هو في اللغة السيلان يقال حاض السيل والوادي وحاضت الارنب والسحرة اذا سال منها
 الصنع وفي الشرع (هو دم ينقذه) أي يسكبه ويدفعه (رحم امرأة) احتزبه عن الرعاف
 والدماء الخارجة عن الجراحات وبقوله (سلمة عن داء) عن دم النفاس فان النفاس في حكم
 المنيضة حتى اعتبرن تبرعاتها من الثلث وعن دم خرج من جراحة أو دمس في الرحم وبقوله
 (وصغر) عن دم تراه الصغيرة قبل أن تبلغ تسع سنين فانه ليس بمعتبر في الشرع وهذا القيد
 مستدرك لان ما تراه الصغيرة استحضاسة وليس بدم رحم فخرج بالقيد الاول (وأقله) أي أقل
 الحيض (ثلاثة أيام) وليها عند أبي حنيفة ومحمد ويومان وأكثر الثالث عند أبي يوسف
 ويومان وعند الشافعي وأجد وساعة عند مالك والحنيفة عليهم ما رواه الدارقطني عن النبي
 عليه السلام أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام (وأكثره) أي أكثر الحيض (عشرة)
 أيام لما روي بنا وعند الشافعي خمسة عشر يوما به قال مالك وأحمد في رواية وهي رواية عن أبي
 يوسف وأبي حنيفة أولا وعند أحمد في الاظهر سبعة عشر يوما وعن مالك لاحد أقله ولا أكثره
 (وما) أي الذي (نقص) من الثلاثة (أو زاد) على العشرة (استحضاسة) لان نقدر بالشرع بمنع
 الحلق وغيره (وما) أي الذي (سوى البياض الخالص) كالجرة والصفرة والخضرة والكدرية

والقريبة (حيض) لقول عائشة رضي الله عنها لا حتى ترين القصة البيضاء وقال أبو يوسف
الكدرة لا تكون حيضا إلا بعد الجرة أو الصفرة وقال الشافعي دم الحيض عيب أسود فالجرة
والصفرة والكدرة لا تكون حيضا وأشار بقوله (يمنع) إلى آخره إلى حكم الحيض وهو خبر مبتدأ
محذوف أي الحيض يمنع (صلاة) أصلا أداء وقضاء (وصوما) أداءه لا قضاء فلذلك قال (وتنقضه)
أي وتنقض الحائض الصوم (دونها) أي دون الصلاة لأن فيها حرجا بخلاف الصوم والنفاس
كذلك لأنه ملحق به (و) يمنع أيضا (دخول مسجد) وعند الشافعي يباح على وجه العبور (و) يمنع
أيضا (الطواف) بالبيت لأنه يكون في المسجد فان قلت إذا كان دخول المسجد حراما
فالطواف أولى فما الحاجة إلى ذكره قلت لا يتوهم أنه لما جازها الوفوف مع أنه أقوى أركان
الحج فلان يجوز الطواف أولى (و) يمنع أيضا (قربان ما تحت الأزار) وهو ما بين السرة والركبة
وقال محمد يجوز له الاستمتاع منها بما دون الفرج لأن الذي فيه وبه قال أبو يوسف في رواية
والأصح عنه أنه مع أبي حنيفة وبه قال الشافعي ومالك (و) يمنع أيضا (قراءة القرآن) والتوراة
والإنجيل والزبور والقنوت في رواية وعن مالك يجوز لها قراءة القرآن وعن الطحاوي يباح
أها ما دون الآية (و) يمنع أيضا (مس) أي مس القرآن أي المصحف وكذا كتب الفقه والتفسير
والسنن والدرهم والدينار الذي فيه سورة واللوح الذي فيه سورة لقوله تعالى لا يمسه إلا
الطاهرون (الابغلاف) منفصل عنه كالخرطة وهو الصحيح وقيل الجلد الذي عليه ولا يكره مسه
بالكم عند الجبهة وروى حواشي عند البعض (ومنع الحدث) الأصغر (المس) أي مس القرآن
(ومنعهما) أي المس والقراءة (الجنابة والنفاس) فكل ما حرم بالأصغر حرم بالكبر من غير
عكس (ونوطا) المرأة التي انقطع دمها (بلا غسل) عليها (تصرم) أي بانقطاع دمها (لا كثرة)
أي لا كثرة الحيض (و) تصرم (لا قل) أي لا قل الحيض (لا نوطا) حتى تغتسل (هي) أو يضي
عليها أدنى وقت صلاة) كاملة وهو قدر ما تقدر على الاعتسال والنحر بجمعة وقال زفر الثلاثة
لا يجوز وطؤها مطلقا إلا بالغسل لقراءة التشديد ونحن جعلنا هذه على ما إذا انقطع لقل من
عشرة والتخفيف على العشرة عملهم (ما) (والطهر) (بين الدمين في المدة) أي في مدة
الحيض ومدة النفاس (حيض) في مدة الحيض (ونفاس) في مدة النفاس ففي المسئلة الأولى
خلاف محمد فعنده أن كان الطهر غالبا على الدمين كان فاصلا بأن كان ثلاثة أيام فصاعد وان
كان مغلوبا أو مساويا له ما كان تبعا ولم يكن فاصلا ثم إن كان غالباً عليه ما فن صلح
الدم الأول للحيض كان حيضا والثاني استحاضة وإن صلح الثاني منه للحيض كان الأول
استحاضة وإن لم يصلح فاهما استحاضة ولا يتصور أن يصلح للحيض لأن الطهر حينئذ يصير أقل
منهما صورها على التفصيل والبيان رأت دما يومين وطهر يومين ودما يومين فالسنة حيض
غلبة الدمين ولورأت يومين دما وثلاثة طهرا ويوماد ما فاستحاضة حيض لاستمواتهما ولورأت
يوماد ما وثلاثة طهرا ويوماد ما فصل الطهر والدمان المكتنفان استحاضة ولورأت ثلاثة دما
وخسة طهرا ويوماد ما فصل الطهر والأول حيض أصلا حتمه والثاني استحاضة ولورأت
يوماد ما وخسة طهرا وثلاثة دما فصل الطهر والأول استحاضة والثاني حيض وعندهما
كل ذلك حيض ومن أصل محمد أيضا أنه لا يبدأ الحيض بالطهر ولا ينتهم به سواء كان قبله

وبعد دم أم لا ولا يتقلب طهرها حيضاً عنده باحاطة الدمين وعند ما يتبدأ الحيض بالطهر
ويختم به بشرط أن يكون قبله وبعد دم ويجعل الطهر حيضاً باحاطة الدمين به فان كان قبله دم
ولم يكن بعده يجوز بدو الحيض بالطهر ولا يجوز ختمه به وان كان بعده دم ولم يكن قبله يجوز ختم
الحيض بالطهر ولا يجوز بدو به **بيان** هذا مبتدأة رأت يوماداً وأربعة عشر طهر أو يوماداً
فالعشرة من أقل ما رأت حيض عندهما وكذلك اثلاثة عشر أو اثنا عشر أو عشرة أو رأت يوماداً
وتسعة طهر أو يوماداً فالعشرة من الأقل حيض عندهما فالحيض هو الاصح وفي المسئلة
الاثانية خلاف أبي حنيفة فعنده الطهر التخلل بين الأربعين لا يفصل ولو كان خمسة عشر يوماً
وعندهما ان كان خمسة عشر يوماً كان قاصلاً وما بعده حيض ان صلح والا كان استحاضة
وان كان أقل منها كان طهرافاسداً وهو نقاس كاه (وأقل الطهر) القاصل بين الدمين (خمس
عشر يوماً) كذا روى عن ابراهيم النخعي ولا يعرف ذلك الا بما عايناه من المقادير وروى
أبو طوالة عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه وجعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن النبي
عليه السلام انه قال أقل الحيض ثلاثة وأقل ما بين الحيضتين خمسة عشر يوماً
وفيه كلام ومثله عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن النبي عليه السلام وبه قال الثوري
والشافعي وأصحابه أجمع قال أبو اسحق الشيرازي لا أعرف فيه خلافاً وقال القاضي أبو الطيب
أجمع الناس على ان أقل الطهر خمسة عشر يوماً وفيه نظر لأن أبا عبد الله ذكر في التمهيد اضطراب
قول مالك وأصحابه فعن ابن القاسم عنه عشرة أيام وعن ابن الماجشون خمسة وعنه ثمانية وبه
قال سحنون وعن أحمد في رواية الأثرم ثلاثة عشر يوماً وعندنا صحيح عشرة أيام وعن عطاء
ويحيى بن أكرم تسعة عشر يوماً وبه قال أبو حازم وعن مالك الطهر ما وجد مطلقاً ولا حدة
لاكثره) أي لاكثر الطهر لانه قديمته الى سنة والى سنتين وقد لا ترى الحيض أصلاً فلا يمكن
تقديره فحينئذ تصلى ونصوم ما ترى الطهر وان استغرقت عمرها (الا عند نصب العادة) لها
(في زمان الاستقرار) أي استقرار الدم بها فاذا استقر يحتاج الى نصب العادة فهو لا يقدر طهرها
بشيء أم لا اختلافاً فيه فقال أبو عيسى سعد بن معاذ المروزي وأبو حازم عبد الحميد لا يقدر
طهرها بشيء ولا تنقض عتقها أبداً وقالت العامة يقدر طهرها للضرورة والباقى ثم اختلفوا
فقال محمد بن ابراهيم المدياني يقدر بستة أشهر الاساعة ونص في شرح الوقاية أن هذا هو
الاصح لان العادة تنقصان طهر غير الحامل عن طهر الحامل وأقل مدة الحمل ستة أشهر فانتقص
عن هذا بشئ وهو الاساعة وعن ابن سبعة يقدر بشهرين وقال محمد بن معاذ الرازي وأبو علي
الداق يقدر بسبعة وخمسين يوماً وقال الزعفراني يقدر بسبعة وعشرين يوماً لان الشهر يشتمل
على الحيض والطهر وأقل الحيض ثلاثة فيبقى الطهر سبعة وعشرين يوماً قال في المحيط منال ذلك
امرأة حاضت عشرة وطهرت عشرين يوماً واستمر بها الدم فعادتها في الحيض عشرة وفي الطهر
عشرون يوماً فان طهرت خمسين يوماً ثم استمر بها الدم فعادتها في الطهر خمسون فان طهرت ستين
فعادتها في الطهر ستون فان زادت في الطهر على ستين بعد ما حاضت عشرة ثم استمر بها الدم تنقل
عادتها في الطهر الى عشرين في قول محمد وهو الاصح ولو طلقها زوجها تنقض عتقها على قول
محمد في سبعة أشهر ولو ازانه كان طلقها في أول الطهر فحتاج الى ثلاثة أطهار في ستة أشهر

وثلاث حيض بشهر كل حيض عشرة أيام ويخرج على كل قول نحو ذلك ومثل في البدائع
بمقدار حاضت عشر أيام وطهرت سنة ثم استمر بها الدم فعند أبي عصمة تدع من أول الاستقرار
عشرة وتصلى سنة هكذا إذا لم يزل غايه لاكثر الطهر عنده فان طهرها زوجهما تنقضي
عدها بثلاث سنين وثلاثين يوما وعند العامة تدع من أول الاستقرار عشرة وتصلى عشرين
كلها بوقت مستحاضة ومثل في الغاية بمقدار ثمان عشرة دما وستة أشهر طهرها ثم استمر بها الدم
تنقضي عدتها بستة عشر شهرا الا ثلاث ساعات لانها تحتاج الى ثلاث حيض كل حيض عشرة
ايام والى ثلاثة أطهار كل طهر ستة أشهر الا ساعة ثم اعلم ان الاستقرار على نوعين متصل ومنفصل
فالمتصل ان يستمر بها الدم في جميع الاوقات فان كانت بمقدار فحيضها عشرة أيام من أول
ما رأت طهرها عشرون الى أن تموت أو تطهر ويذهب قال مالك وداود وقال زفر ترذ الى أقل الحيض
وهو أحد قول الشافعي وفي قول آخر ترذ الى ست أو سبع وقال أحمد ان زاد على يوم وليه يجعل
حيضها يوما وليه ثم تغتسل عقبها وتوضأ لكل صلاة وتصوم ولا يأتيها زوجهما فان انقطع
دمها لاكثر الحيض فمادونه اغتسلت غسلا ثانيا ووضعت في الشهر الثاني والثالث كذلك فان
تساوى دمها في الاشهر الثلاثة صار ذلك عادة لها فيجب عليها قضاء ما صامته وعنه تعد ستة
أيام أو سبعة وبه قال الخليل وعنه ينظر الى قربتها أو أختها أو عمتها أو خالتها وهو قول عطاء
والثوري والاوزاعي وعنه تمسكت أكثر الحيض وهو خمسة عشر يوما فصارت في الشهر الاول
عنه أربع روايات في المبتدأة وفي المفيد قال أبو يوسف تأخذ في الصوم والصلاة وانقطاع
الرجعة بأقل الحيض وفي الفرمان بالتزويج بغيره بأكثره احتياطا فاذا مضت ثلاثة أيام تغتسل
وتصوم وتصل بالوضوء لوقت كل صلاة فاذا مضت عشرة تغتسل وتنقضي الصوم
والمنفصل هو المنقطع فتقول بمبتدأة رأت يومادما ويوما طهرها أشهر افعلى قول أبي يوسف حيضها
عشرة من أول كل شهر كالم متصل وطهرها عشرون على ما قلنا في أصله في البدء وان لم يزل الطهر
اتما على أصل محمد فحيضها تسعة وطهرها احدى وعشرون لان اليوم العاشر كان طهرها وهو لا يرى
ختم الحيض بالطهر قال الشارح في قوله الا عند نصيب العادة وذلك كالمبتدأة اذا استمر بها الدم
على ما يجي بيانه وكصاحبة العادة اذا استمر بها الدم وقد نسبت عدد أيام حيضها أو أيام آخرها
ودورها في كل شهر فانما انحصرى ونقضى على أكبر أيامها فان لم يكن لها رأي وهي الهيرة وتسمى
المضلة لا يحكم لها بشئ من الطهر والحيض على التامين بل تأخذ بالاحوط في حق الاحكام
وهل يقدر طهرها في حق انقضاء العدة اختلغا فيه ثم ذكر ما ذكرنا من الاختلاف ثم قال
هذا في حق العدة وأما في حق سائر الاحكام لم يقدر الطهر بشئ بل تجتنب ابداما تجتنبه الحائض
من قراءة القرآن ومسح ودخول المسجد ونحو ذلك ولا يأتيها زوجهما وتغتسل لكل صلاة فتصل
به الفرض والوتر وتقرأ فيه ما قدر ما تجوز به الصلاة ولا تزيد وقيل ان فاتحة وسورة لانها
واجبتان وتطوف طواف الزيارة لانه ركن ثم تعيده بعد عشرة أيام ولا صدر لانه واجب وتصوم
رمضان ثم يقضي خمسة وعشرين يوما لاحتمال انها حاضت في رمضان خمسة عشر في أوله عشرة
وفي آخره خمسة أو بالعكس ولا يصور حيضها في شهر واحد أكثر من ذلك ثم يحتمل انها
حاضت في القضاء عشرة فسلم لها خمسة عشر يمين قلت أما المبتدأة الموعود بيانها فانيها

كما ينبغي وأما المنجية المضاة فاستوفى حكمها فنقول الأصل في هذا أنها متى تيقنت بالحيض في وقت تركتها أو متى شككت أنه وقت حيض أو طهر وتحررت عنه دناء وكذلك إذا نسيت ابتداء الدم تتحرى عندنا وعند أجد واجتنب أن لم يستقر رأيها على شيء بل ترددت بين الحيض والطهر والدخول في الحيض قائم اتصل فيه بالوضوء لكل صلاة بالشك وان ترددت بين الحيض والطهر والخروج من الحيض قائم اتصل بالغسل لكل صلاة بالشك والقياس أن تغتسل لكل ساعة لكن سقط ذلك للعرج الفادح ولا يطوؤها زوجها بالتحرى لانه لا يجوز في باب الفروج وقال بعض مشايخنا يطوؤها بالتحرى لانه حقه في حالة الطهر وزمانه غالب فيجوز التحري قبل هذا الايصاح ونصوم رمضان ثم تعيد عشرين يوما هذا على ثلاثة أوجه ان علمت أن ابتداء حيضها يكون بالليل تقضى عشرين يوما وان علمت أن ابتداء حيضها يكون بالنهار تقضى اثنين وعشرين يوما لأن أكثر ما فسد من صومها أحد عشر يوما فتقضى ضعف ذلك احتياطا الوجه الثالث أن لا تعلم شيئا قال عامة المشايخ تقضى عشرين يوما وقال الهندواني تقضى اثنين وعشرين يوما وهو الأصح وفي المبسوط إذا كانت لها أيام معلومة في كل شهر فأنقطع عنها الدم أشهر ثم عادوها واستمر بها وقد نسيت أيامها قائم غسلك عن الصلاة ثلاثة أيام من أول الاستمرار ثم تغتسل لكل صلاة في سبعة أيام ثم تتو صاعشرين يوما لوقت كل صلاة فتقضيها بالطهر ويأتيها زوجها وهذا إذا لم يكن لها أيام المذكورة أمة استبرئت فبدأت بالمبتدأة استبرأ ثم الأدة قد ربشت عند أبي عصمة وعند الميمني تقدر بستة أشهر وعشرين يوما غير ساعتين لحوازان الشراء كان بعد ما مضى من حيضها ساعة فلا تحتسب وهو عشرة أيام الاساعة ثم بعده طهر ستة أشهر الاساعة ثم بعده الحيض عشرة أيام فتكون الجلالة ستة أشهر وعشرين يوما غير ساعتين هذا على قول من يجوز طوها بالتحرى وعلى قول من منع منه وهو الأصح فلا حاجة إلى هذا التكلف ومذهب الشافعي في هذا التمييز باللون في الممزية وهي التي ترى الدم على نوعين أو أنواع أحدها أقوى فتد إلى التمييز فتكون حائضا في أيام القوي مستحاضة في أيام الضعيف فالأسود أقوى من الأحمر والأحمر أقوى من الأشقر والأشقر أقوى من الأصفر والأصفر أقوى من الأصفر فأجعلناها حيضا والتمييز بثلاث شروط أحدها أن لا يزيد القوي على خمسة عشر يوما والثاني أن لا ينقص عن يوم وليلة والثالث أن لا ينقص الضعيف عن خمسة عشر يوما يمكن جعله طهرا بين الحيضتين وبه قال مالك وأجد (ودم الاستحاضة) وهو الذي ينقص عن ثلاثة أيام أو يزيد على عشرة أو على أكثر النفاس (كرعاف) يعني حكمه حكم رعاف (دائم) غير منقطع في وقت صلاة كامل (لا يمنع صوما وصلاة ووطأ) لقوله عليه السلام تؤذي وصلى وإن قطر الدم على الحصى فيه ثبت به حكم الصلاة عبارة وحكم الوطأ والصوم دلالة (ولو زاد الدم على أكثر الحيض و) أكثر النفاس (فما زاد) من ذلك (على عاداتها استحاضة) هذا في حق ذات العادة مثلا إذا كانت عاداتها كل شهر سبعة أيام قرأت اثني عشر يوما فالزائد على السبعة استحاضة وكذلك إذا كانت أربعة أو خمسة أو ستة وتجاوزت العشرة يوم وما فوقه غالم يتجاوز عن العشرة فالكل حيض وكذلك في النفاس إذا كانت عاداتها خمسة وثلاثين يوما مثلا قرأت خمسة وأربعين يوما فالعشرة استحاضة (ولو) كانت المرأة (مبتدأة) أي ليست بذات عادة (فحيضها عشرة) أيام (ونفاسها أربعون)

قوله ابتداء الحيض هكذا في النسخ التي بأيدينا والصواب المضاة كما هو مبني عليها من نسخة

يوما والاند على العشرة في الحيض وعلى الاربعين في النفاس استحاضة وعن الشافعي حيضها
 يوم وليلة وعنه يعتبر بنساء عشرتها (وتوضأ المستحاضة ومن به سلس البول) وهو الذي لا ينقطع
 تقاطير بوله لضعف مثانته أو لغلبة البرودة (أو) به (استطلاق) أي جريان (بطن أو) به (انفلات
 ريح) وهو الذي لا يملك جمع مقعده لاسترخاء فيها (أو) به (عاف دائم أو) به (جرح لا يرقأ)
 أي لا يسكن ولا ينقطع (لوقت كل فرض) فيصلون بذلك الوضوء في وقت واحد ما شاءوا من
 الفرائض والنوافل وقال الشافعي يتوضؤون لكل صلاة فرض وبصلون النفل تبعها وقال
 ويستحب لهم وضوء اكل صلاة (وبصلون) أي هؤلاء المذكورون (به) أي بذلك الوضوء (فرضا)
 أي فرض كان (ونفلا) أي نفل كان (ويصل) وضوءهم (بجزوجه) أي بجزوج الوقت (فقط)
 يعني لا بدخوله وعند زفر يصل بالدخول وعند أبي يوسف بهما جميعا وفائدته فيما اذا توضأ قبل
 الزوال يصل به الظهر خلافا لأبي يوسف وزفر وفيما اذا توضأ وقت الفجر يصل بطاوع الشمس
 خلافا لزفر وفيما اذا توضأ للظهر في وقته ثم توضأ في وقت الظهر للعصر ودخل وقت العصر
 لا يصل العصر به للدخول والخروج ثم أشار إلى حد المذمور الذي يجب عليه الوضوء لوقت كل
 فرض بقوله (وهذا) أي المذمور الذي ذكرنا (إذا لم يحض عليه وقت فرض) من الصلوات
 (الأو ذلك الحديث) الذي ابتلى به (يوجد فيه) أي في ذلك الوقت حتى لو انقطع الدم وقتا كاملا
 خرج من أن يكون صاحب عذر من وقت الانقطاع (والنفاس) من نفست المرأة بالضم أي
 صارت نفاسا وهو من النفس وهو الدم أو من نفس الرحم أو خروج النفس وهو الولد وفيه نظر
 وفي الشرع هو (دم بعقب الولد) أي الذي يخرج عقب الولد (ودم الحامل استحاضة)
 ولو في حال ولادتها وقال الشافعي حيض اعتبار بالنفاس قلنا بالجبل ينسد فم الرحم فالحارج
 يكون من الفرج (والسقط) بكسر السين يعني المسقط (أن ظهر بعض خلقه) كالمهر
 والظفر واليد والرجل والاصبع (ولد) فتصير أمه نفاسا وأم ولدان كآب أمه وتقضي العدة به
 وإن لم يظهر من خلقه شيء فلا نفاس ولكن أن أمكن جعل المرفق من الدم حيضا بأن تقدم ظهر
 نام جعل حيضا والافهوا استحاضة ولو خرج بعض الولدان كان أكثره تكون نفاسا والافلا
 ولو نقطع فيها وخرج أكثره فهي نفاسا خلافا لمحمد وزفر وفي المقيد النفاس ينبت بخروج
 أقل الولد عند أبي يوسف وعندهما بخروج أكثره ولو ولدت من سرتم لا تنصير نفاسا إلا اذا سال
 الدم من فرجها لكن تنقضي به العدة وأما ولد به ويحتمل في المين (ولا حادثة لقله) أي لا قل
 النفاس لأن تقدم الولد دليل على أنه من الرحم فلا حاجة إلى اماراة زائدة عليه بخلاف الحيض
 ولو ولدت ولم ترد ما يجب عليها الفسل عند أبي حنيفة وزفر خلافا لها قال في المقيد هو الصحيح
 ويجب عليها الوضوء وعن أبي حنيفة أقل خمسة وعشرون يوما وليس مراده إذا انقطع دونه
 لا يكون نفاسا بل مراده اذا وقعت حاجة إلى نصب العادة في النفاس لا ينقص عن ذلك
 وكذا في حق الاخبار بانقضاء العدة مقدرة بخمسة وعشرين يوما وأبو يوسف قدره بأحد
 عشر يوما وعند محمد بساعة وتوضح هذا فيقال لا مرأته اذا ولدت فأنت طالق فتسأل
 انقضت عدتي فيعتبر عند أبي حنيفة لا قل النفاس مع ثلاث حيض خمسة وعشرون وعند أبي
 يوسف أحد عشر يوما وعند محمد ساعة (وأكثره) أي أكثر النفاس (أربعون يوما) وقال

قوله مقعده كذا
 بخط المؤلف اه من
 هامش نسخة صحيحة
 وفي نسخ مقعده
 اه

الشافعي مسنون يوما وقال مالك سبعة يوم ولنا حديث أم سلمة أنها سألت النبي صلى الله عليه وسلم كم تجلس المرأة إذا ولدت قال أربعون يوما الآن ترى الطهر قبل ذلك رواد أحد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وهو حجة عليهم وقال الطحاوي لم يقبل بالسنتين أحد من الصحابة (والزائد) على الأربعين (استحاضة) لماسر (ونقاس التوامين) يعني الولدين إذا ولدتهم ما في بطن واحد (من) الولد (الأول) عندهما وعند محمد وزفر من الثاني والشرط أن يكون بينهما أقل من سنة أشهر فإن كان بينهما سنة أشهر أو أكثر فهما حائضتان ونقاسان وإن ولدت ثلاثة وبين الأول والثاني أقل منها وكذلك بين الثاني والثالث ولكن بين الأول والثالث أكثر منها فالصحيح أنه يجعل حمل واحد

• هذا (باب) في بيان أحكام (الانقباس)

وهو جمع مجس بفتح الجيم وهو أعم من انقب الذي يطلق على الحقيقي والحادث الذي يطلق على الحكمي (يظهر البدن والنوب) ان تنجس (بالماء) لقوله عز وجل وأتر لنا من السماء ماء طهورا (و) يطهران أيضا (بما نفع) طاهر (من زيل) للنجاسة (كأنخل وماء الورد) وماء اللسان والبقل ونحوهما مما إذا عصر انعصر وقال محمد وزفر والثلاثة لا يجوز تغيير الماء ولما قيد المانع بالمزبل احتزبه عن غير المزبل بقوله (لا الدهن) لانه وإن كان مائعا لكنه غير مزبل لقوته وكذلك الدبس والغسل ونحوهما (وأنظف) بالرفع عطف على قوله البدن أي يظهر الخلف المتنجس والنعل المتنجس والباء في قوله (بالدك) بتعاقب بقوله يطهر والباء في قوله (بتنجس) في محل النصب على أنه حال من الخلف أي حال كونه متنجسا بـ (ذي جرم) أي جمعة كالروث والعدرة والدم والمخسواء كان رطبا أو يابسا وهذا قول أبي يوسف وهو اختيار المشايخ فلهذا قال صاحب الهداية بعد ذكر قول أبي يوسف وعليه مشايخنا فلذلك اختاره المصنف في المتن وذكره على الإطلاق وعند أبي حنيفة يطهر اليابس بالثلث دون الرطب وعند محمد لا بد من الغسل مطلقا وبه قال زفر والثلاثة (والآ) أي وإن لم يكن النجس ذا جرم كالبول (يفسل) لأن الدك حيثئذ يزيد انتشارا وتلوثا (و) يظهر البدن والنوب والخلف ونحوه الملقوئات (يعني يابس بالقرح والآ) أي وإن لم يكن يابسا (يقفل) لقوله عليه السلام فاغسله إن كان رطبا وأفركه إن كان يابسا وعند الثلاثة يغسل الكل وعن أحمد كفة ولنا (و) يطهر (نحو السيف) والمرأة والسكين إن كانت مصقولة (بالمسح) سواء كان رطبا أو يابسا أو مائعا وكثيرا لأن النجس لا يذهب بأجزائه وذكر في الأصل لا يطهر إلا بالغسل كما إذا كانت مصدئة أو منقوشة (و) تطهر (الأرض) التي أصابها النجاسة (بالبس) أي ببس النجاسة عليها (وذباب الأثر) بالجمل عطف على اليبس وهو اللون والطم والريح (للهلالة) أي لاجلها (الآ) تطهر (للثيم) أي لاجلها لاستتراط النص الصعيد الطيب وأما في حق الصلاة فلا لزوم وقال الشافعي وزفر لا تطهر أصلا (وعني قدر الدرهم) المقتضى وعن السرخسي بدرهم زمانه وقيل بالمساحة أشار إليه بقوله (كعرض الكعب) والصحيح أن هذا في المائة والأول في المتجسدة ثم بين ذلك بين البيانية بقوله (من نجس مغلظا) ومثل له بقوله (كالكلام والنجر وخر الدجاج وبول الملائكة وكل) لجه من الحيوانات

قوله حمل واحد
هكذا في خط
المؤلف والصواب
جملا واحدا من
هاتين نسختي
مصحفة وفي نسخة
كامل واحد وفي
أخرى جملا واحدا
هـ

(والروث) وهو ما يكون لدى حافر (والخثي) بكسر الخاء المعجمة وسكون الهمزة المثلثة وهو ما يكون لدى ظلف ويجمع على أخناء وخثي وقال زفر والثلاثة قليل الجباسة وكثيرها سواء في المنع وعند الزهري خرم الدجاج طاهر وعند مالك الروث والخثي طاهران وعند أبي حنيفة الروث نجس مغلاظ وعنددهما مخفف وعند زفران كان من الماء كولة فهو مخفف وإن كان من غير الماء كولة فهو مغلاظ (و) عني (مادون ربع النوب) أي ثوب كان وقيل ربع الموضع الذي أصابه مثل ربع الكم أو الذيل أو الدخريص وقيل ربع السراويل احتياطا لأنه أقصر الثياب (من) نجس (مخفف كبول ما يؤكل) لحمه من الحيوان وعند محمد طاهر (و) كبول (الفرس) عندهما وعند محمد طاهر وأفرده بالذکر للاختلاف فيه (وخر مطير لا يؤكل) لحمه كالصقر والبازي ونحوهما عند أبي حنيفة وعنددهما هو مغلاظ في رواية الهندي وإني وفي رواية الكرخي هو طاهر عندهما ونجس مغلاظ عند محمد (و) عني (دم السمك) لأنه ليس بدم حقيقة فلا يـ سكون نجسا وفي ظاهر الرواية هو طاهر لأن الدموى لا يسكن الماء فعلى هذا قوله وعني دم السمك لا وجه له لأن ذلك يقتضي التجنيس (و) عني أيضا (إعاب البغل والحمار) وهذا أيضا مشكل لأن أعابها طاهر عندهما وعند أبي يوسف نجس مخفف (و) عني أيضا (بول انتضخ) أي ترشش (كروث الأبر) لعدم الاحتراز عنه خصوصا في مهب الريح وذكر الروث يشعر بأنه قيد وليس كذلك بل الجانب الآخر منها كالرأس للضرورة وعن أبي يوسف وجوب غسله مطلقا (والنجس المرقى يطهر) أي يحل له لأن عينه لا تظهر فلذلك قال (بزوال عينه) وأثره ولو عزة وعن محمد أنه يطهر عزة إذا عصره وقيل لا يطهر ما لم يغسله ثلاثا بعد زوال العين (الأمياشقي) إزالة أثره لأن فيه حرجا وتنبه به المستفتي أن يحتاج لازالة إلى شيء آخر سوى الماء كالصابون ونحوه (وعغيره) أي غير المرقى من الجباسة يطهر (بالغسل ثلاثا) أي ثلاث مرّات (والعصر) بالجرع طافعا على الغسل (في كل مرّة) والمتم برفيه غلبة الظن وإنما قدره بالثلاث لأن غلبة الظن تحصل عند غالب (و) يطهر (بتنظيف الجفاف) في الغسل ثلاث مرّات (في الأينعصر) كالخرف والآخر والخشب والجلد المدبوغ بالنجس لأن التجفيف أثر في استخراج الجباسة وتفسيّر التجفيف أن يحلّيه حتى ينقطع التقاطر ولا يشترط اليأس فيه وقال محمد إذا نجس ما لا ينغصّر لا يطهر أبدا (ومن الاستنجاء) وهو مسح موضع النجس أو غسله وهو ما يخرج من البطن وعند الشافعي هو فرض لا يجوز الصلاة بدونه ولنا قوله عليه السلام من استنجم فليوتر من فعل هذا فقد أحسن ومن لا فلا حرج أخرجه ابن حبان في صحيحه ثم أشار إلى ما يستنجى به بقوله (ينجو حجر) ومدروطين يابس وتراب وقطن وخرقة ونحوها وقوله (منق) خرج منخرج الشرط لكونه سنة لأن الانتقاء هو المقتصد فلا يكون دونه سنة (وما سن فيه) أي في الاستنجاء (عدد) وقال الشافعي لا بد من التثنية وإنما مروى والابتداء يحصل بالواحد (وغسله) أي غسل موضع الاستنجاء بالماء (أحب) وأفضل لأنه يقلع الجباسة والحجر ونحوه مخفف هذا أن أمكنه بلا كشف عورة والابتزاز حتى لا يبصر فاسقا (ويجب) الاستنجاء (أن جاوز النجس الخرج) لعدم إفادة المسح حينئذ (وبعتبر بقدر المنع)

من النجاسة فيما (وراء موضع الاستنجاء) حتى اذا كان المجاوز عن المخرج قدر الدرهم مع الذي في المخرج لا يمنع الصلاة ولا يجب غسله لان ما على المخرج ساقط العبرة ولهذا لا يضمن الى ما في جسده من النجاسة بقيت العبرة للمجاورة فان كان أكثر من قدر الدرهم منع والا فلا عندهما وعند محمد يعتبر موضع الاستنجاء حتى اذا كان المجوع أكثر من قدر الدرهم منع عنه ووجب غسله واذا كانت مقعده كثيرة وكانت فيه نجاسة أكثر من قدر الدرهم ولم تجاوز من المخرج قال الفقيه أبو بكر يعين الغسل وعن ابن شجاع يجزئ به الحجر (لا) يستحب (بعظم) لانه زاد الجنب (ولا روث) لان النجس لا يزال النجس (و) لا (طعام) لانه اسراف (و) لا (عين) انتهى عنه ولا يجزئ ورق الشجر والشعر والنفسه والذهب والحجر المغصوب والفحم والزجاج ولو امتحى به اجاز لان الكراهة لمعنى في غيرها كما اذا نوضأ بماء مقصوب

قوله وراء المجمع كذا
بخط المصنف وفي
بعض النسخ وروا
الجمع اثنان هاشم

هذا (كتاب) في بيان أحكام (الصلاة) *

ولما فرغ من بيان الشرط الاعظم شرع في بيان المشروط وشرط الشيء بسبقه وهي الدعاء في اللغة العالية قال صلى على دنه وارثهم وقال تعالى وصل عليهم أي ادع لهم وانما عدى بعلى باعتبار لفظ الصلاة وقيل من تحريك الصلوات وحما العظمان اللذان عليهما الركبتان لان المصلي يجزئ صلواته في الركوع والسجود وشرعا عبارة عن الافعال المخصوصة المعهودة وفيها زيادة على معنى اللغة فعلى هذا تكون من الالفاظ الغريبة والظاهر انها من المنقولة لوجودها بدونه في الاصل فان قلت ما الحكمة في كونها اجسدا قلت لان قوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى يقتضى عدد الوصل وروا الجمع للعطف المتقضى للمغايرة وأقله خمس ضرورة ثم ابتدأ أولا ببيان الوقت لانها كتاب موقوت فلا بد من بيانه وانما اقدم الفجر وان كان الاوّل تقديم الظهر لانهم اقول صلاة أم فيه اجبريل عليه السلام لان وقت الفجر وقت ما اختلف في أوله وآخره ولانه أول صلاة يجب بعد النوم الذي هو أخ الموت فكان ابتداءه بأول وقت يحاطب به المرء اولى فقال يدخل (وقت) صلاة (الفجر من) ابتداء (الصبح الصادق) وهو البياض المنتشر في الافق ولا عبرة بالصبح الكاذب وهو البياض الذي يبدو طولا كاذب السرحان ثم تعقبه ظلة فلا يخرج به وقت العشاء ولا يدخل به وقت الفجر (الى) ابتداء (طلوع الشمس) وهذا بالاجماع (والظهر) بالجزء عطف على الفجر أي يدخل وقت الظهر (من الزوال) أي من زوال الشمس عن كبد السماء (الى بلوغ الظل) أي ظل كل شيء (مثلة) واتصاه بالمصدر المضاف الى فاعله (سوى التي) أي في الزوال هذا عند أي جنسفة وقالوا هو رواية عنه آخره اذا صار الظل مثله به قال زفر والشافعي وأجدو الثوري واختاره الطحاوي وعن مالك مثله وعنه المنسل آخر وقت الظهر المختار اما وقت الجواز فالى الغروب قدر خمس ركعات وطريق معرفة في الزوال ان تغرب زخشيعة في مكان مستوي وتجعل المبلغ الظل علامة فادام الظل ينقص فهو قبل الزوال وان زاده فهو بعد الزوال وان لم يزد ولم ينقص فهو وقت الزوال وهو الظل الاصل ويخط على رأس موضع الزيادة خطا فيكون من رأس الخط الى الخشيعة في الزوال فاذا

صار ظل العود مثل العود من رأس الخط لامن موضع غرزا العود خرج وقت الظهر ودخل
 وقت العصر وعرف من ذلك الفرق بين الظل والشيء وقد قيل اني هو الظل الذي يكون
 للشيء وقت الظهيرة وفيه نظر لان الظل لا يمتد قدامه الا بعد الزوال (والعصر) بالجزأ أيضا
 عطف على الظل أي يدخل وقت العصر (منه) أي من بلوغ الظل مثليه (الى الغروب) أي
 غروب الشمس وقال الحسن بن زياد اذا اصفرت الشمس خرج وقت العصر لقوله عليه السلام
 وقت صلاة العصر ما لم تصفر الشمس رواه مسلم وناقله عليه السلام من أدركه ركعة من
 العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك الصلاة رواه البخاري ومسلم وما رواه منسوخ بهذا
 أو محمول على وقت الاختيار (والمغرب) بالجزأ أيضا عطف على العصر أي يدخل وقت المغرب
 (منه) أي من غروب الشمس (الى غروب الشفق) لقوله عليه السلام وقت صلاة المغرب
 ما لم يستقر نور الشفق رواه مسلم وغيره وهو وجبة على الشافعي في تقديره في الجديد بعضي قدر
 وضوءه وسترة ورواه وأذان واقامة وخمس ركعات فان قلت صلاها جبريل عليه السلام في
 اليومين في وقت واحد قلت القول يقتضي على الفعل أو يكون معناه بدأهم في اليوم الثاني
 حين غربت الشمس ولم يذكر وقت الفراغ فيجوز أن يكون الفراغ عند مغيب الشفق
 ويكون قول جبريل عليه السلام ما بين هذين الوقتين وقتك ولا تمك اشارة الى ابتداء الفعل
 في اليوم الاول وإلى انتهائه في اليوم الثاني ويجوز أن يكون حديث جبريل عليه السلام منسوخا
 بما روينا لانه متأخر وحديث جبريل عليه السلام متقدم (وهو) أي الشفق (البياض) الذي
 بعد الحجرة عند أبي حنيفة وزفر وهو قول أبي بكر الصديق وأبي هريرة ومعاذ عائشة ورواية عن
 ابن عباس رضي الله عنهم وبه قال عمر بن عبد العزيز والمزني وداد وخاتم المبرد ونعاب وقال
 هو الحجرة وبه قالت الثلاثة وهو قول عبد الله بن عمر وشاذ ابن أوس وعبادة بن الصامت
 رضي الله عنه وهي رواية عن أبي حنيفة وعليها الفتوى (والعشاء) بالجزأ أيضا عطف على
 المغرب أي يدخل وقت العشاء (و) وقت (الوتر منه) أي من غروب الشفق على الاختلاف
 (الى الصبح) الصادق بالاختلاف وكون وقت العشاء والوتر واحدا هو قول أبي حنيفة
 وعندهما يدخل وقت الوتر بعد ما صلى العشاء بناء على ان الوتر فرض عنده وسنة عندهما
 (ولا يقدم) الوتر (على العشاء للترتيب) أي لاجل وجوب الترتيب حتى لو صلى العشاء وصلى
 الوتر جازا سقوط الترتيب به وهذا عند أبي حنيفة لانه فرض عنده وعندهما لا يجوز لأن
 الوتر سنة العشاء فيكون تبعها فلا يدخل وقته حتى يصلي العشاء كسنة العشاء لا يعتد به
 قبل أداء العشاء لعدم دخول وقتها للترتيب وغرة الخلاف تظهر في موضعين أحدهما الوصل
 الوتر قبل العشاء ناسيا أو صلاهما وظهر فساد العشاء دون الوتر فانه يصح الوتر وبعد العشاء
 وحدها عنده لأن الترتيب يسقط بعثل هذا العذر وعندهما يصح الوتر أيضا لانه تبع لها فلا
 يصح قبلها والثاني ان الترتيب واجب بينه وبين غيره من الفرائض حتى لا يجوز صلاة الفجر
 ما لم يصل الوتر عنده وعندهما يجوز لانه لا ترتيب بين الفرائض والسنن (ومن لم يجد وقتها)
 أي وقت العشاء والوتر (لم يجبا) عليه فغذف العائد وهو لا يجوز في مثل هذا الموضع على
 ما لا يخفى وذلك لعدم سبب الوجوب وذلك بأن مكان في بلد يطلع فيه الفجر كما تغرب

قوله كذا وفي خفاه والاولى بها أي سنة العشاء اخصها من

فرض عين وقال عطاء ومجاهد لا تصح الصلاة بدونه والاصح انه سنة مؤكدة (للفرائض) دون
 السنن والتوافل والتراويح وصلاة العيدين والاستسقاء والخسوف والكسوف والجماعة
 وأما الجمعة فانها داخل في الظهر والوتر في العشاء والباء في (بلا ترجيع) يتعلق بسن اراد ان
 الترجيع ليس بسنة خلافا للشافعي وهو ان يخضع بالشهادتين صوته ثم يرجع فيديهم ماصونه
 (و لا لحن) وهو التطريب وقيل هو الخطأ في الاعراب (وبزيد) المؤذن (بعد فلاح اذان
 النعير) الصادق (الصلاة خير من النوم مرتين) لان بلا لارضى الله عنه فعله فاستحسنه النبي
 عليه السلام وأمر به (والاقامة مثله) أي مثل الاذان في عدد الكلمات وفي السنة وترتيب
 التكبير في منبره وكراهة اللحن فيه (وبزيد بعد فلاحها) أي بعد فلاح الاقامة (قد قامت
 الصلاة مرتين) وهو مذهب علي وابن مسعود وجماعة من الصحابة والتابعين وقال الشافعي
 هي فرادى وبه قال مالك وأحمد لما روى أن بلالا أمر أن يشفع الاذان ويوتر الاقامة ولما
 ما اشترع عنه انه كان يثنى الاقامة الى أن توفي والملك النازل أقام كذلك وروى البيهقي عن
 الضعي بسنده ان أول من نقص الاقامة معاوية بن أبي سفيان ولا حجة لهم فيه لانه لم يذكر
 الأمر فيحتمل أن يكون غير النبي صلى الله عليه وسلم وليس فيه ان بلالا امتثل لأمره بل نقل
 عنه مخالفته فعلا (وبيرسل) المؤذن (فيه) أي في الاذان لقوله عليه الصلاة والسلام اذا أذنت
 فترسل واذا أفت فأحذر رواء الترمذي والنسلي أن يفصل بين كتمتي الاذان بسكتة (ويحذر)
 أي يسرع من باب نصير ينهر بالدهال المهمة (فيها) أي في الاقامة (ويستقبل بهم) أي
 بالاذان والاقامة (القبلة) لان الملك النازل من السماء فعل كذلك ولوترك جاز ويكره
 (ولا يتكلم فيهما) أي في الاذان والاقامة لما فيه من ترك الموالاة ولا يرد السلام أيضا خلافا
 للثوري (ويلتفت) أي المؤذن (يمينا وشمالا) وهم امنصوبان بالظرفية (بالصلاة والفلاح)
 لانه خطاب للقوم فيواجههم بهم (ويستدير) أي المؤذن (في صومعته) وهي المنار
 وفي الاصل هي منار الراهب التي تعبد فيها اذا لم يكنه الالتفات مع شبات قدميه بأن كانت
 متسعة فيستدير ويخرج رأسه منها ليحصل المقصود واذا أمكنه فلا يستدير (ويجعل اصبعيه
 في صمغتي) أذنيه لانه أجمع للصوت (ويثوب) من التشويب وهو العود الى الاعلام بعد
 الاعلام وانما أطلقه تنبيها على ما استحسنته المتأخرون من التشويب في كل الصلوات لظهور
 التواني في الامور الدينية وعند الثلاثة لا تشويب أصلا وعند ههنا تشويب في القبر فقط وعند
 أبي يوسف في الكل مستغرق الهم كالامير والقاضي والمفتي وهو أربعة أنواع قديم وهو الصلاة
 خير من النوم وكان بعد الاذان الاثن علماء الكوفة ألحقوه بالاذان ومحدث أحدته علماء
 الكوفة بين الاذان والاقامة حتى على الصلاة مرتين حتى على الفلاح مرتين وتشويب كل بلد على
 ما تعارفوا اما بالتخفيف أو بالصلاة الصلاة أو قامت قامت وما استحسنته المتأخرون وهو
 التشويب في سائر الصلوات لزيادة غلة الناس وما أحدثه أبو يوسف للامير بأن يقول السلام
 عليك أيها الأمير حتى على الصلاة حتى على الفلاح الصلاة يرحل الله وكذلك كل من اشتغل
 بمصالح المسلمين كالمفتي والقاضي يخص بنوع اعلام وكرهه محمد (ويجلس) أي المؤذن (بينهما)
 أي بين الاذان والاقامة في القبر قدر ما يقرأ عشرين آية وفي الظهر والعشاء قدر ما يصلي أربع

وركعات يقرأ في كل ركعة عشر آيات وفي العصر يتدور ركعتين يقرأ فيهما - ما عشرين آية والاولى
 أن يصلي بينهما - ما (الآ) في (المغرب) فإنه لا يجلس بين أذانهم وإقامتهما عند أبي حنيفة بل يكتب
 قدر ما يتمكن من قراءة ثلاث آيات قصار أو آية طويلة وقيل قدر ما يخطو ثلاث خطوات وقالوا
 يجلس جلسة خفيفة وقال الشافعي يصلي ركعتين (ويؤذن) أي المكاف (لثلاثة ويقيم)
 لما روى أنه عليه السلام قضى الفجر غداة ليلة التعريس بأذان وإقامة وهو حجة على الشافعي
 في اكتفائه بالإقامة (وكذا) يؤذن ويقيم (الاولى) الصلوات (الفوائت) لما روىنا (وخبرني)
 أي في الأذان (للشافعي) وقال مالك يكفي بإقامة واحدة في الفرائض (ولا يؤذن قبل) دخول
 (وقت) الصلاة (ويعاد) لأذان (فيه) أي في الوقت أن أذن قبله وعنه أبي يوسف والشافعي
 يجوز للفجر بعد النصف الأخير وفي رواية في جميع الليل والحنابلة عليه ما رواه البيهقي أنه عليه
 السلام قال لا يؤذن حتى يطلع الفجر قال في الامام ورجال اسناده ثقات (و) **وهو**
 أذان الجنب وإقامته لان أهم اشبه بالصلاة فيعادان في رواية وفي رواية لا يعادان
 والاشبه أن يعاد الأذان دون الإقامة (و) **كره** (إقامة المحدث) وقيل لا يكره وفي كراهة أذانه
 روايتان أيضا (و) **كره** أيضا (أذان المرأة) لانهم ان رفعت صوتها ارتكبت معصية وان لم ترفع
 فقد أخطت فان أذنت يعاد استحبنا (و) أذان (الفساق) لان قوله لا يؤذن به (و) أذان
 (المقعد) لتركه السنة (و) أذان (السكران) لفسقه ولعدم معرفته بدخول الوقت ويستحب
 اعادته (لا) يكره (أذان العبد وولد الزنا والاعمى والاعرج) لان قولهم يقبل في الامور الدينية
 بخلاف الفاسق (وكره تركهما) أي ترك الأذان والإقامة (للمسافر) لان السفر لا يسقط
 الجماعة فلا يثبت ما هو من لوازمها (لا) يكره تركهما في حق (مصل) وحده أو جماعة
 (في بيته في المصر) اقول ابن مسعود رضي الله عنه أذان المحلى يكفيننا حين صلى بعلقة صفة
 والاسود في بيته فقبل له لا تؤذن وتقيم وقيل بالمصر لانه يكره تركه - ما في السفر مطلقا (وندا)
 أي الأذان والإقامة (أهما) أي للمسافر والمصل في بيته لم يكتف به كون الاداء على هيئة الجماعة
 (لا) يندبان (للنساء) لانهم امن سنن الجماعة المستحبة والله تعالى أعلم

هذا (باب) في بيان (شروط الصلاة) *

وهي جمع شرط وهو العلامة وفي الاصطلاح ما يتوقف عليه الشيء ولا يكون منه (هي) أي
 شروط الصلاة ستة الاقل (طهارة بدنه من حدث) أصغر وأكبر (وخبث) بفتحين وهو
 النجاسة مغاطلة أو مخففة (و) الذاني طهارة (توبه) اقله تعالى وثبلك ظهر (و) الثالث طهارة
 (مكانه) الذي يصلي عليه (و) الرابع (ستر عورته) لقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد أي
 محل زينتكم والمراد ما يورى عورته عند كل صلاة اطلاقا لاسم الحال على المحل في الاول
 وعنه في الثاني (وهي) أي العورة (ما تحت) سترته الى تحت ركبته (فالستره) ليست من
 العورة بخلاف الركبة وقال الشافعي وأحد الركبة ليست من العورة وعن أحمد هي القبل
 والدبر فقط وعن مالك مثله ولنا قوله عليه السلام عورة الرجل ما بين سترته الى ركبته ويروى
 ما دون سترته حتى يجاوز ركبته وكلمة الى بمعنى مع غلبا بكاهة حتى (وبدن) المرأة (الحرة عورة)
 الاوجه او **فيها** وقدمها في رواية صحيحة وفي رواية قدمها عورة لقوله تعالى ولا يبدن

زينتهن الا ما ظهر منها والمراد محمل زينتهن وهو الوجه والسكفان (وكشمربع ساقها يمنع)
 جواز الصلاة لان الربيع حكم الكل وعند أبي يوسف يعتبر انكشاف الاكثر في النصف عنه
 روايتان وعند الشافعي يمنع قليلا وكثيره (وكذا) يمنع انكشاف ربيع (الشعر) النازل من رأسها
 وفي رواية ليس بعورة لكن مع هذا لا يحل النظر اليه (و) كذا يمنع انكشاف (البطن) والفخذ
 والعورة (الغليظة) وهي القبل والدبر والذكر والاشنان وسوى بين الغليظة والخفيفة وعن
 الكرخي يعتبر في الغليظة ما زاد على قدر الدرهم وفيما عداها الربع وعند أبي يوسف يعتبر
 الاكثر في الكل وقبل ان يصبينان تعان للذكر فيعتبر الكل عضوا واحدا والصحيح أن يعتبر بكل
 واحد عضوا على حدة واختلف في الدبر هل هو عورة مع الالبتين أو كل السمة منه مع عورة على
 حدة والدبر ثالثهما والصحيح انه ثالثهما والركبة تعتبر بانفرادها والاصح أنها تتبع للفخذ وثديها
 ان كانت واحدة فهي سبع لصدورها وان كانت منه كسرة فهي أصل بنفسها وإذا نهى عورة
 بانفرادها (والامة) والمذبة والمكاتبه والمستعانة عند أبي حنيفة رجه الله (كأرجل) في حكم
 العورة وهي من سرتها الى أن تجاوز ركبتيها (وظاهرها) أي ظهر الامة أيضا (وبطنها عورة)
 لان النظر اليها سبب الفتنة (ولو وجد) المصلي (توبا) وصفته ان (ربعه طاهر) الحال أنه
 قد (صلى) حال كونه (عاريًا لم تجز) صلاته لان الربيع حكم الكل كما في الاحرام (وخبر)
 المصلي بين الاله - لانه فيه قائم بركوع وسجود وبين الصلاة قاعدا عاريا بآيائه (ان طهر أقل من
 ربه) أي من ربيع الثوب وقال محمد وزفر لزمه أن يصلي فيه بركوع وسجود لان فيه ترك فرض
 واحد وفي الثاني ترك فرضين وإلهما أهم المستويان في المنع والملة مدار فيهما - متويان في الحكم
 (ولو عدم) المصلي (توبا صلى) حال كونه (قاعدا وميا بركوع وسجود) عندنا وعند زفر
 والشافعي يصلي قائما بركوع وسجود (ودخو) أي المذكور من الصلاة قاعدا وميا بركوع
 وسجود (أفضل من القيام بركوع وسجود) كما هي عندهما للوجود السرفي الا قول (و) الخامس
 (النية) وهي قصد القلب (بلا فاصل) بينها وبين التحريمة بعمل يمنع الاتصال مثل الاكل
 والشرب ونحو ذلك والذي لا يمنع الاتصال لا يضر مثل الوضوء والمشي الى المسجد حتى لو بوى
 ثم نوضأ أو مشى اليه فكبر ولم تحضر النية جاز ولا اعتبار بالنية المتأخرة عن التكبير في الظاهر
 وعن الكرخي تصح ما دام في الشاء وقبل تصح اذا تقدمت على الركوع (والشرط) في النية
 (أن يعلم) المصلي (بقائه أي صلاة يصلي) وأدناها ما لم يستل لانه يمكن أن يجيب على البدية
 وان لم يقدر على أن يجيب الابتأ لم تجز صلاته ولا عبرة باللسان لانه كلام لانية فان جمع كان
 أحسن ويحتاج الى ثلاث نيات في الصلاة التي يدخل فيها اوية الاخلاص ونية استقبال القبلة
 عند الجرجاني والصحيح ان استقباليها يغني عنها فانه في المبسوط وقيل ان كان يصلي الى المحراب
 لا يشترط وفي الصحراء يشترط (ويكفيه) أي المصلي (مطلق النية للنفل) بأن ينوي مطلق الصلاة
 لان أدنى أنواع الصلاة النفل فانصرف مطلقا لله وإذا اراد أن يقول بلسانه يقول أهلى لله
 تعالى (و) كذا (السنة والتراخي) لانها توافق في الاصل وقيل لانه من نية النية لانها وصف
 زائد بخلاف النفل وعند الشافعي يجب التعيين في الشكل (وللفرض) أي فرض كان (شرط
 تعيينه كالعصر مثلا) بأن يعين فرض العصر الحاضر أو فرض الوقت الحاضر لتزاحم الفروض

فلا بد من تعيين وفي الجمعة يعين فرض الجمعة ولولوى العصر مطلقا ولم ينوع الوقت ولا عصر اليوم فقبل يجوز وقبل لا ولولوى عصر يومه يتجوز مطلقا ولو خرج الوقت وأما الوتر فلا يصح أنه يكفيه مطلق النية (والمقتدى ينوى المتابعة) بالامام (أيضا) أى كما ينوى الصلاة لأن الفساد يلحقه من امامه فلا بد من التزامه والافضل أن ينوى الاقتداء بعد تكبير الامام ولولوا حين وقف الامام موضع الامامة جاز عند الجهر ورخا لافا لبعض ولولوى الاقتداء بالامام ولم يعين الظهر مثلا وتوى الشروع في صلاة الامام أو توى الاقتداء به لا غير قبل لا يجوز له لتنوع المؤتى والاصح أنه يجوز له وينصرف الى صلاة الامام وان لم يكن للمقتدى علم بها بخلاف ما لولوى صلاة الامام حيث لا يجوز له لانه لم يتقدمه بل عين صلاته والافضل أن يقول اقتدى بنى هو امي أو به هذا الامام ولواقتدى به ولم يختر بياله أن يذم عمر وجاز ولولوى الاقتداء به وهو يظن أنه زيد فاذا هو عمر وجاز ولولوى الاقتداء به زيد فاذا هو عمر ولم يجوز لانه توى الاقتداء بالغائب (وللجنازة ينوى الصلاة لله تعالى و) ينوى (الدعاء للميت) لانه الواجب عليه فيجب تعيينه وإخلاصه لله تعالى ويقول باسمه أصلى لله تعالى داعيا للميت (و) السادس من الشروط (استقبال القبلة) لقوله تعالى فولوا وجوهكم شطره أى جهته (فلا مكي فرضه) أى فرض الاستقبال (إصابة عينها) أى عين الكعبة لانه يمكنه ذلك سواء كان بينه وبينها جدار أو حائل أو لم يكن حتى لا اجتمع وصلى وبان خطوه بعيد وقيل لا (واغبره) أى واغبر المكي فرضه (إصابة جهتها) أى جهته الكعبة فى الصحيح قال الجرجاني هو كالقول وفائدته تظهر فى اشتراط نية عين الكعبة فعنده بشرط وعند غيره لا وقيل البيت قبله من يصلى فى مكة أو فى البطحاء ومكة قبله أهل الحرم والحرم قبله الآفاق وعن أبى حنيفة المشرق قبله أهل المغرب والمغرب قبله أهل المشرق والجنوب قبله أهل الشمال والشمال قبله أهل الجنوب (والخائف) من عدو أو لص أو سبع (يصلى الى أى جهة قدر) اتحقق العجز وكذا المريض اذا لم يجد من يحوله اليها ومن كان على خشبة فى البحر (ومن استبهر عليه القبلة) بأنطامس الاعلام وتراكم الظلام وتضام الغمام (تختزى) أى اجتمعد وهو بذل المجهود فى نيل المقصود ولو كان بحضرته من يسأله عنهم لم يتجز ولا يجوز التختزى مع المحارب (وان أخطأ) فى التختزى (لم بعد) الصلاة وقال الشافعى بعيدان استدبر راسه بانه خطا قلنا التكليف مقيد بالوسع وقد أتى بما فى وسعه (فان علم به) أى بالخطا (فى صلاته استدار) الى القبلة وأتم لأن أهل قباء لما بلغهم نسخ القبلة استداروا فى الصلاة كهينتهم (ولو تختزى قوم) أى جماعة مع امام (جهات) فى ليلة مظلمة وصلى كل واحد من القوم الى جهة والامام الى جهة (و) أعال أنهم (جهه لوالحال امامهم) يجوز لهم أى يجوز لهم صلاتهم اذا كانوا خالف الامام لأن القبلة فى حقهم جهة التختزى وهذه المخالفة غير مانعة لصحة الاقتداء كما فى جوف الكعبة ومن علم منهم حال امامه لم يجوز صلاته لانه اعتقد امامه على الخطا ومن تقدم على امامه فسدت صلاته كما فى جوف الكعبة اتركه فرض المقام

• هذا (باب) فى بيان (صفة الصلاة) •

الصفة والوصف مصدران من وصف بصف وأصاها وصفة كعدة أصاها وعدة حذفت الواو

وعرضت عنها الهاء ومعنى وضعت الشيء. كشفت حاله وأجلبت شأنه والصفة الامارة اللازمة
للشيء وقال المتكلمون الصفة تقوم بالموصوف والوصف بالواصف وليت شعري من أين
التخصيص لأن كلامهم صمد ويجوز أن يتصف به الفاعل والمفعول (فرضها) أى فرض
الصلاة سبعة الا قول (التحرية) أى تكبيرة الافتتاح وتسمى التكبيرة الاولى والتحرية جعل
الشيء محرراً وخصت التكبيرة الاولى بها لانهم اتفقوا على ما عداها من المباحة قبل الشروع بخلاف
سائر التكبيرات وانما عداها مع الاركان وان كانت هي شرطاً عندنا خلافاً للشافعي لا اتصالها بها
واطلاق الفرض على الاركان لانه أعم من الشرط والركن وعن بعض أصحابنا انهم اركن كما قاله
الشافعي وقائده الخلف في أداء النفل بتحرية الفرض وأداء فرض آخر وفيه أحرم مقارناً
بطلوع الشمس أو باستوائها أو بغروبها (و) الثاني (القيام) ركن في الفرض دون النفل
(و) الثالث (القراءة) مطلقاً لقوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن (و) الرابع (الركوع)
(و) الخامس (السجود) لقوله تعالى اركعوا واسجدوا (و) السادس (القعود الاخير) وهو
فرض وليس بركن وقال مالك هوسنة وإنما أنه عليه السلام أخذ بيد عبد الله بن مسعود رضي
الله عنه وعلمه الشهادتين الى قوله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ثم قال اذا فعلت هذا أو قلت هذا
فقد قضيت صلاتك علق تمامها به وما لا يتم الفرض الا به فهو فرض فان قلت أو لا أحد الشهادتين
وليس فيه دلالة على ما قلتم قلت معناه اذا قرأت التشهد وأنت قاعد لان قرأته في غير الصلاة
لم تشرع ولم تعتبر اجزاء فصار المعنى اذا قلت هذا وأنت قاعد أو وقعت ولم تنقل فصار التحخير
في القول لا في الفعل اذا الفعل ثابت في الحالين فان قلت كيف ثبت الفرض بمجرد الواحد قلت
ليس الثبوت به بل هو بالكتاب لان نفس الصلاة ثابتة به وتمامها من فالتحري بيان لكيفية الاتمام
والبيان به يعم كما في مسح الرأس وقيل الفرضية بالاجماع وفيه نظر ثم حد القعود (قدر)
قراءة (التشهد) على الاصح وقيل قدر ما يأتي فيه بالشهادتين وعند مالك قدر ايقاع السلام
(و) السابع (الخروج) أى خروج المصلي من صلاته (بضمعه) عند أبي حنيفة على تحريك
البردعي اخذه من اثني عشرية فقال لو لم يبق عليه فرض لما بطلت صلاته فيها وعلى تحريك
الكرخي ليس بفرض وهو الصحيح على ما سألني ان شاء الله تعالى (وواجبها) أى واجب الصلاة
اثنا عشر الا قول (قراءة الفاتحة) وقالت الثلاثة فرض (و) الثاني (ضم سورة) من القرآن الى
الفاتحة وقال مالك هو أيضاً فرض هكذا قال صاحب الهداية وقال في الغاية لم يقل أحد
ان ضم السورة فرض (و) الثالث (تعيين القراءة في) الركعتين (الاوليتين) من الفرض
وعند الشافعي في كل الركعات فرض وعن مالك في ثلاث (و) الرابع (رعاية الترتيب في فعل
مكزور) في ركعة كالسجدة حتى لو ترك السجدة الثانية وقام الى الركعة الثانية لا تنفسد
صلاته ويجوز أن يقضيها في آخر الصلاة وعند زفر والشافعي فرض وقيل بفعل مكزور في ركعة
لان رعاية الترتيب بين الافعال المكزورة في الركعتين وما فوقه ما فرض كترتيب القيام على
الركوع وترتيب الركوع على السجود لان الصلاة لا توجد الا بذلك (و) الخامس (تعديل
الاركان) وهو تعديل الجوارح في الركوع والسجود حتى تطمئن مفاصله وأداه مقدار
تسبيحة وهو تحريك الكرخي وفي تحريك الجرجاني سنة لانه شرع لتكميل الاركان وليس

بمقتضى ذلك انه وقال أبو يوسف والشافعي هو فرض وهو المختار (و) السادس (التعوذ الاول)
 وقال الكرخي والمجاشي سنة (و) السابع قراءة (الشهادتين) في الاولى والثانية وهو ظاهر
 الرواية فذلك أطلق والقياس أن يكون سنة في الاولى وهو اختيار البعض وعند الشافعي
 التشهيد في الثانية فرض (و) الثامن اصابة (اللفظ السلام) وقال الشافعي فرض لقوله عليه
 الصلاة والسلام وتعليقها التسليم ولنا ما روى عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ما قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قعد الامام في آخر صلاته ثم أحدث قبل أن يسلم وفي رواية قبل
 أن يتكلم تمت صلاته رواه أبو داود والترمذي وما رواه لا يبيد الا الوجوب وقد قلناه
 (و) التاسع (قنوت الوتر) وقال الشافعي القنوت في الصبح لانه عليه الصلاة والسلام قنت
 في الفجر بعد الركوع ولنا أنه عليه الصلاة والسلام قنت شهرا يده على قوم من العرب ثم تركه
 رواه البخاري ومسلم (و) العاشر (تكبيرات العيدين) لما اظنبته عليه الصلاة والسلام عليها
 (و) الحادي عشر (الجهير) فيما يجهر كالغرب والعشاء والصبح (و) الثاني عشر (الاسرار)
 فيما يسر كالظهر والعصر وعند البعض هما مستثنان حتى لا يجب تركهما ما يجدها السهو وقوله
 (فيما يجهر) راجع الى قوله والجهير وقوله (ويسر) راجع الى قوله والاسرار بطريق اللفظ
 والنشر المرقب (ومستثنا) أي سنن الصلاة ثلاثة وعشرون على ما ذكره الاول (رفع اليدين) في أول
 الصلاة (للتحرية) الثاني (نشر أصابعه) فلا يضم كل الضم ولا يفرج كل الفرج
 (و) الثالث (جهر الامام بالتكبير) لحاجته الى الاعلام بالدخول ولهذا سن رفع اليدين قبل
 التكبير للامام والجهير بالتكبير للائحى (و) الرابع (النشاء) وهو قراءة سبحانك اللهم الى آخره
 وعندما لا ليس هذا بسنة (و) الخامس (التعوذ) أي قراءة أعوذ بالله من الشيطان الرجيم
 وعندما لا ليس بسنة (و) السادس (التسبيحة) وهي أن يقول بسم الله الرحمن الرحيم وعند
 الشافعي وأحمد التسبيحة فرض لانها من الفاتحة وعندما لا لا يقرؤها أصلا بل يبدأ بعد التكبير
 بالفاتحة (و) السابع (الأمين) وهو أن يقول آمين بعد قراءة الفاتحة وهي سنة في حق الامام
 والاموم جميعا وقوله (سرا) راجع الى الاربعة وهي التأمين والتسبيحة والتعوذ والنشاء
 وعند الشافعي وأحمد يجهر بالتسبيحة والتأمين وهذا هو الثامن من السنن واتصافه على
 المصدرية والتقدير تسير هذه الاربعة سرا أو يسرها المصلي سرا (و) التاسع (وضع يمينه) أي
 يمين المصلي (على يساره) وعندما لا يسلمهما (و) العاشر وضعهما (تحت سترته) وعند الشافعي
 وأحمد على صدره (و) الحادي عشر (تكبير الركوع) لما روى أنه عليه الصلاة والسلام كان
 يكبر عند كل رفع وخفض (و) الثاني عشر (الرفع منه) أي من الركوع والرفع مرفوع عطفها
 على التكبير ولا يجوز جزؤه لانه لا تكبير عند الرفع من الركوع وانما يأتي بالتسميع وعن أبي
 حنيفة ان الرفع منه فرض والصحيح الاول (و) الثالث عشر (تسبيحه) أي تسبيح الركوع
 (ثلاثا) أي ثلاث مرات وذلك أدناه وعند الظاهرية هي فرض (و) الرابع عشر (أخذ ركبته
 يديه) في الركوع (و) الخامس عشر (تفريق أصابعه) للتمكن (و) السادس عشر (تكبير
 السجود) ولو قال والرفع منه كان أولى لان التكبير عند الرفع منه سنة أيضا وكذا الرفع نفسه
 سنة وعن أبي حنيفة فرض (و) السابع عشر (تسبيحه) أي تسبيح السجود (ثلاثا) أي ثلاث

قوله خذوا بزاد من نسخة هكذا الخ يخطه بعض الناس اه

اسم ربه فصل نزلت في تكبيره الافتتاح فقد اعتمد مطلق الذكرو المقصود التعظيم وقد حصل
ولكن قبل بذكره الشروع بغير اللفظ التكبير لاجل الاخبار وقال السر خشي الاصح أنه
لا يكره وأما الشروع بالفارسية أو بالقرائية فهم وجهان عند أبي حنيفة مطاوعا ولا يجوز
الا عند العجز وبه قالت الثلاثة وعلمه الفتوى وصح رجوع أبي حنيفة الى قولهما (كأن لو قرأ
بها) أي بالفارسية حال كونه (عاجزا) عن العربية فإنه يجوز به الاختلاف (أو يصح) حيوانا
(وسمى بها) أي بالفارسية جائزا أيضا للاختلاف وكذا التلبسة في الحج والسلام (لا) يصح شروعه
فيها (باللهم اغفر لي) لأنه ليس بتعظيم خالص اذ هو مشوب بحاجته ولو قال اللهم فقط يصح
عند البصريين خلافا للتكرفين ولو قال الله فقط يجوز عند أبي حنيفة خلافا للمجد وكذا الوقال
الرحمن أو الرب أو الكبير أو الاكبر ولم يرد عليه وقيل يصح شرعا بالرحمن ولو أبدل
الكاف فاقا يصح شرعا لان العرب تفعله (ووضع عينه على يساره) يعني انكف على الكف
وقال على الفصل وعند أبي يوسف يتقبض بيده اليمنى ويسغ يده اليسرى وفي المفيد بأخذ رقبته
بالتخصر والابهام وهو المختار لأنه يلزم من الاخذ بالوضع ولا ينعكس وعند مالك يرسلها مرسنة
الوضع عندنا (تحت مرتبة) وعند الشافعي على صدره وقدمه وقوله (مستقيما) حال من الضمير
الذي في وضع أي قارئا سبحانه اللهم وبحمدك الى آخره وعند أبي يوسف والشافعي في قول
يتوجه أيضا وعن الشافعي يتوجه فقط (وتعوذ) يعني قال أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وهو
اختيار أبي عمر وعاصم وابن كثير وقيل المختار استعيذ بالله من الشيطان الرجيم وهو اختيار
جزرة وقال مالك لا يتعوذ وقدمه واتصاف (سرا) على الحال أو على أنه صفة لمصدر ويجوز أي
تعوذ تعوذ امرأ كما ذكرنا وقوله (للقراءة) يتعلق بقوله تعوذ يعني التعوذ سنة للقراءة فيكون تعما
لها عندهما وعند أبي يوسف والشافعي سبع للثناء وأشار الى فائدة الخلاف بقوله (فبأنى به) أي
بالتعوذ (المسبوق) لأنه يقرأ (لا) يأتي به (المقتدى) لأنه لا يقرأ (ويؤخر) التعوذ عن تكبيرات
العيد لأنه اغما يقرأ بعدها وعند أبي يوسف لا يأتي به المسبوق لأنه يتعوذ حين يشرع فيها
ويأتي به المقتدى لأنه يأتي بالثناء ويتعوذ قبل تكبيرات العيد (وسمى) يعني قال بسم الله الرحمن
الرحيم بعد التعوذ وقال مالك لا يسمى واتصاف (سرا) على الحال من الضمير الذي في معنى أي
حال كونه مسارا وقال الشافعي يجهر به في الجهرية وإنما ما روى عن أنس رضي الله تعالى
عنه أنه قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلف أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله
تعالى عنهم فلم أسمع أحدا منهم يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم رواه مسلم ولم يصح حديث في الجهر
بالسجدة وقوله (في كل ركعة) يتعلق بقوله سمى وهذا عندهما وعند أبي حنيفة يسمى في أول
صلاته فقط وعن محمد اذا كان يخفي بالقراءة يأتي بها بين الفاتحة والسورة لأنه أقرب الى متابعة
المحرف واذا كان يجهر لا يأتي بها بينهما (وهي) أي التسمية (آية من القرآن) نزلت للفصل
بين السور كالدساجة والطرز على أوائل السور وقال مالك ليست من القرآن الا في التل
فإنها بعض آية فهم الان القرآن لا يثبت الا بالتوازي ولم يوجد (وايست) التسمية آية (من الفاتحة
ولامن كل سورة) وقال الشافعي هي من الفاتحة قولوا واحدا وكذا من غيرها على الصحيح
لاجتماعهم على كتابتها في المصاحف مع الامر بتجريد المصاحف وهو من أقوى الحجج وإنما ما رواه

ابن عباس أنه عليه الصلاة والسلام كان لا يعرف فصل السور حتى ينزل عليه بسم الله الرحمن
 الرحيم رواه أبو داود والحاكم فان قلت ينبغي أن تجوز الصلاة به عند أي خفيفة قلت عدم
 الجواز لا اشتباه الاشارة واختلاف العلماء في كونها آية (و) بعد التسمية (قرأ) سورة الفاتحة
 وجوبا وعند الشافعي فرضا (و) قرأ معها (سورة) من القرآن وجوبا (أو) قرأ (ثلاث آيات)
 عوض السورة (وأقرن الامام) بعد قراءة الفاتحة (و) كذا (الأموم) تأمينا (سرا)
 وعند الشافعي جهر عند الجهر بالقراءة وعن مالك لا يأتى الامام بالتأمين وهو رواية الحسن عن
 أبي حنيفة والمدفوع بالتشديد اختيار القهها والقصر اختيار أهل اللغة والتشديد خطأ
 فاحش حتى لو قال آمين بالمد والتشديد قيل تفسد صلاته والفقوى على أنه لا تفسد ولو قال بالمد
 وحذف الياء لا تفسد عند أبي يوسف ولو قال بالقصر والحذف ينبغي أن تفسد لانه لم يوجد
 في القرآن بخلاف الاول ولو قال بالقصر والتشديد ينبغي أن تفسد وهو ليس من الفاتحة انفاقا
 ومعناه استجب دعاءنا (و) بعد الفراغ من القراءة (كبر بلامدة) لان المدان كان في قوله وهي
 همزة الله تفسد صلاته لانه استهها وان تعمده بكفر لاجل الشك في الكبرياء وان كان في همزة
 أكبر فكذلك الجواب وان كان في باء أكبر فقد قيل تفسد لانه خطأ من حيث اللفظ ولان اكبرا
 جمع كبير وهو العليل فيخرج من معنى التكبير وقيل لا تفسد وان كان المد في لام الله فحسن
 ما لم يخرج عن حدها (و) بعد ذلك (ركع ووضع يديه على ركبتيه وفترج أصابعه) للتمكن (وبسط
 ظهره وسوى رأسه بجهره) وهو نصفه المؤخر أراد لا يرفع رأسه الى فوق ولا ينكسه الى أسفل
 (وسبح فيه) أي في الركوع (ثلاثا) أي ثلاث مرات وذلك أدناه ويكره أن ينقص عنها أو يترك
 كله وقال أبو طهية لا تجوز صلاته وعن الشافعي يزيد فيه اللهم لك ركعت ولك خشعت ولك
 أسلمت وعليك توكلت وفي السجود سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره فقبره
 الله أحسن الخالقين وعن مالك لا تسبح في الركوع (ثم) بعده (رفع رأسه) وقال ان كان اماما
 سمع الله لمن حمده وان كان مأموما يقول ربنا لك الحمد وان كان منفردا يجمع بينهما في رواية وقيل
 لا (واكتفى الامام بالتسبيح) عند أبي حنيفة وقال لا يقول ربنا لك الحمد سرا أيضا لانه حرض
 غيره فلا ينسى نفسه وقال الشافعي يأتى الامام والمأموم بالذكرين ولنا ما رواه أبو هريرة
 رضى الله عنه أنه عليه السلام قال اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد رواه
 البخاري ومسلم قسم بينهما والقسمتان في الشراكة (و) اكتفى (المؤتم والمنفرد بالنعميد) أي
 ربنا لك الحمد وقد ذكرناه (ثم) بعد ذلك (كبر ووضع ركبتيه) أولا (ثم) وضع (يديه ثم) وضع
 (وجهه بين كفيه) لحديث وائل رضى الله عنه أنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا
 سجد وضع ركبتيه قبل يديه واذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه رواه أبو داود وهو حجة على مالك
 حيث يقول ان شاء وضع يديه أولا ثم ركبتيه وان شاء عكس هذا الذي ذكره (بعكس النوض)
 أي القيام بمعنى في النوض يرفع وجهه أولا ثم يديه ثم ركبتيه وهذا بعكس ما نعل أولا (وسجد)
 على الارض (بأنفه وجهته) جمعا (وكره) السجود أي الاقتصار فيه (بأحدهما) أي الاتف أو
 الجهة وهذه اشارة الى جواز الاتكف بأحدهما أيهما كان مع الكراهة عند أبي حنيفة وقالوا
 ان سجد على الجهة دون الاتكف جاز وبالعكس لا فالسجود على الجهة فرض عندهما لقوله عليه

السلام أمرت أن أسجد على سبعة أعضائه وعقدتهم الجبهة ولو كان الألف محل السجود لذكره
 فسار كالتذوق والتذوق ولما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال أمرت أن أسجد على سبع ولا أكف الشعر ولا الثياب الجبهة والألف والميدن والركبتين
 والأقدمين رواه مسند (أو) سجد (يكور) أي على كور (عمامة) فانه يكور أيضا وقال الشافعي
 لا يجوز له قوله عليه السلام مكن جبهتك من الأرض ولثانته عليه السلام كان يسجد على كور
 عمامته ويصلي شوب واحد يتقي بنفسه من الأرض ويردها رواه أحمد وقال البخاري في صحيحه
 قال الحسن كان يقوم يسجدون على العمامة والقنبرة وكذا الخلاف لو سجد على فاضل ثوبه
 ولو سجد على نفسه وهي على الأرض جاز على الأصح ولو سجد على فخذه من غير عمد لا يجوز على
 المختار وعلى ركبتيه لا يجوز مطلقا ولو سجد على ظهر من في صلته يجوز وعلى ظهر من يصلي صلاة
 غيره أو ليس في الصلاة لا يجوز وإن سجد على شيء لا ياتي جمعه لا يجوز كالقطن المخلوج
 والثلج والنبث والذخن ونحو ذلك (وأبدأ) بالهزة من الابداء وهو الاظهار (ضبعيه) أي عضديه
 يعني ياعدهما عن جنبه (وجاني) أي باعد (بطنه عن تخذه) وقيل إن كان في الصف لا يجزئ
 حذر من اضرا الجار والمارة لا تجزئ مطلقا (ووجه أصابع رجله نحو القبلة) كذا في حديث
 أبي جبر رضي الله عنه (وسجد فيه) أي في السجود (ثلاثا) أي ثلاث مرات بقول سبحان ربي
 الأعلى وذلك أدناه وعن مالك التسلية فيه فرض (والمارة) في الصلاة (تخفف) أي تضم نفسها
 (وتلحق بطنها بشغذيم) لأن ذلك أسترها (ثم رفع) المصل رأسه بعد ما فرغ من السجود الأول
 حال كونه (مكبرا وجلس) بين السجدين حال كونه (مطمئنا وكبر) أيضا (وسجد) سجدة ثانية
 وهي فرض كالأولى حال كونه (مطمئنا) واختلف في مقداره الرفع فروى عن أبي حنيفة أنه إن
 كان إلى القعود أقرب جاز وإن كان إلى الأرض لا يجوز وقال محمد بن سامة إذا رفع رأسه بحيث
 لا يشك على الناظر أنه قد رفع يديه وعن أبي حنيفة إذا رفع رأسه مقدرا ما يجزئ بين
 الأرض جاز (و) بعد ذلك (كبر للوقوف) يعني للقيام إلى الركعة الثانية (بلا اعتماد) يديه على
 الأرض (ولا) (لا) (قعود) بين السجدة الثانية والقيام إلى الركعة الثانية وقال الشافعي بعقد ويجلس
 جلسة خفيفة ولما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أنه عليه السلام كان يهض على صدور قدميه
 رواه الترمذي (و) الركعة (الثانية كالأولى) أي كالركعة الأولى في الهيئة (الأنه) أي المصلي
 (لا ينبغي) أي لا يأتي فيها البناء وهو جهاتك اللهم الخ (ولا يعوذ) لأنهم لم يشرعوا إلا في أول الصلاة
 (ولا يرفع) المكلف (يديه إلا في) سبع مواضع يبرعها بغير وف (فتعس صمغ) الفاء من تكبيرة
 الافتتاح والقف من القنوت والعين من العيدين والسين من استلام الحجر الأسود والصاد من
 الصفا والميم من المروة والعين من عرفة وجوع وهو المزدلفة والجيم من الجرة الأولى والوسطى فان
 قلت الحديث في سبع مواطن وهذه ثمانية قلت الصفا والمروة كلاهما في حكم الواحد فتبقى سبعة
 (وإذا فرغ) المصل (من سجدتي الركعة الثانية) اقترب رجله اليسرى وجلس عام وأصب
 ينامه أي رجله اليمنى (ووجه أصابعه نحو القبلة) هكذا وصفت عائشة رضي الله تعالى عنها
 قعود النبي صلى الله عليه وسلم في صلته وقد ذكرنا الخلاف فيه (ووضع يديه على فخذه) وأشار
 إلى كيفية الوضع بقوله (وبسط أصابعه) ولكن اختلف في وضع اليد اليمنى فعن أبي يوسف

أنه بعدد النخس والبهر ويحق الوسطى والابرام ويشير بالسبابة وعن محمد انه عليه الصلاة والسلام كان يثبته ويضع يده عليه ويقول لا يثبته وفي المنية الاشارة مكرهه وفي التحفة الاشارة مستحبة وهي الاصح على ما ثبت في الحديث (وهي) أي المرأة (تتورك) أي تخرج رجلها من جانيها الايمن وتتمكن وركبها من الارض لانه استرلها وعند مالك الرجل كلما راها (وقرا) المصلي (تشهد) عبد الله (بن مسعود) رضي الله عنه وهو مشهور وقال الشافعي تشهد بان عباس رضي الله عنه ما هو التحيات المباركات المألوات الطيبات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أنهم دان لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله لما روى ابن عباس أنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن فقال التحيات المباركات الى آخره رواه مسلم وأبو داود ولكن السلام بالالف واللام في الموضوعين وخبره ابن ماجه كما رواه مسلم لكن قال وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وروى النسائي كماله نكته في ذكر السلام وقال وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وهذا فيه اضطراب كثير وكلامهم روي على خلاف ما يقوله الشافعي وشرط لجواز الصلاة أن يصلي على النبي عليه الصلاة والسلام بعد التشهد وهي ليست في تشهد أحد منهم والاصح ما قلنا اتفاق أهل النقل على تشهد ابن مسعود فقال الترمذي والنسائي وابن المذور وابن عبد البر تشهد ابن مسعود أصح حديث في التشهد وعليه أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين وقال أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي اعلم أن كل من جهر بالبسالة وقت في الصبح وتشهد بتشهد ابن عباس وما أشبه ذلك من المسائل التي صح النقل بخلافها فانه متبع له في مخالفة السنة وان كان وقع عليه الاسم مجازا فعذر عذر المقلد (وفيما بعد الاولين) من القرائن (الكتني) المصلي (بالدخلة) وان شامت تركها وعن أبي حنيفة أنهم اواجبة حتى يجب سجود السهو وتركتها قال الشارح والصحيح الاول قلت الصحيح هو الثاني (والاعود الثاني) في الصلاة (كلا قول) أي كالتعود الاول عندنا وعند الشافعي يتورك في الثاني وعند مالك يتورك فيه ما وقد ذكرناه (وتشهد) في الثاني أيضا (وصل على النبي) صلى الله عليه وسلم بأن يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك جيد مجيد وهي سنة عندنا وعند الثلاثة فرض وقد بيناه (ودعا) بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (بعباشبه) ألفاظ (القرآن) نحو اللهم اغفر لي ولوالدي (و) بعباشبه الالفاظ المأثورة في (السنة) نحو قوله اللهم اني أعوذ بك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة المحبات والملمات ومن شر فتنة المسيح الدجال (لا) يدعو بعباشبه (كلام الناس) وهو ما لا يستعمل سؤاله من العباد نحو أعطني كذا وزجني امرأة وما لا يشبه كلامهم ما يستعمل سؤاله منهم نحو اللهم اغفر لي ولوقال اللهم ارزقني فلانة تفسد في الصحيح لانه يستعمل فيما بيننا فان شهدا قال بقال رزق الامام اذا رزق الجليس وقيل كل ما كان في القرآن أو معناه لا يفعله حتى لو قال اللهم ارزقني من بقلها وقنأها وفومها لا تفعله ولو قال اللهم ارزقني بقلها وقنأها وفومها لا تفعله وهذا كله اذا لم يقدر التشهد وأما اذا قدم فصلاته تامة يخرج به من الصلاة (وسلم) مقارنا (مع) تسليم (الامام) في رواية عن أبي حنيفة وفي أخرى بعد تسليمه كما هو مذهبهم ومذهب الشافعي لانه

خروج من العبادة فلا يحتاج الى المبادرة (كالنحرية) أى كما أنه يحرم مقارنات الخزيمة الامام عند
 الى حنيفة لقوله عليه الصلاة والسلام واذا كبر فكبروا والثناء للقرآن كما في قوله تعالى واذا قرأ
 القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تتقون وبه قال الشافعي قبل هذا الخلاف في الجواز
 وقيل لا خلاف في الجواز وهو الصحيح وانما الخلاف في الاولوية وكلمة عن في قوله (عن عيسى بن)
 تعلق بقوله سلم أى سلم عن عيسى بن مرة (و) عن (يساره) أخرى وقال مالك بسلام تسليمة واحدة تلقاه
 وجهه ويميل قليلا الى اليمين وانصتوا (ناويا) على الحال من الضمير الذى في سلم أى حال كونه ناويا
 (القوم) من الرجال والنساء وقيل لا ينوي النساء في زمائهن ولا من لا شركة له في صلاته وقيل
 ينويهم مطلقا (والحفظه) وهم الملائكة الذين يحفظونه من غير تعيين عدد لا اختلاف الا سافر في
 عددهم كالانبياء عليهم السلام فقبل مع كل مؤمن خمسة من الحفظة وقيل ملكان وقيل ستون
 ملكا وقيل مائة وستون (و) ينوي المقتدى بالامام أيضا اذا كان (في الجانب الايمن أو)
 في الجانب (اليسار أو) نوى (فيهم) أى في التسليمتين (لو) كان (مخاضا) للامام وعن أبي يوسف
 نواه في الاولى ترجيح الجانب الايمن (وتوى الامام) أيضا القوم (بالتسليمتين) وقيل لا ينويهم
 وقيل ينوي بالتسليمة الاولى والصحيح الاول والمفرد ينوي الحفظ فقط (وبهر) الامام (بقراءة
 الفجر وأولى العشاءين) أى المغرب والعشاء (ولو) كان يصلي (قضاء) وقيل يخافت في القضاء
 والاقل أصح لأن القضاء يحصى الاداء (و) يجهر أيضا بقراءة (الجمعة والعيدين) للتوارث
 (وبسر) بالقراءة (في غيرها) كالظاهر والعصر وعن مالك يجهر في ظهر عرفه لأنه أتودى بجمع
 عظيم فأشبهت الجمعة ولنا اطلاق قوله عليه الصلاة والسلام صلاة النهار بجماعة أى ليس فيها
 قراءة مسهوعة (كمنقل بالنهار) حيث يخفى بالقراءة بخلاف (وخير المفرد) الذى يصلي
 وحده ان شاء جهر بالقراءة (فيما يجهر) وان شاء خافت (كمنقل بالليل) حيث يجهر ولكن
 الجهر أفضل ليكون الاداء كهية الجماعة ولكن لا يبالغ في الجهر (ولو ترك) المصلى قراءة
 (السورة في أولى العشاء قرأها) أى السورة (في) الركعتين (الآخرتين مع) قراءة (الفاتحة)
 قراءة (جهر ولو ترك) قراءة (الفاتحة لا) يقرأها وقال أبو يوسف لا يقضى واحدة منهما
 لأنه لو قرأها ما ن يجهر به وما وفيه تغيير الفاتحة أو يخافت به ما وفيه تغيير السورة ويجمع
 بينهما اجهر او يخافت وفيه تغيير المشرع فوجب العكس أصلا ولها ما وهو الفرق بين
 الوجهين ان قراءة الفاتحة في الشفع الثاني مشروعة فاذا قرأها مرة وقعت عن الاداء
 لأنها أقوى لك ونفى محلها ولو كررها خالف المشرع بخلاف السورة فان الشفع الثاني
 ليس محلها أداما فإذن يقع قضاء لأنه محل للقضاء فان قات قراءة السورة في الآخرين
 واجبة أم مستحبة قلت ذكر في الجامع الصغير ما يقتضى الوجوب لأنه قرأ في الآخرين
 الفاتحة والسورة وهو اخبار من المجتهد جفرى مجرى اخبار صاحب الشرع في اقتضاء
 الوجوب وذكر في الامم ما يقتضى الاستحباب لأنه قال اذا ترك السورة في الاولين أحب الى
 أن يقرأها في الآخرين ثم عن أبي حنيفة ثلاث روايات في روايته يخافت به ما وفي رواية يجهر
 بالسورة دون الفاتحة وهو اختيارنا في الاسلام وفي رواية يجهر به ما وهو الاصح ولا بد من
 تصحيح الحروف لتصريح قراءة فان صححها ولم يسمع نفسه يبورز عند الكرخي وقال شمس الائمة

الاصح أنه لا يجوز له ما لم يسمع أذناه وسمع من يقر به وعلى هذا كل ما يتعلق بالنطق كاطلاق
 والاعتاق والامتنان والتسمية على الذبيحة والايلاء والبيع (وفرض القراءة) في الصلاة (آية)
 ولو كانت قصيرة وقالا لا بد من ثلاث آيات قصارا وآية طويلة لأن القارئ عما دونها يسمى
 قارئاً فاوله اطلاق قوله تعالى فاقروا ما تنسرون القرآن الا ان مادون الآية خارج ولو كانت
 الآية كلمة مثل مدحامتان أو حرفاً واحداً مثل ص ر ق ون اختلف فيها الاصح أنه لا يجوز
 ولو قرأ آية طويلة في الركعتين كآية الكرسي والمدنية الاصح أنه يجوز عنده (وسنن) أي
 سنة القراءة (في السفر) قراءة (الفاتحة) وأي سورة شاء لأن مبناه على التفيف (و) سنن
 (في الحضر) أي في الإقامة (طوال المفضل) وهو السبع السبع سمي به لكثرة فصوله وهو من
 سورة محمد عليه السلام وقيل من الفتح وقيل من ق إلى آخر القرآن وطوله إلى سورة البروج
 (لو) كان الذي يصلي به (جراً أو ظهراً) منقراً (أو وسطاً) أي أوسطاً المفضل وهي من البروج إلى
 يكن (لو) كان الذي يصلي به (عصراً أو عشاءً) سنن (أو قصاره) أي قصار المفضل وهي من لم يكن
 إلى آخر القرآن (لو) كان الذي يصلي به (مغرباً) وفي هذا الباب آثار كثيرة (ونظال أولى) صلاة
 (الفجر) على الثانية بالاجماع ليدرك الناس الجماعة وينبغي أن يكون التفات بقدر الثلث
 والثلثين استغناء وان كان فاحشاً لا بأس به وإطالة الثانية على الاولى ثلاث آيات يكره اجماعاً
 وبآية أو آيتين لا يكره وأشار بقوله (فقط) إلى أنه لا تطال الاولى على الثانية في غير الفجر بل
 يسويهما قال محمد غير الشجر مثل الفجر لأن المذكور موجود في الكل وإليه ما أثبت في الاستحقاق
 سواء ولكن تركا للقياس في الفجر لانه وقت نوم وغفلة (ولم يتعين شيء من القرآن) سوى الفاتحة
 (الصلاة) لا لطلاق الامر هذا إذا لم يقرأ فاما إذا قرأ أحياناً وتبركاً أو نيسراً فلا يكره وقيل الكراهة
 فيما إذا لم يعتد بغيرها الجواز ما إذا اعتد به بغيرها فلا يكره وبه فهم أثبت هنا خلاف الشافعي
 وليس بوجه لأن المراد ان كان تعين الفاتحة فليس فيه خلاف لأن تعينها اجماعاً ولكن الخلاف
 في جهة التعيين فعنده بطريق الفرض وعندنا بطريق الوجوب وان كان المراد تعيين غير
 الفاتحة فكذلك لا يتصور الخلاف لأن الشافعي ما عين غير الفاتحة لشيء من الصلاة على اعتقاد
 عدم الجواز بغيرها بل تبركاً بقراءة النبي عليه الصلاة والسلام كما كان يقرأ غالباً في الصبح الم
 تنزيل السجدة وهل أتى على الانسان وفي الجمعة آخر المفاقيق والتغابن ونحن أيضاً لا نكره هذا
 على هذا النمط فلم يكن في الحقيقة خلاف فلا ينبغي أن يكتب أناعلاماً للشافعي رحمه الله ههنا
 (ولا يقرأ الموتر) خلف الامام (بل يسمع) إلى قراءة الامام وقال مالك يقرأ في السرية لاني الجهرية
 وقال الشافعي وأحمد يقرأ الفاتحة في الكل لقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة الا بفاتحة
 الكتاب ولنا قوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا وكثيراً هل التدبير على أن هذا
 خطاب للمؤمنين وفي حديث أبي هريرة واذا قرئ فأنصتوا قال مسلم هذا الحديث صحيح ثم
 المقتدى اذا قرأ خلف الامام في السرية قل لا يكره وإليه مال الشيخ الامام أبو حفص وقيل عن
 محمد لا يكره خلافهم (وينست) الموتر أي يصني (وان قرأ) الامام (آية الترخيب) مثل آيات
 الجنة (أو) آية (الترهيب) أي التخوين مثل آيات النار (أو خطب) الخطيب (أو صلى) في
 الخطبة (على النبي) صلى الله عليه وسلم لأن سؤال الجنة والنار والنار الصلاة على النبي

صلى الله عليه وسلم محل بقرض الاستماع لكن اذا قرأ الخطيب يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا
 بصلى السامع ويسلم في نفسه سر الثبات واللاصر فان قلت أو خطب معطوف على قرأ ظاهره وخر
 فاسد من جهة المعنى لانه يقتضى أن يكون الانصات واجبا قبل الخطبة فيصير معنى الكلام
 يجب عليه الانصات فيهما وان قرأ آية الترغيب والترهيب أو خطب وأيضا يقتضى أن تكون
 الخطبة والصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام واقعيتين في نفس الصلاة وليس كذلك قلت
 فاعل قرأ هو الامام وفاعل خطب هو الخطيب وهو في حالة الخطبة غير امام فيكون هذا العطف
 عطف جملة على جملة أخرى ولا يلزم ما ذكره فافهم (والثاني) أي البعيد عن المنبر بحيث لا يسمع
 الخطبة (كالتقريب) منه على المختار حتى يجب عليه الانصات

• هذا (باب) في بيان أحكام (الامامة) •

وهي أفضل من الاذان عندنا وعند الشافعي بالعكس (الجماعة) في الفرائض (سنة مؤكدة) أي
 شبهة بالواجب حتى استدلل على لزومها على وجود الايمان وقبل فريضة فقبل فرض كفاية وقبل
 فرض عين وبه قال أجد وأهل الظاهر ومن فاته جماعة لا يجب عليه الطلب في مسجد آخر لكن
 اذا أتى الى مسجد آخر لم يلى مع الجماعة فحسن وذكر القدوري أنه يجتمع في أحله ونسقط بالاعذار
 كالمريض والاعقار والزمان والعجمي على الخلاف والفلاحة وذهاب اليد والرجل من خلاف
 وذهاب الرجلين والسن البالغ والمطر الشديد والبرد الشديد والظلمة الشديدة (والاعلم) أي أعلم
 الناس أي أكثرهم علما في الدين والسنة (أحق بالامامة) وعن أبي يوسف أن الاقرأ أولى لقوله
 عليه السلام يوم القوم أقرؤهم لكتاب الله تعالى فان كانوا سواء فاعلمهم بالسنة الحديث وإهما
 حديث عقبه بن عامر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليوم القوم أعلمهم بالسنة
 فان كانوا في السنة سواء فافروهم لكتاب الله الحديث وانما قدم الاقرأ في ذلك لانهم كانوا يتعلمون
 القرآن في ذلك الوقت بأحكامه كما روي أن عمر رضي الله عنه حفظ سورة البقرة في اثنتي عشرة
 سنة فالأقرأ منهم يكون أعلم وفي هذا الزمان بالعكس (ثم الاقرأ) أحق اذا تساوا وفي العلم لما روي
 (ثم الاروع) أحق اذا تساوا وفي القراءة والعلم لقوله عليه السلام اجعلوا أئمتكم خياركم
 (ثم الاسن) أحق اذا تساوا وفي القراءة والعلم والخبر لقوله عليه السلام للمالك بن الحويرث
 ولما حب له اذا حضرت الصلاة فأذنا وأقبا وأولئك أكبركم فان تساوا وفي ذلك فأصحبهم وجهها
 فان تساوا وفي ذلك فأحسنهم خلقا فان تساوا فأشرفهم نسبا فان تساوا وابقع بينهم ثم فن
 خرج بفرعته فهو أولى أو الخيارات الى القوم (وكره امامة العبد) لقلبة الجهل عليه بأشغال
 بخدمة مولاه (و) امامة (الاعرابي) وهو الذي يسكن البادية سواء كان عربيا أو عجميا
 للجهل وجهله (و) امامة (الفاسق) انقرة الناس عنه وقال مالك لا تصح امامته أصلا (و) امامة
 (المبتدع) أي صاحب الهوى الذي لا يكفر به صاحبه فلا يتجوز امامة الرافضي والجهلي
 والقدري والمشبهة ومن يقول بخلاف القرآن (و) امامة (الاعبي) لانه لا يتولى النيابة وفي
 البدائع اذا كان لا يوازيه غيره في الفضيلة في مسجد فهو أولى وقد استخلف النبي صلى الله عليه
 وسلم ابن أتم مكنوم على المدينة (و) امامة (ولد الزنا) لنفرة الناس عنه لكونه متما وما قبل لانه
 ليس له أب فيعلمه فيغاب عليه الجهل لتعليل بارد (و) كره الامام (أنظر في الصلاة) على القوم

لمحدث معاذ المشهور (و) كره أيضا (جماعة النساء) لانها لا تخلو عن نوع حوام (فان فعلن) يعني
 فان أرد أن يصلين جماعة (تقف الامام) منهن (وسطهن) تحترز عن زيادة الكشف (كالعزاة)
 جمع عار من النوب فانهم اذا صلوا بجماعة يقف الامام وسطهم لما ذكرنا (ويقف الواحد عن
 عيئه) أي عن عيبي الامام مساويا لانه عقبه السلام صلى بآب عباس فأقامه عن عيئه وعن محمد
 أنه يضع أصابعه عند عقب الامام والعبرة بموضع الوقوف للموضع السجود حتى لو كان المقتدى
 أطول منه فوقع سجوده أمام الامام لم يضره وقوله عن عيئه قيد للقبض بلا حتى لو صلى في يساره
 أو خلفه جازو يكون ميسا خلفه السنة (و) يقف (الاشان خلفه) أي خلف الامام وعن أبي
 يوسف أنه يتوسطهما الآن ابن مسعود رضي الله عنه صلى بعلمة والاسود في بيته وقام وسطهما
 ولهما أنه عليه السلام صلى بآنس وقيم فأقامهما خلفه وأتم سليم وراءهما ونزل ابن مسعود كان
 لتسبق المقام كذا قال النخعي ورواه علم الناس بذهب ابن مسعود والمرأة في حكم الاصطناف
 كما عدم حتى لو كان خلفه رجل واحد وامرأة يقرم الرجل بحذاءه كما لو لم يكن معه امرأة
 (وبصف الرجال ثم) بعدهم يصف (الهيئات ثم) بعدهم يصف (النساء)
 لقوله عليه السلام ليلى منكم أولوا الاحلام والنهي وينتزع على هذا مسأله المحاذاة فلذلك
 ذكرها بالفاء حيث يقول (فان حاذته) أي المصلي أي (مشتة) بان كانت بنت سبع وقبل تسع
 والاصح أن تكون سالحة للجماع بأن تكون عبلة ضخمة سواء كانت حرما أو أجنبية وينبغي أن
 تكون عاقلة فلا تشغله بالجنونة والمعتري في المحاذاة الكعب والساق في الاصح وبعضهم اعتبر
 القدم وقوله (في صلاة) في محل التعبد على الحال أي حال كونها في صلاة (مطلقة) أي التي لها
 ركوع وسجود وان كانا يصليان بالايما بعد أن تكون مطلقة في الاصل واحترز بهما عن المحاذاة
 في صلاة الجنائز فانها غير مفسدة لان ادعاء وأراد بقوله (مستركة تحريمية) أي من حيث التحريمية
 بأن يكونا بائنين تحريمية على تحريم الامام (واداء) أي مشتركة أيضا من حيث الاداء بأن يكون
 لهما امام فيعيا يوثقان بتحقيقا أو تقدير راحتي لو اقتدى رجل وامرأة امام فأحذا وتوضأ ثم جأ
 وقد صلى الامام فقاما اليه فحاذته فسدت صلاته لوجود الشراكة تحريمية من حيث الاداء
 لانهما بنية تحريمية على تحريم الامام أداء لان لهما اماما فيهما يقضيان تقدير الانهما التزاما الاداء
 مع الامام فترزهما الخروج عن عهدة ذلك فيجعل كأنهما خلفه واللاحق مثل المدرك بخلاف
 المسبوق حتى لو كانا مسبوقين وحاذته فيهما يقضيان لانفسد صلاته لانها بمنفردان فيهما يقضيان
 وهذا يقرر أن ولو حاذته في الطريق وحمل احقن لا تنفسد صلاته في الاصح لانهما مستقلان
 باصلاح الصلاة لا بحقيقتها فاعتدمت الشراكة أداء وان وجدت تحريمية ولو اقتديا في الركعة
 الثالثة ثم أحدا ثاود حبالا للوضوء ثم حاذته في القضاء ينظر فان حاذته في الاولى والثانية وهي
 السالمة والارابعة للامام تنفسد صلاته لوجود الشراكة فيهما ما تقدير الكونهما للاحقين فيهما وان
 حاذته في الثالثة والرابعة لا تنفسد لعدم المشاركة فيهما ما لكونهما مسبوقين وقوله (في مكان واحد)
 نصب على الحال أيضا احتريزه عما اذا كانا في مكانين حتى لو كانا على دكان وهي على الارض
 والد كان قدر قامه الرجل لا تنفسد صلاته لعدم تحقق المحاذاة واحتريزه بقوله (بلا حائل) بينهما
 اذا كان بينهما حائل وأدناه قدره وخره الرجل لان أدنى الاحوال التعود نفسه أدناه به وعقله

في ضمن صلاة الامام صحة وفساد (لا) يفسد (اقتداء منوضي بتيميم) وقال محمد لا يجوز لان
 التيميم طهارة ضرورية لا بصار اليه الا عند العجز واهم انه طهارة مطلقة حتى لا تنقض بوقوت
 الصلاة (و) لا يفسد ايضا اقتداء (غاسل) رجله (بما سمع) على خفيه لاستواماها وهذا
 بالاجماع (و) لا يفسد ايضا اقتداء (قائم) وهو الذي يصلي قائما (بقاعد) وهو الذي يصلي قاعدا
 وقال محمد لا يجوز به قال مالك اقره عليه السلام لا يؤمن أحد به مدى جالسوا اليهما ما ثبت
 في الصحيحين من اقتداء أبي بكر رضي الله عنه بالنبي عليه السلام وهو قاعد في مرضه الذي مات فيه
 وأبو بكر والقوم قائمون وما رواه ضعفة أبو عمر بن عبد البر (و) لا يفسد اقتداء قائم أيضا
 (بأحدب) في الاصح وفي الفتاوى الطهريه لا تصح امامة الاحدب للقائم وذكر القرطبي أن
 أحده اذا بلغ حد الركوع على الخلاف فيجوز عندهما خلافاً لمحمد (و) لا يفسد أيضا اقتداء
 (موم عنه) المومى سواء كان الامام قائماً أو قاعداً الاستواماها وان كان مضطجعا والمؤتم
 قاعداً أو قائماً لا يجوز (و) لا يفسد أيضا اقتداء (مستقل بغير قرض) لان الفرض أقوى (وان ظهر
 أن امامه محدث أعاد) صلاته خلافاً لما في على ما ذكرنا وكذا الخلاف في الجنب والذي
 في ثوبه أو بدنه نجاسة (وان اقتدى أي وقارئ بأي أو استخاف) القارئ الذي أحدث في صلاته
 رجلاً (أمياني) الركعتين (الآخرين فسدت صلاتهم) أي صلاته الجميع الاولى فيها خلاف
 لأبي يوسف ومحمد فانما فالصلاة الامام ومن لا يقرأ تأتمه لأنه معذور وأتم معذورين وغيرهم وله
 أن الامام قد روى على صلاة بقرأة فليقرأ فسد صلاته وذلك لانه وجد قارئاً يصلي الثانية فيها
 خلاف أبي يوسف وزفر فانهم اقالا لنفسه صلاتهم لاداء فرض القراءة ولا يحنيفة ومحمد أنه
 استخاف من لا يصلح اماماً كما لو استخلف صبياً أو امرأة

* هذا (باب) في بيان أحكام (الحديث في الصلاة) *

(من سبقه الحديث) وهو في الصلاة ذهب على الفور و (توضاً وبني) على صلاته وقال الثاني
 يستقبل وهو القياس ولكن تركه للأثر وهو قوله عليه الصلاة والسلام من قام أو رعى
 أو أمذى في صلاته فليصرف وينوضاً وليبن على صلاته ما لم يتكلم وهو مذهب الخلفاء
 الراشدين وكلمة من تناول الامام والمفرد والمقتدى والاولى للمفرد ان يستقبل
 وللمقتدى ان يبنى احرار الفضيلة الجماعة فالمفرد بعد الوضوء يتخير بين اتمام صلاته في بيته
 وبين رجوعه الى مصلاه وهو أفضل والمقتدى يعود الى مكانه ان لم يفرغ امامه من الصلاة
 ولو أتم بقية صلاته في بيته لم يجز الا أن يكون بيته بمجاء المسجد بحيث لو اقتدى به صح
 اقتداؤه وان كان امامه قد فرغ يتخير ومن شرط البناء أن يكون الحديث مما وياحتي لأصابعه
 شجرة أو غصنة زبور فسال من هدام لا يبنى خلافاً لأبي يوسف ولو وقعت طوبى من سطح
 أو سقر جله من شجرة أو فغر بشئ موضوع في المسجد فأدى قبل يني وقيل على الخلاف
 ولو عظم فسبقه الحديث من عطا سبه أو تنحى فخرجت منه ربح بقوة قبل يني وقيل لا
 (واستخلف لو) كان الذي سبقه حدث (اماماً) بأن تأخر محمد ود باوضعا به على أنه
 يؤخرم انه قد رعى فيقطع عنه الطنون ويقدم من الصف الذي يليه ولا يستخلف بالكلام بل
 بالإشارة ولو تكلم بطلت صلاتهم خلافاً لما لك وله أن يستخلف ما لم يجاوز الصفوف في الصراة

وفي المسجد ما لم يخرج منه ولو لم يستخف حتى جاوز الكل بطلت صلاة التوم وفي صلاة الامام
 روايتان (كالوحصر) أى عبي يفتح الفاء وكسر العين على البناء للثاعل من الحصر بفتحين
 (عن الشراة) في الصلاة فاستخلف أحدهما جازعاً أي حنيئة خلافاً له ما هذا إذا لم يقرأ قدر
 ما تجوز به الصلاة فإن قرأ عليه أن يركع ولم يجز الاستخلاف اجاعاً وكذا إذا نسي القرآن وصار
 أتمها فاستخلفه لا يجوز اجاعاً (وان خرج) المصلي (من المسجد بظن الحدث) بأن ظن أنه أحدث
 ثم علم أنه لم يحدث (أو جن) في صلاته (أو) نام (أو احتلم أو اغشى عليه استقبال) الصلاة في هذه
 الصور كلها أتمافي الخروح فلا نعل كثر من غير ضرورة حتى لو لم يخرج من المسجد يصلي ما بقى
 من صلاته وعن محمد يستقبل أيضاً ومكان الصقوف في التحراء له حكم المسجد ولو تقدم قدمه
 ولم يكن ثم ستره يعتبر قدر الصقوف خلفه فإن كان بين يديه ستره فالحد السترة وعن محمد أنه يعتبر
 فيه قدر الصقوف خلفه كما إذا لم يكن ثم ستره وإن استخلف تطل صلاته وإن لم يجاوز الحد
 المذكور قيل هذا أقولهما وعند أبي حنيفة لا تفسد وهو اختيار أبي نصر (وان سبقه) أى المصلي
 (حدث بعد) ما قد قدر (الشهادة توضحاً وسلم) لأنه لم يبق عليه إلا السلام فيأتي به وعند الشافعي
 نفسه صلاته (وان نعمه) أى الحدث بعد التشهد (أو تكلمت صلاته) لتعذر البناء بسبب
 القاطع ولم يبق عليه شيء من الأركان وانما بقى الخروح بقوله عنده وقد وجد وفيه خلاف
 الشافعي أيضاً (وبطلت) الصلاة (ان رأى متيم ماء) وقد رعى استعماله وهذه إلى آخره المسائل
 الملقبة بالاثني عشرية الأولى رؤية المتيم الماء بعد ما قد قدر التشهد قال الشارح وتقييده
 بالمتيم لبطان الصلاة عند رؤية الماء لا يفيد لأنه لو كان متوضئاً يصلي خلف متيم فقرأى المؤتم
 الماء بطلت صلاته وصلاة الامام تامة لعدم قدرته ولو قال وبطلت ان رأى متيم أو المقتدى
 به ماء أشمل الكل قلت المصنف تبع في ذلك صاحب الهداية وغيره وأما مثله المقتدى بالمتيم
 إذا رأى ما فتيها خلاف زفر وليس فيها اختلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه وعند الشافعي المتيم
 إذا رأى الماء في صلاته ان كان في السفر فلا تطل صلاته قولاً واحداً وان كان في الحضر
 فقولان الثانية قوله (أو تم مدة مسحه) سواء كان مقيماً أو مسافراً بشرط أن يكون واجداً للماء
 والا لا تطل وقيل تطل الثالثة قوله (أو نزع خفيه بعمل يسير) لاتساعه قيده لأنه إذا احتاج
 إلى معالجته تمت صلاته بالاجاع الرابعة قوله (أو تعلم أي سورة) وكان قد صلاها بغير قراءة فعلم
 ما تجوز به الصلاة أمّا بالتذكر أو بمجرد السماع حتى لو تعلم حقيقة تمت صلاته لوجود صنعته وقوله
 سورة وقع اتفاقاً وهو على قولهما وأما عند أبي حنيفة فالأية تكفي هذا إذا كان اماماً أو
 منفرداً وأما إذا كان يصلي خلف فإرى فقد قيل لا تطل صلاته وعند العامة تطل الخامسة
 قوله (أو وجد عاروباً) تجوز فيه الصلاة بأن لم يكن فيه نجاسة مانعة أو كانت وعنده ما يراها أو
 لم يكن ولكن ربه أو أكثر منه طاهر السادسة قوله (أو قدر يوم) على الركوع والسجود
 السابعة قوله (أو تذكر) صلاة (فأتمه) عليه ولم يسهط الترتيب بعد الثامنة قوله (أو استخف)
 أتمها بعد ما أحدث وذكر الفقيه أبو جعفر أنه لا تفسد في هذه لأن الاستخلاف في نفسه
 عمل كثير التاسعة قوله (أو طلعت الشمس في) صلاة (الفجر) بعد ما قد قدر التشهد العاشرة
 قوله (أو دخل وقت) صلاة (العصر في) صلاة (الجمعة) بعد ما قد قدر التشهد الحادية عشرة

قوله (أو سقطت جبهة عن برء) وكلمة عن التعليل الثانية عشرة قوله (أو زال عذر المفسد) بأن نوصات المستحاضة مع السيلان وشرعت في الظهر وقعدت قدر الشهد فاقطع الدم ودام الانقطاع الى غروب الشمس تعيد الظهر عنده خلافا لهما وبطلان الصلاة في هذه الصور كلها هو قول أبي حنيفة والاصل فيها اقتراض الخروج منها بصنعة عنده خلافا لهما وقيل بل استواء أولها وآخرها في وجود المغبر (وبمع اختلاف) الامام الذي سبقه الحدث (المسبوق) بركة أو أكثر (فلو أتم) المسبوق الذي هو الخليفة (صلاة الامام تفسد بالمتأني) كالخفك والكلام والخروج من المسجد (صلاته) أي صلاة المسبوق لان المفسد وجد في خلال صلاته (دون) صلاة (القوم) لانه وجد بعد تمام أركانه في حقهم وقال أبو يوسف تفسد صلاة القوم أيضا والامام الاول ان فرغ لا تفسد صلاته وان لم يفرغ تفسد وقيل لا والاول اصح لانهما استخلفه صار مقتديا به تفسد صلاته بفساد صلاته ولهذا الوصل ما بقي من صلاته في منزله قبل فراغ هذا المستخلف تفسد صلاته لان انفراجه قبل فراغ الامام لا يجوز (كما تفسد) صلاة المسبوق (بتهمة امامه لدى) أي عند (اختتامه) عنده أي حنيقة وقال لا تفسد لان العارض لم يؤثر في صلاة الامام مع انه صدر منه فلا ن لا يؤثر في فساد صلاة المسبوق ولم يصد منه أولى وله أنه مفسد للبخر الذي يلاقيه من صلاة الامام فيفسد في المقننى مثله الا ان الامام لا يحتاج الى البناء لانتهاء الاركان فساد ذلك الجزء لا يضره والمسبوق يحتاج الى البناء فساد ذلك الجزء يضره من بناء ما بقي عليه لان البناء على الفاسد فاسد فلهذا الاستقبال وعلى هذا الخلاف الحدث العمدة (لا) تفسد صلاة المسبوق (بمخرجه) أي بخروج الامام (من المسجد وكلامه) بعد ما قعد في آخر الصلاة اجماعا لان الكلام والخروج من المسجد قاطع لافساده (ولو أحدث) المصلي (في ركوعه أو سجوده أو غيرها) على صلاته وعند الشافعي يستقبل (وأعادهما) أي الركوع والسجود للذين أحدث فيهما لان الانتقال من ركن الى ركن بالطهارة شرط ولم يوجد ولم يعد ما تفسد صلاته (ولو ذكر) المصلي حال كونه (راكعا أو) حال كونه (ساجدا) ان عليه (سجدة) صليبة فانقطع من ركوعه من غير أن يرفع رأسه أو يرفع رأسه من السجود (ففسداهما بعدهما) أي الركوع والسجود الذي كان فيه لان الترتيب في أفعال الصلاة ليس بشرط وقد حصل الانتقال بالطهارة وقال زفر والشافعي عليه الاعادة وعند أبي يوسف انه فلهذا اعادة الركوع لان القومة فرض عنده (وتعين المأموم الواحد للاختلاف) أي لا اختلاف الامام الذي وراءه واحد عند الحدث (بلائية) من الامام لعدم المزاحمة فاذا أتم الامام دخل معه في صلاته لتحول الامامة اليه ولو كان خلفه صبي أو امرأة فسدت صلاته وصلاة من خلفه كما لو استخلف محدثا أو الأصح انه تفسد صلاة المقننى دون الامام

• هذا (باب) في بيان (ما يفسد الصلاة وما يكره فيها) •

الفقهاء يرجع الى ذات الصلاة والكراهة الى وصقة (تفسد الصلاة) أي صلاة كانت (التكلم) قليلا كان أو كثيرا عامدا كان أو ناسيا أو ساهيا وقال الشافعي رضي الله عنه كلام النامى والنمطى لا يطلها الا اذا طال ويعرف الطول بالعرف وبه قال مالك وأحمد عن مالك العمدة أيضا لا يطلها اذا كان لاصلاح الصلاة ولنا ما في آخر حديث ابن مسعود وأنه قد أحدث

عليكم من أمره أن لا تكلموا في الصلاة ولا يصح الاستدلال بحديث ذي البدين لأنه منسوخ
 (و) يفسدها أيضا (الدعاء بما يشبه كلامنا) كقوله اللهم ألبسني ثوبا اللهم زوجني فلانة وعقد
 الشافعي لا يفسد وقدم (و) يفسدها أيضا (الائين) وهو الصوت الحاصل عن قوله آم (والتأوه)
 وهو أن يقول آم (و) يفسدها أيضا (ارتفاع بكائه من وجع) في بدنه (أو مصيبة) أصابته في
 النفس أو المال لأن فيه الظاهر والتأسف والجزع (لا) يفسدها هذه الأشياء إذا كانت (من)
 أجل (ذكر حنة أو) أجل ذكر (نار) لأنها تبدل على الخشوع وهو المقصود في الصلاة وعن أبي
 يوسف أن هذا التفصيل فيما إذا كان على أكثر من حرفين أو على حرفين أصليين أما إذا كان
 على حرفين من حروف الزيادة وهو اليوم تساء أو أحدهما منها والاسترخاء أصلي لا يفسد في
 الوجهين وقال الشافعي الاين واليكاف والتأوه يقطع مطلقا من غير تفصيل إذا حصل منه حرفان
 (و) يفسدها أيضا (التنخيل بلا عذر) بأن لم يكن لاجتماع البراق في حلقه بل كان لتحسين الصوت
 فظهر به حروف نحو أحم بالقح والضم وإن كان لعذر لا يفسد كالعطاس وإن حصلت به حروف
 وكذا لو تنخيل المقتدى لخطا الامام وعن أبي يوسف لا يفسد بقوله أخ وأف ولو تنخيل فيها فان كان
 مسموعا بطل والافلا (و) يفسدها أيضا (جواب عاطس بريحك الله) لأنه يجري في مخاطبات
 الناس بخلاف ما إذا قال العاطس في نفسه أو السامع الحمد لله وكذا إذا قال لنفسه بريحك الله
 (و) يفسدها أيضا (فتحه) أي فتح المقتدى (على غير امامة) عند المحصر لأنه يقع جوابا بخلاف
 ما إذا فتح على امامة استمعنا نارقيل ان قرأ قدر ما تجوز به الصلاة تنفسد لأنه لا ضرورة اليه
 وقيل ان انتقل الى آية أخرى ففتح عليه تنفسد صلاة الفاتح وكذا صلاة الامام ان أخذ بقوله
 ثم ان الفاتح ينوي الفتح على امامة دون القراءة ولا يستجلب به والامام أيضا لا يلجئهم بل يركع
 اذا قرأ قدر الفرض والانتقل الى آية أخرى (و) يفسدها أيضا (الجواب بلا اله الا الله) بأن
 قيل بين يديه أمع الله اله آخر فقال لا اله الا الله يريد به جوابه وعند أبي يوسف لا تنفسد لأنه ثناء
 بصيغته فلا يتغير بعزمه وعلى هذا الخلاف التعميد حين قبل له فلان قدم من سفره والتسبيح
 بأن وصف الله تعالى بما لا يليق به والاسترجاع على هذا في الأصح وقيل انه يفسد اتفاقا وان أراد
 اعلامه انه في الصلاة لا تنفسد اتفاقا (و) يفسدها أيضا (السلام وردة) لأنه كلام الناس وكذا
 لو صافح بنية السلام ولو أشار بنية السلام لا تنفسد وكذا لو أشار برأسه أو بيده بنعم أو بلا
 (و) يفسدها أيضا (افتتاح العصر أو) افتتاح (التطوع) صورته كان يصلي الظهر مثلا فافتتح
 العصر أو التطوع بكبيرة جديدة فان صلاة الظهر تنفسد لأنه صح شروعه في غير ما هو فيه وهو
 التطوع فيما اذا نواه أو نوى العصر وكان صاحب ترتيب أو في العصر ان لم يكن صاحب الترتيب
 بأن سئط بكثرة القوائت أو بضييق الوقت فيخرج عما هو فيه ضرورة وكذا لو كان يصلي التطوع
 فافتتح الفرض أو صكان يصلي الجمعة فافتتح الظهر أو بالعكس خرج عما هو فيه (لا) يفسدها
 افتتاح (الظهر) صورته صلى ركعة من الظهر مثلا ثم افتتح الظهر فهي هي ويبقى على ما كان عليه
 حتى يجتري تلك الركعة لأنه نوى الشروع في عين ما هو فيه فقلت تنه الا اذا كبر ينوي امامة
 النساء أو الاقدام بالامام أو كان مقصدا يكبر ينوي الانفراد فحينئذ يصير شرا عافيا كبره
 ويبطل ما مضى من صلاته للتغير هذا اذا نوى بقلبه حتى لو قال نويت أن أصلي الظهر بطل الظهر

ولا يجزئ ثلاث الركعة وقوله (بعد ركعة الظهر) ظرف لشئين وهما قوله افتتاح العصر أو التطوع وقوله لا الظهر وتقدير الكلام وافتتاح العصر أو التطوع بعد ركعة الظهر لافتتاح الظهر بعد ركعة الظهر فافهم (و) يفسدها أيضا (قراءة) أي قراءة المصلي (من مصحف) عذر أبي حنيفة وقال لا تنفس لان النظر اليه عبادة وإنكته يكره لانه تشبه بأهل الكتاب ولان حمل المصحف وتقلب الأوراق والنظر فيه عمل كثير فعلى هذا لو كان موضوعا بين يديه وهو لا يحمل ولا يقبل أو قرأ المكتوب في الحراب لا تنفسد وعلى بعضهم بأن التلقن من المصحف تعلم ليس من أعمال الصلاة وهذا يوجب التسوية بين المحمول وغيره فيفسد بكل حال وهو الصحيح ولا فرق بين ما ذكرنا قليلا أو كثيرا وقيل اذا قرأ آية تفسد أو الألف (و) يفسدها أيضا (أكله) أي أكل المصلي (وشربه) لانه عمل كثير وان كان ناسيا بخلاف الصوم ولو أكل كل ما بين أسنانه لا تنفسد لانه لا يمكن الاحتراز عنه وهذا لا يطل به الصوم الا اذا كان كثيرا كما في الصوم والفصل قدر الحصة (ولو نظر) المصلي (الى مكتوب) بين يديه أو على الخائط (وفهمه) وفيه خلاف محمدا اذا كان المكتوب غير قرآن وفهمه (أو أكل) المصلي (ما بين أسنانه) مادون الحصة على ما ذكرنا (أو مر ما في موضع سجوده) أي سجود المصلي (لا تنفسد) صلاته في هذه الوجوه (وان أتم) أي المازا قوله عليه السلام لو علم المازا بين يدي المصلي ماذا عليه لوقف ولو أربعين ولم يقدر يوم أو شهر أو سنة وتكلموا في الموضوع الذي يكره فيه والاصح انه موضع صلاته وهو من قدمه الى موضع سجوده وقيل بقدر الصفتين وان كان يصلي على الدكان فان كان قدر قامة الرجل لا بأس به وان كان أقل كره هذا في العصر فان كان في المسجد فان كان بينهما محاطل كانسان أو اسطوانة لا يكره وان لم يكن والمسجد صغير كره في أي مكان كان والمسجد الكبير كالعصر أو قيل كالعصر (وكره عبته) أي عبث المصلي (بشوبه وبدنه) لورود النهي (و) كره أيضا (قلب الحصى) عن مكان السجود (الا) قلبه (للسجود) بأن كان الحصى مامكنه منه (مرة) واحدة لما روى أبو ذر عن سيد البشر في نسوية الحجر يا أبا ذر مرة أو ذر (و) يكره أيضا (فرقة الاصابع) وهي تنقيصها وكذا يكره تشبيكها (و) يكره أيضا (التخصر) وهو وضع اليد على الخصرة وقيل هو التوكؤ على الخصرة وهي العصا أو السوط وقيل هو أن يختصر السورة فيقرأ آخرها وقيل أن لا يتم في ركوعها وسجودها والصحيح هو الاول الذي قاله الجوهري من أهل اللغة والحديث والفقه (و) يكره أيضا (الالتفات) بأن يلوى عنقه حتى يخرج وجهه من جهة القبلة فلو نظر نحو غير عينه يمنة أو يسرة من غير أن يلوى عنقه لا يكره وفي الغاية لا يكره اذا كان بالحاجة (و) يكره أيضا (الاقعاء) وهو أن يضع اليديه على الأرض وينصب ركبتيه ويضعهما الى صدره ويضع يديه على الأرض كذا قاله الطحاوي وقال الكرخي هو أن ينصب قدميه ويقعد على عقبيه واضعا يديه على الأرض والاول أصح لانه أشبه باقعاء الكلب (و) يكره أيضا (أقتراس ذراعيه) وهو بسطهما في حالة السجود (و) يكره أيضا (رد السلام بيده) أي بالإشارة لانه سلام معنى حتى لو صافح بنية السلام تفسد صلاته (و) يكره أيضا (التربع بلاعذر) لانه ينا في الخشوع ولانه يحالف سنة القعود وما قيل انه من أفعال الجبارة فلهذا كرهه ضعيف لانه عليه السلام كان يتربع في جلوسه في بعض أحواله وعامة جلوس عمر رضي الله عنه في مسجد رسول الله صلى الله

عابه وسلم كان تربعا (و) يكره أيضا (عقص شعره) بأن يصلي وهو معقوس الشعر لورود النهي
عن ذلك حتى لو عقصه في الصلاة نفسه سد سلاته لأنه عمل كثير والعقص أن يجمع الشعر على
هامة ويشده بخزقة أو خيط أو يصنع ليتلبد وقيل أن يلف ذواته حول رأسه كما تفعله النساء
(و) يكره أيضا (كف ثوبه) وهو رفعه من بين يديه أو من خلفه عند السجود كما يفعله ترك هذا
الزمان لأنه نوع تجبر (و) يكره أيضا (سدله) للنهي وهي أن يجعل ثوبه على رأسه وكنتفه ثم يرسل
أطرافه من جوانبه ومنه أن يجعل القباء على كتفيه ولم يدخل يديه ويكره الصماء أيضا وهو أن
يشتمل بثوبه فيخلل به جسده كله من رأسه إلى قدميه ولا يرفع جانبها يخرج منه يده كالخزعة
الصماء ويكره أيضا الاعتجار وهو أن يكور عمامته ويترك وسط رأسه مكشوقا والتلم وهو
تغطية الأنف والضم (و) يكره أيضا (التثاوب) لأنه من الكسل والامتلاء فان غلبه فله كظام
ما استطاع فان غلبه وضع يده أو كفه على فيه بذلك ورد الحديث ويكره التثاوب أيضا (و) يكره
أيضا (تغميض عينيه) لورود النهي (و) يكره أيضا (قيام الامام) في الطاق وهو المحراب لما فيه
من التشبه بأهل الكتاب (لا) يكره (سجوده في الطاف) اذا كان قائما خارج المحراب والمعتبر هو
القدم كما في اقتداء الطويل وقد ذكرناه (و) يكره أيضا (انفراد الامام على الدكان) وهو الموضع
المرتفع قدر القامة وقيل قدر الذراع وهو الصحيح ولا بأس بجمادونها (و) يكره أيضا (العكس)
وهو انفراد القوم على الدكان لما فيه من الازدراء بالامام وعن الطحاوي لا يكره واذا كان مع
الامام بعض القوم لا يكره في الصحيح (و) يكره أيضا (لبس ثوب فيه تصاوير) لأنه يشبه حامل
الصنم (و) كذا يكره (أن يكون فوق رأسه) أي رأس المصلي (أو بين يديه أو بجذائنه صورة) لأنه
يشبه عبادتها فيكره وان كانت مؤخر الظهر لا يكره وأطلق الكراهة في الجامع الصغير (الآن
تكون) الصورة (صغيرة) لا تدور ولا تانر اليه الآن الكراهة باعتبار العبادة والصغيرة لا تعبد
عادة (أو) تكون (مقطوعة الرأس) أي مجعودها بخيط خيطا عليه حتى لم يبق للرأس أثر أو أطل
بغرة ونحوها أو نحت مجعودة لأنم الاتعبد بدون الرأس ولهذا الوصل إلى تنورا وكان فيه نار
كره لأنه يشبه عبادتها والى قد قيل أو شمع أو سراج لا اعدم التشبه ولا اعتبار بالخط ما بين الرأس
والجسد لأن من الطيور ما هو مطوق ولا بازالة الحاجبين أو العينين (أو) تكون الصورة
(غير ذي روح) مثل صورة نخل أو غيرها من الانجبار لأنم الاتعبد عادة (و) يكره أيضا (عدا الأي)
جمع آية القرآن (و) (عد) (التسبيح) في الصلاة عند أبي حنيفة لأنه ليس من أعمالها وقال لا بأس
به في الفرائض والنوافل وقيل محمد مع أبي حنيفة وقيل لا خلاف في التطوع وقيل الخلاف في
النوافل وفي الفرض يكره اتفاقا ولا يكره خارج الصلاة وقيل هو بدعة والاول أصح (لا) يكره
(قتل الحية والعقرب) في الصلاة لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه عليه السلام أمر بقتل
الاسودين في الصلاة الحية والعقرب والامر لا اباحة لأنه منفعة لنا وباطلاقه يدل على اباحة
قتل الحيات كلها الحية وهي أن تكون بيضاء تنشي مستوية وغير الجنية وهي أن تكون
سوداء وقيل لا يحل قتل الجنية لقوله عليه السلام يا أيكم والحية البيضاء فأنهم من الجن والاولى
الانذار فيقال لها ارجعي باذن الله أو خلى طريق المسلمين فان أبت قتلها ولكن هذا لا يكون
الاخراج الصلاة ثم قيل انما تقتل اذا أمكن يفعل بسير كضربة حتى اذا قتلتها بضربات

يستقبل صلاته ولا يظهر أن الكل سواء لأنه عمل رخص فيه فيستوي القليل والكثير وقالوا
 أنما يباح قتلهم ما إذا مزأبنيديه وخاف الأذى منهم ما فإن لم يتحفظ بذكره وهو قول الخنفي ومالك
 ورواية الحسن عن أبي حنيفة (و) لا تكبره (الصلاة) أيضا (التي ظهر فاعلم يحدث) لأن ابن عمر
 رضى الله عنهم ما كان يفعل كذلك في الصحراء وقيل بذكره كالموصل إلى وجهه لأنه تعظيم له
 (و) كذا لا يكبره (إلى مصحف) معلق (أو سيف معلق) لأن المرء لا يعبد ههما وقيل بذكره لأن
 يكون المصنف موضوعا على الأرض (أو) إلى (شمع أو سراج) لأنه لا يعبدان (و) كذا
 لا يكبره (على بساط فيه تصاوير) لأنه إهانة وليس بتعظيم (أن لم يسجد عليها) لأن السجود عليها
 تشبه بعبد الاوثان وأطلق الكراهة في الأصل ولو كانت على وسادة ملقاة لا يكبره بخلاف
 ما إذا كانت منصوبة أو كانت على الستر

• هذا (فصل) • في مسائل أخر تتعلق باب الكراهة (كره استقبال القبلة بالفرج في الخلاء)
 بالمد وهو بيت الماء (و) كره أيضا (استدبارها) أي استدبار القبلة لورود النبي بذلك وفي رواية
 لا يكبره الاستدبار وقال الشافعي لا يكبره استقبال القبلة في البنيان وبه قال مالك وأحمد
 (و) كذا يكبره (غلق باب المسجد) لأنه يشبه المنع من الصلوات وفي هذا الزمان لا يكبره لسكرة
 الموصى وعليه الفتوى (و) كذا يكبره (الوطء فوقه) أي فوق المسجد لأن سطحه مسجد ولهذا
 يصح الاقتداء منه بمن فيه (و) كذا يكبره (البول والتخلى) فوق المسجد لما قلنا (لا) يكبره
 الوطء والبول والتخلى (فوق بيت فيه مسجد) أعني للصلاة بأن كان له محراب وهو ليس بمسجد
 حقيقة حتى يجوز له بيعه فلم يكن له حرمة المساجد واختلاف في مصلى العيد والجنازة والأصح أنه
 لا يدخل في حكم المسجد (ولا) يكبره أيضا (نقسه) أي نقش المنحسب (بالطص) بالكسر والفتح
 وهو تعرب كج والعرب تسميه القصة ومنه جصص البناء إذا طلى به (وماء الذهب) والقصة
 واللازورد ونحوها من الألوان لأن في ذلك تعظيم بيت الله تعالى ألا يرى أن عمر رضى الله عنه
 كسا الكعبة وبني داود وعليه السلام بيت المقدس من الرخام والمرمر ووضع على قبة كبريتا
 أحمر بضئ اثني عشر ميلا ولكن الأولى غيره وهو الصرف إلى المساكن هذا إذا فعل من
 مال نفسه وأما الناظر إذا فعل ذلك من مال الوقت يكون حراما ويضمن إذا اجتمعت أموال
 المسجد وخاف عليهم من الظلمة فلا بأس به حينئذ

• هذا (باب) في بيان أحكام (الوتر والنوازل) •

وهي جمع نافلة وهي في اللغة الزيادة وفي الشرع ما زاد على الفرائض هو نفل (الوتر واجب)
 عند أبي حنيفة اعتقادا وفرض عملا وسنة سيما وقال سنة مؤكدة وبه قالت الثلاثة لظهور آثار
 السنن فيه حيث لا يكفر جاحده ولا أذان له ولا إقامة وغير ذلك وله قوله عليه السلام الوتر حق
 على كل مسلم رواه أبو داود وقال الحاكم هو على شرط البخاري وقوله عليه السلام اجعلوا
 آخر صلاتكم من الليل وراثة الله عليه والأمر وكلمة على للوجوب وقد ظهر فيه آثار الوجوب
 حيث يقتضى ولا يؤدى على الراحلة من غير عذر ولا يجوز بدون نية الوتر وإنما لا يكفر جاحده
 لأنه ثبت بأخبار أحاد فلا يعرى عن شبهة ويؤدى في وقت العشاء فيكفي بإذانه وإقامته (وهو)
 أي الوتر (ثلاث ركعات بتسليم) واحدة كالمغرب وقال الشافعي ركعة واحدة أو ثلاث

بقعدة في قول وثلاث بسلامتين في قول وفي قول كذا حديث لكن من غير قنوت في جميع السنة
 الا في النصف الاخير من رمضان وفي قول آخر الى ثلاث عشرة ولنا ما روى عن أبي رضى الله
 عنه انه عليه السلام كان يوتر بثلاث ركعات الحديث وحكي الحسن البصري اجماع السلف
 على الثلاث (ويقت في) الركعة (الثالثة قبل الركوع) لما في حديث أبي رضى الله عنه
 ويقت قبل الركوع وقال الشافعي لا تقنوت في الوتر كذا ذكرنا وفيه بقوله (أبداً) على انه في جميع
 السنة وعند الشافعي في النصف الاخير من رمضان كما ينشأ وأشار الى كيفية بقوله (بعد ان
 كبر) رافعا يديه (و) بعد ان (قرأ في كل ركعة منه) أى من الوتر (فاتحة) الكتاب (وسورة)
 معها ولا تعين سورة فان قرأ في الاولى سبع اسم ربك الاعلى وفي الثانية قل يا أيها الكافرون
 وفي الثالثة قل هو الله أحد كان حسنا لأنه عليه السلام كان يقرأ هاتين وتره (ولا يقت لغيرة)
 أى لغير الوتر وقال الشافعي وأحد يقت في صلاة الفجر في الركعة الثانية بعد الركوع لحديث
 أنس رضى الله عنه انه عليه السلام كان يقت في التجر الى أن فارق الدنيا ولنا ما رواه البخاري
 ومسلم انه عليه السلام قنت شورابا دعوى على قوم من العرب ثم تركه والترك دليل التبع (ويستبع
 المؤتم) أى المتقدم الامام (فانت الوتر) في قنوته ويحتمل حر والتوم لانه دعاء وقيل يحتمل الامام
 وقيل عند محمد يقت الامام دون المؤتم والصحيح الاول (لا) يستبع المؤتم الامام القانت في
 (التجر) عندهما وقال أبو يوسف يتابعه لانه تبع للامام والقنوت مجتهد فيه ولهما انه منسوخ
 فلا متابعة فيه فاذا لم يتابعه قيسل يتف فاشا الى ان يفرغ وقيل بقعدة تحقيقا للحنافاة والاول
 أظهر وثبت المسألة على جواز اقتداء الحنفي بالشافعي لا كما قيل ان رفع اليدين عند الركوع
 وعند الرفع منه عمل كثير يفسد الصلاة لان حد العمل الكثير لا يصدق عليه ويقال انما يجوز
 اقتداء الحنفي بالشافعي اذا كان محتاطا في موضع الخلاف بأن كان يجدد الوضوء من الخامة
 والقصد ويفعل نوبه من المني ولا يكون شاكيا في ايمانه بالاستثناء ولا منحرفا عن القبلة ولا يقطع
 وتره قلت هذا عجيب من هذا القائل لان الشافعي أيضا يتردد في حقه الحسن فيقول
 لا يجوز اقتداء الشافعي بالحنفي الا اذا كان محتاطا في موضع الخلاف بأن كان يجدد الوضوء
 من مس الذكر وليس المرأة ويفعل نوبه من التجمعة القليلة ولا يترك قراءة الفاتحة ولا الجهر
 بالسجدة ولا يترك الطمأة أئنة في الركوع والسجود ولا يترك الصلاة على النبي صلى الله عليه
 وسلم في الصلاة لا اصابة لفظ السلام ونحو ذلك والطريق في هذا ان يقال يجوز اقتداء الحنفي
 بالشافعي والشافعي بالحنفي وكذا بالمالكي والحنفي ما لم يتحقق من امامه ما يشهد صلاته في
 اعتقاده (والسنة) المؤكدة (قبل) صلاة (التجر وبعد) صلاة (الظهور) بعد صلاة (المغرب
 و) بعد صلاة (العشاء ركعتان وقبل) صلاة (الظهور) قبل صلاة (الجمعة وبعد) أى بعد الجمعة
 (أربع) ركعات لما روى عن عائشة رضى الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي
 قبل الظهر أربعاً وبعد الظهر ركعتين وبعد المغرب ركعتين وبعد العشاء ركعتين وقبل التجر ركعتين
 رواه مسلم وأبو داود وعن أبي هريرة انه عليه السلام قال من كان منكم مصلياً بعد الجمعة
 فليصل أربعاً رواه مسلم والاربع بسلامية واحد عندنا وقال الشافعي بسلاميتين وقال أبو يوسف
 يصلي بعد الاربع ركعتين أيضاً كذا نقل عن علي رضى الله عنه (وتدب) أى استحب (الاربع)

قبل صلاة العشاء (العصر) قبل صلاة العشاء (بعد) أي بعد العشاء لما روى عن علي رضي
 الله عنه أنه عليه السلام كان يصلي قبل العصر أربع ركعات وجعله في الأصل حسنا وخيرا محمد
 بين الأربع والركعتين لاختلاف الآثار وأما الأربع قبل العشاء فليست بسنة لعدم المواظبة
 فكانت مستحبة فلهذا أخبر محمد بن الأربع والركعتين والأربع أفضل لأنه أكثر ثوابا وقبل
 الأربع قول أبي حنيفة والركعتان قوله ما و كذلك الكلام في الأربع التي بعده (و) نذب
 (الست) أي ست ركعات (بعد) صلاة (المغرب) لما روى ابن عمر رضي الله عنهما أنه عليه
 السلام قال من صلى بعد المغرب ست ركعات كتب من الآوابين وتلا قوله تعالى أنه كان للآوابين
 غفورا (وكرر الزيادة) في العدد (على أربع) ركعات (بتسليم) واحدة (في نفل النهار) كره
 الزيادة (على غان) ركعات (للسلا) أي في الليل لأنه عليه السلام لم يزد عليه وقال أبو يوسف
 ومحمد لا يزيد بالليل على ركعتين بتسليم (والأفضل فيهما) أي في الليل والنهار (رباع) أي أربعة
 أربعة وهو غير منصرف للوصف والعدل لأنه معدول عن أربعة أربعة كن ثلاث معدول عن
 ثلاثة ثلاثة وهذا قول أبي حنيفة وقال الأفضل في الليل مثني مثني وفي النهار أربع أربع وقال
 الشافعي فيهما مثني مثني الحديث البارق عن ابن عمر أنه عليه السلام قال صلاة الليل والنهار
 مثني مثني وإلهما ما روى عن ابن عمر أنه عليه السلام قال صلاة الليل مثني مثني وله ما روت عائشة
 رضي الله عنها أنه عليه السلام كان يصلي بالليل أربع ركعات الحديث رواه البخاري ومسلم
 وما روى عنها أنها قالت أنه عليه السلام كان يصلي النجوى أربعاً ولا يفصل بينهما بسلام وحديث
 البارق لم يثبت ولتن ثبت فغناه شفع لاور (وطول القيام) في الصلاة (أحب من كثرة السجود)
 لقوله عليه السلام أفضل الصلاة طول القنوت أي القيام وبطول القيام تنكثر القراءة ويكثر
 السجود بكثر التسبيح والقراءة أفضل منه (والقراءة فرض في ركعتي) الصلاة (الفرض) وقال
 الشافعي في كل الركعات وقال مالك في ثلاث ركعات وقال زفر والحسن البصري في ركعة
 واحدة وقال أبو بكر الأصم وسفيان بن عيينة ليست بفرض أصلاً وليس يصحح لوريد الأمر وهو
 لا يقتضي التكرار ولكن أوجبنا في النسائية بدلالة النص لأنهم مأموناً كلان من كل وجه
 والشفع الثاني لأبشاً كل الأول فلم يلحق به وروى عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما ما قرأ في
 الأولين وسبح في الآخرين (و) القراءة فرض في (كل النفل و) كل (الوتر) لأن كل شفيع من
 النفل صلاة على حدة وأما الوتر فلا احتياط (ولزم النفل) سواء كان صلاة أو صوماً (بالشروع)
 وقال الشافعي لا يلزمه لأنه متبرع ولنا أن ما أدى وقع قربة فيلزمه الاتمام صيانة عن البطلان
 المنهي عنه (ولو) كان الشروع (عند الغروب) أي غروب الشمس (والطلوع) وعند استوائها
 وقال زفر وهو رواية عن أبي حنيفة أنه لا يلزم بالشروع في هذه الأوقات اعتباراً بالشروع في
 الصوم يوم العيد حتى لا يجب عليه القضاء بالافساد ولنا وهو الفرق أن الشارع في الصوم مباشر
 للمعصية إذا الجزء الذي شرع فيه صوم فكان منها فكان مأموراً بقطعها فاستحال أن يؤمر
 بالقضاء والشارع في الصلاة غير مباشر للمعصية لأن ما شرع فيه ليس بصلاة لأنها لا تتم إلا بركعة
 فلا يكون منها عنه فيؤمر بالقضاء (وقضي) الشخص (ركعتين لو نوى أربعة) أي أربع ركعات
 (واقسه) أي الأربع الذي شرع فيه (بعد القعود الأول وقبله) أي أو أقسده قبل القعود الأول

لأن كل شفع صلاة والقيام إلى الثالثة كحرمة مستدأة فيكون ملزماً بالشروع فيه حتى ركعتين
 وأما في إفساده قبل القعود الأول فالحجة شرعه فيه ولا يلزم الشفع الثاني لعدم شرعه فيه
 وعن أبي يوسف أنه يلزمه الأربع (أو لم يقرأ فيهن) أي في الأربع بالكلمة (شيئاً) فكذلك يقضى
 ركعتين عندهما لأنه لا يجب عليه بحرية الأربع الركعتان في المشهور وعن أبي يوسف أنه
 قضاه الأربع لأن الشروع ثبت بالتحرية وعلى هذا سنة الظاهر لأنها نافذة ثبتت بالمواظمة وقيل
 يقضى أربعاً لأنها صلاة واحدة (أو قرأت) الركعتين (الأوليين) ولم يقرأ في الآخرين
 فكذلك يقضى ركعتين لأن الشفع الأول قد تم وصح شرعه في الشفع الثاني ثم فسدت بترك القراءة
 فيه فيقتضيه (أو قرأت) الآخرين ولم يقرأ في الأوليين فكذلك يقضى ركعتين فهذه خمس
 مسائل مشتهرة في الجواب وهو قوله وقضى ركعتين (و) قضى (أربعاً) أي أربع ركعات (لوقرأ
 في إحدى الأوليين) أما في الأولى وأما في الثانية (واحدة من الآخرين) أما في الثالثة وأما
 في الرابعة وعند محمد يقضى ركعتين فقط بطلان الحرمة عنده وإما أن الحرمة باقية فيقتضى
 أربعاً ولو قرأت إحدى الأوليين لا غير يقضى عندهما أربعاً خلافاً لمحمد (ولا يصل بعد الصلاة منهاها)
 هذا لفظ الحديث واختلاف في تفسيره فبطل معناه لا يصل إلى ركعتان بقراءة ركعتان بغير قراءة
 زوى ذلك عن عمر وعلى وابن مسعود رضي الله عنهم فيكون بياناً للفرق في القراءة في ركعات المنفل
 كما هو وقيل كانوا يصلون الثانية ثم يصلون بعدها مثلها يطلعون بذلك زيادة الآخر فنهوا عن ذلك
 وقيل هو منى عن إعادة المكتوبة بمجرد فسادها من غير تحقق لحاقه من قبله الوسوسة
 على القلب وقيل المراد منه الزجر عن تكرار الجماعة في المساجد وقال الشيخ وهو تأويل حسن
 (و) يتنفل) المكلف حال كونه (قاعداً مع القدرة على القيام) لأن باب التنفل أوسع وقوله (ابتداء
 ويثاء) يجوز أن يـ (و) نالحالين بعد مني مبتدئاً وثاءً ويجوز أن ينصب على الظرفية أي في حالة
 الابتداء أو حالة الميتة بصورة الابتداء ظاهرة وصورة البناء أن يشرع قائماً ووصل بعضهما ثم كملها
 قاعداً أو أحرم قائماً من صلاتها قاعداً بالاعتذار ويجوز عند أبي حنيفة في هذه الصورة لأن القيام
 ليس بركن في المنفل وعندهما لا يجوز لأنه بالشروع صار ملزماً فأشبهه النذر (و) يتنفل أي ينسأ حال
 كونه (راكفاً خارج المنزل) حال كونه (مومناً) بالركوع والسجود (إلى أي جهة توجهت دابته)
 لأنه عليه السلام صلى على جمار وهو متوجه إلى خيبر وكذلك السنن الرواتب لأنها في الأصل
 نوافل وعن أبي حنيفة ينزل السنة الفجر ولا تجوز الفرائض والواجبات مثل الوتر والمنذور
 والمشروع الذي أقسده وصلاة الحنازة وسجدة التلاوة التي تلت على الأرض ويصل المكتوبة
 عليها أن كانت جوارحاً لوزن لا يمكنه الركوب إلا بعين أو كان شيخاً كبيراً لا يمكنه الركوب ولا يجزى
 من ركبة أو كان في طين لا يجزى مكاناً يابساً أو كان في البادية والقافلة تشبه ويخاف على نفسه
 وشيأه لوزن وكذا اعتذر المطر وخوف العدو والسبع ونحوه ما ثم اختلف في مقدار الخروج
 من المصر فقيل مبتدأ فرسخين أو أكثر وفي أقل لا يجوز وقيل قدر الميل والاصح أنه يعتبر عدة
 السفر وعن أبي يوسف يجوز في المصر أيضاً ولا تنضم الحجاسة المانعة على الدابة وقيل إن كانت
 على السرج أو الركبتين منع وقيل إن كانت على الركبتين لا تمنع والاصح عدم المنع مطلقاً والجملة
 كالدابة إن كان طرفها على الدابة سواء كانت سائرة أو لا وإن لم يكن فكذلك السرج (وبني) على

صلاته (بقروله) بعد افتتاحه را بكمال التزوي عمل بسبر وعن أبي يوسف يستقبل وعن محمد إذا نزل
بعد ما صلى ركعة يستقبل (لا يني) (بعكسه) وهو ما إذا اقتحها ما زلنا ثم ركب لأن الركوب عمل
كثير وعن زفر بن أبي أيضا (وسن في) شهر (ومضان عشرون ركعة بعشر تسليمات) بين كل ركعتين
تسليمة وعندنا ثلث وثلاثون ركعة ولنا ما روى البيهقي بإسناد صحيح أنهم كانوا يقومون على
عهد عمر رضي الله عنه بعشرين ركعة وعلى عهد عثمان وعلى رضي الله عنهم مائة فصارا جماعة
وفي سنة رسول الله عليه السلام للرجال والنساء وقال بعض الروافض هي سنة الرجال فقط
وقيل هي سنة عمر رضي الله عنه ووقتها (بعد) صلاة (العشاء) إلى طلوع الفجر (قبل الوتر وبعده)
وقيل الليل كله وقت أيا قبل الماشاء وبعدها وقبل الوتر وبعده وقال عاتق مشايخ بخارا وقتها
ما بين العشاء والوتر والاول أصح والمستحب تأخيرها إلى ثلث الليل أو نصفه ودمد النصف قبل
يكبره والاصح لآلتها صلاة الليل والباء في قوله (بجماعة) تتعلق بقوله سن والسنة فيها الجماعة
عند الجمهور على سبيل الكفاية حتى لو ترك أهل مسجد أسأوا وعن أبي يوسف أن أمكنه أدائها
في بيته مع جماعة السنة فالصلاة في بيته أفضل الآن يكون فقها كبيرا يفتدي به (والختم) بالوتر
عظفا على بجماعة أي بسن أن يحتم القرآن فيها (مرة) واحدة بأن يقرأ في كل ركعة عشر آيات
لأن عدد ركعات التراويح في الشهر ستائة ركعة وعدد آيات القرآن ستة آلاف آية وشي ولا يترك
الختم مرة لكسل القوم وقيل يقرأ في كل ركعة ثلاثين آية لأن عمر رضي الله عنه أمر بذلك فيقع
عند هذا فيها ثلاث ختمات ومنهم من استحب الختم في الليلة السابعة والعشرين من رجب أن ينالوا
ليلة القدر لأن الأخبار تظاهرت عليها وقيل يقرأ فيها مائة مرة يقرأ في المغرب تحقيقا وقيل بمقدار
ما يقرأ في العشاء والباء في (بجماعة) في الظاهر تتعلق بقوله وسن أي بجملة كأنه (بعد كل
أربعة) أي بعد كل أربع ركعات فيلزم من ذلك أن تكون هذه الجلسة سنة وليس كذلك بل هي
مستحبة فإذا قدرنا محذور ذلك وانما استحبت هذه الجلسة لأن اسم التراويح يعني عن ذلك
لأنه من الاستراحة ثم هم يخبرون في حالة الجلوس أن شأوا وسجوا وان شأوا قرأوا القرآن وان شأوا
صلاوا أربع ركعات فرادى وان شأوا قعدوا ساجدين وأهل مكة يطوفون أسبوعا ويصلون
ركعتين وأهل المدينة يصلون أربع ركعات والاستراحة على خمس ترويحيات تكره عند الجمهور
لأنه خلاف فعل أهل الحرمين والباء في (بقدرها) في محل نصب على الحال من الجلسة أي بقدر
الأربعة التي هي الترويجة (ويوتر) على صيغة المجهول أي يوتر الإمام (بجماعة) في شهر (ومضان)
لإجماع عليه وقيل الوتر في بيته منفردا هو الأفضل وهو المختار وأشار بقوله (فقط) إلى أنه لا يجوز
الوتر بجماعة في غير رمضان وذكر في النوازل أن الوتر بجماعة خارج رمضان يجوز

• هذا (باب) في بيان أحكام (ادراك الفريضة) •

(صلى) شخص (ركعة) واحدة (من) صلاة (الظهر) أو العصر أو العشاء بأن قيدها بالسجدة
(فأقيم) الظهر بالإمام (بتم) تلك الركعة (شفعا) بأن يضم إليها ركعة أخرى وبلم على رأس
الركعتين صياغة للمؤدى عن البطالان (ويقتدى) بالإمام أحراز التفضيل الجماعة فيكون ما صلى
تفلا وان لم يقيد الركعة بالسجدة يقطع وقيل بتم شفعا أيضا ولو كان قطعة للنقل لا يقطع لأنه ليس
لذلك كمال ولو كان في سنة الظهر أو الجمعة فأقيمت وأخطب قيل يقطع على رأس الركعتين يروى ذلك

عن أبي يوسف وقيل تماماً أربعاً (فتوصل ثلثاً) أي ثلاث ركعات من نحو الظهور بأن قيد الثالثة
بسجدة ثم أقيمت الصلاة (بتم) متقدراً على حاله (ويقتدى) بالامام حال كونه (متطوعاً) وعن
شعبة أنه يتيمناً فاعد التقلب صلاته ثلاثاً ثم يلى مع الجماعة ليجمع بين ثواب النفل وثواب الجماعة
في النحر وإن لم يقيد الثالثة بسجدة يقطعها ثم يتخير أن شاء عاد وقعد وسلم ليكون الطروح على
الوجه المستنون وإن شاء كبر ذاتاً ينوي الدخول في صلاة الامام فينتقلع الأول ضمناً فإن أغرها
بقتدى وما يصلى تطوعاً لأن الفرض لا يتكرر في زمان واحد لا ينال التطوع بجماعة خارج
رمضان مكرره لا نأقول ذلك في كون الامام والقوم متطوعين أما إذا نوى الامام النحر
والقوم النفل فلا ثم انه لا يتقدم بالامام اذا كان في العصر اذا التمدل بعده مكرره فان صلى ركعة
(من) صلاة (النجر أو) صلاة (المغرب فأقيم) للجماعة (بقطع) ما صلاها حراً أو الفضة للجماعة
وكذا يقطع الثانية ما لم يقيد بها بالسجدة (ويقتدى) بالامام وان قيد الثانية بسجدة منى فيها
فلما تم الايتى شرع مع الامام لكرامة النفل بعد النجر وكذا بعد المغرب لانه ان وافق الامام فقد
خالف السنة وان وافق السنة بأن يجعلها أربعاً فقد خالف الامام ولكنه ان اذ شرع معه يتيمناً
أربعة الا ان موافقة السنة أولى لان مخالفة الامام مشروعة في الجاهل كالسجود ونحوه وهذا قال
أبو يوسف الاحسن أن يداخل معه ويتم أربعة ولو لم مع الامام قبل فسدت صلاته وقضى
أربعة وعن بشرائه يسلم مع الامام ولا يلزمه شيء (وكرر وجهه) أي خروج الشخص (من
مسجد) قد (أذن فيه حتى يصلى) تلك الصلاة مع الجماعة لورود الوعيد بذلك (وان صلى) هو
تلك الصلاة التي أذن لها (لا) يكره له الخروج لانه أجاب الداعي مرة فلا يجب عليه ثانياً (الا)
استثنا من قوله وان صلى لأي يكره خروجه من المسجد وان صلى (في) صلاة (الظهور)
صلاة (العشاء ان شرع) المؤذن (في الإقامة) لانه مخالفاً للجماعة عيناً بالثلاثة الاف العصر
والمغرب والفجر على ما بينا (ومن خاف فوات الفجر) مع الامام (ان أدى سنته) أي سنة الفجر
(ائتم) بالامام (وتركها) أي السنة لان ثواب الجماعة أعظم (والا) أي وان لم يحف فوات الفجر ان
اشتغل بالسنة (لا) يترك السنة لانه أمكنه الجمع بين الفضيلتين وان كان يرجو ادراك الشهادة
يبدأ بالسنة عندهما خلافاً لمحمد وان كان الظاهر ترك السنة مطابقاً وشرع معه (ولم تقض)
سنة النجر اذا فاتته قبل طلوع الشمس بالاتفاق ولا بعد ارتفاعه عنده ما خلافاً لمحمد الى
وقت الزوال (الاتباعاً) للفرض بأن قامت معه تقضى الى الزوال اتفاقاً وبعده لا تقضى اتفاقاً
وأما سائر السنن فلا تقضى وحدها بعد الوقت واختلف في قضائهم مع الفرض (وقضى) السنة
التي قبل) صلاة (الظهور في وقته) أي في وقت الظهر (قبل شفعه) أي قبل شفع الظهر وحدها
الركعتان اللتان بعده أمّا تنس القضاء في الوقت فقول الجمهور وأما كيفية القضاء فقال أبو
يوسف يصلى الاربع أولاً بعد فراغه من الفرض ثم يصلى الركعتين لأن الفائدة مقدمة على
الوقفية وقال محمد يقدم الشفع على الاربع وقيل الخلاف على العكس (ولم يصلى) صلاة (الظهور
بجماعة) يعني اذا حلف بأن قال عبدى حران صليت الظهر بجماعة لا يصحكون مصلية بجماعة
(بادراك ركعته) أي ركعة الظهر لانه منفرد ببعضه فلا يحث وانما يصير مصلية اذا صلى كله أو
أكثر فلما أدرك الثلاث حثت وقيل لا (بل أدرك فضلها) أي فضل الجماعة لان من أدرك آخر

الحديثة قبل تجوز الوقتية مع تذكر الحديثة لكثرة الفوائت وقيل لا يجوز ويجعل الماضي كأن
 لم يكن زجره عن التأون (ولم بعد) الترتيب (بعودها) أي بعود الفوائت (الى القلة) بأن كانت
 عليه صلوات فائتة فقط بعضا حتى قل ما بقي لا بعود الترتيب فيما بقي لان الساقط لا يعود وقال
 أبو حنيفة الكبير وعليه الفتوى وهو اختيار شمس الأئمة وفخر الاسلام وقيل بعود الترتيب وهو
 اختيار الفقيه أبي جعفر قال صاحب الهداية وهو الاظهر فعلى هذا لو ترك صلاة شهر مثلاً لم
 قضائها الا صلاة ثم صلى الوقتية ذاك الالم يجوز عند هذا القائل (فلوصل) شخص (فرضاً) حال
 كونه (ذاكراً) أن عليه (فائتة ولو) كان المتروك (وترافد فرضه) فساداً (موقوفاً) عند أبي
 حنيفة صورته صلى العصر مثلاً ذاكراً أنه لم يصل الظهر فسد عصره موقوفاً عنده حتى لو صلى
 بعده ست صلوات أو أكثر ولم يعد الظهر عاد الكل جائزاً وعندهما يفسد فساداً باتالاته سقوط
 الترتيب الكثرة وانما ثبت الحكم اذا ثبتت الكثرة فيما بعد حالاً في نفسها اذ هي تؤثر في غيرها
 لاني تبسها وله أن الحكم مع العلية يترتان والكثرة صفة هذا المجموع وحكمها سقوط الترتيب فاذا
 ثبت صفة الكثرة بوجوه الاخرية استندت الصفة الى أولها بحكمها فيجوز الكل كمرض الموت
 لما ثبت له هذا الوصف استند اليه بحكمه وصورة الوتر المتروك بأن صلى الفجر وهو ذاكراً أنه لم يصل
 الوتر فسد صبحه فساداً موقوفاً عنده خلافاً لهما لان الوتر واجب عنده فيراعى الترتيب وعندهما
 سنة فلا يراعى اذ لا ترتيب بين الفرائض والسنن

* هذا (باب) في بيان أحكام (سجود السهو) *

هذا من اضافة الحكم الى سببه (يجب بعد السلام) أي بعد سلام المصل في آخر صلاته (سجدتان
 بنشهد) آخر (وتسليم) آخر بعد هذا التشهد ههنا ثلاثه أشياء الاول في صفة سجود السهو وهو
 واجب في الصحيح وعن البعض انه سنة الثاني في محله وهو بعد السلام عندنا وعند الشافعي قبله
 وعند مالان كان عن نقصان قبله وان كان عن زيادة فبعده والخلاف في الاولوية ولا خلاف
 في الجواز قبله وبعده لجهة الحديث فيه وما اخرج لما قلنا من جهة المعنى أن السلام من
 الواجبات فيقدم على سجوده والثالث في كيفية وهي أن يسجد سجدتين ثم يشهد ثم يسلم
 ثم اختلاف في السلام الاول فقل يسلم تسليمتين وهو الصحيح وقيل تسليمة واحدة تلقاها وجهه
 ولا يعرف عن القبلة وقيل تسليمة واحدة عن يمينه ويأتى بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 والدعاء في قعدة السهو وهو الصحيح وهو اختيار الكرخي وقيل يأتي بهم في القعدة الاولى وقال
 الطحاوي كل قعدة في آخرها سلام ففيها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فعلى هذا يأتي بهما
 في القعدتين وقيل عندهما يصل في الاولى وعند محمد في الاخرية والباء في قوله (بترك واجب)
 يتعلق بقوله يجب أي يجب سجود السهو بترك شيء واجب كترك القعدة الاولى أو تأخير واجب
 كما خير قراة الفاتحة أو تغييره كالجهر فيما يخافت وبالعكس أو تأخير ركن كترك السجدة
 الصلبية سهواً ثم تذكرها في الركعة الثانية فسجدوا وتأخير القيام الى الثالثة بالزيادة على قدر
 التشهد أو تكرار ركن بأن ركع ركوعين أو سجد ثلاث سجديات أو تقديم ركن بأن ركع قبل أن يقرأ
 أو سجد قبل أن يركع وقول الشيخ بترك واجب يشمل الكل لان في الحقيقة الوجوب فيه من شيء
 واحد وهو ترك الواجب فانهم ثم انه يكفيه سجدتان (وان تكررن) ترك الواجب حتى لا يجب عليه

أكثر من سجدتين قوله (وسهو امامه) بالجر عطف على قوله بتركه واجب أى يجب سجود السهو
 أيضا على المقتدى بسهو امامه بشرط أن يسجد الامام حتى لو تركها الامام يتركها المقتدى أيضا
 (لا) يجب على المقتدى (بسهو) خو ولا على الامام لانه لو سجد هو يؤدى الى المخالفة ولو سجد
 الامام معه لا ينقلب المنبوع تابعا فلا يجوز (فان سهوا) المصلى (عن القعود الاول وهو) أى
 والحال انه (اليه) أى الى القعود (أقرب عاد) وقعد وتشهد لان ما قرب الى الشئ يأخذ حكمه
 (والا) أى وان لم يكن الى القعود أقرب (لا) يعود لانه كالقائم وبعبارة ذلك بالنصف الاسفل من
 الانسان ان كان النصف الاسفل مستويا كان الى القيام أقرب والا (ويسجد للسهو) لتركه
 الواجب (وان سهوا عن) القعود (الاخير عاد) اليه (ما لم يسجد) للركعة التى قام اليها لان فيه
 اصلاح صلاته وأمكنه ذلك وقوله الاخير يشمل قاعدة الصحيح (ويسجد للسهو فان سجد) لتي قام
 اليها (بطل فرضه) وقال الشافعى لا يبطل الا اذا كان عامدا (برفعه) أى برفع رأسه من السجود
 الذى وجد في الركعة التى قام اليها عند محمد وعند أبي يوسف بطل بوضع جبهته وفائدة فيمن وضع
 جبهته فسبغ رأسه للوضوء فتوضأ فعند أبي يوسف لا يمكنه اصلاحها بطلانها
 وعند محمد يبنى والفتوى على قوله ثم اذا بطل الفرض حل تطل النافلة أم لا ففيه خلاف أشار
 اليه بقوله (وصارت) الفريضة المذكورة (تتلافى ضم) اليها ركعة (سادسة) ليصير متفلا بست
 ركعات اذا انفل شرع شفعالا وترا وحذا عندهما وعند محمد بطل أصل الصلاة ولا يضم اليها شيئا
 (وان قعد في) الركعة (الرابعة ثم قام) الى الركعة الخامسة (عاد) الى القعدة (وسلم) ليخرج عن
 الفرض بالسلام لانه واجب ولا يسلم فأما لانه غير مشروع (وان سجد للحامسة) أى للركعة
 الخامسة (ثم فرضه) لانه قد أتى بالقعدة الاخيرة ولكنه أخر السلام فقط وعند الشافعى لا يتم بل
 يعود الى القعود ويسلم لان السلام فرض (وضم) ركعة (سادسة) ليصير شفعالا الركعة الواحدة
 غير مشروعة (لتصير الركعتان) الزائدتان (نفلا ويسجد للسهو) لتأخير السلام ولا تنوبان عن
 سنة الظهر وقبل تنوبان والاول أصح (ولو سجد للسهو في شفع التطوع) بان تنفل رجل شفعاً
 وسهوا فيهما وسجد للسهو وأراد أن يبنى عليهما آخرين (لم يبن شفعاً آخر عليه) أى على الشفع
 الاول لتلايطل ما أتى من السجود بالضرورة لانه يقع في الصلاة ومع خذ الوبحى صح وبعبارة
 سجود السهو في الصحيح لانه بطل (ولو سلم الساهى) في الصلاة (فاقضى به) أى بهذا الساهى
 (غيره فان) كان (سجد) الساهى للسهو (صح) اقتداء الرجل به (والا) أى وان لم يسجد (لا) يصح
 اقتداءه وحذا عندهما وعند محمد وزفر يصح مطلقا توضيح هذا أن من عليه سجود السهو اذا سلم
 يخرج عن حرمة الصلاة خروجا موقوفا فان سجد عاد اليها وان لم يسجد لم يعد عندهما وقال محمد
 وزفر لا يخرج أصلا وفائدة ذلك فيما ذكره الشيخ وفي انتفاض الطهارة بالقهقهة فعند محمد
 ينتقض وعندهما لا وفيما اذا كان مسافرا فتوى الإقامة في هذه الحالة لا يتحول فرضه الى
 الاربع عندهما ويسقط عنه سجود السهو وعند محمد يتحول رباعية ويأتى بسجود السهو
 (ويسجد) الساهى (للسهو وان سلم) ناويا (للقطع) أى لقطع الصلاة لان هذا السلام غير قاطع
 على النبات اجماعا فتلغو يتيه كلونوى الظهر ستا (وان شك) المصلى (انه كم صلى) واحدة أم ثنتين
 أم ثلاثا أم أربعة وذلك عرض له (أول مرة) بان لم يكن السهو عادة له لانه لم يسه في عمره قط وقبل

أول سهو وقع له في عمره ولم يكن سهوا في صلاته قط بعد بلوغه وقيل أول سهو له في تلك الصلاة
والأول أصح (استأنف) صلاته المذكورة لقوله صلى الله عليه وسلم إذا شئت أحدكم في صلاته كم
صلى فليست تقبل الصلاة والاستقبال لا يتصور إلا بالخروج عن الأولى وذلك بالسلام أو السلام أو
عمل بنا في الصلاة والسلام فاعداً أولى لأنه عهد محض لا شرعاً ومجرد النية لغو (وان كثر) شكه
(تحرى) أى أخذ بالآخرى وهو الأخذ بكبريائه لقوله صلى الله عليه وسلم من شك في صلاته
فليتحرك الدواب ولا معارضة بين الحديثين لأن ذلك محمول على ما إذا وقع له أول مرة وهذا على
ما إذا وقع له غير مرة ولم يجعل الأمر بالعكس لأنه يوجب ترك العمل بأحد هاتفاهم (والأى) أى
وان لم يكن وقع له تحرك على شئ (أخذ بالآقل) لتيقنه فان كان بين الأولى والثانية بعد ها واحدة
وبين الثانية والثالثة بعد ها ثالثة وبين الثالثة والرابعة بعد ها ثالثة ويقعد على رأس كل ركعة
يشك فيها (توهم مصلى) صلاة (الظهر أنه أعفها فسلم) على الوهم (ثم علم أنه صلى ركعتين) فقط
(أعفها) أى أتم الظهر أربعاً (وسجد للسهو) لأنه عليه السلام فعل كذلك في حديث ذى
اليمين ولأن السلام ساهياً لا يبطل صلاته لكونه دعاء من وجه بخلاف ما لو سلم على ظن أنه
مسافر أو على ظن أنه بالجمعة أو كان قريب العهد بالسلام فظن أن فرض الظهر ركعتان أو كان
في صلاة العشاء فظن أنها التراويح فسلم حيث تبطل صلاته في هذه المسائل لأنه سلم عامداً

هذا (باب) في بيان أحكام صلاة المريض.

المريض معنى يزول بجأله في بدن الحى اعتدال الطبائع الأربع (تعذر عليه) أى على المريض
(القيام) في الفرائض (أو) لم تعذر ولكنه (خاف زيادة المرض) أو إبطاء البرء أو دوران الرأس
أو كان يجهد ألماً شديد القيام (صلى) حال كونه (قاعداً يركع ويسجد) لقوله عليه السلام
لعمران بن الحصين صل قائماً فان لم تستطع فقعاً فان لم تستطع فعلى الجنب تومئ أيماء ولو قدر
على القيام متمكناً يصلى متمكناً في الصحيح وكذلك لو قدر على أن يعتد على عصا أو على خادم له فإنه
يقوم ويتكى خصوصاً على قول أبي يوسف وسجد (أو) صلى حال كونه قاعداً (مومئاً تعذراً)
أى الركوع والسجود لأنه وسع مثله (وجعل سجوده أخفض) أى أخفض من ركوعه (ولا
يرفع إلى وجهه شئ يسجد عليه) أى على ذلك الشئ لورود النهي عن ذلك (فان فعل) على صيغة
الجهول أى فان فعل الرفع المذكور (وهو) أى والحال أنه (يخفض رأسه صح) لوجود الأيماء
(والا) أى وان لم يخفض رأسه (لا يصح لعدم الأيماء) (وان تعذر) عليه (العود أو ما) حال
كونه (مستلقياً) على ظهره جاعلاً رجله نحو القبلة ووضعاً نحو حذوة تحت رأسه ليرتفع فيصير
شبه القاعد إذ حقيقة الاستلقاء تمتع الأيماء للصحيح فكيف للمريض (أو) أو ما حال كونه
مضطجعا (على جنبه) ووجهه إلى القبلة وقال الشافعي تومئ على الجنب وهو رواية عن أبي
حنيفة (والا) أى وان لم يقدر على الأيماء برأسه (آخرت) عنه الصلاة ولا تسقط وان كان العجز
أكثر من يوم وليلة إذا كان مفيقاً بخلاف النعاس عليه وقيل الأصح أن يحجزه إذا زاد على يوم وليلة
لا يلزمه النضاء وان كان دون ذلك يلزمه لأن مجرد العقل لم يكف له وجه الخطأ فقد ذكر محمد أن
من قطعت يده من المرفقين وقدماه من الساقين لا صلاة عليه (ولم يوم) عند عدم القدرة على
الأيماء برأسه (بعينه وقلبه وحاجبيه) وقال زفر والشافعي وهو رواية عن أبي يوسف يومئ بهذه

الاشياء لانه وسع مثله ولنا ما روينا (وان تعدد) عليه (الركوع والسجود لا القيام أو ما) حال
 كونه (قاعدا) وقال زفر والشافعي يصلي قائما لان القيام ركن فلا يسقط بالعجز عن أدائه ركن آخر
 ولنا ان المقصود الخضوع والخشوع لله تعالى ويحصل ذلك بالركوع والسجود والقيام وسيلة
 الى السجود فلا يجب بدونه (ولو مرض في صلاته) بعد ما شرع وهو صحيح (بتم) صلاته قاعدا
 (بما قدر) يعني بحسب طاقته فان قدر على الركوع والسجود فعلاهما والا يرمي فان لم يقدر
 فاستأنى لانه بناء الادنى على الاعلى (ولو صلى) المريض حال كونه (قاعدا) ركع ويسجد فصح
 في أثناء صلاته (بني) عليها قائما معه هما وقال محمد يستقبل وهذا مبني على اختلافهم في اقتداء
 القائم بالقاعد وقدمت (ولو كان) المريض صلى بعض صلاته حال كونه (موميا) ثم صح حتى قدر
 على الركوع والسجود (لا) يعني بل يستأنف خلافا لفرق لانه بناء القوى على الضعيف
 (وللمتطوع) بالنوافل (أن يسكن على شيء) نحو العصا والحائط (ان أعيا) أي تعب لانه عذر
 فان لم يجد شيئا فعد والقعود بلا عذر جائز عند أبي حنيفة خلافا لهما والآن كما بلا عذر مكروه
 وقيل لا يكره عند أبي حنيفة (ولو صلى) رجل (في ذلك) أي في حصة حال كونه (قاعدا) بلا عذر
 مثل دوران الرأس (صح) عند أبي حنيفة وقال لا يجوز الا من عذر لان القيام ركن فلا يترك الا
 من عذره انه ان الغالب دوران الرأس فصار كالحق والاولى أن يخرج ان استطاع الخروج منها
 والخلاف في غير المربوطة ولو كانت مربوطة لم يجوز قاعدا السجاء وقيل يجوز عنده في حالي الاجراء
 والارضاء ويلزمه التوجه عند الافتتاح وكلما دارت التفتة لانها في حقه كالميت حتى لا يتطوع
 فيها موميا مع القدرة على الركوع والسجود بخلاف ركن الائمة (ومن أعنى عليه) وهو غلبة
 العقل (وأبى) وهو انساب العقل مقدار (خمس صلوات قضى) اذا أفاق وقال الشافعي
 لا يقضى اذا أعنى عليه وقت صلاة كامل كالجنون ولنا ما روينا أن عليا رضي الله عنه أعنى عليه
 أربع صلوات فقضاهن وابن عمر رضي الله عنهما أعنى عليه أكثر من يوم ويلة فلم يقض (ولو) كان
 الانحاء أو الجنون (أكثر) من خمس صلوات (لا) يقضى لما روينا ولانه اذا قصر يعتبر بالنوم واذا
 طال يعتبر بالصبيا والطويل أن يزيد على يوم ويلة لم يدخل في حد التكرار ثم تميز الزيادة على
 يوم ويلة بالافوات عند محمد أي ما لم تقصر الصلوات سيما لا يسقط عنه القضاء وان كان من حيث
 الساعات أكثر من يوم ويلة وعند محمد ما يعتبر من حيث الساعات حتى لو أعنى عليه قبل الزوال
 ودام الى ما بعد الزوال من اليوم الثاني الا أنه أفاق قبل دخول وقت العصر لم يقض عندهما
 لانه من حيث الساعات أكثر من يوم ويلة وعند محمد يقضى ما لم يمتد الى وقت العصر حتى يقصر
 الصلوات سيما ولو زال عقله بالجنون يلزمه القضاء وان طال وكذا اذا ذهب عقله بالجنون أو الدوا عند
 أبي حنيفة وعند محمد يسقط لانه مباح ولو أعنى عليه من قرع من سبع أو أدعى لا يجب عليه
 القضاء بالاجماع والله أعلم

* هذا (باب) في بيان أحكام (سجود التلاوة) *

وهي مصدر من تلاوة بمعنى قرأ وتلا بمعنى شبع مصدره تلو (سجود التلاوة) وقال الشافعي
 بسن لانه عليه السلام قرأها ولم يسجد لها ولنا أن آياتها كلها تادل على الوجوب لانها على ثلاثة
 أقسام قسم أمر صريح وهو الوجوب وقسم ذكر فيه فعل الانبياء عليهم السلام والاقتداء

بهم واجب وقسم فيه استنكاف الكفار ومخالفتهم واجبة وتأويل ما رواه انه لم يسجد
 للحال وليس فيه دليل على عدم الوجوب اذ هي لا تجب على الفور وانما تجب (بأربع عشرة
 آية) أي تلاوتهم افتكون الباء السببية ويجوز أن تكون بمعنى الظرف أي يجب في أربع
 عشرة آية وهي في آخر الاعراف والرعدة والنخل وبني اسرائيل ومريم والاولى في الحج
 والفرقان والنمل والم تنزيل وص وحدهم السجدة والنجم واذا السماء انشقت واقرأ باسم ربك
 (منها) أي من أربع عشرة آية التي هي (أولى الحج) واحد ترزبها عن الثانية فيه لانها ليست
 بسجدة تلاوة وقال الشافعي هي من السجدة الحديث عقبه قال قلت يا رسول الله أفضلت
 سورة الحج بأن فيها سجدة تين قال نعم ومن لم يسجد هـ ما لم يقرأ هـ ما رواه ابن عباس
 وابن عمر رضي الله عنهم انهم ما قالوا بسجدة التلاوة في الحج على الاولى والثانية سجدة الصلاة
 وقرأها بالركوع يؤيد ما روى عنهم ما وما رواه لم يثبت ولئن ثبت فالمراد بأحد هـ ما سجدة
 التلاوة وبالأخرى سجدة الصلاة (و) (منها) (ص) وقال الشافعي هي سجدة الشكر لما روى عن
 ابن عباس انه عليه السلام سجد في ص وقال سجد هـ اودتوبة ونحن نسجد هـ شكرا ولنا
 ما روى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سجد في ص وما رواه ضعفه البيهقي ولئن صح
 فالمراد به لاجل الشكر وهو لا ينافي الوجوب وقال مالك لا يسجد في المفصل وهو سورة النجم
 والانشقاق والعلق وقوله (على من تلا) يتعلق بقوله يجب أي يجب سجدة التلاوة في هذه
 المواضع على من تلاها (ولو) كان (اماماً أو) على من (سمع) آية السجدة (ولو) كان (غير قاصد)
 لسماع القرآن لما روى عن عثمان وعلي وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم انهم
 أوجبوا على التالي والسماع من غير قصد وكفي بهم قدوة (أو) كان السامع (موتعاً) وان لم يسمع
 حقيقة كما اذا قرأها الامام سرا ولم يكن حاضراً وقت القراءة لانها لا تجب عليه (لأ) تجب
 (بتلاوته) أي بتلاوة المقتدى عليه وعلى من سمعه من المصابين بصلاة امامه عندهما وقال
 محمد بن حبيب عليهم ويسجدون بعد الفراغ منها لتحقيق السبب وإلهـ ما انه محجور عليه عن القراءة
 ولا حكم لتصرف المحجور عليه بخلاف من ليس معهم في الصلاة لان الحجر ثبت في حقهم فلا
 يعدوهم ومن تلاها في الركوع أو السجود أو التشهد لا يجب عليه الجهر عن القراءة فيه وقال
 المرغيناني يجب وتتأذى فيه ولو سمعها ممن لا تجب عليه الصلاة لصغر أو جنون أو حيض أو نفاس
 يجب لتحقيق السبب وقيل لا تجب بقراءة المجنون والصغير الذي لا يعقل ولا تجب بقراءة النائم
 أو المغمى عليه في رواية وكذا لو سمعها من طوطى على الصبح (ولو سمعها) أي آية السجدة
 (المصلي من غيره) ممن ليس معه في الصلاة (يسجد بعد الصلاة) لتحقيق السبب (ولو سجد فيها) أي
 في الصلاة تلي السجدة التي سمعها من غيره (اعادها) أي السجدة لانها نافعة لكان النهي
 فلا يتأذى بها الكامل (لأ) يعيد (الصلاة) لان السجود من أفعالها فلا يفسدها وفي رواية
 يفسدها فيعيد ها وقيل هي قول محمد (ولو سمع) رجل آية السجدة (من امام فأتى به) أي بالامام
 (قبل ان يسجد) الامام لها (يسجد) المؤتم (معه) أي مع الامام تحقيقاً للمتابعة (و) ان اتهم به
 (بعده) أي بعد سجود الامام لها (لأ) يسجد لها في الصلاة ولا بعد الفراغ منها وهذا اذا أدركه
 في تلك الركعة بآفاق الروايات لانه صار مدركاً للسجدة بآذار تلك الركعة فيصير مؤثماً بها وان

أدركه في الركعة الثانية يسجد لها بعد الفراغ (وإن لم يقم بد سجدها) أي وإن لم يقم بالامام
 بعد هذا التقرر السبب في حقه وعدم المانع (ولم تنقض) السجدة (الصلواتية) التي توجد في الصلاة
 (خارجها) أي خارج الصلاة لأن إماماً مريضاً فلا تأدي بالناقص (ولو تلا) آية السجدة (خارج
 الصلاة فسجد) لها (وأعاد) تلك السجدة (فيها) أي في الصلاة (سجد) سجدة (أخرى) لأن
 الصلاة أقوى فلا تنكح كون تبعاً للاضعف (وإن لم يسجد) لها (أولاً) يعني خارج الصلاة ثم
 أعادها في الصلاة (كنهه) سجدة (واحدة) عن الثلاثين للتداخل وجعلت الصلاة مستتعبة
 للادوى لأنهم أقوى وفي نوادر أبي سليمان يلزمه سجدة أخرى (كن كثرها) أي آية السجدة
 (في مجلس) واحد كالبيت والمسجد والسفينة فإنه يكفيه سجدة واحدة لأن مبناها على
 التداخل ما أمكن وأمكانه على اتحاد المجلس لكونه جامعاً للمتفرقات وشرط التداخل اتحاد
 الآفة والمجلس فلا يضر المثنى خطرة أو خطرتين ولا كل لقمة وشرب جرعة ولا انتقال
 من زاوية البيت أو المسجد إلى زاوية أخرى بخلاف تسدية النوب والانتقال من غصن إلى
 غصن والديامة وكراب الأرض والسج في الهرأ والحوض لا اختلاف المجلس حقيقة (لا) تنكفه
 سجدة واحدة إذا كثرها (في مجلسين) لا اختلاف المجلس ثم التبديل سواء في حق السامع والثاني
 فلو تبديل مجلس السامع دون الثاني يتكرر الوجوب على السامع إجماعاً ولو تبديل مجلس الثاني
 دون السامع يتكرر على السامع عند البعض والاصح أنه لا يتكرر (وكيفيته) أي كيفية
 سجود الآفة (أن يسجد بشرائط الصلاة) وفي الناهارة من الأحداث والانتحاس وستر العورة
 واستقبال القبلة (بين تكبيرين) تكبيرة عند الوضع وتكبيرة عند الرفع وعن أبي حنيفة وأبي
 يوسف لا يكبر عند الخطأ وعن أبي حنيفة يكبر في الابتداء دون الانتهاء وقيل يكبر في الابتداء
 بالاختلاف وفي الانتهاء خلاف بين أبي يوسف ومحمد فعلى قول أبي يوسف لا يكبر وعلى قول محمد
 يكبر والباقي في قوله (بالرفع يد) بما قلناه بقوله أن يسجد أي بالرفع يديه عند السجود (لا) تشهد
 (ولا) تسليم (بعد رفع رأسه) وقال الشافعي يجب التحريم والتحليل بأن يقوم ويثوي ويكبر
 للامتثال ويرفع يديه حذو منكبيه ثم يكبر أخرى للهوى من غير رفع اليدين يقعد ويسلم تسليتين
 وعند أحمد يسلم بلا تشهد (وكبره) أن يقرأ سورة ويدع أي يترك (آية السجدة) لأنه يشبه
 الاستنكاف عنها (لا) يكره (عكسه) وهو أن يقرأ آية السجدة ويدع ما سواها لأنه مبادرة إليها
 ويسحب اخفاؤها شفقة على السامعين وقيل إن وقع بقائه أنهم يؤذونهم ولا يشق عليهم ذلك
 جهرهم ليكون حثاً لهم على الطاعة

* هذا (باب) في بيان أحكام (المسافر) *

وهو من أعل من سافر عسى سفر لأن المفاعلة لا تكون إلا بين اثنين (من جاو فرسوت مصره)
 من الجانب الذي خرج منه وإن كان يجذائه من جانب آخر بناءً على كونه (مريداً سيرا وسطاً)
 وهو سيرا بالبل ومشي الأقدام إذا تجمل السير سيرا بالبريد وأبطو وسير العجلة وخير الام وأوسطها
 وقال الشارح إن استصاب سيرا بعدل مقدراً والكلام فيه حذف وتقديم وتأخير وإن استصاب
 ثلاثة أيام على أنه مفعول لقوله مريداً تقديره مريداً ثلاثة أيام بأن يسير سيرا وسطاً لأنه لا يريد
 السير بل يريد تلك المسافة قلت لا يحتاج إلى هذا التكاثر وإيس في التركيب ما ذكره بل قوله

سيرا هو منه قول قوله يريد ان هذا السير متصف بشيئين الاول أن يكون وسطا والثاني
أن يكون ثلاثة أيام لانه لا شك حين يخرج من بيته يريد سيرا ولكن يجزأ رادة السير مطلقا
لا يرخص له بل حين أراد السير الوسط المقدّر بثلاثة أيام فحينئذ انتصاب سيرا على الغفولية
وانتصاب وسطا وثلاثة أيام على الوصفية ويجوز أن ينتصب سيرا بنزع الخافض ويكون قوله
ثلاثة أيام مفعولا لقوله يريد ان يكون تقديره يريد ايسر وسط (ثلاثة أيام) ولياليه او هذا أدنى
مدة السفر عندنا وعند الشافعي مقدّر بيومين وخمسة عشر فرسخا وفي قول يوم وليله وعند
مالك بأربعة برذ كل يريد اثنا عشر ميلا وعند أبي يوسف بيومين وأكثر الثالث ولنا قوله عليه
السلام يمسح المقيم يوما وليله والمسافر ثلاثة أيام ولياليها وجه الاستدلال ان المسافر ذكر محلي
بالألف واللام فاستغرق الجنس لعدم المعهود واقتضى تمكن كل مسافر من مسح ثلاثة أيام
ولا يمكن ذلك الا وأن تكون أقل مدة السفر ثلاثة أيام اذ لو كان أقل من ذلك لخرج بعض
المسافرين عن استيفاء هذه الرخصة والزيادة عليهم امتنع اجماعا فكان الاحتياج الى اثبات
ان الثلاثة أقل مدة السفر وقوله (في برأ وبجرا وجبل) تفصيل للسير المتصف بثلاثة أيام والتقدير
سيرا متصفا بكونه في ثلاثة أيام حاصلا أو واقعيا في برأ أو في بجرا أو في جبل فسيره السفر في البر
ظاهرة وهي اما ثلاث مراحل لان المعتاد في كل يوم مرحلة خصوصا في أقصر أيام السنة كما هو
المروى عن أبي حنيفة أو ست مراحل وهو المعهود بين الناس ولا سيما في الأيام الطوال لانهم
يقطعون كل يوم مرحلة بين عشى الجمال والاقدام وأما مسيرة السفر في البحر فلم يذكروا في ظاهر
الرواية وعن أبي حنيفة أنه يعتبر مسيرة ثلاثة أيام في البحر وإن أسرع في السير وسار في يومين
أو أقل والفريق على أن ينظر كم تسير السفينة في ثلاثة أيام ولياليها اذا كانت الريح معتدلة
فيجعل ذلك هو المقدّر وأما مسيرة السفر في الجبل فكذلك ينظر كم يسير الماشي فيه في ثلاثة أيام
ولياليها فيجعل ذلك هو المقدّر وقوله (قصر الفرض الرباعي) جواب المسئلة وهو منسوب الى
رباع كالثلاثي منسوب الى ثلاث وكلاهما معدولان عن أربعة أربعة وثلاثة وثلاثة فتعقيد
بهذا يخرج المغرب لانه ثلاثي والفجر لانه ثنائي (فلو اتهم) المسافر الرباعي ولم يقصر (وقعد في)
الركعة (الثانية صح) فرضه والاخر بان تطوع كما لو صلى الفجر أربعاً وأقام بتأخير السلام (والا)
اي وان لم يقعد في الثانية قدر القشهد (لا) يصح لاشتغاله بالنقل قبل اكمال الفرض والاصل
في هذا ان فرض المسافر ركعتان عندنا فتكون القعدة الاولى من الرباعية فرضا في حقه وقال
الشافعي فرضه الاربع والقصر رخصة وقوله (حتى يدخل مصره) غاية لقوله قصر الفرض الرباعي
أي أنه يقصر مادام في سفره الى أن يدخل مصره الا اذا كان لاحقا بأن اقتدى مسافر بمسافر
ثم نام فلما فرغ الامام استقبه ودخل مصره للوضوء يقصره لانه وراء الامام حكما وقال زفر بن
كالمسبوق (ابن زوى) عطف على قوله يدخل مصره أي أو أن ينوي المسافر (اقامة نصف
شهر) وهو خمسة عشر يوما (بلدا وقريه) حينئذ يتم وعند الشافعي اذا أقام أربعة أيام يتم
والتعقيد ما يؤذن بأنه لا تصح اقامة في المفازة هذا اذا سار ثلاثة أيام فصاعدا أو ما اذا
لم يسر ثلاثة أيام فلا يشترط أن تكون الاقامة في بلدة أو قرية بل تصح ولو في المفازة (لا) يتم اذا نوى
الاقامة (بمكة ومنى) لان الاقامة لا تكون في مكانين الا اذا نوى أن يقسم في الليل في أحدهما

فمصر متعابده خوله فيه هذا اذا كان كل منهما أصلاً بنفسه كما ذكرنا كأحدهما نبعاً للآخر
 بأن كان في قرية فريضة من المصر بحيث تجب الجمعة على ساكنيها فإنه يصير مقيماً فيه بدخول
 أحدهما ايها كان (وقصر) المسافر صلواته (ان نوى) الإقامة (أقل منه) أي من نصف شهر
 وعند الشافعي ومالك ان نوى إقامة أربعة أيام غير يومى الدخول والخروج يصير مقيماً وعند
 احمد ان نوى إقامة مدة يصلى فيها أكثر من عشرين صلاة يتم والا فلا (اولم ينو) شيئاً بالكلية
 بل قال حين دخل بلد اغدا أنخرج وبعد غد أنخرج (وبقي) على ذلك (سنتين) لعدم النية (اونوى)
 عسكر ذلك) أي نصف شهر (بأرض الحرب) وهو معطوف على ما قبله يعني ان عسكر المسلمين
 اذا نزلوا بدار الحرب ونووا الإقامة خمسة عشر يوماً بقصر يوم أيضاً (وان) كانوا (حاصروا)
 مصر (من أمصارهم) لان حالهم متردد بين الهزم والانهزام فلم تصادف النية محلهما وقال زفر
 يصيرون مقيمين لصحة النية وهو رواية عن أبي يوسف (او حاصروا) معطوف على ما قبله أيضاً
 أي أو حاصروا المسلمين (اهل البغى) وهم المساؤون الذين خرجوا عن طاعة الامام (في دارنا)
 أي في دار الاسلام (في غيره) أي في غير مصر من أمصار المسلمين لما ذكرنا وعند زفر نصح بينهم
 للإقامة أيضاً وعن أبي يوسف تصح اذا كانوا في بيوت المدروسة كذلك الخلاف اذا حاصروهم
 في البحر واما اذا حاصروهم في مصر من أمصار المسلمين تصح بينهم للإقامة بلا خلاف (بخلاف)
 اهل الآخبة) فأن نية الإقامة تصح منهم في الاسع وان كانوا في المفازة وهي جمع خباء وهويت
 الشجر وهم العرب والتركمان الذين ينزلون في بيوت الشعر ويحلبون من أرض الى أرض
 فاذا نزلوا في أرض فيها مرمى وماء ونووا الإقامة خمسة عشر يوماً يترون لان الإقامة أصل
 فلا تطل بالاتقال من مرمى الى مرمى بخلاف العسكر (وان اقتدى مسافر عقيم في الوقت
 صح) اقتداؤه (واتم) صلواته مع الامام لانه تغير فرضه الى أربع لصحة الاقتداء وان افسده يصلى
 ركعتين لان لزوم الاربع للمتابعة وقد زالت بخلاف ما لو اقتدى بنية التفصل ثم افسده حيث
 يلزمه الاربع بالشروع (و) ان اقتدى (بعده) اي بعد دخوله الوقت (لا) يصح اقتداؤه بالمقيم
 لان فرضه لا يتغير بعد الوقت لانقضاء السبب فيكون اقتداء المفترض بالتفصل في حق القعدة
 ان اقتدى في الشفع الاول وفي حق القراءة والتحرية في حق الثاني (وبعكسه) اي وبعكس
 ما ذكر وهو اقتداء المقيم بالمسافر (صح فيهما) اي في الوقت وبعده اذا اتفق الفرضان لانه
 يكون اقتداءً مستغلاً بمقتضى في حق القعدة فان سلم المسافر يتم المقتضى صلواته ثم الاصح انه
 لا يقرأ فبإني لانه كاللاحق وقيل يقرأ كالمسبوق (ويبطل الوطن الاصل) وهو مولد الانسان
 او البلدة التي تأهل فيها (بعثله) اي بالوطن الاصل لان الشيء يبطل بعثله حتى لو انتقل من وطنه
 الاصل وتوطن ببلد آخر بأهله وعياله ثم سافر فدخل وطنه الاول قصر لانه لم يبق وطنه كمكانه
 للنبي صلى الله عليه وسلم (لا) يبطل الوطن الاصل بانشاء (السفر) لانه دونه ولا يبطل الوطن
 الاصل بوطن الإقامة ايضاً (و) يبطل (وطن الإقامة) وهو الموضع الذي ينوي المسافر ان يقيم
 فيه خمسة عشر يوماً فصاعداً (بعثله) اي بوطن الإقامة لانه مثله (و) بانشاء (السفر) ايضاً لانه
 مثله (و) بالوطن (الاصل) ايضاً لانه فوقه والاصل فيه ان الفسخ يجوز بالمثل وبما فوقه لا بما
 دونه وقد عرفت ان الاوطان ثلاثة أصلى ووطن إقامة ووطن السكنى وهو ما يكون بنية الإقامة

أقل من خمسة عشر يوماً فالأول ينتقض بمثله ولا يطل بالآخرين ولا بالسفر والثاني يطل
 بالأول والثاني والسفر والثالث يطل بالكل والسفر ولم يعتبر المحقة ووطن السكنى وهو
 الصحيح لأن حكم السفر فيه باق فلم يصرف وطناً فكيف يترقب عليه الانتقاص ولهذا لم يذكره الشيخ
 رحمه الله قلت له فائدة تظهر في رجل خرج من مصره إلى قرية لحاجة ولم يقصد السفر ونوى
 أن يقيم فيها أقل من خمسة عشر يوماً فإنه يتم فيها لأنه مقسم ثم خرج من القرية لئلا يسافر ثم بدله
 أن يسافر قبل أن يدخل مصره وقبل أن يقيم ليلة في موضع آخر فسافر فإنه يقصر ولو مر بثلث
 القرية وداخلها أتم لأنه لم يوجد ما يطل بهما فوقه أو مثله (وفائتة السفر) فائتة (الحضر
 تقضي ركعتين) (وتقضي (أربعاً) وفيه لف ونشر لأن قوله ركعتين يرجع إلى فائتة السفر
 وقوله أربعاً يرجع إلى فائتة الحضر وذلك لأن القضاء يحكي الأداء (والاعتبر فيه) أي في الحكم
 المذكور وهو وجوب الأربع أو الركعتين (آخر الوقت) فإن كان في آخر الوقت مسافراً وجب
 عليه ركعتان وإن كان مقيماً وجب عليه أربع وكذلك حكم الحضر والمطهر والبالغ والاسلام
 ثم آخر الوقت يعتبر بقدر التحريم عندنا وعند زفر بقدر ما يتمكن من أداء الصلاة فيه حتى أنه
 إذا سافر في آخر الوقت وبقي منه قدر ما يتمكن من أن يصلي فيه ركعتين قصر عنده وإن بقي أقل
 منه أتم وعلى هذا الباقي والاصل أصولي (والعاصي) مثل قاطع الطريق والسارق والباغي
 والخارجي والعبد الأبق (كغيره) من المطيعين في الترخيص برخص المسافرين لاطلاق
 النصوص وقال الشافعي سفر المعصية لا يفيد الترخيص وبه قال مالك وأحمد (وتعتبرنية الإقامة
 والسفر من الأصل) كالامير والزوج والمولى (دون التبعية كالرأة) فانما تبعية زوجها (والعبد)
 فإنه تبعية لمولاه (والجندى) فإنه تبعية لأميره وكذلك الاجير تبعية للمستأجر والتلميذ تبعية للاستاذ
 والاسير لمن أسره والمكره تبعية للمكره ثم المرأة انما تكون تبعاً لزوج إذا أوفاهامهرها المجل
 والجندى انما يكون تبعاً إذا كان يرتزق من الامير فاذا كان مضافاً اليه لا يكون تبعاً والله أعلم

* هذا (باب) في بيان احكام الجمعة *

وهي مشتقة من الاجتماع لاجتماع الناس فيه وكان اسمها في الجاهلية العروبة وقيل أول
 من سماها الجمعة كعب بن لؤي ويسمى يوم المزيد لتزايد الخبرات فيه أو لتزايد الثواب وقد
 يطلق عليه العيد أيضاً كما جاء في عبارات المتقدمين (شروط أدائها) أي أداء صلاة الجمعة (المصر
 فلا تجوز في قرية ولا مفازة لقول علي رضي الله عنه لا الجمعة ولا تشريق ولا صلاة فطر ولا اضحى
 الا في مصر جامع (وهو) أي المصر أي حده (كل موضع له امير) يحرس الناس ويمنع المفسدين
 ويقوى احكام الشرع (وقاض ينفذ الاحكام) الشرعية (وبقيم الحدود) فيرجم المحصن
 الزاني ويجلد غير المحصن وبقطع السارق ويحصد القاذف وشارب الخمر ويحكم بالقتل والدية
 ونحوها وهذه رواية عن أبي يوسف وهي اختيار الكرخي وعنه هو كل موضع يكون فيه كل
 محترف ويوجد فيه جميع ما يحتاج الناس اليه في معاشهم وفيه فقيه يفتي وقاض يقيم الحدود
 وعنه أنهم لو اجتمعوا في أكبر مساجدهم لا يسعهم وقيل يوجد فيه عشرة آلاف مقاتل وقيل
 أن يكون بحال أن يعيش فيه كل محترف بجزوقته من سنة إلى سنة من غير أن يستغل بجزوقته أخرى
 وعن محمد كل موضع مصره الامام فهو مصر حتى لو لم يكن في قرية نائباً لإقامة الحدود والقصاص

يصير مصر فاذا عزله يلحق بالقرى وقال ابو حنيفة كل بلدة يكون فيها سلك واسواق وبها راسا
 ووال نصف المظنون من ظالمه وعالم يرجع اليه في الحوادث وهو الاصح وقال الشافعي تجب
 على أهل كل قرية فيها أربعون رجلا احرار بالغون مقيمون لا يطلعون صيفا ولا شتاء الاظعن
 حاجة لحديث ابن عباس أول جمعة جمعت بعد جمعة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في مسجد عبد القيس بجوانا قرية من قرى البحرين ولنا ماروبنا وجوانا اسم لحسن قاله
 الجوهري وقال صاحب المبسوط هي المدينة والمدينة تسمى قرية قال الله تعالى على رجل من
 القرى عظيم وهم امكة والطائف (او مصلاه) عطف على المصر أي او مصلى المصر مثل مصلى
 العيد والحكم غير مقصور على المصلى بل يجوز في جميع انسية المصر لانها بمنزلة المصر واختلف
 في تقدير الانسية فبعضهم قدرها بميل وبعضهم بميلين وقيل بفرسخين وقيل بغلوة وقيل بمنتهى حدة
 الصوت اذا صاح في المصر أو اذن مؤذن فتمت صوتة فناء المصر (ومنى مصر) فيجوز اقامة
 الجمعة فيها عندهما اذا كان الامام أمير الجاز أو الخليفة لا أمير الموسم لانه يلى أمور الحج لا غير
 وقال محمد لا يجوز لانها من القرى وإلها ما انها تنصرف في أيام الموسم وفيها البنية ودور وسكن وهذا
 يشترط انما لا يجوز في غير أيام الموسم لانها لا تنبى مصر بعدها وقيل تجوز لانها من فناء مكة
 قلت هذا انما يستقيم على قول من قدر الفناء بفرسخين لان بينهما فرسخين ومنى مقصور وموضع
 بمكة مذكور بصرف قاله الجوهري قلت ينبغي أن لا يصرف للعلمية والتأنيث واشتقاقها من
 منبت اذا قدرت سميت بذلك لوقوع الاقدار فيها على الهدايا (لا عرفات) أي عرفات ليست
 بمصر لانها افشاء ولا من فناء مكة لان بينهما أربعة فراسخ وهي علم للموقف سمي بجمع كاذرات
 ولكنها منصرفة كسلمات لان الاف والتاء تمنع تقدير تاء التأنيث فيها والتي فيها ليست للتأنيث
 انما هي مع الاف علامة جمع المؤنث سميت بذلك لانها اوصفت لبراهيم عليه السلام فلما أبصرها
 عرفها وقيل التي فيها آدم وحوا صلوات الله عليهم ما وسلامه فتعارفا وقيل غير ذلك (وتؤدى)
 الجمعة (في مصر) واحد (في مواضع) متعددة عند أبي حنيفة في الصحيح وهو قول محمد والشافعي
 ومالك وعن أبي حنيفة لا تجوز الا في موضع واحد وهو قول عن الشافعي وعن أبي يوسف لا تجوز
 في موضعين الا أن يكون بينهما من فراسل كبعداد وسمرقند وهو قول أحمد وقوله (والسلطان
 أو نائبه) بالرفع عطف على قوله المصر أي وشرط ادائها أيضا السلطان أو نائبه وقال الشافعي
 لا يشترط ذلك كسائر الفرائض ولذا قوله عليه السلام من تركها استخفا فإياها وله امام
 عادل أو جائر فلا جمع الله شمله شرط فيه أن يكون له امام وتجاوز خاف المتغلب الذي لا مشور له
 من الخليفة اذا كانت سيرته في رعيته سيرة الامراء (و) شرط ادائها ايضا (وقت الظهر) لانه عليه
 السلام كان يصليها بعد الزوال وعند أحمد تجوز قبله ثم فرع عليه بالفناء بقوله (فتبطل) الجمعة
 (بمخروجه) أي بخروج وقت الظهر وهو فيها ولا ينييه عليها لاختلاف الصلواتين خلافا لما لك
 والشافعي (و) شرط ادائها ايضا (الخطبة) الكائنة (قبلها) أي قبل صلاة الجمعة حتى لو صلوا
 بلا خطبة أو خطبوا قبل الزوال لم يجز (وتسن خطبتان بجلسة) كائنة (بينهما) أي بين الخطبتين
 ومقدارها أن يستقر كل عضو من في موضعه حتى مد في الاولى ويشهد ويصلي على النبي
 صلى الله عليه وسلم وبعض الناس وفي الثانية كذلك الا أنه يدعوه مكان الوعظ كذا جرى

التوارث والباء في (بطهارة) تتعلق بقوله تسن والاظهر أن تتعلق بمحذوف تقديره يخطب
 بطهارة حال كونه (قائماً) للنقل المستفيض هكذا فخطب قاعداً ومحدثاً ولم يفصل بينهما
 جازو يكره ويستحب أعادتها إذا كان جنباً وقالت الثلاثة لا يجوز في الكل لانها قائمة مقام
 الركعتين وعندنا لا تقوم مقامهما على الاصح لانها اتفاني الصلاة لما فيها من استبدال القبلة
 والكلام فلا يشترط لها ما يشترط للصلاة (وكفت) في الخطبة (تحميده) أي قوله الحمد لله
 (أو تهليله) أي قوله لا اله الا الله (أو تسبيحه) أي قوله سبحان الله لا تطلق قوله تعالى فاسعوا
 الى ذكر الله وقال أبو يوسف ومحمد لا بد من ذكر طويل يسمى خطبة وأقله قدر قراءة التشميد
 لان ما دون ذلك لا يسمى خطبة وقال الشافعي لا بد من خطبتين وقوله (والجماعة) بالرفع عطف
 على قوله والخطبة أي وشروط ادائها أيضاً الجماعة لانها مشتقة منها والاجماع على انه الاتصاف
 للمنفرد (وهـم) أي الجماعة (ثلاثة) أنفس سوى الامام عند أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف
 اثنان سوى الامام وعند الشافعي أقلهم أربعون رجلاً كما ذكرنا ثم فرغ على هذا بالقائه بقوله
 (فان تفرؤا) أي الجماعة أي هربوا (قبل سجدة) أي سجدوا الامام وذلك بعد أن أحرزوا معه
 (بطلت) الجمعة عند أبي حنيفة وقال لا تبطل ولو تفرؤا بعد السجود لا تبطل خلافاً للزفر والاصل
 فيه ان الجماعة بشرط ثلث كذا العهد بالسجدة عنده وعندهما للشروع وعند زفر للاداء ولا يعتبر
 بقاء النساء والصبيان بخلاف العبيد والمسافرين (والاذن العام) بالرفع عطف على المرفوعات
 قبله أي وشروط ادائها أيضاً الاذن العام من الامام وهو أن يفتح أبواب الجوامع ويأذن
 للناس حتى لو اجتمعت جماعة في الجامع واغلقوا الباب وجعلوا الميز ذلك وكذا السلطان
 اذا أغلق باب قصره وصلى بأصحابه لم يميز لخدمته وان فتح باب قصره وأذن للناس بالدخول فيه
 يجوزون بكم لانهم بقض حق المسجد الجامع (وشروط وجوبها) أي وجوب الجمعة (الاقامة)
 فلا تجب على المسافر (والذكورية) فلا تجب على النساء (والصحّة) فلا تجب على المريض
 (والحرية) فلا تجب على العبد اتفاقاً واختلف في المكاتب والعبد المأذون والعبد الذي
 حضر باب الجامع ليحفظ دابة مولاة (وسلامة العينين) فلا تجب على الاعمي وان أصاب قائداً
 يمشي معه عند أبي حنيفة خلافاً لهما (وسلامة الرجلين) فلا تجب على المقعد أو مقطوع
 الرجلين (ومن لا جمعة عليه) مثل المسافر والمرأة والعبد والمريض والمحتنى من السلطان الخائر
 والشيخ الثاني ونحوهم (ان) حضر الجمعة (اذا أجاز) ادأؤه (عن فرض الوقت) وأغنى
 عن الظاهر لان السقوط للتحتمل فاذا احتمله جاز عن فرض الوقت كلما سافر اذا صام (وللمسافر
 والعبد والمريض ان يؤم فيها) أي في الجمعة وقال زفر لا يجوز والتعديل مأمور (وتعقد) الجماعة
 للجمعة (بهم) أي بالذكورين حتى لو لم يحضر غيرهم جازت الجمعة خلافاً للشافعي رحمه الله
 (ومن لا عذر له) وهو الصحيح المنهي الحر (لوصلي) صلاة (الظهر قبلها) أي قبل صلاة الجمعة
 (كره) ماصلي وقال زفر والثلاثة لا يجوز وهذا مبني على ان الاصل عندهم هو الجمعة وعندنا
 هو الظهر لانه مأمور بآسقاطه بالجمعة فيكون بتركه مسيئاً فيكره ثم فرغ على هذا الاصل بالقائه
 بقوله (فان سعى) أي الذي صلى الظهر مثلاً (اليها) أي الى الجمعة (بطل) أي ظهره عند أبي
 حنيفة بمجرد السعي لانه من خصائصها فله حكمها وقال لا يبطل حتى يدخل مع الامام وفي رواية

حتى يتمها حتى لو أفسد ما شرع فيه إلا طال ظهره لأن السعي إليها دونه فلا يطل به الظاهر
 هذا إذا كان الإمام في الصلاة بحيث يمكنه أن يذكرها أو لم يشرع فيها بعد وأقامها بعد السعي
 وأما إذا كان قد فرغ منها أو كان سعيه مقارناً لفراغه أو لم يقمها الإمام أعذراً ولغيره فلا يطل
 والمعتبر في ذلك الانفصال عن داره حتى لا يطل قبله على المختار ولو كان الإمام فيه أوقت
 الانفصال ولكنه لا يمكنه أن يذكرها بعد المسافة لا يطل عند العراقيين وعند من شايخ بلح يطل
 (وكره للمعذور) مثل المريض (والمسجون) في الحبس (أو الظاهر بجماعة) يوم الجمعة
 (في المصر) سواء كان قبل فراغ الإمام أو بعده يروى ذلك عن علي رضي الله عنه بخلاف
 أهل السواد (ومن أدركها) أي الجمعة طال كون الإمام (في التشهد أو) في (سجود السهو أو) في
 هذا المذكر (جمعة) عندهما وقال محمدان أدرك أكثر الركعة الثانية مع الإمام أتم جمعة وإن
 أدرك أقلها أتم ظهره لأنه جمعة من وجه وظهور من وجه أقوات بعض الشروط في حقه فيصلي
 أربعاً اعتباراً للظهور ويقعد على رأس الركعتين لا يحالاة اعتبار الجمعة ولهما قوله عليه السلام
 فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاتوا أمر بقتضاء ما فاتته وهو الذي صلى الإمام قبل الاقتداء به
 لأصله أخرى (وإذا خرج الإمام فلا صلاة ولا كلام) هذا لفظ الحديث ومعنى خرج إذا صعد
 على المنبر وهذا عند أبي حنيفة بنظر أواخر الحديث من غير فصل وقال الألباس بالكلام إذا خرج قبل
 أن يخطب وإذا نزل قبل أن يكبر واختلفا في جلوسه إذا سكت فعند أبي يوسف يباح له خلافاً
 لمحمد وعند الشافعي يأتي بالسنة وتحية المسجد وود السلام (ويجب السعي) إلى الجمعة (وتركها)
 البيع بالأذان الأول) إذا وقع بعد الزوال وقيل يجب بالأذان الثاني لأنه لم يكن في زمن
 النبي صلى الله عليه وسلم إلا هو وقيل يجب بدخول الوقت وإن لم يؤذن لها أحد ثم إذا عقد وقت
 الأذان ينعدو ولكنه يكره خلاف بعض الشافعية والحنابلة (فإن جلس) الإمام (على المنبر
 اذن) يعني أذن المؤذنون (ببن بديه) أي بين يدي المنبر بذلك جرى التوارث ولا ينبغي أن يصلي
 غير الخطيب لأن القصر للخطبة فلا يقيها اثنان (واقسيم) أي أو في إقامة الجمعة (بعد تمام
 الخطبة) والفصل بينهما بما أمر الدنيا مكرهه

هذا (باب) في بيان أحكام صلاة العيدين *

أصل العيد عود قلب الواوياه لسكونه أو انكسار ما قبلها سمي به لأنه يعود كل سنة ويجتمع
 على أعياد يفرق عن أعواد جمع عود يعني آله الله والعود يعني الخشبة يجتمع على عيدان فافهم
 (تجب صلاة العيد) في الأضح وقيل تسن وبه قال الشافعي ومالك وعن أحمد فرض كفاية (على
 من تجب عليه الجمعة) فلا تجب على المسافر والعبد والمريض والمرأة وقوله (بشرائطها) يتعلق
 بقوله تجب أي تجب بشرائط الجمعة من شروط الأداء وهي المصر أو مصلاته والسلطان أو نائبه
 وشروط الوجوب وهي الإقامة والذكورة والصحة والحرية وسلامة العينين والرجلين وشروط
 الجواز وهي الطهارة وسر العورة واستقبال القبلة والوقت والنية (سوى الخطبة) فإنها ليست
 بشرط في العيد بخلاف الجمعة (وتدب) أي استحب (في) عيد (القطر أن يطعم) بفتح الياء والعين

أى يأكل قبل الخروج الى المصلى غير ثلاثاً أو خمسة أو سبعة أو أقل أو أكثر بعد أن يكون
 وتراً والاشياء من أى حال كان بذلك ورد الاثر (و) نذب أيضاً أن (يعتسل و) أن (يستاك و) أن
 (يتطيب و) أن (يلبس أحسن ثياب) لأنه يوم اجتماع وسرور (و) أن (يؤدى صدقة الفطر)
 الحديث ابن عمر رضى الله عنه ما أنه قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بركاة الفطر
 أن يؤدى قبل خروج الناس الى الصلاة (ثم يتوجه الى المصلى) وهو الموضع الذى يجتمع فيه
 الناس مع الامام لصلاة العيد ويسمى جبانة حال كونه (غير مكبر) جهراً فى الطريق بل مكبراً
 خفياً عند أبي حنيفة لأن الأصل فى الثناء الاختفاء الا مخصصه الشارع كيوم الاضحى وقالوا
 يحجبه لان ابن عمر رضى الله عنه ما كان يرفع صوته بالتكبير (ومستقل) بالحر عطاء على مكبر أى
 وغير مستقل (قبليها) أى قبل صلاة العيد فان قلت فعلى ماذا كرت هذه أيضاً حال فكيف يتصور
 التنفل وعدمه فى حالة التوجه قلت هو من الاحوال المقدرة التى تسمى حالاً منتظرة ثم التنفل
 فى المصلى قبل الصلاة مكروه عندنا خلافاً للشافعى وبخلاف فى البيت قبل الصلاة وبعدها
 فى المصلى فالعامة على الكراهة قبل الصلاة مطاقاً وبعدها فى المصلى (ووقتاً) أى وقت صلاة
 العيد (من ارتفاع الشمس) أى ايضاً ضاهياً (الى زوالها) أى زوال الشمس عن كبد السماء وقال
 الشافعى وقتها طلوع الشمس ويستحب تأخيرها (ويصلى) الامام بالناس (ركعتين) حال كونه
 (مثنياً) أى آتياً بالثناء وهو سبحانه الله ثم ويجعل الى آخره خلافاً للشافعى ومالك (قبلى)
 التكبيرات (الزوائد وهى) أى الزوائد (ثلاث) تكبيرات (فى كل ركعة ويوالى) من الموالاة
 وهى المتابعة (بين القراءتين) بأن يكبر للافتتاح ثم يستفتح ثم يكبر ثلاثاً قبل الشروع فى القراءة ثم
 اذا قام الى الثانية يقرأ فاذ فرغ منها يكبر ثلاثاً ثم يكبر للركوع وهو قول عبد الله بن مسعود
 رضى الله عنه وبه أخذ أصحابنا وعند ابن عباس رضى الله عنه ما يكبر خمساً بعد التكبيرة الاولى
 قبل القراءة ثم يكبر خمساً أخرى على رأس الركعة الثانية قبل القراءة فتصير الزوائد عنده عشرة
 وبالاصول ثنى عشرة وفى رواية عنه ثلاث عشرة تكبيرة يعنى مع الاصول والشافعى أخذ
 بقوله ولكن حمل ما روى عنه كاه على الزوائد فصارت الجملة عنده مع الثلاثة الاصول خمس عشرة
 أو ست عشرة وعند مالك وأحمد فى الاولى ست وفى الثانية خمس وظاهر عمل العامة اليوم على
 قول ابن عباس لان بنيه الخلفاء كانوا يأمرؤن بذلك (ويرفع يديه فى الزوائد) لقوله عليه السلام
 لا ترفع الايدى الا فى سبع مواطن وذكر منها التكبيرات العيد وسكت بين كل تكبيرةتين بقدر
 ثلاث تسبيحات لانها اتمام بجميع عظيم وبالوالاة تنسبه على من كان نائباً (ويخطب) الامام
 (بعدها) أى بعد الصلاة (خطبتين) بحجاسة بينهما (يعلم فيها) أى فى خطبة صلاة عيد الفطر
 (أحكام صدقة الفطر) هل هى سنة أم واجبة وكيف يخرج ومم يخرج ونحو ذلك ولو خطب قبلها
 يجوز ويكره لخالفته السنة (ولم تقض) صلاة العيد (ان فاتت مع الامام) بأن صلاها الامام مع
 الجماعة ولم يصلها وحدها لا يقضى فى الوقت ولا بعده لانها شرعت بشرائط لا تتم بالمفرد (وتؤخر)
 صلاة عيد الفطر (بعذر) بأن غم عليهم الهلال وشهد بالهلال عند الامام بعد الزوال أو قبله
 بحيث لا يمكن جمع الناس قبله أو صلاها فى غيم فظهرت أنها وقعت بعد الزوال فهذه الاعذار
 تؤخر (الى الغد) ولا تؤخر الى ما بعد الغد أشار اليه بقوله (فقط) وعند الشافعى أنه يؤخر الى

ما بعد الغد أيضا (وهي) أي الأحكام المذكورة في صلاة عبد الفطر من الشروط والمذريات
 هي (أحكام الاضحية) أيضا (لكن هنا) أي في عبد الاضحية (بؤخر الاكل عنها) أي عن الصلاة
 لورود الاثر بذلك هذا في حق من يضحي لياكل كل من أضحيته أو لأثافي حق غيره فلا بأس أن
 يأكل قباها (ويذكر في الطريق) أي في طريق المصلي (جهرًا) لما ذكرنا واتصافه على الحالة
 أي جاهر أو على أنه صفة مصدر محذوف (ويعلم) الناس أحكام (الاضحية وتكبير التشريق)
 هل هما واجبان أم سنان وكيف يضحي وميضحي ومتى يضحي وكيف يكبر ومتى يكبر ونحو ذلك
 وقوله (في الخطبة) يتعلق بقوله ويعلم (وقدر) صلاة الاضحية (بعد ذر إلى ثلاثة أيام) لانها أيام
 عبد وأضحية فنجوز الصلاة فيها ولا تؤخر بعد ذلك ثم العذر ههنا انني الكراهة حتى لو أخرها
 ثلاثة أيام من غير عذر جازت الصلاة وقد أساء في النظر للجواز حتى لو أخرها إلى الغد من غير
 عذر لا تجوز (والتعريف) وهو أن يجتمع الناس يوم عرفة في بعض المواضع تشبها بالواقعة بين
 بعرفة (ليس بشئ) وعن أبي يوسف ومحمد في غير رواية الاصول أنه لا يكبر لما روى عن ابن عباس
 أنه فعل ذلك بالبصرة وما يفعله أهل بيت المقدس وأهل الجامع الأزهر يصح يحمل على هذا
 والظاهر أنه مكرره لأن الوقوف عرف عبادة محضة بالمكان المعين فلا يكون عبادة في غيره
 كما ترى المناك وفعل ابن عباس يحتمل أن يكون خرج لأجل الاستسقاء ونحوه لا للتشبه بأهل
 عرفة (وبسن) تكبير التشريق وقيل يجب وهو الأصح (بعد فجر) يوم (عرفة) هذا ابتدأه
 عندنا وهو قول كبار الصحابة كعمر وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم وقال شبانهم كعبد الله
 ابن عباس وابن عمرو وزيد بن ثابت رضي الله عنهم يبدأ بعد صلاة الظهر من أول أيام التجرية أخذ
 الشافعي ومالك وأما انتهاء فعند أبي حنيفة (الى ثمان) صلوات فيكون آخره صلاة العصر
 من يوم النحر وهو قول ابن مسعود وعندهما آخره صلاة العصر من آخر أيام التشريق وهي
 ثلاث وعشرون صلاة وهو قول علي رضي الله عنه وقال الشافعي آخره بعد صلاة الفجر من آخر
 أيام التشريق وهو قول ابن عمر رضي الله عنهم ما وسن ذلك (مرة) واحدة فان زاد عليها يكون
 فضلا وقوله (الله أكبر إلى آخره) يدل من الضمير المستتر في قوله بسن أو فاعل لفعله بسن
 بتقدير القول لأن الجمله لا تقع فاعلا فلا التقدير بسن قول الله أكبر الله أكبر لا إله الا الله والله أكبر
 الله أكبر والله الحمد وقال الشافعي يقول ثلاث مرات الله أكبر اذا المنصوص عليه ذلك فلا يزداد
 عليه ولنا ما هو المأثور عن الخليل صلوات الله وسلامه عليه والباء في قوله (بشرط) يتعلق بقوله
 بسن أي بسن التكبير بشرط (اقامة) فلا تجب على مسافر (ومصر) فلا تجب على أهل القرى
 (ومكتوبة) أي صلاة فرض فلا تجب على المنفل (وجماعة) فلا تجب على المنفرد وانما وصف
 الجماعة بقوله (مستحبة) احترازا عن جماعة النساء فان المرأة لا يجب عليها التكبير وان صلت
 مع الجماعة لأن جماعتها مكرهة وهذا كله عند أبي حنيفة وقال انه تبع للمكتوبة فيجب على
 كل من يجب عليه المكتوبة وبه قال الشافعي وله قول على رضي الله عنه لا جمعة ولا تشريق
 ولا فطر ولا أضحية الا في مصر جامع والمرا بد بالتشريق تكبير أيام التشريق وقد أسند الشيخ هذا
 الى النبي صلى الله عليه وسلم وليس بصحيح وانما هو كلام على رضي الله عنه ولكنه يحمل على
 السماع (وبالاقامة يجب) التكبير (على المرأة والمسافر) لتبعية غير أن المرأة لا ترفع صوتها

بمخلاف المأفر لان الجهر فيه سنة وكذا يجب على المسبوق ولكن لا يصح كبر الابدع ما قضى
ما فاته والله أعلم

* هذا (باب) في بيان أحكام (الكسوف) *

الكسوف للشمس والكسوف للقمر وقد بسط عمل الكسوف فيه ما وقيل اذا ذهب بعض افه
الكسوف واذا ذهب كلها فهو الكسوف (بصلى ركعتين كالنفل) أى كهينة النفل لكل ركعة
ركوع وحده ثان وقال الشافعي في كل ركعة ركوعان لما روت عائشة وابن عباس رضى الله
عنهم أنه عليه السلام صلى صلاة كسوف الشمس ركعتين بأربع ركوعات وأربع سجعات
ولنا ما روى قبيصة بإسناد صحيح أنه عليه السلام صلى ركعتين فأطال فيهما القيام ثم انصرف
وانجلت الحديث رواه أبو داود والاختلاف في ذلك أولى ما وافقه الأصول ولا حجة له فيما رواه
لأنه قد ثبت مذهبهم بمخلاف ذلك وقوله (امام الجمعة) بالرفع فاعل يصلى (بلا جهر) في القراءة
وقال أبو يوسف يجهر لأنه عليه السلام جهر في صلاة الكسوف وبه قال أحمد وإمامنا أحمد
ابن عباس وسننه أنه عليه السلام لم يسمع منه حرف في قراءته في صلاة الكسوف وما رواه
يمكن أن يكون نعليه أو انفاقا (ولا خطبة) لأنهم لم يتنقل وعن الشافعي يخطب بالجمعة
(ثم يدعو) بعد الصلاة (حتى تنجلي) أى تكشف (الشمس واليا) أى وان لم يصلى امام الجمعة
بأن كان غائبا (صلا) أى القوم حال كونهم (فرادى) أى منفردين ركعتين أو أربعة اتفاديا عن
الفتنة (كالخسوف) أى كخسوف القمر فانهم يصلون له فرادى لتعذر اجتماع الناس ليل
(والظلمة والريح) الشديدة (والفرع) أى الخوف وكالزلزلة والمطر الشديد ونحو ذلك وقد اطلق
الشيخ الحكيم فيهما ما والتفصيل فيه أن صلاة الكسوف سنة أو واجبة وصلاة الخسوف حسنة
وكذا البقية والله أعلم

* هذا (باب) في بيان أحكام (الاستسقاء) *

وهو طلب السقيا بنهم السنين وهو المطر (له) أى للاستسقاء (صلاة) للمنفردين (لا بجماعة)
أشار به هذا الى أنها مشروعة في حق المنفرد ولو كان لم يترخص بصفة تلك الصلاة ما حى
وقد اختلف فيها فاعبارة القدوري ليس في الاستسقاء صلاة مستوينة بجماعة فان صلى الناس
وحدا انا جاز وسأل أبو يوسف أبا حنيفة عنه فقال أما صلاة بجماعة فلا ولكن فيه دعاء واستغفار
وان صلوا وحدا انا فلا بأس به وهذا ينشئ كونها سنة أو مستحبة ولكن ان صلوا وحدا انا لا يكون
بدعة ولا يكره فكانه يرى ابا حنيفة اتفاقه في حق المنفرد وذكر صاحب النخبة وغيره أنه لا صلاة
في الاستسقاء في ظاهر الرواية وهذا ينشئ مشروعية إطلاقه وقال محمد بصلى الامام أو نائبه
ركعتين بجماعة كافي الجماعة وأبو يوسف معه في رواية ومع أبي حنيفة في أخرى لمحمد ما روى
عبد الله بن زياد أنه قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يستقي فجعل الى الناس ظهروه
يدعوا لله واستقبل القبلة وحول رداءه وصلى ركعتين وجهه فيهما بالقراءة ولا يحنف في حنيفة ما رواه
مسلم ان رجلا دخل المسجد يوم الجمعة ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائم يخطف الناس
فاستقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال يا رسول الله هلكت الاموال وانقطعت السبل

فادع الله أن يعيننا قال فرفع رسول الله عليه السلام يديه ثم قال اللهم أغثنا اللهم أغثنا اللهم أغثنا الحديث وتأويل ما رواه أنه فعله مرة وتركه أخرى والسنة لا تثبت بعشله بل بالموافقة ثم عند محمد يخطب بعد الصلاة كخطبة العبد وعند أبي يوسف يخطب خطبة واحدة ولا خطبة عند أبي حنيفة لأنهم تبع الجماعة (ودعاء) بالرفع عطف على قوله صلاة أى الاستسقاء دعاء أيضا (واستغفار) وهو طلب المغفرة (لا قلب ردا) للإمام والقوم جميعا وقال مالك يخطب القوم أردبتيهم وقال محمد يخطب الإمام لما روى أنفا وإليه ما روى بنا ولأنه دعاء فلا يسن فيه تغيير النوب كما ترى الادعية وما ذكر من قلبه عليه السلام رداه كان تفاؤلا وليكون أثبت على عاتقه عند رفع يديه وصفته أن كان مربعا جعل أعلام أسفله وإن كان مدورا جعل الجانب اليمين على اليسر واليسر على اليمين (وحضور ذي) بالرفع عطف على لا قلب ردا أى ولا فيه حضور ذي وقال مالك إن حضروا لا ينعون لأن البلية عامة ولنا قوله تعالى وما دعاء الكافرين إلا في ضلال والمراد من الحضور الدعاء (وأنما يجزى جون ثلاثة أيام) متتابعات مشاة في ثياب خلقة غسيلة خاضعين متواضعين ناكسي رؤوسهم ويقدمون الصدقة في كل يوم قبل الخروج ويجددون التوبة والاستغفار ويتراضون فيما بينهم ويستسقون بالضعفة والشيوخ والصبيان

هذا (باب) في بيان أحكام (صلاة الخوف) *

هي مشروعة في زماننا خلافا لأبي يوسف فإنه لم يجزها بعد النبي صلى الله عليه وسلم (إذا اشتد الخوف من العدو) أى عذر كان (أو سبع) أوحية عظيمة ونحوهما (وقف الإمام طائفة) وهم بعض الجماعة (بأزاء العدو) للعطف والدفع (وصلّى بطائفة) أخرى (ركعة) أن كان مسافرا (وصلّى ركعتين لو) كان (مقيما) فإذا رفع رأسه من السجدة الثانية من الركعة الأولى أن كان مسافرا أو من الركعة الثانية أن كان مقيما قامت هذه الطائفة التي وراءه (ومضت هذه) أى الطائفة التي صلى بهم (إلى) جهة (العدو) وقفوا بأزائمهم موضع الطائفة الأولى (وجاءت تلك) أى الطائفة الذين كانوا اتجاه العدو (فصلّى بهم ما بقى) من الصلاة وهو ركعة أخرى أن كان مسافرا أو ركعتان أن كان مقيما (وسلم) الإمام لأنه لم يبق عليه شيء ولا نسلم الطائفة التي وراءه بل قاموا (وذهبوا إليهم) أى إلى العدو وقفوا اتجاههم (وجاءت) الطائفة (الأولى) التي صلت مع الإمام أمار ركعة أو ركعتين أن كانوا مسافرين أو ركعتين أن كانوا مقيمين (وأعزوا) صلاتهم بأن يصلوا أمار ركعة أو ركعتين على ما قلنا (بالقراءة) لأنهم لاحقون (وساواهم وضوا) إلى العدو (ثم) نجي الطائفة (الأخرى وأعزوا) صلاتهم (بقراءة) لأنهم مسبوقون وقال مالك يصلّى بالطائفة الأخرى وينتظر لتصلّى الطائفة الأولى الركعة الثانية وسلم وتذهب إلى العدو وجاءت الطائفة الثانية فيصلّى بهم الركعة الثانية ثم يسلم ويقومون لقضاء الركعة الأولى وبه قال الشافعي لأنه يقول لا يسلم الإمام حتى تقضى الطائفة الثانية الركعة الأولى ثم يسلم ويسامون معه لحديث سلم أنه عليه السلام فعل كذلك في غزوة ذات الرقاع ولنا حديث ابن عمر رضي الله عنهما أنه عليه السلام فعل كذلك ولا خذبه أولى لموافقة الأصول (وصلّى) الإمام (في) صلاة (المغرب بالأولى) أى بالطائفة الأولى (ركعتين وبا) طائفة (الثانية ركعة) لأن الواجب التسبيف وذا ركعة ونصف والركعة الواحدة لا تجزأ فلا تقتصف فرجنا

الاولى لانهم اسبق (ومن قائل) من المصلين (بطلت صلاته) لان المشى والقفال عمل كثير وقال الشافعي ان احتاج اليه لا تبطل (وان اشبه بالخوف) جدا ولم يمكنهم الصلاة مع الجماعة (صلوا) حال كونهم (ركبانا) وهو جمع ركب وحال كونهم (فرادى) أى منفردين وعن محمد لهم أن يهواركبا بجماعة ويصلون (بالإيماء) مستقبليين القبلة وان عجزوا عن التوجه الى القبلة صلوا (الى أى جهة قدروا) للضرورة (ولم تجز) صلاة الخوف (بالاحضور عدو) لعدم الضرورة حتى لو رأوا سوادا فظنوا أنه عدو فصلوا صلاة الخوف ثم بان انه ليس بعدو أعادوها

«هذا (باب) في بيان أحكام (الجنائز)»

وهو من اضافة الشيء الى سببه اذا الوجوب بحضور الجنائز وهي بالفتح الميت وبالكسر السرير الذي يحمل عليه الميت من جنزت الشيء أجزءه اذا سترته (ولى المحضر) أى المشارف على الموت من احتضر اذا مات لان الوفاة أو ملائكة الموت حضرته فحوى (القبلة على عينه) لان ما قرب الى الشيء حكمه وفي القبر يوجه على شقه الايمن وكذلك اذا قرب اليه واختار المتأخرون الاستقاء لانه أيسر لخروج الروح ثم اذا ألقى على قفاه يرفع رأسه قليلا ليصير وجهه الى القبلة دون السماء وعلمة الاحضار التواء القدمين وانعواج الانف وانحناس الصدغين وامتداد جلد الخصى وغوا البيضة (ولقن) المحضر (الشهادة) وهي أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله لقوله عليه السلام لقنوا موتاكم شهادة أن لا اله الا الله والمراد من قرب الى الموت وهو مجاز باعتبار ما يؤل اليه ومنهم من حمله على الحقيقة وجعل التلقين بعد الدفن وهو مذهب الشافعي أيضا واختلف أصحابنا فيه فقبل بلقن لظاهر الحديث وقيل لا بلقن وقيل لا يؤمر به ولا ينهى عنه ثم كيفية التلقين أن يذكر عنده كلمة الفوجيد ولا يؤمر بها (فان مات) المحضر (شد الحياة) بتسديل ونحوه واللعيان بفتح اللام تلبية لحى وهو منبت اللحية من الانسان وغديره (وتغض عيناه) لان فيه تحسينا ويوضع على بطنه حديد لئلا يتفخ كذا روى عن الشعبي (و) اذا أرادوا غسله (وضع على سرير) وهو النخث الذى يغسله عليه فان لم يوجد فعلى لوح أو حجر مرتفع ليتمكن غسله وتقليبه (بحجر) بالحزفة للسرير أى مجزى يعود ونحوه وذلك لزالة الرائحة الكريهة وهذا يدل على أن السرير يجرى به قبل وضع الميت عليه وقيل يفعل هذا عند ارادة غسله لرائحة الكريهة وقوله (وترأ) صفة ما صدر محذوف تقديره يحجره وترأ وكيفيته أن يطاف بالحجر حوالى السرير امامة أو ثلثا أو خسا ولا يراد علمه او الاشارة لقوله عليه السلام ان الله وتر يحب الوتر (وتستر عورته) الغليظة ويترك نخذا مكشوفين في ظاهر الرواية وفي النوادر يستتر من السريرة الى الركبة وقبل هو الصحيح فلذلك أطلق الشيخ (وجرد) عن ثيابه وقال الشافعي يغسل في قميصه لانه عليه السلام غسل في قميصه ونحن اعتبرناه بحال الحياة وما رواه كان مخصوصا به (ووضئ) وضوا شرعا (بالامضضة واستنشق) لتعذيرا خراج الماء من فيه وأنفقه وقال الشافعي يمتنع ويستنشق ولا يؤخر غسل رجليه بخلاف حال الحياة ويستنقي عنده ما خلا لابي يوسف واختلف في مسح رأسه والصحيح أنه يمسح والصبي الذى لا يعقل الصلاة لا يوضأ (وصب عليه ماء مغلى) يعنى قد أغلى (بسد أو حرض) بضم السين المهملة وسكون الراء وهو الاشمن لان ذلك ما بلغ

للتنظيف (والأى وان لم يكن سدر أو أشنان) فالقراح نقح القاف أى قالماء الخالص
 ولكنه يسخن لأنه أبلغ في التنظيف وغسل رأسه ولحيته بالخطمي بكسر الخاء وهو نبت
 مشهور لانه أبلغ في استخراج الوسخ وان لم يكن في الصابون ونحوه هذا اذا كان على رأسه شعر
وأضجع على يساره فيغسل حتى يصل الماء الى مايلي التحت منه) أى التحت من الميت بالماء
 المهملة ويجوز بالحاء المجبة فيكون المراد منه السرير (ثم) أضجع على يمينه كذلك أى يغسل
 الى أن يصل الماء الى مايلي التحت منه (ثم أجلس) أى يجلسه الغاسل حال كون الميت (مسنداً)
 على صيغة المفعول (اليه) أى الى الغاسل ومسح بطنه مسحاً وفيقاً حتى لو بقي شيء يسيل
 فلا تلوأ كفافه وما أى الذى خرج منه أى من بطنه بالمسح فغسله أى غسل موضعه
 الغاسل ولم يعد غسله لانه عرف مرة بالنص ولا يعاد وضوءه أيضاً خلافاً للشافعي ونشف
بعد الفراغ من غسله شوب كما في حال الحياة وجعل الخنوط على رأسه ولحيته لورود الأثر
 بذلك والخنوط بفتح الحاء عطر مر كب من أنواع الطيب ولا بأس بسائر الطيب غير الورس
 والزعفران في حق الرجال دون النساء و يجعل الكافور على مساجده وهو جمع مسجد
 بفتح الجيم موضع السجود وهي جهته وأنفه وركبته وقدماه لانه كان يسجد بهذه الاعضاء
 فتحتمل بزيادة الكرامة قبل في تخصيص الكافور أن الديان تهرب من رائحته ولا بأس
 أن يجعل الفطن على وجهه وأن تحشى به مخارقه كالدر والقبيل والاذنين والفم ولا يسرح
شعره ولحيته لان ذلك زينة الاحياء خلافاً للشافعي قال الشارح قوله ولحيته تسكرار محض
 فلا فائدة فيه لان قوله ولا يسرح شعره يتناول جميع شعر بدنه قلت لو لم يذكر لحيته ربما ظن
 ظان أن لحيته تسرح لانه اذا قيل لا يسرح شعره لا يتبادر الذهن الى لحيته لكونها مخصوصة
 باسم ولا يقص ظفره وشعره لان ذلك زينة الاحياء خلافاً للشافعي وكفنه أى كفن الرجل
سنة أى من حيث السنة أزار وهو ما يؤثر به من الفرق الى القدم وقيص وهو من أصل
 العنق بلا جيب ولا دخر يص ولا كمين الى القدم ولنافاة وهي ما يلتصق به وهي أيضاً من الفرق
 الى القدم وقال الشافعي يكفن في ثلاث لفائف ايس فيم اقص اقول عائشة رضي الله عنها كفن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب بيض بمانية سخولة ليس فيها عمامة ولا قبص وبه
 قال أحمد وعن مالك قبص وعمامة ولنا ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما ما كفن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب قبصه الذي مات فيه وحله شجرانية والحلة ثوبان وبينهما
 معارضة والحال أكشف للرجال لحضورهم دون النساء وكفاه بالنصب عطف على قوله سنة
 أى ومن حيث الكفاهية أزار ولفافة يلاقبص وقيل قبص ولفافة والاول أصح ولم يذكر
 كفن الضرورة لانه لا يصار اليه الا عند العجز وهو الاقتصار على ما وجد وف الكفن من
يساره أى من يسار الميت ثم من يمينه اعتباراً بحال الحياة وصفته أن تبسط اللفافة ثم
 يبسط عليها الأزار ثم يوضع الميت على الأزار ثم يقص ثم يعطف الأزار عليه من قبل اليسار ثم من
 قبل اليمين ثم اللفافة كذلك وعقد الكفن ان خيف انتشاره صونا عن الكشف وكفنها
 أى كفن المرأة سنة أى من حيث السنة درع أى قبص وأزار وخمار بالكسر وهو
 ما يجره الرأس أى يغطى ولنافاة وخرقة تربطها ثدياها وهرضم ما بين الشد إلى السرة

وقبل ما بين الشدي الى الركبة (وكفاية) أى من حيث الكفاية (إزار ولقافة ونجار) ويكره
الاقصاع على ثوبين وكذلك الرجل على ثوب واحد الا للضرورة (ونابس) المرأة (الدرع) أو لا
تم يجعل شعرها ضفيرتين على صدرها فوق الدرع ثم يوضع (الجوارفوقه) أى فوق الدرع تحت
اللقافة اعتبارا بحال الحياة عند الإصابة وعند الشافعي يجعل شعرها ثلاث ضفائر ويطلق خفاف
ظهرها (وتجمر الا كفانا أو لا) أى قبل أن يدبرج الميت فيه يتجميرا (وترا) واحدة أو ثلاثا أو
خمس أو لا يزاد على ذلك وجميع ما يجمره الميت ثلاثة مواضع عند خروج روحه وعند غسله وعند
تكفينه ولا يجمر خافقه بقوله عليه السلام لا تتبع الجنائز بصوت ولا نار وكذا بكرة في القبر
* هذا (فصل) في بيان أحكام الصلاة على الميت: السلطان أحق بصلاته (أى بالصلاة على الميت
نص عليه أبو حنيفة بقوله الخليفة أولى ان حضر فان لم يحضر فامام المصير وهو سلطانها وبعده
القاضي وبعده صاحب الشرط وبعده خليفة الوالي وبعده خليفة القاضي وبعده هؤلاء امام
الحى فان لم يحضر واما الاقرب من ذوى قرابته أولى وذكر في الاصل أن امام الحى أولى وقال
أبو يوسف ولى الميت أولى به اوفى جوامع الفقه امام المسجد الجامع أولى من امام الحى وقال
الشافعي الولى مقبدم على الوالى (وهى) أى الصلاة على الجنائز (قرض كفاية) فاذا قام بها
البعض سقط عن الباقي (وشرطها) أى شرط الصلاة عليه (اسلام الميت) لقوله تعالى ولا تصل
على أحد منهم مات أبدا يعنى المنافقين وهم الكفرة (وشرطها) طهارته (أى طهارة الميت
لأنه حكم الامام ولهذا يشترط وضعه أمام القوم حتى لا يتجزأ الصلاة عليه لوضعه وخلقهم
ثم القاضي) أحق (ان حضر ثم امام الحى) وهو امام مسجد حاربه (ثم الولى) على ترتيب
العصبات والانسكاح لكن اذا اجتمع أبو الميت وابنه كان الأب أولى وقبل هذا قول محمد وعندهما
الابن أولى بناء على اختلافهم فى ولاية الانسكاح والمكانب أولى بالصلاة على عبيده وأولاده
ولومات العبد وله ولى سرقا وله ولى على الاصح وكذلك المكانب اذا مات ولم يترك وفاة ولو ترك
وفاة فاذا ثبت الكتابة كان الولى أولى وكذا اذا كان المال حاضر يؤمن عليه التوى وان لم يكن
للميت ولى فالزوج أولى ثم الجيران أولى من الاجنبى (وله) أى للولى (أن يأذن لغيره) بالصلاة
عليه لان التقدم حقه وله ابطاله بتقديم غيره (فان صلى) عليه (غير الولى) غير (السلطان أعاد
الولى) ان شاء لان الحق لهما (ولم يصل غيره) أى غير الولى (بعده) أى بعد الولى وكذا بعد امام
الحى وبعد كل من يتقدم على الولى وقال الشافعي يجوز ان يصل أن يصل بعد (وان دفن)
الميت (بالصلاة) عليه (صلى على قبره ما لم يفسخ) اقامة للواجب بقدر الامكان
والمعتبر فى ذلك أكبر الرأى على الصحيح لانه يختلف باختلاف الزمان والمكان والاشخاص
وقال أبو يوسف يصل على ثلاثة أيام (وهى) أى صلاة الجنائز (أربع تكبيرات ببناء)
أى يقول سبحانك اللهم وبحمدك الخ (بعد) التكبير (الاولى وصلاة على النبي عليه
السلام بعد) التكبير (الثانية ودعاء) للميت بالارعية التي وردت فى الاحاديث (بعد)
التكبير (الثالثة وتسليمتين) تسليمة عن عينه وأخرى عن شماله (بعد) التكبير (الرابعة)
ينوى بها الامام والجماعة والميت ولم يذكر الشيخ ما يقال بعد الرابعة قبل التسليم لان
ظاهر المذهب أن لا يقال شئ وقبل يقول ربنا آتانا الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقنا

برحمتك عذاب النار وعند الشافعي وأحمد لا بد من قراءة الفاتحة فيها ولا يرفع يديه إلا في التكبير
 الأولى في ظاهر الرواية وكثير من مشايخ بلخ اختاروا الرفع في كل تكبيرة وبه قال الشافعي
 (قلو كبير) الإمام (خـ) أي خمس تكبيرات (لم يتبع) على صيغة المجهول أي لم يتبعه المقتدي
 في ذلك لأنه منسوخ وقال زفر يتبعه لأنه مجتهد فيه ثم عن أبي حنيفة يسلم حين الشغل أمامه
 بانطوا عنه ينتظر سلامه فيسلم معه وهو الأصح (ولا يستغفر ص) لأنه لا ذنب له وكذا المجنون
 لأنه منله (ويقول) الإمام وكذا من معه (اللهم اجعله لنا فرطا) بفختين أي أجزا متقدما
 والفرط والفارط والفرط بالسهـ كون المتقدم في طاب الماء (واجعله لنا أجرا وذرعا) بضم
 الذال الموحدة من ذخر الشيء أذخره بفتح الحاء (واجعله لنا شافعا) وهو الذي يشفع لغيره
 (مشفعا) وهو الذي يجعل شفعيا (وينظر المسبوق) بكسيرة أو تكبيرتين تكبير الإمام (ليكبر
 معه) أي مع الإمام فإذا سلم فتنى ما عليه قبل أن ترفع الجنازة عندهما وقال أبو يوسف والشافعي
 يكبر حين يحضر اعتبارا بالسائر الصلوات ولهما أن كل تكبيرة قائمة مقام ركعة والمسبوق
 لا يتبدي بما فاتة قبل تسليم الإمام (لا) ينتظر (من كان حاضرا في حالة) أي في وقت (التحرية)
 بل يكبر ولا ينتظر تكبيرة الإمام (ويقوم) الإمام (للرجل والمرأة بهذا الصدر) لأنه محل
 الإيمان والمعرفة وعن أبي حنيفة يقوم له بجذاء رأسه ولها بجذاء وسطها وعند الشافعي له
 بجذاء رأسه ولها بجذاء عجزتها وعند مالك له بجذاء وسطه ولها بجذاء منكبيها وعند أحمد له
 بجذاء الصدر ولها عند وسطها (ولم يصلوا) حال كونهم (ركبانا) أي راكبين مع القدرة على
 النزول والقياس أن تجوز لأنه دعاء وجه الاستحسان أنها صلاتة من وجه فلا تجوز لاقباما
 وكذا لا تجوز قعودا مع القدرة على القيام ولا تجوز أيضا إذا كان الميت على الدابة وعلى أيدي
 الناس على المختار (ولا) يصلون أيضا (في مسجد جماعة) وهو مكره وكراهة تحريم في رواية
 وكراهة تنزيه في أخرى وأما المسجد الذي بنى له فلا يكره فيه وجه الكراهة قوله عليه السلام
 من صلى على ميت في المسجد فلا شيء له رواه أبو داود وعند الشافعي وأحمد لا بأس به في المسجد
 وتأويل حديث سهل بن أبيضاء أنه عليه السلام صلى عليه في المسجد لعذر الاعتكاف وقيل
 للمطر (ومن استمل) أي رفع صوته بالبكاء عند الولادة أو تحرك عضو منه سمي وغسل و(صلى
 عليه) ويرث ويورث والمعتبر في ذلك خروج الأكرجيا حتى لو خرج أكثره وهو ينحرك صلى
 عليه وإن خرج الأقل (لا) (والأ) أي وإن لم يستمل (لا) يصلى عليه بل يدريج في خرقة تذكر بما
 أمي آدم ولا يغسل في رواية ولا يسمى وذكر الطحاوي عن أبي يوسف أنه يغسل ويسمي (كصب
 سبي) أي كما لا يصلى على صبي سبي من دار الحرب (مع أحد أبويه) أما بآيه أو أمه فبات لأنه تبع له
 (الأن يسلم أحدهما) أي أحد أبويه (أو) يسلم (هو) أي الصبي (أو لم يسب أحدهما) أي
 أحد الأبوين (معه) أي مع الصبي ففي هذه الصور يصلى عليه تبعًا لسلام أحد أبويه أو تبعًا
 للدار واختلف في اللقيط فقيل يعتبر المكان وقيل الواجد وقال الشيخ رحمه الله أولاد المسلمين
 إذا ماتوا في صغرهم ككانوا في الجنة والتوقف المروي عن أبي حنيفة مردود على الراوي
 وأما أولاد الكفار إذا ماتوا قبل أن يعقلوا فقال محمد لا يعذب الله أحدًا بلا ذنب وقيل هم
 في الجنة خدام المسلمين وعن أبي حنيفة أنه توقف فيهم (ويغسل ولي مسلم) غسل الثوب النجس

بل أربعة سنة من جميع الوجوه (ويذكره) في خيرة من غير ملد ولا توسعة ولا مراعاة سنة
 ولا يصلي عليه بذلك أمر عليه الصلاة والسلام عليا بالمات أبوه أبو طالب (وبوخذ سريره)
 أي سرير الميت وهو الجنائزة (بقواشمة الاربع) وقت الحمل للنول ابن مسعود رضي الله
 عنه اذا تباع أحدكم جنازة فليأخذ بقوائم السرير الاربعة وعند الشافعي يتقدم رجل
 فيضع العمود على عاتقه والخطبة المترضية بينه ما على كعنته ويحمل مؤخر العشر رجلان
 أحدهما من الجانب الايمن والاخر من الجانب الايسر فتكون الجنائزة محمولة على ثلاثة
 وعند صورة أخرى وهي ان يعين المتقدم رجلان ان لم يستقل المتقدم خارج العمودين يضع كل
 واحد منهما ما على عاتقه فتكون محمولة على خمسة وعنه أقولنا (وبجمل به) أي يسرع بالميت
 وقت المشي بحيث لا يضطرب على الجنائزة (بلاخشب) وهو العود والسريع (و) بلا (جسوس
 قبل وضعه) أي قبل وضع الميت عن أعناق الرجال لأمكان الاحتياج الى الاعانة وقال الشافعي
 لا بأس به (و) بلا (مشى قدامها) أي قدام الجنائزة أراد ان الأفضل المشي خلف الجنائزة لانها
 مشبوعة وقال الشافعي المشي قدامها أفضل ثم أشار الى كيفية الحمل على مذهبنا بقوله (وضع
 مقدمها) أي مقدم الجنائزة (على يمينك ثم) ضع (مؤخرها) على يمينك (ثم) ضع (مقدمها على
 يسارك ثم) ضع (مؤخرها) على يسارك وحينئذ أربع أمور كل أمر واحد فتكون الجنائزة محمولة
 على أربع بهذه الكيفية وذلك لانه عليه الصلاة والسلام كان يجب التيامن في كل شيء وهذا
 في حال التراب عند كثرة الحاملين وينبغي أن يحمل من كل جانب عشر خطوات وفي الحديث من
 حمل جنازة أربعين خطوة كثرت له أربعين كبيرة (ويحفر القبر) قدر نصف القامة وقيل الى
 الصدور وان زادوا ثخن (ويحفر) القبر لقوله عليه السلام الحمد لنا والشق لغيرنا والحمد أن يحفر
 في جانب القبلة من القبر حفرة فيوضع فيها الميت والشق أن يحفر حفرة في وسط القبر فيوضع
 فيه الميت وان كانت الارض رخوة فلا بأس بالشق واتخاذ التابوت من حجر أو حديد ويفرش
 فيه التراب (ويدخل) الميت (من قبل القبلة) وعند الشافعي يسبل وهو أن توضع الجنائزة على
 رأس القبر بحيث يكون رأس الميت عند مؤخر القبلة فيسبله الواقف الى القبر من جهة رأسه
 لانه عليه السلام سلاولنا حديث ابن مسعود رضي الله عنه انه عليه السلام أخذ الميت من
 قبل القبلة واتمامل عليه السلام للضرورة لاجل الحائط (ويقول واضعه) أي واضع الميت
 في القبر (بسم الله وعلى ملا رسول الله) أي بسم الله وضعناك وعلى ملا رسول الله سلك هكذا
 روى الطبراني عن ابن عمر رضي الله عنهما (ويوجه) الميت في قبره (الى القبلة) لأمره عليه الصلاة
 والسلام بذلك (وتحمل العقدة) التي في الكفن للامن من الانتشار (ويسوى الابن) بفتح اللام
 وكسر الباء وهو الآخر أي (عليه) أي على الميت (والقصب) أي ويسوى القصب لانه روى
 أنه عليه الصلاة والسلام جعل على قبره طن من قصب (لا) يسوى عليه (الاجر) وهو القرمذ
 (و) لا (الخشب) لانهم لا يحكموا القبر للبل وقيل لا بأس به ما عند رخوة الاراضي وما علوا
 كراهة الاجر بأن فيه أثر النار فليس يبني لانه يكفن في ثوب قصره القصار وبه ثل النار وكذا
 يغلى الماء بالسدر والحرض (وبسجي) أي يغطى (قبرها) أي قبر المرأة بثوب الى أن يجعل الثوب
 على اللحد لان مبنى حالها على السترك في الحيازة (لا) بسجي (قبره) أي قبر الرجل لان عليا رضي الله

عنه منع ذلك المطر أو نلج أو حذر على الداخلين في القبر (ويقال) أي يصب عليه (التراب) ستراله
ويكره أن يراد على التراب الذي خرج من قبره (ويسمى) القبر قد رشح وقيل قد رابع أصابع
(ولا يربع) خلافا للشافعي ولنا ما رواه البخاري عن سفيان أنه رأى قبر رسول الله صلى الله عليه
وسلم مستخرا (ولا يجمع) يعني لا يطين بالخص ولا يبنى عليه به لانه لا أحكام والزينة ولا بأش برش
الماء عليه ووضع الحجر للعلامة وتكره الكتابة وقيل لا بأش بها (ولا يخرج) الميت (من
القبر) بعد دفنه (الأن تكون الأرض مفضوعة) خيفة فيخرج لحق صاحبها إن شاء وإن شاء
ساو أمع الأرض واتمعه به زراعة وغيرها ولو بنى فيه متاع إنسان قبل لم ينش بل يحضر من جهة
المتاع ويخرج وقيل لا بأش ينشه وأخراجه ولو وضع لغير القبلة أو على شقه الأيسر أو مقابفا
لم يهل عليه التراب ينش ويراعى السنة ولو بلى الميت وصارت رابا جاز دفن غيره وزرعه والبناء
عليه والله أعلم

هذا (باب) في بيان أحكام الشهيد *

وهو فعيل بمعنى مقعول - معى به لانه مشهود له بالجنة بالنص ولأن الملائكة يشهدون موته أكراما
له ولانه حي عند الله حاضر وفي الشرع (هو) أي الشهيد (من قتله أهل الحرب) أهل (البغي
وقطاع الطريق) سواء كان القتل مباشرة أو تسييا حتى لو أوطؤا دابتهم أو رموا بنارا فأحرقوا
سفنهم أو نفروا دابته بضرب أو زجر فقتله أو طعنوه برمح ونحوه فألقوه في ماء أو نارا أو رموه من
سور أو بناء مرتفع أو أمقطوا عليه حائطاً أو رموا ذنباً ناراً أو جبت به رايح المينا أو جعلوه في
طرف خشبة رأسها عند ناء أو أرسلوا عليهن ناراً أو ماء فأحرق أو غرق مسلم ففي كل ذلك المقتول
شهيد (أو وجد في معركة) وفي موضع القتال من العرل وهو ذلك (و) الحال أن يكون
(به أثر) يكون علامة على القتل كالجرح وسيلان الدم من عينه أو آذنه وإن لم يكن به أثر أو كان
الدم يسيل من أنفه أو ذكره أو بردة لا يكون شهيداً (أو قتله مسلم) قتلاً (طلماً) بغير حق (و) الحال
أنه (لم يجز به) أي بقتله (ديه) أي بنفس القتل حتى لو وجبت بالصلح أو بقتل الأب ابنه لانه سقط
الشهادة لأن الواجب هو القصاص ولكنه سقط بالصلح أو الشبهة وعند الشافعي لا يكون
شهيد الا قبل المعركة غازيا وإذا كان الأمر كما ذكر (فيكفن ويصلى عليه بلا غسل) لقوله
عليه الصلاة والسلام في شهداء أحد زملوهم بكموهم ودمائهم الحديث وقال الشافعي لا يصلى
عليه أيضا لانه تطهر من دنس الذنوب ولنا أنه صح أنه عليه السلام صلى على شهداء أحد والعبد
وإن تطهر من الذنوب فلا يستغنى عن الدعاء (ويدفن بعده) فلا يغسل لما رويناه (وثيابه الاما ليسر
من) جنس (الكفن) كالقرو والحشو والصلاح المعلق عليه والقلنسوة والخف (وزاد) حتى يتم
الكفن إن لم يكن عليه ما يبلغ الكفن (وينقص) إن كان عليه أكثر من الكفن من إعادة للجنة
في الوجهين (ويغسل) الشهيد (إن قتل) حال كونه (جنباً أو) حال كونه (صبياً) أو مجنوناً
أو طال كونها حائضاً وقال أبو يوسف ومحمد لا يغسل في الجميع لعدم ما رويناه ولا في حنيفة أن
الشهادة عرفت مانعة لرافعة فلا ترفع الجنابة والحيض والنفاس والصبى والمجنون ليساني معنى
شهداء أحد (أو أوتت) الشهيد وسر الارثاث بقوله (بأن أكل أو شرب أو نام أو تدأوى) بدواء
(أو مضى) عليه (وقت صلاته) أي والحال أنه (يعقل) مع القدرة على أداء الصلاة حتى يجب

عليه القضاء بتركها وهذه روايت عن أبي يوسف وقيل ان بقي يوما ولا يغسل والا فلا (أو نقل من المعركة) الى موضع آخر (أو أوصى) بأمر ديني وعند محمد لا يكون من ثواب الوصية مطلقا ولو أوصى بأمر آخر ولا يغسل اتفاقا (أو نقل في المصرو) الحال انه (لم يعلم انه) أي المقتول (قتل مجديدا) قتلا ظاهرا) لانه يجب به القسامة والدية تخفف الظلم بسبب العوض ولو علم أنه قتل مجديدا ظاهرا وعرف قاتله فانه لا يغسل خلافا للشافعي (أو نقل بجند) بأن كان محصنا فزني فرجم ومات (أو) قتل لأجل (قود) أي قصاص بأن قتل شخصا فقتل مكانه لانه لم يقتل ظاهرا فلا يكون شهيدا (لا) يغسل من قتل (لبنى) أي لأجل بنى وخروج عن الطاعة (و) لأجل (قطع طريق) ولا يصلي عليه ما أيضا اهانة لهم ما قيل يغسلون ولا يصلي عليه ما وقال الشافعي يغسلان ويصلي عليه ما لانه مسلم قتل بحق فصار كآرجوم ولنا ان علماء رضى عنه لم يغسل الخوارج ولم يصل عليهم فقيل أهدم كفار فقال لا ولا يكفهم اخواننا بغوا علينا أشبار هذا الى أن ترك الغسل والصلاة عقوبة لهم ليكون زجر الغيرهم وقال بعض أصحابنا هذا اذا اقتل في حال المحاربة قبل أن تضع الحرب أوزارها وأما اذا قتله بعد شوبت يد الامام عليه ما فانه ما يغسلان ويصلي عليه ما وهذا تفصيل حسن أخذ به الكبار من المشايخ والله أعلم

* هذا (باب) في بيان أحكام (الصلاة في الكعبة) *

(صح) اقامة (فرض) أداء وقضاء (و) اقامة (نقل) أي نزل كان (فيها) أي في الكعبة أي في جوفها (وفوقها) أي وصح فوقها أيضا أي على سطح الكعبة وقال الشافعي لا تصح الصلاة فيها مطلقا ولا فوقها الا بستره بين يديه وقال مالك لا يجوز فيها الا النفل فقط لان بابها أوسع وذلك لانه مسدد بر من وجهه فلا يجوز ولنا حديث بلال رضى عنه أنه عليه الصلاة والسلام دخل البيت وصلى فيه ولا شرط الجواز استقبال جزم من الكعبة وقد وجد والاستدبار بالمفسد الذي يتضمن تركه الاستقبال أصلا (ومن جعل) من المتقدمين (ظهوره الى ظهر امامه فيها) أي في الكعبة اذا صلوا جماعة (صح) لانه وجهه الى القبلة ولم يعتقدا امامه مخطئا (و) لو جعل ظهره (الى وجهه لا) يصح لانه تقدم على امامه (وان تحلقوا حولها) أي حول الكعبة بأن صلى الامام في المسجد الحرام لحق الناس حولها واقتدوا به (صح) الاقتداء (لمن) أي للذي (هو أقرب اليها) أي الى الكعبة (من امامه ان لم يكن) هو (في جانبه) أي في جانب الامام لان التقدم والتأخر انما يظهر عند اتحاد الجانب وعند الاختلاف لا والله أعلم ولما كانت الزكاة نافلة الايمان وثانية الصلاة في الكتاب والسنة ذكرها عقب الصلاة بقوله

* هذا (كتاب) في بيان أحكام (الزكاة) *

وهي فعلة من زكى الزرع اذا نما وزاد وسميت به لانها اسمب غناء المال بالخلف في الدنيا والنواب في العقبى وتعبر عن الطهارة أيضا قال الله تعالى وجنا ناسم لداوز كاة أي طهارة سميت به لانها تظهر المزكى عن الذنوب وشرعا (هي) أي الزكاة (تخليك المال) ولو قال تخليك جزم من المال لكان أحسن وكان الواجب أيضا ان يقول تخليك المال على وجه لانه منه حتى لاترد الكفارة اذا ملكت لان التملك بالوصف المذكور موجود فيها حتى انه اتوذي بالاباحة بخلاف الزكاة (من فقير) احتزبه عن الغنى (مسلم) احتزبه عن الكافر (غيره شئ) وهو من يكون مفسوبا

الى بنى هاشم وهم آل علي وآل عباس وآل عقيل وآل جعفر وآل حارث بن عبد المطلب
 (ولامولاد) أي مولى هاشمي فان دفع الزكاة اليهم لا تجوز على ما ينجي ان شاء الله تعالى واحترز
 بقوله (بشرط قطع المنفعة عن المملك) بكسر اللام وعو الدافع (من كل وجه) عن الدفع الى
 فروعه وان سفلوا الى اصوله وان علوا الى مكاتبه ومن دفع أحد الزوجين الى الآخر
 فان المنفعة لا تنقطع عن الدافع في هذه الصور بالكلية واللام في (لله تعالى) تتعلق بقوله تمليك
 المال أراد أن يكون على وجه النية مع الاخلاص لله تعالى (وبشرط وجوبها) أي وجوب
 الزكاة وأراد به القرينة لانها ثبتت بدليل مقطوع به وعو الكتاب والسنة وهو خمسة الأول
 (العقل) فلا تجب على المجنون وقال الشافعي تجب عليه فيخرج عنه (و) الثاني (البلوغ)
 فلا تجب على الصبي وقال الشافعي تجب فيخرج عنه وليه أو وصيه لانه حتى مالى فيجب في مالهما
 كنفقة الزوجات والعشر والخراج ولما قوله عليه الصلاة والسلام رفع العلم عن ثلاثة الحديث
 وهم اليسا بنخاطين بالعبادة فلا تجب عليهم أو الفقة ونحوها حقوق العباد ولهذا تآدى
 بدون النية وكذا العشر ولهذا يجب على المكاتب وفي أرض الوقف (و) الثالث (الاسلام) فلا
 تجب على الكافر لانه شرط صحة العبادات كلها (و) الرابع (الحرية) فلا تجب على الرقيق لعدم
 تحقق التمليك (و) الخامس (ملك نصاب) فلا تجب في أقل منه لان الشرع قد راسب به ثم
 النصاب انما يجب فيه الزكاة اذا تحقق فيه أو صاف أربعة أشار الى الأول بقوله (حولى) لقوله
 عليه السلام لازكاة في مال حتى يحول عليه الحول والى الثاني بقوله (فارغ عن الدين) الذى
 له مطالب من جهة العباد حتى لا يمنع دين النذر والكفارة ودين الزكاة مانع حال بقاء النصاب
 وكذا بعد الاستمالة خلافا لفرقة ما ولا ييوسف في الثاني وقال الشافعي في الجديد الدين
 لا يمنع وجوب الزكاة ولنا أن المدين ليس بغنى والزكاة لا تجب الا على الغنى وهو قول عثمان
 وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم وكفى بهم قدوة والى الثالث بقوله (و) فارغ عن حاجته
 الاصلية كدور السكنى ونصاب البدلة وأثاث المنازل وآلات المحترفين وكتب الفقه لاهلها لان
 المشغول بالحاجة الاصلية كالمعدوم والى الرابع بقوله (بام) حقيقة بالتوا والى التناسل
 وبالتجارات أو تقديرا أشار اليه بقوله (ولو) كان النماء (تقديرا) بأن يتمكن من الاستثناء بكون
 المال في يده أو يدنا بانه لان السبب هو المال النامى فلا بد منه تحقيقا وتقديرا فان لم يتمكن من
 الاستثناء فلا زكاة عليه كمال الضمار كالآبق والمفقود والمغصوب اذا لم يكن عليه بينة والمال
 المسقط في البحر والمدفون في المقبرة اذا نسى مكانه والذى أخذ منه السلطان مصادرة والودعة
 اذا نسى المودع وليس هو من معارفه والدين المجموع اذا لم يكن له بينة ثم صارت له بعد سنين بأن
 أقرب عند الناس وفي المدفون في كرم أو أرض اختلاف المشايخ وقال زفر والشافعي تجب
 الزكاة في جميع ذلك ولو كانت له بينة في الدين المجموع يجب لما مضى خلافا للمحمد ولو كان الدين
 على مقر يجب وقال الحسن بن زياد لا يجب اذا كان فقيرا وقال محمد لا يجب اذا كان مقلسا
 (وبشرط ادائها) أي اداء الزكاة (بينة مقارنة لاداء) أي لاداء الزكاة الى الفقير كما في الصلاة
 الا أن الدفع يتفرق ظاهرا فاكنتي بوجودها عند العزل وهي معنى قوله (أو) بينة مقارنة (العزل)
 ماوجب من الزكاة فاذا عزل عن ماله ما عليه من الزكاة ينوي ثم يدفعه الى الفقراء وان لم ينو

تسبيرا له (أو تصدق بكنهه) أي بكل النصاب أو يجهجه مع ماله فقدم سقطت عنه الزكاة لأن الجزء
 الواجب دخل فيه ولو تصدق ببعضه سقطت زكاة المؤدى عنه محمد وعنه أبي يوسف
 لا يسقط لأن الباقي محل الواجب ولو كان له دين على فقير فأبرأه عنه سقط زكاته عنه نوى به الزكاة
 أولا ولو أبرأه عن البعض سقط زكاة ذلك البعض وزكاة الباقي لا تسقط ولو نوى به الأداء
 عن الباقي ولو كان الدين على غنى فهو به منه بعد الوجوب قبل يرضى قدر الواجب
 وقبل لا ولو وهب دينه من فقير ونوى عن زكاة دين آخر على رجل آخر أو نوى زكاة عين له
 لا يرضى والله أعلم

* هذا (باب) في بيان أحكام (صدقة السوائم) *

أطلق الصدقة على الزكاة اقتداء بقوله تعالى إنما الصدقات للفقراء والمساكين أي الزكوات
 سميت بذلك لالتزامها على صدق العبد في العبودية والسائمة من سامت الماشية سواء ما أرى رعت
 وأسماها صاحبها والمراد التي تسام للدروالسل فإن أسماها للجمال والركوب فلا زكاة فيها وإن
 أسماها للبيع والتجارة ففيها زكاة التجارة لازمة السائمة (هي) أي السائمة (التي تكتفى
 بالرى في أكثر السنة) حتى لو علفها نصف الحول لا تكون سائمة حتى لا يجب فيها الزكاة وقال
 الشافعي في وجهه يشترط الرعى في جميع الحول (ويجب) أراد به النرض (في خمس وعشرين
 ابلا) سائمة (بنت مخاض) وهي التي طعنت في الثانية سميت بها لأن أمه اصاصت ذات مخاض
 بأخرى (و) يجب (فيما دونه) أي فيما دون المذكور وهو خمس وعشرون ابلا (في كل خمس شاة)
 ففي العشرين أربع شياه وفي خمسة عشر ثلاث شياه وفي عشرة شاتان وفي خمس شاة (و) يجب
 (في ست وثلاثين) من الابل (بنت لبون) وهي التي طعنت في الثالثة سميت بها لأن أمه ااتلد
 أخرى وتكون ذات ابن (و) يجب (في ست وأربعين حقة) وهي التي طعنت في الرابعة وحقوقها
 أن تركب وتحمل (و) يجب (في إحدى وستين جذعة) وهي التي طعنت في الخامسة سميت بها
 لمعنى في أسنانها يعرفه أرباب الابل وهي أكبر سن يؤخذ في الزكاة (و) يجب (في ست وسبعين
 بنتا لبون و) يجب (في إحدى وتسعين حقتان إلى مائة وعشرين) على هذا انفقت الآثار
 واشتهرت كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم واجتعت الأمة وما روى عن علي رضي الله عنه
 أنه يجب في خمس وعشرين خمس شياه وفي ست وعشرين بنت مخاض فشاذا لا يكاد يصح عنه حتى
 قال النوري هذا غلط وقع من رجال علي بن أبي طالب رضي الله عنه فانه أفقه من أن
 يقول ذلك (ثم) يجب (في كل خمس) تزيد على مائة وعشرين (شاة) ففي مائة وخمس وعشرين
 حقتان وشاة وفي مائة وثلاثين حقتان وشاتان وفي مائة وخمس وثلاثين حقتان وثلاث شياه وفي
 مائة وأربعين حقتان وأربع شياه (إلى مائة وخمس وأربعين ففيها) يجب (حقتان وبنت مخاض
 وفي مائة وخمسين) يجب (ثلاث حقات ثم) يجب (في كل خمس) تزيد على مائة وخمسين (شاة)
 ففي مائة وخمس وخمسين ثلاث حقات وشاة وفي مائة وستين ثلاث حقات وشاتان وفي مائة وخمس
 وستين ثلاث حقات وثلاث شياه وفي مائة وسبعين ثلاث حقات وأربع شياه (وفي مائة وخمس
 وسبعين) يجب (ثلاث حقات وبنت مخاض وفي مائة وست وعنانين) يجب (ثلاث حقات وبنت
 لبون وفي مائة وست وتسعين) يجب (أربع حقات إلى مائة ثم تسمان) (القرينة) (أبدا) إلى

أن تنتهي إلى أي عدد وقع من الأعداد الكثيرة (كما استؤنف) (بعد مائة وخمسين) مثلاً إذا كانت مائتان وخمسة ففهي أربع حقائق وشاة وإذا كانت مائتان وعشرة فأربع حقائق وشاتان وإذا كانت مائتان وخمسة ففهي أربع حقائق وثلاث شياه وإذا كانت مائتان وعشرون ففهي أربع حقائق وعشرون ففهي أربع حقائق وأربع شياه وإذا كانت مائتان وخمسة وعشرون ففهي أربع حقائق وبنت مخاض وعلى هذا إلى آخره وقال الشافعي أن زاد على مائة وعشرين واحدة ففهي ثلاث بنات لبون وإذا صارت مائة وثلاثين ففهي حاقة وبنات لبون ثم يدور الحساب على الأربعينات والخمسينات فيجب في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حاقة وبه قال أحمد وعن مالك لو زادت واحدة على مائة وعشرين فالخيرة للساعي بين حقتين وثلاث بنات لبون (والجنت) جمع يجنى منسوب إلى مجتصر لأنه أول من جمع بين العربي والعجمي (كأعراب) جمع عربي في البهايم وجمع عرب في الأناسي والعرب هم الذين استوطنوا المدن والقرى والأعراب أهل البادية واختلف في نسبتهم والأصح أنهم من نسبوا إلى عربتين وعي التماسه وذلك لأن اسم الأبل يتناولهما (و) يجب (في ثلاثين بقراتبيع) وفسره بقوله (ذوسنة أو) يجب (تبعية) يعني الذكر والاتي سوا سمي به لانه يتبع أمه (و) يجب (في أربعين من) وفسره بقوله (ذوسنتين) أي الذي كل سنتين وطعن في الثالثة (أو) يجب (مسنة) وهي الاتي (و) يجب (في أزيد) على الأربعين (بحسابه إلى سنتين) في الواحدة ربع عشر مسنة وفي الثنتين نصف عشر مسنة وفي الثلاثة ثلاثة أرباع عشر مسنة وهذا عند أبي حنيفة في رواية الأصل وروى الحسن عنه أنه لا يجب في الزيادة شيء حتى تبلغ خمسين ثم فيها مسنة وربع مسنة أو ثلث تبع وروى عنه لا شيء في الزيادة حتى تبلغ ستين وهي قولنا قول الشافعي أقوله عليه الصلاة والسلام لا تأخذ من أوقاص البقر شيئاً وفسره بما بين أربعين إلى ستين (ففيها) أي في الستين يجب (تبعان) أو تبعان بالاجماع (وفي سبعين) يجب (مسنة وتبعين وفي ثمانين) يجب (مستنان فالفر من تبع بكل عشر من تبعين إلى مسنة) ففي تسعين ثلاث اتبعه وفي مائة تبعان ومسنة وفي مائة وعشرة مستنان وتبعين وفي مائة وعشرين أربع اتبعه وفي مائة وثلاثين مسنة وثلاثة أبعه وفي مائة وأربعين مستنان وتبعان وفي مائة وخمسين خمس أبعه وعلى هذا إلى أي عدد ينتهي (والجاءوس) معرب كاوميس (كالبقر) في كية النصاب ووجوب الزكاة لأن المقر يتناولها وعدم الحنث بأكل لحمه بقر لأجل العرف (و) يجب (في أربعين شاة) فالشاة الأولى نصب على التمييز والثانية رفع على أنه فاعل فعل محذوف كما قد رنا (و) يجب (في مائة واحدة وعشرين شاتان و) يجب (في مائتين واحدة ثلاث) شياه (و) يجب (في أربعمائة أربع) شياه (ثم) يجب (في كل مائة شاة) بهذا الشهر كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكتب أبي بكر رضى الله عنه وعليه أنه قد اجماع (والعز) جمع ما عز كعبر جمع تاجر (كالضأن) في الزكاة وإكمال نصاب أحدهما بالآخر وكذا المتولد من ظبي ونجدة خلا فالشافعي (ويؤخذ الثني) وهو ماتت له سنة وطعن في الثانية (في زكاتها) أي في زكاة الغنم (لا) يؤخذ (الجذع) وهو ما أنى عليه أكثرها وهذا تفسير الفقهاء وعند أهل اللغة الجذع ماتت له سنة وطعن في الثانية والثني ماتت له سنتان وطعن في الثالثة وعن أبي حنيفة أنه يجوز له الجذع من الضأن وهو قولهما والشافعي (ولاشئ في الخيل) أقوله عليه الصلاة والسلام ليس على

المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة متفق عليه وهذا قولهم اوعليه التتوي وعند أبي حنيفة وزفر
اذا كانت ائمة واختلاف كورها وانماها فصاحبها يعطى عن كل فرس دينار اربعة ومهاو يعطى
ربع عشر قيمتها في الذكور والخصص والاناث الخللص روايتان قالت احناف أبو حنيفة بمارواه مسلم
عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من صاحب كثر الحديث وفيه ذكر الخيل
بقوله شي لثلاثة ثم قال ولا ينسى حق ظهروها وبطنهم في عمرها ويسر خافه ذليل على أن فيها
حقا بحقه في سائر الاموال الزكوية وأخرج الطحاوي باسناد صحيح عن أنس ان عمر رضي الله
عنه كان يأخذ من الفرس عشرة ومن البرذون خمسة وأخرج الدارقطني أيضا (و) في (البغال
والحمير) لعدم التناسل حقيقة أو قصدا (و) في (الفصلان) جمع فصيل (والجلان) جمع جل بفتحين
(والنجاجيل) جمع عجول كأبيل جمع أبول وهذا عند أبي حنيفة ومحمد وكان أبو حنيفة يقول أولا
يجب فيها ما يجب في المسان وبه أخذ زفر ومالك ثم رجع وقال فيها واحدة منها وبه أخذ أبو يوسف
والشافعي وأحمد صورة المسئلة اذا كان له نصاب من المواشي فولدت أولا دأقل أن يحول عليها
الحول فهلكت الامهات وبقيت الاولاد فتم عليها الحول فهل يجب فيها الزكاة أولا فعند أبي
يوسف يجب خلافا لها وعند زفر يجب فيها ما يجب في البكار صورة أخرى اشترى أربعين جلا
أو ثلاثين عجولا وخسة وعشر من فصيلها لا ينعقد عليها الحول وعند أبي يوسف ينعقد
حتى لو حال الحول من حين ملك تجب الزكاة (و) كذلك لا يجب في (العوامل) والحوامل
(والعائفة) وقال مالك يجب للحم ومات وانما ما روى عن علي رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال ليس في العوامل صدقة قال أبو الحسن القطان اسماؤه صحيح ذكره في الامام
وعن جابر رضي الله عنه ليس في المثيرة صدقة رواه الدارقطني ومقدار العلف الذي يمنع وجوب
الزكاة قدمه في أول الكتاب (و) لا يجب أيضا في (العقر) بل يجب في النصاب عندهما وقال محمد
وزفر والشافعي يجب فيها ما وفائدة الخلاف أنه اذا كان له ثمانون شاة فهلك منها أربعون بقي
نصف الشاة عند محمد وعندهما عليه شاة كاملة ولو كان له تسع من الابل فهلك منها أربع فعليه
شاة عندهما وعند محمد خمسة أنشاع الشاة (و) لا يجب أيضا في (الهاالك بعد الوجوب) أي بعد
وجوب الزكاة وقال الشافعي اذا هلك الاموال الباطنة بعد الوجوب وبعد التمكن من
الاداء لا تسقط الزكاة لانها حق مالي فلا يسقط بهلاك المال قلنا ان المال محل الزكاة فيفوت
بقواته ولو طالب الامام الزكاة فنفعه حتى هلك المال لا يضمن عند مشايخ ما وراء النهر وهو اختيار
أبي طاهر الدباس وأبي سهل الزنجاني وهو الصحيح وعند العراقيين يضمن وهو اختيار الكرخي (ولو
وجب سن) أي ذات سن (ولم يوجد) عنده (دفع) صاحب المال (أعلى منها) أي من السن التي
وجبت (وأخذ الفضل) من الساعي (أو) دفع (دونها ورذ الفضل) الى الساعي (أو دفع القيمة)
واشترط عدم السن لجواز دفع الاعلى والادنى ودفع القيمة وقع اتفاقا حتى لو دفع أحده
الاشياء مع وجود السن الواجب جاز عندنا خلافا للشافعي والخيار في ذلك لرب المال ويجوز
الساعي على القبول الا اذا دفع أعلى منها وطالب الفضل لانه شراء للزيادة ولا اجبار فيه
(ويؤخذ) في الزكاة (الوسط) من جنس ما يجب حتى لو وجب عليه بنت لبون مثلا لا يؤخذ
خيار بنت لبون ولا أردأ بنت لبون فيه وانما يؤخذ بنت لبون وسط وكذا غيرهما من الاسنان

لقوله عليه الصلاة والسلام ياكم وكرايم أمروا لهم رواد الجماعة (ويضم) ما هو (مستفاد من
 جنس نصاب الله) أي إلى النصاب الذي استقدم منه ولا ينفرد له حول آخر بل يركى للكل
 بجوله وقال الشافعي لا يركى المستفاد بجول النصاب بل بجول آخر وعند مالك وأحمد في غير
 المواضع يضم ولنا قوله عليه الصلاة والسلام أن من السنة شهر راؤذن فيه زكاة أموالكم فما
 حدث بعد ذلك فلا زكاة فيه حتى يجي رأس الشهر رواد الترمذي وهذا يقتضي أن تجب الزكاة
 في الحادث عند مجي رأس السنة وأما الأولاد والأرباح فتضم بالاجماع إلا في قول للشافعي في
 الأرباح (ولو أخذ الخراج والعشر والزكاة بغاة) جمع باغ وهم الذين خرجوا عن طاعة الإمام
 وتغلبوا على بلدة (لم يؤخذ) خذوا الأشياء المذكورة مرة (أخرى) لأن الإمام لم يحكمهم والاخذ
 بالحاجة بخلاف ما إذا تم بهم خوف عسر وجه حيث يؤخذ منه ثانيا إذا لم يزل أهل العدل لأن التقصير
 من جهته والذي كالمسلم فيه ثم إذا لم يؤخذ منهم ثانيا يفتون بأن بعيد وخاف فيما بينهم وبين الله
 تعالى وقيل في الخراج لا وقيل إذا نوى بالدفع الصدقة عليهم أجزأه وكذلك ما يؤخذ من الرجل
 في جبايات الظلمة والمصادرات إذا نوى بالدفع الصدق عليهم جاز عما نوى (ولو عمل ذو) أي
 صاحب (نصاب) واحد من أي نصاب كان زكوات (للسنين) معدودة (أو يعمل من نصاب واحد
 (النصب) متعددة (صح) تجب في الوجهين عندنا وقال مالك لا يجوز في الوجه الأول وقال زفر
 لا يجوز في الثاني وأثبت الشارح خلاف الشافعي أيضا في الوجه الأول فواجبه في غالب
 كتبه والله أعلم

هذا (باب) في بيان أحكام (زكاة المال) *

وأراد به غير السوائم لأن حكمهما بين فيما مضى (يحب في مائتي درهم) وهي نصاب الفضة (و) في
 (عشرين ديناراً) وهو نصاب الذهب (ربع العشر) ففي مائتي درهم خمسة دراهم وفي عشرين ديناراً
 نصف دينار لقوله عليه الصلاة والسلام في الرقة ربع العشر وليس فيما دون خمس أواق صدقة
 والأوقية كانت في أيامهم أربعين درهماً وقوله عليه الصلاة والسلام ليس في أقل من عشرين ديناراً
 صدقة وفي عشرين ديناراً نصف دينار (ولو) كانت الفضة أو لذهب (تبراً) وهو القطعة المأخوذة
 من المعدن (أو حلياً) للنساء أو الرجال وقال الشافعي لا يجب في حلي النساء وخاتم الفضة للرجال
 لما روي جابر أنه عليه السلام قال ليس في الحلي زكاة وإنما رواه عمر وبرز شبيب عن أبيه عن
 جده أن امرأة أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي يدها أنية لها وفي يديها بنتها مسكناً غليظتان
 من ذهب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أتعاين زكاة هذا فقالت لا قال أيسرك أن يسورك
 الله به ما يوم القيامة بسوارين من نار فخلعتهم ما وألقتهما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت
 هما لله ولرسوله قال النووي استاده حسن (أو) كانت الفضة والذهب (آنية) من أو إلى البيت
 للعمومات (ثم) يجب (في كل خمس) يضم الخاء أي في كل خمس نصاب وهو أربعون درهماً من الورق
 وأربعة دنانير من الذهب (بجذابه) فيجب في خمس الورق درهم وفي خمس الذهب قيراطان وهذا
 عند أبي حنيفة وهو قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقال لا ما زاد على النصاب فيه ما فجسابه
 وهو قول الشافعي لا ملاق الذوص (والمعتبر) في الذهب والفضة (وزنه) ما أداء أي من
 حيث الأداء (ووجوباً) أي من حيث الوجوب وحاصل الباعني به تبر فيه ما أن يكون المؤدى قدر

المراجبة وزنة ولا تقسمه بذهب القيمة وكذلك في حق الواجب يعتبر أن يبلغ وزن من نصابه ولا يعتبر فيه
 القيمة بالاجماع حتى لو كان له ابريق فضة ووزنهما مائة رطل ون وقبعتا مائتان لا تجب فيها الزكاة
 وكذا حكم الذهب بامال اعتبارا لوزن في الزكاة وقول أبي حنيفة وأبي يوسف وعند زفر تعتبر
 القيمة وعند محمد يعتبران فتعذر مقراهما حتى لو أدى عن خمسة دراهم جيا خمسة رطل فاقبعتا أربعة
 دراهم بانه عند محمد لا يثبت وزنه الا اذا أدى الفضل ولو أدى أربعة جيا اذ اقبعتا خمسة
 رطل فثبتت عن خمسة رطل لا يجوز خلافه زفر ولو كان له ابريق فضة ووزنه مائتان وقبعتا بمساعته
 ثلثمائة أن أدى من الميسر يوقد ربع عشره وهو خمسة قيمته اسبعة ونصف وان أدى خمسة
 قيمته خمسة بانه عند محمد لا خلاف لما قد وزفر الا أن يوقد الفضل ولو أدى من خلاف جنسه
 تعتبر القيمة بالاجماع (و) يعتبر (في الدراهم وزن سبعة) وفسر ذلك بقوله (وهر) أي اعتبار
 وزن سبعة (أن تكون العشرة منها) أي من الدراهم (وزن سبعة مثاقيل) وهو جمع مثقال
 وهو الدينار عشرون قيراطا والدرهم أربعة عشر قيراطا والقيرا ما خمس شعيرات والاصل فيه
 أن الدراهم كانت على ثلاثة أنواع نوع كان الدرهم عشرون قيراطا كالدينار ونوع كان
 اثني عشر قيراطا الثلاثة أخماس الدينار ونوع كان عشر قيراطا نصف الدينار فالأول وزن عشرة
 منه ووزن عشرة من الدنانير والثاني وزن عشرة منه ووزن ستة من الدنانير والثالث وزن
 عشرة منه ووزن خمسة دنانير فوقت الخصومات بينهم في المعاملات فأخذ عمر رضي الله عنه
 من كل نوع درهم انخاطه فجعله ثلاثة منسوية فخرج كل درهم أربعة عشر قيراطا لان المجموع
 اثنا وأربعون قيراطا وثلاثمائة أربعة عشر فاستمر العمل عليه الى يومنا هذا في كل شيء خلافا
 للشافعي ومالك في الديار وفي القباية دراهم مصر أربعة وستون حبة وهو أكبر من درهم
 الزكاة قال نصاب منه مائة وعشرون درهما وجبتان (وغالب الورق) بفتح الواو وكسر الراء أي
 الفضة (ورق) لانه لا يتخلو عن قليل من الغش لاجل الانطباع فتعتبر الغلبة فان كان الغالب
 الذممة فهو فضة وان كان الغالب عليه الغش يكون في حكم العروض وهو معنى قوله (لا عكسه)
 يعني لا يكون عكسه ورقا بل يكون عروضا في نظر فان نواه التجارة تعتبر قيمته مطلقا وان
 لم يشوفا فان كانت فضة تخصص تعتبر فيجب فيها الزكاة ان بلغت نصابا وحدها وبالضم
 الى غيرهما وان لم يتخصص منه شيء فلا شيء عليه فتبقى العبرة للعروض فتشترط فيه نية التجارة
 وعلى هذا التفصيل الذهب المغشوش وانما لم يذكره ككتفاء بذكر الورق ثم الغلبة بأن يزيد
 على النصف وان كان سوا قبل يجب فيه الزكاة احتياطا وقيل لا يجب وقيل يجب فيها درهمان
 ونصف (وفي عروض) عطف على قوله في مائتي درهم أي يجب ربع العشر أيضا في عروض
 (تجارة بلغت) قيمتها (نصاب ورق) أي فضة (أو) نصاب (ذهب) ويعتبر فيها ما الانفع للفقراء
 عند أبي حنيفة بأن يقوم بما يبلغ نصابا ان كان يبلغ بأحد درهمادون الآخر وعن أبي يوسف
 يقوم بما اشترى اذا كان الثمن من النقود والا بالغال منها وعن محمد يقومها بالنقد الغالب
 على كل حال ويقومها بالمصر الذي هو فيه وان كان في مائة يقوم في المصر الذي يصير اليه
 ويقوم بالمضروبة (وتقتصران النصاب) في الاموال الزكوية (في) أثناء (الحول لا يضر) وجوب
 الزكاة (أن كمل) النصاب (في طريقه) أي في طريق الحول وقال زفر بمطو به قال الشافعي

في الساعة قلت كمال النصاب شرط انعقاد الحول وكما له شرط وجوبها في آخره وفيما بينهما ليس وقت الانعقاد ولا وقت الوجوب (وتضم قيمة العروض) اذا بيعت ونضت (الى القسيتين) أي الذهب والفضة لان زكاة العروض قصة أو ذهب فيصير الكل جنسا واحدا (و) يضم (الذهب الى الفضة) بأن كان له عشرة مثاقيل من الذهب ومائة درهم يضم أحدهما الى الآخر ليتم النصاب وقال الشافعي لا يضم والمعتبر كمال النصاب في كل منهما لانهما جنسان وبه قال احمد ولنا انهما في الثمنية سيات فلا يعتبر الاختلاف في الصورة ثم انما يضم (قيمة) أي من حيث القيمة عند أي حنيفة وعندهما يضم بالاجزاء حتى لو كان أحدهما ثلث نصاب لا بد وان يكون الآخر ثلثي نصاب وعلى هذا سائر الاجزاء كالنصف والرابع وغيرهما وغيره تظهر فقينا اذا كان له عشرة دنانير وخمسون درهما وقيمة الدنانير بلودتهم امانة وخمسون درهما أو قيمة خمسين درهما معا عشرة دنانير يجب الزكاة عنده خلافا لهما واذا كانت مائة وخمسين درهما وخمسة دنانير وقيمة الاتساوي خمسين درهما فاعلى قولهما يجب لوجود الاجزاء واختلفو اعلى قوله فقال بعضهم لا يجب لان الضم عنده باعتبار القيمة فيضم الاقل الى الاكثر لان الاقل تابع لا اكثر فلا يكمل النصاب وقال الفقيه أبو جعفر الهندواني يجب على قوله أيضا باعتبار ضم الاكثر الى الاقل وهو الصحيح ولو كانت له مائة دراهم وعشرة دنانير قيمتهما مائة يجب الزكاة اتفاقا ولو كانت مائة درهم وخمسة دنانير قيمتهما خمسون درهما لا يجب اتفاقا لانه لا يبلغ النصاب لاقية ولا اجزاء

* هذا (باب) في بيان أحكام (العاشري) *

هو فاعل من عشرت القوم أعشروهم اذا أخذت عشر أموالهم وفي الشرع (هو) أي العاشري (من نصبه الامام لياخذ الصدقات) الواجبة (من التجار) ويحتملهم من اللصوص وقطاع الطريق في الاموال الظاهرة والباطنة وما ورد من ذم العشار فيجوز على من يأخذ أموال الناس ظلما كما يفعله الظلمة اليوم (فمن قال) من ارباب الاموال (لم يتم) على مالى (الحول أو) قال (على دين) يستغرق مالى (أو) قال (انا ديت) الواجب على ينقسي الى الفقراء في المصير (أو) قال اديته (الى عاشر آخر وحاف) على ذلك (صدق) لانه أمين واثق وقوله مع عبينه وعن أبي يوسف لا يمين عليه (الا في السواثم) لا يصدق في صورة واحدة وهي دعواه (في دفعه بنفسه) ويصدق في باقي الصور وقال الشافعي يصدق مطلقا فاذ لم يصدق عندنا يؤخذ منه ثانيا وان علم الامام بادائه بنفسه فيكون هو الزكاة والاول ينقلب نقلا ولم يشترط الشيخ اخراج البراءة كما ذكر غيره لان الخط يشبه الخط (وفيما) أي وفي الموضع الذي (صدق) فيه (المسلم صدق) فيه (الذي) لانه في دارنا كالمسلم في المعاملات وأحكامها لانه لا يصدق في الجزية اذا قال انا اديتها (لا) يصدق (الحربي) في شيء مما ذكر (الا في أم ولده) بأن كانت معه جارية فقال هذأم ولدي فانه يصدق لان اقاربه ينسب من في يده منه صحيح فكذا اقراره بأمومية الولد ولا يصدق ايضا في صورة أخرى ما استثناهما الشيخ وهي ما اذا قال اديت انا الى عاشر آخر ولم يكن في تلك السنة عاشر آخر (وأخذ منا) أي المسلمين (ربيع العشر ومن الذي ضعفه) ربيع العشر وهو نصف العشر (ومن الحربي العشر) كما لا بد لك امر عمر رضي الله عنه سعيته ولكن (بشرط) بلوغ

المال الى (نصاب) آما الذي فلان ما يؤخذ منه ضعف الزكاة فصار شرطه شرط الزكاة وأما
الحربي فلان القليل منه عقول اجل نحو النعقة ومادون النصاب قليل حتى قال في الجامع
الصغير وان مترجى بخمسين درهم لم يؤخذ منه شيء الا أن يكونوا يأخذون منمن منهلها لان
الاخذ بطريق المجازاة واليه أشار الشيخ بقوله (واخذهم منا) أي وبشرط أخذ أهل الحرب
من المسلمين وفي كتاب الزكاة لا يؤخذ من القليل وان كانوا يأخذون منا والاصل فيه انا
اذا عرفنا ما يأخذون منا أخذنا منهم مثله وان لم نعرف أخذنا منهم العشر اقول عمر رضى الله
عنه فان أعياكم فالعشر وان كانوا يأخذون الكل أخذنا منهم الجميع الا قدر ما يوصله الى مأمنه
في الصحیح وان لم يأخذوا منكم الا أخذنا منهم لانا حق بالاحكام (ولم يثن) أي الذي أخذ من الحربي
مرة لا يؤخذ منه ثانيا (في حول) الاخذ (بالعود) الى دار الحرب لانه في الامان مادام في دارنا
وانما يتعدد له الامان بمرور الحول لانه لا يمكن من المقام في دارنا حولا فلا يتصور أن يقيم فيها بعد
الحول الا بأمان جديد ولو متر على عاشر فأخذ منه ثم دخل دار الحرب ثم خرج ومز عليه أخذ منه
ثانيا ولو كان في يومه ذلك بخلاف المسلم والذي حيث لا يؤخذ منهم ما مترتين في حول (وعشر
الاجر) أي من قيمته اذا مترهم على العاشر (لا بعشر) (الخزير) وعند الشافعي لا بعشرهما جميعا
وقال زفر بعشرهما جميعا وقال أبو يوسف ان مترهم ما جميعا عاشر او ان مترهم ما على الانفراد
عشر الخمر لا الخزير وله ما ان عمر رضى الله عنه قال لعامة في خور أهل الذمة ولو هم بيعها
وأخذوا العشر من أعانها وانما يعرف قيمة الخمر يقول فاسقين ثانيا وذميين أسلما ويقال يعرف
ذلك بالرجوع الى أهل الذمة (و) لا بعشر أيضا (ما في بيته) أي بيت المار من المال لانه لم يدخل
تحت الحماية (و) لا بعشر أيضا (البضاعة) وهي المال الذي يدفعه الشخص الى آخر ليكتسب
منه وليس عليه شيء لانه ليس بمالك ولا نائب عنه في الاداء (و) لا بعشر أيضا (مال المضاربة)
لما ذكرنا وعن أبي حنيفة أولا انه بعشر ثم رجع عنه ولو كان المضارب ربح في مال المضاربة
عشر نصيبه اذا بلغ نصبا بخلاف الشافعي (و) لا بعشر أيضا (كسب) العبد (المأذون) له في
التجارة اذا متر به على العاشر لانه ليس بمالك له وعند أبي حنيفة بعشره ولو كان معه مولا يؤخذ
منه الا اذا كان على العبد دين يعجب طاعا له ورفقه (وثي) العشر (ان عشر الخواارج) وهم البغاة
لان التقصير من جهته حيث متر بهم بخلاف ما اذا غلبوا على بلدة فأخذوا الزكاة وغيرها حيث
لا يؤخذ منهم ثانيا اذا ظهر عليهم الامام لان التقصير من الامام والله أعلم

هذا (باب) في بيان أحكام (الركاز) *

من الركز وهو الاثبات لغة يقال ركز رمحه في الارض اذا أثبتته وشراها واسم لما يكون تحت
الارض خفية أو يدفنه العباد فالاول يسمى معدنا والثاني كثر (خس) أي أخذ خمس (معدن
نقد) وهو الذهب والنقصة (و) خمس أيضا (نحو حديد) وصفر وورصاص اذا كانت في ارض
خراج (و) ارض (عشر) وقال الشافعي لشيء فيه فاذا تم نصبا بالغال عليه الحول ففيه الزكاة
وبه قال مالك وأحمد ولنا قوله عليه السلام الجماعة جبارا ورواها جبارا وفي الركاز
الخمس رواه الجماعة فان قلت كيف الاحتجاج به وقد قال المعدن جبارا قلت (لا) بخمس
ولا يجب شيء فيها وجد في (داره واراضه) عند أبي حنيفة خلافا لما وعن أبي حنيفة

في أرضه يجب (وكرر) بالرفع عطف على قوله معدن نقد أي خرس كثر أيضا وهو مادقة بنو آدم فيكون الخرس لبيت المال (وباقية) وهو الاربعة اجناس (للمختط له) وهو الذي ملكه الامام هذه البقعة أول الفتح وقال أبو يوسف ولو لا وجوده كما اذا وجد في أرض غير مملوكة لا حدوده قالت الثلاثة وله ما ان يدا المختط سبقت اليه وهو مال مباح فكان أولى به هذا اذا كان على ضرب أهل الجاهلية بأن كان نقشه صنما أو اسم ملك من ملوكهم وان كان ضرب اسلام كالكتوب عليه كلمة الشهادته ولقطه وان اشبهه الضرب فهو باطل في ظاهر المذهب وقيل يجعل اسلاميا في زمانه لتقدم العهد والمنافع من السلاح والآلات وأثاث المنازل والقصور والقماش في هذا كالكثرت حتى يخلص (وزئبق) بالرفع أيضا أي ويخلص زئبق عندهما لأنه يعتقد كالأصاص خلا فالإبي يوسف لأنه جوهر سبيل ذكره في دستور اللغة في باب الزاى المكسورة (لا) يخلص (ركاز دار حرب) وجده مستأمن هناك الا اذا وجد في دار بعضهم فانه يرد عليهم وسواء كان هذا معدنا أو كثر أو قل ذلك ذكره بالنظر الركاز (وفيروزج) بالرفع عطف على قوله وزئبق أي ولا يخلص أيضا فيروزج وهو معرب ببيرونيه وهو حجر مضى يوجد في الجبال اقله عليه السلام لا يخلص في الحجر (و) لا يخلص أيضا (لواو) (لا) غنبر وكل حلية تستخرج من البحر حتى الذهب والفضة فيه بأن كانت كثر في قعر البحر وقال أبو يوسف يخلص ذلك كله لأنه مما تحويه يد المالك وإلهما أن قعر البحر لا يرد عليه قهر أحد فلا يجب والغنبر حتى دابة في البحر وقيل انه ثبت فيه بمنزلة الحشيش وقيل انه شجر واللولو مطر ربيع يقع في الصدف وقيل يخلق فيه من غير مطر والله أعلم

• هذا (باب) في بيان أحكام (العشر) •

(يجب) (العشر) (في عمل) (وجهد في) (أرض العشر) وقال الشافعي ومالك لا يجب لأنه متروك من حيوان ولنا ورود الأثر بذلك وعندنا يجب العشر فيه وان كان من أرض خراجية ثم عتد أي خفيفة يجب سواء كان نصبا أو لم يكن وعند أبي يوسف اذا بلغت قيمته خمسة أوسق ففيه العشر وفي رواية خمسة امانان وعند محمد اذا بلغ خمسة أفراس يجب والفرق بينهما ستة وثلاثون رطلا بالعراقي (و) يجب أيضا في كل شيء (مستى سماء) أي مطر سمي سماء مجازا من قبيل ذكر الشيء باسم ما يجارده أو ما يحل فيه (و) مستى (سبح) وهو الماء الذي يجري على الأرض وقوله (بلا شرط نصاب) يرجع إلى الكل وقوله (وبناء) يرجع إلى قوله ومستى سماء وسبح وهذا عند أبي حنيفة فان عنده يجب العشر في كل شيء أخرجه الأرض سواء سقى سحبا أو سقته السماء ولا يشترط فيه نصاب ولأن يكون مما يبي حتى يجب في الخضراوات والبقول وقال لا يجب الا في مال غنم باقية اذا بلغت خمسة أوسق والوسق ستمون صنعا بصاع رسول الله صلى الله عليه وسلم لقوله عليه السلام ليس في حب ولا غنم صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق رواه مسلم وقوله عليه السلام ليس في الخضراوات صدقة وبه قالت الثلاثة وله عموم قوله تعالى أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الأرض وقوله عليه السلام فيما سقت السماء والغنم العشر وفيما سقى بالسانية نصف العشر رواه مسلم وغيره وما رواه من الحديث الأول تأويله زكاة التجارة لأنهم كانوا يتبايعون بالأوساق وقيمة الوسق كانت يومئذ أربعين درهما والحديث

الشاق لم ينبت لان ابا عيسى قال لم يصح في هذا الباب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء
 ولو صح فهو موقوف على صدقة يأخذها العاشر لانه يأخذ من مال التجارة اذا حال عليه الحول
 (الاحطاب والغنم) النارسي (والحنيني) استثناء من قوله يجب العشر لانه لا يتصدق بها
 استغلال الارض كالكسب والتبن ويزر البطيخ والقناص والصبغ والقطران ونحو ذلك حتى
 اذا اتخذها أرضه منقوبة أو محطبة أو محشيشا يجب العشر وكذلك في قصب السكر والذرة
 والعصفر والكتان ويزر ونحوها (و) يجب (نصفه) أي نصف العشر (في) كل شيء (مبنى)
 (عرب) يشق الغبن المجهدة وسكون الراء وهو الدلو العظيمة التي يستقي بالبعور (و) مسقى (دالة)
 وهي الناعورة وهي الدلو بالمثلنا (ولا ترفع المون) وهي جمع مؤنثه مثل أجرة العمال ونفقة
 البسوة وكري الامهار وأجرة الحافظ ونحوها أراد ان هذه الاشياء لا تحسب لاطلاق ما نلونا
 وما روينا (و) يجب (ضعفه) أي ضعف العشر وهو الخمس (في أرض عشرية) كائنة (لغلبى)
 وهو منسوب الى بني تغلب يشق التاء المتأخرة من فوق وسكون الغين المجهدة وكسر اللام وهم قوم
 من نصارى العرب بقرب الروم وهذا باجماع الجماعة رضي الله تعالى عنهم عندهما وعند محمد
 لا يضاعف لان الوظيفة فيهاخذ اولا لا يتغير بشرائه من مسلم (وان اسلم) التغلبي وهو واصل بما قبله
 (او بائعها) أي أو اشتراها أي الارض العشرية (منه) أي من التغلبي (مسلم او ذمي) أراد
 ان التضعيف على حاله في الصورتين عند أي حنيفة لانه بمنزلة الخراج وهو لا يتبدل بالاسلام المالك
 وقال أبو يوسف يرفع التضعيف ويؤخذ منه عشر واحد ومحمد مع أي حنيفة في الاصح (و) يجب
 (خراج ان اشترى ذمي) غير تغلبي (أرضاً عشرية من مسلم) عند أي حنيفة ويطلق العشر لانه
 قرية وهو ليس من أهلها ويجب عند أي يوسف عشران كالتغلبي وعند محمد عشر واحد كما كان
 لانه مؤنة الارض (و) يجب (عشر) واحد (ان اخذها) أي الارض الخراجية (منه) أي من
 الذمي (مسلم بتفدية) التحول الصفة الى الشفع مكانه اشتراها من المسلم (اورد) العقد (على)
 البايع) المسلم (للفساد) أي لاجل فساد البيع لانه جعل كل لم يكن وكذلك الرد بخيار والشرط
 والرؤية والعيب يتضاءر وان كان الرد بالعيب بغير قضاء فهي خراجية لانه اقاله وهي بيع في حق
 غيرهما فصار شراء من الذي تنتقل اليه بما فيه من الوظيفة (وان جعل مسلم داره بستانا)
 أو مزرعة (فخوته تدور مع ماله) فان سقاه بماء العشر فهو عشري وان سقاه بماء الخراج فهو
 خراجي لان الارض لا تنمو الا بالماء فصارت تبعاله وليس هذا موضع خراج على مسلم لانه وظيفته
 قديمة في الماء فزمنه بالسقي منه (بخلاف الذي) اذا جعل داره بستانا حيث يجب عليه الخراج
 فيه مطلقا لانه ليس بماله (وداره) أي دار الذي (حرة) فلا يجب فيها شيء لانها لا تستغنى وكذلك
 المقابر (كعين قشير) وهو القصار وهو الزفت (ونقطة) بكسر النون وهو دهن يكون على وجه الماء
 اذا وجد (في أرض عشرية) فلا يجب فيها شيء لانها ما عين فواره كعين الماء (ولو) وجد (في)
 أرض خراج يجب الخراج فيها ان كان حرة بما يصلح للزراعة فاذا لم يصلح فلا يجب الخراج أيضا

• هذا (باب) في بيان أحكام (المصرف) •

بكسر الراء أي مصرف الزكاة وهم غنيمة بالنص وقد سقط منهم الموافقة فلو بهم فبقيت سبعة
 على ما بعدهم (هو) أي المصرف (الفقير) أي أحد المصارف السبعة الفقير (و) الثاني

(المسكين وهو) أى المسكين (أسوأ حال من النكير) اذ المسكين من لاشئ له والفقير من له أدنى شئ والعكر رواية عن أبي حنيفة وهو قول الشافعي أيضا (و) الثالث (العامل) على الزكاة يصرف اليه بقدر عمله فيعطيه الامام ما يسهه وأعوائه واذا استغرقت كفايتهم الزكاة لا يراد على النصف وعند الشافعي ومالك وأحمد في رواية يعطى له ثلث الحاصل من الصدقات أو عشرها (و) الرابع (المكاتب) يصرف الى فك رقبته سواء كان مولا غنيا أو فقيرا وعند مالك لا يصرف اليه بل يشتري رقبة تعتق ويكون الولاء للمسلمين (و) الخامس (المدينون) الذي لا يملك نصيبا فاضلا عن دينه أو كان له مال على الناس لا يمكنه أخذه وهذا هو تفسير الغارم في الآية وقال الشافعي حرم من تحمل غرامة في اصلاح ذات البين واطفاء النائرة بين القبيلتين ولو كان غنيا (و) السادس (مقطع الغزاة) أى الفقير منهم وهو المراد من قوله تعالى وفي سبيل الله عند أبي يوسف وعند محمد ومقطع الحاج وهم الفقراء منهم (و) السابع (ابن السبيل) وهو المسافر سعى به لازومه الطريق فجازله الاخذ من الزكاة قدر حاجته وان كان له مال في بلده بعد ان لم يقدر عليه في الحال ولا يحل له أن يأخذ أكثر من حاجته والاولى أن يستقرض ان قدر عليه (في دفع) أى الزكاة يعنى صاحب المال مخير ان شاء يدفع (الى كلهم) وهم الاصناف السبعة المذكورون (او) يدفع (الى صنف) واحد منهم وهو قول عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب وابن عباس ومعاذ بن جبل وحذيفة بن اليمان وجماعة أخرى ولم يرو عن غيرهم من الصحابة خلاف ذلك فكان اجماعا وقال الشافعي لا يجوز الا اذا دفعها الى ثمانية أصناف من كل صنف ثلاثة أنفس الا العامل وكذا قال في جميع الصدقات كصدقة الفطر لان الامم للتملك وعندنا ابيان العاقبة انهم مصارف لا لبيان الاستحقاق (لا) تدفع (الى ذمي) وقال زفر تدفع اليه ولنا حديث معاذ بن رضى الله عنه خذها من أغنيائهم وردّها على فقرائهم حديث صحيح (وصح) دفع (غيرها) أى غير الزكاة الى الذمي كصدقة الفطر والكفارات وقال أبو يوسف والشافعي لا يجوز الحديث معاد ولهم انه محمول الصدقة غير ان الزكاة خصت بالحديث (وبناء مسجد) بالجر غطف على قوله الى ذمي أى لا تصرف الى بناء مسجد وقنطرة وسقاية واصلاح طرق ونحوها لعدم التملك (و) كذا لا تصرف الى (تسكين بيت وقضاء دينه) أى دين الميت لما ذكرنا وفي المقيد لو قضى به ادين حتى أو ميت بأمره جاز (و) كذا لا تصرف الى (مراءقن يعتق) خلافا لما لك وقد ذكرناه (و) لا يدفع أيضا الى (اصله) وهم الاباء والامهات (وان عسلا) الاصل وهم الاجداد والجدات من قبل الاب والام (و) كذا لا يدفع الى (فرعه) وهم الاولاد (وان سقل) الفرع وهم أولاد الاولاد (و) كذا لا يدفع الزوج الى (زوجته) بالاتفاق (و) كذا لا يدفع الزوجة الى (زوجها) عند أبي حنيفة وبه قال أحمد في الاصح وقال اندفع اليه وبه قال الشافعي الحديث زينب قالت يا رسول الله انى أتصدق على زوجي أفقجزني قال لك أجران أجر الصدقة وأجر الصلة والصدقة المطلقة هي الزكاة وله ان الزوجة أصل الولادة والحديث محمول على صدقة التطوع (و) كذا لا يدفع الى (عبدته ومكاتبه) لانه عبد مابق عليه درهم (ومدبره) المطلق والمقيد (وام ولده) لعدم التملك من هؤلاء وهذا بالاجماع الا عن أحمد في المكاتب في الاشهر (و) كذا لا يدفع الى عبده (معقق البعص) عند أبي حنيفة لانه كالمكاتب عنده

وعندهما إذا اعتق بعينه عتق كله فيصير أجنبيا عنه (و) كذا لا يدفع الى (غنى) يثبت نصا
وقال الشافعي يجوز دفعه الى غنى الغزاة إذا لم يكن له شيء في الديوان ولم يكن يأخذ من النية
وانما قيدت به لبيان نصا لأن الغنى على ثلاث مراتب الاولى ما يتعلق به وجوب الزكاة والثانية
ما يتعلق به وجوب صدقة الفطر والاضحية ودوما يكون مال الكافل والنصاب فاضلا عن
حوائج الاصلية وهو المراد ههنا لأن حرمان الزكاة يتعلق به والثالثة ما يتعلق به تحريم السؤال
وهو أن يكون مال الكفوف يومه وما يستربه عورته عند عامة العلماء وكذا الفقهاء القوي
المسكن يسب بحرم عليه السؤال (و) كذا لا يدفع الى (عبد) أي عبد غنى لانه يقع للمولى (و) كذا
لا يدفع الى (طالة) أي طلل غنى وهم أولاده الصغار لأن نفقتهم عليه بخلاف أولاده الكبار
(و) كذا لا يدفع الى (بني هاشم) لقوله عليه السلام إن هذه الصدقات انما هي أرواح الناس
وانما لا تحل لغيرهم ولا لآل محمد رواه مسلم وقوله عليه السلام نحن أهل بيت لا تحل لنا الصدقة
رواه البخاري وفسرهم التدوير بقوله وهم آل علي وآل عباس وآل جعفر وآل عقيل وآل
الحارث بن عبد المطلب وفائدة تخص بهم بالذكر جواز الدفع الى بعض بني هاشم وهم بنو أبي
لهب لأنهم آذوا النبي صلى الله عليه وسلم فأنصهوا الا هاته ويجوز صرف صدقة الفطر اليهم
على وجه الصلة والهاشمي يجوز له أن يدفع زكاته الى هاشمي مثله عند أبي حنيفة خلافا لابي
يوسف (و) كذا لا يدفع الى (مواليهم) أي موالى بني هاشم لقوله عليه السلام في حديث
طويل وإن مولى القوم منهم رواه الجماعة (و) ودفع رجل زكاته (بغير) أي اجتهد (فبان)
أي ظهر (أنه) أي المدفوع اليه (غنى أو هاشمي أو كافرا) بأن أنه (ابوه أو ابنه صخ)
دفعه عندهما خلافا لابي يوسف لأن خطأ ظهر بيقين وبه قال الشافعي وإيمانه أنى بما أمر
به فصح حتى إذا دفع بغير تحريم أو خطأ لا يجزئه (ولو) بأن أنه (عبد أو مكاتبه لا) يصح لانه لم يخرج
عن ملكه (وكره الاغناء) بأن يعطى لواحد نصا فاصعدا ولكنه يجوز خلافا لفران الغنى
قارن الاداء قلنا هو حالة التملك فقبر والغنى انما يحصل بعد تمامه وانما ذكر لانه جاور
الفسد (وتدب) الاغناء أي استصحب (عن السؤال) لقوله عليه السلام أغنهم عن المسئلة
في مثل هذا اليوم (وكره نقلها) أي نقل الزكاة (الى بلاد آخر) غير بلده حديثه عاذا المنة ثم
وانما يكره اذا كان (غير قريب) له (و) لغير (أحوج) من أهل بلده اما لقرينه فاصله الزحم
واما لأحوج فلزيادة دفع الحاجة (ولا يسأل من له قوت يومه) يعني لا يحصل له السؤال لقوله
عليه السلام من سأل وعنده ما يغنيه فاعيا يستكره جرحهم قالوا يا رسول الله ما يغنيه قال
ما يغنيه وبغشيه رواه أبو داود وأحمد وغيرهما والله اعلم

* هذا (باب) في بيان أحكام (صدقة الفطر) *

هذه الاضافة من اضافة الشيء الى شرطه كحجة الاسلام حتى لا تتكرر باعادة الفطر بل بتكرار
الرأس حتى يجب عليه عن أولاده الصغار ومما ليك الحمد (تجب) فعن وفاء له بعد أربعة
أسطر وهو قوله نصف صاع فعلى هذا يجب تذكيره ويجوز أن يكون فاعله ضمير ارجع الى
صدقة الفطر في الباب فيجب التأنيث حينئذ فيكون التقدير يجب صدقة الفطر ويكون قوله
نصف صاع خبر مبتدأ محذوف أي هي نصف صاع ويجوز أن يكون بدلا فافهم - (م) (على حز)

احتزبه عن الرقيق (مسلم) احتزبه عن الكافر (ذى) أى صاحب (نصاب فضل عن مسكنه
 وثمابه واثاته وفرسه وعبيده وسلاحه) وقال الشافعى إذا ملك شيئاً يفضل عن قوت نفسه وعياله
 في اليوم الذى يتعلق فيه الوجوب بذمته يجب عليه لا إطلاق الاخبار وبه قال أحمد ولنا وله عليه
 الصلاة والسلام لا صدقة الا عن ظهر غنى فينترط الغنى كالأكاة (عن نفسه) يتعلق يجب أى
 يجب أن يخرجها عن نفسه (وطفلة الفقير) يعنى أولاده الصغار الفقراء فان كان طفله غنياً
 يجب في ماله خلافاً لـ (و) عن (عبد للخدمة) فلا تجب عن عبده للتجارة خلافاً للشافعى (و) عن
 (مديره وأم ولده) لما روى الدارقطنى انه عليه السلام أمر بصدقة الفطر عن الصغير والكبير
 والحرة والعبد من غنونه وهؤلاء المذكورون بهذه الصفة على الكمال (لا) تجب عليه (عن
 زوجته و) عن (ولده الكبير) خلافاً للشافعى فيه ما لا يعم ما وضوئة الزوجة لضرورة نظام
 مصالح النكاح ولهذا لا يجب عليه غير الرواتب نحو الادوية (و) لا عن (مكاتبه) لعدم الولاية
 عليه خلافاً للمالك (و) لا عن (عبد) مشترك بين اثنين (أو عبيد) مشتركين بينهما أشار الى ذلك
 في الصورتين بقوله (أيهما) أى الاثنين وقال الشافعى يجب عليه ما فى عبد مشترك وقال أبو
 يوسف ومحمد يجب عليه ما فى العبد المشتركين يجب على كل واحد منهما ما يخصه من الرأس
 دون الاشتقاص يعنى يجب على كل واحد فطرة عبد فى الاثنين أو الثلاثة وفطرة عبيدين فى الأربعة
 أو الخمسة وفطرة ثلاثة أعبد فى الستة أو السبعة هكذا وهذا بناء على أن باحتمية لا يرى فسخة
 الرقيق وحمایر يانها (ويتوقف) وجوب صدقة الفطر (لو) كان (مبيعاً بختيار) لأحدهما
 أو لهما فإذا مر يوم الفطر والخيار باق تجب على من يصير له العبد فان تم البيع فعلى المشتري
 وان فسخ فعلى البائع وقال زفر والشافعى تجب على من له الخيار كيفما كان لان الملك له قبلها
 وجوبه على المالك وهو من يستقر له الملك (نصف صاع) بالرفع قدم الكلام منه عن قريب
 ونصف صاع (من بر) وهو القمح (أو دقيقه) أى أو دقيق البر (أو سويقه) وهو البر المقلو وقال
 الشافعى لا يجوز منهما (أو) نصف صاع أيضاً من (زبيب) عند أبى حنيفة فى رواية وفى أخرى
 صاع منه كالشعر لانه ناقص فى معنى التغذية وهى قواهما والثلاثة وعند الشافعى من جميع
 ذلك صاع ولا يجوز نصف صاع من بر أقول أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه كأن يخرج على عهد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعاً من طعام أو صاعاً من شعيراً أو صاعاً من تمر أو صاعاً من أقط
 أو صاعاً من زبيب وفى بعض طرقه ذلك صاعاً من دقيق ولبن أو ماء الحار فى مستدركه عن
 ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه أمر عمر بن حزم فى زكاة الفطر بنصف
 صاع من حنطة أو صاع من تمر وقال هو على شرط البخارى ومسلم وهو مذهب جمهور الصحابة
 منهم الخلفاء الراشدون وابن مسعود وابن عباس وابن الزبير وجابر وغيرهم من كبار الصحابة
 رضى الله عنهم ولم يرو عن أحد منهم أن نصف صاع من بر لا يجزئ به فكان إجماعاً وحديث الخدرى
 محمول على انه سم كانوا يترعون بالزيادة وكلامنا فى الوجوب (وهو) أى الصاع (ثمانية أوتال)
 بالبغدادى عندهما وقال أبو يوسف خمسة أوتال وثلاث وبه قالت الثلاثة لقوله عليه السلام
 صاعاً أصغر الصعان ولهما ما رواد صاحب الامام عن أنس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يتوضأ بعد طلبن ويغتسل بالصاع ثمانية أوتال وليس فى حديثه دلالة على ما قال وانما ثبت

انه أصغر وجاز أن يكون ثمانية أرتال أصغر الصعان وقيل لاختلاف في الحقيقة لأن أبا يوسف لما حزر صاع أهل المدينة وجدده خمسة أرتال وثلاثين رطل أهل المدينة وهو أكبر من رطل أهل بغداد لانه ثلاثون استمارا والرطل البغدادي عشرون استمارا فإذا غايات ثمانية أرتال بالبغدادى بخمسة أرتال وثلاث رطل بالمدينة فيجدها أسواء فوقع الوهم لأجل ذلك (صحيح) منسوب علي الظرفية والعامل فيه يجب أى يجب صدقة الفطر في صبح (يوم الفطر) وهو طلوع الفجر منه وقال الشافعي يتعلق بغروب الشمس من اليوم الاخير من رمضان وطلوع الفجر يوم العيد في قول وبجمعوع الوقتين في قول ثالث ثم فرع على هذا الخلاف بالقائه قوله (في مات قبله) أى قبل صبح يوم الفطر (أو أسلم) من الكفار (أو ولد بعده) أى بعد صبح يوم الفطر (لا يجب) عليه صدقة الفطر وعند الشافعي لا يجب على من مات قبل غروب الشمس من اليوم الاخير من رمضان أو أسلم أو ولد بعده (وصح لو قدم) صدقة الفطر على وقت الوجوب وهو يوم الفطر (أو أسلم) هاعنه وقال الحسن بن زباد لا يجوز تقديمها وعند مالك وأحمد لو قدم يوما أو يومين صح وبأكثر لا وعند الشافعي لو قدم شهر أصح وبأكثر لا ولا نسقط بالتأخير وقال الحسن بن زباد تسقط بعضى يوم الفطر كالأضحية تسقط بعضى أيام النحر قلنا هي قرينة معقولة فلا تسقط بعضى الوقت كالزكاة بخلاف الأضحية لأن إراقة الدم غير معقولة المعنى فلا تكون قرينة الا في وقتها

* هذا (كتاب) في بيان أحكام (الصوم) *

كان ينبغي أن يذكر كتاب الصوم عقيب كتاب الصلاة لأن كلامهم مع عبادة بديهة الا انه اتبع القرآن وهو قوله تعالى أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة والحديث بنى الاسلام على خمس الخ وهو لغة اسم الله مطلقا قال النابغة * خيل صيام وخيل غير صائمة * تحت المجاح وأخرى تأكل الجعما أى ممسكة عن السير وشرعا (هو) أى الصوم (ترك الأكل والشرب والجماع من الصبح) أى من طلوع الفجر الصادق (الى الغروب) أى الى غروب الشمس ملتبسا (بنية) لتخير العبادة عن العادة حاصل (من أهله) أى من أهل الصوم وهو وإن يكون مسلما عاقلا بالغاطا من الحيض والنفس (وصح صوم) شهر (رمضان وهو) أى والحال ان صوم رمضان (فرض) بالكتاب والسنة والاجماع (و) صح أيضا صوم (النذر المعين) مثل ما اذا نذر صوم شهر رجب مثلا (وهو) أى والحال ان صوم النذر المعين (واجب) انه وله تعالى وليوفوا نذرهم وقوله تعالى وأوفوا بعهده الله اذ عاهدتم فان قلت فعلى هذا الفرق بين صوم رمضان وصوم النذر المعين في القرينة لأن كلا منهما ثابت بالكتاب فلم أطلق الوجوب عليه قلت خص من الآتية ما ليس من جنسه واجبا كعبادة المريض وتجديد الوضوء وعند كل صلاة ونحو ذلك فلا يكون قطعيا كالآية المؤولة وخبر الواحد وبغلة لا يثبت الا الوجوب (و) صح أيضا صوم (التفيل) أى التطوع فالحاصل ان هذه الصيامات الثلاثة إنما تصح (بنية) حاصل (من الليل الى ما قبل نصف النهار) عندنا وقال زفر يصح صوم رمضان من الصحيح المقيم من غيرية لانه متميز من غيرية ولما ذكرنا وقال الشافعي تعيين النية الرضائية والتبنيث بهما من الليل شرط لقوله عليه السلام لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل ويعزم رواه أبو داود والترمذي وحسنه وبه قال مالك وأحمد ولنا انه

تعالى أباح له الأكل والشرب إلى طلوع الفجر ثم أمر به بعده بكامة ثم حيث قال ثم أعوا الصيام
إلى الليل وهي للتراخي فتصير العزيمة بعد الفجر لا محالة والحديث محمول على نفي الفضيلة كحديث
التسمية أو على غير المتعين من الصيام كلقضاء والكفارات وأما النفل فقد قال مالك لا يجوز
بنية من النهار وقال الشافعي يجوز بنية بعد الزوال أيضا وبه قال أحمد لأن مبناه على التخفيف
قلنا هذا لا يصح لأن البنية انما تصح إذا وقعت في الليل أو في أكثر النهار لأن لا أكثر حكم الكل
فلذلك قال الشيخ إلى ما قبل نصف النهار وهو أحسن من قول القدوري ما بينه وبين الزوال
حيث لا تقع البنية في أكثر النهار على قوله لأن نصف اليوم من طلوع الفجر الصادق إلى الضحوة
الكبرى لا وقت الزوال (و) يصح صوم رمضان أيضا (بمطلق البنية) بمعنى بنية الصوم فقط (وبنية
النفل) وبنية واجب آخر أيضا وكذلك يتأدى النذر المعين بجميع ذلك إلا بنية واجب آخر فإنه
إذا نوى فيه واجبا آخر يكون عتاقا ولا يكون عن النذر وقال الشافعي رضي الله عنه
لا يجوز إلا بالتعيين عن فرض الوقت على ما مر والذي قلنا في صوم رمضان انما هو في الصحيح المقيم
لأن المريض إذا نوى عن واجب آخر فعن أبي حنيفة رواية في رواية يقع عتاقا ونوى في رواية
وهي قولهما يقع عن رمضان وهي الأصح والمسافر إذا نوى واجبا آخر يقع عتاقا ونوى عند أبي حنيفة
وعندهما عن فرض الوقت ولو نوى النفل فعنه رواية (وما بقى) من الصيامات غير ما ذكر من
قضاء رمضان والكفارات والنذر المطلق (لم يميز إلا بنية معينة مبيته) من الليل فلا يصح بنية من
النهار لأن الوجوب ثابت في الذمة والزمان غير متعين له فلم يكن بد من التعيين ابتداء (وبثبت)
شهر (ومضان برؤية خلالة أو بعد) شهر (شعبان ثلاثين) وبما قوله عليه السلام لا تصوموا
حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فان غم عليكم فاقدروا له رواه البخاري ومعنى فاقدروا
له قدروا عده باستيفاء عدد الثلاثين (ولا يصام يوم الشك) وهو اليوم الذي يحدث الناس
فيه برؤية الهلال ولم يثبت رؤيته أو شهدوا حد قدرت شهادته أو شاهدان فاقهان فردت
شهادتهما وانما يكره لقوله عليه السلام لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة
ثم صوموا حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة رواه أبو داود والترمذي وانما استثنى بقوله
(الأتطوعا) لما روى عمران بن حصين رضي الله عنه أنه عليه السلام قال لرجل حل صمت من
سر شعبان قال لا فالأفطر ففهم يوما مكانه وفي لفظه فصم يوما رواه البخاري ومسلم
ومع أيضا أنه قال أفضل الصيام صوم أخي داود وهو مطلق فيدخل فيه الكل وهو مذهب
عمر بن العاص ومعاوية وعائشة وأسماء رضي الله عنهم وسرر الشهر آخره معني به لانسداد
القمريه فعلم بهذا أن المراد بالحديث الأول غير التطوع حتى لا يزداد على صوم رمضان كما زاد
أهل الكتاب على صومهم وقال الشافعي يكره الصوم إذا استعف شعبان لقوله عليه السلام
إذا استعف شعبان فلا تصوموا رواه أبو داود ولنا ما روينا ومع عنه عليه السلام أنه كان
يصوم شعبان كله وما رواه غير محفوظ قاله أحمد (ومن رأى هلال رمضان أو) خلال (القطر
ورده قوله) بأن لم يسمع القاضي كلامه لا تفطروا برؤية (هوام) حولانه شهد الشهر وأما خلال القطر
فلا حتما (وان أفطر) بعد ما رد القاضي شهادته (قضى) يوما (قطر) يعني لا تجب عليه
الكفارة أما في خلال القطر فلأنه يوم عيد عنده فيكون شبهة وأما في خلال رمضان فلأن الشرع

كذبه فتمكنت الشبهة وقيل تجب الكفارة أيضا وبه قال الشافعي في هلال رمضان ان
 أفطر بالوفاء والصحيح هو الاول (وقبل به له) في السماء مثل الغيم والغيار ونحوهما (خبر
 عدل) واحد (ولو) كان (قد) أي رقيقا واختار هذا اللفظ ليشمل المكاتب والمدبر ومعنى
 البعض وكذلك قال (أو اتى) ليشمل الامه والمكاتبه والمسيرة وأم الولد والام في (لرمضان)
 تتعلق بقوله وقيل أي قبل لاجل شهر رمضان لانه أمر ديني فقبل فيه خيرا لو اعدم مطلقا كرواية
 الاخبار بشرط العدالة وماروى عن الطحاوى عدلا كان أو غير عدل معناه أن يكون مستورا
 وهو الذي لم يعرف بالعدالة ولا بالدعارة ويقبل فيه خبر المحدث وبالغذف بعد ما تاب وعن أبي
 حنيفة لا يقبل والاول أصح وقال مالك والشافعي في أصح قولييه يشترط المنفى كسائر الشهادات
 ولما روى عن ابن عباس أنه قال جاء اعرابي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انى رأيت
 الهلال فقال أنشده أن لا اله الا الله قال نعم قال أنشده ان محمدا رسول الله قال نعم قال يا بلال
 اذن في الناس فليصوموا غدا أو اده أو دودا أو دودا أو دودا (و) قبل خبر (حري) خبر (حر)
 وحرين (للفطر) أي لاجل هلال الفطر كافي سائر الاحكام لان فيه منفعة العباد وهي الافطار
 فلهذا اشترطت فيه العدالة والحرية والعدد ولفظ الشهادة ولكن لا يشترط فيه الدعوى كعق
 الامه وطلاق الحرة ولا تقبل فيه شهادة المحدث في ذف لكونه شهادة (والا) أي وان لم يكن
 بالسما علة (تجمع) أي فيشترط جمع (عظيم) يقع العلم بخبرهم وقيل أهل الحلة وعن أبي يوسف
 خمسون رجلا كالفسامة وعن خلف بن أيوب خمس مائة يبلغ قليل لان المطالع متحدة والموانع
 مرتفعة والابصار صحيحة فلا يجوز أن يختص برؤيته البعض القليل وأشار بنو له (لهم) أي
 لرمضان وللغفر الى أنهم مائة مساويان في الحكم المذكور والاكتفاء باثنين رواية عن أبي
 حنيفة وبه قال مالك والشافعي في قول وعند أحد يكفى بعدل (و) هلال (الأصحى كالفطر)
 أي كهلال الفطر فلا يثبت الاجماع يثبت به الفطر لانه يتعلق به حق العباد وعن أبي حنيفة أنه
 كرمضان والاول أصح (ولا عبرة باختلاف المطالع) بل اذا ثبت في مصر لم سائر الناس وقيل
 يختلف باختلاف المطالع وهو منقول عن شمس الأئمة السرخسي وهذا هو الاشبه وان كان
 الاول هو الاصح للاحتياط لان انفصال الهلال من شعاع الشمس يختلف باختلاف الاقطار
 كما في دخول الوقت وخروجه حتى اذا زالت الشمس في الشرق لا يلزم منه أن تزول في الغرب
 وكذا طلوع الفجر وغروب الشمس بل كلما تحركت الشمس درجة قالك طلوع فجر لقوم وطلوع
 شمس لاخرين وغروب لبعض ونصف ليل لاخرين وهذا مثبت في علم الافلاك والهميشة

• هذا (باب) في بيان أحكام (ما يفسد الصوم وما لا يفسده) •

فساد النبي أخرجه عما هو المطلوب (فان اكل الصائم أو شرب او جامع) حال كونه (ناسيا) وهو
 قيد للتلاذ والقياس في هذه أن يفطر كاذب اليه مالك ولكن روى أبو هريرة عن النبي صلى الله
 عليه وسلم انه قال اذا نسى وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فانما أطعمه الله وسقاه رواء
 البخاري ومسلم فان قلت لم يجوز أن يكون المراد بالحديث الامسالتشبه كالحائض قلت
 المأمور به اتمام الصوم وبالامسالتشبه الا يتم صومه ويؤيده ما روى انه عليه السلام قال
 اذا أكل الصائم ناسيا أو شرب ناسيا فانما هو رزق ساقه الله اليه فلا قضاء عليه رواء الدارقطني

وقال اسناده صحيح واذا ثبت في الاكل والشرب ثبت أيضا في الجماع دلالة (واحتسب) الصائم
 في نومه لقوله عليه السلام لا يفطر من فاه ولا من احتم ولا من احتجم رواه أبو داود (وازل)
 الصائم (ينظر) لعدم المباشرة وقال مالك ان أنزل بالنظرة الاولى لا يفسد صومه وان أنزل
 بالثانية يفسد (واذهن) بزيت أو غيره من الادهان اعدم الميتا في (واحتجم) لما رويناه وهو قول
 به والعلامة وقال أحمد يفسد لقوله عليه السلام أفطر الحاجم والمحجم رواه الترمذي قلنا
 هذا منسوخ (واكتحل) لما روي عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم اكتحل
 وهو صائم رواه الدارقطني ولا فرق بين أن يجرد طبع الكحل في خلقه أو لم يجرد وكذلك البرق
 ووجد لونه في الاصح وقال مالك وأحمد يفسد صومه اذا وصل الى خلقه لما روي انه عليه السلام
 أمر بالانغماد المروق عند النوم وقال لبيقة الصائم ولنا ما رويناه منكبر قال يحيى بن
 معين فلا يصح الاحتجاج به واثن صحفه ومحمول على انه عليه السلام قال ذلك ثقة عليهم لاحتمال
 انه عليه السلام عرف في الاخذ صفة لا توافق الصائم كالحرارة ونحوه (او قبل) ولم ينزل لما روي
 أبو سعيد الخدري رضي الله عنه انه عليه السلام رخص في القبلة للصائم والحاجة رواه
 الدارقطني وقال رواه ثقات والامريءور بالثبوت هنا حتى اذا أنزل يفسد صومه بخلاف
 المصاهرة والزجعة فانها يثبتان به وان لم ينزل - حتى لو أنزل لا يثبت حكم المصاهرة (او دخل حلقه)
 أي حلق الصائم (ذباب أو غبار وهو) أي والحال انه (ذا كر لصومه) اعدم استطاعة الامتناع
 عنه فاشتبهه الدخان بخلاف المطر والثلج في الاصح (او اكل ما بين أسنانه) اذا كان قليلا لعدم
 امكان الاحتراز عنه وان كان كثيرا يفسده وقال زفر يفسده في الوجهين والقامل بينهما اقدر
 الحصة ثم ادونه قليل وان أخذه بيده وأخرجه ثم أكله يفتي أن يفسد صومه كما روي عن محمد
 أن الصائم اذا ابتلع سمية بين أسنانه لا يفسد صومه ولو ابتلعها من خارج ابتداء يفسد
 ولو مضغها لا يفسد لانها تلتصق وفي مقدارا الحصة عليه القضاء دون الكفارة عند أبي يوسف
 وعند زفر عليه الكفارة ولو جمع ريقه في فيه ثم ابتلعه لم يفسد ويكره ولو أخرجه ثم ابتلعه يفسد
 كريق غيره (او قام وعاد) لقوله عليه السلام من ذرعه التي فليس عليه قضاء ومن استقاء
 عمدا فليقض رواه أبو داود وقال الدارقطني رواه ثقات ويستوي فيه ملء الفم وما دونه
 وقوله وعاد وقع انتقا فلو ليس بقيد لان العود ليس بشرط لاستقاء الفطر على ما يجزئ به ان شاء
 الله وهذا قول محمد رحمه الله (لم يفسد) بخواب المسائل المذكورة من عند قوله فان أكل
 وان أعاده أي التي (او استقاء) أي أو طلب التي وهذا على أقسام اما ان قام عمدا أو ذرعه
 وكل واحد اما بلا فم أو لا وكل واحد منها اما ان عاد بنفسه أو أعاده هو أو خرج ولم يعد
 هو ولا عاد بنفسه فان ذرعه لا يفسد قبل أو كبر وان عاد هو بنفسه وهذا كر للصوم ان كان ملء
 الفم فسد صومه عند أبي يوسف وعند محمد لا وهو الصحيح وان أعاده أفطر بالاجماع وان كان أقل
 من ملء الفم لا يفسد وان عاد أيضا لا يفسد أيضا بالاجماع وان أعاده أفطر عند محمد خلافا لابي
 يوسف وان استقاء عامدا ان كان ملء الفم فسد بالاجماع ولا يتأني فيه تفريق العود والاعادة
 لانه أفطر بالتي وان كان أقل من ملء الفم أفطر عند محمد خلافا لابي يوسف ثم ان عاد بنفسه لم يفسد
 وان أعاده ففسده رواه ثبان في رواية يفسد وفي أخرى لا هذا اذا قام طعنا أو مرة أو ما فان

فاه باغما فغير منسد عندهما خلافاً لابي يوسف اذا ملا القم وفي خزانه الا يكمل ان قام مراراً في
 مجلس واحد مل فيه لزمه القضاء وان كان في مجالس أو غدوة ثم نصف النهار ثم عشي لا يلزمه
 القضاء (او ابتاع حصاة وحسبها) أو سحر أو تراباً أو شيئاً مما لا يتغذى به لوجود صورة الفطر
 وقال مالك لا يشترط كون الماء كحل غداء في وجوب الكفارة ولو ابتاع دقيقتاً أو عيناً أو أرزاً
 لا تجب الكفارة الا عند محمد وفي الملع لا تجب الا اذا اعتاداً كاه وحده وقيل في قله يجب دون
 كثيره وفي النية من اللحم يجب دون الشحم وعند أبي الليث يجب في الشحم أيضاً هذا اذا كان
 غير قديد وان كان قديد يجب فيهما وعلى هذا أرواق الأشجار اذا كانت تؤكل عادة يجب فيه
 والا فلا وعلى هذا التفصيل النباتات كلها ولا يجب في العطين الا في العطين الارمني لانه يتدأوى به
 قوله (قضى) جواب المسائل المذكورة بكلمة ان وأشار بقوله (فقط) الى نفي وجوب الكفارة
 (ومن جامع) في قبل أو دبر على الصحيح (أو بجمع) ذكر ان كان أو نفي اذا كان بطوعهما وقال
 الشافعي لا تجب الكفارة على المطاوعة وبه قال مالك وأحمد وفي قول للشافعي يلزمها ولكن
 يتعمها الزوج وفي قول كذبنا لقوله عليه السلام من أفطر في رمضان فعليه ما على المظاهر
 رواه الدارقطني وكلمة من تطلق على الذكر والاتي (أو أكل أو شرب غداء أو دواء) حال كونه
 (عمداً) أي عامداً ويرجع هذا القيد الى جميع الثلاثة (قضى) صوم ذلك اليوم بخلاف
 (وكفر) عندنا خلافاً للشافعي فعنده الكفارة لا تجب الا بالجماع ولنا ما روينا الا ان
 وما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رجلاً أفطر في رمضان فأمره عليه السلام أن يعتق
 رقبة رواه مسلم وأبو داود ولقظ أفطر في المدينين يتناول الماء كحل وغيره والازنزال في الجماع
 ليس بشرط لانه تتبع والتقاء الختانين كاف والكاف في قوله (ككفارة الظهار) في محمل
 النصب لانه صفة مصدر محذوف تقديره وكفر تكفيرا ككفارة الظهار في الترتيب وقال مالك
 وأحمد في رواية ككفارة البين ولنا حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال جاء رجل الى
 النبي صلى الله عليه وسلم فقال هلكت يا رسول الله فقال وما أهلك قال وقعت على امرأتى في
 رمضان قال هل تجد ما تعتق رقبة قال لا قال هل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال
 فهل تجد ما تطعم ستين مسكينا قال لا ثم جلس ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه تمر فقال
 تصدق بهم ذاق قال أعل أفقر مننا فاين لا يتيها أهل بيت أحوج من أهل بيتي فضحك النبي صلى
 الله عليه وسلم حتى بدت أنيابة فقال اذهب فأطعمه أهلك رواه الجماعة وهذا ظاهر على وجوبه
 من تأخض الاعرابي بأحكام ثلاثة بجوارز الاطعام مع القدرة على الصيام وصرفه الى نفسه
 والا كتماناً بخمسة عشر صاعاً (ولا كفارة بالانزال فيما دون الفرج) أي القبل والدبر كالتبطين
 والتفخيز والاستمناء بالكف واختلف فيه فقيل يحرم الاستمتاع بالكف وعن عطاء منعت
 قوماً يحشرون وأيديهم حبالى فأظن انهم هؤلاء وقال سعيد بن جبيرة عذب الله أمة كانوا يعشون
 بعداً كبرهم وقيل ان قصده تشكين الشهوة يرجى أن لا يكون عليه وبال (و) لا بافساد صوم
 غير رمضان ولو في قضاء رمضان لان الكفارة وردت في هتك رمضان اذ لا يجوز اخلاؤه من
 الصوم بخلاف غيره من الازيمة (وان احتقن) أي وضع حقنة في دبره (او استعوط) أي صب
 في أنفه سعوطاً وهو بفتح السين ما يجعل في الأنف من الادوية ومنه يقال سعطته وأسعطته

(أو أقطر في أذنه) وهذا لان الماء اذا أقطر فيه لا يشطره ولو استنشق ووصل الماء الى دماغه
يفطر (أو داوى جافقة) وهي الطعنة التي تبلغ الجوف (أو) داوى (أمة) وهي الشجة التي تبلغ
أم الرأس (بدواء) سواء كان رطباً أو يابساً لان الاعتبار للوصول فلذلك لم يقيد به بالرطب
كالقذوري وغيره وقال (ووصل) الى (جوفه) في الجافقة (أو) الى (دماغه) في الأمة وهذا عند
أبي حنيفة للوصول الغذاء الى جوفه وقال لا يفطر لانه لم يصل من المنفذ الاصلى وقيل الرطب
مفسد عنده خلافاً له أو اليابس ليس بفطر اتفاقاً والا كثرون على ان العبرة للوصول كما ذكرناه
قوله (أفطر) جواب المسائل المذكورة في قوله وان احتقن الخ (وان أقطر في احليله) وهو
منفذ الذكر (لا) بفطر سواء كان ماءً أو دهنًا عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف يفطر ويحمل مضطرب
والاصح انه مع أبي حنيفة وهذا الاختلاف مبنى على انه هل بين المشاة والجوف منفذ أم لا
واختلفوا في الاقطار في قبلها والصحيح الفطر ولو أدخلت اصبعها في فرجها أو دبرها لا يفسد
صومها على المختار الا أن تكون مبلولة بماء أو دهن ولو أدخل اصبعه في دبره اختلفوا في وجوب
الغسل والقضاء والاصح عدم الوجوب كالخشبة لا كذلك (وكره) للصائم (ذوق شيء) لانه
تعرض لافساد صومه الا المرأة اذا كان زوجها سقى الخلق فلا بأس أن تذوق المرققة بطرف
لسانها وفي حالة الشراء أيضاً لا يكره للضرورة (و) كذا يكره (مضغه) أي مضغ الصائم شيئاً
لما ذكرنا وقوله (بلا عذر) يرجع الى الذوق والمضغ جميعاً بخلاف ما جعله الشارع قبس المضمغ
فقط ومن العذر أن لا يتجسد المرأتان يعضن اصبعيهما الطعام من حائض أو نفساء أو غيرها ممن
لا يصوم ولم يتجد طبيخاً ولا لبناً حليباً (و) كذا يكره (مضغ العلك) لانه يتهيم بالافطار وإطلاقه
يدل على ان جميع أنواعه لا يشطر ولكن فيه تفصيل وهو انه اذا كان مضغاً لا يشطر وان كان
غير مضغ ففطر وقيل في الاسود يفسد وان كان ملتصقاً وفي غير الصوم لا يكره للمرأة ويكره
للرجل اذا لم يكن من علة وقيل لا يكره ولا يستحب (لا) يكره (كحل) بفتح الكاف مصدر من
كحل يكحل وبالضم اسم لما روى عن عائشة رضي الله عنها انه عليه السلام اكحل وهو صائم
رواه الدارقطني (و) لا (دهن شارب) بفتح الدال مصدر وبالضم اسم والمعنى على الاول لا ندليس
فيه شيء ينافي الصوم بخلاف المحرم (و) لا يكره أيضاً (سواك) أي استعماله لان السؤال اسم
للخشبة لما روى عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يسألك وهو صائم ما لا أعده ولا أحصى رواه أبو داود والترمذي وانما أطلق ذكره ليتناول
المسأول وغيره وأقول النهار وآخره وكرهه أبو يوسف بالرطب والمبلول بالماء وكرهه الشافعي بعد
زوال ربه قال أحمد وكرهه مالك بالرطب (و) لا يكره أيضاً (قبله أن آمن) على نفسه لما روت
عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم ويأتمر وهو
صائم ولكنه كان أملك لأربه رواه البخاري وأبو داود ويكره ان لم يأمن والشافعي رضي الله عنه
أباحها في الوجهين والماس كالقبلة والمباشرة مثل التقبيل في ظاهر الرواية خلافاً للمجدرجه الله
وتفسير المباشرة أن يخرج دأ عن الثياب ويضع فرجه على فرجها

* هذا (فصل في) بيان أحكام (العوارض) *

وهو جمع عارضة من عرض الامر اذا حدث (لمن خاف) من المرض (زيادة المرض) أو تأخر

برئ (الفطر) في رمضان لان ذلك قد يفتنى الى الهلاك فيصعب الاحتراز عنه هذا عند أبي حنيفة
 وعندهما اذا عجز عن القيام في الصلاة له الفطر وقال الشافعي لا يفطر الا اذا خاف الهلاك
 والاصل مرفى التيم وطريق معرفته الاجتهاد فان غلب على ظنه أفطر وكذلك اذا أخبره
 طبيب حاذق عدل والصحيح الذي يخشى أن يمرض بالصوم فهو كالمريض وكذا الامة التي تخدم
 اذا خافت الضعف جازان تفطرت ثم تقضى (وللمسافر) الفطر أيضا (و) لكن (صومه احب ان)
 (لم يضره) لقوله تعالى وأن تصوموا خيرا لكم وقال الشافعي الفطر أفضل لقوله عليه السلام
 ليس من البر الصوم في السفر ولنا ما رواه أنس كأن سافر مع النبي صلى الله عليه وسلم فمنا الصائم
 ومنا المفطر فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم ورواه البخاري ومسلم ورواه
 نخرج في مسافر ضرورة الصوم على ما روى في القصة انه عشى عليه ونحن نقول به (ولا قضاء
 ان مات) أي المريض والمسافر (عليهما) أي على حالهما من المرض والسفر لانهم ما يدركا عدة
 من أيام آخر لانهم ما عذرا في الاداء فلان بعد رآني القضاء أولى وان صح المريض أو أقام المسافر
 ولم يقض حتى مات لمسه القضاء بقدر الصحة والاقامة أي لمسه الابصاء به (ويطعم ولهما)
 أي ولي المريض والمسافر وهو الوصي (الكل يوم) من الايام التي أفطرا فيها نصف صاع من
 براوصاع من غيره (كالفطرة) هذا اذا كان (بوصية) منها حتى اذا لم يوصي بذلك لم يلزم الولي
 أن يطعم عنهم لانهم اعبادة فلا يلزم أمره وذلك بالابصاء وان فعل الولي ذلك جاز ويكون له
 الثواب كذا في الاختيار وكذا كفارة اليمين والقتل اذا تبرع الولي بالاطعام أو الكسوة تجوز
 دون الاعتاق وقال الشافعي يلزم الولي اعتبارا بدين العباد ولهذا تعتبر عنده من جميع المال
 والصلاة كالصوم استحسانا لكونهم أهم وقمة بكل صلاة بصوم يوم هو الصحيح ولا بصوم عنه
 الولي ولا يصلي خلافا للشافعي (وقضيا) أي المريض والمسافر (ما قدرا) عليه من الايام (بلا
 شرط ولا م) أي متابعة وهو الترتيب لان النص لم يشترط ذلك وعند البعض لا بد من الترتيب لقوله
 عليه السلام من كان عليه قضاء رمضان فلا يسهروا ولا يقطعوه قلنا هذا غير ثابت وروى ابن
 عمر رضي الله عنهما ما الله عليه الصلاة والسلام قال قضاء رمضان ان شاء فترق وان شاء تابع
 رواه الدارقطني فان قلت قراءة أبي فعدة من أيام أخر متتابعة فيجب العمل بها كقراءة
 ابن مسعود رضي الله عنه في كفارة اليمين ثلاثة أيام متتابعة قلت هذه مشهورة وذلك
 غير مشهورة فلا يجوز التخصيص بها ولكن المستحب التتابع مسارعة الى اسقاط الواجب
 (فان جاء رمضان) آخر ولم يقض رمضان الذي قبله (فقدم الاداء) أي رمضان الذي جاء (على
 القضاء) أي رمضان الذي قبله ثم صام القضاء لانه وقته ولا فدية عليه وقال الشافعي عليه فدية
 ان أخره بغير عذر (وللعامل) عطف على قوله ان خاف في أول الفصل أي وللعامل الفطر أيضا
 للعرج كالمسافر (والمرضع) بالجر عطف على العامل أي والمرضع الفطر أيضا لما ذكرنا قبل
 المراد من المرضع الفطر لوجوب الارضاع عليها بالعقد بخلاف الامة فان الاب يستأجر غيرها
 ويرده قول القدوري وغيره اذا احتقنا على أنفسه أو أولادهم اذ لا ولد للمستهجرة ولان
 الارضاع واجب على الام ذبانية خصوصا عند عجز الاب قلت المرضع بالطلاق يتناول الفطر
 والام جميعا والظاهر ان مراد الشيخ هذا الميت الخكم فيه ما جميعا ولهذا أطلق بكذا الولد

ولم يذكروا مثل القدوري وغيره (أن خافنا) أي الحامل والمرضع (على الولد) راجع إلى الموضع
 (أو النفس) راجع إلى الحامل ولا فدية عليهم إجمالا قال الشافعي في الموضع (وللشيخ القاني) أي
 الهرم وهو أيضا عطف على ما قبله أي له الفطر أيضا للعرج (وهو) أي الشيخ القاني (يقضي)
 لقوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين أي لا بطقونه وقال مالك لا تجب عليه الفدية
 وبه قال الشافعي في القديم واختاره الطحاوي لأنه عاجز عن الصوم فأشبهه المريض إذا مات قبل
 البرء وأشار بقوله (فقط) إلى نفي وجوب الفدية على الحامل والمرضع (وللمتطوع) عطف أيضا
 على ما قبله أي للمتطوع بالصوم الفطر (بغير عذر في رواية) عن أبي يوسف وذكر الكرخي وأبو
 بكر أنه لا يفطر إلا من عذر لما روى أنه عليه السلام قال إذا ادعى أحدكم إلى الطعام فليجب فإن
 كان مقطرًا فليأكل كل وإن كان صائمًا فليصل أي فليدع قال القرطبي ثبت هذا عن النبي صلى الله
 عليه وسلم ولو كان الفطر جائزًا كان الأفضل الفطر لأجابه الدعوة التي هي سنة وجه رواية أبي
 يوسف ما روت عائشة رضي الله عنها قالت دخل النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال هل عندكم
 شيء فقلنا لا قال إنني إذا صائم ثم أتني يوما آخر فقلنا يا رسول الله أهدي لنا خبز فقال أرنيه فلقد
 أصبحت صائمًا فأدأ كل رءاه مسلم وزاد السائي ولكن أصوم يوما مكانه وصحح هذه الزيادة أبو محمد
 عبد الحق ولا خلاف أنه يجوز للعذر واختلاف في الضيافة فقليل يبت بعذر وقيل عذر قبل
 الزوال وبعد لا الأيمن وكذلك إذا حلف عليه بالاطلاق يفطر قبله وبعده لا
 (ويقضي) أي المتطوع إذا أفطر سواء كان بعذر أو غيره وقال الشافعي ليس عليه قضاء لأن
 المنطوع أمير نفسه لما روي بنا وهو قول أبي بكر وعمر وعلي وابن عباس وغيرهم رضي الله عنهم
 وحديثه الصائم المنطوع أمير نفسه إن شاء أفطر وإن شاء صام غير صحيح قاله القرطبي وقال
 الترمذي في اسناده مقال فإن قلت قد روي من صام تطوعا فهو بالخيار ما بينه وبين نصف النهار
 قلت في طريقه جعفر بن الزبير وهو متروك (ولو بلغ صبي) في بعض نهار رمضان (أو أسلم كافر)
 فيه (أمسك) كل منهما بقبضة (يومه) شبه الصائمين واختلعا في هذا الاسم القليل مستحب
 وقيل واجب وهو الصحيح وعلى هذا الحائض إذا طهرت والمسافر إذا قدم (ولم يقض) كل منهما
 (شيئا) لأن الصوم غير واجب فيه خلافا لفرق الكافر وعن أبي يوسف إذا أدرك وقت النية
 وجب عليه ما صوم ذلك اليوم وإن لم يصوم ما قضياه ولو نوى الكافر الذي أسلم تطوعا لا يجزيه
 لأنه ليس من أهله في أول النهار بخلاف الصبي الذي بلغ (ولو نوى المسافر الإفطار ثم قدم)
 من سفره (ونوى الصوم في وقته) وهو قبل أن يتصرف النهار (صح) صومه سواء كان فرضا
 أو نفلًا (ويقضي) الصوم (بانغم) أي بسببه لأنه نوع مرض (سوي يوم) يعني لا يقضي يوما
 (حدث) الانغماء (في ليلته) لوجود الصوم فيه إذا ظهر أنه نوى من الليل جلاله على
 السلاح حتى لو كان متمسكا بعتاد الاكل في رمضان أو كان مسافرا قضى كله (و) يقضي أيضا
 (بجئون غير عمد) وهو أن يكون غير مستوعب لشهر رمضان فإذا كان عمدا لا يقضي لأنه سرح
 وقال مالك يقضي في الحائضين وقال زفر والشافعي لا يقضي في الحائضين والاصل أصولي ثم لا فرق

بين الجنون الاصلي والعارضي وعند محمد انه الحق الاصلي بالصبي واختاره بعض المتأخرين
 (و) يقضى أيضا (بالمسالك) في رمضان (بلاية صوم و) لانية (فطر) خلافا لفر بناء على ان
 أصله أن رمضان يتأدى بدون النية في حق الصحيح المقسم وغرة الخلاف تظهر في لزوم القضاء
 وجوب الكفارة فان لم يأكل كل لا يلزمه القضاء عنده وان أكل يلزمه الكفارة لانه صائم عنده
 وعند أبي حنيفة الحكم على ~~عكسه~~ لانه غير صائم وعندهما أن كل بعد الزوال فكما قال
 أبو حنيفة وان أكل قبله تجب عليه الكفارة (ولو قدم مسافر) من سفره في بعض النهار
 (أو طهرت) امرأة (حائض) فيه (أو تسحر) الصائم (و) الحال أنه قد (فطنه) أي الوقت الذي
 تسحر فيه (ليلا و) الحال أن (الفجر طالع أو أفطر) الصائم (كذلك) أي فطنه غروب الشمس
 (و) الحال أن (الشمس حية) أي لم تغرب (أمسك) كل من المذكورين بقية (يومه) تشبها
 (وقضى) كل منهم ذلك اليوم (ولم يكفر) كل منهم كما لا يجب على من أكل ناسيا ثم أكل عدا
 اقصور الجناية (كأكل) بالتنوين والكاف في محل النصب على انه صفة لمصدر محذوف
 أي لم يكفر تكفيرا كما كل صائم حال كونه (عمدا) أي عمدا (بعدا) حال كونه (ناسيا)
 فانه لا تجب عليه الكفارة عند أبي حنيفة لتمكن الشبهة وعندهما عليه الكفارة لوجود
 الجناية (ونامة ومجنونة) مجروران عطف على قوله كأكل أي وكائمة ومجنونة (وطئنا)
 فانه لا يجب عليهم الكفارة أيضا ولكن يجب القضاء وعند زفر والشافعي لقضاء عليهم ما أيضا
 كالتامس وإنما وجود ما بنا في المسالك الآن في الناسي ثبت بالنص فلا ية اس عليه وصورة
 المجنونة انها نوت الصوم ثم جنت بالنهار وهي صائمة بخامها انسان قبل هذا تصحيف في الاصل
 عن مجبورة وهي المكروهة وعن عيسى بن أبان قلت لمحمد رحمه الله أهذه المجنونة قال لا بل
 المجبورة فقلت ألا تجعلها مجبورة فقال بلى ثم قال كيف وقد سارت به الركان

* هذا (فصل) في بيان أحكام النذر (من نذر صوم يوم النحر أفطر) لانه معصية (وقضى)
 يوما مكانه لانه نذر بصوم مشروع بأصله والنهي لا ينال المشروعية كما تقرر في الاصول وقال
 زفر والشافعي هذا نذر باطل فلا يلزمه الصوم ولا القضاء لانه نذر عما هو معصية (وإن نوى)
 مع نذره الصوم (عينا) كقوله أيضا (كفاوة عينا وهذا على ستة أوجه الاول انه لم يتوشأ والثاني
 نوى النذر ونوى أن لا يكون عينا والثالث نوى النذر ولم يحظر بياله اليمين والرابع نوى اليمين
 ونوى أن لا يكون نذرا والخامس نواه ما جعلا والسادس نوى اليمين ولم يحظر بياله النذر في
 الثلاثة الاول يكون نذرا لا عينا اجماعا حتى لا تلزمه الكفارة وفي الرابع يكون عينا اجماعا حتى
 لو لم يصم ذلك اليوم الذي نوى فيه اليمين تلزمه الكفارة وفي الخامس عليه الصوم والكفارة
 عندهما وعند أبي يوسف عليه القضاء لا غير وبه قالت الثلاثة وفي السادس يكون نذرا وعينا
 عندهما وعند أبي بكر عينا لا غير (ولو نذر صوم هذه السنة) فهو نذر بأيام جميع السنة وهي
 اثنا عشر شهرا صام ولكنه (أفطر أياما منهية) لكون الصوم فيها حراما (وهي) أي الايام المنهية
 (يوما العيد وأيام التشريق) فالجمله خمسة أيام (وقضاها) أي الايام المذكورة لما قلنا قبل هذا
 محمول على ما إذا نذر قبل عيد الفطر أما إذا قال في شوال لله على صوم هذه السنة لا يلزمه قضاء
 يوم الفطر وكذا لو قال بعد أيام التشريق لا يلزمه قضاء يوم العيدين وأيام التشريق بل يلزمه

صيام ما بقي من السنة وخذا غير صحيح لان قوله هذه السنة عبارة عن اثني عشر شهرا من وقت
النذر الى وقت النذر وهذه المدة لا تخلو عن هذه الايام (ولا قضاء) عليه (ان شرع فيها) أى في
الايام الخمسة المنهية أى ان شرع في صومها (ثم أفطر) عند أبي حنيفة ومحمد لان وجوب القضاء
مبنى على لزوم المضي فيه اصابته عن البطالان وهذا الصوم منهي عنه وقال أبو يوسف عليه
القضاء كما لو نذر هكذا أثبت الخلاف صاحب المجمع والشارح جعل محمد مع أبي يوسف

هذا (باب) في بيان أحكام (الاعتكاف) *

هو من العتكف وهو الحس والاقامة وشرعا حوّل في مسجد مع الصوم والنية والغوى
موجود فيه مع زيادة واليه أشار الشيخ بقوله (سأيت في مسجد) جماعة وعن أبي حنيفة لا يجوز
الا في مسجد يصل فيه التمس وعنه ان الواجب لا يجوز في غير مسجد الجماعة والتفصيل يجوز
وعنه ان كل مسجد به امام ومؤذن معلوم ويصلي فيه التمس بالجماعة فانه يعتكف فيه وأفضل
ما يكون في المسجد الحرام ثم في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ثم في بيت المقدس ثم في الجامع ثم
كل مسجد أهله أكثر قال الشيخ هو سنة وقال القسري مستحب وقال صاحب الهداية
والصحيح انه سنة مؤكدة قلت الصحيح التفصيل فان كان مندورا فواجب وفي العشر الاخير من
رمضان سنة وفي غيره من الازمنة مستحب والباقي (بصوم) تتعلق بقوله لبت (نية) عطف
عليه وقال الشافعي الصوم ليس بشرط لما روى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم
ليس على المعتكف صوم الا أن يجعله على نفسه رواه الدارقطني وقال رفعه أبو بكر محمد بن اسحق
السوسي وغيره لا يرفعوه وانما حديث عائشة رضي الله عنها قالت السنة على المعتكف أن
لا يعود مريضا ولا يشهد جنازة ولا يمس امرأة ولا يباشرها ولا يخرج الا لا بد منه ولا اعتكاف
الا بالصوم ولا اعتكاف الا في مسجد جامع رواه أبو داود ومثله لا يعرف الامم اعانهم الصوم شرط
لعمدة الواجب منه رواية واحدة ولعمدة الطوق فيمارى الحسن عن أبي حنيفة وأقوله على
هذا يوم وفي ظاهر الرواية عنه وهي قوله ما ان الصوم ليس بشرط فيه وليس لأقوله تفصيلا حتى
لودخل المسجد ونوى الاعتكاف الى أن يخرج منه صح واليه أشار الشيخ بقوله (وأقوله) أى أقل
الاعتكاف حال كونه (تفلا ساعة) وعن أبي يوسف أقله أكثر النهار (والمرأة تعتكف في مسجد
بيتها) لانه أصون اياها وعند الثلاثة لا يجوز لها ذلك بل تعتكف في أى مسجد كان غير مسجد بيتها
(ولا يخرج) المعتكف (منه) أى من المسجد (الحاجة شرعية كالجمعة) لما روينا وبه قال
أحمد وقال مالك والشافعي الخروج للجمعة مفسد (أو) الحاجة (طبيعية كالبول والغائط)
لما روينا ثم فرع على هذا بالقائه بقوله (فان خرج) المعتكف من المسجد (ساعة) زمانية لا رملية
(بلا عذر) شرعى كأنه دام المسجد أو تفرق أهله أو طبعى (فسد) اعتكافه عند أبي حنيفة
لان الخروج ضد اللبث وقال لا يفسد الا ان خرج أكثر النهار لان في القلب ضرورة (وأكله)
أى أكل المعتكف (وشربه ونومه ومبايعته فيه) أى في المسجد حتى لو خرج لاجلها يفسد
اعتكافه خلافا لشافعي في خروجه الى بيته للاكل (وكره احضار المبيع) وهو الساعة لانه
مستغن عن ذلك وعند مالك وأحمد تكره المبايعه كما اذا كانت للتجارة لقوله عليه السلام
اذا رأيتم من يبيع أو يبتاع في المسجد فقولوا لا أبيع الله تجاركم رواه النسائي ونحن قلنا

بوجبه لان المراد مبايعة ما لا بد منه كالطعام ونحوه وأما اذا أراد التجارة يكره له ذلك على الصحيح (و) كذا يكره (الصح) الذي يعتقده عبادة لقوله عليه السلام ولا صمات يوم الى الليل رواه أبو داود وأما اذا صمت صوتا لنفسه عن الوقوع في الكلام الحرام فذلك خير محض بل واجب (و) كذا يكره (التكلم فيه) أي في المسجد (الابحار) والتكلم بغير خير يكره لغير المعتكف فلهذا كفف بالطريق الاولى (وحرّم) على المعتكف (الوطء) لقوله تعالى ولا تبشروهن بأنتم عاكفون في المساجد (ودواعيه) أي ودواعي الوطء وهي اللبس والقبلة كما في الاحرام والظهار والاستبراء بخلاف الصوم للعرج وعند الشافعي لا تحرم الدواعي في قول (وبطل) الاعتكاف (بوطنه) سواء كان عامدا أو ناسيا من ارأ وليلانه محظور بالنص كالجماع في الاحرام بخلاف الصوم اذا كان ناسيا والفرق الحالة المذكورة في الاعتكاف دون الصوم ولو أنزل بالقبلة أو اللبس فسد وبغير الانزال لا يفسد خلافا للشافعي في قول (ولزمه) أي المعتكف (الليالي أيضا) يعني كالايام (بندراعتكاف ايام) لان ذكر الايام ذكر الليالي وكذا على العكس لقوله تعالى ثلاث ليال سواها وثلاثة ايام الارمز والقصة واحدة وقال الشافعي لا تدخل الدلالة الاولى وبه قال مالك وأحمد وأما الليالي المتخالفة ففيها ثلاثه أوجه أحدها تدخل والآخر لا تدخل والثالث ان نذرا تتابع تدخل والا (و) لزمه (امتلان بنذر) اعتكاف (يومين) اعتبارا للمثنى بالجمع وقال أبو يوسف الدلالة الاولى لا تدخل لان الدلالة الوسطى بين اليومين دخلت بحكم التبعية ضرورة الاتصال ولا كذلك الدلالة الاولى وبه قالت الثلاثة وما ذرغ عن العبادات الغيب المركبة أخذ في بيان العبادة المركبة على التناسب المذكور في الحديث المشهور فقال

هذا (كتاب) في بيان أحكام (الحج) *

وهو لغة قصد مطلقا وشرا قصد الى زيارة البيت على وجه التعظيم وذكر في بعض النسخ (هو) أي الحج (زيارة مكان مخصوص) وهو البيت شرفه الله تعالى (في زمان مخصوص) وهو أشهر الحج (بفعل مخصوص) وهو الطواف والسعي والوقوف محرما (قرض) الحج لقوله تعالى والله على الناس حج البيت (مرة) واحدة في العمر لحديث الاقرع بن حابس أي كل عام يارسول الله فقال الحج مرة فمن زاد فهو تطوع رواه أحمد والنسائي بمعناه ولان دية البيت وهو غير مستكر (على الفور) لا على التراخي لقوله عليه السلام من أراد الحج فليستجمل فانه قد يعرض المريض وتضل الرحلة وتعرض الحاجة رواه أحمد وابن ماجه والبيهقي وهذا قول أبي يوسف ومالك وعن محمد انه على التراخي لانه وظيفة العمر وبه قال الشافعي وأحمد في رواية فان قلت حج رسول الله صلى الله عليه وسلم في سنة عشر وكان فرضه في سنة ست فهذا يدل على ما ذهب اليه محمد قلت الحج وجب بقوله تعالى والله على الناس حج البيت وهي ثلاث سنة تسع والذي نزن في سنة ست قوله تعالى وأتوا الحج والعمره لله وهو أمر باتمام ما شرع فيه وليس فيه دلالة على الإيجاب من غير شروع وأما تأخره عليه السلام الى السنة العاشرة فيجتمعل أن يكون لعذرا ما لانما انزلت بعد فوات الوقت أو للخوف من المشركين على أهل المدينة أو على نفسه وأما ما قاله بعضهم انه عليه السلام كان قد علم انه يدرك الحج قبل موته فليس بشئ (بشرط حربة)

فلا يجب على العبد (وبلوغ) فلا يجب على الصبي (وعقـل) فلا يجب على الجنون (وصحة)
 الجوارح فلا يجب على مقعد غني وزمن غني خلافا للشافعي وكذلك الاعمى لا يجب عليه
 عند أبي حنيفة وإن وجد زادا ورأحله وقائدا خلافا لها وكذلك قطع الرجلين والمنسلخ
 والشخ الذي لا يثبت على الرأحله بنفسه والمحجوس وغرة الخلاف في وجوب الاحتجاج فعنده
 لا يجب عليهم الاحتجاج وعندهما يجب (وقدرة زاد ورأحله) غير عقبية وهو قدوما يكثرى به
 شق مجمل أو رأس زامله وقت خروج أهل بلده (فضلت عن مسكنه وعن ما لا بد منه) كالخادم
 والفرس وأثاث البيت وقماش البدن والسلاح وكتب الفقهاء كان قفها (و) عن (نفقة)
 ذهابه إلى مكة (واباؤه) أي وعن نفقة رجوعه إلى أهله (و) فضلت أيضا عن (نفقة عياله)
 إلى حين عودته لأن هذه الأسماء مقدمة على حق الله تعالى (وَأَمِنْ طَرِيقٍ) بالجزأى وبشرط
 أمن طريق لانه لا يتأتى بدونه وهو شرط الوجوب في رواية أبي ثبياع عن أبي حنيفة وكان
 القاضي أبو حازم يقول هو شرط الآداء وبه قال أحمد وغرة هذا تظهر في وجوب الإبقاء وقال
 أبو القاسم الصفار لا أشك في سقوط الحج عن النساء ولكن أشك في سقوطه عن الرجال
 والبادية عندي دار الحرب وقال أبو بكر الاسكاف لا أقول الحج فريضة في زماننا قاله في سنة
 ست وعشرين وثلثمائة وأفتى أبو بكر الرازي أن الحج سقط عن أهل بغداد وبه قال جماعة
 من المتأخرين وقال أبو الليث أن كان الغالب في الطريق السلامة يجب وإن كان خلاف
 ذلك لا يجب وعليه الاعتماد قلت فعلى هذا لا يسقط عن أهل مصر والشام لأن الغالب في
 طريقهما السلامة ولكن الغالب هذان وجود الترك لأنهم يحمون الحاج من قطاع الطريق
 حتى أن سنة قتل فيه الترك بكثرت في الفساد في الطريق فيمكن أن يقال إذا انقطع الترك
 عن الطريق بسقط الحج وهذا ظاهر لا يخفى (و) بشرط (محرم) غير مجوس ولا فاسق ولا صبي
 (أوزوج لامرأة في) مسافة (سفر) وهي ثلاثة أيام فصاعد القول عليه السلام لا يحل لامرأة
 تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر - فريكون ثلاثة أيام فصاعدا إلا ومعها أبوها وأبناؤها
 أو زوجها أو أخوها أو محرم منها رواه مسلم وأبو داود وهو حجة على الشافعي في تجوزها
 مع النساء الامنيات إذا لم تجد زوجا ومحرماتها فإن قلت يرد المهاجرة والمأسورة قلت هما لا ينشأن
 سفرًا وانما قصودهما النجاة خوفا من تبدل الدين وإذا وجدت محرما فليس للزوج منعها
 عن فرض الحج خلافا للشافعي ونفقة المحرم عليها كذا في شرح القندوري وفي شرح الطحاوي
 لا يجب عليهم ذلك (قلوا حرم صبي أو عبد فبلغ) الصبي (أو عتق) العبد (فرضي) كل واحد
 منهم ما على إحرامه (لم يجز عن فرضه) أي عن فرض الحج لأن إحرامهما انعقد للنفس فلا يؤدي
 به الفرض وقال الشافعي إذا مضى يكون عن الفرض فإن قلت الإحرام شرط عندكم فوجب
 أن يجوز أداء الفرض به كالصبي إذا توضع بلغ جازله أن يؤدي به الفرض قلت نعم ولكن له
 شبه بالركن من حيث اتصال الآداء به فأخذنا بالاحتياط في العبادة ولوجدنا الصبي الإحرام
 قبل الوقوف ونوى حجة الاسلام أجزأه بخلاف العبد لأن إحرام الصبي غير لازم لعدم الإهلية
 فيه كنه الخروج بالشروع في غيره بخلاف العبد (ومواقيت الإحرام) أي المواقيت التي
 لا يتجاوزها الإنسان إلا محرما كذا وكذا وهو جمع ميقات وهو الوقت المضررب للفعل والمراد

به الموضع وهي خمسة الأول (ذوالخليفة) وهي موضع عند قرية بينه وبين المدينة ستة أميال
 أو سبعة وهو ما من ميام بني جشم بينهم وبين خفاجة من بني عقيل والعوام يقولونه آبار على
 رضى الله عنه (و) الثاني (ذات عرق) بكسر العين وهو الحد الذي بين نجد وتهامة والعرق
 في الاصل الارض التي أحياها قوم بعد ان كانت دائرة وقيل هي السجدة التي تنبت الطرفاء
 وشبهها (و) الثالث (بحفة) بضم الحيم وسكون الحاء المهمله وهو موضع بالقرب من رابغ
 وهو رسم خال لا يسكن به والعوام يقولون هي الرابع وايس كذلك بل مثل ما ذكرنا
 (و) الرابع (قرن) المنازل ويقال له قرن النعال بينه وبين مكة خمسون ميلا (و) الخامس
 (يلم) بفتح اليا آخر الحروف وقيل ألبم بالهمزة موضع المياه وهي على لياقين من مكة (لاهلها)
 أى هذه المنازل لاهلها فذوالخليفة لاهل المدينة وذات عرق لاهل العراق وبحفة لاهل الشام
 ومصر والمغرب وقرن لاهل نجد ويلم لاهل اليمن (ولان مرتبها) أى بهذه المواضع من غير أهلها
 لحديث ابن عباس رضى الله عنهما انه عليه السلام وقت لاهل المدينة ذوالخليفة ولاهل الشام
 الجحفة ولاهل نجد قرن المنازل ولاهل اليمن يلم فقال هن اهلهم ولان أى عليهم من غير أهلهم لمن
 كان يريد الحج والعمرة الحديث رواه البخارى ومسلم وأبو داود وعن عائشة انه عليه السلام
 وقت لاهل العراق ذات عرق رواه أبو داود والنسائي ثم الآفاق اذا انتهت الى المسقات
 على قصد دخول مكة عليه أن يحرم قصد الحج أو العمرة أو لم يقصد وقال الشافعى لا يجب
 الاعلى من اراد الحج أو العمرة لما روى عن جابر انه عليه السلام دخل مكة وعلمه عمامة
 سودا بغير احرام رواه مسلم والنسائي ولما روى عن ابن عباس انه عليه السلام قال لا يدخل
 أحد مكة الا باحرام وما رواه كان مختصا بذلك الساعة (وضح تقديمه) أى تقديم الاحرام (عليها)
 أى على هذه المواقيت لقوله تعالى وأتوا الحج والعمرة لله وفسرت الصحابة رضى الله عنهم
 ان الاتمام بأن يحرم من ديرة أهله (لآ) يصح (عكسه) وهو تأخير الاحرام عن هذه المواقيت
 على ما يبيح عيانه ان شاء الله تعالى (و) الميقات (لداخلها) أى لداخل المواقيت (الحل) وهو
 الذى بينه وبين الحرم (و) الميقات (لامكى) أى لساكن مكة (الحرم) وحده من
 طريق المدينة ثلاثة أميال عند بيوت السقياء ومن اليمن سبعة أميال عند اخاءليف ومن
 العراق سبعة أميال على ثنية رحل وهو جبل بالمنقةطع ومن الجعرانة سبعة أميال عند منقةطع
 الاعباس ومن الطائف سبعة أميال عند طرف عرفة ومن بطن عرنة أحد عشر ميلا وذكر
 في الحواصلى حده من طريق المدينة ثلاثة أميال ومن طريق اليمن والعراق وعرفة والطائف
 وبطن عرنة سبعة ومن طريق الجعرانة تسعة ومن طريق جدة عشرة ومن بطن عرنة أحد عشر
 ميلا (الحج) أى لاجل الحج يعنى اذا كان يريد الحج (و) الميقات (الحل للعمرة) أى لاجلها يعنى
 اذا كان يريد العمرة

* هذا (باب) في بيان أحكام (الاحرام) وكيفيته *

(واذا أردت) أيها الطالب حجاً وعمرة وانما ذكر هذا الفصل بالخطاب تحريضا على تعلم
 امور الاحرام واهتماما لشدة الاحتياج الى معرفته (أن تحرم) أى الاحرام لان مصدرية
 (فتوضا) ان شئت والافاغسل (والفعل احب) لما روى زيد بن ثابت رضى الله عنه انه عليه

السلام اغتسل لأحرامه رواه الترمذي وحسنه والمراد بهذا الغسل تحصيل النظافة وإزالة
 الرائحة الكريهة لا الطهارة حتى تؤمر بها الخائض والنفساء (والبس إذا را) الذي يؤثر به
 (وردا) الذي يرندى به على الكف حال كونهما (جديدين) لأنه أنظف وأبعد من الوسخ
 (أو غسبلين) أن لم تجد الجديدين والأولى أن يكون أبيضين (ونظيف) أن وجدت الحديث
 عائشة رضي الله عنها أنها قالت كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم عند أحرامه بأطيب
 ما أجد رواه البخاري ومسلم وكره محمد وزفر بما تبقى عنه بعد الإحرام (وصل ركعتين) بعد
 اللبس والتطيب وقص الأظفار والشارب وحلق العانة وتنف الأبط لأنه عليه السلام صلى
 ركعتين رواه مسلم والبخاري ولا يصلحها في الوقت المكروه (وقل اللهم اني أريد الحج فيسره لي
 وتقبله مني) لأن أنس رضي الله عنه روى أنه عليه السلام صلى الظهر ثم ركب على راحلته فقال
 اللهم اني أريد الحج فيسره لي وتقبله مني (واب) أمر من التلبية أي قل إياك اللهم الخ (دبر
 صلاتك) وهي الركعتان المذكورتان حال كونك (تنوي بها) أي بالتلبية وليس بأضمار قبل الذكر
 لأن قوله لب يدل على ذلك وانما ينوي بها (الحج) لأن النية شرط لجميع العبادات والذكر باللسان
 ليس بشرط كما في الصلاة فإن جمع بينهما كان أحسن (وهي) أي التلبية (إياك) وهي تشية لب
 من اب بالمكان أي أقام وقيل أي لزم والمعنى أنما تقيم على طاعتك لازم لها غير خارج عنها والتشية
 زيادة اظهار الطاعة كأنه قال أنما تقيم على طاعتك إقامة بعد إقامة (اللهم) يعني يا الله فلما حذف
 حرف النداء عوضت عنها الميم وهذا لا يجوز يا اللهم لاجتماع العوض والمعوض عنه (ليبك
 لا شريك لك) في ملكك (ليبك أن الحمد) بالفتح والكسر روايتان ومعنى الفتح لأن الحمد
 لك والكسر أصح ليكون ابتداء ذكر لتعليلا للآول (والنعمة) بكسر النون كل ما يصل إلى
 الخلق من النفع ودفع الضرر (لك والمالك) بضم الميم وفسر بأنه سعة المقدور والمالك بالكسر
 حيازة الشيء وتوصيف الله بالآول أبلغ على ما لا يخفى (لا شريك لك) كرر للتأكيد (وزد فيها) أي
 في التلبية وقال الشافعي في رواية الربيع عنه لا يزيد لاند ذكر منظوم فتحل به الزيادة والنقصان
 كالآذان وإنما ابن عمر رضي الله عنهما كان يقول إذا ستوت به راحلته زيادة على المروي إياك
 ليك وسعديك والخير بين يديك والرغاء إليك والعمل متفق عليه بخلاف الآذان لأنه لا إعلام
 (ولا تنقص) من التلبية لأنه هو المنقول عنه عليه السلام (فإذا لبيت) حل كونك (ناويا فقد
 أحرمت) أي دخلت في الإحرام وهذا نصريح بأنه يكون شارعا عند وجودهما ولم يبين بأيهما
 يصير شارعا فقال حسام الدين الشهيد يصير شارعا بالنية ولكن عند التلبية لا بالتلبية وعن أبي
 يوسف أنه يصير شارعا بالنية وحدها وبه قال الشافعي كالصوم ولنا قوله تعالى فمن فرض فيهن
 الحج قال ابن عباس فرض الحج الإلهال وقال ابن عمر التلبية وقال ابن مسعود الإحرام وقالت
 عائشة لا إحرام إلا لمن أهل ولي بخلاف الصوم لأنه ركن واحد (فاتق) أي فإذا أحرمت اتق
 أي فاجتنب (الرفث) أي الجماع وقيل ذكره بدواعيه عند النساء (والفسوق) أي المعاصي
 والخروج عن طاعة الله تعالى قبيح وفي حالة الإحرام أقبح (والجدال) أي المجادلة وهي المناجعة
 مع الرفقة والمكارية والعكابين والمنازعة معهم والسباب (و) اتق أيضا (قتل البصيد) لقوله
 تعالى لا تأكلوا الصيد وأنتم حرم (و) اتق أيضا (الإشارة إليه) أي إلى الصيد وهي تكون في الحضرة

(والدلالة عليه) أي عن الصيد وهي تكون في الغيبة (و) اتق أيضا لبس القميص والسراويل
 والعمامة والقلاص والقباء والخفين (الآن لا تجدد) أنت (النعاليين فاقطعهما) أي الخفين
 (أسفل من الكعبين) والكعب ههنا هو المفصل الذي في وسط القدم عند معد الشرايين بكل
 ذلك ورد الحديث الصحيح (و) اتق أيضا لبس (الثوب المصبوغ بؤرس) وهو الكركم (أو زعفران
 أو عصفر) وهو زهر القرطم وقال الشافعي وأحمد لا بأس بلبس المعصفر (الآن يكون) الثوب
 المصبوغ (لا ينقض) أي لا يفسد وقيل لا يتأثر وهو أقرب للمادة للفظ (و) اتق أيضا (ستر الرأس
 والوجه) وقال الشافعي يجوز للرجل تغطية وجهه لقوله عليه السلام أحرام الرجل في رأسه
 وأحرام المرأة في وجهها ولنا قوله عليه السلام في المحرم الذي خرم من بعيره لا تخمر ووجهه
 ولا رأسه رواد مسلم ورواه موقوف على ابن عمر فلا يعارض المرفوع ولئن صح فقله أحرام
 الرجل في رأسه لبس فيه نفي وجهه (و) اتق أيضا (غسلهما) أي غسل الرأس والوجه أراديه
 الحجة لأنها في الوجه (بالخطمي) بكسر الخاء وهو ثبت مشهور وانما منع لأن له رائحة طيبة
 عند أبي حنيفة فصار طيبا وعندهما يلين الشعر ويحسبه ويقتل القمل وغرة الخلاف في وجوب
 الدم عنده والصدقة عنه دهما (و) اتق أيضا (مس الطيب) لقوله عليه السلام الحاح الشعث
 النفل رواء أبو ذر الهروي وغيره وقال الشافعي يجوز له الخضاب بالحناء لأنه ليس بطيب ولنا قوله
 عليه السلام الحناء طيب رواء النسائي (و) ليعق أيضا (حلق رأسه) فيه التفات من الخطاب
 إلى الغيبة على ما لا يخفى (و) ليعق أيضا (قص) أي قطع (شعره) قلم (ظفره) اقله تعالى
 ولا تحلقوا رؤسكم والقص في معنى الحلق فثبت بدلالة النص وكان القياس على ما ذكره ولأن
 يقال رأسك وشعره وظفره لكنه التفات من الخطاب إلى الغيبة كما ذكرناه فلذلك قد رونا الفعل
 هنا بصيغة الغائب (لا) يتق المحرم (الاعتسال) لأنه عليه السلام اغتسل وهو محرم رواد مسلم وكره
 مالك أن يغيب رأسه في الماء لتوهم التغطية فلنا هذا ليس بتغطية عادة (و) لا يتق أيضا (دخول
 الحمام) لأنه عليه السلام دخل الحمام في الخفة رواد البيهقي وعند مالك أن دخل الحمام وتدللك
 افتدى (و) لا (الاستظلال بالبيت والمجل) وانما سطاوط وقال مالك يكره لأنه يشبه تغطية الرأس
 وبه قال أحمد ولنا حديث أم الحصين قالت حججت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع
 فرأيت أسامة وبالا أحدهما أخذ بخنظام ناقة النبي صلى الله عليه وسلم والآخر رفع ثوبه يستتره
 من الحر حتى ربح جرة العقبة رواد مسلم وأبو داود والنسائي (و) لا (شد الهيمان) بكسر الهاء
 وهو ما يجعل فيه الدراهم ويشد على الحقوفخ الهاء فيه غلط (في وسطه) سواء كانت فيه نفقة
 نفسه أو نفقة غيره وقال مالك يكره أن يكون فيه نفقة غيره وإن شدد افتدى لعدم الضرورة إليه
 ولنا ابن عباس رضي الله عنهما ما كان يطلقه من غير قيد (وأكثر التلبية متى صليت) عادم
 التفات الغيبة إلى الخضوع حيث قال رأ أكثر بالخطاب للمعزم (أو عداوت متفرقا) أي صعدت
 موضعاً متفرقا عاليا (أو هبطت) أي نزلت (واديًا ولقيت ربك) وهو جمع راكب كوفد جمع وافد
 قال يعقوب هو العشرة فافوقها من الابل (و) أكثر أيضا (بالاسحار) أي في وقت الاسحار وفي
 غير الاسحار أيضا ولكن تخصيص الاسحار لكونها وقت اجابة الدعوة حال كونك (رافعا صوتك
 بها) أي بالتلبية لما روى أنه عليه السلام كان يلبى إذا تلقى راكبا أو صعدا مكة أو هبطا واديا وفي

أخبار المكتوبة وآخر الليل ذكر في الامام وأما رفع الصوت بهم فلما روى انه عليه السلام قال
 أنا ناني جبريل عليه السلام فأمرني أن آمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالاهلال والنسبية رواه أبو
 داود وغيره (و) إذا دخلت مكة شرفها الله لئلا تؤمرا فأدخل من النخبة العليا وهي ثنية كداء
 من أعلى مكة على درب المعلى وطريق الابطح ومنى يجنب الجحون وهو مقبرة أهل مكة (أبدأ)
 أولاً (بالمسجد) أي بالمسجد الحرام من باب بني شيبه والباه في (بدخول مكة) تتعلق بأبدأ وهي في
 في محل النصب على الحال أي حال دخولك مكة فتأهل المصدر محمدوف (وكبروه) واللقاء
 البيت أي تجاهه لحديث جابر رضي الله عنه انه عليه السلام كان يكبر ثلاثاً ويقول لا إله الا الله
 وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير عند ذلك (ثم استقبل الحجر الاسود) حال
 كونك (مكبراً مهللاً) لما روى انه عليه السلام دخل المسجد فبدأ بالحجر فاستقبله فكبر وهال
 رواه أحمد وحال كونك (مستأجراً) الحجر لقول ابن عمر رضي الله عنهما رأيت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يستلمه ويقبله رواه البخاري ومسلم وكيفية الاستلام أن يضع يديه على الحجر ويقبله (بلا
 ايذاء) لا أحد حتى لا يرتكب ترك الواجب لأقامة السنة اقله عليه السلام اعمر رضي الله عنه
 يا عمر انك رجل قوى لاتزاحم على الحجر الاسود فتؤذى الضعيف ان وجدت خلوة فاستلمه والا
 فاستقبله وكبر وهال رواه أحمد فان لم يقدر على الاستلام أمس الحجر شيئاً كالعرجون ونحوه وقبله
 اقول عامر بن واثله رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يطوف بالبيت ويستلم الحجر معجن معه
 ويقبل المحجن رواه مسلم واذا بعز عن ذلك رفع يديه حذاء منكبيه وجعل باطنهما منحوا الحجر مشيراً
 بهما اليه كأنه واضع يديه عليه وظاهرهما نحو وجهه (وطف) بالبيت حال كونك (مضطجعا)
 وهو أن يلقى طرف رءائه على كتفه الايسر ويخبر حقه تحت ابطنه الايمن ويبقى طرفه الاخر على
 كتفه الايسر ويكون كتفه الايمن مكشوفة واليسرى مغطاة بطرفي الازار مأخوذة من الضبع
 وهو العضد لانه يبقى مكشوفاً لما روى يعلى بن أمية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف
 مضطجعاً رواه أبو داود وبه يكون طوافك (وراء الحطيم) لانه من البيت سمي به لانه حطيم من
 البيت أي كسر وبسمي حجر أيضاً لانه حجر عن البيت أي منع منه وهو محوط طمد ودعى صورة نصف
 دائرة خارج عن جدار البيت من جهة الشام تحت الميزاب وليس كله من البيت بل مقدار ستة
 أذرع منه من البيت لحديث عائشة رضي الله عنها انه عليه السلام قال ستة أذرع الحجر من
 البيت وما زاد ليس من البيت رواه مسلم ولولم يطف بالحطيم بل دخل الفرجة التي بينه وبين
 البيت لا يجزئه ويبعد الطواف كله ولو أعاد الحجر وحده اجزأه ويدخل من الفرجة في الاعادة
 ولولم يدخل بل كما وصل الى الفرجة عادوراء من جهة المغرب اجزأه وطف حال كونك (آخذاً)
 عن يمينك مما يلي الباب سبعة أشواط) لما روى عن جابر رضي الله عنه أنه عليه السلام لما قدم
 مكة أتى الحجر فاستلمه ثم مشى على يمينه فرمل ثلاثاً ومشى أربعا رواه مسلم والنسائي (ترمل) أي
 تسرع وفي الديوان الرمل ضرب من العدو قلت هو عدد وهما الكتفين (في) الاشواط (الثلاثة)
 الاول) وقيل لا رمل فيه لانه كان لاظهار الجلال لا مشركين وقد زال والصحيح أنه ستة باقية لانه
 عليه السلام فعله في حجة الوداع والخلفاء بعده ولا يرمل في البقية بل يمشى على هيئته لما روى
 أساور اليه بقوله (فقط) يعني لا يرمل في الاربعة الباقية (واسلم الحجر) الاسود (كلما مرت به)

ان استطعت لما روى انه عليه السلام طاف على بعير كلما أتى على الركن أشار
 اليه بشئ في يده وكبر وراه أحد البخاري وان لم يستطع استقبل على ما ينه ويستحب أن
 يستلم الركن اليماني ولا يقبله وعند محمد وسنة وبقوله مثل الحجر الاسود لما روى عن ابن
 عباس أنه عليه السلام كان يقبل الركن اليماني ويضع يده عليه وراه البارقطني (واختم
 الطواف به) أي بالاستلام (و) اختمه أيضاً (بركعتين) تصليهما (في المقام) أي في مقام
 ابراهيم عليه السلام (أوجبت يسير من المسجد) الحرام ان لم يكن في المقام وهذه الصلاة
 واجبة عندنا وقال الشافعي سنة لانعدام دليل الوجوب ولنا أنه عليه السلام لما انتهى
 الى مقام ابراهيم عليه السلام قرأ قوله تعالى واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى فصلى ركعتين فقرأ
 فيهما فاتحة الكتاب وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد ثم عاد الى الركن فاستلمه ثم خرج
 الى الصفا وراه أحد مسلم فنبه عليه السلام ان صلاته كانت امتثالاً لامر الله عز وجل والامر
 للوجوب واللام في قوله (للقدم) تتعلق بقوله طف مضطجعا أي طف سبعة أشواط مثل
 ما ذكرنا لاجل القدم (وهو) أي طواف القدوم (سنة لغير المحكي) لانه على من يقدم
 والمكي لا يقدم وقال مالك وأحمد هو واجب لقوله عليه السلام من أتى البيت فليحبه بالطواف
 أمر وهو واجب وانما أنه عليه السلام سمعته بحبه بقوله فليحبه فلا يفيد الوجوب لان التحية
 في اللغة اسم للاكرام يبدأ به الانسان على سبيل التبرع ولا يلزم وجوب رد السلام بقوله تعالى
 واذا حميتم بحية فحيوا احسن منها أو ردوها لانه ليس بالبداء احسان وانما هو مجازاة
 للسلام الاول (ثم) بعد ذلك (اخرج الى الصفا) من باب بني مخزوم (وقم عليه) أي على الصفا
 بحيث تشاهد البيت منه حال كونك (مستقبل البيت) بمرأته المصلياً على النبي
 صلى الله عليه وسلم داعياً بركبك بمجاكتك وهذه كلها أحوال متسداً خلة أو مترادفة وكل ذلك
 في حديث جابر الذي أخرجه مسلم وغيره (ثم) بعد ذلك (اهبط) أي انزل (نحو المروة) حال كونك
 (ساعياً بين الميادين الاخضرين) بجذاه دار العباس رضى الله عنه (رافعاً عليهما) أي على المروة
 (فعلك) أي كذهلك (على الصفا) من استقبال القبلة والتكبير والتلبيس والصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم والدعاء بمجاكتك (قطب بينهما) أي بين الصفا والمروة (سبعة أشواط تبدأ
 بالصفا وتختتم بالمروة) لانه عليه السلام بدأ بالصفا فرقى عليه رواده مسلم ثم الذهاب الى المروة شوط
 والعود منها الى الصفا شوطاً آخر هكذا يفعل سبعة أشواط وقال الطحاوي وبعض الشافعية
 الذهاب من الصفا الى المروة والرجوع منها الى الصفا شوط قياساً على الطواف بالبيت فانه من
 الحجر الى الحجر شوط فكذلك من الصفا الى المروة شوط ويرد عليهم ما قاله جابر في حديثه الطويل
 فلما كان آخر طوافه على المروة الحديث جعل آخر طوافه على المروة ولو كان كما قالوا لكان
 آخره على الصفا والشوط في الطواف لا يتم ما لم يتسه الى الحجر الاسود وفي السعي يتم بالمروة
 فيكون ما بعده تكراراً محضاً فلا يكون التماس عليه صحيحاً ثم السعي بين الصفا والمروة واجب
 عندنا وقال مالك والشافعي ركن وكان ينبغي أن يقول الشيخ وهو واجب كما قال في التذم
 وهو سنة لانه خلط الواجب بالسنة (ثم) بعد الفراغ من السعي (أقم بمكة) أي فيها حال كونك
 (حراماً) لانك محرم بالحج فلا تتحل قبل الاتيان بأفعاله (وطف بالبيت كلما بدا) أي ظهر

أراد كلاً تسيراً (لك) لأنه يشبه الصلاة وهو خير موضوع فكذلك الطواف وهو أفضل من الصلاة
 في حق الاتفاقي وبالعكس للمكي (ثم اخطب قبل يوم التروية يوم) وهو اليوم السابع من
 ذي الحجة ويوم التروية اليوم الثامن منه (وعلم فيها) أي في الخطبة (المناسك) وليس باضمار قبل
 الذكر لأن قوله ثم اخطب يدل عليها أي علم الناس أفعال الحج والخروج إلى منى وإلى عرفات
 والصلاة والوقوف فيها والافاضة منها وفي الحج ثلاث خطب أولها هذه والثانية بعرفات
 يوم عرفة والثالثة تبني في اليوم الحادي عشر فينصل بين كل خطبتين يوم كلها خطبة واحدة
 ولا يجلس في وسطها الا خطبة يوم عرفة فانهما خطبتان يجلس بينهما وكما بعد الزوال بعد ما صلى
 الظهر الا يوم عرفة فانهما بعد الزوال قبل أن يصلي الظهر وقال زفر يخطب في ثلاثة أيام متوالية
 أولها يوم التروية لانها يوم الموسم ولانها عليه السلام خطب في اليوم السابع وكذا أبو بكر
 رضي الله عنه (ثم) بعد ذلك (رح يوم التروية إلى منى) لما روى جابر رضي الله عنه أنه عليه
 السلام توجه قبل صلاة الظهر يوم التروية إلى منى وصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء
 والفجر رواه مسلم ولم يبين الشيخ الوقت الذي يخرج منه إلى منى يوم التروية وفي المحيط يستحب
 أن يتوجه بعد الزوال وهو أحد قول الشافعي وذكر المرغيناني أنه يخرج إلى منى بعد ما طلعت
 الشمس وهو الصحيح لما روي بنا (ثم) (رح) إلى عرفات بعد صلاة الفجر (من يوم عرفة) لما روى
 ابن عمر رضي الله عنهما أنه عليه السلام غدا من منى حين طلع الفجر في صبح يوم عرفة حتى أتى
 عرفة الحديث زواجه أحمد وأبو داود وهذا بيان الأولوية ولو راح قبل طلوع الفجر جاز (ثم) بعد
 ذلك (اخطب) خطبتين بعد الزوال وبعد الاذان قبل الصلاة كخطبة الجمعة ولو خطب قبل
 الزوال جاز وعلم الناس الوقوف بعرفة والمزدلفة والافاضة منها وروى بكرة العقبية يوم الفجر
 والذبح والحق وطواف الزيارة وقال مالك يخطب بعد الصلاة لانها خطبة وعظ كالعهد
 ولنا ما روى أنه عليه السلام خطب مثل ما قلنا (ثم) بعد ذلك (صل) بالناس (الظهر والعصر)
 جميعاً (بأذان) واحد (واقامتين) لما روى جابر أنه عليه السلام صلاههما بأذان واقامتين جمع
 ذلك عنه فيكون حجة على مالك في اعتبار الاذنين ولو قطع بينهما ما كره له ذلك وأعاد الاذان
 خلافاً للمحدثين في رواية والبناء في قوله (بشرط الامام و) (شرط الاحرام) تتعلق بمحذوف تقديره
 انما يجوز الجمع بين الظهر والعصر بشرط الصلاة مع الامام وهو محرم حتى لو صلاههما
 أو أحدهما منفرداً أو غير محرم لا يجوز له الجمع عند أبي حنيفة وعندهما لا يشترط الاحرام
 في حق العصر حتى قال لا يجوز للمنفرد أن يجمع بينهما لما لا شرع للتقريب للوقوف والجمع
 والمنفرد فيه سواء وبه قالت الثلاثة وقال زفر الجماعة شرط في العصر خاصة حتى لو انفرد
 بالظهر ثم أحرم بالحج جاز له أن يصلي العصر مع الامام في الجمع لأن المغير هو العصر فيشرط
 الاحرام والجمع فيه خاصة دون الظهر وله أنه ثبت بخلاف القياس فيمن كان محرماً فيه ما يجمع
 ولم يوجد فان قلت ما المراد من الاحرام قلت احرام الحج ثم قيل لا بد منه قبل الزوال ليجوز
 الجمع وان أحرم بعده لم يجز ذلك والصحيح انه يكتفي بالتقديم على الصلاتين (ثم) (رح) إلى
 الموقف بكسر القاف وهو موضع الوقوف (وقف بقرب الجبل) يعني جبل الرحمة الذي
 عند الحضرات السود الكبار وهو الجبل الذي بوسط أرض عرفات يقال له الال على وزن خلال

لانه عليه السلام وقف في ذلك الموضع (وعرفات كلها موقف) يعني موضع للوقوف (الابطن
 عرنة) اقول عليه السلام عرفة كلها موقف وارفعه واعن بطن عرنة والمزدلفة كلها موقف
 وارفعه واعن بطن محسر وشعاب مكة كلها محسر رواه البخاري وهو حجة على مالك في تجويزه
 الوقوف بطن عرنة مع الدم وقوله (حامدا) لله تعالى (مكبرا مهلا ملبيا مصليا) على النبي صلى
 الله عليه وسلم (داعيا) الله تعالى بالحاجة أحوال متداخلة أو مترادفة وذو الحال الضمير في قوله
 وقف وبذلك كله وردت الآثار ويلى ساعة بعد ساعة وعند مالك يقطع التلبية اذا زاغت
 الشمس من يوم عرفة لان عليا رضى الله عنه قطعها فيه ولنا ما رواه الفضل بن العباس أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لم يزل يلى حتى رمى جرة العقبة رواه البخاري ومسلم (ثم) رح (الى
 مزدلفة بعد الغروب) أى غروب الشمس من يوم عرفة (وازل بقرب جبل قزح) لانه هو
 الموقف الماروى أنه عليه السلام لما أصبح وقف على قزح رواه أبو داود وقال الجوهري قزح
 اسم جبل بالمزدلفة وقال الزنخسرى المشعر الحرام قزح وهو الجبل الذي يقف عليه الامام
 وعليه المقدمة وفي المطالع قزح موقف قريب في الجاهلية اذ كانت لاتقف بعرفة (وصل
 بالناس العشاءين) المغرب والعشاء (بأذان) واحد (واقامة) واحدة وقال زفر بأذان
 واقامتين واختاره الطحاوي الحديث جابر أنه عليه السلام صلاهما بأذان واقامتين رواه مسلم
 وبه قالت الثلاثة وعنه بأذانين أيضا ولنا حديث ابن عمر رضى الله عنهما أنه عليه السلام
 أذن للمغرب بجميع فأقام ثم صلى العشاء بالاقامة الاولى قال ابن حزم رواه مسلم ويرجح هذا
 بأن العشاء في وقته والقوم حضور فلا يحتاج الى الاعلام بخلاف عرفة فان العصر فيها في غير
 وقته فلا بد له من الاعلام بها (ولم يجز) صلاة (المغرب) لو صلاها (في الطريق) أى في طريق
 المزدلفة وكذا الصلاها في عرفات وقال أبو يوسف تجوز لانه صلاها في وقته وبه قال الشافعي
 وإياهما حديث أسامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دفع من عرفة حتى اذا كان بالشعب نزل
 فبال وتوضأ ولم يسبغ الوضوء قلت الصلاة بارسل الله فقال الصلاة أمامك فركب فلما جاء
 المزدلفة نزل فتوضأ فسبغ الوضوء الحديث رواه البخاري ومسلم ومعنى الصلاة أمامك وقتها
 أمامك اذ نفسها لا توجد قبل ايجادها وعند ايجادها لا تكون أمامه وقيل معناه المصلى أمامك
 أى مكان الصلاة (ثم) بعد ذلك (صل) صلاة (الفجر بغلس) وأصل الغلس ظلام آخر الليل
 ولكن المراد منه طلوع الفجر الثاني من غير تأخير قبل أن يزول الظلام ويستشر الضياء (ثم) بعد
 الصلاة (قف) بالمزدلفة حال كونك (مكبرا مهلا ملبيا مصليا) على النبي صلى الله عليه وسلم
 (داعيا) الله تعالى بمجاكتك (وهي) أى المزدلفة (موقف) أى موضع للوقوف (الابطن
 محسر) لما روينا وهو بتشديد السين المهملة وكسرها ولو وقف فيها في هذا الوقت أو مر بها
 جاز كما في عرفة وقبله أو بعده لا يجوز والمبيت بالمزدلفة سنة وقال مالك والشافعي في قول واجب
 والوقوف بها واجب وقال مالك سنة وقال الليث بن سعد ركن (ثم) رح (الى منى بعدما أسفر)
 الصبح جد المأتم من حديث جابر رضى الله عنه (فارم جرة العقبة) وهي التي عند الشجرة
 من ناحية مكة ويكون الرمي (من بطن الوادي بسبع حصيات كحصى الخذف) بالخاء والذال
 المجتمعتين وهو الرمي برؤس الاصابع قال الخذف بالعصا والخذف بالحصى الاول بالمهملة والثاني

بالمحبة وكيفية الرمي أن يضع الحصة على ظهر أي يامه اليمنى ويستعين باليسرة ومدة الرمي
 أن يكون بينه وبين الرمي خمسة أذرع (وكبر) أي قل الله أكبر (بكل) أي مع كل (حصة)
 ولو سجد أجزأه (واقطع التليسة بأرجلها) أي مع أول حصة ترمي الماروي بها وقال مالك يقطعها
 إذا رجع من عرفات وقد ذكرناه ويجوز الرمي بكل ما كان من جنس الأرض كالخجر والمدر
 والطين والمغرة والنورة والزرنج والمخ الجلي والكحل أو قبضة من تراب والاحجار النفيسة
 كالياقوت والزبرجد والزمرد والبلخش والفيروزج والبلور والعقيق بخلاف الخشب والعنبر
 واللؤلؤ والذهب والفضة وقال الشافعي لا يجوز إلا الرمي بالحجر ووقته من طلوع الفجر إلى غروب
 الشمس ويكره قبل طلوع الشمس ويستحب بعده إلى الزوال ويباح بعد الزوال إلى الغروب
 وقال الشافعي يجوز الرمي بعد النصف الأخير من الليل ولنا ما رواه ابن عباس عن النبي صلى
 الله عليه وسلم أي بني لا ترموها الجرة حتى تطلع الشمس رواه أبو داود وصححه الترمذي وروى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ضحى متفق عليه (ثم) بعد الفراغ من الرمي (اذبح) وهذا
 مستحب للمفرد وواجب على القارن والمقتنع (ثم) بعد الذبح (اسلق) لما روى أنه عليه السلام
 قال للعلاء خذ وأشار إلى جانبه الأيمن ثم الأيسر ثم جعل يعطيه الناس رواه مسلم وأبو داود
 وأحمد (أو قصر) وهو أن يأخذ الرجل والمرأة من رؤس الشعر مقدرا لا مثله (والحلق أحب)
 لقوله عليه السلام اللهم اغفر للمعلقين قالوا يا رسول الله والمقصرين قال اللهم اغفر للمعلقين
 قالوا يا رسول الله والمقصرين قال والمقصرين متفق عليه ويكتفي بحلق ربيع الرأس لأن الربع
 حكم الكل وحلق الكل أولى اقتضاها عليه السلام ويجب إجراء المونى على رأس الأقرع
 على المختار (وحل لك غير النساء) لما روت عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم إذا رميت فذبحتم فقد حل لكم كل شيء إلا النساء وحل لكم الثياب والطيب ورواه
 الدارقطني وهو حجة على مالك في قوله لا يحل له الطيب أيضا (ثم) رح (إلى مكة يوم النحر أو غدا)
 أي غدا يوم النحر (أو بعده) أي أو بعد غد النحر وهذه الأيام أيام النحر وهي وقت طواف
 الزيارة لأن الله تعالى عطف الطواف على الذبح والاكل منه بقوله فكأوا ثم قال وليطوفوا
 فكان وقتهم ما واحد أو ألقاها أفضلها كما في النحر (وطف) إذا أتيت مكة (لأركن) أي لأجله
 وهذا هو الطواف المفروض في الحج وهو ركن فيه ويسمى طواف الزيارة وطواف الأفاضة
 وطواف يوم النحر وطواف الركن (سبعة أشواط بالركن) في الطواف (وسعى) بين الصفا
 والمروة (أن قدمتهما) أي الرمل والسعي في طواف القدوم (والأ) أي وإن لم تكن قدمتهما
 (فعلا) أي الرمل والسعي وكان ينبغي أن يقول ولا افعلهما (و) بعد ذلك (حلت لك النساء)
 لاجتماع الأتمه على ذلك وحل النساء بالحل السابق لا بالطواف لأن المحلل هو الحلق دون
 الطواف غير أنه أخر عمله إلى ما بعد الطواف فإذا حصل عمل الحلق عمله كالطلاق الرجعي أخر
 عمله إلى انقضاء العدة لحاجته إلى الاستعداد فإذا انقضت عمل الطلاق عمله فبان منه (وكرهه)
 تأخير عن أيام النحر) لأنه مؤقت بها وذكر القدوري في شرح مختصر الأكرخي أن آخره آخر أيام
 التشريق وفي الغاية أن آخره عند محمد غير مؤقت ووقت الحلق هو وقت الطواف (ثم) رح (إلى)
 منى فإرم الجمار الثلاث) وهي الجرة الأولى والوسطى والأخيرة (في ثاني) يوم (النحر) بعد

الزوال) أى زوال الشمس حال كونه (بأدقاً) أى بالجدة التى (تلى المسجد) أى مسجد
 الخيف (ثم) أى بالجدة التى (تليها) أى تلى الجدة الأولى وهى الجدة الوسطى (ثم بجدة
 العقبة) كذلك وردت الآثار (وقف عند كل رعى بعده رعى) فتقف بعد الأولى والثانية
 ولا تقف بعد الثالثة (ثم) ارم (غداً) أى فى غداً الثانى النحر وهو اليوم الثالث عشر من ذى الحجة
 (كذلك) أى كآرميت فى الثانى النحر (ثم) ارم (بعده) أى بعد غداً الثانى النحر وهو اليوم الرابع
 عشر من ذى الحجة (كذلك) أى كآرميت فى اليومين قبله (أن مكنت) فى منى وأما علقته به
 لأنه مخير فيه لقوله تعالى فمن تعجل فى يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه ما أتى بخيره بينهما
 ونفى المخرج عنهما والافضل أن يكث ويرمى فى اليوم الرابع بعد الزوال (ولو رميت فى اليوم
 الرابع) وهو الثالث من أيام الرعى (فقبل الزوال صح) رميتك عند أبى حنيفة وقال لا يجوز
 اعتبار ارباع الايام وبه قال الشافعى وله أنه لما ظهر التخفيف فى هذا اليوم بترك الرعى
 فلا ينظر بجميع ساعاته أولى وهو مروى عن ابن عباس أيضاً (وكل رعى بعده رعى) كرمى
 الجرتين الأولى والوسطى فى الايام الثلاث (فأرم) حال كونك (ماشياً والياً) أى وان لم يكن بعده
 رعى بحزمة العقبة والجدة الأخيرة فى الايام الثلاث فأرم حال كونك (راكباً) بدل عليه ماروى
 أنه عليه السلام رعى جرة العقبة راكباً يوم النحر هذا بيان الافضلية وأما الجواز فثبت كيفما
 كان (وكره أن تقدم ذلك) بفتح الناء المثناة والقاف وهو ما معك من المتاع والحوائج (الى
 مكة وتقيم) أى والحال أنك تكثبى لاشية تغال القاب بها (ثم) رح الى المحصب) وهو
 الابطح ويسمى المحصب والبطحاء والخيف وهو ما بين الجبلين جبل عند مقابر مكة وجبل يقابلها
 وليست المقبرة من المحصب والنزول فيه سنة عندنا وقال الشافعى ليس بسنة لما روى عن عائشة
 رضى الله عنها أنها قالت نزول الابطح ليس بسنة وإنما نزول رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه كان
 أسمع غلر وجهه الى المدينة وكذا روى عن ابن عباس رضى الله عنهما ولنا ما قال ابن عمر رضى
 الله عنهما ما النزول به سنة فقيل له ان رجلاً يقول انه ليس بسنة فقال كذب أنا نخبه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم رواه البخارى ومسلم فأى سنة أقوى
 من هذا فإن فعله عام السلام وقصد افعال الخلفاء من بعده قد ثبت فيه وقول عائشة وابن عباس
 ظن منهم فلا يعارض المرفوع والمثبت مقدم على النافى فاذا انزلت فى المحصب وقضيت اربك
 (فطف للصدر) أى لاجله وهو الرجوع لغتة فلذلك سمي طواف الصدر ويسمى أيضاً طواف
 الوداع وطواف آخر العهد بالبيت (سبعة أشواط) لأنه عليه السلام صلى الظهر والعصر
 والمغرب والعشاء بالمحصب ثم رقد رقة ثم ركب الى البيت فنافى به رواه البخارى ولا يرم فيه
 لما بينا (وهو) أى طواف الصدر (واجب) وقال مالك والشافعى فى قول هو سنة ولو كان
 واجباً لما استقط عن المبكى والحائض ولنا ما روى عن ابن عباس أنه قال كان الناس
 ينصرفون فى كل وجه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقرأ أحد حتى يكون آخر عهده
 بالبيت رواه مسلم وأحمد وفى رواية أنه خفف عن المرأة الحائض متفق عليه وأهل مكة
 لا يصدرون فلا يجب عليهم (الاعلى أهل مكة) فانه غير واجب عليهم ما ذكرنا (ثم) اذا فرغت
 من الطواف (اشرب من زمزم) سنة قبله متصلاً بانه من زمزم متصلاً بانه من زمزم متصلاً بانه من زمزم

الى البيت في كل مرة ماء صاب به وجهك ورأسك وجسدك وصوب عليك ان تيسر وقال عليه
 السلام انه ا مباركة انه اطعمهم طعم وشفا سقم رواء مسلم (و) بعده (الترجم الملتزم) وهو ما بين
 الباب والخبر الاسود قيل يبدأ أولابه ثم يشرب من زمزم والاصح ما ذكره والالتزام أن يلزق
 وجهه وصدره به (ونثبت) أي تعلق (بالاستار) أي أستار الكعبة كالمعلق بطرف ثوب
 مولاه يستغيثه في خطب جسيم (والتصق بالجدار) أي يجدار البيت شرقه الله تعالى
 هذا (فصل) في بيان مساوئ تتعلق بالوقوف واحوال النساء واحوال البدن وتقليدها
 (من لم يدخل مكة) بعد احرامه من الميقات (ووقف بعرفة) مع الحج (سقط عنه طواف
 القدوم) لان طواف الزيارة يغني عنه كالفرض يغني عن تحية المسجد ولا شيء عليه لانه سنة
 (ومن وقف بعرفة ساعة من الزوال) أي من زوال شمس يوم عرفة (الى فجر) يوم (النحر) فقد تم
 حجه (اقوله عليه السلام الحج عرفة فمن وقف بعرفة ساعة من ليل أو نهار فقد تم حجه رواء بمعناه
 أبو داود وغيره وصححه الترمذي وقال مالك لا يجوز الا كفاً بوقوف النهار ولا بد من الوقوف
 في جزء من الليل (ولو) وقف حال كونه (جاهلاً) بأنه عرفة (أو) حال كونه (نائماً أو) حال كونه
 (مغمى عليه) لانه عليه السلام وقف بعد الزوال وهذا بيان أول الوقت وقال من أدرك عرفة
 بأمل فقد أدرك الحج ومن فاتته عرفة بليل فقد فاتته الحج وهذا بيان آخر الوقت ولم يفصل بين
 أن يكون عالماً بعرفة أو لم يكن فيشترط فيه الحصول فقط فان قلت هذا مشكل بالطواف
 فانه لو طاف حارياً من عدو أو سبيع أو طابا لغيره لم يجزه عن الطواف لعدم النية فكيف
 أجزتم مع الجهل بكونه عرفة وكلاهما فرض قلت الوقوف ليس بعبادة مستقلة بنفسه ولهذا
 لا يتقدم به فوجود النية في أصل تلك العبادة يغني عن اشتراطها في ركنه كما في أركان الصلاة
 والطواف عبادة مقصودة ولهذا يتقدم به فاشترط فيه أصل النية ولا يشترط فيه تعيين الجهة
 كما في صوم رمضان (ولو أهل عنه) أي عن شخص (رفيقه) بانغمائه أي بسبب انغمائه (صح)
 اهلاكه عنه عند أي حنيفة وقال لا يجوز ولو أمره بأن يحرم عنه عند غيره فأحرم عنه عند انغمائه
 جاز اجماعاً لهما ان الاحرام شرط فلا يقطع الا بفعله أو فعل نائبه ولم يوجد وله ان الاستنابة
 ثابتة دلالة نصار كالنائب نصا كشراب ماء السقاية (والمرأة) والخشني المشكل في جميع أفعال
 الحج (كالرجل) لعموم الاوامر ما لم يعم دليل الخصوص (غير أنها) تكشف وجهها
 لان احرامها فيه (لا) تكشف (رأسها) لانه عورة وعبارة صاحب المجمع أحسن منه حيث
 قال وتوافق المرأة لأنهم لا تكشف رأسها الى آخره وكان ينبغي أن يقول والمرأة كالرجل غير
 أنها لا تكشف رأسها لان مخالفة فيه ولا يحتاج الى ذكر الوجه لانها لا تخالفه فيه ولوقيل انما
 ذكره ليعلم أنها كالرجل فيه ولو سكت لما علم قلنا الاستثناء يمنع على ما لا يخفى (ولا تلبس جهوراً)
 لان صوتها عورة (ولا ترمل) في الاطوفة (ولا تسجي) أي لا تهزل (بين الميادين) لانه محل بستر
 العورة (ولا تحلق) لانه مثله في حقها (وتنقص) لقوله عليه السلام انما على النساء التقصير
 رواء أبو داود (وتلبس الخيط) لان في لبس غيره كشف عورتها (ومن قلده بدنه تطوع) بأن يعلق
 على عنقه قطعة نعل أو عروة من اداة أو لحاء شجر ونحو ذلك مما يـكون علامة على أنه هدى
 (أو) قلده بدنه (نذراً أو) قلده (جزء صيد أو نحوه) كبदन المتعة وبدن القران (وتوجه معها) أي

مع البدنة والحال أنه (يريد الحج فقد أحرم) أي صار محرما للقول ابن عمر رضي الله عنهما إذا قلده الرجل هديه فقد أحرم وهو محمول على ما إذا ساقه لأن سوقه بعد التقليد في معنى التلبية فبمجرد التقليد لا يصير محرما وقال الشافعي لا يصير محرما إلا بالأحرام ولو اشترك جماعة في بدنة فقلدها أحدهم صاروا محرمين إن كان ذلك بأمر البقية وساروا معها (فان يبعث بها) أي بالبدنة التي قلدها (ثم توجه) هو (لا) يصير محرما (حتى يلحقها) لأنه إذا أدركها فقد اقترنت نيته بعمل هو من خصائص الحج فيصير محرما كالساقه من الابتداء (الأي بدنة المتعة) فإنه يصير محرما بمجرد توجهه إلى مكة (أذ أنوى الأحرام) لأن هذه البدنة نوع اختصاص ببقاء الأحرام بسببه فإن المتمتع إذا ساق لبسه التحلل فكذا في ابتداء الشروع يختص بأن يصير محرما بنفس التوجه وقال أبو اليسر ينبغي أن يكون هدى القرآن كذلك (فان جللها) أي فان جلل البدنة بأن وضع عليها اجلا (أو أشعرها) من الأشعار وهو الطعن في سنام الهدى من جانبها إلا عين وهو مكروه عند أبي حنيفة خلافا لها (ما) أو قلادة لم يكن محرما (وان ساقه إلا ذلك ليس من خصائص الحج) أما عندهما وإن كان الأشعار حشا ولكنه قد يفعل للمعالجة (والبدن) بضم الباء جمع بدنة يكون عندنا (من الإبل والبقر) لأنهم من البدنة وهي الضخامة وهي موجودة فيهما وقال الخليل إن البدنة ناقة أو بقرة تهدي إلى مكة قال النووي وهو قول أكثر أهل اللغة وقال الشافعي البدن من الإبل خاصة وقال مالك إن يحرم إن يكون من الإبل يكون من البقر

* هذا (باب) في بيان أحكام (القرآن) *

وهو مصدر من قرئت بين شيئين إذا جمعت بينهما والقارن الجامع بين الحج والعمرة (هو) أي القرآن (أفضل) من التمتع والأفراد (ثم التمتع) أفضل من الأفراد (ثم الأفراد) وقال الشافعي الأفراد أفضل ثم التمتع ثم القرآن وهو قول مالك وأحمد وعن أحمد التمتع أفضل ثم الأفراد ثم القرآن وعن أبي حنيفة أن الأفراد أفضل من التمتع كذهب الشافعي لهم قوله عليه السلام القرآن رخصة فالعزيمة أولى ولنا قوله تعالى وآتوا الحج والعمرة لله وإتمامهما أن يحرم بهما من دويرة أهله كذا فسرته الصحابة وهو القرآن وحديث أنس رضي الله عنه أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لبيك عمرة وحبالبك عمرة وحبجارواه البخاري ومسلم وعن علي رضي الله عنه قال آتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقال كيف أهلات قلت أهلات بأهلال فقال أتيت سقت الهدى وقرئت رواه أبو داود والنسائي وقوله القرآن رخصة ثقي قول أهل الجاهلية أن العمرة في أشهر الحج من أجزأ الفجور أو سقوط سقر العمرة صار رخصة (وهو) أي القرآن أي صفته (أن يمل) أي يحرم (بالعمرة والحج) معا (من الميقات) لأنه جمع بين شيئين كما ذكرنا (ويقول اللهم أتى أريد العمرة والحج فيسرهما إلى وتقبلهما مني) وذكر الميقات وقع اتفاقا أو على الغالب لأنه لو أحرم بهما من دويرة أهله أو بعد ما خرج من بلده قبل أن يصل إلى الميقات جاز وصار قارنا بل هو أفضل وكذا لو أحرم بهما داخل الميقات أو أحرم بعمرة ثم بحجة قبل أن يطوف لهما أربعة أشواط (وطوف ويسعى لهما) أي للعمرة أولا (ثم) يطوف ويسعى (الحج كما مر) في باب الفرد وفي بعض النسخ وهو الأصح ثم يحج كما مر (فان طاف لهما) أي للعمرة والحج (طوافين) متوالين من غير أن يسعي بينهما (وسعى سعيين جاز) لأنه أتى

بما هو المستحق عليه (وأما) تأخير سعي العمرة وتقديم طواف التلبية عليه ولا يلزمه بذلك شيء (واذا رمى) بجرة العقبة (يوم الحزيم) شاذاً وبدناً (وسبعها) أي أو سبع المدينة بأن يشترك مع ستة لأنه عليه السلام كان قارناً وزج الهدايا وقال جابر جئنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فحمرنا البعير عن سبعة والبقرة عن سبعة وراه البخاري ومسلم فيكون حجة على مالك في قوله لا تجزئ البدنة الا عن واحد (وصام العاجر عنه) أي عن الهدى (ثلاثة أيام آخرها يوم عرفة) فيصوم اليوم السابع من ذي الحجة والثامن والتاسع (و) صام أيضاً (سبعة) أيام (إذا رغب) من أفعال الحج (ولو) صام هذه السبعة (بمكة) فإنه يجوز وقال الشافعي لا يجوز إلا أن ينوي الإقامة فيها هو يقول إن المراد بقوله تعالى وسبعة إذا رجعتم حقيقة الرجوع ونحن نقول رجعتم بمعنى فرغتم عن أفعال الحج والفراغ سبب الرجوع فاطلق المسبب على السبب (فإن لم يصم) الثلاثة في الحج (اليوم الثريعين الدم) فلا يجوز أن يصوم الثلاثة ولا السبعة بعدها وقال الشافعي يصوم الثلاثة بعد هذه الأيام وقال مالك يصومها في هذه الأيام ولنا انتهى المعروف عن صوم هذه الأيام ولا يؤدى بعدها أيضاً لأن الهدى أصل وقد نقل حكمه إلى بدل موصوف بصفة وقد فانت فعاد الحكم إلى الأصل وهو الهدى (وان لم يدخل) القارن (مكة) بل توجه (ووقف بعرفة فعليه دم) لرفض العمرة وعن أبي حنيفة أنه يصير أفضا لعمرة بمجرّد التوجه وقال الشافعي لا يصير أفضا بناء على أصله أنه لا يرى الايمان بأفعال العمرة ولما أن عائشة رضي الله عنها كانت معمرة أو قارئة وهو الصحيح فلما حاضت بسرف وقدمت لم تطف لعمرتها حتى مضت إلى عرفات فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ترفض عمرتها ونصنع ما يصنع الحجاج (و) عليه (تضاًؤها) أي قضاء العمرة لتحقيق الشروع فيها وبسقط عنه دم القرآن لأنه لم يوفى لاداء النسكين

* هذا (باب) في بيان أحكام (التمتع) *

من المتاع أو المتعة وهو الانتفاع أو النفع (وهو) أي التمتع (أن يحرم بعمرة من الميعات) (قطوف لها) أي للعمرة سبعة أشواط (ويسعى) بين الصفا والمروة سبع مرات (ويحلق) بعد ذلك (أو بقصر) وقد حل منها وقال مالك يتحل عند راعه من أفعال العمرة ساق الهدى أو لم يسق من غير حلق ولا تقصير ونا حديث ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال تمتع الناس بالعمرة إلى الحج فلما قدم النبي صلى الله عليه وسلم مكة قال للناس من كان معه هدى فإنه لا يحل من شيء حرم منه حتى يقضى حجه ومن لم يكن منكم أهدي فليطف بالبيت وبالصفا والمروة ولبه قصر ولحل متفق عليه (ويقطع التلبية بأول الطواف) وقال مالك إذا رأى بيوت مكة وفي رواية عنه إذا وقع بصره على البيت ولنا ما رواه أبو داود عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه عليه السلام كان يسكن عن التلبية في العمرة إذا استلم الحجر وقال حديث صحيح (ثم يحرم بالحج يوم التروية من الحرم) لأنه في معنى المكي وإن أحرم قبله جاز وهو أفضل لأن فيه مسابقة إلى الخير وزيادة في المشقة (ويحج) يعني في تلك السنة لأنه لا يـكون مقته إلا به في هذه السنة وبفعل جميع ما يفعل الحجاج لأنه مفرد بالحج إلا أنه يرمي في طواف الزيارة ويسعى بعده لأن هذا أول طواف له في الحج بخلاف المفرد لأنه سعى مرة عقيب طواف القدوم (ويذبح) لأنه تمتع (فإن يحجز)

عن الذبيح (فقد مر) حكمه في فصل القران وهو أن يصوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع
 إلى أهله (فإن صام ثلاثة) أيام (من شوال) قبل أن يحرم بالعمرة ثم أحرم (فاعتمر لم يجز) - هذا
 الصوم (عن الثلاثة) التي ذكرت في قوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج لأنه إذا قبل
 وجود السبب فلا يجوز (وصح) أي صوم هذه الثلاثة في شوال (لو) صامها (بعد ما أحرم بها)
 أي بالعمرة (قبل أن يطوف) لها التمتع السبب وقال الشافعي "لا يجوز قبل الإحرام بالحج" (فإن
 أراد) الرجل الذي يتمتع (سوق الهدى) معه أحرم وساق الهدى بعده لأنه عليه الصلاة
 والسلام (أحرم) بذى الحليفة (وساق) الهدى بعده (وقلد بتة بجزاذة أو نعل) لأنه عليه الصلاة
 والسلام قلد البدنة وهو أفضل من التجليل وقال الشافعي "يقلد أولاً ثم يحرم (ولا يشعر) البدنة
 عند أبي حنيفة (ولا يشعر) وهو أن يشق أحد جانبي سنامها حتى يخرج منه الدم ثم يبلطخ به
 سنامها والاحسن أن يشق في الجانب الأيسر عند أبي يوسف وعند الشافعي من الجانب الأيمن
 كل ذلك مروي عنه عليه الصلاة والسلام وهو مكروه عند أبي حنيفة لأنه مثله وتغذيب حيوان
 وعندهما حسن وعند الشافعي سنة لأنه عليه الصلاة والسلام فعله وفعله أصحابه وقال الطحاوي
 ما كره أبو حنيفة أصل الأشعار وكيف يكره ذلك مع ما اشتهر فيه من الأخبار وإنما كره أشعار أهل
 زمنه لأنه رآهم يبالغون فيه على وجه يخاف منه الهلاك فقرأ في سدها الباب وأما إذا وقف على
 قطع الجلد دون اللحم فلا بأس به وقيل إنما كره إثارة على التقليد كما كره إثارة نكاح الكفاية
 على نكاح المسلمة (ولا يتحلل) أي هذا الممتع الذي ساق الهدى (بعد) فراغه من (عمرة) لأن
 سوق الهدى يمنعه من التحلل بخلاف ما إذا لم يسق لأنه لا مانع لمن التحل (ويحرم) أي الممتع
 السائق الهدى (بالحج يوم التروية) كما ذكرنا في الذي لا يسوق الهدى (و) إحرام الممتع بالحج
 (قبله) أي قبل يوم التروية (أحب) سواء كان سائق الهدى أولاً لما ذكرنا وقال الشافعي "في غير
 واجد الهدى المستحب أن يحرم بالحج قبل السادس (فإذا حلق) الممتع رأسه (يوم النحر) فقد حل
 من إحراميه) إحرام العمرة وإحرام الحج لأن الحلق في الحج كالإسلام في الصلاة فيتحلل به عنهما
 (ولا تمتع ولا قران لمكي ومن يلبها) أي ولا مان إلى مكة وهم أهل ما دون المواقيت إلى الحرم
 ولا يقال أنه أضمار قبل الذكر لأن المكي دل عليه وليس لهؤلاء إلا الأفراد عندنا وقال الشافعي
 لهم التمتع والقران وقال مالك من كان داخل الميقات إلى الحرم لهم التمتع والقران وبه قال
 أحمد لأنهم ليسوا من حاضري المسجد الحرام ولنا أنهم تبع لهم حيث كانت مواطنهم داخل
 الميقات كاهل مكة فكانوا بمنزلة من وعن ابن عمر رضي الله عنهما ليس لأهل مكة تمتع ومثله عن
 ابن عباس وابن الزبير رضي الله عنهم (فإن عاد الممتع إلى بلده بعد) فراغه من (العمرة) (والحال
 أنه) (لم يسق الهدى بطل تمتعه) لأنه ألم بأهله المما صححنا فيما بين التمسكين وبه يطل التمتع كذا روى
 عن ابن عمر وسعيد بن جبيرة وعطاء وبراء بن ربيعة وغيرهم من جهه ورا التابعين رضي الله عنهم وبأنى فيه
 خلاف الشافعي لأن الألام عنده لا يمنع التمتع حتى أجاز له أهل مكة (وإن ساق) الهدى (لا) يطل
 تمتعه بالممامه بأهله لأنه محرم على حاله ما لم يخرج عنه الهدى وقال محمد يطل تمتعه لأنه ألم بأهله بين
 التمسكين وبه قال مالك وأحمد (ومن طاف أقل أشواط العمرة) بأن طاف ثلاثة أشواط (قبل
 أشهر الحج وثأمتها) أي العمرة بأن طاف أربعة أشواط البقية (فيها) أي في أشهر الحج (و) بعد

فراغها منها (حج كان متمتعاً) لأن لاكثر حكم الكل (وبعكسه) أي وبعكس الحكم المذكور وهو ما إذا طاف أكثر العمرة مرة قبل أشهر الحج ثم أتتها فيها (الآ) يكون متمتعاً لما ذكرنا وما لك يعتبر الحظ في أشهر الحج والشافعي يعتبر الاحرام فيها بناء على أصله لأن الاحرام من الاركان (وهي) أي أشهر الحج (شوال وذو القعدة وعشر ذي الحجة) كذا روى عن العبادلة الثلاثة وعبد الله ابن الزبير رضي الله عنهم وعن أبي يوسف انه اعشر ايام من ذي الحجة وقال مالك ذو الحجة كلها من أشهر الحج وفائدة التوقيت بهذه الاشهر أن شأمن أفعال الحج لا يجوز الا فيها حتى اذا صام المتمتع أو القارن ثلاثة أيام قبل أشهر الحج لا يجوز وكذا السعي بين الصفا والمروة عقبت طواف القدوم لا يجوز الا فيها (وصح الاحرام به) أي بالحج (قبلها) أي قبل أشهر الحج (وكره) وقال الشافعي في الجسد لا يجوز ولا يعقد عمرة لأن الاحرام وكن عنده فلا يجوز قبل الوقت وعندنا هو شرط فيجوز ولكنه يكره كيلا يقع في المخطورات بطول الزمان وقوله لا يعقد عمرة مشكل على قوله لان فرض عنده كالحج فكيف يعقد بغيره الفرض فرض آخر هذا الخلف (ولو اعتمر كوفي) أي شخص من الكوفة (فيها) أي في أشهر الحج (وأقام بمكة أو) مدينة (بصرة) (وحج) من عامه ذلك (صح متمعه) أما اذا أقام بمكة فلا نه أدنى نسكن وترفق باسقاط أحد السفرين وهو حقيقة للمعة وأما اذا أقام ببصرة فذكر الطحاوي أن هذا قول أبي حنيفة لأن سفره قائم ما لم يعد الى وطنه وعلى قوله ما لا يكون متمتعاً كما اذا رجع الى أهله وغرة الخلاف في وجوب الدم فعنده يجب لانه متمتع وعنده ما لا يجب (ولو أقامه) أي لو أقامه هذا السكوف في العمرة (فأقام بمكة أو ببصرة وقضى) عمرته (وحج) من عامه ذلك (الآ) يصح متمعه لأن سفره انتهى بالقاسد وصارت عمرته الصحيحة مكينة ولا تمتع لاهل مكة (الآن يعود الى أهله) بعد ما مضى في القاسد وبعد ما حل منه ثم قضاها وحج من عامه ذلك فانه يكون متمتعاً لأن عمرته بمقايمة وبجنيته مكينة وهو من أهل الاتفاق فيكون متمتعاً ضرورة ولو رجع الى البصرة ولم يرجع الى أهله ففضاها لم يكن متمتعاً عند أبي حنيفة خلافاً لهما (وأقامه) أي أي النسكين وهما العمرة والحج (أقصد) السكوف في الذي يريد التمتع (مضى فيه) أي في ذلك الذي أقصدته لانه لا يمكنه الخروج عن عمرة الاحرام الا بالافعال (ولادم) عليه يعني دم التمتع لانه لم يترفق بأداء النسكين الصحيحين في سفره واحدة (ولو تمتع) رجل (وضحى) يعني ذبح أضحيته يوم النحر (لم تجز) تلك الاضحية (عن) دم (التمتع) لانه أنى بغير ما عليه لأن دم التمتع غير الاضحية فلا يسيب أحدهما عن الآخر ولو تمثال يجب عليه دمان دم التمتع ودم التحلل قبل الذبح وذكر محمد بن عبد الله في الجامع الصغير المرأة لأن الجهل عليهن أغلب أو كانت واقعة امرأة نفقها أبو يوسف عن أبي حنيفة لمحمد كما جمعها منه ووضعها لمحمد كما جمعها من أبي يوسف (ولو حاضت) المرأة (عند الاحرام أنت) يعني فعلت (بغير الطواف) بالبيت وهو الوقوفان ورمي الجار وشموه القول عليه الصلاة والسلام لعائشة حين حاضت بسرف افعلى ما يفعل الحاج غير أن لا تطوف بالبيت بمقتضى عليه (ولو) حاضت (عند طواف) (الصدر تركته) أي طواف الصدر لقول ابن عباس انه عليه الصلاة والسلام أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت الا أنه خفف عن المرأة الحائض متفق عليه ولو طهرت قبل أن تخرج منها يلزمها الاطهارة حينئذ وان جاوزت بيوت مكة ثم طهرت لا تعود

قوله أن يكون آخر
عهدهم بالبيت
هكذا في النسخ
والذي في الزيلى
آخر عهدهم بالبيت
الطواف اه

وكذا لو انتطعده فلم تغتسل ولم يذهب وقت صلاة حتى خرجت منها والنفساء كالحائض
والكان في قوله (كن أقام عكة) في محل النصب على أنه صفة لمصدر محذوف أي تركته تركا
كترك من يقيم عكة طواف الصدر لانه صار من أهلها هذا إذا كانت نيته الإقامة قبل أن يحل
النظر الأول وإن كانت بعده لا يستطع عند أبي حنيفة ومحمد لانه وجب عليه بدخول وقته
وقال أبو يوسف سقط عنه ولا يلزمه الا اذا شرع فيه ثم نوى الإقامة

هذا (باب) في بيان أحكام (الجنائيات) *

وهو جمع جنابة وهو اسم الله فعل محترم شرعا وفي اصطلاح الفقهاء يطلق على ما يكون في النفوس
والا طراف وأعمال من جنى الثمر اذا أخذه من الشجر ثم استعمل في الشرب في ذلك (يجب شاة ان
طيب محرم عضوا) كما لا مثل الرأس والفخذ والساق وان كل طيبا كثيرا يجب الدم عند أبي
حنيفة وقال لا يجب صدقة (والأ) أي وان لم يطيب عضوا كما لا بل طيب أقل منه (تصدق) لتصور
الجنابة وقال محمد يجب بقدره من الدم وفي المتن إذا طيب ربع العضو فعليه دم اعتبارا بالحق
وذو النقية أبو جعفر أن الكثرة تعبر في نفس الطيب لاني العضو فان كان كثيرا مثل
كفين من ماء الورد وكف من الغالية وبقدر ما يستكثره الناس من المسك يكون كثيرا
وان كان قليلا لا في نفسه والقليل ما يستقره الناس وان كان في نفسه كثيرا وكف من ماء الورد
يكون قليلا وقيل بالتوفيق بينهما هو الصحيح فيقال ان كان الطيب قليلا فلا عبرة للعضو وان كان
كثيرا فالطيب ثم اعلم أن في كل موضع وجب فيه الدم تجزئه الشاة الامن جامع بعد الوقوف
بعرفة أو طاف الزبارة جنبا أو حائضا أو نفساء وكل موضع وجب فيه صدقة فهي نصف صاع من
بر أو صاع من تمر أو صاع من شعير الا ما يجب بقتل جرادة أو قتل أو بارأله شعرات قليلة من رأسه
أو عضوا آخر من أعضائه فان فيه تصدق بما شاء (أو خضب) عطف على قوله ان طيب أي يجب
شاة أيضا ان خضب (رأسه بجناء) لان طيب على ما رواه النسائي والبيهقي وهو حجة على الشافعي
في قوله لا يجب عليه شيء هذا اذا كان مائعا وان كان متلبدا فعليه دمان دم للتطيب ودم لتغطية
الرأس وان خضب رأسه بالوصة فلا شيء عليه لان السب طيب وانما تغير لون الشعر وفيها زينة
وعن أبي حنيفة أن عليه صدقة وعن أبي يوسف ان كان للصداع فعليه دم باعتبار أنه يغلف
رأسه (أو أدهن) عطف على ما قبله أي يجب أيضا دم ان أدهن (بزيت) عند أبي حنيفة وقال
صدقة لانه من الاطعمة وقال الشافعي ان استعمله في الشعر فدم لانه يزيل الشعر وان كان
في غيره فلا شيء عليه وله أنه أصل الطيب فان الروائح تليق فيه وكونه مأكولا لا ينافي وجوب الدم
كالزعفران وهذا الخلاف في الزيت البحث أي الخالص الذي لا يخالطه طيب أما الملطيب
بالبنفسج والزنبق والبان ونحوها يجب فيه بالاجماع وهذا اذا استعمله على وجه التطيب أما لو
داوى به جرحه أو شقوق رجليه فلا شيء عليه بالاجماع وفي التجريد ولو أدهن بالشحم أو بالسمن
فلا شيء عليه ولو غسل رأسه بخطمي وجب عليه الدم عند أبي حنيفة خلافا لما قيل جوابه في
خطمي العراق وجواب ما في خطمي الشام (أو لبس) ثوبا نحيطا أو غطى رأسه يوما) كما لا
وقال الشافعي يجب الدم بنفس اللبس لانه محظور احرامه قلنا لا ارتفاق المكامل لا يحصل
الا بالادوام لان المقصود منه دفع الخزي والبرد واليوم يشملها ما فقد ربه وعن أبي يوسف اذا لبس

أكثر من نصف يوم فعليه دم وهو قول أبي خنيفة وأبو عن محمد بن لبنة في بعض اليوم يجب عليه من الدم بحسابه ولو كان اللسان كله من بقص وقياء وسراويل وخفين يوما كاملا لزمه دم واحد لانهم من جنس واحد وكذا الودام أياما وكذا الوزعة بالليل ولبسه بالنهار الا اذا نزعه على عزم الترتل لم يلبسه فانه يجب عليه دم آخر (والا) أي وان لم يلبس ولم يغط يوما كاملا (تصدق) لقصور الجناية (أو حلق) عطف على ما قبله من الذي فيه الدم أي يجب دم ان حلق (ربع رأسه أو) ربع (الحية) أو ربع محجمه لان الربع يحكي الكل وعند مالك لا يجب الا بخلق الكل (والا) أي وان لم يكن قدر ربع (تصدق) لقصور الجناية وعند الشافعي يجب دم ان كان ثلاث شعرات وبه قال احمد والكاف في قوله (كالحلق) في محل النصب على أنه صفة لمصدر محذوف أي تصدق تصدقا كصدق الخالق شعر رأس غيره يعني اذا حلق رأس غيره يجب عليه صدقة لانه مر تفق بازاله شعته غيره الا أنه دون ارتفاعه لنفسه فيجب التصديق ويجب الدم على المخلوق وقال الشافعي لا شيء على الخالق لانه ارفاق وليس بارتفاع ولكن يأثم فان كان باذنه يجب النذية على المخلوق وان كان سكت ولم ينعه فوجهان وبه قال مالك واحمد (أو رقبته) بالنصب عطف على قوله ربع رأسه أي أو حلق رقبته (أو) حلق (ابطيه أو) حلق (أحدهما أو) حلق (محجمه) وهو موضع الحامة فانه يجب دم في حلق أحد هذه الاشياء وان حلق بعض واحد يجب صدقة وقال أبو يوسف ومحمد في حلق المحجم صدقة لانه عليه الصلاة والسلام احتجم وهو محرم متفق عليه ولو كان يوجب الدم لما بشره ولانه قليل فيجب صدقة وله ان حلقه لمن يحتجم مقصود وهو المعتبر بخلاف الخلق لغيره ولا حجة له ما في الحديث لانه يحتمل أنه لعذر ألا ترى أنه عليه الصلاة والسلام لا يباشر ما يوجب الصدقة عابثا ويحتمل أنه لم يخلق بل احتجم في موضع لا شعر عليه وهو الظاهر ولم يعتبر الربع في هذه الاعضاء لعدم جريان العادة فيها بالاقصا على البعض فلا يكون حلق البعض ارتفاعا كاملا حتى لو حلق أكثر أحد ابطيه لا يجب الا الصدقة بخلاف الرأس والحية فان قلت السنة تنف الابط فكيف ذكر الخلق قلت كذا ذكر في الجامع الصغير أيضا تنبيه على الجواز وان كانت السنة هي التنف (وفي أخذ شاربه حكومة عدل) بأن ينظر أن هذا المأخوذ كم يكون من ربع الحية فيجب عليه بحسابه من الطعام حتى اذا أخذ منه نصف عن الحية يجب عليه ربع الدم وانما ذكر الأخذ في الشارب وهو النقص لانه هو السنة وهو أن يقص منه حتى يوازي الاطار وهو الحرف الاعلى من الشفة العليا وذكر الطحاوي أن حلق الشارب هو السنة عند أبي خنيفة لقوله عليه الصلاة والسلام أحفوا الشارب وأعفوا اللحي رواد مسلم والاحفاء الاستيصال والاعفاء تركها حتى تنكث وتكثر والسنة قدر القبضة فما زاد يقطع (وفي) أخذ محرم (شارب حلال أو قلم أظفاره) أي أي أظفار الحلال يجب (طعام) أي صدقة بطعام كالقطرة وكذا بخلق رأسه وكذا اذا فعل بمحرم آخر وعند الشافعي لا يجب شيء على المحرم الخالق لما مر (أو قص) عطف على ما يجب فيه الشاة أي أو يجب شاة ان قص محرم (أظفار يديه ورجليه في مجلس) واحد (أو) قص (يداً) أي أظفار يده واحدة (أو) قص (رجلاً) أي أظفار رجل واحدة أما في الاول فلانها جناية واحدة معنى لاتحاد المقصود وهو الارتفاق فاذا اتحد المجلس تعتبر المعنى واذا اختلف تعتبر الحقيقة

كالبس المتفرق وأما في الثاني فلان الربيع حكم الكل وان قص الكل في مجلسين يجب دما
عندهما لانهم ما جانيان وعند محمد دم واحد للتدخل ولو قص من يديه ورجليه خمسة متفرقة
يجب دم عنده وصداقة عنده ما ولو قص ثلاث أصابع عليه صاع ونصف عند ناو وعند زفر
والشافعي دم (والأى وان لم يكن كذلك بل قص أقل من يدا أو رجل في مجلس (تصدق) لقصور
الجنابة (كخمس) أى كما تصدق في قص خمسة من الأصابع (متفرقة) وهو نصف صاع من بر
بقلم كل ظفر الا أن يبلغ ذلك دما فينقص ما شاء (ولا شيء) على المحرم (بأخذ ظفر من كسر) لانه
لا يغور بعد الانكسار (وان تطيب) المحرم (أو لبس) ثوبا (أو حلق) رأسه أو لحية (بعد) أى
بسبب عذر (ذبح شاة) ان شاء (أو تصدق بثلاثة أصوع) من الطعام (على ستة) من المساكين لكل
مسكين نصف صاع (أو صام ثلاثة أيام) لما روى عن كعب بن عجرة أنه قال كان أبى من رأسى
خملت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم والقمل يتناثر على وجهى فقال ما كنت أرى ان الجهد
بلغ منك ما أرى أتجد شاة فأت لا ترات الاية ففدية من صيام أو صدقة أو نسك قال هو صوم
ثلاثة أيام أو اطعام ستة مساكين نصف صاع لكل مسكين متفق عليه وفسر النبي صلى الله
عليه وسلم النسك بالشاة فصاروا أه أبوداود ثم اذا اختار الطعام يجزيه التغطية والتغذية
بالأباحة عند أبى يوسف وقال محمد لا يجوز الا التملك

هذا (فصل) في بيان ما يفسد الحج وما لا يفسده (ولا شيء) على المحرم (ان نظر الى فرج امرأة
بشهوة فأمنى) لانه لم توجد منه المباشرة ولهذا لا يفسد به الصوم وعند مالك وأحمد عليه بدنة
(وتجب شاة ان قبل) المحرم امرأته بشهوة (أو لبس) امرأة (بشهوة) سواء أتزل أو لم يزل وكذا
اذا جامع فبادون الفرج وعند الشافعي يفسد امرأته في جميع ذلك اذا أتزل وعن أحمد يجب بدنة
(أو أفسد) المحرم (بجماع) في أحد السبلين (أى القبل والدبر) (قبل الوقوف بعرفة) بيه
بالعطف على وجوب الشاة وعند الشافعي بدنة كالمجامع بعد الوقوف وبه بقوله أفسد على فساد
الحج وهو شمع عليه وعن أبى حنيفة لا يفسد بالاجاع في الدبر ولا فرق فيه بين أن يكون ناسيا
أو عامدا طالعا أو مكرها كفى الصوم ولنا فيما قلنا أن رجلا جامع امرأته وهو محرمان فسادا
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لهما اقضيا نسككما وأهديا هديا رواه البيهقي والهدى
يتناول الشاة (ويضى) هذا المفسد في حجه كما يضى من لم يفسد (ويضى) ذلك الحج الفاسد من
قابل لما روى عن عمرو بن عبد رضى الله عنهم أنهم قالوا ايرقان دما ويضيان في حجهما
وعليه ما الحج من قابل (ولم يفترا) أى الزوجان اللذان أفسدا الحج بالجماع (فيه) أى في القضاء
وعند زفر يفتقان من عند الاحرام وعند الشافعي يفتقان من المكان الذى وقع فيه الجماع
وعند مالك يفتقان من حين خروجهما من المنزل قلنا لا افتراق ليس بنسك في الاداء كذلك في
القضاء وما نقل عن بعض الصحابة رضى الله عنهم من الافتراق فهو محمول على الاستحباب (وتجب
بدنة) على الجماع (لو) جامع (بعده) أى بعد الوقوف بعرفة كذا روى عن ابن عباس ولا يعرف
ذلك الاسماء ولو كان قارنا فعليه بدنة بخبر وشاة لعدم ربه (ولا فساد) بخبره ا قوله عليه الصلاة
والسلام من وقف بعرفة فقد تم حجه وحقبة التمام غير مردلبة اطواف الزبارة وهو ركن قعين
التمام حكى بالاثمن من الفساد وبشرأخ الذمة عن الواجب وعن الشافعي أنه يفسد اذا جامع

قبل الرمي وبه قال مالك وأحمد (أو جامع) عطف على ما فيه وجوب الشاة لاعلى ما فيه المبدئية
يعنى وتجب عليه شاة ان جامع (بعد الحلق) خلفه الجنابة لوجود الحلق فى حق غير النساء وفى
المبسوط والبداية لجامع القائلين أول مرة بعد الحلق قبل طواف الزيارة فعليه بدنة للحج وشاة
للعمرة وذكر الزبيرى أنه يجب عليه بدنة ولا شئ عليه للعمرة وهذا يخالف ما ذكره القندورى وغيره
والصواب مع القندورى (أو جامع) فى العمرة قبل أن يطوف الاكثر) وهو أربعة أشواط
يلزمه شاة أيضا (وتسند) العمرة (ويعنى) فيها كمن لم يفسد (وبيقضى) بعد ذلك (أو جامع
بعد طواف الاكثر) فى العمرة تجب عليه شاة أيضا (ولافساد) لعدم ربه لوجود أكثرها وقال
الشافعى تنفسد فى الوجهين جميعا وعليه بدنة اعتبارا بالحج اذ هي فرض عنده وعندنا هي سنة
فكانت أحذرت منه فوجب شاة (وجامع الناسى = العامد) لاستوائهم فى الارتفاق وكذا
جماع النائمة والمكره مفسد خلافا للشافعى (أو طواف) عطف على ما فيه وجوب الشاة أى
تجب شاة اذا طاف (لأركان) أى لأجل طواف الزيارة حال كونه (محدثا) وقال الشافعى لا يعتد
به لقوله عليه الصلاة والسلام الطواف بالبيت حلاله ولنا اطلاق قوله تعالى وليطوفوا واستراط
الطهارة فيجوز الواحد زيادة على النص وهي نسخ فلا يثبت به والمراد من التشبيه فى الثواب دون
الحكم ألا ترى أن الانحراف والمشى فيه لا يفسده ثم الطهارة سنة عندنا في جماع والصحيح انها
واجبة (وبدنة) أى وتجب بدنة (ولو) طاف للركن حال كونه (جنباً) كذا روى عن ابن عباس
وكذا اذا طاف أكثره جنباً (وبعد) أى الطواف فى الجنابة والحديث جبه المأثى به على وجه
الكمال ولم يبين كيفية الاعادة ذكر فى الهداية أنهم أفضل ما دام بمكة وقال وفى بعض النسخ
وعليه أن يعيد والاصح أنه بوجوب الاعادة فى الحديث استحبابا وفى الجنابة ايجاباً وكذا قال
صاحب المجمع ثم اذا أعاده وقد طافه محمد فلا ذبح عليه وان أعاده بعد أيام النحر وان أعاده
وقد طافه جنباً فى أيام النحر فلا نسي عليه وان أعاده بعد زمره دم عنه أى حنيفة ولورجع الى
أهله وقد طافه جنباً وجب عليه أن يعود بإحرام جديد وان لم يعد وبعث بدنة اجزأه الا أن العود
هو الأفضل وفى المحيط بعث الدم أفضل (و) يجب عليه (صدقة) طاف حال كونه
(محمد بالقردوم والصدر) وكذا فى كل طواف هو تطوع ولو طاف للصدر جنباً عليه دم
لانه نقص كبير فان قلت قد سويت بين الواجب والنفل ههنا قلت طواف القدوم وجب
بالشروع فيه فاسموا (أو ترك الأقل طواف الركن) عطف على ما فيه وجوب الشاة أى
يجب شاة ان ترك الأقل وهو ثلاثة أشواط من طواف الركن لان النقصان يسير فيجب
بالدم (ولو ترك أكثره) أى أكثر طواف الركن وهو أربعة أشواط فصاعداً (بني محرماً) أبدا حتى
يطوفه ولكن فى حق النساء لأن اللاك من حكم الذكر (أو ترك أكثر الصدر) عطف على ما فيه
وجوب الشاة أى يجب شاة أيضاً ان ترك الأكثر من طواف الصدر لانه واجب (أو طاف)
للصدر حال كونه (جنباً) لما قلنا (و) تجب (صدقة بترك أقله) فيجب لكل شوط نصف صاع من
بر ولا يجب فيه دم بخلاف طواف الزيارة وطواف العمرة حيث يجب فيه ما الدم بترك الأقل
لانهم ما فرض (أو طاف للركن) أى يجب شاة أيضاً لو طاف طواف الزيارة حال كونه (محدثا)
طاف (للصدر) حال كونه (طاهراً فى آخر أيام التشريق) لأن طواف الصدر لم ينتقل الى طواف

قوله: ذابني شجاع كذا في الوقف والصواب ابن شجاع كما في الزيلعي ١٥ من خامس

فلا يتعين بالزمان بالاجماع (و) يجب (دما ن لو خلق القارن قبل الذبح) عند أبي حنيفة دم لترك
الترتيب ودم للقران وعندهما ليس عليه الادم واحد وهدوم القران لتحقيق سببه
* هذا (فصل) في بيان جزاء قتل الصيد وهو حيوان يمنع متوحش بأصل الخلقة برى وهو
ما يكون تولده وتناسله في البر ويجرى وهو ما يكون تولده في الماء ويجرم على المحرم
البرى دون البحرى (ان قتل محرم صيدا أو دلا عليه) أى على الصيد (من قتله فعليه الجزاء)
لقوله تعالى ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم وأما الدلالة فلما روى في حديث
أبي قتادة هل دلتهم وقال الشافعى لا يجب عليه شئ بالدلالة (وهو) أى الجزاء (قيمة الصيد
بتقويم) رجلين (عدلين في مقتله) يفتح الميم أى في موضع قتل فيه الصيد (أو) فى أقرب موضع
منه) أى من مقتله ان كان فى برية (فيشتري) القاتل (بها) أى بالقيمة (هديا وذبحه) ان شاء (ان
بلغت) قيمته (هديا أو) ان شاء اشترى بها (طعاما وتصدق به) أى بالطعام على كل مسكين نصف
صاع من براصاع من تمر أو شعير (كالفطرة) أى كفى صدقة الفطرة (أو) ان شاء (صام عن
طعام كل مسكين) يعنى عن نصف كل صاع (يوما ولو فضل) من الطعام بعد هذا الحساب (أقل
من نصف صاع) ان شاء (تصدق به أو) ان شاء (صام) عنه (يوما) كمالا وهذا عندهما وقال
محمد الخيارى في تعيين الهدى أو الاطعام أو الصيام الى العدلين فاذا احكبا بالهدى فالمعتبر فيه اله
مثل ونظر من حيث الخلقة ما هو مثل فى الضبع والظبي شاة وفى الارنب عناق والبربوع جفرة
والنعامة جبل والجمار الوحشى بقرة والمعتبر فيما لا مثل له القيمة كما قالوا فالخيل فى شيتين
فى معنى المثل وفيمن له الخيار وبقوله قالت الثلاثة له فى خيار الحكمين قوله تعالى يحكم به
ذوا عدل منكم هدى انصب هدى بالوقوع الحكم عليه وفى وجوب المثل فيما له مثل قوله تعالى فجزاء
مثل ما قتل من النعم أو جب المثل من النعم وله ما فى خيار القاتل ان الوجوب عليه كما فى البين
فان خيارا اليه وحكم العدلين لتقدير القيمة وفى وجوبها ان الحيوان غير مضمون بالمثل فيكون
مضمونا بالقيمة كالمملوك وأما هدى انصب على الحال يعنى فجزاؤه من النعم هدى أى فى حال الإهداء
والمراد من قوله مثل ما قتل من النعم أى جزاء عائل المقتول من النعم الوحشى ومثل الحيوان
فيمتد لان المثل المطلق هو المثل بصورة ومعنى فاذا تعد ذلك حل على المثل المعنوى وهو القيمة ثم
اذا وقع الاختيار على الهدى لا يجوزى الا ما يجوز فى الاضحية عند أبي حنيفة فاذا بلغت القيمة
ما لا يضحى به كالعنق مثلا لم يجز فيه الا التصديق ولا يصلح العناق جزاء وقال الا يصلح ويذبح لعزم
قوله من النعم وله ان اراقه الدم ليست بقربة الا فى من مخصوص كما عرف ثم الجزاء عندنا على
التخيير المشروح وعند زفر على الترتيب فيجب الهدى أو لا يتم الاطعام ثم الصيام لان الجزاء
فى مقابلة الجناية والملائم بحال الجاني هو الترتيب وانما ان وفى الآية للتخيير (وان جرحه) أى
وان جرح المحرم الصيد (أو قطع عضوه أو تنفق شعره ضمن ما تنقص) منه اعتبار الجزاء بالكل هذا
اذا برى وبقي أثره وان لم يبق له أثر لا يضمن لزوال الموجب وقال أبو يوسف يلزمه صدقة لئلا تم وعلى
هذا الوقع منه أو ضرب عينه فايفت فثبت له من وزال البياض وفى البدائع لا يسهط عنه
الضمان (وتجب القيمة) كاملة (بتفريشه وقطع قوائمه) لانه فوت عليه الامن (و) كذا يجب
قيمة اللبن من (حلبه) لان اللبن من اجزائه (وكسر بيضته) لانه أصل الصيد فتجب قيمة البيض

وان كان مذرة لا يجب شيء (و) كذا يجب القيمة في (خروج فروخ ميت به) أي بالكسر لان الظاهر انه مات به والقياس أن لا يجب به سوى البيضة وكذا الضرب بطن ظبية فألفت جنينا مستأنثا ماتت تجب عليه قيمته ما بخلاف ما اذا ضرب بطن امرأة فألفت جنينا مستأنثا يجب ضمان الام ولا يجب ضمان الولد غير الغرة في الحرة وفي الامه يجب قيمة الام ونصف عشرة قيمة الولد لو كان ذكرا أو عشرة قيمته لو كان أنثى (ولاشئ يقتل غراب) يأكل الحيف ويتدبى بالاذى دون العقق وغراب الزرع (وحدة وذئب وحية وعقرب) والرتيلا وأم أربعة وأربعين (وقارة) برية وأحلية (وكلب عقور) وعن أبي حنيفة العقور وغيره والمستأنس والمتوحش منه سواء ومنه لا يجب أيضا يقتل السنور ولو كان برتيا (وبعوض ونمل) سوداء وصفراء التي تؤذى بالعض وما لا يؤذى لا يحل قتلها ولكن لا يضمن لانها ليست بصيد (وبرغوث وقراد وسلمفاة) وخفساء وقنفذ وزغبة وذباب وزنبور وحلقة وصباح الليل والصرصر وأم حنين وابن عرس لانهم امن هوام الارض وليست بصيد (وبقتل قلة جراد تصدق بما شاء) قيل كفامن طعام وقيل غرة لان في القملة ازالة الشعث من بدنه حتى لو قتل قلة ساقطة أو من بدن غيره لاشئ عليه ولو وقع في ثوب به قمل كثير فألقاه في الشمس ليوت القمل وجب عليه نصف صاع من بر وان لم يقصد به قتلها فلا شئ عليه وأما الجراد فهو صيد (ولا يجاوز) القيمة (عن شاة يقتل السبع) وقال زفر يجب قيمته بالغة ما بلغت لانه صيد فكان ككأ كول اللحم لان الصيد انما حرم من حيث انه ارتفاق وهو جناية على الاحرام فلا يراد فيه على الدم وقال الشافعي لا يجب شئ بقتل السبع لانه مجبول على الاذى وبه قال أحمد ولنا انه صيد تقتناه الآية الا اذا اجل عليه وهو معنى قوله (وان صال) أي السبع أي جل عليه (لا شئ يقتله) لانه حينئذ في معنى الفواسق وقال زفر يجب عليه قيمته لان عهده لا تزول بفعله (بخلاف المضطر) الى الاكل اذا قتل صيدا أو كره يجب عليه الجزاء لان الكلام في الفعل الاختياري من الحيوان لا باقاة سماوية (واللعمرم ذبح شاة وبقرة وبغير ودجاجة وبط أحلى) وحى التي تكون في المساكن والحياض ولا تطير لاقتها بأصل الخلقة كالدياج وأما التي تطير فصيد فيجب بقتلها الجزاء وينبغي أن يكون الجأوس على هذا التفصيل فانه في بلاد السودان وحشي ولا يعرف منه مستأنس عندهم (وعليه) أي على المحرم (الجزاء بذبح حمام مسرول وظبي مستأنس) لانهم ما صيد بأصل الخلقة وقال مالك يجوز ذبح الحمام المسرول للمحرم لانه ألوف مستأنس (ولو ذبح محرم صيد احرم) اكله على الذابح وعلى غيره وقال الشافعي يحل لغیره وله اذا حل لانه مذبح بزكاة غير انه حرم على الذابح لانه تركابه النهي ولنا انه تعالى سماه قتل لا قتل أنه ليس بزكاة (وغرم) الذابح قيمة اللحم (بأكله) من لحم الذي ذبحه عنده أي حنيفة وقال لا يضمن الذابح أيضا بأكله لانه ميتة وتناول الميتة لا يوجب الا الاستغفار وله انه لكونه محظورا حرام له لكونه ميتة (لا يغرم) (محرم آخر) اذا أكل منه كالحلال اذا قتل صيد الحرام فأكل منه (وحل له) أي للعمرم (لحم ما اصطاده حلال وذبحه) الحلال أيضا (ان لم يبدل) المحرم (عليه) أي على الصيد (ولم يأمره) أي الحلال (بصيده) الحديث أي قتاده رضي الله عنه لانه لم يصد حمارا وحشا لنفسه خاصة بل صاد له ولاصحابه وهم محرمون فأباح لهم رسول الله على الله عليه وسلم ولم يحرمه بارادته أن يكون لهم هكذا قاله الطحاوي

وقال الشافعي ومالك إن اصطادة الحلال لأجل المحرم لا يحل له تناوله لقوله عليه السلام الصيد
 حلال لكم ما لم تصيدوه أو يصاد لكم رواه أبو داود والترمذي قلنا صدقه يحيى بن معين ولين
 صح فهو محمول على ما إذا صيد له بأمره (وبذبح الحلال صيد المحرم) تحجب (فتجيب صدق بها) أي
 بالقيمة وقال الشافعي يكفر قياسا على قتل المحرم وفي جواز الهدى روايتان عن أصحابنا (لا يجوز
 الصوم) في هذه المسئلة لأن الواجب هو الضمان بقتله والصوم لا يصلح ضمانا وقال زفر يجوز فيه
 الصوم لأن الوجوب باعتباره الجزائية فكان كفارة كالحرم فيجوز فيه الصوم (ومن دخل الحرم
 بصيد أرسله) لأن بدخوله صار من صيده وقال الشافعي ومالك لا يرسله لأن حق الشمرع لا يظهر في
 مملوك العبد لحاجة العبد ولو كان معه بازى فأرسله في الحرم فأنتلف جاما لا يجب عليه شيء (فإن
 باعه) أي فإن باع الصيد بعد ما دخل به الحرم (رد البيع إن بقي) الصيد لنفسه إذا لم يبيع (وإن مات)
 الصيد (فعلية الجزاء) يصدق بقيمته ولو تباعغ الحلالان وهما في الحرم والصيد في الحل جاز عند
 أبي حنيفة خلافا للحماد (ومن أحرم و) الحال أنه له (في يمينه أو قصصه صيد لا يرسله) يعني لا يجب
 عليه الوصية بأرساله وقت الإحرام لأن الصحابة رضي الله عنهم أحرموا وفي نيوتهم صمود
 ودواجن ولم ينقل أنهم أوجبوا إرسالها وقال الشافعي عليه إرساله لأنه تعرض للصيد وقيل
 إذا كان القفص في يده لم يمه إرساله بحيث لا يضيع (ولو أخذ حلال صيدا فأحرم) بعده
 (ضمن مرسله) عند أبي حنيفة لأنه أنتلف عليه ما لا يحترم بخلاف ما إذا أخذه في حالة الإحرام
 لأنه لم يملكه وقال لا يضمن لأنه أمر بالمعروف ونهى عن المنكر (ولا يضمن) المرسل الصيد
 (ولو أخذه) وهو (محرم) بالاجتماع لأنه لا يملكه بالاجتماع لأن المحرم لا يملك الصيد بسبب ما بخلاف
 ما إذا أخذه وهو حلال ثم أحرم لأنه ملكه بالاجتماع قبل الإحرام فيكون المرسل متفقا عليه
 (فإن قتله) أي الصيد (محرم آخر) في يد المحرم المذكور (ضمننا) أي القاتل ولا أخذ في حالة
 الإحرام جميعه الوجود الجزائية منهما (ورجع أخذه على قاتله) لأنه قرر عاقبة ما كان على شرف
 السقوط وقال زفر لا يرجع لأن الإخذ مأخوذ بصفه فلا يرجع به على غيره (فإن قطع حشيش
 الحرم أو) قطع (شجر غير مملوك ولا مما ينبت في الناس) كالشجر والقبصوم ونحوهما (ضمن قيمته)
 لقوله عليه السلام لا يمتلئ خلاها ولا يعرض شوكة (الأفيماء) أي في الذي (حطب) لأنه حطب
 وليس بنام فيحل الانتفاع به (وحرم رعي حشيش الحرم وقطعه) بالمناجل لما رواه زفر وقال أبو
 يوسف يجوز الرعي ما كان الحرج لاسيما في الزايرين وبه قال الشافعي وأحمد (الا لاخر) بكسر
 الهمزة والخاء المعجمة وهو نبت يكون عجم وفي الطلبة هي حشيشة طيبة الرعي لمكان الاستئناء في
 الحديث الصحيح (وكل شيء على المفرد به) أي بيمينه (دم فعلى القارن دمان) دم لحته ودم لعمرته
 وعند الشافعي دم واحد وهذا بناء على أنه محرم بأحرام واحد عنده وبأحرامين عنده (الآن
 يتجاوز) القارن (المبقات) حال كونه (غير محرم) فإنه حينئذ يجب عليه دم واحد لأنه لأجل
 تعظيم البقعة وهي واحدة وقال زفر عليه دمان لأنه آخر الأحرامين من المبقات (ولو قتل
 محرمان صيدا تعدد الجزاء) يعني على كل واحد منهم ما جزاء كامل وقال الشافعي عليه ما جزاء
 واحد كالحلالين اشترى كافي صيد المحرم ولنا أن هذا كفارة وبدل للمعمل وفعل كل واحد
 كاملا فيجب عليه ما موجه بخلاف الحلالين لأنه في حقهما بدل المحل فقط (ولو) اشترى

(حلالان) في قتل صيد الحرم (لا) يتعد الجزاء وهو القيمة لما ذكرنا (ويطلى بيع المحرم صيدا وشراؤه) لأن بيعه حيا تعرض له وبعد ذلك بيع ميتة بخلاف ما إذا باع ابن الصيد أو بيضه أو الجراد أو شجر الحرم ثم إذا قبض المشتري وعطب في يده فعليه وعلى البائع الجزاء ويضمن المشتري أيضا للبائع افساد البيع ولورده على البائع يجب على المشتري الجزاء التعدي بالتسليم إليه ويبرأ من الضمان للبائع (ومن أخرج ظبية الحرم) من الحرم (فولدت وماتا) أي الام والولد (ضمنهما) لأن استحقاق الام ينسري الى الولد كما نزل الصقات الشرعية كالرق والحرية فيضمن الولد كالام فان قات بشكلى على هذا ولد المغصوب حيث لا يضمن قتل الولد في الظبية حتى الله تعالى وهو طالب للرد بخلاف الغصب لأن صاحبه لم يطالب حتى لو طالب ومنعه يضمن فعلى هذا لو هلك ولد الظبية قبل أن يتم ~~يتم~~ من الرد لا يضمن وايضا ان سبب الضمان ازالة الامن وقد وجد في الولد وفي المغصوب ازالة التمليك ولم يوجد فعلى هذا يضمن ولد الظبية كيفما كان (فان أدى جزائهما) أي جزاء الام (فولدت) بعد ذلك (لا يضمن الولد) لانه صيد حل

* هذا (باب) في بيان حكم (مجاورة الوقت بغير احرام) *

أراد بالوقت الميعات (من جاوز الميعات) حال كونه (غير محرم ثم عاد) الى الميعات حال كونه (محرمًا) بحجة أو عمرة وحال كونه (مليًا أو جاوز) الميعات (ثم أحرم بعمرة ثم أفسد) تلك العمرة ثم عاد الى الميعات من عامه ذلك (وقضى) العمرة التي أفسدها (بطل الدم) الذي وجب عليه في المثلين أما الاولى فهي قول أبي حنيفة وهو انه لا يسقط الا اذا عاد مليا وعندهما يسقط بعوده لبي أو لم ياب وعند زفر لا يسقط لبي أو لم ياب وبه قالت الثلاثة ولا خلاف بينهم انه اذا رجع الى الميعات قبل الاحرام فاحرم من الميعات سقط عنه الدم وان رجع بعد ما طاف لا يسقط الزفر ان جناته لم ترتفع بالعود فصار قياسا على ما لو أفاض من عرفات قبل الغروب وان عاد واهما أنه تلا في التقصير في وقته وله أنه لا يكون ككامل الا بالنية وأما الثانية فهي قولنا وقال زفر لا يسقط عنه الدم لان بالعود لا ترتفع الجنابة ولنا أنه تدارك ما تركه في وقته حيث لم يشرع في الافعال بعد فسقط عنه الدم (فلو دخل الكوفة البستان) أي بستان بنى عامر وهي قرية في داخل الميعات وخارج الحرم (لحاجة) عرضت له (له دخول مكة بلا احرام) لانه الحق بأهل البستان والبستاني أن يدخل مكة بلا احرام للحاجة فكذلكه (ووقته) أي ميقاته اذا أراد الاحرام (البستان) أراد جميع الحل الذي بينه وبين الحرم ولا فرق بين أن ينوي الإقامة في البستان خمسة عشر يوما أو لم ينو وعن أبي يوسف ان نوى الإقامة فيه أقل من خمسة عشر يوما لا يكون منهم فلا يكون له أن يدخل مكة بغير احرام ولو احرم من البستان للحج ولم يدخل مكة حتى وقف بعرفة اجزأه لانه أحرم من ميقاته ولم يترك نسكا واجبا فلا يلزمه شيء كاهل البستان (ومن دخل مكة بلا احرام وجب عليه أحد النسكين) يعني الحج أو العمرة لأن دخوله سبب لوجوب الاحرام سواء قصد الحج أو العمرة أو التجارة أو لم يقصد شيئا وعند الشافعي لأن يدخل مكة بلا احرام ان لم يرد أداء النسك (ثم) انه (اذا حج عما) وجب عليه (من حجة الاسلام أو حجة مندورة أو عمرة مندورة) في عامه ذلك (صح) عازمه (من دخوله)

مكة بالأحرام وإن تحوّل السنة لا يصح وقال زفر لا يصح وإن لم تحوّل السنة وهو القياس لأن ما وجب في ذمته دين عليه فلا يتأذى إلا بنبه وجه الاستحسان أن الواجب عليه أن يكون محرراً ما عذر دخوله مكة تعظيماً لها لأن يكون أحرامه لدخولها على التعيين بخلاف ما إذا تحوّل السنة لأنه صار ديناً مقصوداً في ذمته فلا يتأذى إلا بالأحرام مقصود

* هذا (باب) في بيان حكم (إضافة الأحرام إلى الأحرام) *

(مكي طاف شوطاً) واجد أو شوطين أو ثلاثة (لعمرة فأحرم بحج رفضه) أي الحج عند أبي حنيفة وبني العمرة لاتصال الأداة برفضها انقضاه ورفضه امتناع عن الأداء فهو أولى ثم يحج لأنه وجب بالشروع وهو معنى قوله (وعليه حج وعمره دم لرفضه) أي لرفض الحج لتحمله قبل أو أنه ثم إن رفض العمرة قضاء لا غير وإن رفض الحج قضاء وقضى العمرة كما ذكرنا وقال لا يرفض العمرة ويقضيها وعليه دم لرفضها ويقضى في الحج ولوطاف لهما أربعة أشواط يرفض الحج إجماعاً لأن لا كثر حكم الكل (فلومضى عليهما) أي على الحج والعمرة (صح) لأنه إذا هما كما التزمهما ما غير أنه منهن عنه والنهي لا يمنع المشروعية (وعليه دم) لجمعه بينهما وهو دم جبر حتى لا يجوز له أن يأكل منه بخلاف الأفاقي حيث يجوز له الأكل منه لأن ذلك دم شكر (ومن أحرم بحج) وفرغ منه (ثم) أحرم (بآخر) أي يحج آخر (يوم النحر لزمه) الثاني (فإن حاق في) الحج (الأول) قبل أن يحرم بالثاني (لزمه) الحج (الآخر) لصحة الشروع (ولادم) عليه (والأ) أي وإن لم يحاق في الحج الأول (لزمه) الآخر (وعليه دم) عند أبي حنيفة (قصر أولاً) أي أولم يقصر لأنه إن قصر يكون جائزاً على الثاني وإن لم يقصر يكون مؤثراً للتقصير في الحج الأول عن وقته وهو أيام النحر وهو بوجوب الدم عنده وعندهما إن قصر فعليه دم وإن لم يقصر فلا شيء عليه لأنه إن قصر فقد جنى على الثاني وإن لم يقصر فقد أخر التقصير فلا شيء بتأخيرها عن وقته (ومن فرغ من عمرته) التي شرع فيها وليين عليه (إلا التقصير فأحرم بأخرى) أي بعمرة أخرى (لزمه دم) للجمع بينهما ثم إن الشيخ فرق بين الحج والعمرة كما ترى فأوجب فيها دمًا ولم يوجب في الحج وهو رواية الجامع الصغير وفي الأصل أوجب الدم في الحج أيضاً للجمع بينهما أحراماً ولا فرق بين الجمع (ومن أحرم بحج ثم) أحرم (بعمرة) أراد أنه جمع بينهما (ثم وقف بعرفات) قبل أن يدخل مكة (فقد رفض عمرته) بالوقوف (وإن توجه إليها) أي إلى عرفات (لا) يصير إفضاء بخلاف الساعي إلى الجمعة بعد أن صلى الظهر في منزله (فلوطاف) أي الرجل الذي أراد الجمع بين الحج والعمرة (للحج) طواف القدوم (ثم أحرم بعمرة ومضى عليهما) أي على الحج والعمرة بأن قدم أفعال العمرة على أفعال الحج لأنه قارن (بحج) عليه (دم) للجمع بينهما وهو دم كفارة وجب على ما اختاره نحر الإسلام ودم شكر على ما اختاره شمس الأئمة وقرعة الخلاف في جواز الأكل له (ونذب) أي استحب (رفضها) أي رفض العمرة في المسئلة المذكورة لأن الحج قد تأكد ببعض أفعاله وإذا رفضها أقضاها لصحة الشروع فيها وعليه دم لرفضها (وإن أهدل) أي أحرم (بعمرة يوم النحر لزمته) العمرة لصحة الشروع فيها (ولزمه الرض) أي رفض العمرة لكراهتها في هذه الأيام (ولزمه الدم) لرفضها للتحلل منها (ولزمه القضاء) أي قضاؤها لصحة الشروع فيها (فإن مضى عليها) أي على العمرة (صح) لأن الكراهة لعني في غيرها وهو كونه مشغولاً

بأداء بقية أفعال الحج في هذه الأيام (ويجب) عليه (دم) بالمضى عليها لأنه جمع بينهما في الإحرام أو بقية الأفعال وقيل إذا أحرم بالعمر تبعه الحلق لا يرفضها كذا في الأصل والأصح أنه يرفضها (ومن فاته الحج) بفوات الوقوف (فأحرم بعمره أو) أحرم (بمحجة رفضها) أي رفض التي أحرم بها إلا فاته الحج يتحمل بأفعال العمرة من غير أن ينقلب إحرامه إحرام العمرة والجمع بين الحجتين أو العمرتين غير مشروع

* هذا (باب) في بيان أحكام (الإحصار) *

وهو لغة المنع مطلقا يقال حصرت العدو وأحصرت المرض قال تعالى الذين أحصروا في سبيل الله وشراهم ومنع الوقوف والطواف فإذا قدر على أحدهما فليس يحصر (لأن أحصر) عن المضى إلى الحج أو العمرة (بعدق) بن بن آدم أو حيوان (أو) أحصر بسبب (مرض) أو بسبب ذهاب عقله في الطريق (أن يبعث شاة) أي بعث شاة لأن أن مصدرية في محل الرفع على الابتداء وخبره قوله لمن أحصر أو يبعث قيمة شاة فيشتري بها أهله ويؤدونها من يذبحها في الحرم في يوم بعينه (تذبح عنه) في ذلك اليوم (فيمض) يعني إذا ذبح عنه يتحل هو لقوله تعالى فإن أحصرتم فما استيسر من الهدي ولا حلق عليه عندهما لأنه حصل له التحلل بالهدي وقال أبو يوسف لا بد من الساق بعد الذبح لأنه أن يحجز عن أداء المناسك لم يحجز عن الحلق وههنا في الموضوعين خلاف الأول أن الإحصار يكون بما ذكرنا وقال الشافعي لا يكون إلا بالعدولان الآية تنزلت في أمحابه عليه السلام وكانوا ممنوعين بسبب العدو وبه قال مالك وأحمد قلنا العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب والثاني لا يجوز ذبح الشاة في مكان الإحصار لقوله تعالى حتى يبلغ الهدي مجله وقال الشافعي يجوز أن يذبحها في مكانه لأنه شرع على وجه الرخصة وبه قال مالك وأحمد (ولو) كان المحصر (فأزنا بعث دمين) دما لحجته ودما لعمرة لأنه محرم به ما فلو بعث بواحد استحتمل عن الحج ويبقى في إحرام العمرة لم يتحلل عن واحد منهما (ويتوقت) دم الإحصار (بالحرم) وهو المكان (لا) يتوقت (بיום النحر) وهو الزمان حتى جاز ذبحه في أي وقت شاء وهذا عند أبي حنيفة لا طلاق النص وقال لا يتوقت في الزمان والمكان كما في الحلق وهذا الخلاف في المحصر بالحج وأما دم المحصر بالعمرة فلا يتوقت بلا خلاف (وعلى المحصر بالحج أن يتحلل بحجة وعمره) كذا روى عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم وقال الشافعي يلزمه حجة لا غير لأنه شارع في الحج لا غير قلنا الحجة بالشروع والعمرة بالتحلل هذا إذا لم يقض الحج من عامه ذلك وأما إذا قضاه فيها لا يجب عليه العمرة (وعلى المعتمر) المحصر (عمرة) فقط يعني إذا التحل يجب عليه قضاؤها لا غير والإحصار عنها متحقق عندنا خلافا لما لاك (والشافعي) (وعلى القارن) المحصر (حجة وعمرتان) يعني إذا التحل لصحة شروعه في الحج والعمرة فيلزمه بالتحلل قضاؤها وقضاء عمرة أخرى إذا لم يقض الحجة في تلك السنة على ما بينا (فإن بعث) المحصر بالحج الهدي (ثم زال الإحصار وقد روي) ادرك (الهدي والحج) جميعا (توجهه) لإدائه الحج وليس له أن يتحلل بالهدي لأنه قدر على الأصل (والآ) أي وإن لم يقدر على أدائه (لا) يجب عليه التوجه للعجز وإن توجهه التحلل بأفعال العمرة جاز وتسقط عنه العمرة في القضاء وإن أدرك الهدي دون الحج يتحلل لأنه يحجز عن الأصل وإن أدرك الحج دون الهدي يجوز له التحلل

استحسانا والقياس لا يجوز وهو قول زفر رحمه الله (ولا احصاء بعد ما وقف بعرفة) لانه لا يتصور النوات بعده ويبقى محرما الى أن يطوف طواف الزيارة (ومن منع بحكمة عن الركنتين) أى طواف الزيارة والوقوف بعرفة (فهو محصر) لانه تعدد عليه الوصول الى الافعال وانما قل منع ولم يقل أحصر لان الاحصاء لا يتحقق بحكمة عندنا خلافا للثلاثة (والأى) أى وان لم يمنع عن الركنتين بل قدر على أحدهما (أو) يكون محصرا أما اذا قدر على الوقوف فلانه آمن من النوات وأما اذا قدر على الطواف فلا فائت الحج يتحل به والزم بدل عنه في التحلل فلا حاجة الى الهدى

• هذا (باب) في بيان حكم (الوقوف) في الحج •

(من فاته الحج بقوت الوقوف بعرفة فيحل بعمره وعليه الحج من) عام (قابل) لما روى ابن عمر وابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من فاته عرفة بلبيل فقد فاته الحج فليحل بعمره وعليه الحج من قابل رواه الدارقطني ولا يجب عليه الدم عندنا وهو معنى قوله (بلاد) وقال الحسن بن زياد عليه دم مع القضاء روى ذلك عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه وبه قال الشافعي وهو محمول على الاستحباب عندنا (ولا قوت لعمره) لانها غير مؤقتة وعليه الاجماع (وهى) أى العمرة أى صفتها (طواف) البيت (وسعى) بين الصفا والمروة والطواف ركعتان والسعى واجب والاحرام شرط (وتصح) العمرة (فى) جميع (السنة و) لكنها (تكره يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق) لما روى عن ابن عباس لا تعتمر فى خمسة أيام واعتبر قبلها وبعدا وعن عائشة رضى الله عنها أنها قالت حلت العمرة فى السنة كلها الا فى أربعة أيام يوم عرفة ويوم النحر ويومان بعده رواه البيهقي (وهى) أى العمرة (سنة) مؤكدة وقيل واجبة وقيل فرض كفاية وقال الشافعي فى القديم تطوع وفى الجسدي هي فريضة كالحج لما روى عن رجل من جن عامر قال يا رسول الله ان أبى شيخ كبير لا يستطيع الحج والعمرة والظعن قال اجمع عن أبىك واعتقر رواه أبو داود والترمذي وصححه ولنا ما روى عن جابر بن عبد الله أنه قال أتى اعرابى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أخبرنى عن العمرة أو اجبة على فقال عليه السلام لا وأن تعتمر خير لك قال الترمذي حديث حسن صحيح ولا حاجة له فى حديث العامرى لانه عليه السلام أمره أن يحج ويعتمر عن أبيه ولم يأمره عن نفسه وعن أبيه لا يجب عليه اجماعا فدل على أن ذلك أمر استحباب

• هذا (باب) في بيان أحكام (الحج عن الغير) •

(النبي) عن انسان (تجزئ فى العبادات المالية) المحضة كالزكوات والعشور والكفارات (عند العجز) عن المباشرة بنفسه لحصول المقصود بفعل النائب (والقدرة) عليها بمباشرة بنفسه (ولم تجزئ) النيابة (فى) العبادات (البدنية) المحضة كالصلاة والصوم والاعتكاف وقراءة القرآن والاذكار (بجمل) من الاحوال لا عند العجز ولا عند القدرة (وفى المراكب) منهما (أى) من المال والبدن كالحج فانه مالى من حيث الاستطاعة ووجوب الاجرة بارتكاب محظوراته وبدين من حيث الوقوف والطواف والسعى (تجزئ) النيابة (عند العجز) عن المباشرة بنفسه

ولا تجزئ عند القدرة أشار إليه بقوله (فقط) وهذا مبني على أن الإنسان أن يجعل نواب عمله
 غيره صلاة كان أو صوما أو حجاً أو صدقة أو قراءة قرآن أو ذكراً إلى غير ذلك من جميع أنواع
 البر وكل ذلك يصل إلى الميت وينفعه عند أهل السنة والجماعة وقالت المعتزلة ليس له ذلك ولا
 يصل إليه لقوله تعالى وأن ليس للإنسان إلا ما سعى وقال مالك والشافعي يجوز ذلك في الصدقة
 والعبادة المالية وفي الحج ولا يجوز في غيره من الطاعات كأصالة والصوم وقراءة القرآن وغيره
 وإنما مروى أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله كان لي أبوان أبرهما
 حال حياتهم ما فكيف لي بهما بعد موتهم ما فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن من البر بعد البر
 أن تصلي لهما مع صلواتك وأن تصوم لهما مع صيامك رواء الدارقطني ورواه معقل بن يسار
 أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرؤا علي موتاكم سورة يس رواء ابو داود ومروى
 أنه عليه السلام ضحك بكبشين أحدهما عن نفسه والآخر عن أمته متفق عليه أي جعل
 نوابه لأمته وهذا تعليم منه عليه السلام أن الإنسان ينفعه عمل غيره والآية منسوخة بقوله
 تعالى والذين آمنوا واتبعوا ما نزلناهم من آياته قاله ابن عباس وقبل هي خاصة بقوم إبراهيم
 وموسى عليهما السلام لأنه وقع حكاية عما في صحته هما بقوله ألم نبأ بما في صحف موسى وإبراهيم
 الذي وفي وقيل أريد بالإنسان الكافر وأما المؤمن فله ما سعى أخوه وقيل ليس له من طريق
 العدل وله من طريق الفضل وقيل اللام بمعنى على كما في قوله وإلهم اللعنة أي عليهم (والشرط)
 أي شرط جواز الآية في الحج (الجزء الدائم) في المنوب (إلى وقت الموت) أن كان الحج فرضاً بأن
 وجب عليه وهو قادر ثم عجز بعد ذلك وهذا عند أبي حنيفة وعندهم يجب الاجتناب على العاجز
 أن كان له مال فلا يشترط أن يجب عليه وهو صحيح وإنما يشترط دوام العجز لأنه فرض العجز حتى
 لو أخرج عن نفسه وهو مريض يكون موقوفاً فأن مات أجزأه وإن نعا في بطل وكذا لو أخرج عن
 نفسه وهو مجبوس (وإنما يشترط عجز المنوب للحج الفرض لا يشترط (للفعل) أي للحج الفضل
 لأن باباً أوسع ثم الصحيح من المذهب فيمن حج عن غيره أن أصل الحج يقع عن المجبوع عنه لحديث
 الخشعية وعن محمد أن الحج يقع عن الحاج ولا مرؤوب النفقة (ومن أحرَمَ عن أمره) بأن
 أمره وجلان أن يحج عن كل منهما فأحرَمَ عنهما فالحج له (ضمن النفقة) لأنه خالفهما وإن
 نوى أحدهما غير عن فان مضى على ذلك صار مخالفاً لاتفاق وإن عين أحدهما قبل المضي أي
 قبل الطواف والوقوف جاز عندهما وعند أبي يوسف وقع على نفسه وضمن نفقتهما وإن أطلق
 بأن سكت عن ذكر المجبوع عنه معينا وبهما قال في الكافي لأنص فيه وينبغي أن يصح التعيين
 ههنا إجماعاً لعدم المخالفة (ودم الأحصار على الأمر) عندهما لأنه هو الذي ورطه وقال أبو
 يوسف على المأمور لأن وجوبه يدفع ضرراً متداً لإحرام وهو مختص به (ودم القرآن) (ودم
 الجنابة على المأمور) لأنه الجنائي وصورة دم القرآن أن يأمره واحد بالقرآن أو يأمره اثنان
 أحدهما بالحج والآخر بالعمره وأذنا له بالقرآن وأما إذا فعل ذلك بغير إذن فقد صار مخالفاً
 فيضمن النفقة وإنما كان دم القرآن على المأمور لأنه وجب شكر المأوفقه الله تعالى من الجمع
 بين النسكين وهو مختص به (فإن مات) المأمور بالحج (في طريقه يحج عنه) أي عن الميت الأول
 الذي كلن أو صي بالحج فأحجوا عنه هذا (من منزلة بنت مابق) من ماله عند أبي حنيفة وقال لا يحج

عنه من حيث مات الحاج عن الموصى ولكن عند أبي يوسف يحج عنه بما بقي من الثلث الأول
 لأن محل الرخصة الثلث وعند محمد يحج عنه بما بقي من المال المدفوع اليه المفروض للحج إن بقي شيء
 والابطال الرخصة لأن أفرار الموصى كافر أو الموصى بنفسه وعند الشافعي وأحمد يحج عنه من
 جميع ماله وقد عرفت أن الخلاف في الموضوعين في اعتبار الثلث وفي مكان الحج وكذا الخلاف
 إذا سرق نسيئة الحاج عن غيره في الطريق (ومن أهل) أي أحرم (عن أبيه) يحج من غير
 أمرهما (فعين) بعد ذلك لأحدهما (صح) وكذا لو أحرم عن أحدهما ثم عينه جاز لأن من حج عن
 غيره يجعل ثوابه له وذلك لا يكون إلا بعد الأداء ولغت نيته قبل الأداء والله أعلم

• هذا (باب) في بيان أحكام (الهدى) •

وهو اسم لما يهدي من النعم إلى الحرم ليتقرب به (إدناه) أي أدنى اليدى (شاة) لقول ابن عباس
 رضى الله عنهم ما استيسر من الهدى شاة (وهو) أي الهدى (أبل وبقر وغنم) ذكورها وإناثها
 وهذا الإجماع (وما جازى الضحايا جازى الهدايا) وهو الثمن من الكل إلا البدع من الضأن فإنه
 يجوز لقوله عليه الصلاة والسلام لا تذبحوا إلا مسنة إلا أن يعسر عليكم فتذبحوا جذعة من
 الضأن رواه مسلم وأبو داود والنسائي (والشاة تجوز في كل شيء إلا في طواف الركن) وهو طواف
 الزيارة حال كونه (جنباً) في (وطء بعد الوقوف) بعرفة قبل الحلق فإن في هذين الموضوعين عليه
 بدنة وقد مر بيانه (وبوكل من هدى التطوع) بل يستحب الأكل لقوله تعالى فكلوا منها والمراد به
 ما بلغ الحرم وأما إذا لم يبلغ لا يجوز لأصاحبه أن يأكل ولا غيره من الأغنياء لأن القرية فيه بالاراقة
 انما تكون في الحرم وفي غير بالتصدق (و) من هدى (المتعة والقران) لأنه دم نسك وقال
 الشافعي لا يجوز الأكل منه ما وعنده مالك يأكل من الجميع الأجزاء الصدوقية لا ذى ونذر
 المساكين وهدى التطوع لو عطب وأشار بقوله (فقط) إلى أنه لا يجوز الأكل من بقية الهدايا
 لأصحابها ولا لغيره من الأغنياء لأنه أدماء كفارة (وخص ذبح هدى المتعة والقران يوم النحر)
 لأنه دم نسك فيختص بيوم النحر كالأضحية وذكر القدر روى أن دم التطوع يختص بأيام النحر كدم
 المتعة والقران وفي الأصل ذبحه يجوز قبل يوم النحر وذبحه يوم النحر أفضل وهذا هو الصحيح
 وعند الشافعي لا يختص بيوم النحر من الدماء إلا الضحايا وأشار بقوله (فقط) إلى جواز ذبح
 بقية الهدايا في أي وقت شاء (والكل) أي كل دم يجب على الحاج خص (بالحرم) لقوله تعالى
 هديا بالغ الكعبة (لا) يخص جواز التصديق بالدماء (بفقيره) أي بفقير الحرم بل يجوز التصديق
 عليهم وعلى غيرهم من الفقراء وقال الشافعي لا يجوز التصديق على غير فقراء الحرم لأن الدماء
 وجبت لتوسعة لادخل الحرم قلنا ولو سدت خلة المحتاج والكل سواء (ولا يجب التعريف بالهدى)
 وهو أن يذهب به إلى عرفات لأن المقصود القرية بأراقة الدم لا التعريف وعنده مالك يجب إذا
 ساقه من حل وعندنا لو عرف به هدى المتعة والقران كان حسنة التوقفه بيوم النحر فرجما
 لا يجزى من يحفظه فيحتاج إلى التعريف به (ويصدق ببخله) جمع جمل (وخطامه) وهو زمامه
 (ولم يعط أجر الجزاء) وهو الذي يذبح (منه) أي من المذبح لقول علي رضى الله عنه أمرني
 رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا (ولا يركبه) أي الهدى (بلا ضرورة) لأنه إهانة له لقوله تعالى
 ومن يعظم شعائر الله الآية لأنه إذا اضطرا إلى الركوب لقوله عليه الصلاة والسلام

اركتها بالمعروف اذا الجئت اليها وقال الشافعي ومالك يجوز ركوبه . طابقا الا ان يهرله
 (ولا يجلبه) أى الهدى لانه جزؤه فلا يجوز أن ينفع به ولا غيره من الاغنياء فان جلبه واستفيع
 به أو دفع الى الغنى ضمنه كما في صوفه ووبره وان ولدت تصدق به أو ذبحه معها وان باعه تصدق
 بنفسه (وينضح) بالحب الممسلة أى يرش (ضرعه بالنخاخ) بضم النون وبالضاد وهو الماء
 البارد حتى ينقطع اللبن فان كانت بعيدة من زمان الذبح حلب وصدق به (فان عطب) أى هلك
 الهدى حال كونه (واجبا أو تعيب) بأن ذهبت عينه أو أوقعته أو ذبحه ونحو ذلك (أقام غيره
 مقامه) لانه واجب في ذنبه والمعيب لا يصلح لذلك (والمعيب له) لانه خالص ملكه وعند أحمد
 وبعض الشافعية يذبحه (ولو) كان الهدى الذى عطب أى قارب الهلاك والمعنى على هذا
 ههنا أو تعيب (نظوا عن حمره وصبغ نعله) أى نعل الهدى وأراد به قلاذنه (بدمه) ليعلم الناس
 أنه هدى (وضرب به صفحته) أى صفحة سنامه والصفحة الجانب (ولم يأكله غنى) لانه للفقراء
 وروى عن قبيصة رضى الله عنه أنه قال كان النبی صلى الله عليه وسلم يبعث معه بالبدن ثم يقول
 ان عطب منها شئ نخصيت عليه موتا فافترحا ثم اغمس نعلها في دميها ثم اضرب به صفحتها
 ولا تظعموها أنت ولا أحد من أهل رقعة من رواء مسلم وأجدوا حجة به الشافعي وقال لا يجوز
 أن يأكلها الفقراء من رقعة بل يتركها جزأ لا يباع قلنا هو محمول على أنه ورقعته كانوا أغنياء
 (ويقلد بدنة التطوع والمتعة والقران) لانهم ادماهم نسك وفي التقليد اشهارها ونسب بقوله بدنة على
 أن الغنم لانه لا لعدم التعارف بتقليدها وقال الشافعي يقلد الغنم أيضا لقلول عائشة رضى الله
 عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أهدى الى البيت غنما فنقلها دار رواء البخاري ومسلم قلنا فله
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تركه وتركه الناس بعده ولو كانت سنة هروقة لما تركوه
 والحدديث انقربه الاسود بن يزيد ولم يذكره غيره وأشار به قوله (فقط) الى أنه لا يقلد غيره من
 الدماء كدماء الجنائيات والكفارات والاحصاء لأن السهم أبقى وفي المحيط يقلد دم المذول لانه
 دم نسك وعبادة والله أعلم

* هذه (مسائل منقورة) * أى مفترقة غير مرتبة في أبوابها مثل اللؤلؤ المنثور (ولو شهدوا)
 أى لو شهدوا قوم (بوقوفهم) أى بوقوف أحد عرفه (قبيل يومه) أى قبل يوم الوقوف بأن
 شهدوا منهم وقفوا يوم التروية (ثقل) شهدوا بهم وعليهم الاعادة لان التدارك فيه ممكن في الجملة
 بأن يزول الاشتباه يوم عرفه (ولو) شهدوا بوقوفهم (بعده) أى بعد يوم الوقوف بأن شهدوا
 أنهم وقفوا يوم النحر (لا) تقبل شهادتهم ويجزئهم حجهم لانه شهادة على النبي فلا تقبل
 ولان التدارك غير ممكن وفي الامر بالاعادة ترجيح وهو مدفوع بالنص (ولو ترك الجرة الاولى
 في اليوم الثاني) من النحر ورمى الجرة الثانية والثالثة (رمى الكل) بأن رمى الاولى ثم الثانية
 ثم الثالثة وهذا أفضل لانه راعى الترتيب المسنون (أو) رمى الجرة (الاولى فقط) لان المتروكة
 هي هذه فببلاؤه في وقته ولم يكن الا تارك الترتيب وقال الشافعي لا يجوز به ما لم يعد الكل
 لان الترتيب عنده شرط (ومن اوجب) على نفسه بالذبح (حجا) حال كونه (ماشيا لا يركب)
 أى لا يجوز له أن يركب (حتى يطوف للركن) أى طواف الزيارة لانه يجب عليه الايقاع بما التزم
 كما لو أنه أن يصوم متابعاً ولو ركب اراق دما لانه أدخل فيه التقصير وكذا اذا ركب في أكثره

وان ركب في الاقل يجب عليه بحسبه من الدم وطواف الركن ينتهي الاحرام فيمشي اليه
وطواف الصدر للتوديع وليس بأصل في الحج حتى لا يجب على من لا يودع ولم يبين الشيخ من
ابن يثمد المشي قبل عشي من الميقات والاصح أنه يمشي من بيته لانه هو المراد في العرف
وفي الاصل خبره بين الركوب والمشى وعن أبي حنيفة أنه كره المشى فيه فيكون الركوب أفضل
وأتم والصحيح الاقل (ولو اشترى) رجل جارية (محرمة) قد أحرمت بأذن مولاها (حلالها)
المشترى ان شاء (وجامعها) وفي الجامع الصغير أو يجامعها والاقل يدل على أنه يحللها بغير
الجامع كعص ظفراً وشعر ثم يجامعها والثاني يدل على أنه يحللها بالجماع عسة والاولى أن يحللها
بغير الجماعه فعظم الامر بالحج وقال زفر ليس له أن يحللها ولكن له الرضا العيب لانه وجد فيها
عمل لا يجوز ابطاله ولنا أنه تعارض ههنا حتى الله وحق العبد فترجى حق العبد بأذن الشرع
رعابة لماجة ذى الماجة وكذا يجوز عندنا تحليل حرة أحرمت بحجة النفل ثم تزوجت وقال
زفر لا يجوز وكذا لو أحرم عبد بأذن مولا يجوز له تحليه وقال الشافعي لا يجوز والله أعلم

• هذا (كتاب) في بيان أحكام (النكاح) *

لما فرغ من بيان العبادات شرع في بيان المعاملات لانها آتية لها وقد تم النكاح لانه مشتمل
على المصالح الدينية والدنيوية الا ترى انه أفضل من التخلي للتوافل وهو لغة الجمع كما يقال
أنكحنا القرا فسنرى أى جمعنا بين الحمار والوحشى وبين أشاء فننظر ما يحدث منه وما وشرعا
(هو) أى النكاح (عقد يرد على ملك المنعة قصدا) أى من حيث القصد والارتزبه عن عقديرد
على ملك المنعة ضمنا كالبيع والهبة ونحوهما الآن المتصودف فيها ملك الرقبة ويدخل فيها ملك
المنعة ضمنا اذا لم يوجد ما يمنع (وهو) أى النكاح على ثلاثة أنواع لم يذكر منها الشيخ الا نوعين
الاول (سنة) وهى في حالة الاعتدال لقوله عليه السلام تناكروا نواكروا واتكروا فأتى أباهي
بكم الامم يوم القيامة وقوله النكاح سنتي فمن رغب عن سنتي فليس منى الثاني واجب وهو معنى
قوله (وعند التوفان) وهو غلبة الشهوة من تاقف نفسه الى شئ اذا اشتد اشتياقه اليه (يجب)
لما روي من الامر الثالث مكره وهو اذا خاف الجور لانه انما شرع له الخ كثيرة فاذا خاف
الجور لم تظهر تلك المصالح (وينعقد) النكاح (بإيجاب) نحو تزوجت وتزوجت (وقبول)
نحو قبلت وأجرت (وضعا) أى الإيجاب والقبول (للمضى) بمعنى بصيغة الماضي كما ذكرنا
(أو) وضع (أحدهما) للمضى فقط والاخر للامستقبل فقبل نحو تزوجت فيقول الآخر تزوجت
لانه انشاء وهو ثابت أمر لم يكن وليس له لفظ يختص به باعتبار الوضع فاختر فيه لفظ الماضي
الذى ينشأ عن الثبوت دفعا للماجة (وانما يصح) عقد النكاح (بلفظ النكاح) نحو أنكحني
فيقول أنكحتك (والتزويج) نحو تزوجني فيقول تزوجتك (وما) أى وبما (وضع قلبك العين
في الحال) كالتمليك والصدقة والبيع والشراء ونحوها لانها ألفاظ تفيد الملك وانه سبب ملك
المنعة بواسطة ملك الرقبة واحترز بقوله في الحال عن الوصية لانها قلبك العين بعد الموت
لا في الحال وقال الشافعي لا ينعقد الا بلفظ النكاح والتزويج وبه قال أحمد لان التمليك ليس
حقيقة فيه ولا يجاز عنه ولنا قوله تعالى وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي الاية وقوله
عليه الصلاة والسلام ملكتكها بجامعك من القرآن ورد في النكاح فان قلت هذا خاص

بالنبي صلى الله عليه وسلم لم يدل قوله تعالى خالصة لك قلت الاختصاص وانخلوص في سقوط
المهر فافهم والتحليل بسبب الملك المنع بواسطة ملك الرقبة والسببية طريق من طرق الجواز
وبلفظ السلم قبل انعقد وقيل لا وكذا الصنف فيه قولان وكذا الفرض وبالفعل
ينعقد على الصحيح ولا ينعقد بلفظ الاجارة والاعارة في الصحيح خلافه للكفرخي فيه وما ولا بلفظ
الاباحة والاحلال والتمتع والاجارة بالزاي المجهة والرضا واختلف بلفظ لا يعلمان أنه نكاح

(عند حزين) يعلق بقوله ينعقد أي ينعقد النكاح بحضرة رجلين حزين (أو حزينتين)
يعني امرأتين حزينتين وعند الشافعي لا ينعقد بحضور حزينتين لأن شهادة النساء لا تنفع
عنده الا في الاموال وتابعها وقال ابن أبي ليلى وعثمان البتي يجوز النكاح بغيرهم وقال
الزهري ومالك الانماء مستحب والاعلان شرط حتى لو نواضا على كفاه بطل وانافوه عليه
الصلاة والسلام لانكاح الابن هو ثم قول الشيخ عند حزين يدل على أن المراد حضورهما
لاسماعهما لان عند الحنفية وفي رواية لابن من سمعهما ما ولو عقد بحضوره النائمين جاز على
الصحيح ولا يجوز بحضوره الاصحين على المختار وبحضرة السكران صح اذا فهموا وان لم يذكروا
بعد الصور ولو عقد بحضوره هذين لم يفهمهما كلامهما لم يجوز ان سمع أحد الشاهدين فأعبد على
الاخر فسمعه دون الاخر لم يصح الا في رواية عن أبي يوسف اذا اتحد المجلس ولو كان
أحدهما أصم فأعاده عليه صاحبه حتى سمع لا يجوز عند العامة وقال أبو يوسف يجوز اذا اتحد
المجلس ووصف الحزين بقوله (عاقلين) احتراز عن المجنونين وقوله (بالغين) عن الصبيان
وقوله (مسلمين) عن الكافرين (ولو) كان الشاهدان (فاسقين) وهو واصل بما قبله (أو) كتابا
(محمد ودين) في قدف (أو) كانا (أعميين) فانه يصح العقد بحضوره هؤلاء خلافا للشافعي رحمه الله
فانه يشترط العدالة والبصر (أو) كانا (أبى العاقلين) أو ابني أحدهما فانه يصح العقد أيضا
وعند الشافعي أيضا على الصحيح وكذا ينعقد بعدوى الزوجين (وصح تزوج مسلم) امرأة (ذمية)
عند ذمتين (أي بحضور ذمتين) وقال محمد وزفر والشافعي وأحمد لا يصح لانهم ما شاهدان
في حقهما ولا شهادة للكافر على المسلم وله ما ان الشهادة شرط اثبوت النكاح للثبوت المهر
وقد أشهد عليهم ما من يصلح شاهدا عليها فيجوز ثم اذا وقع النكاح بينهما فان كان الزوج هو المنكر
لا تقبل شهادتهما عليه وان كانت هي المنكرة قبضت وتظلمه ما للزوج بشهادة ابنته من غيرها
ثم تجاحد الا تقبل شهادتهما ان كانت هي المنكرة وان كان الاب هو المنكر تقبل وكذا
لوزوجها بشهادة ابنتها ثم تجاحد فان كانت هي المنكرة تقبل والا لا ولزوجها بشهادة
ابنتها ثم تجاحد الا تقبل مطلقا (ومن أمر رجلا أن يتزوج صغيرته) أي بنته الصغيرة
(فزوجها) المأمور من رجل (عند رجل) الحال أن (الاب حاضر صح) النكاح لان الاب
اذا كان حاضرا يجعل مباشرًا فيبقى المأمور المزوج صغيرا ومعه فيكون شاهدا مع الرجل
فيتم النصاب (والا) أي وان لم يكن الاب حاضرا (الا) يصح لان الرجل يبقى وحده شاهدا
وبه لا ينعقد النكاح وقوله أمر رجلا ليس بقيد حتى لو أمر امرأة فعقدت بحضور رجل
 وامرأة أخرى والاب حاضر جاز وكذا قوله عند رجل ليس بقيد لانه لو عقد بحضور امرأتين
والاب حاضر جاز وكذا الزوج الاب ابنته البالغة بحضوره شاهد واحد وكانت حاضرة

وان كانت غائبة لم يجز وان كانت صغيرة لا يجوز ملأه على هذا ولو كل رجل إلا أن تزوجه امرأه
أو وكنته أن يزوجها رجل واحد أو امرأتين وكان حواضر أو هي حاضرة
جاءوا لا بخلاف ما لو وكله أن يزوج عبده فزوج به بحضرة رجل أو امرأتين والعبد حاضر
فانه لا يجوز لعدم التوكيل من جهةه وان أذن لعبده أن يتزوج فترجى بشهادة المولى ورجل
آخر قيل يجوز وقيل لا يجوز ولو تزوج عبده البالغ بحضرة رجل وهو حاضر صريح وان كان
غائبا لا وعلى هذا الأمة وقال المرغيناني لا يجوز ثم اذا وقع النكاح بين الزوجين في هذه المسئلة
فلم مباشر أن يشهد وتقبل شهادته اذا لم يذكر أنه عقد بل قال هذه امرأته بعد تصحيح ونحوه
وان بين لا تقبل لانها شهادة على فعل نفسه

هذا (فصل في بيان المحرمات) بأنواعها (حرم تزوج أمه وبناته وان بعدتا) أي
الأم والبنات عنه كأم الأم وان علمت وبنات البنات كذلك بقوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم
الآية والمراد بالانتهات الأصول وبالبنات الفروع فلا جمع بين الحقيقة والجهاز (و) حرم
أيضا تزوج (أخته وبناتها) أي بنت الأخت (و) حرم أيضا تزوج (بنت أخيه) من الابوين أو من
الاب أو من الأم (و) حرم أيضا تزوج (عمته) من الاب والأم أو من أحدهما (و) حرم أيضا
تزوج (خالته) من الابوين أو من أحدهما (و) حرم أيضا تزوج (أم امرأته) دخل بامرأته
أولا أي أولم يدخل بها الاطلاق النص وقال بشر المبرسي ومحمد بن شعاع ومالك أم الزوجة
لا تحرم حتى يدخل بها وهو مروى عن علي وزيد بن ثابت وابن مسعود وجابر بن عبد الله عنهم
والصحيح ما ذكرنا لاطلاق النص وهو مذهب عمر وابن عباس وعمران بن حصين رضي الله عنهم
وهو رواية عن علي وزيد بن ثابت وابن مسعود أيضا رضي الله عنهم (و) حرم أيضا تزوج (بناتها)
أي بنت امرأته (ان دخل بها) أي بامرأته لثبوت قيد الدخول في النص وسواء كانت في حجره
أو في حجر غيره لان ذكر الحجر خرج نخرج العمادة لا يخرج الشرط فلا فالداود ومن تبعه
في اشتراط الحجر بظاهر النص وهو قول علي رضي الله عنه أيضا وقال مالك لا تحرم الربيبة
الا اذا كانت صغيرة وقت التزويج وجعلت في حجره وتكفله ولان الكبيرة لا تكون في الحجر
(و) حرم أيضا تزوج (امرأته) (ابنه وان بعدا) أي الاب والابن بأن كان
أب الاب أو أب الأم أو أب الأب وان علا أو كان ابن الابن وان سفل ولا يشترط دخول الابن
ولا الاب لاطلاق النص (و) حرم أيضا تزوج (الكل) أي جميع من ذكرت من المحرمات
(رضاعا) أي من جهة الرضاع وهن أمه وبناته وأخته وبنات أخوته وعمته وخالته وأم امرأته
وبناتها وامرأته أي به كل ذلك يحرم من الرضاع كما يحرم من النسب لما تلوناه ولقوله
عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وفي حليلة الابن من الرضاع وامرأة الاب
من الرضاع خلاف الشافعي بناء على أصله ان لبن الفعل لا يعمق به التصريم والحجة عليه ما روينا
(والجمع) بالرفع عطف على قوله حرم تزوج أمه أي ويحرم الجمع (بين الاختين نكاحا) أي من
حبس النكاح لقوله تعالى وأن نكحه عوايين الاختين (ووما) أي من حيث الوطء (بذلك بين)
ويجوز الجمع بينهما ما لا بد من الوطء وهو قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه وقال
عثمان يجوز الجمع بينهما وطأ أيضا لاطلاق قوله تعالى أو ما ملكتم أيمانكم وعامة العلماء

على قول على رضي الله عنه ولو قبل أحدهما بشبهة حرم وطء واحدة منهما ما ودوا عليه حتى
 يحرم فرج الأخرى بقليل أو نكاح أو عتق وعندنا لا يحرم الدواعي الا في قول للشافعي
 رضي الله عنه (فلو تزوج أخت أمته الموطوءة لم يبطأ) يعني لا يجوز له وطء (واحدة منهما) أي من
 المنكوحة والموطوءة (حتى يبيعها) أي الموطوءة كي لا يكون جامعاً بينهما وطء حقيقة وقال
 بعض المالكية لا يباح النكاح حتى يحرم الأمة على نفسه وقال الشافعي ومالك يجوز له وطء
 المنكوسة لأن الموطوءة حُرمت عليه بنكاح أختها والأخرى منكوسة فيحل وطؤها ولنا ما ذكرنا
 (ولو تزوج) رجل (أختين في عقدين فلم يدر) العقد (الأول) وفي بعض النسخ في عقدتين فلم يدر
 الأولى أي العقد الأولى (فرق بينهما) أي بين الرجل (وبينهما) أي وبين الأختين لأن نكاح
 أحدهما باطل يتيقن ولا وجه للتعيين لعدم الأولوية وقد يعقدان احترازاً عما إذا تزوجهما
 في عقد واحد فإنه لا يجوز نكاحهما ما يتيقن بقوله فلم يدر الأول احترازاً عما إذا درى الأول
 فإنه حينئذ يجوز العقد الأول ويحل وطؤها الا إذا وطئ الثانية فحينئذ يحرم الأولى مادامت
 الثانية في العدة ولا يحل وطء الثانية لنفسه إذا العقد (ولهما) أي للأختين المذكورتين (نصف
 المهر) لأنه وجب للأولى منهما فيصرف اليها ما لعدم الأولوية وقال أبو جعفر الهندواني هذا
 إذا أدت كل واحدة منهما ما نهى الأولى ولا يئنه له ما إذا أقاله الأندري أي النكاحين
 أقول لا يقضى له ما بشئ لأن المقضى له بمجهول والجهالة تمنع صحة القضاء إلا أن يتفقا على أخذ
 نصف المهر فيقتضى له ما به وعن أبي يوسف لا يجب له ما بشئ للجهالة وعن محمد أنه يجب المهر
 كاملاً ثم هذا إذا كان مهرهما متساويين وهو مسمى في العقد وكان الطلاق قبل الدخول
 وإن كانا مختلفين يقتضى لكل واحدة منهما ربع مهرها وإن لم يكن مسمى في العقد تجب مئة
 واحدة لهم ما بدل نصف المهر وإن كانت الفارقة بعد الدخول يجب لكل واحدة منهما المهر كاملاً
 وكل ما ذكر من الأحكام بين الأختين فهو والحكم بين كل من لا يجوز زواجه من المحارم وقوله
 (وبين) عطف على قوله بين الأختين أي ويحرم الجمع أيضاً بين (أمرأتين أئنة) أي أئنة
 امرأة منهما (فرض ذكر أحرمت النكاح) بينهما كالأرأة وعنفان كل واحدة منهما ما لو فرضت
 ذكر أحرمت العقد بينهما ما لأنه لو فرضت المرأة ذكر أحرمت عليه نكاح عتمة ولو فرضت العمة
 ذكر أحرمت عليه نكاح بنت أخيه وإذا لم يحرم النكاح بينهما إلا من جهة واحدة جاز الجمع بينهما
 كما إذا جمع بين امرأة بنت زوج كان إماماً من قبل لأن أحدهما ما لو كان رجلاً وهى الزوجة
 جاز له أن يتزوج بالأخرى فلم يعم التحريم وقال زفر لا يجوز كافي الصورة الأولى وهو مذهب
 ابن أبي ليلى والحسن البصري وعكرمة وعندنا ود وعثمان البتي والخوارج يجوز الجمع بين
 المحارم غير الأختين (والزنا) مبتدأ وهو الوطء في قبل خال عن ملك وشبهة (والمس) عطف
 عليه أي من الرجل أو المرأة عدماً أو خطأ أو مكرهاً أو ناسباً (والنظر) إلى الفرج الداخل
 وقال أبو يوسف إلى منابت الشعر وقال محمد إلى الشق (بشهوة) عند المس أو النظر (يوجب
 حرمة المصاهرة) خبره ولو وجد أبغير شهوة ثم اشتبه به بعد الترتك لاعتاق به الحرمة وحدها
 أن تتشترآلته أو تزدد انتشاراً أن كانت منتشرة حتى قيل إن من انتشرت آتته فطلب
 امرأته وأولها بين نخدي بنتها لا تحرم عليه آتتهام لم تزدد انتشاراً ووجودها من أحدهما

يكفي والشرط أن لا ينزل حتى لو أنزل عند المس أو انظر لم ينبت به حرمة المصاهرة وكذا الوطئ
 في دبر المرأة لا يثبت وفي الشيخ الكبير والمحبوب والعين بعنه برتحرك القلب والنظر من وراء
 الزجاج يوجب حرمة المصاهرة بخلاف المرأة وكذا لو وقفت على الشط فنظر الى الماء فرأى
 فرجه لا يوجب ولو كانت عى في الماء فرأى فرجه لا يوجب وبشرط أن تكون المرأة مشتهة
 بنت تسع مشتهة من غير تفصيل وبنت خمس ومادونها غير مشتهة من غير تفصيل وبنت
 ثمان أو سبع أو ست إن كانت علة فحمة كانت مشتهة والأفلا وعينها الشافعي لا يثبت
 المصاهرة بالزنا لانهم انعمه والزنا لا يثبت كون سببها ولا بالمس والنظر لانه لا أثره في الجزئية
 وإنما اطلاق قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء وقوله عليه الصلاة والسلام
 من مس امرأة بنهموة حرمت عليه أمها وابنتها وهو مذهب عمر وعمران بن الحصين وجابر
 ابن عبد الله وأبي بن كعب وعائشة وابن مسعود وابن عباس وجهه والتابعين (وحرم تزويج
 أخت معدته) وقال الشافعي ومالك وابن أبي ليلى يجوز أن يتزوج تلك إذا كانت العدة عن
 طلاق بائن وعلى هذا الخلاف سائر محارمها وأربع سواها لا ارتفاع النكاح بينهما ولذا أن
 نكاح الأولى باق حكما لبقاء حكمه كالنفقة والتزوج بزوجة أخرى ولو اعتق أمه ولده لا يجوز له
 أن يتزوج أختها حتى تنقضي عدتها عند أبي حنيفة خلافا لما يجوز لزوجة المرأة أن يتزوج
 أختها بعد لحاقها إبدار الحرب قبل انقضاء عدتها وإن عادت مسلمة لا يضر نكاح الأخت
 وعند أبي يوسف تعود العدة وفي بطلان نكاح أختها روايان (و) حرم أيضا تزويج (أمته
 و) حرم أيضا تزويج (سيدة) للإجماع على بطلان ذلك (و) حرم أيضا تزويج (المجوسية) خلافا
 لداود وأبي ثور (و) كذا تزويج (الوثنية) لقوله تعالى ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا
 (وحل تزويج الكفاية) لقوله تعالى والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وعن ابن
 عمر رضي الله عنهما أنه لا يحل لأنهم مشركون لأنهم بعدون المسيحية وعزيرائهم كل من يعقد قد بنا
 محابا وله كتاب منزل كعصف إبراهيم وشيث وزبور داود عليهم السلام فهم من أهل الكتاب
 فيجوز منا نكحتهم وأكل ذبائحهم خلافا للشافعي فيما عدا اليهود والنصارى (و) كذا حل
 تزويج (الصائبية) عند أبي حنيفة خلافا لما وهذا مبني على أنهم عبدة الاوثان عندهم لأنهم
 بعدون النجوم وعنده ليس كذلك وانما هم يعظمون النجوم كتعظيم المسلم الكعبة فان كان
 كافرهم يجوز بالاجماع وإن كان كافرا لا يجوز بالاجماع (و) كذا يحل تزويج (الهرمة
 ولو) كان الزوج أيضا (محرمًا) أو الولي المازوج محرمًا وقال الشافعي لا يجوز لقوله عليه
 السلام لا ينكح الهرم ولا ينكح وفي رواية لا يخطب رواه مسلم ولنا حديث ابن عباس
 أنه عليه السلام تزوج مجبونة وهو محرم رواه مسلم وغيره وحديثه ضعيف فله البضارى ولئن جمع
 فهو محمول على الوطء لانه الحقيقة أى لا بطأ الهرم ولا تنكح الهرمة من الوطء والتذكير
 باعتبار الشخص فان قلت روى يزيد بن الاشم أنه تزوج به وهو حلال قلت روايته لا تعارض
 رواية ابن عباس وهذا قال عمرو بن دينار لا زهرى وما يدرى ابن الاشم اعرابي بوال على ساقه
 أتجهله مثل ابن عباس رضي الله عنهما أو يجهل على أنه أراد بالتزوج البناء بما يحجازا لانه سببه
 فجاز اطلاقه على البناء (و) كذا حل تزويج (الامة ولو) كانت (كفاية) وقال الشافعي ليس

للمع أن يتزوج أمة ككيسة ويجوز بالسامة بشرط عدم القدرة على الحرة لقوله تعالى ومن لم
 يستطع منكم طولا أن ينكح المحسنات المؤمنات فمالمكت أيمانكم أباح نكاح الاماء
 بشرطين عدم الطول وأن تكون مؤمنة ولنا قوله تعالى فانتكحوا ما طاب لكم من النساء
 وهو عام يدخل تحته الاماء والحرائر وما تلاحى يجب الحكم عند وجود الوصف المذكور عند
 وجود الشرط ولا يتعارض للنفي ولا للاثبات عند عدمه وتحقيقه في الاصول (و) كذا حل تزوج
 (الحرة على الامة لا) يجوز (عكسه) وهو تزوج الامة على الحرة لقوله عليه السلام لا تنكح
 الامة على الحرة وقال الشافعي يجوز ذلك للعبد وقال مالك يجوز ذلك برضا الحرة والخجة عليهم ما
 ما روي (ولو) كان العكس (في عدة الحرة) وهو واصل بما قبله أي لا يجوز تزوج الامة على
 الحرة وان كان في عدة الحرة عند أبي حنيفة وقال لا يجوز ان كانت العدة من طلاق بائن
 لان الحرام ادخال الامة على الحرة وهذا مبنيان وبه قالت الثلاثة وله ان النكاح بائن من وجه
 كنكاح الاخت في عدة الاخت (وأربع) بالحر عطف على قوله تزوج الكتبية أي وحل أيضا
 تزوج أربع (من الحرائر) جمع حرة (والاماء) جمع أمة لقوله تعالى فانتكحوا ما طاب لكم
 من النساء مشي وثلاث ورباع وقال الشافعي لا يجوز من الاماء الا واحدة لان جوازه
 ضروري وقد اندفعت بواحدة والخجة عليه ما تلونا وأشار بقوله (فقط) الى أنه لا يجوز التزوج
 أكثر من أربع وعليه اجماع الامة وقال القاسم بن ابراهيم يجوز التزوج بالتسع ومثله عن
 الضعي وابن أبي ايلي لان الواو للجمع وقال بعض الشيعة والخوارج يجوز ثمان عشرة امرأة
 لان الصيغة تفيد التكرار لاجل العدل وأقله مرتان فيكون ثمان عشرة وعن بعضهم له
 أن يتزوج ما شاء من غير تعيين لان الصيغة تفيد التكرار من غير حصر وهذا كله خرق للاجماع
 فلا يسمع والواو بمعنى أو والصيغة تفيد تكرر النكاح لان الخطاب للجميع (وثنتين) عطف
 على قوله وأربع أي وحل تزوج امرأتين (للعبد) ولا يجوز له أكثر من ذلك لان الرق منصف
 للنعمة وهو قول عمر وعلي وعبد الرحمن بن عوف وجهه والتابعين وقال مالك يجوز له الاربع
 للعمومات (و) حل أيضا تزوج (حبل من زنا) عندهم ما كان لا يبطؤها حتى تضع وقال
 أبو يوسف لا يجوز لانها مشغولة بالولد وبه قال زفر ومالك وأحمد وإسحاق غير ثابت
 لعدم حرمتها ولو كان الحمل ثابتا بالنسب فالنكاح باطل بخلاف وعند الشافعي يجوز التزوج
 والوطاء جميعا (لا) يجوز تزوج حبل (من غيره) أي من غير الزنا وهو أن تكون حبل من ثابت
 النسب وعن أبي حنيفة ان كان الحمل من حربي كالمهاجرة والمسبية يجوز النكاح ولا يبطؤها حتى
 تضع حملها واعتمدها الطحاوي والكرخي ومنعها محمد والاول أصح (والموطوءة) بالحر عطف
 على قوله تزوج الكتبية أي وحل أيضا تزوج الموطوءة (بملك) بأن تزوج من وطئها المولى
 بملك يمين ويدخل تحته أم الولد ما لم تكن حبل لان فراسها عطف ويستحب للمولى أن يستبرئها
 صيانة لما له فاذا اياز النكاح حل له أن يوطأها وقال محمد لا أحب له أن يوطأها حتى يستبرئها
 (أو) الموطوءة بوطء (زنا) بأن رأى امرأة تزني فتزوجها اجاز له أن يوطأها خلافا لمحمد وهذا
 صريح بأن نكاح الزانية يجوز وكذا نكاح الزاني وهو قول أبي بكر وعمر وابنه وابن عباس رضي
 الله عنهم وروى عن عائشة وابن مسعود ومنعه لظاهر قوله تعالى الزانية لا ينكحها الا اذان

الآية وعند الجمهور الآية منسوخة بقوله وانكحوا الايامى وبقوله تعالى فانكحوا ما طاب
 لكم وقبل المراد بالنكاح الوطء كان المعنى والله أعلم الزانية لا ينكحها الا ازان في حالة الزنا
 (و) حل أيضا تزوج المرأة (المضمومة الى) امرأة (محترمة) بأن تزوج امرأتين احدهما ما
 لا تحل له صح نكاح من تحل وبطل نكاح الاخرى لان المبطل في احدهما فيقتدر بقية مدره
 بخلاف البيع لانه يبطل بالشروط الفاسدة (والمسمى) من المهر كاله (لها) أى للمضمومة التى
 جاز نكاحها عند أبى حنيفة لان المحترمة لا تزاحمها وقال يقيم على مهر مشاهد ما غاب أصاب
 المضمومة لزمه وما أصاب المحترمة لا يلزمه لان المسمى مقابل به ما فيه يكون منقسماً عليهم ما
 ولو دخل بالمحترمة يلزمه مهر مثلها نص عليه في الزيادات ولا يلزمه الحد بوطئها مع العلم بالحرمه
 عنده (وبطل نكاح المنعة) وهو أن يقول أمتع بك كذا مدة بكذا من المال أو يقول متعبنى
 نفسك بكذا من الدراهم مدة كذا فمتعك نفسك ولا بد من لفظ التمتع فيه وقال مالك
 هو جائز لانه كان مشروعا واشترع ابن عباس تحليلها وتبعه على ذلك أكثر أصحابه من أهل
 الدين ومكة وكان يستدل على ذلك بقوله فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن واليه ذهبت
 الشيعة وخالفوا علمارضى الله عنه وأكثر أصحابه والحجة عليهم ما روى أنه عليه السلام حرمها
 يوم خيبر بن رواية على بن أبى طالب رضى الله عنه متفق عليه وروى أنه عليه السلام حرمها
 يوم الفتح ورواه مسلم فثبت نسخته وروى عن ابن عباس أنه أمسك عن الفتوى بها وقال له على
 أنك تانه ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النساء ورواه مسلم والمراد فى الآية الاستمتاع
 منهن بالنكاح والمهر يسمى أجرة قال الله تعالى فانكحوهن باذن أهلهن وآتوهن أجورهن
 (و) بطل أيضا نكاح (أو وقت) بأن تزوج امرأة الى مدة معلومة طويلة أو قصيرة وقال زفر
 يصح النكاح ويلزم ويبطل اشتراط المدة لانه أتى بالنكاح والشرط والنكاح لا يبطل بالشروط
 الفاسدة ولما أتى مقاصد النكاح لا تحصل بالوقت فمكأن من شرطه التأييد ولانه متعة معنى
 والعبرة للمعاني وعن أبى حنيفة ان ذكر امدة لا يعيش مثلها ما اليه اصح النكاح لانه فى معنى
 المؤبد ولو تزوجها مطلقا وفى نية أنه أن يقعد معها مدة نواها فانكح صحح ولا بأس بتزويج
 النهاريات وهو أن يتزوجها على أن يقعد معها نهارا دون الليل (وله) أى للرجل (وطء) امرأة
 أدعت (هى) (عليه) أى على الرجل (انه تزوجها وقضى بنكاحها) أى قضى القاضى بالنكاح
 بينهما (بيينة) قامت (و) الحال أن الرجل (لم يكن تزوجها) قط فى الواقع وهذا عند أبى حنيفة
 وقال لا يبعد أن يطلأها لان القاضى أخطأ الحجة اذ الشهود كذبوا فصار كما اذا ظهر أنهم عبيد
 أو كفار وبه قال الشافعى وله انه قضى بما فى وسعه فوجب القول بنفاذه والشرط أن تكون
 المرأة محسنة لا لانشاء حتى لو كانت ذات زوج أو فى عدة غيره أو مطلقة منه ثلاثا لا ينفذ قضاءه
 وعلى هذا الخلاف لو أقامت المرأة البينة ان زوجها طلقها ثلاثا ولم يكن طلقها انقضى القاضى
 بذلك نفذ قضاؤه ووقعت الفرقة بينهما وحل لهما أن تتزوج بغيره ولا يصلح للأول أن يطلأها بعد
 القضاء بالفرقة وعند أبى يوسف لا تحل للأول وللثانى وعند محمد تحل للأول ما لم يدخل بها
 الثانى فاذا دخل بها فقد حرمت عليه وأما الثانى فلا تحل له أبدا وعند الشافعى يأتيها الأول
 سرا والثانى علانية وقد جعل لهما زوجين وهو من أقبح الوجوه ولا خلاف بينهم فى الإلالة

المرسلة أن قضاءه لا ينفذ وهو أن يدعى الملك المطلق ولم يذكر له سببا بأن قال هذا ملكي وأقام البينة عليه وقضى به القاضي لأن في الأسباب كثرة وإيسر بعضها أولى من بعض حتى لو ذكر سببا معينا كان على الخلاف أن كان سببا يمكن إثباته من جهة القاضي إنشاء مثل البيع والاجارة وأما إذا كان لا يمكن كالارث لا ينفذ قضاؤه اتفاقا وفي الهبة والصدقة روايتان وفي دعوى العتق والنسب ينفذ قضاؤه باطنا والله أعلم

هذا (باب) في بيان أحكام (الاولياء) *

وهو جمع ولي (والألفاء) وهو جمع كف وكف الشيء تظهيره (نفذ النكاح) امرأة (حقة مكافئة) أي عاقلة بالغة مسلمة سواء كانت بكر أو ثيبا (بلاولى) وهو العصبه بان زوجت هي نفسها هذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف في ظاهر الرواية وكان أبو يوسف يقول أولا أنه لا ينفذ الا بولي إذا كان لها ولي ثم يرجع وقال ان كان الزوج كفأ لها جازوا الا فلا ثم يرجع وقال جازوا كان الزوج كفأ لها أو لم يكن وعند محمد ينفذ موقوفه على اجازة الولي سواء كان الزوج كفأ أو لم يكن ويروي رجوعه الى قوله ما وقال الشافعي ومالك وأحمد لا ينفذ بعد ابراء النساء أصلا لقوله عليه السلام لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل ولنا قوله عليه السلام الايم أحق بنفسها من وليها متفق على صحته وماروه لم يصح وكذا كل ما روي في هذا الباب ولهذا قال البخاري وابن معين لم يصح في هذا الباب حديث يعني في اشتراط الولي (ولا تجبر بكر بالغة على النكاح) وقال الشافعي ومالك للاب والجد ولاية الاجبار لجهلها بأمر النكاح فأشبهت الصغيرة ولنا قوله عليه السلام البكر يستأذن أبوها رواه مسلم (وان استأذنها) أي البكر البالغة (الولي) فسكتت وأضحكت أو زوجها (الولي) (قبلها بالخبر) أي خبر النكاح (فسكتت فهو) أي سكوتها في الموضوعين وضحكها (أذن) منه القول عليه السلام لا تنكح النيب حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن قالوا وكيف اذنهم يا رسول الله قال تسكت رواه مسلم والضحك رضادلالة فانه علامة السرور والفرح بما سمعت وقيل اذا ضحك كاستمته بجماعة لا يكون رضا بخلاف ما اذا بكته فانه دليل السخط والكراهية وقيل اذا بكته بلا صوت لم يكن ردابا بل حزن على مفارقة أهلها وعليه الفتوى وذكر المرغينة أني أن دمعها ان كان باردا يكون رضا وان كان حار الا يكون رضا ويعتبر في الاستئثار تسمية الزوج على وجه يقع لها به المعرفة لتظهر رغبته فيها عن رغبته اعنه حتى لو قال لها أريد ان أزوجه من رجل فسكتت لا يكون رضا ولو قال لها أزوجه من فلان أو فلان وذكر جماعة فسكتت فهو رضا وزوجه الولي من أيهم شاء وان قال من جبراني أو من بني عي ان كانوا جماعة يحصون فهو رضا والا فلا ولا يشترط ذكر المهر في الصحيح ثم انه سوى بين الاستئذان وبين بلوغ النكح بالتزويج لأن وجه الدلالة في السكوت لا يختلف بين ان يكون قبل العقد أو بعده وقال محمد بن مقاتل اذا بلغه ابعد عقد النكاح فسكتت لا يكون اجازة منها وعن أبي يوسف أن سكوتهم ابعد العقد يكون رداذ ذكره في البدائع وقال وهو قول محمد ولو زوجها الولي بحضورها فسكتت اختلف المشايخ فيه والاصح أنه رضا ان زوجها وليا من مساويان كل واحد منهما من رجل فاجازته ما عابلا لعدم الاولوية وان سككت بغيره موقوفين حتى تجبر أحدهما وعن محمد أنه ما بطلا ولو زوجها من غير كف فسكتت لم يكن رضا في قول محمد بن سلمة وهو قول أبي

يوسف ومحمد ثم الخبز ان كان واما فعل ما ذكرنا ورسول الولي كالولي ولو كان فضوليا يشترط فيه
العقد والعدالة عند أبي حنيفة خلافا لها (وان استأذنهم غير الولي فلا بد من القول) لان
سكوتهم القلة الالتفات الى كلامه فلا يدل على الرضا وذكر الكرخي أن سكوتهم عند استئذان الاجنبي
يكون رضا والاول أصح وقوله (كالتيب) يشير الى أنه لا بد من نقطة واستدل عليه الشيخ بقوله
عليه السلام الثيب تشاور قلت ليس فيه دلالة على اشتراط النطق فان البكر أيضا تشاور وكذا
الرضا بالقول لا يشترط في حق الثيب أيضا بل رضاها يتحقق نارة بالقول كقولها رضيت وقبلت
ونحوهما ونارة بالدلالة كطلب مهرها أو نفقة غيرها أو تمكيناها من الوطء ونحوها فثبت بهذا أنه لا فرق
بينهما في اشتراط الاستئذان والرضا وأن رضاهما قد يكون صريحا وقد يكون دلالة غير أن سكوت
البكر رضادلالة لحماهم دون الثيب لان حياءها قبل بالممارسة فلا يدل سكوتها على الرضا (ومن
زالت بكارتها بوثبة) من موضع (أو حبيضة أو جراحة أو تعنيس) وهو طالة مكتم في منزل أهلها
بعد ادراكها (أو) بسبب (زنا) خفي (فهي بكر) حتى يكون أحكامها أحكام البكر في التزويج
لانهم أبكر حقيقة لان مصيها أول مصيب وقال الشافعي حكم هذه كحكم الثيب في الجميع والثيب
تشاور وأما المذكور في الزنا فهو وقول أبي حنيفة لان حياءها أكثر فكانت كالبكر وعندهما
كالتيب وبه قال الشافعي في الجديد وأجد في رواية ولو وطئت بشبهة أو بشكاح فاسدت تكون في
حكم الثيب بخلاف وانما قيدنا الزنا بالخفاء لانه لو اشتهر حالها لا يكتفى بسكوتها بخلاف وكان
ينبغي للشيخ أن يقيده (والقول أي) أي للمرأة (ان اختلعا) أي الرجل والمرأة (في السكوت) بأن
قال الزوج بلغك النكاح فسكت وقالت بسل رددت فالقول قولها وقال زفر القول قوله لانه
متمسك بالاصل ولنا أنه يدعى ملك بضعها وهو أمر حادث وهي تنكر حدوده فكانت هي
المتمسكة بالاصل فيكون القول قولها ثم أيها ما أقام البينة قبلت بينته وان أقامها معا فالبيعة بينة
المرأة وان لم يكن إماما بينة فالقول قولها باليمين عند أبي حنيفة وقال عليا اليمين وسياق في كتاب
الدعوى (ولولي أن نكاح الصغير والصغيرة) سواء كانت بكرة أو ثيبا فدار الاجبار على الصغير
عندنا وعند الشافعي على البكارة تغيير البكر وان كانت بالغة ولا تجبر الثيب وان كانت صغيرة
وعند مالك ولاية الاجبار بخصوصية بالاب وحده على الصغيرة وحدها دون الصغير وأما البكر
الصغيرة فتغير اجناها والثيب الكبيرة لا تجبر اجناها مذهبنا فنقول عن عمر وعلي والعبادة وأبي
هريرة رضي الله عنهم وهم كفي بهم حجة وقدوة وحكي الكرخي إجماع الصحابة رضي الله عنهم
(والولي) هو (العصبة بترتيب الارث) يعني أولاهم الابن وابن الابن وان سفل ولا يتصور هذا
الا في المعتوه والمعتوهة لافي الصغار ثم الاب وأبو الاب وان علا ثم الاخوة الا الاخ من أم ثم
الاعمام الا العلم من أم ثم أعمام الاب ثم أعمام الجد كذلك ثم مولى العتاقة يستوى فيه الذكر
والانثى ثم عصبة المولى ثم ذؤوالارحام على ما يذكر عن قريب وذكر الكرخي أن الاخ والجد
يشتركان في الولاية عند أبي يوسف ومحمد كالميراث عندهما والاصح أن الجد أولى بالتزويج
بالاجماع والاصل فيه ما روى عن علي رضي الله عنه موقوفا ومرفوعا الانكاح الى العصباء وقد
أجمع العلماء على العمل به في حق الكبيرة فوجب العمل به في حق الصغيرة لانها أبجز وأمس حاجة
(وامهما) أي للصغير والصغيرة (خيار الفسخ باليؤخ) أي اذا بلغا نكحها أو أقامها على النكاح وان

شاه فسخنا لكن (في غير الاب والجد) عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله وقال أبو يوسف لا خيار
 أهمافي الكل لأن النكاح عقد لازم وقد صدر من الولي فلا يفسخ وله ما في الولاية تنظرية وفي
 غير نظر الاب والجد خلل وقوله (بشرط القضاء) يتعلق به وله خيار الفسخ يعني أهمافي الفسخ
 بشرط أن يحكم القاضي بالفسخ لأن في أصله ضعف فاقف عليه كالرجوع في أهمية بخلاف
 خيار الخيرة وخيار العتق (وبطل) خيارها (بسكرتها) عند البلوغ (ان علمت) بالنكاح حال
 كونها (بكرًا) ولولم تعلم به لا يطل لأنها لا تكون بالنصر في حكم الخيار لا بعد العلم به والولي
 يتقرر بالنكاح فعذرت (لا) يطل (بسكرتها مالم يرش) يعني مالم يقل رضيت (ولو) كان الرضا
 (دلالة) مثل الوطء والتقبيل وكذلك الجارية أن دخل بها قبل البلوغ ثم باغت لا يطل خيارها
 مالم يقل رضيت أو يوجد منها ما يدل على الرضا كالغلام اعتبار هذه الحالة بحالة الإتمام ثم خيار
 البلوغ في حق البكر لا يمتد إلى آخر المجلس ولا يطل بالقيام في حق النيب والغلام وينبغي أن
 تختار نفسها مع رؤية الدم وإن رآته بالليل تختار بلسانها وتقول فسخت نكاحي وتشهد إذا
 أصبحت تقول رأيت الدم الآن ثم الفرقة بخيار البلوغ لا تكون طلاقا لأنه يصح من الاتني
 ولا طلاق اليها (وتدأرتا) إذا مات أحدهما (قبل الفسخ) لانتهاء النكاح بحوته سواء مات أحدهما
 قبل البلوغ أو بعده ويجب المهر كله وإن مات قبل الدخول (ولا ولاية) في الانكاح (لعمد وصغير
 ومجنون وكافر على مسلمة) لأنه لا نظر في رأيهم ولهذا لا تقبل شهادتهم وللکافر الولاية على
 الكافرة ولا ولاية لمسلم على كافرة إلا أن يكون سيده أمة كافرة أو سلطانا (وإن لم يكن عصبه)
 للأنكاح وكان ههنا نامة يعني وإن لم يوجد (فالولاية) حينئذ (للأم ثم للأخت لأب وأم ثم لأب)
 بخلاف الحضنة فإن فيها الأخت لأُم أولى من الأخت لأب (ثم لولد الأم) ذكورهم وإناثهم سواء
 ثم ولادهم (ثم لذوي الأرحام) مثل العمات ثم الأخوال ثم الخالات ثم بنات الأعمام ثم الأقرب
 فالأقرب كما في ترتيب ذوي الأرحام في الأرض فأولاهم الفروع ثم الأصول ثم فروع الأب ثم فروع
 الجد ثم مولى الموالاة (ثم) بعده هؤلاء تكون الولاية (للعمات) وهو القاضي ومن نسبته القاضي
 إذا شرط له الإمام في منشوره وهذا كله عند أبي حنيفة وقال محمد ليس لغير العصبية ولاية لما روي بنا
 وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة وأبو يوسف مع أبي حنيفة في أكثر الروايات وذكره الكرخي مع
 محمد والأول أصح وقال محمد إذا عمدت العصبية يكون للإمام أو لوائيه وهو القاضي وبه قالت
 الثلاثة وله أنهم ورثته بالقرابة فكانوا كالعصبات وليس للموصى أن يزوج الأيتام إلا أن يفوض
 إليه الموصى بذلك (وللابعد) أي للولي الأبعد (التزويج بغيبة) الولي (الأقرب) قدر (مسافة
 القصر) وهي ثلاثة أيام وقال زفر لا يزوجها أحد لئلا يفسد الولاية الأقرب وقال الشافعي يزوجها
 الحاكم هكذا نصب الشارح الخلاف وقال صاحب المجمع ونقدمه أي الأبعد على القاضي وقال
 الشافعي في أظهر القولين يقدم القاضي وبه قال زفر ولنا أن الأبعد ولاية لوجود القرابة الداعية
 إلى الشفقة وولاية الأقرب زالت بالغيبه ثم أنه اعتبر مسافة القصر وهو اختيار أكثر المتأخرين
 قال الشيخ وعليه الفتوى واختار صاحب الهداية التقدير بفوات الكف باستطلاع رأيه
 واختار القدرى أن يكون في بلد لا تصل إليه القافلة في السنة لا مرة واحدة وفي الوقائع
 واختار أكثر المشايخ الشهر وهو مروي عن أبي يوسف ومحمد وعن محمد من الكوفة إلى الري

وهو خمسة وعشرون مرحلة وفي رواية من الرى الى بغداد وهو عشرين مرحلة وفي الروضة هو
 قول أبي حنيفة ذكره الطحاوى (ولا يملك بعوده) أى بعود الولى الاقرب (وولى) المرأة (المجنونة
 الابن لا الاب) عندهما وقال محمد أبوهارب لانه أشفق منه وله ما أن الابن مقدم بالصوبة
 وهذه الولاية مثبتة عليها ولا فرق بين الجنون الطارى والاصلى لوجود العجز وقال زفر لا يزوجها
 أحد فى الطارى وعن أبي يوسف أنهم ما وليان فأيم مازوج صح وعند حضورهما يقدم الاب
 احتراماً له ولو كان مكان الاب جتمع الابن فعلى الخلاف المذكور

* هذا (فصل) فى بيان أحكام الكفاءة (من نكحت غير كف فإنها لا تزوج) (ولولى) بينهم ما إن شاء لانه يتضرر
 به لأن الناس يتعارفون بعدم الكفاءة ويبقى أحكامهم من ارث وطلاق الى أن يفرق القاضي
 بينهم ما والفرقة به لا تكون طلاقاً ثم إن كان دخل بهم فإله المهر والا فلا وقال مالك ليس لذلك
 ولا كفاءة أصلاً فلا يعتبر الا فى الدين لقوله عليه السلام الناس سواسية كأسنان المشط لا فضل
 لعربى على عجمى (الابا تنقوى وقال تعالى ان أكرمكم عند الله أتقاكم قلنا المراد به فى حكمكم
 الآخرة وكلامنا فى الدنيا (ورضا البعض) أى بعض الاولياء (كالكفل) أى كرضا كلهم حتى
 لا يترضى أحد منهم بعد ذلك وقال أبو يوسف اذا رضى بعضهم لا يقطع حق من هو مثله كالدين
 المشترك وله ما أنه حق واحد فلا يجزأ كالامان (وقبض المهر) أى قبض الولى مهرها (ونحوه)
 بالرفع عطفها على القبض أى ونحو قبض المهر كقبول الهندية من الزوج ويجوز الجزع عطفها على
 المهر ونحو التجهيز (رضا) لانه مقرير لحكم العقد (لا السكوت) أى لا يكون سكوت الولى رضا لانه
 محتمل الا اذا سككت الى أن تلدفىكون رضا دلالة (والكفاءة تعبير نسباً) لأن الناس يتفاضلون
 بالنسب وقال مالك لا تعتبر الا فى الدين كما ذكرنا وعنه لا كفاءة أصلاً وعنه تعبير فى الدين
 والحرية والسلامة عن العيوب وعند الشافعى وأحمد هي معتبرة فى الاسلام فقط وعن أحمد
 فى النسب أيضاً وفى وجهه للشافعية تعتبر فى المال والسلامة عن العيوب ثم فرغ على ذلك بالقائه
 بقوله (فقرئش أكفاء) أى بعضهم لبعض ولا يعتبر التفاضل بينهم وعن محمد الا ان يكون نسباً
 مشهوراً كما هل بيت الخلافة كانه قال تعظيماً للخلافة (والعرب) غير قرئش (أكفاء) بعضهم
 لبعض فان قلت قرئش أيضاً عرب فكيف عطفه عليه وأفرق قرئشاً بالذكرات لفضيلة قرئش
 أفردته بالذكر فكانت جنس آخر الا أن سائر العرب ليسوا بأكفاء لقرئش وفى الملبس وطأفضل الناس
 نسباً بنو هاشم ثم قرئش ثم العرب لما روى عنه عليه السلام ان الله اختار من الناس العرب ومن
 العرب قرئشاً واختار منهم بنى هاشم واختار من بنى هاشم بنو باهلة ليسوا بكف بلجميع العرب
 لانهم معروفون بالخصاسة والدانة لانهم يأتون بقية الطعام مرة ثانية وياكلون نقي عظام الميتة
 (وحرية) بالنصب عطف على قوله نسب أى تعتبر ~~الكفاءة~~ كفاءة أيضاً من حيث الحرية (واسلاماً)
 أى ومن حيث الاسلام وهذا فى حق العجم لانهم يفتخرون بمادون النسب (وأبوان فيهما) أى
 فى الحرية والاسلام (كالاباء) أراد أن من له أبوان فى الحرية والاسلام يكون
 كافاً لمن كان له أباء فيهما الا أن أصل النسب فى التعريف الى الاب وقامه الحد فلا يترط أكثر
 من ذلك وعن أبي يوسف انه جعل الاب الواحد كالابوين (وديانة) بالنصب أيضاً عطف على نسباً
 أى تعتبر الكفاءة أيضاً من حيث الديانة أى الدين والملة وى عندهما لانه من أعلى المفاضل وقال

محـ لا تعتبر لانه من أمور الاسرة فلا يبنى عليه أحكام الدنيا الا اذا كان بصفحة وبشهر منه أو يخرج سكران وتلاعب بالصبيان وعن أبي يوسف ان كان معلنا بالفسق فقير كف وان كان مستتر فهو كف وهو قريب من قول محمد رحمه الله (ومالاً) أى تعثر من حيث المال أيضاً لانه يقع به التناخر وهو أن يكون مالاً كاللهمز والنفقة والمرد بالهمز المعجل والنفقة أن يكتب كل يوم قدر النفقة وقدر ما يحتاج اليه من الكسوة ولا يعتبر أن يكون مبالها في الغنى وهو الصحيح وعن أبي حنيفة ومحمد في غير رواية الاصول أن من ملكه مال لا يكون كفاً للنفقة وليس بشئ وقيل ان كان ذاك جاه كالسلطان والعلم يكون كذا وان لم يملك الا النفقة ومن ثم قيل الفقيه الجمعى يكون كذا للعربى الجاهل وقيل في النفقة تعتبر نفقة ستة أشهر وقيل نفقة شهر وفي الدخيرة اذا كان يجده نفقتها ولا يجده نفقة نفسه يكون كذا وان لم يجده نفقتها الا يكون كفاً وان كانت فقيرة (وسرقة) أى تعتبر ايضا من حيث الحرفة وهى الصنائع لان الناس يقتخرون بشرف الحرفة ويعتبرون بدنايتها وعن أبي حنيفة أنه لا يعتبر أصلاً لانه يمكنه التحول منها وعن أبي يوسف مثله الا أن يفحص كالحائك والحجام والداغ (ولو نفقت) المرأة (عن مهر مثلها) حين تزوجت (لأولى) أى لولم (أن يترق) بينهما ان شاء (أو يسم) الزوج (مهرها) أى مهر مثلها واذا فارقها قبل الدخول فلا مهر لها وبهدها المسمى وكذا اذا مات أحدهما قبل التفريق وقال أبو يوسف ومحمد ليس له ذلك لان المهر سقطه الاحق ولا يبنى حنيفة أن الاولياء يتفخرون بغلاء المهر ويتعبرون بقلته فصارت لعدم الكفاءة قبل أولى فان قلت لأفائدة في هذا الاتمام لانهم اتسقطه قلت فأفادته إقامة حق الولي كما اذا كان المسمى أقل من عشرة دراهم يتم لها عشرة إقامة لحق الله تعالى (ولو تزوج الرجل) (مفله) أى ولده الصغير (غير كف) بأن تزوج ابنه أمة أو تزوج ابنه عبداً (أو) زوجته (بغبن فاحش) بأن تزوج بنته ونقص من مهرها أو تزوج ابنه وزاد على مهر امرأته (صح) عند أبي حنيفة لانه كامل الرأى يختار لولده المنفعة وكذلك الجد حتى لو فعل ذلك مجانة أو فسقا لا يجوز زوالا لا يجوز تنقيصه - ما في باب الاموال وبه قالت الثلاثة ثم قيل لا يجوز العقد ههنا ما أصح لا وقيل يجوز ويطل الحط والزيادة ولو كان بالغين اليسير يجوز اجماعاً والغبن الفاحش ما اذا تزوج ابنته الصغيرة بعشرة دراهم ومهر مثلها ألف أو تزوج ابنه الصغير بألف درهم ومهر مثلها عشرة دراهم (ولم يجوز ذلك) أى تزويج الطفل الصغير غير كف أو بغبن فاحش (لقبر الاب والجد) من الاولياء دفعا للضرر عنه وهذا بخلاف

هذا (فصل) في بيان الوكالة بالنكاح وغيرها * (لابن الم) أن تزوج بنته من نفسه وقال الشافعي وزفر لا يجوز لان الواحد لا يكون مالكاً ومملوكاً لأنه معبر وسفير فصح سفير امر الجاهلين وصورته أن يقول اشهدوا أنى تزوجت فلانة أو ازارقبتها منى ولا يحتاج الى القبول لانه قد تضمن معنى الشطرين (ولا وكيل أن يزوج موكلته من نفسها) لما قلنا خلافاً للشافعي وزفر وصورته أن يقول اشهدوا أنى تزوجت فلانة من نفسها (ونكاح العبد والامة بلا إذن السيد موقوف) فان أجاز السيد نفقة والابطال وكذا انكاح المكاتب والمذبر وأم الولد وقال مالك يصح نكاح العبد بغير اذن المولى وقال صاحب الجمع لا يجوز نكاح العبد والامة واسبغ بدل عليه في شره بقوله عليه السلام ايما عبد تزوج بغير اذن مولاه فهو عاهر رواه أبو داود والترمذي

وعبارة الشيخ أحسن لأن عدم جواز عقد هولا ملحق المولى فإذا رضى فقد جاز والكاف في قوله
 (كنكاح الفضولي) في محل نصب على أنه صفة لـ صدر محذوف تقديره موقوف وفقاً كوقف
 نكاح الفضولي فإنه إذا زوج رجلاً بغير إذنه أو امرأة بغير إذنها انعقد موقوفاً فإن أجاز به جاز
 والابطال وهو قول مالك وأهل المدينة والحسن وسعيد بن المسيب والنخعي غير أن مالك يجعل
 الفرقة طلاقاً وهذا يدل على تقوذه من غير لزوم وقال الشافعي هو باطل لعدم الولاية وبه قال أحمد
 في رواية ولنا أن ذلك عقد بركنه صدر من أهله مضاعفاً إلى محل قابل لحكمه فيتم صون الكلام
 المتعاقدين وبموقف حكمه دفعا للضرر عنه وبه قال أحمد في رواية (ولا يتوقف شرط العقد) أي
 نصفه (على قبولنا كح غائب) عندهما بأن يقول أشهد وأني زوجت فلانة من فلان وهما
 غائبان بغير أمرهما فهذا لا انعقد إلا أن يقبل أحد في المجلس لأنه شرط العقد وهو لا يتوقف
 وراء المجلس وقال أبو يوسف بنعة موقوفاً على إجازتهم إلا أن الواحد يصلح عاقداً من الجانبين
 والاصل فيه أن الواحد يصلح وكيلاً من الجانبين ووليماً من الجانبين أو أصيلاً من جانب ووليماً من
 جانب أو وكيلاً من جانب أصيلاً من جانب أو وليماً من جانب وكيلاً من جانب باتفاق أصحابنا
 الثلاثة ولو كان فصولاً من الجانبين أو من أحدهما لم يتوقف عندهما وعند يتوقف وعند زفر
 لا يجوز النكاح بعارة الواحد أصلاً وكذا عند الشافعي إلا إذا كان فيه ضرورة مثل الحد فإنه
 يزوج ابن ابنه من بنت ابنه لأنه لا يوجد أحد في درجته حتى يزوجهما بخلاف ابن العم إذا أراد أن
 يزوج بنت عمه من نفسه حيث لا يجوز لأنه لا ضرورة إليه لأنه يمكن أن يزوجهما ابن عمها غيره
 في درجته وكذا الوكيل لا حاجة إليه (ولمأمر ورث نكاح امرأة) بأن أمر رجل رجلاً أن يزوجه
 امرأة واحدة (مخالف) لامره (بأمر اثنين) أي بتزويجه إياه امرأتين ولا يلزمه واحدة منهما لأنه
 فضولي في مخالفتها أمره وكان أبو يوسف يقول أنه لا يصح نكاح أحدهما بغير عيتم والبيان
 إلى الزوج فعلى هذا أن مات الزوج قبل أن يختار أحدهما كان الميراث ومهر أحدهما بينهما
 وتلزمهما عند الوفاة (لا) يكون مخالفًا بتزويجه إياه (بأمة) غيره عملاً بالطلاق ولو تزوجه أمة
 نفسه لا يجوز ولا فرق بين الأمر أن يكون أميراً وغيره وهذا عند أبي حنيفة وعندهما لا يجوز
 إلا أن يزوجه كفاً وعلى هذا الخلاف إذا تزوجه عيماً أو مقطوعة الدين أو رتقاء أو مفلوحة أو
 مجنونة ولو تزوجه ابنته الكبيرة لا يجوز عند أبي حنيفة بخلافهما ولو تزوجه أخته الكبيرة جاز
 بالاتفاق لعدم التهمة وفي المنتقى وكل رجل رجلاً بأن يزوجه امرأة فتزوجه بنته الصغيرة أو بنت
 أخيه الصغيرة وهو وليها لم يجز وكذا الوكيل رجل امرأة أن تزوجه امرأة فتزوجه نفسها لم يجز
 وكذا إذا أمرت امرأة رجلاً أن يزوجهما فتزوجهما من نفسه لم يجز وكذا إذا تزوجهما غير كف
 بالاجماع على الصحيح وفي الخلاصة أمره أن يزوجه امرأة فتزوجه صبية جاز قيل هذا قول أبي
 حنيفة أما عندهما فلا يجوز إذا كانت لا يجامع مثلهما كما لو تزوجه رتقاء أو قرناً وقيل هذا قول الكل
 ولو أمره أن يزوجه سوداء فتزوجه بضاء أو على العكس لا يجوز فلو أمره أن يزوجه عيماً فتزوجه
 بصيرة يجوز وفي المنتقى أمره أن أن يزوجه أمة فتزوجه حرة لا يجوز وإن كانت مكاتباً أو مدبرة
 أو أم ولد جاز ولو أمره أن يزوجه نكاحاً صبيها لا يجوز بخلاف
 الوكيل بالبيع الفاسد إذا باع بيعاً صحيحاً جاز

«هذا (باب) في بيان أحكام (المهر)»

وهو حكم النكاح لانه يوجب (صح النكاح بلاذكره) أي بلا ذكر المهر لان النكاح عقد ازدواج
فثبت بالزوجين وأما المهر فواجب شرعاً فلم يتوقف على التسمية وكذا يصح مع نفيه خلافاً لما لا فيه
وقال بعض الشافعية ان تزوجها بلا مهر في الحال ولا في الثاني لا يصح النكاح (وأقله) أي أقل
المهر (عشرة دراهم) سواء كانت مضروبة أو غير هاشي يجوز وزن عشرة تبرا وان كانت قيمته
أقل بخلاف نصاب السرقه وقال مالك مقدّر ربع ديناراً وثلاثة دراهم وقال ابن شبرمة أقله
خمس دراهم وقال ابراهيم النخعي أقله أربعون درهماً وعنه عشرين درهماً وقال سعيد بن جبير
أقله تسعون درهماً وكل واحد منهم قدره بنصاب السرقه عنده وقال الشافعي وأحمد ما جاز أن
يكون غنائماً أن يكون مهر الحديث جابرته عليه السلام قال من أعطى في صداق امرأته أقل
كفيه سوية أو غرافة استحل رواء أبو داود ولما روى أن امرأته تزوجت بنعلين فاجافه عليه
السلام رواء الترمذي ولما روى أن عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه لما جاء الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم وبه أثر صفة فأخبره أنه تزوج فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كم سقت
اليها فقال زنتوا من ذهب فقال له عليه السلام أولم ولو بشاة رواء الجماعة ولما روى في حديث
جابر لمهر أقل من عشرة دراهم رواء الدارقطني وفيه مبشر بن عبيد وسجاج بن ارطاة وهما
ضعيفان لكن البيهقي رواء من طرق وضعفه في سننه الكبير والسهيلي رواء من طرق والضعيف
اذا روى من طرف يصير حسناً فيجوز به ذكره النووي في شرح المهذب وعن علي رضى الله عنه انه
قال أقل ما نسجل به المرأة عشرة دراهم ذكره البيهقي وأبو عمر بن عبد البر وحديث أبي داود
كان في المنعة وهو منسوخ وحديث الترمذي محمول على المجمل لان عاداتهم كانت بتجمل بعض
الصداق قبل الدخول والنواة في حديث الجماعة خمسة دراهم عند الأكثر وعند أحمد ثلاثة دراهم
وهو ينهى دينارين فكيف يحتج به على جواز الفلاس وقيل النواة نواة الفرس على انه على هذا
التقدير محمول على تجليل بعض الصداق كما ذكرنا (فان سماها) أي العشرة (أو) سمي (دونها) أي
دون العشرة (فلها) أي فللمرأة (عشرة) دراهم (بالوطاء والموت) أي موت أحدهما أما في
الاول فلانه سمي ما يصلح مهرأفتاً كدبالدخول وينتهي النكاح بالموت وأما في الثاني فلان
العشرة في كونها مهر لا تتجزأ وإن ذكر بعض ما لا يتجزأ كذكر كلة كالطلاق وقال زفرها مهر المثل
لانه سمي ما لا يصلح مهرأفتاً كإن لم يسم وعند الثلاثة يجب ماسي وان لم يذكر الخلوة مع انها
كالوطاء عندنا لانه ذكره فيما بعد (وبالطلاق قبل الدخول تنصف) العشرة فيجب خمسة دراهم
وكذلك تنصف كل ماسي مهرأفتاً في العشرة لقوله تعالى فنهض ما فرضتم وقال زفر يجب المنعة
اذا سمي أقل من عشرة وفي العشرة يجب النصف بلا خلاف ولم يذكر الخلوة أيضاً لما ذكرنا (وان لم
يسم) أي المهر (أو نفاه) بأن قال لا مهر بيننا (فلها) أي فللمرأة (مهر مثلها) من النساء (ان
وطئ) المرأة (أو مات) الزوج (عنها) أي عن المرأة بالدخول وكذا اذا ماتت هي وقال الشافعي
لا يجب بنفس العقد شيء وإنما يجب بالدخول وبالموت عند بعضهم ولما روى علقمة عن ابن
مسعود انه سئل عن رجل تزوج امرأة ثم مات عنها ولم يفرض لها صداقاً ولم يكن دخل بها فقال

أرى لها مثل صدق نسائها وأولها الميراث وعليها العدة فقام أبو الجراح معقل بن سنان الأشجعي
 فشهد أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في تزويج بروع بنت واشق الأشجعية بمثل ما قضيت بروع
 أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح فان قلت فقد روى في بعض الروايات فقام معقل
 ابن يسار واختلاف الرواية يوجب وهن في الحديث وأيضا فقد رده على رضى الله عنه وقال ما
 نضع بقول أعرابي بوال على عقبيه قلت قال البيهقي جميع روايات هذا الحديث وأسانيدها
 صحيح وأما معقل فهما اثنان معقل بن سنان ومعقل بن يسار والاختلاف في اسم أبي الراوى
 اذا كان الراوى مشهورا لا يقدح في روايته وأما نقل عن على رضى الله عنه فقد قال المنذرى
 لم يصح هذا عن على رضى الله عنه قلت ولئن ثبت هذا عن على رضى الله عنه فذهب به انه لا يقبل
 ما ورد في هذا الباب برواية أعرابي ويخاف غير الأعرابي وهذا مذهب متروك بالإجماع (والمتعة)
 بالرفع عطف على قوله فلها مهر مثلها أى وليها المتعة (انطلقها أقبل الوطء) وقبل الغلوطة أيضا ولم
 يذكر ما ذكرنا وهذه المتعة واجبة عندنا وقال مالك والليث وابن أبي ابيلى مستحبة لقوله تعالى
 حقا على المؤمنين ولنا قوله تعالى فقهوهن والامر للوجوب (وحى) أى المتعة ثلاثة أشياء (درع)
 أى قيص (ونخار) وهو ما يخمر به الرأس أى يعطى (وملحقة) بكسر الميم وهى ما تلحف به من
 قرنها الى قدمها وهو مرمى عن عائشة وابن عباس رضى الله عنهم ويعتبر فيها حالها وهو قول
 الكرخى وقبل حاله وقال صاحب الهداية هو الصحيح وقبل يعتبر بحالها محكم صاحب البدائع
 وعند الثلاثة هى ما يقدره الحاكم وعن أحمد أدنى ما تجوز فيه المصلاة ثم هى لاتراد على نصف
 مهر المثل ولا تنقص عن خمسة دراهم ولا تجب الا اذا حصلت الفارقة من جهة كالأطلاق والفارقة
 بالإيلاء واللعان والحب والعنة وردنه وابائنه عن الاسلام وتقبله أمها وبنتها بشهوة وان كانت
 من جهة فلا تجب كدتها وابائنها عن الاسلام وتقبله ابن الزوج بشهوة والرضاع وخيار
 البلوغ وخيار العتق وعدم الكفاة (وإا) أى الذى (فرض بعد العقد) أى بعد ان تزوجها ولم
 يسمها مهرأ أو نكاه (أو) تزوجها على مهر مسمى ثم (زيد) بعد ذلك ثم طلقها قبل الدخول بها
 (لا ينصف) المفروض بعد العقد ولا الذى زيد على المسمى بعده بل تجب المتعة فى الاول ونصف
 المسمى عند العقد فى الثانى ويسقط الزائد ومن سنان أبو يوسف وألا يقول ينصف المفروض بعد
 العقد والزائد بعده وهو قول الشافعى فى المفروض بعده دون الزائد لعدم صحة الزيادة عنده وبه
 قال مالك وأحمد وعن أبي يوسف كقولها لان هذا النكاح انعقد موجباً للمهر المثل وهو لا ينصف
 فكذلك ما وقع تعيينه (وضع خطها) أى خط المرأة من مهرها لانه خالص حقها ولم يذكر الشيخ
 جواز الزيادة لانه علم مما سبق ضمنا وعند زفر والشافعى لا تجوز الزيادة (والغلوطة) أى اختلاء
 الزوج بها من غير مانع عادى (بلا مرض) فيه أو فيها اذا كان يمنع الجماع أو يلحق به ضرر وقبل
 هذا فى مرضها وأما فى مرضه فانه مطلقا وهو الصحيح (و) بلا (حيض و) بلا (أحرام) جميع فرض
 أو نقل أو عرة (و) بلا (مومن فرض) صكر رمضان لا التطوع والمنذور والكفارات والقضاء
 فى الصحيح (كالوطء) فى وجوب المهر كاملا وعند الشافعى فى الجديد يجب نصف المهر ولا يجب
 كمال المهر الا بالوطء لقوله تعالى وان طلقوهن من قبل أن تمسوهن وهذا طلاق قبل المسيس
 ولنا قوله تعالى وكيف تأخذونه وقد أنضى بعضكم الى بعض أى دخل فى القضاء وهو المكان

الخالي وقد سلمت المبدل فيجب عليه كمال البدل والخلوة قائمة مقام المسيس فلا يكون طلاقا قبل
 المسيس وقال عليه السلام من كشف خمار امرأة ونظر اليها وجب الصداق دخل أولم يدخل
 رواه الدارقطني وحكي الطحاوي اجماع الصنابة في وجوب المهر بالخلوة وشرط ما لا طول المقام
 معها واحدة بالعام ثم اعلم أن المانع ثلاثة أنواع حسي وهو أن يكون معها ما ثالث سواء كان
 بصيرا أو أمي يظن أن أو ناعما بالغاً وصيبا يعقل والمجنون والمغمى عليه والصغير الذي لا يعقل
 لا يمنع وزوجه الأخرى تمنع وعن محمد لا وجارته لا تمنع بخلاف جاريتها والكاب العقور يمنع وإن
 لم يكن عقة ورافان كان للمرأة يمنع وإن كان له لا يمنع وطبيعي ككون المرأة زنتاً أو قرناً أو شعراً أو
 صغيرة لا تمنع الجماع وإن كان هو صغير لا يقدر على الجماع ذكر في الفرية لا يجب بخلوته كمال المهر
 وقال شرف الأئمة إن كان يشتهي وتصر له الله بنفي أن يكمل وشرعي كالإحرام بجمع فرض
 على ما ذكرنا والحيض مانع طبعاً وشرعاً ثم انما تصح الخلوة إذا كان في مكان بأمان من اطلاع
 غيره ما عليهم ما أو تهجم كالدور البيت ولا تصح في المسجد والطريق الأعظم والحمام والمفازة
 من غير خيعة وكذا في الجبل وفي البيت غير المسقف تصح وكذا على سطح الدار وفي بستان ليس
 عليه باب لا تصح وفي البساتين الخلوة في الخلة والقبعة صحيحة ولو كان بينهما مسترة من نوب رقيق قال
 أبو يوسف لا تصح الخلوة وكذا السترة القصيرة بحيث لو قام رجل رآهما ولو دخا عليه فلم يعرفها
 ثم خرجت أو دخل هو عليها ولم تعرفه لا تصح الخلوة كذا اختاره أبو الليث وقال الفقيه أبو بكر
 تصح ولو ردت أمها الباب ولم تعلق وهو ما في خان يسكنه الناس والنامس قعود في ساحة الختان
 يتنظرون من بعيد فإن كانوا مترصدين لهم ما في التنظر لا تصح والاقصص وقيل لو كان البيت في دار
 بابه مقفول لا يدخله أحد إلا بإذن تصح الخلوة (ولو) وأصله بما قبله أي خلوتها بالامانع من الموانع
 المذكورة صحيحة ولو كان الزوج (محبوباً) وهو مقطوع الذكروا النصيبين (أو) كان (عتيقاً) وهو
 الذي في آله فتور (أو) كان (خصياً) وهو الذي قلعت خصيتاه وفي المحبوب خلاف أبي يوسف
 ومحمد لأنه أعجز من المريض ولا يبي حنيفة أن المستحق عليها التمسح في حق السحق وقد أثبت به
 ولو جاءت بولد ثبت نسبته منه واستحقت كمال المهر بالاتفاق (وتجب العدة فيها) أي في الخلوة
 سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة للاحتياط خلاف الشافعي وأصحابنا أقاموا الخلوة العهدة مقام
 الوطء في مواضع وهي ثأ كمال المهر وموت النسب والعدة والنفقة والسكنى في هذه العدة
 ونكاح أختها وأربع سواها وحرمه نكاح الأمة ومراعاة وقت الطلاق في حقها ولم يقفوها
 في مواضع وهي حق الإحصان وحرمه البنات وحلها الأول والرجعة والميراث وأما في حق
 وقوع طلاق آخر فیه روايتان والأقرب الوقوع (وتستحب المنة) وهي درع وخمار وملحفة
 (لكل مطلقة) دخل بها أولم يدخل وعند الشافعي يجب للمدخل بها (الامانة موضة) بكسر
 الواو وهي التي فوضت نفسها إلى زوجها يعني زوجها منه بلامه وجوز بعضهم فتح الواو على
 معنى أن ولها زوجها بغير تسمية المهر قال صاحب المغرب فيه نظر ومعنى الاستثناء أن المفضضة
 إذا طلقت (قبل الوطء) تجب لها المنة كما تقدم وهذا التركيب لا يخلو عن خلل لأن الذي يفهم
 منه أن المنة تستحب لكل مطلقه الامانة موضة قائم الاتصاف بها وليس كذلك فيكون استثناء
 الواجب عن المستحب فلا يصح لأن اسم المستحب لا يطلق على الواجب في اصطلاحهم وإن كان

الوسط وكذلك لو تزوجها على حمار وسط وليس المعنى انه تزوجها على هذا أو هذا على معنى الشك بل كلمة أو ههنا للتوسيع وهكذا الحكم في كل حيوان ذكر جنسه دون نوعه ولو تزوجها على فرس أو حمار بمعنى الشك والتردد بينهما فالجواب فيه كالجواب في المسئلة الاولى من تحكيم مهر المثل عنده ووجوب الاقل عندهما ولو تزوجها على حيوان ولم يبين جنسه بأن تزوجها على دابة بطلت التسمية ويجب مهر المثل لتفاحش الجهالة وقال الشافعي يجب مهر المثل في الوجهين جميعا (و) لو نكحها (على ثوب) ولم يذكر جنسه ولا وصفه فيجب مهر المثل للجهالة ولو سعى جنسا بأن قال هروى أو مروى تصح التسمية ويجب الوسط ويخير الزوج بين دفع المسمى وبين دفع قيمته وأيهما أدى تجبر المرأة على القبول كما في الحيوان وكذا اذا بالغ في وصف الثوب في ظاهر الرواية لانها ليست من ذوات الامثال وفي شرح المختار يجب تسليم الثوب لان موصوفه يجب في الذمة بخلاف الحيوان وقال أبو يوسف ان ذكر له أجه لا يجبر على تسليمه لأن مؤجله يثبت في الذمة متحكما كما في السلم وان لم يذكر أجه لا يجبر وعن أبي حنيفة مثله ولو تزوجها على مكمل أو موزون خير الدراهم والدنانير فان ذكر جنسه دون وصفه يخير بين تسليمه وتسليم قيمته (أو) نكحها (على خمر أو خنزير) فسدت التسمية لأن المسمى غير مال متقوم في حق المسلم ويجب مهر المثل وقال مالك يفسد النكاح كالبيع قلنا البيع بنفسه بالشرط القاسد بخلاف النكاح (أو) نكحها (على هذا الخلل) في الدن (فأذا هو خمر أو) نكحها (على هذا العبد) وأشار إليه (فأذا هو حر) فسدت التسمية أيضا ويجب مهر المثل عند أبي حنيفة انه اذا التسمية وقال أبو يوسف لها مثل وزن الخمر من الخلل وقيمة الخمر لو كان عبد الله أطعمها فمها هو مال وقد يجوز عن تسليمه فتجب القيمة فيها لا مثل له والمثل فيها المثل وبه قال الشافعي وأحمد وعند محمد يجب مهر المثل في العبد والمثل في الخمر لأن العبد والخمر جنس واحد لقله التفاوت في المنافع فوجب مهر المثل اعتبارا للاشارة والخمر والخل جنسان لفتحش التفاوت في المقاصد فوجب المثل رعاية للتسمية وقوله (يجب مهر المثل) جواب المسائل المذكورة (وان امهر العبد) بأن تزوجها على عبيدين معينين (و) الحال أن (أحدهما حر فمهرها) أي مهر المرأة هو (العبد) ان كان يساوي عشرة دراهم ولا يكمل لها العشرة عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف لها العبد وقيمة الخمر لو كان عبدا لانهما لو ظهرا حرين تجب قيمتهما فكذا في الواحد وعند محمد لها العبد الباقي وتقام مهر مثلها ان كان مهر مثلها أكثر من قيمة العبد وهو رواية عن أبي حنيفة لانهما لو كانا حرين يجب مهر المثل عنده فكذا اذا كان أحدهما حرا يجب العبد وتقام مهر المثل لعدم رضا هابونه ولا يبي حنيفة أن الباقي صلح مهر الكونه ما لا فيجب ووجوب المسمى وان قل ينع وجوب مهر المثل (وفي النكاح الفاسد انما يجب مهر المثل بالوطء) لأن المهر انما يجب باستيفاء منافع البضع لا بمجرد العقد ففساده ولا بالخلوة لوجود المنافع منها وهو الحرمة ولهذا لا يجب به احرمة المعاهرة ولا العدة ولكل واحد منهما فسخه بغير حضور صاحبه وقيل ليس له ذلك بعد الدخول الا بحضور من صاحبه (ولم يرد) مهر المثل (على المسمى) في العقد الفاسد لانها أسقطت حقه في الزيادة رضاها بما دونها فلا يجب وقال زفر يجب مهر المثل باغما بلغ اعتبارا بالبيع الفاسد وبه قالت الثلاثة ولو لم يكن المهر مسمى أو كان مجهولا يجب بالغاما بالغ بالاتفاق (ويثبت السب) أي نسب

الولد المولود في النكاح الفاسد للاحتياط وتعتبر مدة النسب من وقت الدخول عند محمد وعليه
الفتوى قاله أبو الليث وعندهما من وقت النكاح وهو بعيد ولو خلاها ثم جاءت بولد ثبت نسبه
ويجب المهر والعدة في رواية عن أبي يوسف وعنه لا يثبت ولا يجب المهر ولا العدة وهو قول زفر
رحمه الله وإن لم يخل بها إلا ينزله الولد (و) يجب (العدة) إذا دخل بها إلا أن الفاسد ملحق بالصحيح
في موضع الاحتياط ويعتبر برأيه أو هاهنا من وقت التفريق كالطلاق في النكاح الصحيح
وقال زفر من آخر الوطأت واختاره أبو القاسم الصغار حتى لو حاضت ثلاث حبض من آخر
الوطأت قبل التفريق فقد انقضت ولا تحقق المأثرة إلا بالقول بأن يقول تارك ذلك أو تاركها
أو خلت سبيلك أو خليت أو علم غير المتساركة ليس بشرط أفعلة المأثرة على الأصح كما في الصحيح
وافكار النكاح إن كان بحضورهم ما فهو متأثرة والافلا روى ذلك عن أبي يوسف (وهو مرئها)
أي مثل المرأة (يعتبر بقوم أيها) لأن الإنسان من جنس قوم أبيه وهن أقارب الأب كالعلمات
وبنات الأعمام وعند مالك يعتبر بمن بحالها من سائر النساء وعند أحمد بقرايتها عصة أولا (إذا
استويا) أي المرأة التي يحكم لها به المثل والمرأة التي هي من قوم أبيها (سنا) أي من حيث السن
(وجالا) أي من حيث الجمال والحسن وقيل لا يعتبر بالجمال في بيت الحسب والشرف وإنما
يعتبر ذلك في أوساط الناس (ومالا) أي من حيث المال (وبلدا) أي من حيث البلد (وعصرا)
أي من حيث العصر وهو الزمان (وعقلا) أي من حيث العقل فلا يعتبر بالجمونة (ودينا) أي
ومن حيث الدين وهو التقوى فلا يعتبر بالفاسقة (وبكارة) أي من حيث البكارة لأن المهر
يختلف باختلاف هذه الأوصاف لاختلاف الرغبات فيها وكذا يشترط أن يستويا في العلم والادب
وكمال الخلق وأن لا يكون لها ولد وقالوا يعتبر حال الزوج أيضا (فإن لم يوجد) من قوم أبيها (فإن
الاجانب) أي فيعتبر منهم لكن من قبيلة هي مثل قبيلة أبيها وعن أبي حنيفة أنه لا يعتبر بالاجانب
وفي شرح الجمع وإن لم توجد كلها في قوم أبيها يعتبر بالموجود منها (وصح ضم أن الولي المهر) بأن
زوج ابنه الصغير امرأة ثم ضمن عنه مهرها مع هذا الضمان لأنه سفير وليس بمباشر بخلاف ما إذا
اشترى له شيئا ثم ضمن عنه الثمن للبائع لا يجوز لأنه أصيل فيه فيلزمه الثمن ضمن أوليها إن
تطالب الولي فإن أدى من مال نفسه فله أن يرجع في مال الصغير أن أشهد أنه يؤذيه ليرجع عليه
والأفهم متطوع وليس لها أن تطالب الزوج ما لم يبلغ فإذا بلغ تطالب أيها ما شئت وكذا الزوج
بفته الكبيرة وهي بكر أو مجذونة ورجلا وضمن عنه مهرها مع هذا الضمان لما ذكرنا ثم هي بالخيار إن
شامت طالبت زوجها أو وليها إن كانت أهلا لذلك ويرجع الولي بعد الأداء على الزوج إن ضمن
بأمره وهذا بخلاف ما إذا باع شيئا من مال الصغير وضمن الثمن عن المشتري حيث لا يجوز لأنه
أصيل فيه حيث ترجع العهدة عليه والحقوق اليه ويصح إبراؤه المشتري عن الثمن عندهما
بخلاف أبي يوسف لكنه يضمنه للولد (وتطالب) المرأة (زوجها أو) تطالب (وليها) هذا إذا كان
الضامن وليها بأن زوجها ثم ضمن مهرها أو إذا كان الضامن ولي الزوج بأن زوجها امرأة
وضمن مهرها فالطالبة إلى ولي الزوج وقد حقه قناه فيما مضى (وليها) أي المرأة (منعه) أي منع
الزوج (من الوطء والخراج) أي إخراجها من البلد (للمهر) أي لا يحصل مهرها فيما عورف
تجب له حتى لا يكون لها ذلك فيما عورف تأجيله إلى المبصرة أو الموت أو الطلاق ولو كان حالاً لآل

المتعارف كالمشروط وذلك يختلف باختلاف البلدان والازمان والاشخاص هذا اذا لم يضاعل
 التجهيل والتأجيل وأما اذا اضاعل فيجهل جميع المهر وأما جيله فهو على ما شرط حتى كان لها
 أن تجلس نفسها الى أن تستوفي كله فيما اذا شرط تجهيل كله وليس لها ذلك فيما اذا كان كله
 مؤجلا وروى المغلي عن أبي يوسف أن لها أن تمنع نفسها اذا كان مؤجلا استحسانا واختاره
 بعضهم الفتوى واذا أوفاهما مهرها كله أو كان كله مؤجلا يتقبلها حيث شاء وكذلك اذا دخل بها
 عندهما وعند أبي حنيفة ليس لذلك وكان أبو القاسم الصغاري يقول أي حنيفة في المنع
 من البسر وقوله ما في عدم المنع من الوطء وقيل لا يخرجها الى بلد غير بلدها الا برضاها الآن
 الغربية تؤذى واختاره أبو الليث (وان وطئها) واصله بما قبلها يعني اياها المنع من الوطء
 والاخراج لاجل مهرها سواء كان قبل الوطء أو بعده وعند أبي حنيفة وقال اذا دخل بها برضاها
 أو خلاص اليها ان تمنع نفسها ولو امتنع سقطت النكحة لانها سلمت كل المعقود وعليه برضاها
 وبه قال الشافعي ومالك وله أن المهر مقابل بكل الوطآت حتى لا يؤذى الى اخلاء بعضها عن
 العوض (ولو اختافا) أي الزوجان (في قدر المهر) بأن قال الزوج هو ألف وقات المرأة ألفان
 (بحكم مهر المثل) أي يجعل مهر المثل حكايته ما في شهره من مهر المثل فاقول قوله مع يمينه فان
 كان بشهره بان كان مثل ما يدعيه أو أقل يحلف فان حلف لزمه ما أقربه وان نكل لزمه ما أذعت
 وان كان بشهره بان كان مثل ما يدعيه أو أكثر تحلف هي فان نكلت فلها ما أقربه الزوج وان
 حلفت فلها جميع ما أذعت فقد رما أقربه الزوج على أنه مسمى والرائد بحكم أنه مهر المثل وأيم ما
 أقام البينة تقبل في الوجهين وان أقام ما عاينته من لم يشهد له الظاهر أو ولي وان لم يشهد مهر المثل
 لواحد منهما بان كان أكثر مما أذعه الزوج وأقل مما أذعته المرأة فان لم يكن لهما بينة فحالفها
 وأيم ما نكل لزمه دعوى صاحبه وان حلفا يجب مهر المثل فقد رما أقربه الزوج على أنه مسمى
 والرائد بحكم مهر المثل حتى يتخيره الزوج بين دفع الدراهم والدينار ولو أقام أحدهما البينة
 أيم ما كان يثبت ما يدعيه على أنه مسمى وان أقام ما حلفه اثنان في الصحيح ثم يجب مهر المثل كله في تخير
 فيه الزوج بين دفع الدراهم والدينار (و) تحكّم (المنعة لوطقة قبل الوطء) أي قبل الدخول
 بها على التفصيل الذي ذكرناه آنفا وذكر في الجامع الصغير أن القول قول الزوج في نصف المهر
 وقال الكرخي يقضيان في الفصول كلها ثم يحكم مهر المثل بعد ذلك على التفصيل المذكور
 واختاره صاحب المبسوط وغيره من المتأخرين وهذا كله قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف
 القول قول الزوج الآن يأتي بشئ مستنكر وهو ما لا يتعارف مهرها قال قاض بخان وهو
 الأصح وقيل ما لا يصلح مهر اشترعوا وان يكون أقل من عشرة دراهم لأنه مستنكر شرعا قال
 الورى هذا أشبه بالصواب (و) لا يختلفا (في أصل المسمى) بأن نقاه أحدهما وأذعه الآخر
 (يجب مهر المثل) بالاتفاق وقال صاحب الهداية ولو كان الاختلاف في أصل المسمى يجب مهر
 المثل بالاجماع (وان ماتا) أي الزوجان (واختلفت ورثتهما ولو) كان اختلافهم (في القدر) أي
 في مقدار المهر بأن قالت ورثة الزوج المهر ألف وقالت ورثة الزوجة بل ألفان (القول لورثته)
 أي لورثة الزوج وتقدير التركيب وان مات الزوجان واختلف ورثتهما القول لورثته وان

كان اختلافهم في القدر فكله لو واصل بما قبله فالتقدير القول لورثة لو كان في أصل المسمى
ولو كان في القدر أيضا القول قول ورثة الزوج عندهما شهد به مهر المثل أو لم يشهد لانه يشكر
الزيادة الآن أبو يوسف استثنى من دعوى ورثة الزوج ما يشكر لان الظاهر يكذبهم وقال محمد
القول لورثة الزوجة ان شهد به مهر المثل لان القول قول من شهد به الظاهر وان اختلفت
ورثته في نفس التسمية بان قالت ورثة الزوج لم يكن مهر وقالت ورثة المرأة كان المهر مسمى
فالقول قول من يشكر التسمية عند أبي حنيفة لانه لا يحكم لمهر المثل بعددهما عندده فلا يقضى
بشيء وعندهما يقضى بمهر المثل كما في حال الحياة (ومن بعث الى امرأه شيئا) من الدراهم
أو الدينار أو القماش ونحوها ثم اختلفوا (فقلت) المرأة (هو) أي المبعوث (هدية) أحد يتألى
(وقال) الزوج (هو من المهر) أي من بعض مهره (فالقول له) أي الزوج لانه المهر لك فكان
أعرف بجهة التملك (في غير المهر) كالثوب والعم والفواكه التي لا تبقى فالقول قولها
فيه استصحابا لغيره بان العادة باهدها فكأن الظاهر شاهد لها بخلاف ما اذا لم يكن مهيأ لادكل
كالعسل والسمين والجوز ونحوها وقيل ما يجب عليه من الثمار والدرع ونحو ذلك ليس له أن
يجب عليه من المهر لان الظاهر يكذبه بخلاف ما لا يجب عليه كالحنف والملازمة اذا كان القول قول
الزوج نزده عليه المتاع ان كان قائما وترجع به حالاته يبيع بالمهر ولا ينزده الزوج بخلاف ما اذا
كان من جنس المهر وان كان حاله كالترجع وفي فتاوى أهل سمرقند رجل تزوج امرأة وبعث
اليها هدايا وعوضته المرأة على ذلك عوضا ثم زفت اليه ثم فارقها وقال انما بعثت اليك عارية
وأراد أن يسترد ذلك وأرادت المرأة أن تسترد العوض فالقول له لانه أنكر التملك فاذا استرد
ذلك منها كان لها ان تسترد ما عوضته وفي الذخيرة جهز بنته وزوجها ثم زعم أن الذي دفعه اليها
ماله وكان على وجه العارية عند حافظات هو ملكي جهزتي به أو قال الزوج ذلك بعد موتها
فالقول قولها بدون الاب لان الظاهر شاهد بملك البنت اذا العادة دفع ذلك اليها بطريق الملك
وحكي عن علي السعدي أن القول قول الاب لان ذلك يستفاد من جهته وذكر مثله السرخسي
وأخذ به بعض المشايخ وقال في الواقع ان كان العرف ظاهر بمثل في الجهاز كما في دارنا
فالقول قول الزوج وان كان مشتركا فالقول قول الاب (ولو نكح ذمي ذمية عمة) أودم (أو)
نكحها (بغير مهر) اما فمأه أو سكا عنه (وذا) أي العقد المذكور (جائز عندهم) يعني في دينهم
(فوطئت أو طلقت قبله) أي قبل الوطء (أومات) الذي (عنه الامور لها) في صورتين عند أبي
حنيفة لانه امر نابت ركههم وما يدينون وقال لا يجب مهر المثل كباين المسلمين ان دخل بها أو مات عنها
والمتممة ان طلقها قبل الدخول وبه قال الشافعي وزعم (وكذا الحريان) اذا تعاقدتا على مائة
أودم أو على أن لا مهر لها (ثم) بفتح التاء المثناة أي في دار الحرب لا مهر لها بالاتفاق بين أصحابنا
الثلاثة وقال زفر لها مهر المثل لان الشرع ماضع الشكاح الابال مال ولنا انه تعدد الزامهم به عالم
يلتزموه فلا فائدة في الإيجاب (ولو تزوج ذمي ذمية بنحور عين) (أو خنزير عين) يعني مشارا اليه
(فاسلم) قبل القبض (أو اسلم احدهما) قبله (لها) أي الزوجة (الخنزير) عند أبي حنيفة
لانها ملكته ما بال عقد فدخل الخنزير وتيسبب الخنزير وقال أبو يوسف لها مهر المثل وقال محمد لها قيمتها
وهو قول أبي يوسف أولا لان التسمية قد صححت وقت العقد وقد عجز الآن عن التسليم فتلزم القيمة

ولابى يوسف ان المسلم منهى عن التملك والتكليف والتسليم والله لم يقيم ما يجب مهر المثل (وقى غير العين) من الخمر والخنزير يعنى اذا تزوجها على خمر غير عين أو خنزير غير عين بأن جعلها ما دى نافي الذمة فأسلمها قبل القبض أو أسلم أحدهما قبل (لها قيمة الخمر) لها (مهر المثل فى الخنزير) عند أبي حنيفة لأن ملكهم باطل فتجب القيمة فى الخمر ومهر المثل فى الخنزير لأنه لا يمكن تسليم قيمته لأنها منه فى ضمان العدوان وعند أبي يوسف يجب مهر المثل كما فى العين وعند محمد تجب القيمة أيضا كما ذكرنا ولو طلقها قبل الدخول فن أوجب مهر المثل أوجب المنعة ومن أوجب القيمة أوجب نصفها والله أعلم

• هذا (باب) فى بيان أحكام (نكاح الرقيق) •

(لم يجز نكاح العبد والامة والمكاتب والمدير وأم الولد الا باذن السيد) هذه المسئلة مكررة قد ذكرها الشيخ فيما مضى فى باب الاولياء بعبارة أحسن من هذا حيث قال ونكاح العبد والامة بلا اذن السيد موقوف وههنا قال لم يجز واصواب ان يقال موقوف مثل ما قال هنالك أو لا يتقيد لأنه يجوز له كنه لا يتقيد كعقد الفضولى وقال مالك لا يتكلم العبد الا باذن سيده فان عقده من غير اذنه صحيح ثم للسيد أن يطلق عليه ويكون ذلك طلاقا وكذا لو طلقها العبد قبل اجازة المولى يكون طلاقا بخلاف الامة فان العقد عليها بغير اذنه باطل ولا يصح باجازه وعنه للسيد فسخه أو تركه كنه نكاح العبد وهى شاذة ثم اذن السيد ثبت صريحا كاجرت ورضيت به وأذنت فيه ودلالة قولنا نحو هذا حسن واصواب أو نعم ما صنعت وفعلنا نحو أن يسوق اليها مهرها أو شيئا منه بخلاف الهدية (فلو نكح عتدا بذنه) أى باذن المولى (يسع فى مهرها) أى فى مهر امرأته كدين المأذون له فى التجارة بخلاف ما اذا تزوج بغير امرأته لا يباع به بل يطالب بعد الحزنية كما اذا زوجه الدين باقراره ثم اذا بيع مرة ولم يرف الثمن بالمهر لا يباع ثانيا بل يطالب به بعد العتق بخلاف النفقة حيث يباع به امرأة بعد أخرى لأنها تجب ساعة فساعة فلم يقع البيع بالجيع ولومات العبد سقط المهر والنفقة هذا اذا تزوج باجنية أما اذا تزوج عبده أمتة فاختلف المشايخ فمنهم من قال يجب المهر ثم يسقط لأن وجوبه بحق الشرع ومنهم من قال لا يجب لاستهالة وجوبه للهولى على عبده (وسعى المدير والمكاتب) وولد أم الولد ومعتق البعض لعدم قبول النكاح من ملك الى ملك فيسعون ويوفى المهر من كسبهم كما فى دين التجارة (ولم يسع) أى كل واحد من المدير والمكاتب (فيه) أى فى المهر لما قلنا (و) قول المولى لعبده الذى تزوج بغير اذنه (طلقة) (طلقة) (وجعية) اجازة للنكاح الموقوف) لأن الطلاق الرجعى لا يكون الا فى نكاح صحيح فتعزى الاجازة (لا) يكون اجازة للنكاح قوله لعبده الذى تزوج بغير اذنه (طلقة) (أو فارقها) لأنه يحتمل الرد ويتعين فى العبد المتقيد وقال ابن أبى ليلى طلقها اجازة أيضا ولو تزوج فضولى رجلا امرأته فقال الرجل طلقها يكون اجازة لأن فعل الفضولى اعانة كالوكيل بخلاف المولى (والاذن بالنكاح) أى اذن المولى لعبده بالنكاح (تناول) النكاح (الفساد أيضا) كما تناول الصحيح عند أبي حنيفة عملا بالاطلاق وقال لا يتناول الا الصحيح لأن مقصوده به وهو التصمين انما يحصل بالصحيح فيعمل عليه وغرة الخلاف تظهر فى حق لزوم المهر فيما اذا تزوج امرأة نكاحا فاسدا ودخل بها حيث يظهر لزوم المهر عنده فى الحال فيباع فيه وعندهما لا يطالب الأبعد العتق وفى حق انتهاء الاذن بالعقد

حيث ينتمى به عنده وعندهما لا ينتمى حتى لو تزوج غيرها فكأنها صحبها أو أعاد عليها العقد صح
عندهما وعندده لا يصح هذا الخلاف في الزوج وأما في التزويج فلا ينتمى ولهما خلاف لا لبعض
(ولو تزوج المولى (عبد أمأذ وناله) مديونا (امرأة) بمهر المثل أو أقل (صح) النكاح (وهي) أى
المرأة (أسوة) التي مساوية (للمغرماء) أى أصحاب الديون التي على العبد (في مهرها) ولو زوجه
على أكثر من مهر المثل فالمرأة بطالب به بعد استيفاء الغرماء كدين الصحة مع دين المرض (ومن
زوج أمته) من رجل (لا يجب) عليه (تبنيها) أى اتخاذ المنزل لها من بواهي منزلا وبواهي منزلا إذا
هيأ له (فخدمته) أى تخدم الحاربية المولى (ويطوؤها الزوج ان ظفر بها) في موضع من المواضع
ليلا ونهارا لان حق المولى أقوى من حق الزوج وعند الشافعي يسلمها ليلا وعند مالك ليلا بعد
ثلاث ليال فان بواهيها معه منزلا فلها النفقة والسكنى ولو بدله أن يستخدمها بعد التبني فله ذلك
لان حقه لا يسقط بها كما لا يسقط بالنكاح ولو طلقها بانثابها بعد التبني فيجب لها النفقة والسكنى
وقبها أو بعد الاسترداد لا يجب والمكاتب في هذا كالحررة واليد المولى عنها (وله) أى للمولى
(اجبارها) أى اجبار العبد والامة (على النكاح) ومعنى الاجبار ان ينفذ النكاح عليهم ما
بغير رضاهما وقال الشافعي لا اجبار في العبد وهو رواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف لانه مبيع
على أصل الامة فيما هو من خواص الامة والنكاح منها بخلاف الامة لان نضعها لمملوك
له في ملك تملكه ولنا انه مملوك رقبته ويد افياء عليه كل تصرف فيه صيانة ملكه كالامة ولا يملك
اجبار المكاتب والمكاتب لانهم ما التحقوا بالاجانب بعقد الكتابة (ويسقط المهر بقتل السيد أمته
قبل الوطء) أى قبل وطء زوجته عند أبي حنيفة وأفوات المعقود عليه بفعل من له المهر وقالوا
لا يسقط اعتبارا بجموعتها حتف أنها ولو كان السيد صغيرا قبل بسقطا وقبل لا ولو قتلت الامة
نفسها فغيره روايان في رواية يسقط كقولها المولى وفي رواية لا يسقط كالحررة اذا قتلت نفسها وكما
لو قتلها أجنبي وكذا في ردتها رواية ابن وكذا في تقبيل ابن زوجها (لا) يسقط المهر (بقتل الحررة
نفسها قبله) أى قبل الوطء خلافا لرواية بعد الوطء لا يسقط اجاعا لان جنابة المرأة على نفسه غير
معتبرة (والاذن في العزل) أى عزل الماء عن الامة في الجماع (لسيد الامة) عند أبي حنيفة لان
الحق له وليس لها حق وقالوا الاذن لها لان لها ولاية المطالبة فلا يجوز الا برضاها بخلاف الامة
المملوك لانها لا المطالب لها فلا يعتبر رضاها (ولو أعتقت أمة أو مكاتبه) والحال أنهم ما قد تزوجتا
(خيرت) كل واحدة منهما (ولو) كان (زوجها حرا) خلافا للشافعي فيما اذا كان زوجها حرا
لحديث بريرة من رواية عائشة رضي الله عنهم ان النبي صلى الله عليه وسلم خيرها وكان زوجها
عبد ارواه مسلم ولنا حديث عائشة رضي الله عنها ان زوج بريرة كان حرا حين أعتقت رواه
البخاري ومسلم وحديثنا أولى لكونه ميثا للحرية لا اتفاقهم انه كان قبل عبد أو نقول لبس فيما
روى دلالة على انه اذا كان حرا لا يكون لها الخيار فلا يمكن الاحتجاج به الاعلى ثبوت الخيار لها
فبما اذا كان زوجها عبدا ونحن نقول بموجبه وبوجوب الحديث الاسترجع عابدين الدليلين ولا
فرق في هذا بين القنة وأم الولد والمدبرة والمكاتبه وزفر في الثاني الكتابة لانها كالحررة ولنا
ما روينا من حديث بريرة وكانت مكاتبه (ولو نكحت) الامة (بلاذن) من السيد (فعتقت) نفذ

النكاح (بسلامة خيار) لها أمان فهو النكاح فلا نكاح من أهل العبارة وامتناعه لحق المولى وقد زال وأما عدم الخيار فلان النفوذ بعد العتق فلا يتصور ازدياد الملك عليها وثبوت الخيار باعتبارها وقال زفر والشافعي بطل النكاح لانه توقف على اجازته فلا ينقد باجازه غيره (فلو وطئ) زوج الامه (قبله) أى قبل العتق فيما اذا تزوجت بغير إذن (فالمهر له) أى للمولى لانه استوفى منافع مملوكة للمولى (والا) أى وان لم يطأها الزوج قبل العتق (فلها) أى فالمهر لها أى للامه لانه استوفى منافع مملوكة لها والمراد بالمهر هو المسمى عند العقد (ومن وطئ أمه ابنة فولدت) الامه (فأدعاه) أى الاب ادعى الولد لنفسه (ثبت نسبه) أى نسب الوالد (منه) أى من الاب صيانة لمائه عن الضياع وانفسه عن الزنا (وصارت) الامه (أم ولده) أى أم ولد الاب لشبوت النسب منه (وعليه) أى على الاب (قيمتها) أى قيمة الجارية صيانة لمال الولد مع حصول مقصود الوالد (لا) يجب عليه (عقرها) أى عقر الامه وهو مهرها وقال زفر والشافعي عليه عقرها لان الوطء وجد في غير ملكه ولنا ان المصحح للاستيلاء حقيقة الملك أو حقه وكلاهما غير ثابت للاب فيها فلا بد من تقديمه ليصح الاستيلاء بوقوع الوطء في ملكه فلا يجب عليه العقر اثبتت الملك بطريق الاستناد الى وقت العلق (و) لا يجب عليه أيضا (قيمة ولدها) لانه انما لحق حتر التقدم الملك عليه خلافا للشافعي في قول وهننا شرطان لصحة هذه الدعوى الاول أن يكون الاب حتر امه لما حتر لو كان عبدا أو مكاتباً أو كافراً لانتفع بدعوى الثانية أن تكون الامه في ملك الابن من وقت العلق الى حين الدعوى حتى لو حبات في غير ملكه أو في ملكه وأخرجها الابن عن ملكه ثم استرداهم تصح دعوى لعدم الولاية (ودعوى الجلد) أب الاب (كدعوى الاب حال عدمه) أى عدم الاب بالموت أو الكفر أو الرق أو الجنون ويشترط أن تثبت ولايته من وقت العلق الى وقت الدعوى حتى لو أتت بالولد لاقبل من ستة أشهر من وقت انتقال الولاية اليه لم تصح دعوى (ولو تزوجها) أى ولو تزوج رجل أمه (أباه فولدت) منه (لم تصر) الامه (أم ولده) أى أم ولد الاب لان ماله صار موصوفاً بونه فلا حجة اليه وقال زفر تصير أم ولده لانه اذا صارت أم ولده بالغجور فبالنكاح أولى وقال الشافعي لا يجوز للاب أن يتزوج بجارية ابنة لان ماله من الحق يمنع صحة النكاح الا ترى الى قوله عليه السلام أنت ومالك لايك رواه أحمد أضافه اليه بلام التثنية وقال عليه السلام ان أطيب ما أكلتم من كسبكم وإن أموال أولادكم من كسبكم رواه البخاري ومسلم قلنا المانع من النكاح حقيقة الملك أو حقه وكلاهما منتف عن الاب بدليل جواز تصرف الابن فيها كيف شاء من الوطء والاعتاق ونحوهما فلا يجوز ذلك للاب وحديث أحمد غير ثابت ولئن ثبت فلاضافة اليه للتخصيص لا للتعميل وحديث البخاري المراد به حل الكل (ويجب المهر) لا لزامه بالنكاح (لا) تجب (بالقيمة) لانعدام ملك الرقبة (ولدها حتر) لانه ملكه أخوه فبعثت عليه قوله عليه السلام من ملك ذا رحم محرّم منه عتق عليه رواه أبو داود والترمذي والنسائي (حتره قالت لسيد زوجها) العبد (اعتقه) أى الزوج (عنى بألف) درهم (ففعّل) سيد الزوج هذا يعنى أعتقه بألف عنها (فسد النكاح) عندنا وقال زفر لا يفسد والاصل ان العتق يقع عن الامر عندنا اقتضاء لانها كانت اوقات بعه منى بألف ثم كن وكيلي في الاعتاق تصحج الكلام ويكون الولد لأم ويخرج عن عهدة الكفارة ان نواهيه وعندنا يدفع عن

المأمور لان العتق من غير المالك اغو ويكُون الولاء فان قلت البيع بعتق بالاجاب قلت نعم
اذا كان مقصودا واما اذا دخل في ضمن شئ آخر فلا فان قلت الشئ اذا ثبت ضرورة يتقدر
يتقدرها فوجب أن لا يظهر في حق فسخ النكاح قلت الشئ اذا ثبت بنبط بالزومه وانفساخ
النكاح لازم للملك فلا يشارقه ويسقط المهر لاستعالة وجوبه عليها (ولو لم تقل) الحرة المذكورة
(بأنك) بل قالت اعتمده عنى فأعتمده (لا يفسد) النكاح (والولاء له) اى للمعتق وهو المولى
عندهما وقال أبو يوسف يفسد النكاح والولاء اياهما ويسقط المهر كما في المسئلة الاولى ولهما
انه اذا يذكر المال يحتمل أن يتقدر بهمة أو بيه فافسد لعدم ذكر الثمن وليس البعض أولى من
البعض فوَقعت الجهالة فلا يفسد النكاح ولا يسقط المهر والله أعلم

• هذا (باب) في بيان أحكام (نكاح الكافر) •

وهو يتناول الذمي والمشرى والجوسى ونحوهم (تزوج كافر) بكافرة (بلاشهود او) تزوجها
(في عدة كافر) أى التزوج بلاشهود وفى عدة كافر (في دينهم) أى فيما يعقدهون (جائزهم
أسما) بعد ذلك (أقرا) أى الزوجان (عليه) أى على ذلك النكاح عند أى حنفية وقال زفر
النكاح فاسد فى الزوجين وبه قال مالك وهما مع أى حنفية فى الاولى ومع زفر فى الثانية زفر
قوله عامه الاسلام لانكاح الاشبه ودوالا أن التزاما احكام الاسلام ولهما ان النكاح فى العدة
لا يجوز اجماعا وقد التزموا أحكاما قلزمهم والنكاح بغير شهود ومختلف فيه وله ان العدة لا يمكن
اثباتها حقا للشرع اسكونهم غير مخاطبين به ولا حقا للزوج لانه لا يعقد بجهل لاف ما اذا كانت
تحت مسلم وفى المبسوط الاختلاف بينهم فيما اذا كانت المرافعة والاسلام والعدة غير مرقضية
وأما اذا كانا بعدا لا يفرق بالاجماع (ولو كانت) منكوحة الكافر (محرمه) أى محرما
للزوج بأن كانت أمه أو أخته فاسما أو أحدهما (فرق بينهما) لعدم المحلية ثم هل لهذه الانكحة
حكم الصحة فعند أبى حنيفة هى صحيحة بينهم حتى يترتب عليها اوجوب النفقة ولا يسقط احصائه
بالدخول به بعد العقد وقيل هى عنده فاسدة وهو قولهما الا لا تتعرض لهم قبل الاسلام
أو المرافعة اعراضا لتقرير (ولا ينكح مرتد ولا مرتدة احدا) من الخلق لاسمها ولا كافرا
ولا مرتدا لان النكاح بعقد الملة لا مدة له وما انتقل اليه لا يقر عليه (والولد يتبع خير الابوين
دينا) أى من حيث الدين لانه أنظر له وهذا اذا لم تختلف الدار بأن كانا فى دار الاسلام
أو فى دار الحرب أو كان الصغير فى دار الاسلام والوالد فى دار الحرب لانه من أهل دار الاسلام
حكما واما اذا كان الولد فى دار الحرب والوالد فى دار الاسلام فأسلم لا يتبعه ولده ولا
يكون مسلما لانه لا يمكن أن يجعل الوالد من أهل دار الحرب بخلاف العكس (والجوسى
شمر من الكتابي) لان له ديناسما وياؤه اذا تولى ذبحته ويجوز نكاح نسائهم للمسلمين بخلاف
الجوسى فكان شرا حتى اذا واد بينهما ولدي يكون كيا تبعه له وقال الشافعى يكون مجوسيا وهذا
بناء على ان الكفر كله ملة واحدة عنده فلا يفضل أحدهم عن الآخر (ولو أسلم احد الزوجين)
سواء كانا كتابيين أو مجوسيين (عرض الاسلام على) الزوج (الآخر فان أسلم) الآخر فيها
ونعمت (والا) أى وان لم يسلم الآخر (فرق بينهما) أى بين الزوجين فى المجوسيين يفرق باسلام
أحدهما بعد الاباء وفى الكتابيين ان أسلمت هى فكذلك وان أسلم هو فلا يتعرض لها وكذلك

اذا كانت هي كفاية والنزوح مجزئ فأسلم وقال الشافعي لا يعرض على المصير الاسلام لان
 فيه تعريضاً لهم الا أن ملك النكاح قبل الدخول غير متأكد فبني قطع بنفس الاسلام وبعده
 متى كدفه وجل الى انقضاء ثلاث حيض ولنا ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه فرق بين نصراني
 ونصرانية بابائه عن الاسلام رواه الطحاوي وأبو بكر بن العربي في العارضة وظهر حكمه
 بينهم ولم ينقل البناء خلاف فكان أجماعهم لا فرق بين أن يكون الزوج المصير صديماً أمراً وبالغا
 حتى يفرق بينهم بابائه وهذا على قولهم وأما على قول أبي يوسف فقد اختلف المشايخ فيه منهم
 من يقول لا يصح أباًؤه عنده قياساً على ردنه عنده ومنهم من يقول يصح ولو كان أحدهما صغيراً
 غير مميز ينتظر عقله بخلاف ما اذا كان مجنوناً حيث لا ينتظر بل يعرض على أبويه لأنه
 ليس له نهاية معلومة ثم التفريق طلاقاً عندهما وفسخ عند أبي يوسف (وأباًؤه) أي أباء الزوج
 عن الاسلام (طلاق) عندهما خلافاً لأبي يوسف لأنه يتصور وجوده من المرأة وبمسه لا يقع
 الطلاق كالفرقة بسبب الملك والمحرمية وخيار البسوغ ولهما انه فاق الامسالة بالمعروف من
 جانبهم فعين التسريح بالاحسان فان طلق والاب القاضى منابه (لا) يكون (أباًؤه) أي أباء
 المزدعن الاسلام طلاقاً بالانفاق لان الطلاق لا يكون منها وعند الشافعي ان كان قبل
 الدخول وقعت الفرقة بالاسلام أحدهما وان كان بعده يتوقف على انقضاء ثلاث حيض ولا
 يعرض الاسلام على الآخر كما قلنا ثم اذا وقعت الفرقة بالاباء فان كان بعد الدخول فلها المهر
 كله لأنه تأكد به وان كان قبل الدخول فان كان بابائه فلها نصف المهر لأنه قبل الدخول
 وان كان بابائهما فلها المهر لها كالأرادة والمطوعة (ولو أسلم أحدهما) أي أحد الزوجين (ثم) أي في
 دار الحرب (لم تبين) المرأة (حتى تحيض ثلاثاً) فإذا حاضت ثلاثاً بانت هذا اذا كانا كفايين أو كان
 أحدهما كافياً والآخر وثناً والمرأة هي المسألة أو لم يكونا كفايين وأما اذا أسلم الزوج والزوج
 كفاية فهم ما على نكاحهم ما على ما مر وقال الشافعي ان كان اسلام أحدهما قبل الدخول
 وقعت الفرقة بالاسلام في الحال وان كان بعد الدخول يتوقف على مضي ثلاثة قروء على ما مر
 في مذهبه فيما اذا أسلم أحدهما في دار الاسلام ولأن تأثير اختلاف الدارين عنده ثم اذا وقعت
 الفرقة بمضي ثلاث حيض هل يكون طلاقاً لا ذكر في السير الكبير انه يكون طلاقاً عندهما
 وروى عنهم ما انفارقة بغير طلاق كما هو عند أبي حنيفة لأن هذه فرقة وقعت حكماً لا بتفريق
 القاضي وكذلك اذا خرج أحدهما الى دار الاسلام بعد اسلام أحدهما في دار الحرب لا تقع
 الفرقة بينهما حتى يمضي ثلاث حيض لعدم ولاية القاضي على من بقي في دار الحرب وهذه
 الحيض لا تكون عدة ولهذا يستوى فيها المدخول بهما وغير المدخول بهما ان كان قبل الدخول
 فلا عدة عليها وان كان بعد الدخول والمرأة حرة فكذلك وان كانت هي المسألة فكذلك عند
 أبي حنيفة وعندهما تجب العدة عليها (ولو أسلم زوج الكفاية بتي نكاحها) لأنه يجوز له
 التزوج بها ابتداءً فالبقاء أولى لأنه أسهل منه (وتباين الدارين بسبب الفرقة) عندنا حتى اذا
 خرج أحد الزوجين الى دار الاسلام مسلماً أو ذمياً وقعت البينة (لا) بسبب الفرقة هو (السبي)
 وقال الشافعي سبب الفرقة هو السبي دون تباين الدارين حتى لو سبي أحد الحريين أو سبياً
 معاتق الفرقة وفي انتطاع نكاح الرقيقين المسيبين معاوجها في مذهبه وبقوله قال

مالك وأحمد قالوا ان تبين الدارين يظهر في انقطاع الولاية ولا أثر لذلك في وقوع الفرقة واما
السبي فيقتضي صفاء الملك للابى وهو مستلزم لانقطاع ملك النكاح قلنا ان مصالح النكاح
لا تنظم حقيقة ولا حكام تبين الدارين والسبي يوجب ملك الرقة وأنه لا ينافي ابتداء النكاح
فكذا لا ينافي بقاءه فان قلت رده عليه السلام بتمه زنيته رضى الله عنها الى زوجها بالعقد
الاول دليل على ما ذكرنا قلت روى انه عليه السلام ردها بعقد جديد فكان المنيب أولى من
الناسي على أن مارووه غير صحيح عند أهل النقل فلا يمارض ماروينا الصفة فان قلت فيما
رويه حجاج وهو مستكلم فيه قلت هذا جرح مهم فلا يصح وقد وثقه أهل النقل حتى خرج
له مسلم ولان مارووه متروك الظاهر لانه ذكر فيه ان اسلامها كان قبل اسلامه بست سنين
وقبل بستين وهم لا يرون بقاء النكاح بعد انقضائه عتدهم قبل اسلام المناخر منها فان قلت قد
اباح عليه السلام وطء سبايا أو طاس بعد الاستبراء وقد سبى مع أزواجه قلت لان لم يل سبى
وحدثه لان رجاله قتلوا والله أعلم (وتنكح المهاجرة الى دار الاسلام من دار الحرب سواء
كانت مسلمة أو ذمية (الحائل) يعنى غير الحبل قيد به لان الحبل لا يجوز تزويجها حتى تضع وعن
أبي حنيفة يصح ولكن لا يبطأها حتى تضع (بلاعة) عند أبي حنيفة لقوله تعالى ولا جناح
عليكم أن تنكحوهن في الجناح عن نكاح المهاجرات مطلقا وعنددهما يجب عليها العدة
كإذمية اذا أسلمت وبه قالت الثلاثة (وارتدا أحدهما) أى أحد الزوجين (فصح في الحال)
عندهما وقال محمد ان كانت الردة من المرأة فكذلك وان كانت من الزوج فهي فرقة بطلاق
اعتبارا بالاباء في الفصلين وأبو يوسف مرن على أهله والفرق لأبي حنيفة ان الردة منافية للنكاح
والطلاق رافع فتعذر جعلها طلاقا بخلاف الاباء لان القاضي ينوب منابه في التسميح
بالاحسان وعند الشافعي ان كانت الردة بعد الدخول لا تبين منه حتى يعضى ثلاثة قروء وان
كانت قبل الدخول تبين في الحال وقال ابن أبي ليلى لا تنفع الفرقة برقة أحدهما ولكن
يستتاب فان تاب فهي امرأته وجعله كالاباء وبعض مشايخ نيل وسمرقند كانوا يقولون بعدم
وقوع الفرقة بالرقة حسم الباب المعصية وعامتهم يقولون ببق الفسخ ولكن تجبر على النكاح
لزوجها بعد الاسلام لان المقصود يحصل بذلك ومشايخ بخارا كانوا على هذا (فلا موطوءة) أى
للرأة المدخول بها (المهر) كله سواء كانت الردة منها أو منه لانه تأكد بالدخول فلا يتصور
سقوطه (ولغيرها) أى ولغير الموطوءة (نصفه) أى نصف المهر (ان ارتد) أى الزوج لان الفرقة
من جهته قبل الدخول فوجب نصف المهر (وان ارتدت) المرأة قبل الدخول (لا) يجب لها شيء
لان الفرقة من جهتها (والاباء) عن الاسلام (نظيره) أى نظير الارتداد حتى اذا كان بعد
الدخول من أيهما كان يجب المهر كله وان كان قبل الدخول فان كان منه يجب النصف به
وان كان منها لا يجب شيء (ولو ارتدا) أى الزوجان (وأسلمت المنتين) المرأة وقال زفر بن
قيسا لا نرى ردة أحدهما منافية فردتهما الأولى وجه الاستحسان ان بنى حنيفة ارتدا ثم أسلما
ولم تأمرهم الصحابة رضى الله عنهم بتجديد الانكحة وارتدادهم واسلامهم واقع مع الجهالة
التاريخ فنزل القياس لاجماعهم (وبانت) المرأة (لوا أسلمت) أى المرتدان اسلاما (متعاقبا)

لأنه لما تقدم اسلام أحدهما بقي الآخر على ردة فحق الاختلاف وإن كان المتأخر اسلاما
حتى المرأة قبل الدخول سقط المهر وإن كان هو الزوج لها نصف المهر ولو كانت نصرانية تحت
مسلم فتمنعنا وقعت الفرقة بينهما عند أبي يوسف خلافا لمحمد رحمه الله

• هذا (باب في بيان أحكام القسم) •

وهو يفتح الشافى وسكون السين مصدر رقت الشيء فأنقسم وبالكسر واحد الأقسام ويعنى
النصيب ويقال كلاهما يعنى النصيب ولكن الأول بسببه عمل في موضع خاص بخلاف
الثاني (البكر كالنبي) والمرأة (الجديدة كالقديمة) والمرأة (المسماة كالكأية فيه) أى فى
القسم وكذلك الصحة والمربضة والرتقاء والمجنونة السقى لا يخاف منها والحائض والنفساء
والحامل والحائض والصغيرة التي يمكن وطؤها والحرة والمولى عنها والمظاهر منها كلها سواء لقوله
عليه السلام من كانت له امرأة فإن قال الى احدهما جاء يوم القيامة وشقة مائل أى منبجج
رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه وقال الشافعى يقيم عند البكر الجديدة سبعة وعندها الثيب
الجديدة ثلاثا ولا يحتسب عليها بذلك الا اذا طلبت زيادة على ذلك فحينئذ يطل حقها ويحتسب
عليها بذلك المتداولى عن أنس أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول للبكر سبع
وللثيب ثلاث ثم يعود الى أحدها أخرجه الادارقطى وبه قال مالك وأحمد قلنا المراد بهما التفضيل
بالبداءة بالجديدة دون الزيادة أو هو محمول على الصلح (والحرة ضعف الامة) روى ذلك عن علي
رضى الله عنه والمدرسة والمكاتبه كالأمة فيه وعن مالك هما سواء (ويسافر) الرجل الذي تجتبه
نسوة (عن شاء) منهن لأنه لاحق لهن فى السفر (والقرعة اخب) تطيبها القلوب من فتن خرجت
قرعتها يسافرن معها وقال الشافعى تجب القرعة لما روى عن عائشة رضى الله عنها ان النبي صلى
الله عليه وسلم كان اذا أراد سفرا أقرع بين نسائه وأتيهت خرجت قرعتها أو سهما يخرج بهما فمحقق
عليه ولنا ما قلنا والحديث محمول عليه والدليل عليه أنه عليه السلام لم تكن التسوية واجبة
عليه فى الحضر وانما كان بفعله تفضلا (ولها) أى للواحدة منهن (أن ترجع ان وهبت
قسمها الاخرى) لان الأسمه طحت حقها لم يجب بعد فلا يسقط كالمعبر يرجع فيها متى شاء

• هذا (كتاب في بيان أحكام الرضاع) •

هو بكسر الراء وفتحها وكذلك الرضاغة وأنكر الأصمعي الكسر مع الهاء من رضع يرضع من
باب علم يعلم ومن باب ضرب يضرب ويقال لثيم راضع للذي يرضع ابله أو غنمه ولا يحلبها كي لا يسمع
صوت حلبه فيطلب منه وفى الشرع (هو) أى الرضاع (مص الرضيع) قليلا وكثيرا (من)
ثدى الامة (أختره) عن ثدى الشاة ونحوها فان الرضاع لا يثبت به (فى وقت مخصوص)
وهو مدة الرضاع (وحرم به) أى بالرضاع (وان قل) اذا وجد (فى ثلاثين شهرا) وهى ستان
ونصف وقوله (ما حرم) فى محمل الرفع لأنه فاعل لقوله وحرم أى حرم بسبب الرضاع الذى حرم
(بالنسب) أى بسببه وفيه خلاف فى موضعين الأول ان الرضاع قليله وكثيره سواء عندنا وقال
الشافعى لا يحرم الا بخمس رضعات يعنى مشبعات وبه قال احمد وعنه ثلاث رضعات لما روى
عن عائشة رضى الله عنها انها قالت كان فيما نزل من القرآن عشر رضعات يحرم من ثم نسجن
بخمس معلومات فتوى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهى فيما يقرأ من القرآن رواد مسلم وعنها

انها قالت لا تحرم المصّة والمصّتان وفي اللفظ لا يحرم الاملاجة والاملاجان رواه مسلم هذا النسخ
مذهبننا والاول لا ثبات مذهبه ولنا مطلق النص من غير تقييد بالعدد والتقييد به زيادة وهو نسخ
ولاطلاق الاحاديث منها ما رواه البخاري ومسلم انه عليه السلام قال يحرم من الرضاع ما يحرم
من الرحم وفي اللفظ ما يحرم من النسب ومنها حديث عائشة رضي الله عنها انه عليه السلام قال
ان الله حرم من الرضاع ما حرم من الولادة متفق عليه ومارواه منسوخ روى عن ابن عباس
رضي الله عنهما انه قال قوله لا تحرم الرضعة والرضعتان كان فاما اليوم فالرضعة الواحدة تحرم
بغيره منسوخا حكاه عنه أبو بكر الرازي وقال ابن بطال أجاديت عائشة مضطربة فوجب تركها
والرجوع الى كتاب الله تعالى لانه يرويه ابن زيد مرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ومرة عن عائشة
ومرة عن أبيه وعنده بسقط ومذهبننا مذهب علي وابن عباس وابن عمر وابن مسعود وجهه ووجه
التابعين وقال الثوري وهو قول جمهور العلماء وقال الليث اجمع المسلمون على ان كثير الرضاع
وقليله يحرم في المهد كما يفطر الصائم الثاني ان مدة الرضاع ثلاثون شهرا عند أبي حنيفة وعندهما
سنتين وعند زفر ثلاث سنين وقال بعضهم لاحد للنصوص المطلقة ولنا ان ارضاع الكبير
منسوخ بقوله عليه السلام لا رضاع بعد فصال ولا يتم بعد احتلام رواه أبو داود وله ما قوله
تعالى والوالدان يرضعن أولادهن حولين كاملين وقوله وحده وفصال ثلاثون شهرا وأقل مدة
الحمل ستة أشهر فبقى للفصال حولان وبه قالت الثلاثة الا أن بالكازاد أياما يسيرة عليه السلام
يحدثها وله قوله تعالى فان أراد افصالا عن تراضٍ منهم ما وتشاؤم بعده قوله تعالى والوالدان
يرضعن فثبت ان بعد الحولين رضاع والمعنى فيه أنه لا يمكن قطع الولد عن اللبن دفعة واحدة فلا
يضمن زيادة مدة بعثاد فيها الا يصح مع اللبن للقطام فيكون غذاؤه اللبن نارة والاخرى الطعام الى
أن ينسب اللبن وأقل مدة تنقل بها العادة ستة أشهر اعتبارا ببدء الحمل ولزفر ما قاله أبو حنيفة
الا أنه قدر الزيادة بالحول الكامل وأبو حنيفة بنصفه (الأم أخيه وأخت ابنه) استثناء من
قوله حرم به فانه يجوز أن يتزوج به ما من الرضاع ولا يجوز أن يتزوج به ما من النسب لان أم
أخيه من النسب تكون أمه أو موطوءة أبيه بخلاف الرضاع وأخت ابنه من النسب ربيته أو
بنته بخلاف الرضاع ويجوز أن يتزوج بأخت أخيه من الرضاع كما يجوز أن يتزوج بأخت أخيه
من النسب وذلك مثل الاخ من الاب اذا كان له أخت من الام جاز لا أخيه من أبيه أن يتزوجها
وكل ما لا يحرم من النسب لا يحرم من الرضاع وقد يحرم من النسب ما لا يحرم من الرضاع كاذكرنا
من الصورتين وهما صورا أخرى تجوز من الرضاع دون النسب الاولى يجوز له أن يتزوج بأخت
حده من الرضاع دون النسب الثانية يجوز له أن يتزوج بجدة ولده من الرضاع دون النسب
الثالثة يجوز له أن يتزوج بعمه ابنه من الرضاع دون النسب الرابعة يجوز لها أن تتزوج بابي
أخيه من الرضاع ولا يجوز ذلك من النسب الخامسة يجوز له أن يتزوج أم عمه من الرضاع دون
النسب السادسة يجوز له أن يتزوج أم خاله من الرضاع دون النسب والسابعة يجوز لها أن
تتزوج بأخ ابنها من الرضاع دون النسب (زوج مرضعة لبنها منه) أي من الزوج والجملة صفة
للمرضعة (أب الرضيع) واحترز بذلك عن زوج ليس لبنها منه بأن تزوجت ذات ابن وابنها
بسبب زوج آخر كان لها من قبل رجلا فأرضعت به صبيا فانه لا يكون واد الله من الرضاع وانما

يسكون ربيبه من الرضاع حتى يجوز له أن يتزوج بأولاد الزوج الثاني من قبلها وأخواته كما
 في النسب ويكون ولد الزوج الأول ما لم تلد من الثاني فإذا ولدت منه فأرضعت به صبيًا فهو ولد
 الثاني بالاتفاق لأن اللبن منه وإن لم تحبب لـ من الثاني فهو ولد الأول بالاتفاق وإن حبلت من
 الثاني ولم تلد منه بعد فهو ولد الأول عند أبي حنيفة وقال محمد وهو منه الاستحسانا وقال
 أبو يوسف إن علم أن اللبن من الثاني بامارة من زيادة فهو ولد الثاني والأفهل للأول وعنه إن كان
 اللبن من الأول غالبًا فهو له وإن كان من الثاني غالبًا فهو للثاني وإن استويا فهو لهما (وابنه)
 أي ابن زوج المرضعة (أخ) للرضيع (وبنته) أي بنت الزوج (أخت) للرضيع (وأخوه) أي
 أخ الزوج (عم) للرضيع (وأخته) أي أخت الزوج (عمة) للرضيع لا تحل منها كحة أحد من
 هؤلاء كافي النسب وعند الشافعي لبنه لا يحرم لأن الحرمة لشبهة البعضية واللبن بعضها إلا بعضه
 قلنا الحرمة بالنسب من الجناين فكذلك بالرضاع ولأن الفعل سبب لنزول لبنها بواسطة أحوالها
 فينسب اللبن اليه بحكم السببية (وتحل أخت أخيه رضاعاً) أي من حيث الرضاع وهو ظاهر
 (ونسباً) أي من حيث النسب وهو أن يكون له أخ من أب له أخت من أمه جازله أن يتزوج
 به (ولا حل بين رضيعي ثلثي) لأنهما إخوان وأراد بهما الصبي والصبية اجتماعاً على ثلثي واحد
 لم يجوز لأحدهما أن يتزوج بالآخرى فغلب المذكر على المؤنث كما في القسم من الشمس والقمر
 والإبوين للاب والام والمراد اجتماعهما من حيث المكان بأن رضع أحدهما ثلثي امرأة
 رضعه الآخر لأن من حيث الزمان بأن يرضعهما في وقت واحد وليس المراد أن يرضعهما
 الثلثي الاثنين أو الأيسر بل المراد أن يرضعها هذه المرأة كيف كان فافهم (و) لا (بين مرضعة) بفتح
 الضاد وهي الصبية المرضعة (و) بين (ولده مرضعتهما) بكسر الضاد أي مرضعة المرضعة لأن ولده
 المرضعة بالكسر يكون أخاً للمرضعة بالفتح ولا يشترط الاجتماع على ثلثيها وإنما حتى لا تكون
 المسئلة مكررة (و) لا حل أيضاً بين المرضعة بالفتح وبين (ولده ولدها) أي ولد المرضعة بالكسر لأنه
 ولد أخيهما من الرضاعة (واللبن الخلوط بالطعام لا يحترم) عند أبي حنيفة مطلقاً سواء كان الطعام
 غالباً أو مساوياً لأن غير المانع يستتبع المانع وعدهما يحترم إذا كان اللبن غالباً والخلط في غير
 المطبوخ وأما إذا طبخ فلا حكم له اتفاقاً مطلقاً وشرط القدوري على قول أبي حنيفة رضی الله عنه
 أن يكون الطعام مستبيناً كالزبد قبل هذا إذا لم يتقاطر اللبن عند حل اللقمة وأن تقاطر اللبن عند
 حل اللقمة تثبت به الحرمة وقبل لا تثبت به الحرمة بكل حال والله مال السرخسي وهو الصحيح
 وذكر خواهر زاده أن على قول أبي حنيفة أن لا تثبت الحرمة إذا أكل لقمة لقمة أما إذا حساه
 حسوا تثبت به الحرمة (ويعتبر الغالب لو) اختلط (بما ودواء ولبن شاة) لأن المغلوب لا ينفذ فصار
 مستهلكاً وقال الشافعي بت تثبت به حرمة الرضاع سواء كان غالباً أو مغلوباً لأنه شرب ابن المرأة
 وبه قال أحمد وعند مالك يعتبر المشوب ما لم يستهلك أثر اللبن فيما خلط به (و) كذلك يعتبر الغالب
 لو اختلط بلبن (امرأة أخرى) عندهما وعند محمد تعلق التحريم بهما كيفما كان وهو رواية عن
 أبي حنيفة وقول زفر لأن الجنس لا يغلب الجنس بل يكثره ولهما أن القليل مغلوب بالكثير فصار
 كاللبن والماء وقول محمد أظهر وأحوط وفي الغاية ولم يذكر والحكم فيما إذا كانا منسولين
 وينبغي أن تثبت الحرمة احتياطاً (ولبن البكر) ابن (الأمية محترم) بكسر الراء لأنه سبب للنسب

خلافاً لما في لبن الميتة (لا يحترم) (الاحتقان) باللبن لعدم التشويع والتحريم باعتباره وعن
 شمدانه ثبت به الحرمة كما يشهد به الصوم وعلى هذا الخلاف لو قطر في اذنه أو وصل الى جائفته
 أو أقمه ولو قطر في احليله لا ثبت به الحرمة والسقوط والوجور ثبت بهما التحريم بالاتفاق
 (و) لا يحترم أيضاً (ابن الرجل) لانه ليس بالبن على التحقيق (و) لا لبين (الشاة) لان الحرمة بواسطة
 الجزئية ولا جزئية بين الأدمى والبهايم (ولو أرضعت) المرأة الكبيرة (خسرتها) الصغيرة
 (حومتها) على الزوج لانه يصير جامعاً بين الأم والبن بنت رضاعاً فلا يجوز كما في النسب (ولامهر
 للكبيرة ان لم يطأها) يعني ان كان قبل الدخول بها لان الفرقة من قبلها فصار كزنتها قبل
 الدخول بها حتى لو كانت مكرهة أو نائمة فارتفعت الصغيرة أو أخذ رجل لبنها فأوجره الصغيرة
 أو كانت الكبيرة مخزونة المهر انصف المهر لعدم اضافة الفرقة اليها (والصغيرة نصفه) أي نصف
 المهر لان الفرقة قبل الدخول لا من قبلها (ويرجع) الزوج (به) أي بنصف المهر الذي لزمه
 للصغيرة (على الكبيرة ان نعمت) أي قصدت به (الفساد) أي فساد النكاح بالارضاع (والا)
 أي وان لم تتعد الفساد (لا) يرجع به عليه او قال الشافعي يرجع مطلقاً نعمت ذلك أو لا لان فساد
 النكاح بارضاعها وكان مهرها على صدد السقوط فأكدته فيجب عليها وبه قال زفر وأحمد
 ومحمد في رواية وعند مالك لا يرجع مطلقاً الاصح ما قلنا لان ضمان التسيب يبنى على صفة
 التعدي ثم نعمت الفساد انما يتحقق اذا أرضعتها ابلا حاجة عامة بقيام النكاح وبأن الارضاع
 مفسد فان فات شيء منه لم تكن متعة مدة القول في ذلك قواها لانه لا يعلم الامن جهتها
 (ويثبت) الرضاع (بما يثبت به المال) وهو شهادة رجلين أو رجل واحد وامرأتين ولا تقبل شهادة
 النساء المنفردات لان ثبوت الحرمة من لوازم الملك في باب النكاح ثم الملك لا يزول بشهادة النساء
 المنفردات فلا تثبت به الحرمة وعند الشافعي تثبت بشهادة أربع نسوة وعند مالك بامرأتين وعند
 أحمد بربعة فقط وذكر في الكافي والتمهيد انه لا فرق بين أن يشهد قبل النكاح أو بعده وفي المغني
 خبر الواحد مقبول في الرضاع الطارئ ومعناه أن يكون تحتها صغيرة ونشهد واحدة بأنها
 أرضعت أمه أو أختها أو امرأته بعد العقد وذكره أيضاً صاحب الهداية حيث يقول بعدم مسائل
 بخلاف ما اذا كانت المنكوحه صغيرة فأخبر الزوج أمه ان ارتضعت من أمه أو أختها حيث يقبل
 قول الواحد فيه لان القاطع طارئ وعلى هذا ينبغي أن يقبل قول الواحد قبل العقد لعدم
 ما يدل على صحة العقد من الاقدام عليه ولعدم ازالة الملك والله اعلم

* هذا (كتاب) في بيان أحكام (الطلاق) *

هو لغة رفع القيود مطلقاً أخوذ من اطلاق البعير وهو ارساله من عقاله وشرعاً (هو) أي
 الطلاق (رفع القيد الثابت شرعاً) احتريزه عن رفع القيد الثابت حساً وهو حل الوثاق واحترز
 بقوله (بالنكاح) عن العتق لانه رفع قيد ثابت شرعاً لكنه لا بالنكاح وهو أبغض المباحات وجعلت
 ولايته الى الرجل لانه المالك كالمسترق لها بالمهر ولا نية الاروية لها في أمورها وشرع العدد فيه
 للمتمكن من التدارك عند البداء والدم وانحصر في الثلاث لانه عدد متعين في الشرع وهو أقل
 الجمع ولا نهاية لا كثره (تطلقها) مرفوع بالابتداء مصدر مضارع الى مفعوله وطوى ذكر الفاعل
 تقديره تطليق الرجل امرأته (واحدة) نصب على أنه مفعلة مصدر محذوف أي طلقه واحدة

(في طهر) يتعلق بالمبتدأ وقوله (لا وطء فيه) أي في الطهر رجسه في محل الجرح على أنها صفة لطهر (وتركها) بالرفع عطف على المبتدأ وهو أيضاً مصدر مضاف إلى مفعوله والفاعل متروك أي وترك هذا المطلق امرأته (حتى تنقض عتتها) أي حتى أن تنقض عتتها وقوله (أحسن) خبر المبتدأ الماروي عن إبراهيم النخعي أن العجاجة رضى الله عنهم كانوا يستحبون أن لا يزيدوا في الطلاق على واحدة حتى تنقض عتتها ولأنه أبعد من الندم لتمكنه من التدارك (و) تطليقتها (ثلاثاً) أي ثلاث طلاقات متفرقة (في) ثلاثه (أطهار حسن وسنى) وقال مالك هو بدعة لأن الطلاق محظور فلا يباح الاقدام عليه إلا دفع الحاجة وهو يحصل بالواحدة ولنا قوله عليه الصلاة والسلام لعمر رضى الله عنه مرأيتك فلما راجعها ثم يدعها حتى تحيض وتطهر ثم يطلقها ثم تحيض وتطهر ثم يطلقها ان أحب (و) تطليقتها (ثلاثاً) أي ثلاث طلاقات متفرقة (في طهر) واحد (او بكلمة) واحدة بأن قال أنت طالق ثلاثاً في طهر طلاق (بدعى) أي منسوب إلى البدعة الماروي في حديث ابن عمر رضى الله عنهم ما قال قلت يا رسول الله رأيت لوط طلقها ثلاثاً قال اذا قد عصيت ربك وبانت منك امرأتك رواه ابن أبي شيبه والدارقطني واعلم أنه أراد بقوله ثلاثاً في طهر اذا لم يتخلل بين التطليقتين رجعة وان تحللت فلا يكره عند أبي حنيفة وان تحلل التزوج بينهما فلا يكره بالاجماع وقال الشافعي لا تكون الثلاث في طهر واحداً وفي كلمة بدعة لأنه مشروع والحجة عليه ماروي بنا وذهب جماعة منهم الظاهرية والشيعة إلى أن الطلاق الثلاث جله لا تقع الا واحدة الماروي عن ابن عباس رضى الله عنهم ما أنه قال كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر رضى الله عنه واحدة فأمنضاه عليهم عمر رضى الله عنه رواه مسلم والبخاري ولنا ماروي من حديث العجلاني وفيه طلقها ثلاثاً قبل أن يأمره النبي صلى الله عليه وسلم منفق عليه ولم ينقل انكاره وحديث عائشة رضى الله عنها ان امرأة قالت يا رسول الله ان رفاعة طلقني وبنت طلاق منفق عليه ولم ينقل انكاره وقدرى ذلك نصاً عن عمر وعلى وابن عمر رضى الله عنهم أجمعين والجواب عن حديث ابن عباس أنه انكاره على من يخرج عن سنة الطلاق بايقاع الثلاث واخبار عن تساهل الناس في مخالفة السنة في الزمان المتأخر عن العصرين كانه قال الطلاق الموقع الا ثلاثاً كان في ذينك العصرين واحدة (وغير الموطوءة) أي التي لم يدخل بها (تطلق للسنة) وهي الطلقة الواحدة (ولو) كانت (حائضاً) وقال زفر لا يطلقها في حالة الحيض لان قيام النفرة الطبيعية والمنع الشرعي فيه لا يختلف بالدخول وعدمه فصارت كالدخول بها وبه قال مالك في رواية ولنا أن الرغبة لا تنفرد عن غير المدخول بها حائضاً كانت أو طاهرة حتى يحصل مقصوده بخلاف المدخول بها فان طهرها هو زمان تجدد الرغبة (وفرق) الزوج الطلاق (على الاشهر) أي أشهر العدة بأن يطلقها السنة واحدة فاذا مضى شهر طلقها أخرى فاذا مضى شهر فأخرى (فحين لا تحيض) لصغراً وكبراً وحمل لقيام الشهر مقام الحيض في حقها خاصة دون الطهر في الاصح وله أن يطلقها عقيب الوقاع وقال زفر لا يطلقها في الحال لكن يعد شهر وأما في الحامل فانه لو أوقعها عقيب الجماع يجوز بالاجماع ثم ان كان الطلاق في أول الشهر تعتبر الكهول بالاهله وان كان في وسطه فبالايام في حق التفريق والعدة عند أبي حنيفة وهو رواية عن أبي يوسف وعندهما يكمل الاول بالخير والمتوسطان بالاهله

بالأجل وهي مسألة الاجارة (ويصح طلاقهن) أي طلاق ذوات الاشهر والحامل (عقب الوطء)
من غير فصل وقال زفر يفصل بينهما ابشهر في ذوات الاشهر وقد ذكرنا الآن ولم يذكر الشيخ
طلاق الحامل منفردا لانه داخل في قوله فيمن لا تحيض وحكمها عندهما حكم من لا تحيض في
حق ايقاع الطلاق ابتداء وفي حق التفريق وقال محمد وزفر لا يطلقها السنة الواحدة (وطلاق
الموطوءة) أي التي دخل بها حال كونها (حائضا بدعي) لما ذكرنا وقال أهل الظاهر لا يقع لانه
منهى عنه فلا يكون مشروعا وانما مروي بناس من حديث ابن عمر وكان ابنه قد طلقها في حالة الحيض
لان المراجعة بدون وقوع الطلاق محال (فراجعها) يعني اذا كان طلاق الموطوءة بدعي
فالواجب عليه أن يراجعها كذا نص عليه صاحب الهداية عملا بحقيقة الامر في حديث ابن عمر
وقال القدر روى يستحب أن يراجعها (فيطلقها في طهر ثان) يعني اذا طهرت من تلك الحيضة
التي وقع فيها الطلاق ثم طهرت وهو الطهر الثاني فيطلقها فيه في ظاهر الرواية وهو
المذكور في الاصل وذكر الطحاوي أنه يطلقها في الطهر الذي يلي الحيضة وقال الكرخي
ما ذكره الطحاوي قول أبي حنيفة وما ذكره في الاصل قوله ما وجه ما ذكره الطحاوي ما روى
سالم عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض فذكر ذلك عمر لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مره
فأبرأ جعها ثم يطلقها اذا طهرت رواه مسلم والاربعة ووجه ما ذكر في الاصل ما رواه نافع عن
ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض وفي رواية تطليقة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال عمر رضي الله عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مره فأبرأ جعها ثم يسكنها حتى تطهر
وتحيض ثم تطهر ثم ان شاء أمسك وان شاء طلق قبل أن يمسه فذلك العدة التي أمر الله أن تطلق
لها التماس رواه الجماعة غير ابن ماجه (ولو قال) رجل (اموطوءة) أنت طالق ثلاثا السنة وقع عند
كل طهر طلاقة) لانه مطلق فمتناول الكامل وعند الشافعي وأحمد في رواية يعين في الحال وعند
مالك واحدة هذا اذا لم ينوشأ أو نوى أن يقع عند كل طهر طلاقة وكانت هي من ذوات الحيض
وان كانت من ذوات الاشهر يقع للحال طلاقة وبعد شهر أخرى وبعد شهر أخرى وكذا الحامل
ان لم تكن لنية أو نوى كذلك وان كان قبل الدخول به وقعت للعالم طلاقة ثم لا يقع عليها قبل
الترجح شي لان تقدير هذا الكلام أنت طالق ثلاثا الوقت السنة فينصرف الى السنة في حق
كل واحدة منهم (وان نوى أن يقع الثلاث الساعة أو) نوى أن يقع (عند كل شهر) طلاقة
(واحدة صححت) نيته وقال زفر لا يصح لانه نوى ضد السنة ولما أنه نوى ما يحتمل لفظه صححت نيته
ولو قال أنت طالق للسنة ونوى ثلاثا جله أو منفردا على الاطهار صرح هكذا ذكره السرخسي وشيخ
الاسلام وصاحب الاسرار وذكر نفي الاسلام والصد والشهيد وجماعة منهم صاحب الهداية
أنه لا يصحنية الجمله فيه (ويصح طلاق كل زوج عاقل) فلا يقع طلاق المجنون (بالغ) فلا يقع طلاق
الصبي لقوله عليه الصلاة والسلام كل طلاق جائز الا طلاق الصبي والمجنون والمعتوه
والمغنى عليه كالمجنون وكذا النائم لا يقع طلاقه والمعتوه من كان قلبه الفهم مختلط الكلام
فاسد التدبير لانه لا يضرب ولا يشتم (ولو) كان المطلق (مكراها) وقال الشافعي طلاق
المكروه لا يقع لقوله عليه الصلاة والسلام وقع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه
وبه قال مالك وأحمد ونساعوم ماري وناولقوله عليه الصلاة والسلام ثلاث جدهن جد وهزلون

جذا النكاح والطلاق والرجعة رواه الطحاوي وغيره وقال الترمذي حديث حسن وخبره
 الحاكم في المستدرک وقال هذا صحيح الإسناد والمراد بما رواه أحكام الآخرة لأن عنه ليس
 بمراد لوجوده حقيقة وحكمه ذيوى وأخروى فلا يتناولهما المقول واحد لانهما كانتا ترك وحكم
 الآخرة مراد بالاجماع فاستثنى الآخرة أن يكون مراداً ثم جله ما يصح من الأحكام مع الإكراه
 عشرة الطلاق والعناق والنكاح والعنف وعن القصاص والرجعة والإيلاء والنفقة والظهار
 واليمين والنذور وقوله (وسكران) عطف على قوله مكرهاً أى ولو كان المطلق سكران وعند
 الشافعى فى قول واحد وفى رواية لا يقع طلاقه وهو قول الكرخى والطحاوي لأنه يعتمد على
 صحة العقل وهو زائل فصار كالزوال بدواه أو بنج واختيار أبى الفضل الكرخى أن الفتوى عليه
 وفى العيون يقتضى بالوقوع ولو سكر من الأبهة المتخذة من الحبوب أو العسل لا يقع طلاقه عندهما
 وعند محمد يقع بناء على أنه حرام أم لا وفى المحيط ذكر عبد العزيز الترمذى سألت أبا حنيفة وسفيان
 عن رجل شرب البخ فارتفع إلى رأسه فطلق امرأته قالان كان حين شرب يعلم أنه ما هو وطاق
 امرأته وإن لم يعلم لم تطلق وفى الغاية وشرب البخ والدواء يكون غالباً للتداوى فلا يكون زوال
 العقل بسبب المعصية ولئن وقع على وجه المعصية فلا يقع طلاقه أيضاً لأن الحكم للغالب للنادر
 وهذا لو شرب الخمر أو النبيذ فأخذ الصداق زال عقله بالصداق لا بالسكر لا يقع طلاقه لأن
 زوال العقل لم يحصل بسبب هو معصية وفى التحفة المكره على شرب الخمر أو المضطر إذا شرب
 فسكراً فأن طلاقه لا يقع لأن هذا ليس بمعصية ثم قال وبعض المشايخ قالوا يقع وقال فى الإيضاح
 يقع لأن الزوال حصل بفعل هو محظور فى الأصل والاقول هو الصحيح وقوله (وأكره) عطف
 على قوله سكران أى ولو كان أخرس يقع طلاقه (بإشارة) إذا كانت تعرف لحاجتها إليه وكذا
 جميع تصرفاته كعقاقه وبيعه وشرائه وغيرها وفى البناء بيع هذا إذا ولد أخرس أو طرأ عليه ودام
 وإن لم يدم لا يقع طلاقه وسواء كان المطلق (حرراً أو) كان (عبداً) وانما وقع طلاق العبد على أمرائه
 دون طلاق مولاه لقول ابن عباس رضى الله عنهم ما جاء النبى عليه الصلاة والسلام رجل فقال
 يا رسول الله سيدى زوجتى أمته وهو يريد أن يفرق بينى وبينها فصعد النبى عليه السلام المنبر
 فقال يا أيها الناس ما بال أحدكم يزوج عبده من أمته ثم يريد أن يفرق بينهما إنما الطلاق من أخذ
 بالساق رواه ابن ماجه من رواية ابن الهبة وفيه مقال ورواه الدارقطنى من غيره (لا) يقع (طلاق)
 الصبي والمجنون والناثم (لما ذكرنا) (و) لا طلاق (السيد على امرأة عبده) لما روينا (واعتباراً)
 أى اعتباراً بحد الطلاق (بالتسام) حتى كان طلاق الحرة ثلاثاً وطلاق الأمة ثنتين مرة كان
 زوجهما أو عبداً وقال الشافعى يعتبر الطلاق بحال الرجل لقوله عليه السلام الطلاق بالرجال
 والعتق بالنساء وبه قال مالك وأحمد وإنما مارتبه عائشة رضى الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أنه قال طلاق الأمة ثنتان وعدتهما حمضتان ويروى قرآن رواه أبو داود والترمذى
 وابن ماجه وقال الترمذى حديث غريب وما رواه موقوف على ابن عباس ذكره أبو القرج ولئن
 ثبت فعنده أن إبقائه بالرجال دون عدته (فطلاق الحرة ثلاث) أى ثلاث طلاقات (و) طلاق
 (الأمة ثنتان) أى طلقتان وقد بيناه

* هذا (باب) فى بيان أحكام الطلاق (المصرح) *

وهو ما ظهر المراد منه ظهوراً مباشراً صار مكتشف المراد منه معنى التصريح حال الظهور (هو)
 أى الطلاق المبرح كقوله لا مراً به (أنت طالق) أنت (مطلقة ومطلقة يتبع) بهذه الالفاظ طلاقاً
 (واحدة رجعية) لأنه تعالى أثبت الرجعة بعد الطلاق المبرح في قوله جل ذكره الطلاق مرتان
 الآية وقوله (وان نوى) المطلق (الاكثر) أى من واحدة واصل بما قبله (أو) نوى (الابانة) ولم ينو
 شيئاً لما قلنا انه ظاهر المراد فتعلق الحكم بعين الكلام وقال زفر والشافعي ومالك وأحمد يتبع ما نوى
 لأنه محتمل لفظه قلنا قوله طالق نفث فردوا العدد منه ولو قال أنت طالق ونوى به الطلاق عن
 رثاق لم يصدق قتلاً ويدين بينه وبين الله تعالى ولو قال أنت طالق عن وثاق لم يقع في القضاء
 وكذا لو قال من هذا القيد ولو نوى بأن طالق الطلاق من هذا العمل لم يصدق ديانة وقضاء وعن
 أبي حنيفة أنه يدين وفي الاختيار لو قال أنت طالق ثلاثاً من هذا العمل طالت ثلاثاً ولا يصدق
 قضاء أنه لم ينو الطلاق ولو قال أنت مطلقة بتسكين الطاء لا يقع الابانة لانها غير مستعملة فيه
 عرفاً ولم يكن سريماً (ولو قال أنت الطلاق أو) قال (أنت طالق الطلاق أو) قال (أنت طالق
 طلاقاً) طلاقاً (واحدة رجعية) لأن ذكر المصدر معرّفاً ومنكر التأكيد وتوصيفها بالطلاق
 للمبالغة كرجل عدل ولا يحتاج الى التنية لانه صريح وهو معنى قوله (بلاية) والباء تتعلق
 بيقع (أو نوى) بهذه الالفاظ طلاقاً (واحدة) لأنه حقيقة كلامه (أو) نوى (نيتين) أى طلقين
 يكون واحدة أيضاً لأن اللفظ لا يحتمل العدد وقال زفر والشافعي ومالك تصح نية النيتين لأنه اذا
 صح الثلاث صح النتان لانهم ما بعوض قلنا انما صح نية الثلاث لانهم اجنس الطلاق لأن حيث
 العددية حتى لو كانت الزوجة أمة صح نية النيتين لأن ذلك جنس طلاقها (وان نوى ثلاثاً) أى
 ثلاث طلاقات (فثلاث) أى يقع ثلاث لما قلنا (وان أضاف الطلاق الى جملتها) أى الى جملة
 المرأة بأن قال لها أنت طالق (أو) أضاف (الى ما يعبر به عنها) أى عن جملتها (كالرقبة) بأن قال
 رقبك طالق (والعنق) بأن قال عنقك طالق (والروح) بأن قال روحك طالق (والبدن) بأن
 قال بدنك طالق (والجسد) بأن قال جسده طالق (والفروج) بأن قال فروجك طالق (والوجه) بأن
 قال وجهك طالق (أو) أضاف (الى جزئيات منها) أى من المرأة (كنصفاً) بأن قال نصفك طالق
 (أو ثلثها) بأن قال ثلثك طالق (تطلق) المراد في هذه الوجوه كلها ما في الاضافة الى الجملة فظاهر
 وأما فيما يعبر به عنهم اقلانهم ما ذكر ويراد به الجملة وأما في الجزء الشائع فلأنه محل لسائر التصرفات
 كالبيع ونحوه فكذلك يكون محلاً للطلاق لأنه لا يتجزأ في حق الطلاق فثبت في الكل بخلاف
 البيع لأن النفس تجزأ في حقه فيقتصر على الجزء المضاف اليه (و) ان أضاف الطلاق الى
 البدن بأن قال يدك طلاق (والرجل) بأن قال رجلك طالق (والدبر) بأن قال دبرك طالق (لا) يقع
 لانهم لا يعبر بها عن الجملة وقال زفر والثلاثة يقع لانه جزء مستقيم بالنكاح ولو أضافه الى الشعر
 والظفر والسن والريق والعرق لا يقع بالاجماع الا في رواية عن مالك والشافعي في قول واختلف
 في الظهور والبطن والاصح لا وذلك كقوله تعالى فانه آثم قلبه قلت يعبر باليد عن الجميع كقوله تعالى
 تب يد أي ليهب وكذلك القلب كقوله تعالى فانه آثم قلبه قلت يعبر باليد عن الجميع كقوله تعالى
 ولا عرفاً وانما جاء به على وجه الددرة حتى اذا كان عند قوم يعبرون باليد وبالقلب عن الجملة وقع
 الطلاق أى شيء كان ذلك العضو (ونصف التغطية) بالرفع والنصب أما الرفع فعلى أنه مبند

وأما النصب فعلى أنه صفة لمصدر محذوف تقديره قال أنت طالق تطليقة فانصف التطليقة هذا من حيث التركيب وأما من حيث الإيقاع فهو أن يقول أنت طالق نصف تطليقة (أو ثلثها) أى أو ثلث التطليقة بأن قال أنت طالق ثلث تطليقة ويجوز فيه الوجهان أيضا الرفع على العطف والنصب على ما ذكرنا وقوله (طالقة) بالرفع ليس إلا لأنه إما خبر عن قوله ونصف التطليقة أو خبر عن مبتدأ المحذوف تقديره إذا قال أنت طالق نصف تطليقة أو ثلث تطليقة هو طالقة واحدة لعدم الجزى (وثلث أنصاف تطليقتين) بالرفع والنصب أيضا على ما ذكرناه وقوله (ثلث) أى ثلاث طلاقات بالرفع ليس إلا أيضا كما ذكرنا صوريته قال أنت طالق ثلاثة أنصاف تطليقتين يقع ثلاث طلاقات لأن نصف التطليقتين تطليقة فاذا جع بين ثلاثة أنصاف يقع ثلاث طلاقات ولو قال أنت طالق ثلاثة أنصاف تطليقة قبل يقع تطليقتان لأنهما طالقة ونصف فيستكمل وقيل يقع ثلاث طلاقات لأن كل نصف يستكمل في نفسه فيصير ثلاثا ولو قال أنت طالق نصف تطليقة وثلث تطليقة وسدس تطليقة وهى مدخول بهما طلقت ثلاثا لما ذكرنا بخلاف ما إذا قال أنت طالق نصف تطليقة وثلثها وسدسها حيث تطلق واحدة لأن الثانى والثالث معترف فيكون عين الأول بخلاف الأولى لأن التطليقة قيم منكر والمنكر إذا أعيد منكر كان الثانى غير الأول (ولو) قال أنت طالق (من واحدة) الى ثنتين (أو) قال أنت طالق (ما بين واحدة الى ثنتين) تطلق (واحدة) وارتفاع واحدة على أنه فاعل الفعل محذوف أو خبر بمبتدأ المحذوف تقديره فالواقع واحدة وهذا عند أبي حنيفة تدخل الغاية ولا يدخل الانتهاء وعندهما تقع ثنتان لدخول الابتداء والانهاء جميعا وعند زفر لا يقع شئ لعدم دخولهما (و) لو قال أنت طالق من واحدة (الى ثلاث) فالواقع (ثنتان) عند أبي حنيفة وثلاث عندهما وواحدة عند زفر على الأصل المذكور وقد حاج الأصمعى زفر فى هذه المسئلة على باب الرشيد فقال ما تقول فى رجل قال أنت طالق ما بين واحدة الى ثلاث قال تطلق واحدة لأن كلمة ما بين لا تتناول الحدين فقال له ما تقول فى رجل قيل له كم سنك فقال ما بين ستمين الى سبعين أى يكون ابن تسع سنين فتعبر فقال استحسن فى مثل هذا ولو قال من واحدة الى واحدة قيل على الخلاف وقيل يقع واحدة اتفاقا ولو قال ما بين واحدة وثلاث يقع واحدة يروى ذلك عن أبي يوسف (و) لو قال أنت طالق (واحدة فى ثنتين) يقع (واحدة ان لم ينو) الثنتين (أو نوى الضرب) والحساب لأن عمل اضرب أثره فى تكثير الاجزاء بعدد المضروب فيه لافى زيادة المضروب اذا لو أفادها لم يوجد فى الدنيا فقير وتكثير اجزاء الطالقة الواحدة لا يوجب تعددها لم تزد الاجزاء على الواحدة وعند زفر ومالك وأحمد والشافعى فى قول يقع ثنتان لعرف الحساب (وان نوى واحدة وثنتين فتسلاث) أى فالواقع ثلاث طلاقات ان كان مدخولا بهما الوجود معنى الجمع وان لم يكن مدخولا بهما فواحدة كقوله أنت طالق واحدة وثنتين ولو نوى واحدة مع ثنتين يقع الثلاث مطلقا (و) لو قال أنت طالق ثنتين فى ثنتين (فالواقع ثنتان وان نوى الضرب) والحساب أو لم يكن له نية ما ذكرنا ولو نوى ثنتين مع ثنتين أو ثنتين وثنتين وهى مدخول بهما فهى ثلاث ولو نوى الضرب أو الظرف يقع ثنتان (و) لو قال أنت طالق (من هنا الى الشام يقع) واحدة رجعية (وقال زفر بأربعة لأنه وصف الطلاق بالطول ولنا أنه وصفه بالقصر لأن الطلاق متى وقع وقع فى الأماكن كلها ونفسه لا يحتمل القصر لأنه ليس بحسم وقصر حكمه يكون

وعندهما هي كتي فيقع الطلاق عليهما حينئذ وبه قالت الثلاثة والخلاف فيما إذا لم يشرو
أحدهما فإن نوى الشرط لا يقع وإن نوى الوقت يقع إجماعاً ولو قال (أنت طالق ما لم أطلقك أنت
طالق) موصولاً (طالقت هذه المرأة) يعني الطلقة المستندة من قوله أنت طالق الذي في آخر
الكلام والقياس أن يقع ثنتان إن كان مدخولاً به وهو قول زفر لأنه أضافه إلى زمان حال عن
التعليق وقد وجد وإن كان قليلاً وهو زمان اشتغاله بالطلاق قبل أن يشرع منه وجه الاستحسان
أن زمان البر غير داخل في اليقين وهو المقصود به ولا يمكن تحقيقه إلا بإخراج ذلك القدر عن اليقين
ولو قال لامرأة (أنت كذا) أي طالق (يوم تزوجك فتكفيها ليلاً حفت) أي وقع الطلاق
(بخلاف الأمر باليد) حيث لا يبحث فيه صورته إن يقول لامرأته أمر لك بيدك يوم قدوم زيد مثلاً
لا يكون أمراً حاسماً إلا إذا قدم بالنهار والفرق أن اليوم يذكر ويراد به مطلق الوقت قال الله
تعالى ومن يولهم يومئذ دبره أي وقتئذ يذكرو ويراد به بياض النهار قال تعالى إذا نودي
للملأمة من يوم الجمعة أي نهارها ثم إذا قرن بفعل عمته يراد به الثاني وبغير عمته يراد به الأول
ونعني بالملأمة ما يتبيل التأقيت كالامر باليد والصوم وبغيره ما لا يقبله كالطلاق والتمزج (و)
لو قال لامرأة (أنا منك طالق) فهو (لغو) فلا يقع به الطلاق (وإن نوى) الطلاق وقال الشافعي
يقع إذا نوى لأنه شرع لازالة النكاح وهو قائم بهما جميعاً وبه قال مالك وأحمد ولنا أنه شرع
لازالة القيد والقيد عليها لا عليه (ونين) المرأة (في البائن) أي في قوله أنا منك بائن (و) كذا في
(الحرام) بأن قال أنا منك حرام لأن الأبانة والتحريم إزالة الوصلة وهي مشتركة بينهما ولو قال أنا
بائن أو حرام ولم يرد عليه تطلق إذا نوى لا احتمال أن يكون له امرأة أخرى فيريد هابطاً (و) لو قال
أيما (أنت طالق واحدة أولاً) قال أنت طالق (مع موتي أو) قال أنت طالق (مع موتك)
فهو (لغو) فلا يقع به الطلاق أما الأول فالمدكور قولهما وعند محمد تطلق واحدة رجعية وهي
رواية عن أبي يوسف لأنه أدخل الشك في الواحدة فأسقطت ويبقى قوله أنت طالق واحدة وإيهما
إن الشك في الإيقاع فصار كقوله أنت طالق أولاً ثم وأما الثاني والثالث فلأنه أضاف الطلاق إلى
حالة منافاة له لأن موته ينافي الإهلية وموته ينافي المحللة ولا بد منهما (ولو ملكها) أي ولو ملك
الزوج امرأته بأن كانت أمة فاشترأها أو اتهمها أو ورثها ونحو ذلك (أو) ملك (شقةها) أي جزءاً
منها بأن اشترى نصفها أو ورثه (أو) ملكته (المرأة) (أو) ملكت (شقة) أي جزءاً من قبل ما ذكرنا
(بطل العقد) أما الأول فلأن ملك النكاح ضروري وقد استغنى عنه بالقوى وأما الثاني
فلا اجتماع بين المالكية والمملوكية فإن قلت المالك إذا اشترى زوجته لا يبطل النكاح
قلت ليس له ملك بل له حق المالك وهو لا يمنع بقاء النكاح ثم فرع على هذا بالقائه بقوله (فلو اشترها)
أي فلو اشترى امرأته (وطالقتها لم يقع) الطلاق عليها الآن وقوعه يستدعي قيام النكاح من كل
وجه أو من وجه ولم يوجد وكذا إذا ملكته أو شقة صامته لا يقع وعن محمد أنه يقع لأن العدة
واجبة هنا اتفاقاً وقيام العقد من وجه يكفي لوقوع الطلاق عليها بخلاف ما إذا ملكها أو ولأنه
لا عدة عليها هنا حتى حل وطؤها فلنا العدة واجبة هناك أيضاً حتى لا يجوز له أن يزوجهما من
غيره حتى تنقضي عدته ولو اوعقها اظهرت العدة وأنما لم تظهر بالنسبة إليه لحل وطئها به ملك
اليمن فتبين أن هذا الفرق غير صحيح (و) إذا قال لزوجته الأمة (أنت طالق ثنتين) أي طلقين

(مع عتق مولانا بالافاعنق) المولى الامة طالقت ثنتين والزواج (له الرجعة) لانه يطلق وهى حرة
والحرة لا تحرم بالطلاقين حرمة غليظة فان قلت كلمة مع القران فكيف يتصور هذا قلت قد تجيء
لتأخر كفى قوله الى ان مع العسر يسراى بعده فان قلت فعلى هذا ينبغي أن يصح قوله لاجنبية
انت طالق مع نكاحك ومع هذا لا يصح ولا يقع الطلاق اذا تزوجها اذ انما تركت الحقيقة
فى ذلك باعتبار أنه مالك للطلاق تجيز أو تعليقا وفى هذا هو أجنبي فلا يملك أصلا ولكن يملك الميكن
فان صح التركيب بذلك حروفه بأن قال ان تزوجتك فأنت طالق صح ضرورة صحة الميكن (ولو تعاق
عتقها) أى عتق الامة (و) تعلقت (طلقناها) ايضا (عجى الغد) بان قال لها ما ولاها اذا جاء عند
فأنت حرة وقال زوجها اذا جاء عند فانت طالق ثنتين (بجاء الغد) لا يملك الزوج الرجعة عند هذا
وقال محمد يملك كفى المسئلة الاولى وله ما اتم احرمت عليه بالطلاقين حرمة مغالطة لان كلا منهما
معاق مجبئة فيه عان مع الاتحاد شرطهما والاعتق يصادفها وهى أمة وكذا الطلاق لا يتحد زمان
وقوعهما ما تبنى بنيتين (وعتقتم اثلاث حيض) بلا خلاف للاحتياط ولو قال (أنت طالق
هكذا وأشار بثلاث اصابع فمضى) أى اشارته هذه (ثلاث) طاقات لان الاشارة بالاصابع تفيد
العلم بالعدد عرفا وشرعا كفى حديث الشهر ولو أشار بالواحدة طلقت واحدة ولو أشار بالثنتين
طلقت ثنتين والاشارة تقع بالثبوت من هادون المضرومة ولو نوى الاشارة بالمضرومة من صديق
ديانة لا قضاء وكذا لو نوى الاشارة بالكف ولو قال أنت طالق وأشار بأصابعه ولم يقل هكذا فمضى
واحدة لان الاشارة بنفسه بالعدد المبهم ولم يوجد فمغت ويبقى قوله أنت طالق وهو لا يحتمل العدد
ولو قال (أنت طالق بائن أو) أنت طالق (النية) واتصاها على المصدرية من باب أمره اذا
قطع فيه وحزم (أو) قال أنت طالق (أخس الطلاق) واتصاها على انه صفة تصادر محذوف
(أو) قال أنت طالق (طلاق الشبه طان أو) قال أنت طالق طلاق (البدعة أو) قال أنت
طالق (كالجبل أو) قال أنت طالق (أشد الطلاق أو) قال أنت طالق (كألف أو) قال أنت
طالق (مل البيت أو) قال أنت طالق (نظيمة شديدة أو) قال أنت طالق نظيمة (طويلة أو)
قال أنت طالق نظيمة (عريضة فهى) أى الطلقة (واحدة بائنة) لانه وصفه بما يحتمله
فكان تعيينا لاحد محتمليه فيصح ويترب عليه موجبيه وقال الشافعى يقع واحدة رجعية
ان دخل به لانه شرع معقبه الرجعة وتوصيفه بالبينونة خلاف المشرع فيلغو وعن محمد
فى طلاق الشبه طان أو البدعة رجعى وعن أبي يوسف فى كالجبل أو مثل الجبل رجعى وعن محمد
فى قوله كألف يقع ثلاث عند عدم النية أيضا فصار كقوله كعدد ألف وكذا فى قوله ككألف به قال
أحمد ولو قال كالجبل فواحدة وكعدد النجوم فثلاث ومنزل التراب واحدة رجعية عند محمد
وعدد التراب ثلاث عنده خلافا لأبي يوسف ولو قال أنت طالق كثلاث فهى واحدة بائنة عند أبي
يوسف وثلاث عند محمد وفى الطويلة والغريضة رجعى عند زفر لان الطلاق لا يقبل هذا الوصف
فيلغو ولنا أنه يراد به العظم فصار كقوله عظيمة وقيد بقوله (ان لم ينو) بهذه الالفاظ (ثلاثا) لانه
ان نواه يقع ثلاثا لان البينونة مستووعة الى غليظة وخفة فمضى ما نوى صحته نية وان لم ينو شيئا
ثبت الادنى لليقن به بخلاف قوله أفضل الطلاق أو أكمل أو أعدل أو أحسنه أو أجله حيث يقع
واحدة رجعية عند عدم النية أو نوى واحدة أو ثنتين ويحتمل الثلاث لذكر المصدر

• هذا (فصل في بيان أحكام الطلاق قبل الدخول) بأمره * (طلق) رجل
 امرأته (غير الموطوءة ثلاثاً) أي ثلاث طلقات (وقعن) أي الثلاث لأنه ابتاع لصدر
 شذوف تنديره طلاقاً ثلاثاً فيقع بجله وعند الحسن البصري تقع واحدة (وان فرق) الطلاق
 بأن قال أنت طالق واحدة واحدة أو قال أنت طالق طالق أو أنت طالق أنت
 طالق أنت طالق (بانت) المرأة (بواحدة) لأنه ما لم يعان الكلام بشرط أو يذكى في آخره
 ما يعبر صدره كان كل لفظ ابتاعاً على حدة فيقع بالاول وتبين لآلى عدة قصاص فيها الثانية وهي بان
 فلا تقع وعند مالك وأحمد تطلق ثلاثاً إذا كان يعطف وهو قول ابن أبي ليلى وربيعة والشافعي
 في القديم (ولو مات) المرأة (بعد الابتاع) أي بعد قوله أنت طالق (قبل العدد) أي قبل قوله
 ثلاثاً (لما) كلامه ولم يقع به شيء لأن الواقع هو العدد فإذا مات قبل ذكر دبال المحل فلا يقع شيء
 (ولو قال) لامرأته (أنت طالق واحدة واحدة أو) قال أنت طالق واحدة (قبل واحدة أو)
 قال أنت طالق واحدة (بعد واحدة تقع) طلقة (واحدة) بآلة في الصور الثلاث جميعاً أما
 الأولى فلماذا كررنا أمّا الثانية فلأن القبليّة صفة للأولى والابتاع في الماضي ابتاع في الحال
 فوعدت الواحدة قبانت به فلا يقع بعدها وأما الثالثة فلأن البعدية صفة للأخيرة وقد حصلت
 الآية قبلها فلا تقع (وفي) قوله أنت طالق واحدة (بعد واحدة أو) أنت طالق واحدة (قبلها
 واحدة أو) قال أنت طالق واحدة (مع واحدة أو) قال أنت طالق واحدة (معها) واحدة
 فالواقع في هذه الصور الأربع (ثنتان) أي طلقتان أما الأولى فسلان البعدية صفة للأولى فالواقع
 الظرف عن الضمير فاقضى ابتاع الطلاق الواحد في الحال وابتاع الأخرى قبلها فيقضي ثنتان
 وقوعاً وعند الشافعي تقع واحدة وأما الثانية فلأن القبليّة صفة للأخرى لاقتراهما بالضمير
 فاقضى ابتاعها في الماضي والأولى واقعة في الحال والابتاع في الماضي ابتاع في الحال
 فيقتريان في الوقوع بجله وعند الشافعي يقع واحدة وعنه لا يقع شيء وأما الأخيرة ثنتان كلمة
 مع للمقارنة اقترنت بالضمير أو لا وعن أبي يوسف في قوله معها واحدة يقع واحدة وإذا قال
 لامرأته (ان دخلت الدار فأنت طالق واحدة واحدة فدخلت) الدار (تقع) طلقة
 (واحدة) عند أبي حنيفة وعندهما تقع ثنتان لأن الجمع مجزئ الجمع كالجعل بلفظ الجمع وله أن
 الواحد للجمع أو للترتيب فوقع الشك في الوقوع فلا يقع بالشك إلا الأولى (وان أخرج الشرط) بأن
 قال أنت طالق واحدة واحدة ان دخلت الدار (ثنتان) أي فالواقع ثنتان أي طلقتان بالاتفاق
 لأن صدر الكلام يتوقف على آخره لوجود المغير فيه فكان في حكم البيان ولو عطف بالفاء قال
 الكرخي والطيحاوي أنه على الخلاف المذكور وذكر أبو الليث أنه يقع واحدة عند الكل أن
 قدم الشرط وهو الأصح ولو عطف بهم وآخر الشرط فإن كان مدخولاً به يقع واحدة عند الكل أن
 يتعلق الثالثة بالشرط وإن كانت غير مدخول به يقع في الحال واحدة ويلغو الثاني
 وإن قدم الشرط تعلق الأول بالشرط ووقعت الثانية والثالثة إن كانت مدخولاً به وإن لم تكن
 مدخولاً به تعلق الأول ووقع الثاني ولغا الثالث عند أبي حنيفة وعندهما تعلق الكل بالشرط
 قدم الشرط أو آخره إلا أن عند وجود الشرط تطلق ثلاثاً إن كانت مدخولاً به ولا تطلق
 واحدة

• هذا (باب) في بيان أحكام (الكليات) •

الكاتبة ما لا يظهر المراد منه الابنية (لا تطلق) المرأة (بها) أي بالكاتبة (الابنية) أي بنية المطلق
(أو دلالة الحال) كذا كره الطلاق وحالة الغضب والمفهوم من هذا أن الكليات كلها يقع بها
الطلاق بدلالة الحال وليس كذلك وانما يقع ببعضهم بدون بعض وذلك ان الاحوال ثلاثة حالة
مطلقة وهي حالة الرضا وحالة مذكورة الطلاق وحالة الغضب والكليات أيضا ثلاثة أقسام قسم
منها يصلح جوابا ولا يصلح ردًا ولا سبًا وهي ثلاثة ألفاظ أمر كيدك اختاري واعتمدى ومرا دنها
وقسم يصلح جوابا وسبًا ولا يصلح ردًا وهي خمسة ألفاظ خلية بربية بثه بائن حرام ومرا دنها
وقسم يصلح جوابا وردًا ولا يصلح سبًا وشبهة وهي خمسة ألفاظ أخرى أخرجى أغربى اذهبي
قومي تنعني ومرا دنها في حالة الرضا لا يقع الطلاق بشئ منها الابنية والذوق قوله مع عينه في
عدم النية وفي حالة مذكورة الطلاق وحى ان تسأله المرأة طلاقها أو يسأله أجنبي يقع في القضاء
بكل انظر لا يصلح الرد وهو القسم الاول والثاني ولا يصدق في قوله في عدم النية وفي حالة الغضب
لا يقع بكل لفظ يصلح للسب والرد وهو القسم الثاني والثالث ويقع بكل لفظ لا يصلح لهما بل يصلح
للجواب فقط وهو القسم الاول قلت معنى قولهم يصلح جوابا وردًا الا غير أي جوابا للسؤال
المرأة الطلاق وردًا الكلام المرأة عند سؤالها الطلاق وذكر واحد القسم خمسة وذكر الصدر
الشهيد سبعة ألفاظ الخمسة المذكورة واستتري وتتمري وذكر في شرح أبي نصر تزجي أيضا وهذا
في معنى استتري الزوج والخفي في شرح الطحاوي بهذا القسم الحق بأهلك حبلك على غارك لا سبيل
لى عليك لانكاح بيني وبينك لا ملك لى عليك ومعنى قواهم يصلح جوابا وسبًا ولا يصلح ردًا عوان
معنى قوله أنت خلية لاني طلاقك وكذا معنى البواق ومعنى احقها الشبهة أن المراد أنت خلية
عن الخير خلية العذر بربية عن الطاعات والمحامد وعن الاسلام بائن عن كل رشد وأبائن عن
الدين شقة عن الاخلاق الحسنة حرام العجبة والعشيرة ويقبل حرام مكرهه مستحب قبيح وانما
قلنا لا يقع الطلاق الابنية أو بدلالة الحال لان ألفاظ الكليات غير مختصة بالطلاق بل تختم له
وغيره فلا بد من المرجح وقال الشافعي لا اعتبار بالدلالة بل لابد من النية لانه مختار في جميع أحواله
أولا يبعد ان يضر خلاف الظاهر ولنا أن الحال أقوى دلالة من النية لانها ظاهرة والنية باطنة
(تطلق) المرأة (واحدة رجعية في) ألفاظ ثلاثة وهي قوله لها (اعتمدى واستتري رجلا) وانت
واحدة (ولو نوى واحدة) وثنيتين كافي الصريح اذ لم يذكر المصدر أما الاول فله قوله عليه السلام
لسودة بنت زمعة اعتمدى ثم راجعه او عند مالك وأحمد تنع بائنة وأما الثاني فانه أمر بالاستبراء
بناء على ما سبق من الطلاق وعند مالك وأحمد يقع أيضا بائنة وأما الثالث فعند زفر يقع بها طائفة
بائنة لانها كاتبة وبه قال مالك وأحمد ولنا انه نعت مصدر محذوف وهي طائفة فيكون رجعيًا
ولا اعتبار بأعراب الواحدة عند عامة المشايخ وقيل ان نصبها وقع وان لم ينو وان رفع لا يقع شئ
وان نوى وان سكنها يحتاج الى النية لاحتمال الامر بين الصحيح الاول (و) يقع (في غيرها) أي
في غير هذه الالفاظ الثلاثة طائفة (بائنة) وعند الشافعي الكليات كلها راجع لان الواقع بها
طلاق فان نوى وقوع والا فلا نصار كقوله أنت واحدة ولنا انه بالابنية وبما في معناها تقع الينونة
فكان الواقع بها بائنا وقوله (وان نوى) واصل بما قبله يعنى وان نوى بالفاظ الكليات غير الالفاظ

الثلاثة (ثنتين) أى طائفتين فإن الواقع أيضا واحدة بآئنة خلافا لفرق الثلاثة على ما مر (وتصح
نية الثلاث) أى فى الكلمات كلها الا فى اختارى على ما يجي وكان يجب عليه التنبه على ذلك
فاطلاقه فى غير محله وعند مالك يقع ثلاث بالكلمات عند نية الطلاق ونية الواحدة مخصوصة بغير
المدخول به (وهى) أى أفاظ الكلمات اثنان وعشرون لفظا على ما ذكره هنا الاول (بائن) وهو
نعت للمرأة من البين والبيونة وهما الفرقة فيحتمل أن يكون عن النكاح وعن المعاصى وعن
الظلمات ونحو ذلك الثانى (بينة) من البت وهو القطع فيحمل الانقطاع عن النكاح أو عن الظلمات
أو الألفاظ ونحوها الثالث (بينة) من بليت الشئ اذا بليت عنه غيره فيحتمل ما يحتمله البت
الرابع (حرام) وأصله المصدر كالحرمة ويراد به النعت ومعناه الممنوع فيحتمل ما يحتمله البتة
والبتة الخامس (خليفة) من الخلو بضم الخاء من حدث دخل فيحتمل الخلو عن الظلمات أو عن قيد
النكاح السادس (برية) من البراءة من حدث علم فيحتمل البراءة عن حسن النساء أو عن قيد
النكاح السابع (حبك على غاربك) وهو استعارة عن الخلية والغارب ما تقدم من الظهور
وارتفع عن العنق فيحتمل ما يحتمله خلية الثامن (الحق بأهلك) وهو أمر من الحق من حدث علم
وفتح الالف وكسر الحاء خطأ فإنه يصير من الإلحاق وهو فعل متعد والصحيح ان يجعل من اللعوق
فيحتمل لاني طلقك أو سري بسيرة أهلك التاسع (وهبتك لاهلك) فيحتمل انى عفوت عنك لاجل
أهلك أو وهبتك لهم لاني طلقك العاشر (سرحتك) الحادى عشر (فارقك) فيحتمل ان
التسريح والمفارقة بالطلاق وبغيره وقال الشافعى هما صريحان لا يحتاجان الى النية الثانى عشر
(أمرك بيدك) أى علك بيدك فيحتمل الأمر باليد فى الطلاق فيكون تفويضا له اليها ويحتمل غيره
فى تصرف آخر الثالث عشر (اختارى) فيحتمل اختيار نفسه بالافراق عن النكاح أو فى أمر
آخر وفى هذين اللفظين لا نطق حتى تطلق نفسه الرابع عشر (أنت حرة) فيحتمل عن حقيقة
الرق أو روق النكاح الخامس عشر (تقضى) وهو أمر بأخذ القناع على وجهها فيحتمل لانك بنت
منى بالطلاق وحرم على نظرك أو عن الأجنبية لئلا ينظر اليك السادس عشر (تحمري) وهو
أمر بأخذ الخمار فيحتمل ما يحتمله تقضى السابع عشر (استترى) وهو أمر بالسرة فيحتمل ما يحتمله
ما قبله الثامن عشر (أعزبى) بالعين المجعولة والراء المهملة أى تباعدى عني لاني طلقك اول بار
أهلك وروى اعزبى من العزوبة التاسع عشر (أخرجى) وهو مثل ما قبله العشرون (أذهبى)
وهو أيضا مثل ما قبله الحادى والعشرون (قوى) وهو مثل اعزبى الثانى والعشرون (استغنى
الازواج) أى اطلبهم فيحتمل لاني طلقك أو استغنى الازواج من النساء لان الزوج لفظ مشترك
بين الرجال والنساء (ولو قال) لامرأته (اعتدى) واعتدى وهو معنى قوله (ثلاثا) أى
ثلاث مرات (ونوى بالاول) أى باللفظ الاول من هذه الالفاظ الثلاثة (طلاقا) ونوى (بما يقى)
وهما اللفظتان (حيضا صدق) قضاء لانه نوى حقيقة كلامه (وان لم ينو بما يقى شيئا فهمى) أى
الالفاظ الثلاثة (ثلاث) طلاقات لانه لما نوى بالاول الطلاق صار الحال حال مذاكرة الطلاق
فتعين الباقيتان للطلاق بهذه الدلالة فلا يصدق فى نفي النية بخلاف ما اذا قال لم أنو بالكل شيئا
حيث لا يقع شيء لانه لا ظاهر يكذبه وهذا يتصور على اثنى عشر وجهها الاول أن يقول لم أنو بالكل
شيئا فلا يقع شيء الثانى أن يقول نويت الطلاق بالاولى لا غير الثالث أن يقول نويت بالاولى

والثانية ولم أنوب بالثالثة شيئاً الرابع أن يقول نوبت بالاولى والثالثة طلاقاً ولم أنوب بالثانية شيئاً
 الخامس أن يقول نوبت بكلمة الطلاق في هذه الوجوه وتطلق ثلاثاً السادس أن يقول نوبت
 بالاولى الطلاق وبالباقيتين الحيض يدين قضاء فيقع واحدة السابع أن يقول نوبت بالاولى
 والثانية الطلاق وبالثالثة الحيض فهو كما قال يقع ثنتان الثامن أن يقول نوبت بالاولى الطلاق
 ولم أنوب بالثانية شيئاً ونوبت بالثالثة حيضاً والتاسع أن يقول نوبت بالاولى الطلاق وبالثانية
 الحيض ولم أنوب بالثالثة شيئاً يقع في الوجهين ثنتان والعاشر أن يقول لم أنوب بالاولى والثانية شيئاً
 ونوبت بالثالثة الطلاق يقع واحدة والحادي عشر أن يقول لم أنوب بالاولى شيئاً ونوبت بالثانية
 طلاقاً وبالثالثة حيضاً يقع واحدة والثاني عشر أن يقول لم أنوب بالاولى شيئاً ونوبت بالثانية
 الطلاق ولم أنوب بالثالثة شيئاً فهي ثنتان (وطلق) المرأة (بلس) يعني بقوله لها لست (لي بامرأة
 أو) قال (لست لك بزواج أن نوي) بهذين الكلامين (طلاقاً) عند أبي حنيفة وقال لا تطلق لانه
 نفي النكاح وهو كذب وله أن هذا يصلح انكاراً للنكاح ويصلح أن يكون انشاءً للطلاق فاذا نوي
 صحت نيته ووقع ولو قيل له دل ذلك امرأه فقال لا ونوي به الطلاق لا يقع شيء (و) الطلاق (الصريح
 يلحق) الطلاق (الصريح) بأن قال أنت طالق وقعت طاقعة ثم قال أنت طالق تقع أخرى لبقاء
 النكاح (و) الصريح يلحق (البائن) أيضا بأن قال أنت بائن أو خالعهما على مال ثم قال أنت
 طالق وقع عندنا خلافاً للشافعي في الخلع لانه لم يصادف محله وإنما قوله عايشه السلام المختلعة
 يلحقها صريح الطلاق مادامت في العدة ولأن أحكام النكاح قائمة وانما فاق الاستمتاع وذلك
 لا يمنع التمسك في المحل كقروانه بالحيض وغيره (و) الطلاق (البائن يلحق) الطلاق (الصريح)
 بأن قال لها أنت طالق ثم قال لها أنت بائن يقع طاقعة أخرى (لا) يلحق (البائن) البائن بأن قال لها
 أنت بائن ثم قال لها أنت بائن لا يقع الا طاقعة واحدة بائنة لانه يمكن جعله خبراً عن الاول وهو
 صادق فيه فلا حاجة الى جعله انشاءً لانه اقتضاها ضروري حتى لو قال عنيت به المينونة الغلطية
 ينبغي أن يعتبر ويثبت به الحرمة الغلطية (الا اذا كان) البائن (معلقاً بان قال ان دخلت الدار
 فأنت بائن ثم قال انت بائن) ثم دخلت الدار وهي في العدة تطلق لانه لا يمكن جعله خبر الصحة
 المتعلق قبله وعند وجود الشرط هي محل للطلاق فيقع وفيه خلاف زفر رحمه الله تعالى

* هذا (باب في بيان حكم) نفويض الطلاق الى المرأة والى الوكيل *

(قال) رجل (لها) أي لامرأته (اختارى) حال كونه (ينوي به) أي بقوله اختارى
 (الطلاق فاخترت) المرأة (في مجلسها بائناً واحدة) لأن الخبرية لها المجلس العلم بالاجماع الصحابة
 رضى الله عنهم ولا بد من النية لانه من الكتابات على ما تقدم والواقع به بائن لانه كتابة وعند
 الشافعي وأحمد درجتي (ولم تصحينة الثلاث) لانه ليس بتعليك وضعا وانما جعل عليهما على
 خلاف القياس لاجماع الصحابة لانه لا ينبغي عن الايقاع ولا عن النفويض والاجماع منه عقد
 على الواحدة وبقي ما رواه على الاصل وعند مالك يقع ثلاث بلائية وعند الشافعي يقع ثلاث اذا
 كان بالنية (فان قامت) المرأة (واخذت) أي شرعت (في عمل آخر يطل) الخيار لانه دليل
 الاعراض فلو كانت في مكتوبة أو وتر فأنتم الايصال وكذا في التطوع ان أتمت ركعتين وان أتمت
 أربعة بطل وعن محمد في الرابع قبل الظهور لا يطل ولو كانت قائمة ففقدت نفى على خيارها

وكذلك اذا كانت قاعدة فانكأت أو مستكنة فعدت وكذا اذا تربعت بعد ان كانت محتببة ولو كانت قاعدة فاضطجعت فمن أبي يوسف روايتان (وذكر النفس أو الاختيار) التي هي مصدر اختارى (في أحد كلامهما) أى كالأى الزوجين (شرط) بأن يقول اختارى نفسك فتقول هي اخترت أو يقول هو اختارى فتقول هي اخترت نفسى ولو قال اختارى فقالت اخترت ليس بشئ لأن ذلك عرف بالجماع الصحابة وهو فى ذكر النفس من أحد الجانبين وعند الثلاثة لا يشترط ذلك وفى المحيط لا يتم من ذكر النفس أو التولية أو الاختيار وفى الشامل قال لها اختارى ثم بانها فقالت اخترت نفسى لا يقع لأن المباشرة لسان (ولو قال اختارى فقالت انا اخترت نفسى أو اخترت نفسى تطلق) استحسانا أو لقياس أن لا تطلق لاحتمال الوعد فلا يتجزد جوابا وهو قول الثلاثة (وان قال لها) أى لامرأته (اختارى اختارى اختارى) ثلاث مرات (فقالت) المرأة (اخترت الاولى أو الوسطى أو الاخيرة أو) قالت اخترت (اختيارا وقع) الطلاقات (الثلاث بلائنة) للثلاث عند أبي حنيفة فى المسئلة الاولى لأن تلك الطاقات ليس عبرت فصار قولها الاولى أو الوسطى أو الاخيرة لغوا وعنددهم اطلاق واحدة لانها اختارت الواحدة وبه قال الشافعى وأما فى الثانية فيقع ثلاث بالاجماع ولا حاجة ههنا الى نية الزوج ولا ذكر النفس بالاجماع لدلالة التكرار عليه ولو قالت اخترت التولية الاولى يقع واحدة اجماعا (ولو قالت) فى جوابه فى المسئلة المذكورة (طلقت نفسى أو اخترت نفسى بتولية بأت بواحدة) أى بطلقة واحدة لأن العامل فيه تخيير الزوج دون ايقاعها هكذا ذكر فى المبسوط والزيادات وغيرهما وما ذكره فى الهداية من أنه يقع ترجعيا غلط لا معنى له لأنه وإن وقعت بالصرح لكنه لا عبرة لايقاعها بل انقوايض الزوج ولو قال لامرأته (أمرك بيدك فى تولية أو) قال لها (اختارى تولية فاختارت نفسها طلقت) طلاقه (رجعية) لأنه جعل اليها الاختيار ولكنه بتولية وهى معقبة للرجعية

* هذا (فصل فى) بيان حكم (الأمر باليد) قال لامرأته (أمرك بيدك) حال كونه (بنوى) بذلك (ثلاثا فقالت) المرأة فى جوابه (اخترت نفسى بواحدة وقعن) أى الثلاث لأنه نوى محتمل كلامه وإن لم ينو شيئا ثبت الأقل وكذا اذا نوى ثنتين لأنه عدد محض والجنس لا يمتلئ على ما مر وذكر النفس خرج مخرج الشرط حتى لو لم تذكرها لا يقع كما يقع فى جواب التخيير الابيه والحاصل ان جعل الامر بيدها كالتخيير فى المسائل كلها الا فى احتمال الثلاثة فإنه لا يصح نيته فى التخيير كما ذكرنا (وفى) قولها فى جوابه فى قوله أمرك بيدك (طلقت نفسى واحدة أو اخترت نفسى بتولية بأت بواحدة) أما فى الاولى فلا الواحدة صفة لمصدر محذوف أى طلقت نفسى بتولية واحدة وأما فى الثانية فظاهر وذكر النفس فى قولها طلقت نفسى فى جواب الامر باليد شرط حتى لو قال لها أمرك بيدك فقالت طلقت ولم تقل نفسى لم يقع شئ ذكره فى المحيط وانما كان بائنا لأن الاعتبار بنقوبض الزوج لا ايقاعها (ولا يدخل الليل فى) قوله لامرأته (أمرك بيدك اليوم وبعد غد) حتى لا يكون لها الخيار بالليل لأن كل واحد من اليومين ذكر منفردا واليوم المنفرد لا ينفذ اول الليل وقال زفر يدخل كقوله اليوم وغدا وكقوله أنت طالق اليوم وبعد غد (وان ردت) المرأة (الامر) فى المسئلة المذكورة (فى يومها بطل أمر ذلك اليوم وكان) أمرها (بيدها بعد غد) لانها أمر ان لا انفصال وقتها

قُبِيتَ اِلهَا الْخِيَارِ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْوَقْتَيْنِ عَلَى حُدُودٍ قَبِيْرَةٍ أَحَدُهُمَا لَا يَرُدُّ إِلَّا آخِرُهُ لَا قَالَ زَوْجُهُ
 اَللّٰهُ (وَقِي) قَوْلُهُ اِلهَا (أَمْرُكَ يَبْدُكَ الْيَوْمَ وَغَدًا يَدْخُلُ) اللَّيْلُ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَخَلَّلْ بَيْنَ الْوَقْتَيْنِ وَقَدْ مَنَعَ
 جَنْسَهُمْ اَلْمُتَنَاوَلُهُ اَلْأَمْرَ فَكَانَ أَمْرًا وَاحِدًا فَإِنْ قُلْتَ الْيَوْمَ هَذَا كَرِهْتُمْ قَدْ أَفْجَحَ أَنْ
 لَا يَتَنَاوَلُ اللَّيْلُ كَلِمَتُهُ اَلْأُولَى قُلْتَ اَلْجَمْعُ مِنْهَا بِحَرْفِ اَلْجَمْعِ كَالْجَمْعِ بِالْفَتْحِ اَلْجَمْعُ فَصَارَ كَقَوْلِهِ أَمْرُكَ
 يَبْدُكَ يَوْمَيْنِ وَلَا يُمْكِنُ ذَلِكَ فِي الْمَسْئَلَةِ اَلْأُولَى لِتَخَلُّلِ وَقْتٍ مِنْ جَنْسِهِمَا لَمْ يَدْخُلْ تَحْتَ اَلْفَتْحِ حَتَّى لَوْ
 قَالَ هَذَا أَيْضًا أَمْرُكَ يَبْدُكَ الْيَوْمَ وَغَدًا وَبَعْدَ مَدٍّ كَانَ أَمْرًا وَاحِدًا (وَأَنْ رَدَّتْ) اَلْأَمْرَ
 (فِي يَوْمِهَا لَمْ يَبْقَ) اَلْأَمْرُ اَلْخِيَارِ (فِي اَلْغَدِ) لِمَا ذَكَرْنَا أَنَّهُ أَمْرٌ وَاحِدٌ فَلَا يَبْقَى لَهَا اَلْخِيَارُ بَعْدَ اَلرَّدِّ كَمَا إِذَا
 قَالَ اِلهَا أَمْرُكَ يَبْدُكَ الْيَوْمَ فَرَدَّتْهُ أَوَّلُ اَلنَّهَارِ لَمْ يَبْقَ اِلهَا اَلْخِيَارُ فِي آخِرِهِ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فِيمَا ذَكَرَهُ
 اَلْكُرْخِيُّ أَنَّ اَلْأَمْرَ اَلْخِيَارِ فِي اَلْغَدِ عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ لَوْ قَالَ لَأَمْرُكَ يَبْدُكَ الْيَوْمَ كَانَ لَهَا اَلْخِيَارُ إِلَى
 غُرُوبِ الشَّمْسِ وَلَوْ قَالَ أَمْرُكَ يَبْدُكَ فِي الْيَوْمِ كَانَ لَهَا اَلْخِيَارُ فِي اَلْمَجْلَسِ وَإِذَا قَامَتْ بَطُلَ
 (وَلَوْ مَكثَتْ) اَلْمَرْأَةُ (بَعْدَ اَلْعَفْوِ بَعْضُ) اَلطَّلَاقِ (يَوْمًا وَلَمْ تَقْمِ وَأَجْلَسَتْ عَنْهُ) أَيْ عَنْ اَلْقِيَامِ
 (وَأَتَاكَ تَنْتَهَى عَنِ اَلْقَعْدِ عَوْدًا وَعَكْسًا) بِأَنْ قَعَدْتَ عَنْ اَلاتِّكَافِ (وَأَوْدَعْتَ) أَيْ طَلَبْتَ (أَيَّاهَا
 لَلْمَشُورَةِ) بِفَتْحِ اَلْمِيمِ وَضَمِّ اَلشَّيْنِ وَفَتْحِ اَلرَّاءِ وَهِيَ اَلْمَشَاوِرَةُ (وَأَوْدَعْتَ) شَهْوَدًا لِلشَّهَادَةِ وَكَانَتْ (هِيَ
 عَلَى دَابَّةٍ) أَوْ مَجْمَلٍ (فَوْقَ قَفِّ) اَلدَّابَّةِ (فِي خِيَارِهَا) لِأَنَّ هَذِهِ اَلْأَشْيَاءَ لَيْسَتْ بِدَلِيلِ اَلْأَعْرَاضِ حَتَّى
 لَوْ دَعَتْ بِطَعَامٍ فَأَكَلَتْ أَوْ قَامَتْ أَوْ اَغْتَسَلَتْ أَوْ اَمْتَشَطَتْ أَوْ اَخْتَضَبَتْ أَوْ جَامَعَهَا زَوْجُهَا أَوْ كَانَتْ
 قَاعِدَةً فَاضْطَجَعَتْ بَطُلَ خِيَارِهَا لِأَنَّ اَلْأَعْرَاضَ وَكَذَلِكَ وَكَانَتْ رَاكِبَةً فَتَزَلَّتْ أَوْ تَحَوَّلَتْ إِلَى
 دَابَّةٍ أُخْرَى أَوْ كَانَتْ نَازِلَةً فَزَكَبَتْ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ اَلزَّوْجُ مَعَهَا عَلَى اَلدَّابَّةِ أَوْ فِي اَلْمَجْمَلِ أَوْ لَا
 يَكُونُ وَفِي اَلْمَجْمَلِ يَقُودُهُ اَلْجَمَالُ وَهِيَ فِيهِ لَا يَبْطُلُ (وَأَنْ سَارَتْ) اَلدَّابَّةُ (لَا) يَبْقَى خِيَارُهَا لِأَنَّ سِيرَهَا
 مُضَافٌ إِلَيْهَا (وَالْعَلَّكَ) أَيْ السَّفِينَةِ (كَأَيَّتِ) لِأَنَّ جَرَّ يَأْنِهَا اَلْبَضَافِ إِلَى رَاكِبِهَا اَلْعَدَمِ قَدْ رَدَّ عَنْهُ عَلَى
 اَلْإِقْفَافِ وَالتَّسْمِيرِ فَنُسِبَتْ لَهَا اَلْخِيَارُ مَا دَامَتْ فِي مَجْلِسِهَا فَإِنْ تَحَوَّلَتْ بَطُلَ كَمَا فِي اَلْبَيْتِ وَعَنْ أَبِي
 يُونُسَ أَنَّ السَّفِينَةَ إِذَا كَانَتْ وَاقِفَةً فَسَارَتْ بَطُلَ خِيَارِهَا

* هَذَا (فَصَلَّ فِي) بَيَانِ حُكْمِ (اَلْمُسْتَبْنَةِ * وَلَوْ قَالَ) اَلزَّوْجُ (لَهَا) أَيْ لَأَمْرُكَ أَنَّهُ (طَلَّقَ)
 نَفْسَكَ (وَالْحَالُ أَنَّهُ) (لَمْ يَتَوَقَّعْ) شَيْئًا (أَوْ يَتَوَقَّعْ) طَلْقَهُ (وَاحِدَةً طَلَّقَتْ) نَفْسَهَا (وَقَعَتْ) طَلْقَهُ
 وَاحِدَةً (رَجَعِيَةً) أَمَا وَقُوعُ اَلطَّلَاقِ فَلَانَهُ مَلِكُهُ أَيْ هَارَ أَمَا كَوْنُهُ وَاحِدَةً فَلَانَهُ أَمْرٌ
 مَعْنَاهُ أَفْعَلُ فَعَلَ اَلطَّلَاقُ وَهُوَ حَذْفُ بَقْعٍ عَلَى اَلدَّفْنِ لِلتَّبْقِيقِ وَيَحْتَمِلُ اَلْبُكْلُ عِنْدَ اَلْإِرَادَةِ وَالتَّسْمِيرِ
 وَأَمَّا كَوْنُهُ رَجْعِيًّا فَلِأَنَّ اَلْمَفْقُوضَ إِلَيْهَا صَرِيحُ اَلطَّلَاقِ وَاتَّاهُ مَعْقِبٌ لِّلرَّجْعَةِ (وَأَنْ
 طَلَّقَتْ) اَلْمَرْأَةُ نَفْسَهَا (ثَلَاثًا وَ) اَلْحَالُ أَنَّ اَلزَّوْجَ (تَوَاهَى) أَيْ اَلثَّلَاثَ (وَقَعْنَ) لِمَا ذَكَرْنَا
 وَلَوْ نَوَيْتُمَا بَيْنَ تَقَعٍّ وَاحِدَةٍ لِمَا ذَكَرْنَا فَيَا ماضِي الْأَنْ تَكُونُ اَلْمُسْكُوحَةُ أُمَةً (وَبِابْنَتِ) أَيْ
 بِقَوْلِهَا ابْنَتِ (نَفْسِي) فِي جَوَابِ قَوْلِهِ طَلَّقَ نَفْسَكَ (طَلَّقَتْ) لِأَنَّ اَلْأَبَانَةَ مِنْ أَلْفَاظِ اَلطَّلَاقِ وَضَعَا
 وَحِكْمًا يَنْقَعُ وَاسْكَنَهُ رَجْعِيٍّ لِمَخَالَفَتِهَا إِيَّاهُ فِي اَلْوَصْفِ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ لَا يَقَعُ شَيْءٌ لِأَنَّهَا أَتَتْ بِغَيْرِ
 مَا فُقِضَ إِلَيْهَا (لَا) تَطْلُقُ (بِاخْتَرَتْ) أَيْ بِقَوْلِهَا اخْتَرْتُ فِي جَوَابِ قَوْلِهِ طَلَّقَ نَفْسَكَ لِأَنَّ اَلْاِخْتِيَارَ
 لَيْسَ مِنْ أَلْفَاظِ اَلطَّلَاقِ أَذْ لَا يَقْدِرُ عَلَى اِقْبَاعِ اَلطَّلَاقِ بِهِ حَتَّى إِذَا قَالَ لَهَا اخْتَرْتُكَ أَوْ اِخْتَارِي
 يَتَوَقَّعُ اَلطَّلَاقَ وَقَالَتْ هِيَ اخْتَرْتُ نَفْسِي وَأَجَازَ اَلزَّوْجُ لَمْ يَقَعْ بِشَيْءٍ لِأَنَّ وَقُوعَ اَلطَّلَاقِ بِهِ عَلَى

خلاف القياس عرف باجماع الصحابة رضي الله عنهم إذا كان جوا بالتحخير فيقتصر على مورد
 وقوله طلق ليس بتخيير فيلغو (ولا يملك) الزوج الرجوع) بعد قوله طلق نفسك حتى لا يصح منه
 لأنه تصرف لازم بخلاف ما إذا قال طلق ضرتك لأنه توكيل وإنباء (وتقيد) وقوله طلق نفسك
 بعجلها) لأن هذا تعليق فيختص بالمجلس ولها الخيار مادامت فيه فإذا قامت بطل خيارها (الأذا
 زاد) الزوج على قوله طلق نفسك (متى شئت) فيكون لها أن تطلق نفسها بعد القيام أيضا لأن كلمة
 متى عامة في الأوقات نصركا إذا قال لها في أي وقت شئت وكذا إذا شئت وإذا ما شئت (ولو قال)
 رجل (لرجل طلق امرأتى لم يقيد) وقوله هذا (بالمجلس) فله أن يطلقها في المجلس وبعده لأنه توكيل
 محض لا يشوبه تعليق ولهذا كان له الرجوع (الأذا زاد) الموكل على قوله طلق امرأتى
 (أن شئت) فانه حينئذ يقتصر على المجلس فكان تعليقاً معني وتعليقاً صورته ولم يصح رجوعه عنه
 (ولو قال) الزوج (لها) أي لأمر أنه (طلق نفسك ثلاثاً) أي ثلاث طلاقات (فطلقت) هي نفسها
 طاعة (واحدة وقعت) طلاقة (واحدة) لأن من يملك الإيقاع الثلاث يملك الإيقاع الواحدة ضرورة
 (لا) يقع شيء (في عكسه) أي في عكس الحكم المذكور وهو أن يقول لها طلق نفسك واحدة
 فطلقت ثلاثاً عند أبي حنيفة وعندهم انطلق واحدة لأنهم أتت بما غاها من زيادة فيقع
 ما تملكه وتلغو الزيادة كما إذا طلقها الزوج الفأوله أنها أتت بغير ما فوض إليها فكانت مخالفة
 فلا يقع شيء (و) في قوله (طلق نفسك ثلاثاً) ان شئت فطلقت (نفسها طلاقة واحدة) (في عكسه)
 أي عكس الحكم المذكور وهو قوله طلق نفسك واحدة ان شئت فطلقت ثلاثاً (لا) يقع شيء
 في الوجهين جميعاً أما الأول فلأن معناه ان شئت الثلاث فصارت مشبهة الثلاث شرط الوقوع
 الثلاث فلم يوجد فلا تقع بخلاف المسئلة المتقدمة لعدم الشرط فيها وأما الثاني وهو قول أبي
 حنيفة لأجل المخالفة وعندهما تقع واحدة لأن مشيئة الثلاث مشيئة الواحدة (ولو أمرها) أي
 أي المرأة (بالبائن) بأن قال لها طلق نفسك طلاقة بائنة (أو) أمرها (بالرجعي) بأن قال لها طلق
 نفسك واحدة رجعية (فبعكست) بأن قالت في الأول طلقت نفسي واحدة رجعية وفي الثاني
 طلقت نفسي واحدة بائنة (وقع ما أمر به) الزوج وبلغوا ما وصفت لكونها مخالفة فيه (و) لو قال
 لها (انت طالق ان شئت فقالت) بحجة (شئت) أي (أن شئت) أنت (وقال) الزوج (شئت) حال
 كونه (ينوي الطلاق أو قالت) المرأة (شئت أن كان كذلك المعلوم) أي شيء معدوم بأن قالت مثلاً
 إذا جاء المطر أو سال الميزاب (بطل) كلامها فلا يقع شيء في الوجهين لأنه علق طلاقها بالمشيئة
 المرسلة وهي أنت بالمعلقة فلم يوجد الشرط فلا يقع شيء ولو قال شئت طلاقك ينوي الإيقاع يقع
 لأنه إيقاع مبدأ فكانه قال أوجدت أو حصلت طلاقك الآن لأنه لا بد فيه من النية لأنه قديم قصد
 وجوده وقوعاً وقديماً وجوده ملكاً ولا يقع بالشك بخلاف قوله أردت طلاقك لأن الإرادة لغة
 عبارة عن الطلب وليس من ضرورة الطلب الوجود فان قلت الإرادة والمشيئة مثلان عند
 المتكلمين من أهل السنة (قلت) ذلك في صفات الباري جلت قدرته وكلامنا في إرادة العباد
 وجاز أن يكون بينهما تفرقة بالنظر البناء وتسوية بالنظر إلى الله تعالى لأن ما أراد به يكون لا محالة
 فعلى هذا لو قال لأمر أنه شئت طلاقك ينوي به الطلاق فقالت شئت يقع وإن لم ينو لا يقع ولو قال
 لها أريد طلاقك ينوي به الطلاق فقالت أردت لا يقع وكذا لو قال لها أحبي طلاقك أو أهوى

ففعالت لم يقع شيء لأن المحبة والهوى نوعان مختلفان ما إذا قال لها أنت طالق إن أردت
أو أحبيت أو رضيت أو هويت ففعلت حيث يقع لوجود الشرط وفي المتن لو قال لها رضيت
طلاقك يقع بمعنى إذا نوى جعله كالمشيئة وقال صاحب الهداية قوله أردت طلاقك لا ينفي عن
الوجود أي أن المشيئة تنفي عن الوجود والارادة لا فلا هذا وقع الطلاق بقوله شئت طلاقك
ولم يقع بقوله أردت طلاقك وقال السرخسي في شرح الكافي المشيئة في صفات المخلوقين ألزم
في اللغة من الارادة ألا ترى أن المشيئة لا تذكر مضافة إلى غير العقلاء وقد تذكر الارادة قال الله
تعالى فوجدناهم ابدا را يريد أن يتقض فأقامه وقال الاترازي رحمه الله هذا الذي قاله من
الفسق بين الارادة والمشية ضعيف لأن أهل اللغة كالجوهري وصاحب الديوان لم يفرقوا
بينهما ولهذا قال الجوهري في الصحاح في كتاب الالف المهموزة المشيئة هي الارادة وقال
في باب الدال الارادة هي المشيئة وكذا قال في الديوان فعلم أن لافرق بينهما وقد صرح أصحابنا
في كتب الكلام أن لافرق عند أهل السنة بين الارادة والمشية وقول شمس الأئمة أن المشيئة
لا تذكر مضافة إلى غير العقلاء فيه نظر لأن ابن السكيت أشد في الإصلاح
يا مرحبا بجماعه أرفرا * إذا أتى قرينه بما شا * من الشعر والحسين والماء

وأسناد الارادة إلى الجسد مجاز وكلامه في الحقيقة وقد فسرنا الارادة بتخصيص أحد
المقدورين بالوجود فتكون هي أيضا منبثقة عن الوجود ثم يقع الطلاق بقوله شئت طلاقك
بالاتفاق فينبغي أن يقع بقوله أردت طلاقك أيضا لانهم سواء في المعنى لما قلنا يؤيده ما ذكره
في الخلاصة بقوله وقال في المتن وفي القياس كل ذلك سواء (وإن كان) قولها شئت أن كان كذا
(شيء مضى) بأن قالت شئت أن قدم زيد من الشام مثله لو كان قد قدم (طالقت) لأن التعليق
بالشيء الكائن تخيير فإن قلت لو كان تخيير الكثرة بقوله هو يودي أن كان كذا الامر قد مضى
قلت اختل المشايخ فيه ولنا أن نقول أنه كناية عن اليقين بالله تعالى إذا كان مستقبلا وكذا
إذا كان ماضيا اعتبارا بالمستقبل (و) لو قال لها (أنت طالقتي متى شئت أو متى ما شئت أو إذا
شئت أو إذا ما شئت فردت الامر لا يرتد) لأنه ليس بتعليق قبل المشيئة فلا يرتد (ولا يقيده)
الايقاع (بالمجلس) لأن هذه الالفاظ تم الاوقات كلها فلها أن توقع في أي وقت شئت
كالوصف عليه (ولا تطاق) المرأه بهذه الالفاظ إذا شئت (الا) طلقه (واحدة) لانهم اتم الزمان
دون الانهال (وفي) قوله لها (كلمات) أنت طالقتي (لها) أي للمرأة (أن تفرق الثلاث)
أي توقع ثلاث طلاقات متفرقة (ولا تجمع) أي لا توقع الثلاث بجملة واحدة لأن كلماتهم
الاقوات والانفعال عموم الافراد لا عموم الاجتماع فيقتضي ايقاع الواحدة في كل مرة إلى
مالا يتناهى إلا أن اليقين ينصرف إلى الملك القائم لأن صحته باعترافه فلا تلك الايقاع بعد وقوع
الثلاث إذا رجعت إليه بعد زوج آخر مع صلاحية اللفظ له وهو معنى قوله (ولو طالقت) هي
نفسها (بعد زوج آخر) وبعد رجوعها إليه بعد الطلاقات الثلاث (لا يقع) لما قلنا وعلى قياس
قول زفر يقع لأن الملك عنده ليس بشرط بقاء اليقين ولهذا الوفا قال لها إن دخلت الدار فأنت
طالقتي ثلاثا ثم طالعها ثلاثا قبل أن تدخل ثم عادت إليه بعد زوج آخر فدخلت الدار طالقت ثلاثا
وسيجي مزيد الكلام فيه إن شاء الله تعالى (وفي) قوله أنت طالقتي (حيث شئت أو أين شئت لم

أطلق حتى تشاء في مجلسها) فان قامت من مجلسها فلا مشيئة لها لان حيث وأين لا مكان ولا
 يعلق الطلاق به فيما عدا ذلك مطلق المشيئة فيقتصر على المجلس بخلاف الزمان لان له تعلقا به
 حتى يقع في زمان دون زمان فوجب اعتباره خصوصا كقوله أنت طالق غدا ونحوه وعموما
 كقوله أنت طالق في أي وقت شئت ونحوه فان قلت اذ الغا ذكر المكان يبقى قوله أنت طالق
 شئت فينبغي أن يقع في الحال فلم يتعاق ذات يحمل الطرف على الشرط لما سببه بينهما من حيث
 ان الطرف يجامع المطروف كما أن الشرط يجامع المشروط فعند تعذر الطرف حقيقة يصير
 كناية عن الشرط مجازا (وفي) قوله أنت طالق (كيف شئت يقع) واحدة (رجعية) قبل مشيئتها
 (فان شئت) مطلقة (بأية أو) شئت (ثلاثا) أي ثلاث طاقات (و) الحال أن الزوج (نواه)
 أي الثلاث (وقع) ماشاء من البائنة والثلاثة لوجود المطابقة بين ارادته ومشيئتها حتى
 اذا اختلفت بين نيته ومشيئته بأن شئت خلاف ما نوى وقعت واحدة لان مشيئتها لفت
 فبقي ايقاع الزوج ولولم تحضره النية يجب أن تعتبر مشيئته اجريا على موجب التخيير وهذا
 عند أي حقيقة وعندهما لا يقع شيء ما لم تتأ فان شئت أو وقعت واحدة رجعية أو بائنة أو ثلاثا
 بشرط مطابقة ارادته لانه قرض اليها الطلاق بأي وصف شئت وبذلك قالت الثلاثة وله أنه وقع
 الطلاق وخبرها في الوصف وثمرة الخلاف تظهر في موضعين فيما اذا قامت عن المجلس قبل
 المشيئة وفيما اذا كان قبل الدخول فانه يقع عنده طلقة رجعية وعندهما لا يقع شيء
 والرد كالقيام (وفي) قوله لها أنت طالق (كم شئت و) قوله أنت طالق (ما شئت تطلق) نفسها
 (ماشاء) واحدة أو اثنين أو ثلاثا (فيه) أي في المجلس لان كم اسم للعدد وما عام فيتناول الكل
 (وان ردت) الامر (ارتدت) وكذا اذا قامت بطل خيارها (وفي) قوله لها طالق نفسك (من ثلاث
 ما شئت تطلق) نفسها (مادون الثلاث) يعني واحدة أو اثنين وليس لها أن تطلق الثلاث عند أي
 حقيقة وقالها أن تطلق ثلاثا ان شئت لان ما محكمة في التعميم ومن قد تكون للتيين كافي
 قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان وله أن من للتبعيض حقيقة وما للتعميم فيعمل به ما

* هذا (باب) في بيان أحكام (التعليق) *

وفي بعض النسخ باب الايمان في الطلاق والاول أصح (انما يصح) أي التعليق أو البين (في الملك
 كتوبه) أي كقول الرجل (لنكح حته ان زرت) فلانا (فأنت طالق أو) كان التعليق أو البين
 (مضافا اليه) أي الى الملك (كان نكحتك) أي كقوله لاجنبية ان تزوجتك (فأنت طالق فيقع)
 أي فاذا كان كذلك يقع الطلاق (بعده) أي بعد وجود الشرط وهو الزيادة في الاول والنكاح
 في الثاني فان قلت قد شرط أن يكون ملكا أو مضافا الى الملك فكيف مثل بقوله ان نكحتك
 والنكاح ليس ملكا وانما هو اسم للعقد قلت لكونه سببا كما أنه قال ان ملكك بالنكاح من
 قبيل اطلاق السبب وارادة المسبب وهو شائع ذائع ثم الفصل الاول صحيح بخلاف والفصل
 الثاني غومذهنا وهو قول عمر بن الخطاب وابنه عبد الله ورواية عن ابن مسعود رضي الله
 عنهم وقال الشافعي وأحمد لا يصح هذا التعليق وهو قول ابن عباس وعائشة رضي الله عنهم
 لقوله عليه السلام لا نذر لابن آدم فيما لا يملك ولا طلاق لابن آدم فيما لا يملك ولا بيع لابن آدم
 فيما لا يملك رواء أحمد وابن ماجه وقال مالك ان عمه بأن قال كل امرأة أتزوجها طالق ونحوه

لا يجوز ان خص بلدا او قبيلة بأن قال كل امرأه من مصر أو من بني نعيم أو كل بكر أو ثيب
أتروجهما طالق بسمع لأن في النعميم سد باب النكاح على نفسه فلا يصح ولنا أن التعليق
بالشرطين فلا يتوقف صحته على وجود ملك المحل كاليمين بالله والحديث لم يصح قاله أحمد وقال
أبو الفرج روى من طرق مجتنبه بقرّة وقال ابن العربي أخبارهم ليس لها أصل في الصحة
فلا يشتغل بهم أولئك صح فهو محمول على التجيز فان قلت هذا تحريم للبضع فلا يجوز قلت ليس
بتحريم وإنما هو امتناع عن تحصيله ثم الجملّة فيه إذا وقع أن يتولى قضولى تزويجه ثم يجبر هو
النكاح بالفعل لا بالقول ذكره في الفتاوى أو يترافعا إلى قاض شافعي فيحكم ببقاء النكاح
وبفسخ اليمين بعد دعواهما النكاح والمهر فان أمضاه قاض حنفي بعد ذلك كان أجود ثم فرغ
على ما ذكره بالفاء بقوله (فان قال لا جنيبة ان زرت) فلانا (فأنت طالق) فنسكحها فزارت
لم تطلق لأن التعليق لم يوجد في الملك ولا أضيف اليه وعند ابن أبي ليلى تطلق لأن المعتبر عنده
في وقوع الطلاق وقت وجود الشرط (والفاظ الشرط) سبعة على ما ذكره هنا وإنما قال ألفاظ
الشرط ولم يقل جروف الشرط لأن ان هو الحرف وحده والالفاظ الباقية أسماء فافهم الأول
(أن) وهو الأصل في الشرطية وغيره ملحق به لما فيه من معنى الشرط وهو عبارة عن أمر مستظر
على خطر الوجود بقصد نفيه أو إثباته كقولك ان زرتني أكرمتك فعرفت من هذا ان ان حى
الأصل في باب الشرط لدخولها على الفعل وفيه خطر بخلاف سائر ألفاظ الشرط فانها تدخل
على الاسم وليس فيه خطر وإنما الجسازاة هي باعتبار تضمينها معنى ان وكان ينبغي على هذا
أن لا يستعمل كل في الجسازاة لدخوله على الاسم خاصة لأن الاسم الذي يعقبه يوصف بفعل
لا محالة فيكون ذلك الفعل في معنى الشرط كقولك كل عبد اشتريه فهو حر (و) الثاني (إذا)
وهو الوقت في الأصل وقد استعمل للشرط دلالة الوقت عليه ويختص بالدخول على الجملة
الفعلية ويكون الفعل بعد ما مضيا كثيرا ومضارعا وذلك ولا يعمل الجزم إلا في الضرورة
(و) الثالث (إذا ما) وأصله إذا زيدت فيه كلمة ما للتوكيد (و) الرابع (كل) وهو اسم
موضوع لاستغراق افراد المنكر نحو كل نفس ذاتة الموت والمعزف المجوع نحو وكلهم آتية
وأجزاء المفرد المعزف نحو كل زيد حسن فإذا قلت أكلت كل رغيف زيد كانت له موم الافراد
فاذا أضفت الرغيف إلى زيد صارت اعموم أجزاء فرد واحد (و) الخامس (كلما) وأصله كل
وزيدت عليه ما للتوكيد ثم قيل يجوز أن يكون حرفا مصدريا بالجملة بعده صلته ويجوز أن يكون
اسما منكرة بمعنى وقت (و) السادس (متى) وهو اسم لشرط نحو متى أضع العمامة تعرفوني
(و) السابع (متى ما) وأصله متى وزيدت عليه كلمة ما لذكرنا من ألفاظ الشرط ولو من وأى
وأيان وأين واني وأذما والفرق بين ان ولوان إن تجعل الفعل للاستقبال وان كان ماضيا
ولو تجعله للماضي وان كان مستقبلا كقوله تعالى لو يطيعكم وقال القراء ان لو نستعمل
في المستقبل كان ولهذا روى عن أبي يوسف ومحمد رحمه الله فحين قال أنت طالق لو دخلت
الدار أنه بمنزلة قوله ان دخلت الدار ثم الجواب اذا أنا خرج عن الشرط يكون بالفاء ان لم يؤثر فيه
الشرط لالفاظ ولا معنى وذلك في سبع مواضع نظامت في بيت وحى

طلبة واجمية وبجاءد * وبما ولن وبقد وبالتمقيس

وان قد تم فلا تدخل فيه الفاء واختلافه وفيه هل هو الجزاء أو يقدر بعد الشرط من جنسه فلو
قال لامرأته ان دخلت الدار أنت طالق طلقت للحال لعدم الرباط وهو الفاء وان نوى تعليقه
دين **وكذا** ان نوى تقديمه وعن أبي يوسف لا يتجزأ وتضمن الفاء ولو أخر الشربا وأدخل
فيه الفاء لا رواية فيه ويمكن أن يقال يتجزأ وان يقال يتعاق ولوقال أنت طالق ان فعند محمد
يتجزأ لا فالأبي يوسف ولوقال أنت طالق دخلت الدار يتجزأ لعدم التعليق (ففيها) أى
فى ألفاظ الشرط المذكورة (ان وجد الشرط انتهت اليمين) وانحلت لأن غير مقضية
للعوم والتكرار غصة فوجود الفعل مرتين الشرط ولا بقاء لليمين الا بالشرط (الافى كلما
لاقتضائه عموم الافعال) فلا تنهى اليمين بل يحث كلما وجد المحلوف عليه لا الى نهاية فان قلت
كيف تصح هذه الدعوى والحال أنه لو قال لها كلما دخلت الدار فأنت طالق فدخلت ثلاث
مرات فبانت ثلاث ثم عادت اليه بعد زوج آخر فدخلت الدار لا يقع شيء قلت الدعوى صحيحة
ولكن الفعل الموجود بعد دعوها اليه غير الفعل الاول لان المحلوف عليه في الاول طلقات
ذلك الملك وهي متساوية فبتناهي لاجل ذلك لان اللفظ لا يقتضيه حتى لو أضافه الى سبب الملك
بأن قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق يكرر دائما لان انعقادها بسبب ما يحدث من الملك
وذلك لانها له ولما كان بين كل واحد اشتراف في العموم شبه أحدهما بالآخر بقوله (كاقضاء
كل عموم الاسماء) غير أن عموم كل فى الافعال وعموم كل فى الاسماء وعموم الفعل فيه ضرورى
فلو قال كل امرأه تزوجها فهي طالق فتزوج امرأه انحلت وانحلت اليمين في حقها وبقيت
فى حق غيرها فاذا تزوجها بعد ذلك لا يقع شيء لعدم تجدد الاسم واذا تزوج غيرها انحلت بقاء
اليمين فى حقها وكذا اذا تزوج أخرى وأخرى بعد أخرى الى ما لا يتناهى ثم فرع على ذلك بالقضاء
بقوله (فلو قال كلما تزوجت امرأة) فهي طالق (يحث بكل مرة) أى يقع الطلاق كلما تزوج
امرأه لان صحة هذا اليمين باعتبار ما يحدث من الملك وهو غير متناه على مامر (ولو) كان
التزوج (بعد) تزوج (آخر) **ككونه** مطلقا بالثلاث وعن أبي يوسف لا يقع شيء
بعد زوج آخر ولا يحث فى امرأه واحدة مرتين بفعلها ككلمة كل ولو كانت اليمين على
امرأه معينة بأن قال كلما تزوجتك أو كلما تزوجت فلانة تنكز دائما (وزوال الملك) بعد اليمين
(لا يبطل اليمين) لبقاء محله والمراد زواله بطلقة أو طلقتين أما اذا زال ثلاث طلقات فانه يربطها
الاذا كانت مضافة الى سبب الملك فحينئذ لا يبطل بالثلاث **كمامر** صورته قال لامرأته
ان دخلت الدار فأنت طالق ثم أبانها بأ واحدة وانقضت عدتها ثم تزوجها فدخلت الدار طلقت
أخرى لبقاء الشرط والجزاء اما الشرط فلانه لم يوجد وأما الجزاء فلقيام محله ببقاء الملك عليها
يبقى اليمين ثم بين ما نفع عليه بالفاء بقوله (فان وجد الشرط) وهو دخول الدار فى قوله
ان دخلت الدار فأنت طالق (فى الملك) يعنى ملك الذكاح بعد تزوجه مرة أخرى بعد ابائه
اياها بعد اليمين (طلقت) لوجود الشرط والمحل قابل لنزول الجزاء (وانحلت اليمين) يعنى انتهت
باسمها الشرط والجزاء (والا) أى وان لم يوجد الشرط فى الملك بأن دخلت الدار بعد الابانة
وانقضاء العدة قبل التزوج بها (لا) يقع الطلاق لعدم المحل (وانحلت) اليمين لوجود الشرط
(وان اختلعا) أى الزوجان (فى وجود الشرط) بأن قال الزوج ما دخلت الدار وقالت المرأة

بل دخلتم (فالقول قوله) أى قول الزوج لانه متأكد بالاصل فكان الظاهر شاهد الولانه ينكر
 وقوع الطلاق وهى تدعيه (الا اذا برهنت) أى اذا أقامت البينة على دعواها لانها انوربت
 دعواها بالبحجة (وما) أى ككل شئ (لا يعلم الامنها) أى من جهتها (فالقول لها) أى للمرأة
 (فى حقها) أى فى حق نفسها وان تزويده عن حق غيرها كضرتها او قدم مثل لما ذكره بقوله (ان
 حضت فأنت طالق وفلانة) فقالت حضت طالق هى لانه لا يعلم الامن جهتها ولا تطلق فلانة
 لانها متهمه فيها فلا يقبل قولها فيها حتى يعلم انه احاضت حقيقة (أو) قال (ان كنت تحبيني
 فأنت طالق وفلانة) فقالت أحبك تطلق هى دون فلانة لما ذكرنا وقوله (فقالت حضت) واجمع
 الى المسئلة الاولى وهى قوله ان حضت وقوله (أو أحبك) واجمع الى المسئلة الثانية وهى قوله
 ان كنت تحبيني وقوله (طالقت هى) أى المرأة المخاطبة (فقط) يعنى دون فلانة جواب المسئلتين
 جميعا هذا اذا كذب الزوج وأما اذا صدقها تطلق فلانة أيضا وانما يقبل قولها اذا أخبرت
 والخبر صحيح فأنما اذا انقطع لا يقبل قولها لانه ضرورى فيشترط فيه قيام الشرط ولو قال
 ان حضت حضة يقبل فى الطهر الذى يل الحضة لانه الشرط ولا يقبل قبله ولا بعده ولو قال ان
 كنت تحبيني بقلبك فأنت طالق فقالت أحبك وهى كاذبة طلقت قضاء وبإثباته عندهما وقال محمد
 لا تطلق فيما بينه وبين الله تعالى الا اذا كانت صادقة واعلم أن التعليق بالمحبة كالتعليق
 بالخص لا يقتصران الا فى شيئين أحدهما أن التعليق بالمحبة يقتصر على المجلس لكونه تحييرا
 حتى لو قامت وقالت أحبك لا تطلق والتعليق بالخص لا يطل بالقيام كسائر التعليقات
 والثانى انه اذا كانت كاذبة فى الاخبار تطلق فى التعليق بالمحبة لما قلنا وفى التعليق بالخص
 لا تطلق بينه وبين الله تعالى (وبرؤية) المرأة (الدم لا يقع) الطلاق فيما اذا قال لها ان حضت
 فأنت طالق لانه يحتمل أن تكون مستحاضة فلا يقع بالشك (فان استقر) الدم (ثلاثا) أى ثلاثة
 أيام (وقع) الطلاق (من حين رأت) الدم لانه بالامتداد اثنين انه من الرحم فكان حضا من
 الابتداء وتظهر غمرة الاسناد فيما اذا كانت المرأة غير مدخول بها فتزويجت حين رأت الدم
 أو كان المعاق بالخص عتق عبد بغنى العبد أو جنى عليه بعد ما رأت الدم قبل أن يستقر فانه يصح
 نكاحها ويعتبر فى العبد جنسية الاسرار (وفى) قوله لها (ان حضت حضة) فأنت طالق (يقع)
 الطلاق (حين تطهر) من حيضها وذلك بالانقطاع على العشرة أو بعض العشرة وان لم ينقطع
 أو بالانقطاع والاعتسال أو بما يقوم مقام الاعتسال اذا انقطع دون العشرة لان الحضة
 اسم للكامل من الحيض وكذلك لو قال ان حضت نصف حضة لانها لا تنجز بأجزاء قوله
 ان حضت لانه يدل على الجنس وهو الحيض ونظير ذلك ان حضت أو ان حمت يوما أو ان صليت
 صلاة (وفى) قوله لامرأته (ان ولدت) ولدا (ذكر فأنت طالق) طالقة (واحدة وان ولدت أنثى)
 (فتمتين) أى فأنت طالق طالقتين (فولدتهم) أى الذكر والآنثى جميعا (ولم يدر) أى ولم يعلم
 (الاول) منها (تطلق) المرأة طالقة (واحدة قضاء) أى من حيث القضاء والحكم (و) تطلق
 (تتين) أى طالقتين (تنزها) أى من حيث التنزه أى الاحتياط فى الدين حتى لو كان طالقها
 واحدة أو كانت أمة لا ردّها الا بعد زوج آخر (ومضت العدة) لانه يمينان فايها ما ولدت أو لا
 يحث به ويقع بزواجه كون معتدة واختصاصها بوضع الثانى لانها اسامى به فاذا وضعت

المأني انقضت العدة وانحلت اليمين الاخرى به لوجود الشرط ولم يقع به شيء لان الطلاق
 المقارن لانقضاء العدة لا يقع وان علم الاقل منهم ما فلا اشكال فيه وان اختلفا فالقول قول
 الزوج لانه منه ~~كروا~~ ولدت غلاما وجاريين ولا يدري الاول يقع ثقتان قضاء وثلاث تنزها
 ولو ولدت غلامين وجارية تزمه واحدة قضاء وثلاث تنزها ولو قال ان كان حلك غلاما فانت
 طالق واحدة وان كان جارية فثنتين فولدتهم ما لم تطلق لان الحمل اسم لكل فمال يكن الكل
 جارية أو غلاما لم تطلق وكذا لو قال ان كان ما في بطنك غلاما والمستهة بجهاها لان كلمة ما عامة
 ولو قال ان كان في بطنك والمستة بجهاها وقع ثلاث (والمالك يستترط لا تنحر الشرطين) بأن قال
 ان دخلت دار زيد ودار عمر وفانت طالق فالشرط لوقوع الطلاق ان يكون آخرهما في المالك
 حتى لو طلقها بعد هذا الكلام وانقضت عدتها ثم وجد أحد الشرطين وهي مبانة ثم تزوجها
 فوجد الشرط الآخر وقع عليها الطلاق المعلق وقال زفر لا يقع حتى يوجد الاول أيضا في المالك
 اعتبارا به الثاني ولما أن المالك انما يستترط وقت التعليق ليترب عليه الجزاء وحال وجود
 الشرط الاول حالة البقاء فلا يستترط فيه المالك وهذه المسئلة تنصوّر على أربعة أقسام
 اما ان يوجد الشرطان في المالك فيقع انقضا أو يوجد في غير المالك فلا يقع انقضا أو يوجد
 الاول فيه والثاني في غيره فلا يقع الاعتدالين أبي ليلي أو العكس وهي الخلافية (ويبطل تحييز)
 الطلقات (الثلاث تعليقه) أي تعليق الثلاث الذي كان قبله صورته أن يقول لا مرأته
 ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا ثم تجز الثلاث بطل المعلق حتى لو تزوجها بعد زوج آخر
 فدخلت الدار لم يقع شيء خلافا لفرق هو يقول المعلق مطاق الطلاق فيبقى اليمين فنزل الجزاء
 عند الشرط ونحن نقول الجزاء طلقات هذا المالك وقد زال بالتحيز فان قلت اذا تجز بالطلقتين
 قبل أن تدخل الدار ثم عادت اليه بعد زوج آخر كيف يكون الحكم قلت تطلق ثلاثا عنددهما
 وعند محمد وزفر تطلق ما بقي من الاول وهذه مبنيّة على أن الزوج الثاني هل يهدم الطلقة
 والطلقتين أم لا وسيأتي بيانه ان شاء الله تعالى وفيه خلاف لا تظهر في هذه الصورة لان الحرمة
 الغليظة تثبت بالاجماع على اختلاف الاصليين وانما تظهر فيما اذا طلقها بعد الرد طلقة واحدة
 فعندهما لا تحرم حرمة غليظة وعند محمد وزفر تحرم وفيما اذا كان المعلق طلقة واحدة والمسئلة
 بجهاها فدخلت الدار بعد ما ردّها بعد زوج آخر تطلق واحدة ولا تثبت الغليظة خلافا ل محمد
 وزفر فان قلت يشكل ما ذكرتم بما اذا طلقها طلقتين ثم عادت اليه بعد زوج آخر فدخلت حيث
 طلق ثلاثا بما اذا قال لعبد اذا دخلت الدار فانت حر ثم باعه لا يبطل العين وبما اذا طلقها
 ثلاثا بعد ما ظاهرها حيث يبي الظهار وكذا اذا قال لها ان دخلت الدار فانت علي كظهر
 أمي ثم تجز الثلاث يبقى اليمين بالظهار حتى لو تزوجها بعد زوج آخر ودخلت الدار صار مظاهرا
 قلت المحل باق بعد الثنتين في الاول يسيق اليمين والعبد بصنة الرق محمل للعقوب وبالبيع لم يفت
 حتى لو فات بالعق لم يبق اليمين والظهار يحرم الفعل لا التحريم المحل الاصيلي الآن قيام
 المكاح من شرطه فلا يشترط بقاءه لبقاء المشرط كالشهود في البيع ككاح بخلاف الطلاق
 لانه تحريم للمحل الاصيلي وقد فات بتحيز الثلاث (ولو علق) الطلقات (الثلاث أو) علق (العقوب
 بالوطء) أي بالجماع بأن قال ان جامعتك فانت طالق ثلاثا وقال لامته ان جامعتك فانت حرة

(لم يجب) عليه (العقر) أي المهر (بالبث) أي بالمكث بعد الادخال بأن لم يخرج به بعد التقاء
الطقتين وقال أبو يوسف يجب عليه العقر بالبث فيه ما لوجود الجماع معني بعد ثبوت
الطائقتين الثلاث والخيرية وإلهامان الجماع ادخال الفرج في الفرج ولم يوجد ذلك بعد الطائقتين
الثلاث والعقوب ولو أخرجه ثم أبطله في الموضعين يجب العقر بالاتفاق (ولم يصير) هذا المعلق
(به) أي بالبث (مراجعا في) الطلاق (الرجعي الا اذا أوج) أي أدخل ابلاجا (ثانيا) عند محمد
وقال أبو يوسف يصيرهما جمعا لوجود المساس بشهوة وهو القياس ولمحمد ان الدوام ليس
بمعرض للوضع بخلاف الابلاج بعد الانحراج ومن محمد لو زني بأمرأة ثم تزوجها في تلك الحالة
فان لبث على ذلك ولم ينزع وجب عليه مهران مهر بالوطء ومهر بالعقد وان لم يستأنف الفعل
(ولا تطلق) امرأته الجديدة (في) قوله لا امرأته التي تحتها (ان تكتمها) أي فلانة (عليك) فهي
طالق فتكتم (فلانة) (عليها) أي على التي تحتها (في عدة) الطلاق (البائن) بان طلقها بائنا
ثم تزوج فلانة وهي في العدة لان الشرط لم يوجد لان التزوج عليها أن يدخل عليها من ينارعهما
في الفراش ويزاحهما في القصر ولم يوجد (ولا تطلق أيضا) (في) قوله لها (أنت طالق ان شاء
الله) حال كون قوله ان شاء الله (متصلا وان ماتت) المرأة (قبل قوله ان شاء الله) اقلوه عليه
السلام من حلف على عين وقال ان شاء الله فقد استثنى رواد النسائي والترمذي واقضاه لم يحدث
وقال حديث حسن وقال مالك يقع الطلاق لانه لو لم يشاء الله لما أجزم على لسانه واجبة عليه
ما رويناه وما جرى على لسانه تعليل لا تطليق وموتها لا ينفي التعليق لانه مبطل والموت أيضا
مبطل فلا يتنافيان فيكون الاستثناء صحيحا فلا يقع عليه الطلاق بخلاف ما اذا مات الزوج
قبل قوله ان شاء الله حيث يقع الطلاق لانه لم يتصل المغير وهو الاستثناء بأول كلامه وقوله
متصلا إشارة الى أنه اذا كان منفصلا لا يصح ومنهم من جوز في المجلس وعن ابن عباس رضي
الله عنهم اجوز ازاره الى سنة وعنه جواز ما إذا سكت قد رمايته نفس أو يتجشأ أو كان بلسانه
ثقل وطال في تردد ثم قال ان شاء الله يصح استثناءه ولو أراد أن يستثنى فسد انسان فنهى
ثم رفع يده عنه واستثنى متصلا برفعه صح الاستثناء ولو جرى على لسانه ان شاء الله من غير قصد
لا يقع الطلاق لوجود حقيقة وفي الاختيار ولو تنفس باختياره يبطل ولو حررك لسانه بالاستثناء
صح عند الكرخي وان لم يكن مسموعا وقال الهندي والي لا يصح ما لم يكن مسموعا ثم التعليق
بعيشة الله اعدام وابطال له عندهما وعند أبي يوسف هو تعليل بشرط إلا أن يكون الشرط
لا يوقف عليه فلا يقع كالأقبح بعيشة غائب وغيره الخلاف تظهر في مواضع منها اذا قدم الشرط
ولم يأت بالقضاء في الجواب بأن قال ان شاء الله أنت طالق فعندهما لا يقع لانه ابطال فلا
يختلف وعند أبي يوسف يقع لان التعليق لا يصح الا بالابطال وهي الفاء كما لو قال ان دخلت الدار
أنت طالق وكذلك لو قال ان شاء الله وأنت طالق أو قال كنت طالقك أمس ان شاء الله
لا يقع عندهما خلافا لابي يوسف ومنهم اذا جمع بين عيني بأن قال أنت طالق ان دخلت الدار
وعبدى حران كنت زيدا ان شاء الله ينصرف الى الجملة الثانية عند أبي يوسف كالشرط وعندهما
الى الكل ولو أدخلته في الايقاعين بأن قال أنت طالق وعبدى حران شاء الله ينصرف الى
الكل بالاجماع ومنها أنه اذا حلف لا يخلع بالطلاق أو باليمين يحث بذلك عند أبي يوسف خلافا

لها وكذا اذا علمه بعشيئة من لا تظهر مشيئة لنا كالجن وكالقط والملائكة يكون تعليقا
 أو باطلا على الاختلاف المذكور لو قال أنت طالق بعشيئة الله أو بإرادته أو بحجته أو برضاه
 لا يقع كقوله ان شاء الله وان أضافه الى العبد كان عكسا منه فيقتصر على المجلس كقوله ان شاء
 فلان وان قال بحكمه أو بأمره أو بقضائه أو بأذنه أو بعلمه أو بقدرته يقع في الحال سواء أضافه
 الى الله أو الى العبد وان قال بحرف اللام يقع في الوجه كها سواء أضافه الى الله أو الى العبد
 وان ذكر بحرف في ان أضافه الى الله تعالى لا يقع في الوجه كها الا في العلم فانه يقع الطلاق فيه
 في الحال فالجواب ان هذه الالفاظ عشرة أربعة منها التملك وهي المشيئة والارادة والمحبة
 والرضا وستة ليست للخلق وهي الامر والحكم والقضاء والاذن والعلم والقعدة واليكل
 على وجهين اما ان يضاق الى الله أو الى العبد وكل وجه على وجود ثلاثة اما ان يكون بالباء
 أو باللام أو بفي فكها باللام تحيز مطلقا وكذلك الستة الاخيرة بالباء والاربعة الاولى بالباء
 تعليق ان أضيف الى الله وملك ان أضيف الى العبد وكها بفي ان أضيف الى الله تعليق
 الا العلم وان أضيف الى العبد فالاربعة الاولى تملك والباقي تعليق (وفي) قوله لها (أنت طالق
 ثلاثا الا واحدة تقع ثمان) أي طلقان (وفي) قوله أنت طالق ثلاثا (الاثنتين) يقع (واحدة)
 (وفي) قوله أنت طالق ثلاثا (الا ثلاثا) يقع (ثلاث) لان الاستثناء المستغرق باطل لانه انكار بعد
 الاقرار بخلاف استثناء البعض من الجملة سواء استثنى الاقل أو الاكثر وهو مذهب الكوفيين
 الا انهم منهم فانه قال لا يصح استثناء الاكثر وهو مذهب البصريين ومنهم من اشترط الاقل
 وأكثرهم على أنه ليس بشرط بل استثناء النصف جائز عن أبي يوسف ان استثناء الاكثر لا يجوز
 ثم الاصل في هذا الباب ان الاستثناء هو تكام بالباقي بعد الثنا عندنا وعند الشافعي هو منع
 الحكم بطريق المعارضة كدليل المخصوص فاذا قال له على عشرة الاخسة فنهى عن المعارضة
 عن الاخسة وصار اسمها او عنده دخلت العشرة كها ثم خرجت الخمسة بطريق المعارضة كأنه
 قال له على عشرة الاخسة فانه ثبت على يدل عليه قولهم الاستثناء من النفي اثبات ومن
 الاثبات نفي قلنا ليس في وسعه أن يخرج به من الحكم بعد ثبوتها ولانه لو كان بطريق
 المعارضة لاستوى فيه الكل والبعض كالبيع ولكن مستقلا ولما صح في الاخبار لان
 التعارض فيه يتردى الى أن أحدهما كذب أو شبه الكذب فعلم بذلك ان قوله تعالى فليتب فيهم
 ألف سنة الا خمسين عاما عبارة عن ثمان مائة وخمسين لأنه سبحانه وتعالى أخبر بأنه اثبت فيهم
 ألف سنة ثم رجع عنه وقولهم الاستثناء من النفي اثبات ومن الاثبات نفي تسامح لانه لو لا
 الاستثناء لدخل فعه من الدخول فنصاره كما اخرج به هذا الاعتبار وغرة الخلاف تظهر
 فيما اذا قال على ألف الامائة أو خمسين يلزمه تسعة امة للشك في الدخول وعنده يلزمه ثمان مائة
 وخمسون لانه داخل عنده يبين والشك في المخرج فجبرج الاقل يبين ويشترط أن يكون
 موصولا بخلاف العطف حيث يصح وان كان منفصلا لكونه غير مغير ونقل صاحب الاجناس
 عن كتاب الطلاق للعس بن زياد لو قال أنت طالق اربع الاثلاثا تقع واحدة ولو قال
 أنت طالق عشرة الا تسعة كانت طلقة واحدة وفي تقارير الوالجي لو قال أنت طالق
 ثلاثا الا ثلاثا الا واحدة تقع واحدة والله تعالى أعلم

هذا (باب) في بيان أحكام (المريض) في الطلاق .

(طلقها) أي طلق رجل امرأته طلاقاً (وجعياً أو) طلاقاً (بائناً) حال كونه (في مرضه) وهو قيد البائن وأما في الرجعي فترث منه مطلقاً إذا مات وهي في العدة ولهذا يرثها وإذا مات بخلاف البائن لأن السبب هو النكاح وقد زال فلا ينبغي لها أن ترثه كما لا يرثها ولو كان إذا صار فاراً بأن طلقها بعد ما تعلق حقها به لكانت وقت الطلاق بمن ترثه بأن كان حراً من متحدي الدين رد عليه قصده على ما يجب . يأنه ان شاء الله تعالى بخلاف ما إذا كانت كافرة وهو مسلم أو كانا يملكون أو أحدهما وقت الطلاق ثم زال المانع حيث لا ترث لعدم تعلق حقها به لجماله وقت الطلاق فلا يكون فاراً (ومات) الرجل (في عدتها) أي في عدة المرأة (ورثت) المرأة منه لبقاء الزوجية بينهما كما ذكرنا (و) إذا مات (بعدها) أي بعد انقضاء عدتها (لا) ترث وقد روي قال الشافعي في الجسد يد الميراث للمبانة مطلقاً والزوال النكاح بجميع أحكامه وقال مالك ترث مطلقاً بمعنى قبل انقضاء العدة وبعد هذا القول عثمان رضي الله عنه في غمض بنت الابطال من امرأة عبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنه من فروع كتاب الله رد عليه من غير فصل وعند أحمد ترث قبل التزويج بزواج آخر وبعد ولا ولنا أن عمر رضي الله عنه كتب إلى شريح أن ورث امرأة الفار إذا ماتت في العدة وغمض كانت في العدة واختلفوا فيمن دام به المرض أكثر من سنتين ثم مات ثم جاءت بولد بعد موته لأقل من ستة أشهر فعدت لهما لثرت وعند أبي يوسف ترث وهو مبني على أصل وهو أن المبانة إذا جاءت بولد لا كثر من سنتين تنقض به العدة عنده لأن الحمل حادث في العدة من زنا ولهذا لا يثبت نسب به منه لكن يتقارباً لبراءة الرحم بعد وضعه فنقضت به العدة وعند ما يحتمل على أن الحمل من زوج تزويجه بعد انقضاء عدتها من الأول لأن في حله على الزنا اضراً بالولد فلا يحتمل عليه ولا يقبل قولها أنه من الزنا فعين أن عدتها قد انقضت قبل موته فلا ترث (وان أبانها) أي المرأة (بأمرها) واختلعت (المرأة) (منه) أي من الزوج (واختارت نفسها بتقويضه) أي بتقويض الزوج اليها أبان قال لها اختاري نفسك (لم ترث) لرضاها بطلان حقها بخلاف ما إذا طلقت نفسها أثلاً فأجاز حيث ترث لأن الماطل للارث إجازته وبخلاف النسب لأنه لا يقبل الابطال وقال مالك لها الميراث في جميع ذلك ولو فاقته بسبب الحب والعنة وخيار البلوغ والعق لم ترث لأن الفرقة من قبلها وكذا لو وقعت الفرقة بالتكليف من ابن زوجها إلا أن يكون الأب أمره بذلك فصر به الابن مكرهة ولو وجدت هذه الاشياء منها وهي مريضة ورث الزوج لكونه أفاة (وفي) قول المرأة لزوجها (طلقني) طلاقاً (رجعياً فطلقها) الزوج (ثلاثاً) أي ثلاث طلاقات (ورثت) لأن الطلاق الرجعي لا يزيل النكاح ولهذا يحصل له وطؤها ولا تحرم به الميراث فلم تكن بسوءها إياه راضية ببطلان حقها وكذا لو طلقها واحدة فبأنته لما قلنا وفيه خلاف الشافعي (وان أبانها) أي وان أبان الزوج امرأته (بأمرها) إياه (في مرضه) وتصادقاً أي الزوجان (عليها) أي على المينونة التي كانت (في الصحة) (وتصادقاً) بضاعاً على (مضى العدة فأقر) لها بدين (أو أوصى إياها) بشئ ومات (فلهما) أي فللمرأة (الأقل منه) أي من الذي أقرته أو وصى (ومن ارثها) عند أبي حنيفة لأنهم ماتت معاً في التصديق قول المتهم مردود فيجب الأقل وقالوا لاجتماع ما أقر لها به أو وصى إياه لانهما أجنبيان

وبه قالت الثلاثة وزفر وقرب عمل الشارح مع زفر الصاحبين في مسئلة الاقرار ومع أبي
 حنيفة في مسئلة الوصية ونحن قد ذكرناه مثل ما ذكره صاحب المجمع (ومن بارز رجلا) أى
 تقدم اليه لبقائه عند اصطفاة الفريقين في المعركة (أو قدم) الرجل (ليقتل بقود) أى
 قصاص (أو رجم) لاجل الزنا وكان ركب سفينة فأنكسرت وبقي على لوح أو قترسه
 السبع وبقي في فمه (فابانها) أى فأبان أمره في هذه الأحوال (ورثت) المرأة (إن مات) الرجل
 (في ذلك الوجه أو قتل) على ذلك الوجه لانه فار وانما يثبت حكم الفراق اذا انقلب حقه بما به
 وانما يعلق بمن يخاف منه الهلاك غالباً بان يكون صاحب فراش وهو الذى لا يقوم
 بجوارحه في البيت كما يعتاده الأصحاء وان كان يقدر على القيام بتكافؤ الذى يقضى
 حوائجه فيه وهو يشكى لا يكون فاراً وقل اذا كان يخطئ ثلاث خطوات من غير أن يستعين
 بغيره فهو صحيح حكماً والافه ومريض والصحيح ان من عجز عن قضاء حوائجه خارج البيت
 فهو مريض وان أمكنه القيام به في البيت اذ ليس كل مريض يعجز عن القيام به في البيت
 كالقيام للبول والغائط واختلافوا في المسلول والمفلوج وامثالهما قبل مادام يزداد ما به فهو
 مريض والافه وصحيح وعن محمد بن مسلمة ان كان لا يربى برؤيه بالتداوى فهو مريض والافه وصحيح
 وقال الهندي وان كان يزداد ابدافه ومريض وان كان يزداد مراً وتوقل اخرى فهو صحيح
 وقد يثبت هذا المعنى وهو توجه الهلاك في غير المريض فيكون فاراً اذا بان فيه وهو كما ذكرناه
 من المبارزة ونحوها وعن أبي حنيفة ان طلاق المبارز كطلاق الصحيح (ولو) كان (محصوراً)
 أى محبوساً في حصن ونحوها (أو) كان (في صف القتال لا) يكون فاراً فلا ترث منه المرأة
 لان الغالب فيه السلامة وكذلك ركب السفينة والنازل في المسبعة وفى الخيف من عدوه
 والمحبوس ليقتل في حد أو قصاص والمرأة في جميع ذلك كالرجل حتى لو باشرت بسبب الفراق
 من خيار البويع والعتيق والتمكين من ابن الزوج والارتداد ونحو ذلك بعد ما حصل لهما ما ذكرنا
 من المرض ونحوه يرث الزوج لكونه افارة والحامل لانكون فارة الا اذا جاءها الطلق خلاًفاً
 لما لك بعد ما تم لها سنة أشهر (ولو علق) الزوج (طلاقها) أى طلاق امرأته (بفعل اجنبى) بأن
 قال انت طالق ان فعل فلان كذا (أو) علق طلاقها (بجى الوقت) بأن قال اذا جاء رأس
 الشهر فانت طالق (و) الحال أن (التعليق والشرط) وهو فعل فلان أو بجى رأس الشهر كانا
 (في مرضه أو) علق طلاقها (بفعل نفسه) واه كان عملاً بقله منه طبعاً كالاكل والشرب او شرعاً
 كالصلاة والصوم او عملاً به منه ككلام زيد ودخول دار (و) الحال ان يكون (هما) أى
 التعليق والشرط (في مرضه أو) يكون (الشرط) في مرضه (فقط) يعنى دون التعليق (أو)
 علق طلاقها (بفعلها) أى بفعل المرأة (و) الحال أنه (لا بد) أى لا فراق ولا غنى (لها منه) أى
 من ذلك الفعل اما طبعاً كالاكل والشرب او شرعاً كالصوم والصلاة وكلام الاب (و) الحال
 ان يكون (هما) أى التعليق والشرط (في المرض أو) يكون (الشرط) فيه فقط (ورثت) أى
 المرأة في هذه الوصية لانه فاراً (وفي غيرها) أى وفي غير هذه الصور المذكورة (لا) ترث وهو ما اذا
 كان التعليق والشرط في الصحة في الوجه كهما او كان التعليق في الصحة فيما اذا علقه بفعل
 الاجنبى أو بجى الوقت أو كلاً مما كان اذا علقه بفعلها الذى اهامنه به وهذا كما قد علمت

على أربعة أوجه وهي أما أن يكون التعليق بمجيء الزمان أو بفعل الاجنبى أو بفعل نفسه
أو بفعل المرأة وكل وجه منها على أربعة أوجه وهي أما أن يكون التعليق والشرط كلاهما
فى المرض أو كلاهما فى الصحة أو يكون التعليق فى الصحة والشرط فى المرض أو العكس فيصير
انفرد ستة عشر وجهها الاول أن يكون التعليق بفعل اجنبى وكان فى المرض فترث والثانى
أن يكون به وكان فى الصحة فلا ترث والثالث أن يكون به وكان التعليق فى الصحة والشرط
فى المرض فلا ترث خلافا لغيره والرابع أن يكون به وكان بالعكس فترث والخامس أن يكون
التعليق بمجيء الوقت وكان فى المرض فترث والسادس أن يكون به وكان فى الصحة فلا ترث
والسابع أن يكون به وكان التعليق فى الصحة والشرط فى المرض فلا ترث والثامن أن يكون به
وكان بالعكس فترث والتاسع أن يكون التعليق بفعل نفسه وكان فى المرض فترث والعاشر أن
يكون به وكان فى الصحة فلا ترث والحادى عشر أن يكون به وكان التعليق فى الصحة والشرط
فى المرض فترث والثانى عشر أن يكون به وكان بالعكس فلا ترث والثالث عشر أن يكون
التعليق بفعلها وكان فى المرض فترث والرابع عشر أن يكون به وكان فى الصحة فلا ترث
والخامس عشر أن يكون به وكان الشرط فى المرض والتعليق فى الصحة فترث والسادس
عشر بالعكس فلا ترث وان نظرنا الى انقسام فعلها الى ما لا بد لها منه والى ما لها منه بقدر
التسمية ثمانية عشر وجهها الا فى الاول ترث اذا كان فى المرض أو كان الشرط نفسه فقط خلافا
لحدودى الثانى لان ترث مطلقا كما ذكرنا (ولو ابانتها) أى المرأة بأن طلقها ثلاثا (فى مرضه فصح
فجات) بعد ذلك (أو ابانتها فارتدت) المرأة (فأست) بعد الارتداد (فجات) الزوج بعد ذلك
(لم ترث) فى الوجهين جميعا أما فى الاول فلا بد بالبرهتين انه ليس بمرض الموت وقال زفر ث لانه
صار منه ما بالفرار حين طلقها ظاهرا انه مرض الموت وأما فى الثانى فلان بارتدادها بطلت أهلية
الارت قبلا لسلام لا يعود السبب بخلاف النفقة حيث تعود لان سقوطها انقوات الاحتباس
فاذا أعتادت عادت الى حبه فتعود النفقة (وان طأوعت) المرأة (ابن الزوج) بعد ما ابانتها فى
العدة ترث لان الفرقة حصلت بالابانة لا بالمطوعة بخلاف ما اذا طأوعت ابن زوجها قبل
الطلاق لان الفرقة اذا وقعت بالمطوعة لا ترث لان من جهتها وكذا لو طلقها اربعة عاين
طأوعت لا ترث (أو لاعن) الزوج بأن قد دف امرأته وهو صحيح ولا عن فى المرض ترث أيضا
لان الفرقة بسبب قد دف وجهه منه فكان فارا ولا فرق بين أن يكون القدف فى المرض أو فى
الصحة عندهما وقال محمد اذا قدفها فى الصحة ولا عن فى المرض لا ترث (أو آلى) الزوج فى
المرض ومنعت المذقة وهى الاربعة الاشهر وهو مرض فبات ثم مات وهى فى العدة ترث أيضا
لانه فاروا اشار الى كون الايلاء فى المرض بقوله (مربضا) وهو نصب على الحال من الضمير الذى
فى آلى قدس به لانه اذا آلى وهو صحيح لا ترث على ما يجهى الآلى وقوله (ورثت) جواب المسائل
الثلاث (وان آلى) حال كونه (فى صحته وبانت) المرأة (به) أى بعضى المدة والحال انه
(فى مرضه لا) ترث لان الايلاء بمنزلة تعليق الطلاق ببعضى الزمان فكأن قال لها اذا مضى أربعة
أشهر فانت بان وقد بينا ان التعليق اذا كان فى الصحة لا ترث خلافا لغيره والله تعالى

هي مصدر من رجع يرجع وفي الشرع (هي) أي الرجعة (استدامة) (النكاح) (القائم) أي ابقاء
 النكاح وطلب دوامه على ما كان مادامت (في العدة) لان النكاح قائم بقوله تعالى وبعولتهن
 أحق بردهن أي اهلهم حق الرجعة وهذه الآية الكريمة تدل على شرعيةها وعدم رضاها بها وانما
 شرط العدة لانه هو والاجنبى سواء بعدها (وتصح) الرجعة حال كونها (في العدة ان لم يطلق)
 الزوج (فلان) أي ثلاث طلاقات لانه اذا طلقها ثلاثا انحرم عليه حرمة غليظة فلا يتصور فيها
 الرجعة والتطليقتان في الامة كالثلاث في الحرمة وقوله (ولو لم ترض) المرأة واصل بما قبله يعني
 رضاها ليس بشرط اتمام النكاح والماء في قوله (برأجتك) تعلق بقوله تصح أي تصح الرجعة
 بقول الزوج راجعتك (أوراجعت امرأتي) أو راجعتك أو ردتك أو أمسكتك وهذه كلها
 صريح ومن الكتابات قوله أنت عندى كما كنت أنت امرأتي (و) تصح أيضا (بما) أي بالذي
 (يوجب حرمة المعاشرة) كالوطء والقبلة واللمس والنظر الى داخل الفرج بشهوة وقال
 الشافعي لا تصح الا بالقول عند القدرة عليه بأن لا يكون أخرس أو معتقل اللسان وهذا بناء على
 ان الطلاق الرجعي يحرم الوطء عنده فيكون مثبعا للحل كما هو أصله وعندنا لا يحرم فيكون
 استدامة فكل فعل يدل على الاستدامة يكون به رجعة وهو فعل يختص بالنكاح بخلاف النظر
 واللمس وغير شهوة لانه قد يحل للطبيب والقبلة والخافضة وتحمّل أداء الشهادة في الزنا ولا
 يكون بالنظر الى شيء من بدنهم سوى الفرج رجعة ورجعة المجنون بالفعل لا القول وقيل
 بالعكس وقيل بهم (ما) (والاشهاد منسوبة) أي مستحب (عليها) أي على الرجعة احتراز عن
 التجاحد وقال الشافعي لا تصح الابوة به قال مالك وأحمد في رواية وعن الشافعي في الجديد
 كذبها لا طلاق انصوص المقتضية للرجعة والعجب من مالك يشترط فيها الاشهاد ولا يشترطه
 في ابتداء النكاح (ولو قال) الزوج (بعد) انقضاء (العدة راجعتك فيها) أي في العدة (فصدقته)
 بالمرأة (تصح) الرجعة لان بالتصادق ينبت النكاح فالرجعة أولى (والا) أي وان لم تصدقه المرأة
 (لا) تصح الرجعة والقول قواها بغير عين عند أبي حنيفة لانها صادفت انقضاء العدة فلا تصح
 وعندهما تصح الرجعة لان عدتها باقية ظاهرا ثم استشهد على الخلابة بالوفاء بقوله
 (كراجعتك) أي كقوله لهما راجعتك (فقاتل) المراهات حال كونها (محببة له) أي للزوج (مبنت
 عدتي) فانه لا تصح الرجعة اتفاقا لانها أمينة فاذا أخبرت بمقارباته بقوله دل ذلك على سبق
 الانقضاء بخلاف ما اذا سكنت ثم أخبرت بالانقضاء وعليها اليقين بها بالاجماع فان سكنت ثبتت
 الرجعة (وان قال زوج الامة بعد) انقضاء (العدة) كنت (راجعت فيها) أي في العدة (فصدقه)
 أي الزوج (سيداها) أي مولى الامة (وكذبته) أي الزوج الامة (او قالت) الامة (مضت عدتي
 وانكرا) أي الزوج والمولى انقضاء عدتها (فالقول لها) أي للامة في المسئلتين اما الاولى فهي
 قول أبي حنيفة لان الرجعة تبنى على قيام العدة والقول فيها قواها فكذلك فيما يبنى عليها
 وعندهما القول قول المولى لان البضع ملكه وهو خالص خلقه ولو كان على القلب بان كذبه
 المولى وصدقه الامة فالقول قول المولى ولا يثبت الرجعة اجماعا في الصحيح وقيل هي أيضا على
 الخلاف وقيل لا يقضى بشئ حتى يتفق المولى والامة وأما الثانية فلا يأنها أعرف بمجالها وهي
 أمينة فيه فيقبل قواها دون المولى والزوج (وتنقطع) أي الرجعة (ان طهرت) أي المطلقة (من)

الحيض الآخر) وحى الحيضة الثالثة (لشدة) أيام (وان لم تغسل) وقال زفر لا تنقطع الرجعة
مالم تغسل اعتبارا بما اذا انقطع الدم لاقل منها وبه قالت الثلاثة ولنا انما اخرجت من الحيضة
الثالثة فقد انقضت العدة (و) ان طهرت (لاقل) من عشرة أيام (لا) تنقطع الرجعة (حتى تغسل
او عيضي) عليها (وقت صلاة او تيمم وتغسل) بالتيمم فرضا ونظرا لاحتمال عود الدم فلا بد
من دخولها في حكم الطاهرات وذلك بما ذكرناه وعند محمد تنقطع الرجعة بالتيمم وحده من غير
الصلاة لان التيمم كالغسل عند عدم الماء وبه قال زفر والثلاثة ولهما أنه ليس بمطهر في نفسه بل
هو ملوث فاعتبر طهارة للضرورة وهذه الضرورة انما تنحقق اذا أدت الصلاة ولو قرأت القرآن
بعد التيمم أو مست المصحف أو دخلت المسجد قال الكرخي تنقطع الرجعة وقال أبو بكر الرازي
لا تنقطع (ولو اغتسلت ونسيت اقل من عضو وتنقطع) الرجعة لانه قابل يتسارع اليه الجفاف
(ولو نسيت (عضوا) فصاعدا (لا) تنقطع الرجعة لانه كثير لا يتسارع اليه الجفاف ولو تركت
المنهضة والاستنساخ لا تنقطع عند أبي يوسف خلافا لمحمد (ولو طلق) الرجل امرأته وحى (ذات
حل أو ولدت) امرأته قبل الطلاق في عصمته في مدة يتصور ان يكون منه بأن ولدت لستة
أشهر فصاعدا من يوم التفرج (وقال لم أطأها) أي لم أجامعها (راجع) يعني له أن يراجع لان
الحبل في المسئلة الاولى متى ظهر في مدة يتصور أن يكون منه كاذرنا جعل منه فكان ذلك دليل
الوطء وكذا في المسئلة الثانية حيث ثبت نسبه منه فيه ما فتمت كذا الملك والطلاق في الملك المتأكد
بعقب الرجعة وبطل زعمه بتكذيب الشرع ولهذا اثبت به الاصحان وانما قد بنا بقولنا قبل
الطلاق لانها لو ولدت بعدة تنقضي به العدة فتستحيل الرجعة فان قلت قوله لم أطأها صريح في
عدم الجماع وثبوت النسب دلالة الجماع والصريح فوقها فكان أولى قلت الدلالة من الشارع
أقوى من صريح العبد لاحتمال الكذب منه دون الشارع (وان خلاها) أي بامرأته (وقال
لم أجامعها ثم طلقها) اراجع اي ليس له الرجعة لانها تثبت في الملك المتأكد بالوطء وقد انكره
فيصدق في حق نفسه اذ لم يكن مكذبا شرعا ولا يلزم من وجوب المهر والعدة فكذبه شرعا لان
المهر لتسليم المبدل وهو التخلية ورفع الموانع والعدة للاحتياط فلم يكن القضاء بهما قضاء
بالدخول بخلاف المسئلة الاولى لان القضاء بثبوت النسب قضاء بالدخول (فان راجعها) أي
المرأة في المسئلة المذكورة (ثم ولدت) المرأة (بعدها) أي بعد الرجعة (لاقل من عامين) أي من
سنتين من وقت الطلاق (صحى تلك الرجعة) لان العدة لما وجبت ثبت نسب الولد منه وظاهر
ان العلق كان سابقا على الطلاق فنزل واطنا فيكون به مكذبا شرعا (و) لو قال لامرأته (ان
ولدت فأنت طالق فولدت) ولدا (ثم ولدت) ولدا آخر (من بطن آخر) يعني بعد ستة أشهر من
وقت الولادة الاولى (فهى) أي الولادة الثانية (رجعة) لانه وقع عليها الطلاق بالولادة الاولى
لوجود الشرط ووجبت العدة عليها فيكون الولد الثاني من علق حادث لوجود اقل مدته الحمل
فيحمل على انه منه فيكون من اربعة بالوطء الحادث وان جاءت به لاكثر من سنتين مالم تقرر
بانقضاء عدتها بخلاف ما اذا كان بين الولدين اقل من ستة أشهر فانه لا يكون من اربعة لان
الثاني ليس بجداث بعد الولد الاول لان الطلاق وقع عليها بالولد الاول وهي حامل بالثاني
فتنقضي بوضع العدة (و) اذا قال لامرأته (كلما ولدت) ولدا (فأنت طالق فولدت ثلاثة

اولاد (في بطون) مختلفة (فالولد الثاني والثالث ربعة) لان بولادة الاول وقع الطلاق فصارت
عدها بالاقرء ثم اذا جاءت بولد آخر من بطن آخر بان جاءت به بعد ستة أشهر ولو كان لاكثر من
سنتين مالم تقرب بانقضاء عدتها علم انه من علوق حادث فثبت به الربعة وتقع طلاقه أخرى بولادته
لوجود الشرط وتكون عدتها بالاقرء ثم اذا جاءت بالثالث تبين انه كان راجعها بعد وقوع
الثانية وتقع طلاقه بالثالث بولادته فحرم عليه حرمة مغلفة وتكون عدتها بالاقرء ولو جاءت بعد
ذلك بولد في بطن آخر لا تثبت به المراجعة لعدم تصور حاققة وحكما ولا يثبت نسبه منه لان
وطأها حرام عليه الا اذا ادعى على ما يجي عن قريب وقوله في بطون احتراز عما اذا كانوا في
بطن واحدة وهو ما اذا كان بين الولادتين أقل من ستة أشهر لانها بوضع الاول يقع عليها طلاقه
لوجود الشرط وهي حامل بالثاني والثالث فتكون عدتها بوضع الحمل واذا وضعت الثاني يقع
عليها طلاقه أخرى وعدتها باقية على حالها لانها حامل بالثالث ثم اذا وضعت الثالث انقضت
عدتها بولادته ولم يقع عليها شيء وان وجد الشرط لان الطلاق لا يقع مقارنا لانقضاء العدة
ولهذا لو لم تلد الثالث لم يقع الثانية أيضا لانقضاء العدة بالثاني (والمطلقة الرجعية تترين) لقيام
النكاح وهو حامل على الربعة وهي مستحبة أيضا (ونذب) أي استحب (أن لا يدخل) الزوج
(عليها) أي على المطلقة الرجعية (حتى يؤذنها) أي يعلمها بخرق النعل أو التخنخ ونحو ذلك
ومعناه اذا لم يكن من قصده أن يراجعها فيقع بصره عليها وهي مقبوضة فتحصل الربعة ثم يطلقها
فتطول عليها العدة فلهما الضرر (ولا يافر) الزوج (بها) أي بالمطلقة الرجعية (حتى
يراجعها) وقال زفر له ذلك لقيام النكاح ولنا قوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن نزلت
في الطلاق الرجعي بدلالة السياق (والطلاق الرجعي لا يحرم الوطأ) عندنا وقال الشافعي يحرم
لان ملك النكاح شرط له وقد زال وبه قال مالك ولنا قوله تعالى وبعلوثن أحق بردهن وحرم
الازواج والتسمية حقيقة فلازم قيام الربعة وقيامها يوجب حل الوطأ بالاجماع
• هذا (فصل) فيما تحل به المطلقة (ويشك) الرجل (مبائنه) أي التي أبانها بعمادون الثلاث ان
كانت حرة وبالواحدة ان كانت أمة (في العدة وبعدها) أي بعد انقضاءها البقاء الحل الاصل وهو
عدم تكامل العدد (لا) يشك (المبائنه بالثلاث) أي بالطلقات الثلاث (لو) كانت المرأة (حرة)
(و) لا المبائنه (بالتفتين) أي بالطلقتين (لو) كانت المرأة (أمة حتى يطأها) أي بجماعها (زوج) غيره
(ولو) كان الغير صبي (مراها) وهو الذي من البلوغ وقيل الذي تنكح له الله ويشتمى الجماع
والمجنون فيه كالعاقل وكذا الخصى الذي يقدر على الجماع وفي الغاية ان تزوجت بمحبوب
وحملت منه حلت للاول وثبت به الاحصان خلافا لزرع عن أبي حنيفة ان كان لا ينزل لا يثبت
نسبه وكذا لو كانت مقضاه وحملت من الثاني حلت للاول ولو وطئها في الحيض أو النفاس
أو الصوم أو الاحرام منها أو من أحدهما حلت للاول خلافا لملك ولو لم يقضيه بخرقة
لجامعها وهي لا تمنع من وصول سرارة فربها الى ذكره يحلها الاول وفي تناوي الوبري الشيخ
الكبير الذي لا يقدر على الجماع لو أوجع بمساعدة يده لا يحلها والباء في (نكاح) تتعلق بقوله حتى
يطأها أي حتى يطأ المبائنه بالثلاث زوج آخر يشكاح (صحح) حتى لا يحلها ووطأها بملك عين
ولا يشكاح فاسد بخلاف اليمين والشرط وطأ الزوج الثاني بالكاتب وهو قوله تعالى حتى تنكح

زواجه غيره والمراد منه الوطء جلال الكلام على القاطنة دون الاعادة اذا العقد استند باطلاق اسم
 الزوج هكذا ذكره ولا يخفى عن مناقشة لان اموطء افة فيلزم أن تكون راططة وقد قيل يمكن
 ذلك مجازا كما نسمي زانية بالقكن منه وبالسنة وهي ما روى عن عائشة رضي الله عنها ان رفاعه
 ابن هلال النخعي طلق امرأته تيمية بنت وهب فبنت طلاقها فتزوجت بعده بعبد الرحمن
 ابن الزبير فحاث رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت انما كانت تحت رفاعه فطلقها ثلاث
 تطليقات فتزوجت بعده بعبد الرحمن بن الزبير وانه والله ليس معه الا مثل هذه الهدية وأخذت
 بهدية من جليها فافات فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ضاحكا وقال لعلي تريدن أن
 ترجعي الى رفاعه لاحتي يدوق عسله وتذوق عسلته متفق عليه وهذا خبر صحيح مشهور
 تجوز به الزيادة على الكتاب ان كان المراد انعقد وان كان الوطء فلا اشكال وبالإجماع فان الأمة
 أجمعت على ان الدخول شرط للحل الاول ولم يخالف في ذلك الا سعيد بن المسيب والخوارج
 والشيعة وداود الظاهري وبشر المريسي وذلك لخلاف الاختلاف لعدم استناده الى دليل
 واهذا الوقفي به القاضي لا ينفذ والشرط الايلاج دون الانزال لانه كمال ويشترط أن يكون
 موجبا للغسل وهو التقاء المختاتين وشذ هذا الحسن البصري في اشتراط الانزال قال العسيلة
 الانزال قلنا ليس في العسيلة دلالة على الانزال وانما هي كناية عن لذة الجماع (وبعضى عدته) أى
 عدته النكاح الصحيح بعد زواله بالطلاق من الزوج الثاني وجعل الشارح الضمير فيه عائدا
 الى الزوج لكونه سببا له والا لاول أقرب والثاني أظهر (لا) لتحل له المبانة بالثلاث اذا وطئها غيره
 (عائشة بن) بأن يطئها ولاها بعد طلاق زوجها تبتين فانه لا يباحها للزوج لان غاية الحرمة بنكاح
 الزوج الثاني والمولى ليس بزوج (وكره) التزوج (بشرط التحليل) بالقول بأن قال تزوجتك على
 أن أحلك له أوقات المرأة ذلك ولو فوي بذلك في قلم ما ولم يشترط بالقول لاعبارة له (وان حلت)
 المبانة بالثلاث (للاول) أى للزوج الاول وهذا واصل بما قبله يعنى يكره شرط التحليل ولكنها
 تحل للاول وقال أبو يوسف لا ينعقد بشرط التحليل ولا تحل له لان هذا فى معنى شرط التوقيت
 فيكون فى معنى المتعة فيبطل واهذا قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه لا أوفى بعمل ولا محالة
 الا رجتم او قال ابن عمر رضى الله عنهم الا يزالان زائنين ولو مكنا عشرين سنة وقال عثمان رضى
 الله عنه ذلك السفاح وبه قال مالك وأحمد والشافعي في القديم وقال محمد يصح النكاح ولا تحل
 للاول لانه ليس بمعتور له ولكنه استعجل بالمخطورة فباعب بالحرمان ولا بى حنيفة قوله عليه
 السلام لعن الله المحال والمحال له وهذا يقتضى صحة النكاح والحل للاول والكره ثم قيل
 انما لم مع حصول الحل لان اشتراط ذلك فى العقد هتك للمرواة واعارة النفس فى الوطء
 اغرض الغيرة وهو قوله نجية واهذا قال عليه السلام هو التيس المستعار رلوا دعت المرأة
 دخول المحال صدقت وان أنكره هو وكذا على العكس وان خافت المرأة أن لا يطلقها
 المحال فقالت زوجتك نفسك على ان امرى بيدى أطلق نفسي كلما أردت فقبل جاز النكاح
 وصار الامر بيدها (ويهدم الزوج الثاني مادون) الطلقات (الثلاث) من طلقة أو طلقين عند
 أبي حنيفة وأبي يوسف صورته اذا طلقها وهي حرة طلقة أو طلقين أو طلقة واحدة وهي أمة
 فتزوجت بأخر ثم بأت منه وانقضت عدتها ثم عادت الى الاول عادت الحرة على ملك ثلاث

تطبيقات والامة بنتين عندهما وهو قول ابن عباس وابن عمر وأصحاب ابن مسعود رضي الله
عنه وقال محمد بن عود بماتى من الطلقات الثلاث ولا يحددم الزوج الثاني الا الثلاث وبه قال زفر
والثلاثة وهو قول علي وعمر وأبي بن كعب وعمران بن الحصين وأبي هريرة رضي الله عنهم
ولو طلقها ثلاثا ونزقحت بائنا آخرتم بائنا منه وانقضت عدتها وعادت الى الاول عادت بثلاث
تطبيقات اجاعا (ولو أخبرت مطلقة الثلاث بمضي عدتها) أي عدة الزوج الاول أضيفت اليه
لكونه سببا لها (و) بمضي (عدة الزوج الثاني) والحال ان (المدة تحتمله) أي تحتل أخبارها
(له) أي للزوج الاول (أن يصدقها ان غاب على ظنه صدقها) أي صدق المرأة لانه معاملة
أو امر ديني لعل الحلي به وقول الواحد فيهما مقبول وهو غير مستنكر اذا كانت المدة تحتمله
واختلفوا في أدنى هذه المدة فعند أبي حنيفة شهران في العدة الاولى يجعل كانه طلقها في أول
الطهر فيجعل طهرها خمسة عشر يوما وحيضها خمسة أيام لان اجتماع أقلها في امرأة واحدة
نادر فيؤخذ بالوسط فثلاثة أطهار تكون خمسة وأربعين يوما وثلاث حيض تكون خمسة
عشر يوما فصارت ستين على تخريج محمد لابي حنيفة وعلى تخريج الحسن يجعل كانه طلقها
في آخر الطهر فيجعل حيضها عشرة أيام وطهرها خمسة عشر يوما فالطهران ثلاثون يوما وثلاث
حيض ثلاثون يوما فصارت ستين يوما ومثله في الثانية بزيادة طهر على تخريج الحسن وعندهما
أدنى مدة تصدق فيها المرأة تسعة وثلاثون يوما ومثلها في الثانية مع زيادة طهر بخمسة عشر يوما
هذا في حق الحرة وفي حق الامة فعنده على تخريج محمد أدناه أربعون يوما وعلى تخريج الحسن
خمس وثلاثون يوما ثم يحتاج الى مثلها في حق الثاني وزيادة طهر خمسة عشر يوما على رواية
الحسن وعندهما احد وعشرون يوما للاول ومثله للثاني وزيادة طهر واحد فعند الشافعي أدنى
ذلك أكثر من اثنين وثلاثين يوما طهرها عشرة أيام وحيضها اليوم وعنده مالك أربعون يوما
طهرها عشرة أيام وحيضها ثلاثة أيام وثلاث يوم وعنده أحمد تسعة وعشرون يوما وحيضها ساعة
وطهرها تسعة أيام ولو قال ان ولدت فأنت طالق ثلاثا فولدت لم تصدق في أقل من خمسة وعشرين
يوما في قول أبي حنيفة على تخريج محمد وعلى تخريج الحسن لم تصدق في أقل من مائة يوم لان
أقصى ما يمكن أن يجعل نفاسا خمسة وعشرون يوما ثم طهرها خمسة عشر بعد ذلك ثم فيها ثلاث
حيض وطهران على التخيير مجين وانما كان كذلك لان ما ترى من الدم في الاربعين لا يكون حيضا
وانما هو نفاس لانه في مدته وماترا بعد تمام الاربعين يكون حيضا ان تقدمه طهر صحيح وهو
خمس عشر يوما هذا في حق الزوج الاول وفي حق الثاني يحتاج بعده هذا الى ثلاث حيض في
ثلاثة أطهار على التخيير مجين وعند أبي يوسف تصدق في خمسة وستين يوما لان نفاسها لا يقدر بأحد
عشر يوما لان مدة النفاس أكثر من مدة الحيض فبقدرها أكثر من أكثر الحيض بيوم ثم بعد
هذا ثلاث حيض وثلاثة أطهار هذا في حق الاول وفي حق الثاني يحتاج بعده الى ثلاثة أطهار
وثلاث حيض وعنده محمد تصدق في أربعة وخمسين يوما وساعة لانه لا غاية لاقل النفاس فاذا
قالت كان ساعة وجب تصديقها ثم الطهر بعده خمسة عشر يوما ثم ثلاث حيض وطهران هذا
للزوج الاول وللثاني يحتاج الى أربعة وخمسين يوما ثلاث حيض وثلاثة أطهار هذا في حق
الحرة وفي حق الامة التخيير على المذهب كلها ان لم تأمل

هذا (باب) في بيان أحكام (الايلاء) *

هو مصدر من آلى يولى وهو اليمين لغة وفي الشرع (هو) أى الايلاء (الحالف على ترك قربانها) أى قربان المرأة أى وطئها (اربعة اشهر او اكثر) منها وعند السلافة لابد من أكثر والمولى من لا يملكه قربان امرأته الانثى يلزمه ومثل ذلك بقوله (كقوله) أى كقول الرجل لامرأته (والله لا اقربك اربعة اشهر أو) كقوله (والله لا اقربك) فاذا قال ذلك كان مولى بالقوله تعالى للذين يؤثرون من نسائهم تربص اربعة أشهر فتكون مدة الايلاء اربعة أشهر من غير زيادة ولا نقصان اذ لو كانت المدة أقل من ذلك أو أكثر لم يكن فى التنصيص على الاربعة فائدة وقال الشافعي وأحمد اذا حلف لا يقربها اربعة أشهر لا يكون مولى حتى تزيد مدة المطالبة واشترط مالك زيادة يوم والخمسة عليهم ما تلونوا بينا والمسلم والذي فيه سواء عند أى حنيفة لان الذى من أهل اليمين بالله تعالى وعندهما لا يكون الذى مولى وعند الشافعي يصح ظهارة أيضا وقوله لا اقربك كتابة عن الجماع ومنها الوطء والمباضعة والاقضاء فى البكر والاعتسال منها والامتنان والاصابة والغشيان والمضاجعة والدخول والممس وقوله لا تجتمع رأسى ورأسك وسادة أو لا يجتمعان أو لا أبيت معك فى فراش أو لا أقرب فراشا لا يكون بهامولى الالبانية وفى البدائع الصريح المجامعة والنكاح ثم بين حكم الايلاء بالقضاء التفسيرية بقوله (فان وطئ) أى امرأته التى آلى منها (فى المدة) أى فى اربعة أشهر (كفر) لانه حنث فى عيئه وقال الحسن البصري لا تجب الكفارة لقوله تعالى فان فاؤا فان الله غفور رحيم قلنا المراد به اسقاط العقوبة فى الآخرة لاسقوط الكفارة المشروعة (وسط الايلاء) لان اليمين تتحل بالحنث فلا تبقى بعد انحلالها ولا يلا بد منها (والا) أى وان لم يطأها فى المدة وهى اربعة أشهر حتى مضت (بانت) المرأة منه بتطليقة واحدة وهو قول ابن مسعود وابن عمر وابن عباس وزيد بن ثابت رضى الله عنهم وروى ذلك عن عثمان وعلى رضى الله عنهم وهو قول جمهور التابعين وقال الشافعي لانه مضى المدة ولكن يؤمر أن يفي اليها أو يفارقها فان فعل والافرق القاضى بينهما فالحلاف فى موضعين أحدهما ان الذى عنده يكون بعد مضى المدة وعندنا فى المدة والثانى ان الفرقة لا تنفع الا بتقريب القاضى أو بتطليق الزوج عنده وبه قال مالك وأحمد وعن الشافعي لا يفرق ولكن يضيق عليه حتى يفي أو يطاق وعندنا يقع مضى المدة واستدلوامه بقوله تعالى فان فاؤا فان الله لعقيب فاقضى جوارا الذى بعد المدة وجوارا نفرى وانما ما ذكرنا من كبار الصحابة وقراءة ابن مسعود وأبي بن كعب رضى الله عنهم فان فافهم فاقضى أن يكون الذى فى المدة فيكون حجة عليهم لان قراءتهم لا تنزل عن روايتهم ما وافق فى الآية لتعقيب الذى على الايلاء بدليل جوارا الذى قبل مضى الاشهر ولو كان كما قالوا لما جاز (وسط اليمين لو) كان (حلف على اربعة اشهر) لان اليمين مؤقته بوقت فلا تبقى بعد مضى (وبقيت لو) كان حلف (على الابد) بأن قال والله لا اقربك أبدا وقال والله لا اقربك ولم يقل أبدا لان المطالبة ينصرف الى الابد كما فى اليمين لا يكلم فلانا فلا يطل بمضى اربعة أشهر الا أنه لا يكثر الطلاق ما لم يتزوجها ذكراه فى البدائع والتحفة وغيرهما وفى المحيط انه لو بانت مضى اربعة أشهر بالايلاء ثم مضت اربعة أشهر وهى فى العدة وقعت أخرى فان مضت اربعة أشهر أخرى وهى فى العدة وقعت أخرى ولم يحك خلافا فيه والاول أصح (ولو)

نكحها) أى فلو تزوج المبانة بالإبلاء نكاحاً (ثانياً) والثالث ومضت المدتان) أى مدة الإيلاء بعد
 التزوج الثاني وهى أربعة أشهر ومدة الإيلاء أيضاً بعد التزوج الثالث وهى أربعة أشهر (بإبلاء
 فى) فى المدتين (بانت) المرأة (بأحرين) أى بتطلبقتين آخرين فحرم عليه حرمة مغلظة لأنه لما
 تزوجها بانت حقه فى الجماع وبإبلاء متناعه صار ظالمها فزوجى بإزالة نعمة النكاح بعضى مدة الإيلاء
 وذكر فى الكافى والهداية أن مدة هذا الإيلاء تعتبر من وقت التزوج وقال فى الغاية أن تزوجها
 فى العدة يعتبر ابتداء المدة من وقت وقوع الطلاق الأول (فإن نكحها) أى المرأة التى بانت منه
 بالإيلاء ثلاث مرات (بعد زوج آخر لم تطلق) بعد ذلك بالإيلاء الأول لا رتفاعها لأن الزائد عليها
 ليس فى الملك ولا مضاف إليه فلم يصح التعليق فبقيت المدة من دون ثبوت حكم الإيلاء وقال زفر
 بعود الإيلاء لبقاء المدة (ولو وطئها) أى هذه المبانة بالثلاث التى تزوجها بعد زوج آخر (كفر)
 عن عيسى (لبقاء المدة) فى حق التكفير وإن لم يبق فى حق الطلاق (ولا إيلاء فيما دون أربعة أشهر)
 يعنى فى الحرمة وهو قول ابن عباس وقال ابن أبى ليلى لو حلف على أقل منها يكون مولىا وهو قول
 أبى حنيفة وأولاً ثم رجع عنه حين بلغه فتوى ابن عباس ولو قال (والله لا أقر بك شهرين وشهرين
 بعد هذين الشهرين) فهو (إبلاء) فيكون به مولىا لأن الجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع
 وقوله بعد هذين الشهرين وقع اتفاقاً لأنه لو قال شهرين وشهرين كان الحكم كذلك (ولو مكث
 يوماً) بعد أن قال والله لا أقر بك شهرين (ثم قال والله لا أقر بك شهرين بعد الشهرين الأولين)
 لا يكون مولىا لأن الثانى إيجاب مبتدأ لم يكمل المدة (أو قال) لامرأته (لا أقر بك سنة الإيلاء)
 لا يكون مولىا أيضاً عندنا وقال زفر يكون مولىا فى الحال لأن الاستثناء ينصرف إلى اليوم
 الآخر ولما نه استثنى يوماً منكر أفله جعل ذلك اليوم أى يوم اختاره من السنة تعين ثم إذا قرىها
 يوماً من السنة فإن كان بعد يوم القرى بأربعة أشهر كان مولىا وإن بقى أقل منها لم يكن مولىا
 وإن كانت اليمين مطابقة بأن قال والله لا أقر بك الإيلاء لا يكون مولىا حتى يقرىها فإن قرىها صار
 مولىا ولو قال والله لا أقر بك سنة الإيلاء لا يكون مولىا فيه لا يكون مولىا أبداً (أو قال) رجل وهو مقيم
 (بالبحر) وامرأته بمكة (والله لا أدخل مكة) الحال أنها (هى) أى المرأة (بها) أى بمكة أى
 فيها لا يكون مولىا أيضاً لأنه يمكنه أن يقرىها فى المدة بغير شىء يلزمه بأن يخرجها من مكة وقوله
 (لا) يكون مولىا جواب المسائل الثلاث (وإن حلف بيمين) بأن قال إن قرىتك فقلته على حجة
 (أو) حلف بذكر (صوم) بأن قال إن قرىتك فقلته على صوم شهر (أو صدقة) بأن قال إن قرىتك
 فقلته على أن تصدق بمائة درهم مثلاً (أو عتق) بأن قال إن قرىتك فقلته على عتق رقبة أو فعبدى حر
 (أو طلاق) بأن قال إن قرىتك فأمرنى طلاقى هى أو غيرها (أو إلى من المطالبة الرجعية فهو)
 أى الحائض بهذه الأشياء (مول) لأن المنع باليمين قد تحقق بخلاف العين بالصلاة والصوم عند أبى
 حنيفة وأبى يوسف لأنه يسهل إيجادهما فلا يصلحان مانعين وعند محمد يكون مولىا لأنه قرىبه وهو
 قول أبى يوسف وأولاً وقال الشافعى فى أحد قوليه لا يكون الإيلاء إلا بالله تعالى وفى عتق العبد
 المعين خلاف أبى يوسف (ولو) إلى (من المبانة) أى المطلقة طلاقاً بائناً (والأجنبية لا) يكون
 مولىا لأن محل الإيلاء من تكون من نساءنا بالنص وهم المستأمنات بخلاف المطلقة الرجعية
 لبقاء الزوجية بينهما (ومدة إيلاء الأمة شهران) لأنها حُرِّتْ إجلالاً ليمينونة فتتصف بالرق

قوله أو طلاقاً أو إلى من المطالبة الرجعية هكذا فى نسخ المتن ليس فى خط المصنف هـ من هامش

وعند الشافعي مدتها كمدة ابلاء الحرة لانها عنده ضربت لظهار الظالم يمنع الحق في الجماع
 فيستوى فيه الحرة والامة (وان عجز المولى عن وطئها) اي عن وطء امرأته التي الى منها (عجزه)
 اي بسبب مرضه (او بسبب مرضها او) عجز عن وطئها (بالرق) اي بسبب الرق وهو استداد
 فم الرحم بالحمة أو عظمة أو نحوهما (او) عجز بسبب (الصغر أو) لاجل (بعد مسافة) بينهما
 (فتيمونه ان يقول فنت اليها) هذا اذا كان عاجزاً من وقت الابلاء الى ان يمضي أربعة أشهر حتى
 لو آلى منها وهو قادر ثم عجز عن الوطء بعد ذلك لمرض أو بعد مسافة أو حبس أو أسر أو وجب أو نحو
 ذلك أو كان عاجزاً حين آلى وزال العجز في المدة لم يصح فيه وباللسان لانه خلف عن الجماع فيشترط
 فيه العجز المستوعب للمدة وقال الشافعي لا يصح التي باللسان أصلاً حتى اذا مضت أربعة أشهر
 نبت حكم الابلاء لانه لم يوجد الجماع والسبه ذنب الطمأوى وعن الشافعي يقول نبتت على
 ما فعلت وعند أحمد بقول متى قدرت جامعك والأصح ما قلنا من أن التي باللسان عند العجز
 خلف عن الوطء لقول علي وابن مسعود رضي الله عنهما في المريض باللسان وكفي به ما قدوة إلا
 أنه بشرطين أحدهما ان يكون قوله فنت في مدة الابلاء والا سخر استقرار العجز الى انتهاء أربعة
 أشهر كما ذكرنا (وان قدر) المولى على الجماع (في المدة) أي في مدة الابلاء على الجماع (فتيمونه
 الوطء) لان التي باللسان خلف عن الجماع فاذا قدر على الاصل قبل حصول المقصود بالخلف
 بطل كالتبسم اذا رأى الماء ولو قال لامرأته (أنت على حرام) فهو على وجوه الاول هو
 (ايلاء ان نوى التحريم ولم ينوشياً) لان تحريم الحلال يمين بالنص (و) الثاني انه (ظهار ان
 نواه) أي نوى الظهار لان فيه حرمة فاذا نواه صح لانه يمينه وعند شعبة لا يكون ظهار العدم ركنه
 وهو نسيبه المحلة بالحرمة (و) الثالث انه (كذب ان نوى الكذب) لانه أراد حقيقة كلامه
 فكان كذباً بحقيقة وقيل لا يصدق لانه يمين ظاهر فلا يصدق في الصرف الى غيره (و) الرابع انه
 طلاق (بأنه ان نوى الطلاق) لانه من الفاظ الكتابات (و) الخامس انه (ثلاث) طلاقات
 (ان نواه) اي الثلاث وقدم في الكتابات وقيل يصرف التحريم الى الطلاق من غيرنية لعرف
 لاسيما في زماننا وأشار الشيخ الى ذلك بقوله (وفي الفتوى) التي يقضي بها المفتي (اذا قال) رجل
 (لامرأته أنت على حرام والحرام عنده طلاق ولكن لم ينوطاً فوقع الطلاق) اعتباراً للعرف
 لا طلاقهم اليوم على الطلاق ولهذا لا يمين فيه الا الرجال وعن هذا قالوا لو نوى غيره لا يصدق
 قضاء ومذهب الشافعي في هذا انه لو نوى طلاقاً وظهاراً فكأن نوى ولو نوى يميناً أو لم ينوشياً فعليه
 كفارة يمين وعند مالك طلاق ثلاث في الموطوءة نواه أو لا وواحدة في غيرها وعند أحمد ظهار نواه
 أم لا وعنه يمين مطلقاً وعنه طلاق مطلقاً ولو قال هذا القول وله أربع نسوة يقع على كل واحدة
 تطليقة بائنة وقيل تطلق واحدة ممنهن واليه البيان وهو الاظهر والاشبه

* هذا (باب) في بيان أحكام (الخلع) *

وهو التزويج والفصل لغة يقال خلع نعله وثوبه اذا نزعته وشالعت المرأة زوجها اذا اقتدت بنفسها
 منه وشالعهما زوجها اذا طلقها على مال ونشأ العاتشين القرأه صاحب نزع النيب لان كل
 واحد منهما بالباس الا سخر في الشرع (هو) أي الخلع (الفصل من النكاح) بأخذ المال
 بلقب الخلع بشرطه شرط الطلاق وحده وقوع الطلاق البائن وهو من جهته يمين ومن

جنة معاوضة (أو واقع به) أي بالخلع (أو) الواقع أيضا (بالطلاق على مال طلاق بائن) عندنا
 وعند الشافعي في التخييم نسخ وليس بطلاق روى ذلك عن ابن عباس حتى لو خالعهما رارا
 بمقتد النكاح بينهما بغير تزويج روى آخره قال أحمد وفي قول من الشافعي أنه رجعى وفي قول
 وهو أصح أقواله أنه طلاق بائن كحديثنا لقوله عليه السلام الخلع طلاق بائنه وهو مروي
 عن عمر وعلى وابن مسعود رضي الله عنهم موقوفا ومر فوعا وكذا البصح بلفظ البيع أو المباداة
 ولو قال لم أعن الطلاق لم يصدق لأن ذكر العوض أمانة صادقة على أن مراده الطلاق ولو لم يذكر
 العوض يصدق في لفظ الخلع والمباداة لأن ما كتابتان ولا يصدق في لفظ الطلاق والبيع لأنه
 خلاف الظاهر (ولزمها) أي المرأة (المال) لأنه التزاميان لم يكن البضع مالا كالتفصيص (وكرهه)
 أي المزوج (أخذ شيء) منها (أن تشر) لأن الإباحة بالفراق كاف يقال تشر على زوجته إذا
 ضربها أو خاضها ونشرت المرأة إذا أسست على فعلها وجاءت بنت ونشرت (وان نشرت)
 المرأة (لا) يكرهه إلا أخذ منها وهو باطلاقة يتناول القليل والكثير وان كان أكثر مما أعطاه
 وهو المذكور في الجامع الصغير وقال القدوري إذا كان النشوز منها كرهه أن يأخذ منها أكثر مما
 أعطاها وهو المذكور في الأصل ولو أخذ الزيادة جاز قضاء وكذا إذا أخذ شيئا والنشوز منه (وما)
 أي كل شيء (صلح) أن يكون (مهر صلح) أن يكون (بذل خلع) لأن ما صلح أن يكون عوضا
 للمتقوم أولى أن يصلح عوضا للغير المتقوم وهذا لأن البضع حالة الدخول متقوم وعند الخروج
 غير متقوم ولهذا جاز تزويج الأب ابنة الصغير على مال الصغير ولا يجوز أن يخلع ابنة الصغيرة
 بما لها فإن قلت قد يصلح الخلع ما لا يصلح للمهر كالأقل من العشرة وكما في يدها بطن غنما ونحو
 ذلك قلت هذا الجواب ولا ينعكس إلى مثله كما قد تقر في موضعه والحاصل فيه أن الغرض في
 طرد الكل أن يكون مالا متقوما ليس فيه جهالة مستترة ومادون العشرة فيه جهالة مستترة ومن
 عكس الكل أن لا يكون مالا متقوما وأن لا يكون فيه جهالة مستترة إذا كان مالا ومادون
 العشرة مال متقوم ليس فيه جهالة فلا يرد السؤال على طرد الكل ولا على عكسه فافهم (فإن
 خالعهما) أي المرأة (أو بلفظها بجمهر أو ختبر أو سببه وقع) طلاق (بائن في) صورة (الخلع) وطلاق
 (رجعي في غيره) أي في غير الخلع وهو في صورة الطلاق أما وقوع الطلاق فيه مما لا وجود للشرط
 وهو القبول وأما الافتراق في البينة والرجعية فلأن العوض إذا بطل في الخلع بطل لفظه وهو
 كناية والواقع به بائن وإذا بطل في الطلاق بطل صريحه وهو يختص بالرجعية (بجائنا) يعني بغير شيء
 عليها واتصاه على أنه صفقة مصدرة محدوف أي وقوعا بجائنا ورتبه فعال لأنه ينصرف ذكره
 الجوهر في باب مجن ثم مثل هذه المسئلة في وقوع الطلاق فيه بغير شيء بمسئلة أخرى وهي قوله
 (كفالعني) أي كقول المرأة تزويجها خالعتني (على ما في يدي و) الحال أنه (لا شيء في يديها) لأنها
 لم تسم مالا متقوما فلم تصر غارته والرجوع بالغرور (وان زادت) المرأة في قولها خالعتني على
 ما في يدي (من مال أو من دراهم) ولم يكن في يديها شيء (ردت عليه) أي على الزوج (مهرها)
 الذي أخذته منه في قولها من مال لأن ما غيرها حيث أطعمته في مال فترجع عليها بالبدل وعند
 الشافعي رد عليه مهر مثلها (أو) ردت عليه (ثلاثة دراهم) في قولها من دراهم لأن ما ذكر
 الجمع وأقله ثلاثة بخلاف ما إذا تزوجها بدراهم حيث تبطل النسبة للجهالة ويجب مهر المثل لأن

البضع حال الدخول متقوم فأمكن إيجاب قيمته إذا جهل المسمى فإن قلت قد ذكر ابن وهبي
 للتعريض فينبغي أن يجب بعض الدراهم وذلك درهم أو درهمان قلت لا يلزم ذلك لأنه قد تكون
 لبيان الجنس لأن في قولها على ما في يدي نوع اجماع لا يعرف من أي جنس هو فينبغي أن يسوي
 القدر ويرى بين قوله من دراهم ومن الدراهم فإن قلت كان ينبغي أن يلزمها درهم واحد في
 المعرف لأنه بمنزلة المقر بالمعرف حتى يصرف إلى أدنى الجنس عند تعدد صرفه إلى الكل كما إذا
 حلف لا يشترى العبد أو لا يتزوج النساء قلت انما يصرف إلى الجنس عند عدم قرينة على
 العهد وقد وجدت ههنا وهو قوله على ما في يدي فلا تكون للجنس فوجب اعتبار الجمعية فيه
 بخلاف ما ذكره القريظة الدالية على العهد فيه (وإن خالف) امرأته (على عبد اباها) أي
 للمرأة (على أنها برتبة من ضلته لم تبرا) أي المرأة لأنه عقد معاوضة فيقتضى سلامة العوض
 واشترط البراءة عنه شرط فاعيد فيبطل ولا يبطل الخلع لأنه كالنكاح لا يبطل بالشرط الفاسد
 بخلاف البيع لأنه يبطل به فلا يصح في الاتقي فاذا بطل وجب عليه تسليم عينه إن قدرت عليه
 ولا تقسيم قيمته كما لو خالها على عبد الغير (قالت) المرأة تزوجها (طلقني ثلاثا) أي ثلاث
 طلقات (بأنف طلق) الزوج طلاق (واحدة له ثلث الآلف) لأن الباء تعجب الاعراض وهو
 ينقسم على المعوض وعند مالك لزومها كل الآلف وعند أحمد يقع بغير شيء (وبانت) المرأة
 لوجوب المال (وفي) قولها طلقني ثلاثا (على الف) فطلقها واحدة (وقع) طلاق (رجعي مجانا)
 يعني من غير شيء عند أبي حنيفة لأن على الشرط فصارا يقع الثلاث شرط للزوم الآلف والمبدل
 لا يوزع على اجراء الشرط وعنددهما عليها ثلث المال والطلاق بائن لأن على مثل الباء في
 المعاضات وبه قال الشافعي وعند مالك يلزمها كل الآلف ولو قال لا امرأته (طلقني نفسك ثلاثا)
 أي ثلاث طلقات (بأنف أو على الف فطلقت) المرأة نفسها اطلاقا (واحدة لم يقع شيء) لأنه لم يرض
 بالنيثونة إلا بسلامة الآلف كلها (و) لو قال لها (أنت طالق) بأنف أو على الف فقبلت (المرأة
 (لزم) الميال للقبول (وبانت) لوجوب المال (و) لو قال لها (أنت طالق) وعليك الف (أو) قال
 لعبد (أنت حر) وعليك الف فطلقت (المرأة) (وعتق) العبد (مجانا) أي بغير شيء قبل أو لم يقبل
 عند أبي حنيفة لأن الأصل انفراد كل جلة بنفسه أو الاتصال بدلالة عارضة ولا دلالة فلا شيء
 وعنددهما ان وقوع الطلاق والعتاق ولزومهما المال والإفلا لأنه معاوضة وبه قالت الثلاثة
 وعلى هذا الخلاف لو قالت هي طلقني ولك ألف أو قال العبد أعتقني ولك ألف فنفع (وصح شرط
 الخيار لها) أي للمرأة (في الخلع لا) يصح (له) أي للزوج عند أبي حنيفة فإن ردت الخلع في أيام
 الخيار بطل فلا يقع الطلاق وإن قبلت صح فيقع ويجب المال لأن الخلع من جانبها فملك المال
 وأنه يقبل الخيار كالبيع وقال لا يصح لها كما لا يصح له وبه قالت الثلاثة ولو قال لا امرأته
 (طالقتك) أمس بأنف فقبلت فطلقت (المرأة) (قبلت سيدي) الرجل دون المرأة ولم تطلق لأن
 الطلاق بمال عين من جانبه وقبولها شرط الحنفية فيكون القول قوله فيه لأنه منسكرك لوجود
 الشرط (بخلاف البيع) بأن قال لغيره بعتك هذا العبد فلم تقبل حيث لا يقبل قوله في انكار
 القبول لأن الاقرار بالبيع اقرار بالشراء لأنه لا يملك إلا به فانكاره يكون رجوعا فلا يسمع
 (ويستقط) من الاستعاط وقوله (الخلع) بالرفع فاعله (والمباراة) عطف عليه وقوله (كل حق)

بالنصب مفعوله أى كل حق ثابت (لكل واحد) من الزوجين (على الآخر مما يتعلق بالنكاح)
 هذا أعني حنفية فالمباراة والخلع متساويان فى أن كلا منهما يسقط به جميع حقوق النكاح
 مما لكل منهما على الآخر حتى إذا كان ذلك قبل الدخول وقد قبضت المير لا يرجع عليها بشئ
 ولو لم تكن قبضت شيئاً لا يرجع عليه بشئ ولو خالعا على مال لزمها وبسقط الصداق لانها
 يقضيان براءة كل منهما عن صاحبه من حقوق العقد وعند محمد لا يسقط فيهما إلا ما سمي به فقط
 ولها المهر على الزوج وله الرجوع عليها بنصف ما قبضت قبل الدخول ولا تسقط نفقة العدة
 إلا بالتسمية وبه قالت الثلاثة وقال أبو يوسف تسقط بالمباراة جميع حقوق النكاح كما قال أبو
 حنيفة ولا يسقط فى الخلع إلا ما سمي به كما قال محمد لان المباراة تقتضى البراءة المطلقة من الجانبين
 والخلع لا وقد يقول له مما يتعلق بالنكاح لان غيره من الحقوق لا تدخل فيها الا بوجوبه ليس
 بسبب النكاح ونفقة العدة لم تجب بعد ولكن لو شرطت البراءة منها سقطت ولو شرطت البراءة من
 نفقة الولد الصغير وحى مؤنة الرضاع ينظران وقوله وقتما كالمنة ونحوه صح والافلا ولا يصح
 ابرأوا عن السكنى لان خروجها معصية ولو ابرأته عن مؤنة السكنى بأن التزمتم بأى سكنت
 ملكها صح مشروطا فى الخلع لانه خالص حقها وفى الغاية ثم بالخلع حل تقع البراءة من دين آخر
 سوى دين النكاح فى ظاهر الرواية لا وفى رواية الحسن عن أبي حنيفة تقع وكذلك المباراة هل
 توجب البراءة عن سائر الديون فيه اختلاف المشايخ والصحيح انه لا توجب كذا فى الفتاوى
 الصغرى أما اذا كان العقد بلفظ الطلاق على مال فهل تقع البراءة عن الحقوق المتعلقة بالنكاح
 فى ظاهر الرواية لا تقع لان لفظ الطلاق لا يدل على إسقاط الحق الواجب بالنكاح وفى رواية
 الحسن عن أبي حنيفة تقع البراءة عنها لان تمام المقصود ولو كان الخلع بلفظ البيع والشراء
 اختلف المشايخ فيه على قول أبي حنيفة قال فى الفتاوى الصغرى والصحيح أنه كالخلع والمباراة
 وعندهما الجواب فيه كالجواب فى الخلع وفى الفتاوى الصغرى أيضا لو قال لامرأته خالعتك
 فقبلت المرأة يقع الطلاق وتقع البراءة ان كان عليه مهر وان لم يكن عليه مهر يجب عليها رد ما ساق
 اليها من المهر لان المال مذكور عرفا بذكر الخلع فلهذا عن أول اقرار شيخ الاسلام خوارزمي
 رحمه الله فعلم بهذا ان ما ذكره فى أول مسائل الخلع بقوله اذا قال ليا خالعتك فقبلت لا يسقط
 شئ من المهر فيه نظرا والله أعلم (وقوله (حتى لو خالعا) الخ توضيح ويان لاسقاط الخلع
 والمباراة كل حق لكل منهما على صاحبه مما يتعلق بالنكاح أى حتى لو خالعا رجلا امرأته
 (أو بارأها) بأن قال بارأتك أو قالت بارأنى وكان الخلع أو المباراة (بإعمال معلوم كن للزوج) أى
 ثبت له (ما سميت) هى (له) أى للزوج (ولم يبق لأحدهما) أى لأحد الزوجين (قبل صاحبه دعوى
 فى المهر) حتى لا يجب عليها رد ما قبضت ولا عليه دفع ما لم تقبض سواء (مقبوضا كن) المهر
 (أو غير مقبوض) وسواء كان (قبل الدخول بها) أى بالمرأة (أو بعده) أى بعد الدخول فهذا
 ينقسم على وجوه لانه إما أن لا يسميا شيئا أو سميا المهر أو بعضه أو مالا آخر وكل واحد على
 وجهين إما أن يكون قبل الدخول أو بعده والمهر لا يخلو إما أن يكون مقبوضا أو غير مقبوض
 فالجمله ستة عشر وجهها الأول أن لا يسميا شيئا وكان قبل الدخول وكان المهر غير مقبوض برئ
 كل منهما عن حق الآخر مما لزمه فى النكاح فى الصحيح الثانى أن لا يسميا شيئا وكان قبل الدخول

وكان المهر مقبوضا فالحكم كذلك الثالث أن لا يسميا شيئا وكان بعد الدخول وكان المهر مقبوضا فالحكم كذلك الرابع أن لا يسميا شيئا وكان بعد الدخول وكان المهر غير مقبوض فالحكم كذلك الخامس أن يسميا المهر وهو ألف درهم مثلا وكان بعد الدخول ولم يكن مقبوضا يسقط عنه كله السادس أن يكون بعد الدخول وكان مقبوضا رجع عليها بجميعه بالشرط السابع أن يكون قبل الدخول وكان المهر مقبوضا ففي القياس يرجع عليها بألف وخمسمائة ألف بالشرط وخمسمائة الطلاق قبل الدخول وفي الاستحسان يرجع عليها بالالف المقبوض فقط لأن المهر اسم لما تستحقه المرأة وهو خمسمائة قبل الدخول فيجب عليها إردؤه بالشرط وخمسمائة أخرى بالطلاق قبل الدخول لأنها قبضت ما لا تستحقه فيجب عليها إردؤه الثامن أن لا يكون المهر مقبوضا ففي القياس يسقط عنه جميع المهر ويرجع عليها بالزائد وفي الاستحسان لا يرجع عليها بشيء ما ذكرنا أن المهر اسم لما تستحقه المرأة وهو خمسمائة فيجب لها ذلك عليه ويجب له مثله عليها بالشرط فليقتديان قضا صا التاسع أن يسميا بعض المهر بأن خالعهما على عشر مهرهما مثلا والمهر ألف وكان بعد الدخول والمهر مقبوض يرجع عليها بمائة درهم ويسلم الباقي لهما العاشر أن لا يكون المهر مقبوضا ففي هذه الصورة يسقط عنه كل المهر مائة بالشرط والباقي يحكم الخلع الحادي عشر أن يكون قبل الدخول والمهر مقبوض ففي القياس يرجع عليها بستمائة منها مائة بدل الخلع وخمسمائة بالطلاق قبل الدخول وفي الاستحسان يرجع عليها بمائة من درهما لا بد ذلك عشر مهرها قبل الدخول وبرئت المرأة عن الباقي يحكم لفظ الثاني عشر أن لا يكون المهر مقبوضا سقط عنه كله استحسانا العشر بالشرط والنصف بالطلاق قبل الدخول والباقي يحكم الخلع الثالث عشر أن يسميا ما لا غير المهر وكان بعد الدخول والمهر مقبوض فله المسمى لا غير الرابع عشر أن لا يكون المهر مقبوضا فله المسمى ويسقط عنه المهر يحكم الخلع الخامس عشر أن يكون قبل الدخول والمهر مقبوض فله المسمى بالشرط ويسلم لها ما قبضت ولا يجب عليها رد شيء منه السادس عشر أن لا يكون مقبوضا فله المسمى بالشرط ويسقط عنه المهر يحكم الخلع (وان خلع) الاب (صغيرة) أي ابنته الصغيرة (بما لها لم يجز عليها) أي على الصغيرة لأن الخلع على مالها كالتبرع به فلا ينفذ عليه (وطالقت) الصغيرة بقبول الاب في الأصح لأنه لا يلزم من عدم وجوب المال عدم وقوع الطلاق لا ترى أن الخلع بالتبرع به الطلاق ولا يوجب شيئا (ولو) خالعهما الاب (بألف) درهم (على ارضامن) للألف بمعنى أنه ملتزم له لأنه ضامن عنها بطريق الكفالة لأن المال لا يلزمها فإذا التزم جاز ذلك ولهذا (طلقت) الصغيرة (وتجب) (الألف عليه) أي على الاب لأن اشتراط بدل الخلع على الأجنبية صحيح فعلى الاب أولى ووقوع الطلاق بقبول الاب وقد قيل إن تأويل المسئلة أن يخالعهما على مال آخر مثل مهرها ما الخلع على مهرها فغير جائز لأن الاب ليس له ولاية إبطال ملكها بمقابلته شيء باليس بمقتوم ولا يعتبر ضمانه في ذلك والأصح أن الخلع على مهرها كخلع على مال آخر وضمان الاب آياه صحيح ثم بعد ذلك ينظر فإن كان مهرها ألفا مثلا وكان قبل الدخول لزمه الألف قياسا وفي الاستحسان يلزمه خمسمائة وقد تقدم وجههما ولو شرط الزوج البذل عليها توقف على قبولها إن كانت أهلا له بأن تكون مقيمة وهي التي تعرف أن الخلع سالب والنكاح جالب فان قبضت وقع اتفاقا لوجود الشرط ووقوع الطلاق يعتمد دون

لزوج المال على ما مروا من قبل الأب عنها صح في رواية ولا يصح في أخرى وهي الأصح لأن قبولها
بمعنى شرط اليمين وهو لا يحتمل النيابة وإن خالعهما على مهرها توقف على قبولها فإن قبلت وقع
الطلاق ولم يسقط من المهر شيء لما ذكرنا وإن قبله الأب فعلى الروايتين ما لم يضمنه وإن ضمنه صح
ووقع الطلاق لوجود الشرط والله أعلم

* هذا (باب) في بيان أحكام (الظهار) *

وهو مصدر من ظاهر بظاهر وفي الشرع (هو) أي الظهار (تشبيه المنكوحه بحزمتة) أي
بامرأة محترمة (عليه) أي على المشبه (على التأييد) مثل الأم والبنت والاخت وقيل ينبغى
أن يزداد اتفاقا لخبر ج أم المزني بم ابنته لأنه لو شبهها بم لا يكون مظاهرا كذا في شرح
الطحاوى وفي الاختيار يكون مظاهرا عند أبي يوسف خلافا لمحمد بناء على أن القاضي إذا قضى
بجواز نكاحهما ينفذ عنده خلافا لأبي يوسف وفي المحيط لو قبل امرأة أو لمساها ونظر إلى فرجها
بشهوة ثم شبه امرأته بابنته لم يكن مظاهرا عند أبي حنيفة ولا يشبه هذا الوطء لأن حرمة
منصوص عليها (حرم عليه) أي على المظاهر (الوطء ودواعيه) كاللمس والقبلة بشهوة (بأنات)
أي بقوله أنت (على كظهر أي حتى يكفر) عن ظهاره لقوله تعالى والذين يظهرون من نسائهم
إلى أن قال فتحرر برقبته من قبل أن يتماسا تزنا في خولته بنت مالك بن ثعلبة امرأة أوس بن
الصامت وهو مشهور وعند الشافعي في الجديده وأجد في رواية لا تحرم الدواعي (فلو وطئ)
المظاهر (قبله) أي قبل التكفير (استغفر ربه) عز وجل ولا يجب عليه غير الكفارة الأولى أشار
إليه بقوله (فقط) وقال سعيد بن جبيرة عليه كسار تان وقال النخعي عليه ثلاث كفارات والنجاة
عليها ما روى أن سلمة بن صخر حين واقع امرأته وقد ظاهر منها اتى النبي صلى الله عليه وسلم
فقال يا رسول الله اتى ظاهرت من امرأتى فوقعت عليها قبل أن أكفر فقال ما حملك على ذلك
يرحمك الله فقال رأيت خلخالها في ضوء القمر قال فلا تنكر بهم احتج تفعل ما أمرك الله رواد
الأربعة وقال الترمذي حديث حسن غريب صحيح وفي رواية قال له أسد تغفر ربك ولا تعد حتى
تكفر ولو كان شيء أبخر واجبا عليه لينه عليه السلام له (وعوده) أي عود المظاهر وهو العود
المذكور في قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا (عزمه على وطئها) أي على وطء المظاهر أياها وقال
الشافعي أن يسكنها بعد الظهار زمانا يمكن فيه ابتاع الطلاق ولا يطلق حتى لو طلق موصولا
بالمظاهر لا يلزمه كفارة عنده لأن العود النقض يقال فلان صنع في حق فلان صنيعه ثم عاد
ها أي نقضه فنقض الظهار في أمساكها نكاحا لأن موجب هذا التشبيه أن لا يسكنها نكاحا
وقال مالك العود الوطء نفسه والحديث المذكور يرد عليه وقالت الظاهرية أن يتكلم بالظهار
مرة أخرى ولا يحرم وطؤها بدون الثانية وهذا فساد ظاهر لأنه لو كان كذلك لقال يعودون من
الاعادة لا من العود ولأن موجب الظهار هو حرمة الوطء فيقتصر في العزم على الوطء وأما النكاح
فهو ويحاله واللام في قوله لما قالوا يعني إلى وقيل يعني في وقال الفراء جمع في عن أي يرجعون
عما قالوا فيريدون الوطء والعود الرجوع فإذا قصد وطئها وعزم عليه رجع عما قال فلها يجب
عليه الكفارة حتى لو أبانها أو لم يعزم على وطئها لم يجب عليه لعدم الرجوع وكذا لو مات أحدكما
ولو عزم ثم رجع وترك العزم سقطت عنه والمرأة أن تطالبه بالوطء وعليها أن تمنعه من الاستمتاع

بها حتى يكفر وعلى القاضي أن يجبره على التكفير دفعا للضرر عنها (وبطنها) أي وبطن أمه
 (ونخذها وفرجها كظهرها) حتى لو شبه امرأته بعض من هذه الاعضاء يكون مظاهرا لان
 هذه الاشياء يحرم عليه النظر اليها ولها اختلاف الابد ونحوها لانه يجوز النظر اليه ولها
 بلا شبهة (وأخفه) أي وأخذ المظاهر (وعتمه وأتمه رضاعا) أي من جهة الرضاع وهو راجع
 الى السك (كأنه) نسبا حتى يصير مظاهرا بتشبيهه منكروحه بواحدة ممن لان حرمتن على
 التأبد بخلاف ما لو شبهها بأخت امرأته أو عمتها أو خالته لان حرمتن ليست على التأبد
 (ولو قال لامرأته (رأسك) على كظهر أي (وفرجك) على كظهر أي (ووجهك) على
 كظهر أي (ورقبك) على كظهر أي (ونصفك) على كظهر أي (وثلاثك) على كظهر أي كان
 مظاهرا في السك (كأنت) على كظهر أي لان هذه الاعضاء مبرمها عن الجميع وعراب
 هذا التركيب ان قوله رأسك في محل الرفع على الابتداء والتقدير وقوله رأسك وقوله كأنت
 في محل الرفع على الخبرية أي كقوله أنت على كظهر أي (وان نوى) المظاهر (بأنت) أي بقوله
 أنت (على مثل أي برأ) أي كرامة (أو) نوى (ظهارا أو) نوى (طلاقا فكنوى) أي يستفسر
 منه فان قال أردت الكرامة فهو كما قال لان التكريم بالتشبيه فاش في الكلام وان قال
 أردت الظهار فهو وظهار لانه شبهها بجميها وان قال أردت الطلاق فهو طلاق بائن لانه تشبيه
 بالأم في الحرمة فكانه قال أنت على حرام ونوى الطلاق (والأ) أي وان لم ينوشبه (أ) لغا كلامه
 عندهما الاحتمال الجلي على الكرامة وعند محمد وظهار لانه شبهها بجميها فيدخل العضو
 في الجمله وعن أبي يوسف مثله اذا كان في حالة الغضب وعنه أنه يكون ايلاء ولو قال أنت على
 كأي فهو مثل قوله أنت على مثل أي في الوجوه كلها (و) ان نوى (بأنت) أي بقوله أنت (على
 حرام كأي ظهارا أو) نوى (طلاقا فكنوى) لانه من الكنايات فيكون طلاقا بالنية
 وان نوى الظهار فظهار لانه شبهها في الحرمة بأتمه ولو شبهها بظهارها كان ظهارا فبها أوى
 وان لم يكن لنية فهو وظهار لانه لفظ محتمل فيثبت به الادنى وعند أبي يوسف هو ايلاء (و) ان نوى
 (بأنت) أي بقوله أنت (على حرام كظهر أي طلاقا أو) نوى (ايلاء فظهار) أي فهو وظهار
 عند أبي حنيفة لانه صريح فيه فلا تعدل فيه النية وقوله حرام تو كيد لقتضي اللفظ فلا يغيره
 وقالان نوى ظهارا أو لم تكن لنية فهو وظهار وان نوى طلاقا فطلاق وان نوى ايلاء فايلاء
 لان كلامه محتمل لكلامه ثم ان نوى الطلاق لا يكون ظهارا عند محمد وعند أبي يوسف يكونان
 معا الظهار باللفظ والطلاق بنية وان نوى ايلاء ينبغي أن يكون ايلاء وظهارا بانهما هما
 (ولا ظهارا الا من زوجته) اتعينا في النص فلو ظاهرا من أمته لا يكون مظاهرا اخلافا لما لاك
 والنص حجة عليه ولان الظهار كان طلاقا في الجاهلية فنقل الشرع حكمه الى تعريم مؤقت
 بالكفارة والامة ليست بجعل للطلاق فلا تكون محلا للظهار كالايلاء كان طلاقا في الحال
 فانهم الشرع الى معنى أربعة أشهر (فلو تكلم) رجل (امراة بغير أمرها) أي بغير اذنها
 (فظاهرها فاجازته) أي النكاح بعد ذلك (بطل) الظهار لانه صادق في التشبيه في ذلك الوقت
 فلا يجب عليه جراء الزور وقوله لنسائه (أنتن) على كظهر أي ظهار منهن جميعا لوجود ركنه
 في كهن وهو التشبيه وارتفاع ظهاره على أنه خبر عن القول المتقدرا كذا ذكرناه (وكفر) المظاهر

في المسئلة المذكورة (لكل) واحدة منهم فان كانت ثلاثا فثلاث كفارات وان كانت
أربعاً فاربعة لانها لانتهاء الحرمة وهي تثبت في حق الكل فتتعدد بتعدد ما لا يكفيه
كفارة واحدة اذا ظاهراً منهم بكلمة واحدة كما هو قال والله لا أقرب بكن ثم قربهم لم يلزمه
الا كفارة واحدة قلنا الكفارة في الإيلاء له تلك حرمة اسم الله تعالى فلا تتعدد الا بتعدد ذكر
اسم الله عز وجل

هذا (فصل) في بيان الكفارة (وهو) أي التكفير (تحرير رقبة) قبل الوطء وذلك لتعجيله
فتقدم عليه سواء كانت الرقبة ذكراً أو أنثى صغيراً أو كبيراً مسلمة أو كافرة لا إطلاق للنص وقال
الشافعي لا يجوز الكفارة كما في مثل الخطأ به قال مالك وأحمد قلنا الأصل أن يعمل بقتضي
كل نص إطلاقاً وتقييداً ويجوز المتردد عند البعض ولا يجوز عند آخرين لانه مستحق القتل
حق يجوز المرتبة بلا خلاف (ولم يجوز الاعي ومقطوع السيدين أو) مقطوع (الجماع) أي
الجماع بين (أو) مقطوع (الرجلين) أو (المجنون) أيضاً والأصل أن فوات جنس المنفعة
يمنع الجواز والاختلال لا يمنع فيجوز الأصم والأعور ومقطوع إحدى اليدين وإحدى الرجلين
من خلاف والخصي والمجنون ومقطوع الأذن والمراذبا الأصم الذي يسمع اذا أصبح عليه
فأما الآخر من فلا يجوز لفوات جنس المنفعة (و) لم يجوز (المدير) أيضاً (وأم الولد) لاستحقاقهما
الحرية من وجه فمكان الرق فيه ما نأصا (و) لم يجوز أيضاً (المكاتب الذي أدى شيئاً) من مال
الكتابة لانه تحرير بعوض وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يجوز لأن رقعه ينقص بما أدى
فيكون باقياً من كل وجه وهذا قبل الفسخ بخلاف المدير وأم الولد (فان لم يؤد) المكاتب (شيئاً)
من مال الكتابة يجوز لانه تحرير من كل وجه وقال الشافعي وزفر لا يجوز لانه استحق الحرية
بوجه الكتابة (أو استرى) المظاهر (قريبه) مثل أبيه أو أخته أو أخيه حال كونه (أو بابا الشراء
الكفارة) يجوز أيضاً لأن الشراء على العتق وقال زفر والثلاثة لا يجوز وهو قول أبي حنيفة
أولاً لأن على العتق القرابة والشراء شرطه وعلى هذا الخلاف لو وهب له أو تصدق عليه
أو أوصى له به وهو ينوي به عن الكفارة (أو حرّر) المظاهر (نصف عبده عن كفارة ثم حرّر
باقية) وهو النصف الآخر (عنه) أي عن الكفارة يجوز أيضاً لانه أعتق رقبة كاملة
بكل ما ينقص المقصود به وقوله (صح) جواب المسائل الثلاث أي صح ما نعمل المظاهر في هذه
المسائل (وان حرّر) المظاهر (نصف عبده مشترك) بينه وبين غيره (وضمن) لشريكه (بأقية)
وهو النصف الآخر لم يجوز ذلك عند أبي حنيفة لان الاعتاق يتجزأ عنده وقال لا يجوز
لان الاعتاق لا يتجزأ عندهما فاعتق جزء منه عتق كله فصار معتقاً كل العبد وهو ملكه إلا أنه
ان كان مومراً ضمن نصيب شريكه فيكون عتقاً بغير عوض فيجزيه وان كان معبراً سعى العبد
فيكون عتقاً بعوض فلا يجوز به عن الكفارة فان قلت ما الفرق بيننا وبين المسئلة التي قبلها قلت
المنقصان هنا عتق في النصف الآخر لانه راسمة الرق فيه ثم انتقل اليه بالضممان فأفصا
فلا يجوز به عنه وهذا المنقصان كذهاب البعض بسبب العتق فجعل من الاداء (أو حرّر)
المظاهر (نصف عبده ثم وطئ) المرأة (التي ظاهراً ثم حرّر باقية) وهو النصف الآخر لم يجوز
أيضاً عنده خلافاً لها وهي أيضاً مبنية على الأصل المذكور وقوله (لا) جواب المسائلين أي

لا يجوز عن الكفارة (فإن لم يجد) المظاهر (ما يعتق صام شهرين متتابعين ليس فيه ما) أي
في الشهرين شهر (رمضان وأيام منية) وهي يوم الفطر ويوم النحر وأيام التشريق لأن التتابع
منصوص عليه وهو يقدر على شهرين متواليين خاليين عن هذه الأيام بخلاف ما إذا حاضت
المرأة في صوم كفارة الإفطار أو القتل حيث لا ينقطع به الترتيب لأنها لا تجدد أمنه في شهرين
بخلاف كفارة اليمين والنفاس والمرض حيث تستقبل في هذه الأشياء لأنه يمكن وجود شهرين
خاليين عن النفاس والمرض ومدة كفارة اليمين قليلة فيمكنها أن تصوم مرتين من غير حرج
ثم إن صام شهرين بالاهله أجزأه وإن كانا قاصين ولا فلا يجوز به إلا الكامل (فإن وطئها) أي
المرأة التي ظاهر منها (ففيه ما) أي في الشهرين (ليلاً) أي في الليل حال كونه (عامداً أو) وطئها
(يوماً) أي في اليوم حال كونه (ناسياً) وانما لم يقل نهاراً ليدخل فيه ما بين طلوع الفجر إلى
طلوع الشمس (أو أفطر) فيه ما مطلقاً سواء كان بعدراً أو غير عذر (استأنف الصوم) عندهما
لأنه بالافطارات الترتيب وبالوطء قد سيم الكفارة وقال أبو يوسف لا يستأنف إلا بالافطار
لأنه يمنع التتابع وبه قال الشافعي وعند مالك وأحمد إن كان بعدراً لا يستأنف (ولم يجوز للعبد
إلا الصوم) لأنه لا مال له (وإن أطمع أو اعتق عنه) أي عن العبد (سبيده) أي مولاه وهو واصل
بما قبله وعند ابن القاسم المالكي لو أطمع باذن سيده جاز (فإن لم يستطع) المظاهر (الصوم) أطمع
سنتين فقيراً كالقطرة في قدر الواجب يجب عليه نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعير
أقوله عليه السلام لسلمة بن خنجر البياضي أطمع سنتين مسكيناً وسقماً تمرين سنتين مسكيناً
رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن وعند الشافعي لكل مسكين مئذ من غالب قوت
بأده وعند مالك مئذ بمئذ شام وهو مئذان بمئذ النبي صلى الله عليه وسلم وعند أحمد من البر مئذ
ومن تمر أو شعير مئذ (أو دفع) قيمته أي قيمة المذكور وعند الثلاثة لا يجوز وقدر الأصل
في الزكاة ويجوز تكميل أحد النوعين بالآخر لا اتحاد المقصود وهو الإطعام فصاعاً جنساً
واحد من هذا الوجه جاز التكميل بالأجزاء ولا يجوز بالتبعية حتى لو أدى أقل من صاع من
التمر يساوي نصف صاع من بر لا يجوز لأن القيمة لا تعتبر في المنصوص عليه فصاعاً لو أدى
نصف صاع من تمر جديد يساوي صاعاً من الوسط حيث لا يجوز ولا يرد على هذا ما لو أطمع خمسة
وكساً خمسة في كفارة اليمين حيث تجوز الكسوة عن الإطعام بالقيمة والكسوة منصوص
عليها وحيث لا يجوز تكميل أحدهما بالآخر أجزاء ولا ما لو أعتق نصف رقبة وصام شهرين
حيث لا يجوز تكميل أحدهما بالآخر لأن شرط منعه اعتبار القيمة بشرط جواز التكميل
اتحاد الجنس فلم يوجد لأن الكسوة غير الإطعام والاعتاق غير الصوم ولا يلزم على هذا جواز
عتق نصف رقبتين مشتركتين لأن المنصوص عليه الرقبة ونصف الرقبتين ليس برقبة بخلاف
ما لو اشتركا في شخصية شاتين حيث يجوز لأن الشركة لا تمنع صحة الانضمام (فلأمر) المظاهر
(غيره أن يطعم عنه من ظهاره) أي لأجل ظهاره (ففعّل) الغرض بذلك (أجزأه) وفي بعض النسخ
صح لأنه طلب منه التخليص معنى والفقر قابض له أو لأنه لنفسه ففحق تملكه ثم تخليصه ثم في ظاهر
الرواية ليس للعام وأن يرجع على الأمر لأنه يحتمل الهبة والقرض فلا يرجع بالشك
وعن أبي يوسف أنه يرجع (وتصح الإباحة في الكفارات) وهي كفارة الظهار وكفارة الصوم

وكفارة المين وكفارة القتل (و) في (الفدية) أيضا مثل أجر ثمة الجنائيات في الحج ونحوها
 (دون الصدقات والعشر) لأن المنصوص فيها الإتياء وهو يقتضي القليل بخلاف الكفارات
 والفدية لأن المنصوص فيها الإطعام وهو حقيقة في التمكين وذلك بالإباحة وانما جاز التمسك
 بدلالة النص وقال الشافعي لا تجوز الإباحة في الكل ولا بد من التمسك لانه أدفع الحاجة
 (والشرط غدا) بنفع العين المحبة وهو تنبيه غدا (أو عشاء) بنفع العين تنبيه عشاء وقوله
 (مشبعان) صفة كل منهما على الانفراد (أو غدا وعشاء) في يوم واحد لأن الاعتبار دفع حاجة
 اليوم وذلك بالغدا والعشاء عادة ويقوم قدرهما مقامهما فكان الاعتبار كتمان والسهور
 كالغدا ولو غدى ستين وعشى ستين غيرهم لم يجزه إلا أن يعيد على أحد الستين منهم غدا
 أو عشاء ولا بد من الأدام في خبز الشعيرة والذرة بخلاف خبز البر فاذا شبعوا آخره قليلاً أو
 كثيراً الحاصل المقصود ولو كان فيهم صبي فطيم لم يجزه لأنه لا يستوفي كلاً ولو كان بعضهم
 شعبان قبل الأكل (فإن أعطى فقيراً واحداً شهرين) يعني أطعمه ستين يوماً (صح) وقال
 الشافعي لا يصح لأن التفرق على الستين واجب بالنص وإنما أن المقصود سد حاجة المحتاج
 والحاجة تتجدد بتجدد الأيام فكان اليوم الثاني كسكين آخر (ولو) أعطى مسكيناً واحداً
 كله (في يوم) واحداً (لا يصح إلا عن يومه) ذلك لأن الواجب عليه التفرق ولم يوجد كالحاج
 إذا رمى الجمر بسبع حصيات بدفعة واحدة لا يجزيه إلا عن واحدة وأما إذا ملكه بدفعات
 فقليل يجوز قبل لا يجوز إلا عن يومه ذلك وهو الصحيح (ولا يستأنف) الإطعام (بوطنها) أي
 بوطء المظاخر التي ظاهر منها (في خلال الإطعام) لإطلاق النص فيه فيجوز على إطلاقه ولا يحمل
 على المقتدي بالإعتاق والنصوم بالقياس (ولو أطم) المظاخر (عن ظهاريين ستين فقيراً كل فقير
 صاعاً) بأن أعطى ستين فقيراً ستين صاعاً من البر (صح عن) ظهاري (واحد) عندهما وقال محمد
 صح عنهما كما لو اختلف جنس الكفارة وإيهما أن النية في الجنس الواحد ولو لعدم الاحتياج
 إليه لعدم الشائفة فإذا غتبت النية بعد بنية مطلق الظهار والمؤدى يصلح كفارة واحدة
 لأن التدبير بصف الصاع لمنع نقصان ولا يمنع الزيادة فصارت كالأوى أصل الكفارة ولم يزد
 عليه بخلاف ما إذا تفرق الدفع أو كانت اجنسين (و) لو أطم ستين فقيراً كل فقير صاعاً (عن) كفارة
 (أقبار) كفارة (ظهاريين صاعاً) أي عن كفارة أقبار وظهاريين بالاتفاق لا اختلاف
 الجنيين كما ذكرنا (ولو حرر عبدان عن ظهاريين ولم يعين) أحدهما (صح عنهما) أي عن
 الظهاريين لا اتحاد الجنس وعند الشافعي ومالك لا يصح إلا تعين (ومثل) أي مثل حكم التعزير
 في المسئلة المذكورة (الصيام) بأن صام عنهما أربعة أشهر (والإطعام) بأن أطعم عنهما مائة
 وعشرين مسكناً ولم يعين أحدهما (ما إذا) كرنا (وان حرر عنهما) أي عن ظهاريين (رقبة
 أو صاع) عنهما (شهرين صاعاً عن واحد) يعني أنه أن يجعل ذلك عن أيهما شاء وعند الشافعي
 ومالك وفطر لا يصح عن واحد منهما (و) أن حرر (عن ظهاريين) كفارة (قل لا) يجوز أن أعق
 رقبة مؤمنة عن ظهاريين قتل لم يجز عن واحد منهما وإن كانت كفارة جاز عن الظهاريين استحباً
 لأن الكفارة لا تصلح لكفارة القتل فعبثت لظهاريين عن الشافعي لأنه أن يجعل عن أحدهما
 في الفصلين والاصل في هذا كله أن نية التعيين في الجنس الواحد لغو وفي المختلف مفسد على

ما تقدم فاذا الغاي في مطلق النية فله أن يعين أمه ما شاء ألا ترى أنه لو نوى قضاء يومين من رمضان
يجزئ به عن يوم واحد ولو نوى عن القضاء والنسأ وأوعن القضاء والكفارة لا يجزئ به عن واحد
منهم أو يعرف اختلاف الجفس في الحكم باختلاف السبب والصلوات كلها من قبيل المختلف
حتى الظاهر من يومين أو العسرين من يومين بخلاف صوم رمضان لأنه عبارة عن ثلاثين يوما
بلياليه فلاجل هذا لا يحتاج إلى تعيين صوم يوم السبت مثلا أو يوم الاحد حتى لو كان
عليه قضاء يومين من رمضان بشرط التعيين عن أحدهما ولو نوى ظهرا أو عصرًا أو نوى ظهرا
وصلاة جنازة لم يكن شارعا أصلا ولو نوى ظهرا ونسأ لم يكن شارعا أصلا عند محمد وعند أبي
يوسف يقع عن الظاهر لأنه أقوى ولو نوى صوم القضاء والنفل أو الزكاة والنطق أو الحج
المذكور والتطوع **بـ** كون تطوعا عند محمد وعند أبي يوسف يقع عن الأقوى ولو نوى حجة
الاسلام والتطوع فهو حجة الاسلام اتفاقا والله أعلم

هذا (باب) في بيان أحكام (اللعان) *

وهو مصدر لعن من اللعن وهو الطرد والابعاد وسمى به لمسا فيه من لعن نفسه في الخامسة وهي
من تسمية الكل باسم البعض كالصلوة تسمى ركوعا وجودا وفي الشرع (حتى) أي اللعان
والتأنيث باعتبار الملاعة أو بالنظر إلى قوله (شهادات مؤكدة باليمين مقرونه باللعن) هذا
ركن اللعان وهو (قائمة مقام حد القذف في حقه) أي في حق الزوج وله ذات شرط كونها
من محبة فاذنوها ولا تقبل شهادته بعد اللعان أبدا (و) قائمة مقام حد الزنا في حقه) أي في حق
المرأة ولهذا لو قذفها مرة أيا كنتي لعان واحد كالحذ وقال الشافعي هي أيمان مؤكدة باللفظ
الشهادة فيشترط أهلية البين عنده فيجبر بين المسلم وامرأته الكافرة وبين الكافرة وامرأته
الكافرة وبين العبد وامرأته وبه قال مالك وأحمد وعندنا يشترط أهلية الشهادة فلا يجبر
الابن المسلم الحزين العاقل بين اللعني غير محمد ودين في قذف لقوله تعالى في شهادة أحد هتتم
(فلوقذف) رجل (زوجته بالزنا) بأن قال أنت زانية أو زنت وقيد به لأنه لو قذفها بغيره لا يجب
اللعان لأنه قائم مقام الحد فلا يجب إلا بما يجب به الحد (و) الحال أنهم ما (صلحا) حال كونهما
(شاهدين) لأن الركن فيه الشهادة والفاسق من أهل الشهادة عندنا لأنه لا تقبل شهادته
في أكثر المواضع لثمة وهذه الشهادة مشروعة في موضع التهمة فلا ترد فيجبر بين الناسق
وامرأته وكذلك تجبر بين الاعمي وامرأته وإن كانت عبيا لأنه من أهل الشهادة هنا وإن كان
لا تقبل شهادته في سائر المواضع لكونه لا يميز بين المشهود له وعليه وهنا يقدر أن يميز بينه وبين
امرأته (و) الحال أنها (حتى) أي المرأة (من محبة فاذنوها) لأن اللعان قائم مقام حد القذف
في حقه فلا بد من احصائها وتخصيص ذكر المرأة بهذا لإثبات عدمه لأن حد القذف لا يجب
الإذا كان المتذوف عفيفا فكذا اللعان لأنه قائم مقامه فإذا لم تكن عفيفا ليس لها
أن تطالب به لقوات شرطه فلا يتصور اللعان وهذا المعنى لا يوجد في حقه فلذلك خصت
بالتذكر بهذا وما قاله في النهاية تخصيصا بهذا وإن كان هذا أيضا شرط في حق الرجل حتى
لو كان ممن لا يحد فاذنوه وهي محمودة لا يجبر اللعان بينهما إلا لأنه إذا كان منها لا يجب شيء
وإن كان منه يجب عليه الأصل وهو حد القذف فلا يلحقه عن موجب ما إذا كان منه أما الأصل

أو الخلف فكان فائدة تخصمها عدم وجوب شيء مما مردود بل غلط فاحس لأن من شرط اللعان أن يكونا من أهل الشهادة وكونه من لا يحد قاذفه لا يخل بهذا الشرط لأن من لا يحد قاذفه وهو الزاني أهل للشهادة وانما زناه فسق والفاسق أهل لها ولا هذا يجرى اللعان بين الفاسقين كما ذكرناه (أو نفي) الزوج (نسب الولد) أي نفي نسب ولدها وهكذا عبارة القدروري وفي الغاية أن نفي نسب ولدها المولود على فراشه وهذا التقيد لا يفيد لأنه لو نفي نسب ولدها من غيره عن أبيه المعروف يكون قاذفها كما لو نفاها عنه أجنبي فيكون موجب اللعان وفي المحيط إذا نفي الولد بأن قال ليس بابي ولم يقدفها بالزنا لللعان بينهما وهذا يخالف إمامة الكتب (وطالبته) المرأة (بوجوب القذف) وهو الحد (وجوب اللعان) لأنه حق ثبت لها فيجب إقامته (فإن أبى) أي امتنع الرجل (حس حتى يلاعن أو يكذب نفسه فيحد) لأنه امتنع عن إيفاء حق مستحق عليه (فإن لاعن) الزوج (وجب عليها) أي على الزوجة (اللعان فإن أبى) أي امتنعت (حبست حتى تلاعن أو تصدقه) أي الزوج لما ذكرنا وفي بعض نسخ مختصر القدروري وتصدقه فيحد وهو غلط لأن الحد لا يجب بالاقرار مرة فكيف يجب بالتصديق مرة ولا يجب بالتصديق ولو كان أربع مرات وعند الشافعي إذا امتنع الزوج من اللعان يحد وكذا المرأة إذا أبى تحت حد الزنا وهذا يجب منه لأنه لا يقبل شهادة الزوج عليه بالزنا مع ثلاثة عدول ثم يوجب الحد عليها بقوله وحده وإن كان عبدا أو فاسقا أو كافرا أو أجنبيا عنه أنه يمين عنده وهو لا يصلح لإيجاب المال ولا لاسقاطه بعد الوجوب فأسقطت المرأة به الحد هنا عن نفسها وكذا الزوج أسقط الحد به عن نفسه وأوجب الرجيم الذي هو غلط الحد وبه على المرأة وجعله شهادة في حقه وهذا تناقض ظاهر ولو صدقته في نفي الولد فلا يحد وإن في إبطاله (فإن لم يصلح) الزوج (شاهدا) بأن كان للعان فلم يوجد وهو حق الولد فلا يحد وإن في إبطاله (فإن لم يصلح) الزوج (شاهدا) بأن كان كافرا أو عبدا أو محدودا في قذف وكانت هي من أهل اللعان بأن كانت صالحة للشهادة (حد) لأن اللعان تعدل رعتي من جهته فمصار إلى الموجب الأصلي (وإن صلح) الزوج (شاهدا (و) الحال أنما (هي عن لا يحد قاذفها) بأن كانت زانية (فلا حد عليه) أي على الزوج لأنه صادق في القذف (ولا لعان) لأنه خلف عنه وكذا إذا كانت مجنونة أو صغيرة أو محدودة في قذف وإن كانا محدودين في قذف حد وكذا إذا كان هو عبدا أو محدودة في قذف بخلاف ما إذا كانا كافرين أو عاقلين حيث لا يجب عليه الحد وقال الشافعي يلاعن في الكل إذا كان أحدهما صغيرا أو مجنونا أو كافرا أو محدودا مضى على أصله ومضينا على أصلنا ثم الإحصان يعتبر عند القذف حتى لو قذفها وهي أمة أو كافرة ثم أسلمت أو عقت لا يجب الحد ولا اللعان (وصفته) أي صفة اللعان (ما نطق به النص) أي نص القرآن في سورة النور وهي أن يتدعى القاضي بالزوج فيشهد أربع شهادات يقول في كل مرة أشهد بالله أني لمن الصادقين فيمارميتما بيمين الزنا يشير إليهما في كل مرة ويقول في الخامسة لعنة الله عليهما إن كان من الكاذبين فيمارميتما به من الزنا ثم تشهد المرأة أربع شهادات تقول في كل مرة أشهد بالله أني من الكاذبين فيمارميتما به من الزنا وتقول في الخامسة غضب الله عليهما إن كان من الصادقين فيمارميتما به من الزنا وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يأتي بلفظ المواجهة فيقول فيمارميتك به من الزنا

وتقول هي انك ان الكاذبين فيما رويتني به من الزنا وانما خصت هي بالغضب لان النساء يستعملن اللعن كثيرا فلا تنفع المبالاة به ويحقق من الغضب (فان التعنا) أي الزوجان (بانك) المرأة (بتقريب الحاكم) عندنا وقال الشافعي اذا فرغ الزوج من لعانه تقع الفرقة قبل لعانهم الا ان الفرقة منه وقال زفر لا تقع الفرقة الا اذا نلعا جميعا فاذا نلعا وقعت من غير قضاء لقوله عليه السلام المتلاعنان لا يجتمعان أبدا رواه أبو داود وبعثناه في الاجتماع بينهم ما بعد التلاعن فيكون تنصصا على وقوع الفرقة بينهم ما بعد تلاعنهما وبه قال مالك وأحمد في رواية وعندنا لا تنفع الابتعريق الحاكم بعد النعائم ما حتى لو مات أحدهما قبل حكم الحاكم بهما وورثه الآخر لما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه عليه السلام لا عن بين رجل وامرأة ففرق بينهما وألحق الولد بأمته رواه البخاري ومسلم ولو وقعت الفرقة لما احتج بهما والحديث محمول على بيان حرمة الاشتماع دون وقوع الحرمة عملا به ما تم التفريق تطليقة باقية عندهما ما حتى اذا كذب نفسه جازنكا حها وعنده أبي يوسف تحريم مؤبد وبه قال زفر والثلاثة واستدلوا بالحديث الذي رواه زفر والجواب عنه أنه اذا كذب نفسه لم يبق ملاعنا فلم يتناولوا الخبر (وان قذف) الزوج (بولذني) القاضي (نسبه) أي نسب الولد عن الرجل (وألقه بأمته) لما روي من حديث البخاري ومسلم وشروطه أن يكون العلوق في حال يجري بينهما اللعان حتى لو علقت وهي أمة أو كافرة ثم أعتقت أو أسلمت لا يثنى ولا يلاعن لأن نسبه كان ثابتا على وجهه لا يمكن قطعه فلا يعتبر بعده وصورة هذا اللعان أن يأمر الحاكم الرجل فيقول أشهد بالله اني من الصادقين فيما رويتني به من نفي الولد وكذا في جانبها فيقول أمشهد بالله انه من الكاذبين فيما رأتني به من نفي الولد ولو قذفها بالزنا ونفي الولد ذكر في اللعان الامرين وقال ابراهيم يلاعن بينهما ولا يثنى الولد ومنهم من قال بنفس اللعان ينقطع عن الاب ويخلق بالام والحديث المذكور حجة على الفريقين (وان كذب) الرجل (نفسه) حجة لا قراره بوجوب الحد عليه هذا اذا كذب نفسه بهذا اللعان وان كذب قبله فان لم يطلعهما قبل الا كذاب فكذلك وان أبانها ثم كذب نفسه فلا حد عليه ولا لعان (وله) أي وللزوج (أن يسكنهما) أي أن يتزوجها بعد ما كذب نفسه وحدهما وقال أبو يوسف ليس له ذلك وقد مر عن قريب (وكذا ان قذف) الرجل (غيرها) أي غير امرأته (فحد) لذلك (أو زنت) المرأة (فحدت) لذلك حل له أن يتزوجها في الوجهين لانه بعد الحد لم يبق أهل لالعان وكذا هي لو قذفت انسانا فحدت لانهم لم يبق أهل له بعده وقوله فحدت وقع اتفاقا لان زناها من غير حد بسقط احصائها فلا حاجة الى ذكره بخلاف القذف فانه لا يستطبة الاحصان حتى يحد وضبط بعضهم أو زنت بتشديد النون أي نسبت غيرها الى الزنا وهو القذف فعلى هذا يكون ذكر الحد فيه شرطاً فيزول الاشكال (وللعان بقذف الاخرس) لان ذلك متعلق بالصرح بكذب القذف وكذلك اذا كانت هي خرسا وقال الشافعي يجب اللعان به ان كانت له اشارة مفهومة لان اشارته كالصرح وبه قال مالك وأحمد (وللعان أيضا) بنفي الخلق (بان قال ليس جازم) مني عند أبي حنيفة وزفر لان هذا متعلق بالقذف بالشرط كما أنه قال ان كان بك حبس فهو من الزنا وذلك ليس بقذف وقالان أتت بالولد لاقول من ستة أشهر من نفاه وجب عليه اللعان

وبه قال مالك وأحمد لأنه يشترط استبرأؤها وعدم وطئها بعد النقي لأنه إذا جاءت به لاقول من سنة
 أشهر فقد تيقنا بوجوده عند النقي ولا كثر من الاحتل أن يكون حمل حادث وقال الشافعي يجب
 اللعان في الحال لأنه عليه السلام لا عن بين هلال وبين أمر أنه وهي حامل والحق الولد لم اقلنا كان
 هلال قد قذفها بالزنا لا بنفي الحمل لأنه شهد عليها بالزنا فعنده عليه السلام هكذا ذكره الامام أحمد
 رحمه الله تعالى (ولا عن ابن زبينة) أي بقوله لها زبينة (وهذا الحمل منه) أي من الزنا لوجود
 القذف منه صريحا (ولم ينسب الحمل) أي لا ينفي القاضى الحمل وقال الشافعي بنفسه لأنه عليه
 السلام نفي ولده هلال وقد قذفها حاملا وبه قال مالك ولما أن الأحكام لا تترب عليه إلا بعد
 الولادة والحديث محمول على أنه عرف الحمل بطريق الوحي (ولو نفي) الزوج (الولد) أي ولد
 امرأته (عند التهنئة) وهي قول الناس له عند الملامدة أقر الله عينك ونحوه (والبنيان) أي شراء
 (آلة الولادة) كالمهمل ونحوه (صح) النقي (لا يصح) بعده أي بعد وجود هذه الاشياء
 هذا ظاهر المذهب لأن تقدم العهد دليل الالتزام فلا يصح النقي بعده وروى الحسن عن أبي
 حنيفة أنه مدة تربية امرأة أيام وعنه ثلاثة أيام وعندهم انعتب مدة النفاس لأنه زمان الولادة
 وقال الشافعي في أحد قواميه على الفور وفي آخره إلى ثلاثة أيام (ولا عن) أي الزوج (فيهما) أي
 في الصورتين جميعا لوجود القذف (وان نفي) الزوج (أول التوأمين وأقر) بالتوأم (الثاني)
 (حده) لأنه أكذب نفسه بدعوى الثاني (وان عكس) بأن أقر بالولد الأول ونفي الثاني (لا عن)
 لأنه قد أذف بنفي الثاني ولم يرجع عنه وعند الشافعي يحسد (ونبت نسبهما) أي نسب الولدين
 التوأمين (فيهما) أي في الصورتين جميعا لأنهما اخلتا من ماء واحد فثبت نسب أحدهما
 يلزم ثبوت نسب الآخر ولو تفاهما ثم مات أحدهما قبل اللعان لزماه ويلعن بينهما ما عند محمد
 لوجود القذف والله أعلم

* هذا (باب) في بيان أحكام (العنين) *

هو فعل بكسر العين وتشديد النون من عن إذا حبس في العنة وهي حظيرة الإبل أو من عن
 إذا عرض لأنه يعرض عينا وشمالا وهو لا يقصد به امرأة عينة لا تشتمى الرجال وفي الشرع
 (هو) أي العنين (من لا يصل إلى النساء) يعني لا يقدر على جماعهن لا قوة أصلية أو بمرض
 أو ضعف أو كبر سن أو من أخذ مهر (أو يصل إلى الثيب دون الأبكار) لما ذكرنا أو يصل إلى غير
 زوجته ولا يصل إليها (وجدت) المرأة (زوجها مجبوبا) وهو مقطوع الذكر والخصيتين
 (فزق في الحمال) بينهما لأنه لا فائدة في تأجيله ومعه إذا طلبت هي لأن الحق لها وفيه إشارة
 إلى أنه لو جب بعدما وصل إليها لاختار لها كما إذا صار عينا بعده ولو جاءت امرأته بولد بعد
 التفريق إلى ستين يثبت نسبه ولا يسطر تفريق القاضى بخلافه العنين حيث يبطل تفريقه
 كذا في الغاية (وأجل) الزوج (سنة لو) كان (عينا) لأنه يحتمل أمره بالوجوه
 المذكورة فيرجل حولا لأنه يعرف ذلك لاشتغاله على الفصول الأربعة وتعتبر السنة القمرية
 في ظاهرها الرواية واختاره صاحب الهداية وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه تعتبر السنة
 الشمسية احتياطا وهو اختيار السرخسي والقمرية ثلثمائة وأربعة وخمسون يوما وخمس
 يوم وسدسه والشمسية ثلثمائة وخمسة وستون يوما وربيع يوم الأجر أسن ثلثمائة وخمسة

وفضل ما بينهما عشرة أيام بالتقريب وفي المحيط يربط بالشمسية أن تعتبر بالأيام لا بالأهلة فتزيد
على القمرية أحد عشر يوما لأن حساب الحجم بالأيام لا بالأهلة ويحتسب بأيام الحيض
وشهر رمضان ولا يحتسب بغيره ومريضها الآن السنة قد تخلو عنه فان حج أو غاب هو احتسب
عليه بخلاف ما إذا حجت هي أو غابت فان حبس وامتنعت من الحجى إلى الحبس لم يحتسب عليه
وان لم تمتنع وكان له موضع خلوة احتسب عليه والا لا على هذا إذا حبس على مهرها (أو) كان
(خصيا) كذلك لان وصوله مرجو به فإذ كره وقالت الظاهرية لا يؤجل ولا يفرق لحديث
أمرأة عبد الرحمن بن الزبير فانه عليه السلام لم يؤجله حين شكت اليه عدم تحريرك أمته وانما
اجماع الصحابة رضي الله عنهم على تأجيله وقال ابن عبد البر قد صح أن حديث عبد الرحمن
كان بعد طلاقها فلا يكون حجة ولو كانت أمة فالى الخبر والمولى عند أبي حنيفة وأبي يوسف
وقال زفر الخبار لها (فان وطئ) العنين أو المجهوب في السنة فيها (والأى) وان لم يبطأها لا استقرار
عجزه (بانت) المرأة (بالتفريق) أى بتفريق الزوج أو الحاكم عند أبي حنيفة لانه لما عذر عليه
الامسالك بالمعروف وجب عليه التسريح بالاحسان فان فعل الزوج والايام القاضى مقامه
دفعاً للظلم وعنه هما ورواية عنه بانتهى بتفريق لان الشرع خيرها عند تمام الحول
(ان طلبت) المرأة التفريق لان ذلك حقها ثم الفرقة طلاقه بانه عندنا وعند الشافعى وأحمد
فسبح لانه رديعيب قلنا انه طلاق لعدم ذكره عن الامسالك بالمعروف فوجب عليه التسريح
بالاحسان وامتنع فتاب القاضى مثابه فكانه طلق بنفسه وانما كانت بائة لان المقصود دفع
الظلم عنها اذ لا يحصل الا بها (فلو قال) الزوج بعد تمام المدة (وطئت وأنكرت) المرأة الوطء ينفي
أن ينظر اليها النساء فان نظرن اليها (وقلن) انما هي (بكر) على حالها (خيرت) المرأة للثبوت
حقها (وان كانت ثيبا) بان فان هي ثيب (صدق) الزوج (بجلفه) أى بيمينه يعنى القول قوله مع
يمينه لان الثبابة ثبتت بقولهن وليس من ضرورة ثبوت النيابة الوصول اليها الاحتمال زوالها
بشيء آخر فيحلف بخلاف البكارة لان ثبوتها ينسب الوصول اليها ضرورة فتخير بقولهن ثم ان
حلف فهي امرأته وان نكل خيرت لان دعواها تأيد بالنكول وان كانت ثيبا فى الاصل
فالقول قوله مع يمينه لانه ينكر استحقاق الفرقة عليه والاصل هو السلامة فى الجلبة ثم ان حلف
فلاحق اها وان نكل يؤجله سنة فاذا تمت فان ادعت عدم الوصول اليها فان صدقها خيرت
وان أنكرها القول قوله مع يمينه فان حلف فهي امرأته وان نكل خيرت الماذكر (وان اختارته)
أى وان اختارت المرأة زوجها العنين (بطل حقها) لان الخبيرين شيعين لا يكون له الا أحدهما
وكذا اذا قامت من مجلسها أو أقامها أو ان القاضى قبل أن تختار شيئا ثم ان اختارت الفرقة
أمر القاضى الزوج أن يطلقها طلاقه بائة فان أبى فرق بينهما هكذا ذكره محمد فى الاصل وقيل
تقع الفرقة باختبارها أنفسها ولا يمتنع الى القضاء بخيار العتق ولو فرق بينهما ثم تزوجها ثانيا لم
يكن اها اختيار وان تزوج امرأته أخرى وهى عامة بجاله ذكر فى الاصل أن لا خيارا لها العلمها
بالعيب وذكر الخصاص أن لها الخيار لان العجز عن وطء امرأة لا يبدل على العجز عن غيرها (ولم يخير
أحدهما) أى أحد الزوجين (يعيب فى الآخر) وقال الشافعى له أن يرذها بالجنون والجذام
والبرص والرتق والقرن لانها تمنع الاستيفاء حسا وطبعا وقال عليه السلام الحق باهلك حين

ووجد بكسهما وضحا أو يضا وبه قال مالك وأحمد وقال محمد ترد المرأة إذا كان بالزوج عيب
فاحسن كك الجنون والجذام والبرص لنعذر وصولها إلى حقها مع هذه العيوب فتخير
قلنا إن المستحق بالعقد هو الوطء وهذه العيوب لا تقوته كافي الجبر والجرب الا ترى أنه إذا تزوج
امرأة بشرط أنهم أبكر شابة جميلة فوجد هاتين بعجزا شوهاهم اشق مائل ولعاب سائل وهي عيما
مقطوعة اليدين والرجلين أو شلاء لا ينبت له الخمار وان فقد در ضاه والحديث لم يصح لانه من
رواية جميل بن زيد وهو مترول عن زيد بن كعب بن عجرة وهو مجعول لا يعلم لكعب ولدا اسمه زيد

والله تعالى أعلم * هذا (باب) في بيان أحكام (العدة) *

هي مصدر من عتد بعد يقال عدت الشيء أي أحصيته وفي الشرع (هي) أي العدة (تربص) أي
انتظار مدة (يلزم المرأة) عند زوال النكاح أو شبهته (عدة) المرأة الحرة (للطلاق والفسخ) بأن
وقعت الفرة بينهما غير طلاق مثل خيار العتق والبلوغ ولما أحذر الزوجين صاحبهما والردة
وعدم الكفاية (ثلاثة أقراء) أن كانت من ذوات الحيض وكان بعد الدخول به ولم يذكروا هذا
القبول لان قبل الدخول لأعدة عليها وذلك لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء
وقوله (أي حيض) نفسير الاقراء فعندنا القراء الحيض وبه قال أحمد في الأصح وعند الشافعي
ومالك الطهر لان الماء ندخل في جمع المذكر والمذكر والظهور مذكر والحيض مؤنث وحقها تذكرة بلان
المذكر كافي لقوله تعالى سبع ليال وثمانية أيام قبيح أن قوله ثلاثة قروء الاطهار لا الحيض ولنا
قوله تعالى واللائي ينسن من الحيض الآية بفعل الاشهر عند عدم الحيض فدل على أنه الاصل
وقوله عليه السلام عدة الامة حيضتان رواه أبو داود ومن حديث عائشة مرفوعا والامة
لا تتخالف الحرة في جنس ما تقع به العدة وانما تتخالفها في العدد وروى ذلك نصا عن الخلفاء
الراشدين والعبادة الثلاثة وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وأبي الدراء وغيرهم رضي الله تعالى عنهم
أجمعين حتى روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال بحضرة الصحابة لو قدرت أن أجعل عدة الامة
حيضة ونصفا لعلت والقراء له جعان القروء والاقراء واقفا القروء مذكر لفظا مؤنث معنى وانما ذكره
بلفظ الماء لظا غير لفظه ولانه تعالى نص على الثلاثة وعلى الجمع بقوله ثلاثة قروء والامة اسم
لعدد معلوم لا يجوز اطلاقه على أكثر منه وأقل وجملة على الاطهار يؤد إلى الاطلاق على
الاقل وهو طهران وبعض النكاح كما هو مذهبهم وهو خلف وكذا الجمع الكامل هو الثلاثة وهو
حقيقة فيه فكان أولى فان قلت يجوز اطلاق لفظ الجمع على اثنين وبعض الثالث كافي لقوله تعالى
الجمع أشهر معلومات قلت هذا في المجرى عن العدد أو ما العدد أو الجمع المقرون به فلا (أو) عدة
الحرة (ثلاثة أشهر ان لم تحض) أصغر أو كبر أو له تعالى واللائي ينسن (و) العدة (للموت) أي
الموت الزوج (اربعة أشهر وعشر) سواء كانت المرأة مسلمة أو كفاية تحت مسلم صغيرة أو كبيرة
قبل الدخول وبعده لقوله تعالى والذين يتوفون منكم الآية وهو حجة على مالك في الكفاية حيث
أوجب الاستبراء عليها فقط ان كانت مدخولا بها ولم يوجب شيئا على غير المدخول بها
(و) العدة (للامه قرآن) أي حيضتان لما روينا عن قريب هذا في الطلاق بعد الدخول وكانت
عن تحيض (و) ان كانت عن لا تحيض أصغر أو كبر أو وكانت متوفى عنها زوجها فهي (نص)
المقدر في حق الحرة وهو شهر ونصف في المطلق بعد الدخول وشهران وخمسة أيام في الوفاة

عليه اجماع الامة ولا فرق في ذلك بين القعدة وأم الولد والمدرسة والمكاتبه ومعتقة البعض عند أبي حنيفة لوجود الرق في الكل (و) العدة (للعامل وضعه) أي وضع الحمل سواء كانت حرة أو أمة وسواء كانت العدة عن طلاق أو وفاة أو غير ذلك لا طلاق قوله تعالى وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن وهو قول ابن مسعود وعمر رضي الله تعالى عنهما وقال علي رضي الله عنه عدتها أبعده الاجلين لأن النصوص منه عارضة فبعضها يوجب تبص ثلاثة قرو وبعضها أربعة أشهر وعشر وبعضها وضع الحمل فقلنا يوجب الابعدا احتياطاً قلنا آية الحمل متأخرة فيكون غيرها منسوخاً به أو مخصوصاً وقال ابن مسعود رضي الله عنه من شاء باهلته أن سورة النساء القصصى نزلت بعد الاربعة أشهر وعشر وأما أبو داود والنسائي وابن ماجه (و) عدة (زوجة القاتل ابعده الاجلين) من عدة الوفاة ومن عدة الطلاق عندهما وعند أبي يوسف تعدد عدة الطلاق وهو القياس لأن النكاح زال به وبقي في حق الارث حكماً احتياطاً لاجتماع العصاة وبوجه الاستحسان انها لما ورثت جعل النكاح قائماً حكماً الى الوفاة اذ لا ارث لها الا به فكذلك في حق العدة بل أولى ولو قتل الرجل على الردة حتى ورثته امرأته فهو على الاختلاف وقيل يجب عليها عدة الطلاق بالاجماع لان النكاح لم يعتبر باقياً الى الموت لانه لو اتمت برلمان ورثت اذ المسلم لا يرث الكافر بل الارث مستند الى قبيل الردة (ومن) أي الامة اذا (اعتقت في عدة) الطلاق (الرجعي) فعدها كعدة الحرة لان النكاح باق من كل وجه فوجب انتقال عدتها الى عدة الحرائر (لا) اذا عتقت في عدة الطلاق (البائن) عدة (الموت) أي موت الزوج لزوال النكاح ولم يسكمل الملك بعده والطلاق في الملك الناقص لا يوجب عدة الحرائر فلا تنتقل عدتها بخلاف ما لو آلى منها ثم أبايتم اتم اعتقها سيدها حيث تصير مدة ايلانها مدة ايلان الحرائر ولا فرق فيه بين البائن والرجعي والفرق أن البينة ليست من أحكام الايلاء فالباين والرجعي فيه سواء بخلاف العدة فإن سيدها الطلاق وهي تعقبه فتعتبر فيها صفة وقوله (كالحرّة) في محل الرفع على انه خبر عن قوله ومن أعقت أي والامة التي أعقت في عدة الرجعي عدتها كعدة الحرّة كما ذكرنا (و) عدة (من عاد دمه بعد) ما اعتدت عدة (الشهر) وهي الايسة اذا اعتدت بالاشهر ثم رأت الدم انتقض ماضى من عدتها ووجب عليها (الحبض) أي العدة بالحبض معناه اذا رآته على العادة بالحرية لأن عودته مبطل للاياس لأن شرط الخلقة تحقق للاياس عن الاصل وذلك بالعجز الدائم الى الموت كالفدية في حق الشيخ الفاني وكذا اذا اجابت من زوج آخر انتقضت عدتها وفسدت نكاحها لانه تبين انها من ذوات الاقراء اذا الايسة لا تحيض والصغيرة اذا احاضت بعد انقضاء عدتها بالاشهر لانستأنف لانه لم يبين انها كانت من ذوات الاقراء بخلاف ما اذا احاضت في أثناء العدة حيث تستأنف فتحرز عن الجمع بين الاصل والبدل ثم ان الشيخ رحمه الله تعالى ذكر الاستئناف مطلقاً وذكر في الايضاح هذا في الرواية التي لم يقدر للاياس مقدراً أما على الرواية التي قدر للاياس قدر اذ بلغت ثم رأت الدم لم يكن حياً واذ كرفى الغاية معزياً الى الاستيعاب على رواية عدم التقدير لو اعتدت بالاشهر ثم رأت الدم لا تبطل الاشهر وهو المختار عندنا واذ كرفى على رواية التقدير للاياس اذا رأت دمه بعد ذلك اختلاف المشايخ أيضاً فثبت بهذا ان ما تراه من الدم بعد تبين الاياس فيه اختلاف المشايخ على الرويتين قبل يكون حبساً وتستأنف العدة ويبطل النكاح

ان تزوجت وقيل لا يكون حیضاً ولا تستأنف العدة ولا یسطل النكاح وقول صاحب الهدایة
 یقتضی انه اختار البطلان والاسیجیابی عدمه وقيل ان كان أسوداً وأحمر فهو حیض وان كان
 اخضرأ وأصفر فلا اعتبار به ثم تفسیر قول من لم یقدر الا یاس ظاهره وان تلغ حد الا یحیض
 فيه مثلاً وذلك یعرف بالاجتهاد وأما علی قول من قدره نقلاً باختلاف اقیه فقیل سستون سنة
 وقال الصفا سبعون سنة وقال بعضهم یعتبر بقراباتها وقيل بتركيب بدنهم الاختلاف الطبائع
 باختلاف البلدان وعن أحمد نخسون فی العجیة وستون فی العربیة وعن محمد انه قدره فی
 الرومیات بنخس ونخسین سنة وفی غیرهن بستین سنة وعند الاكثرین نخس ونخسون سنة وعلیه
 الفتوی وهو قول عائشة رضی الله عنها وسفیان الثوری وابن المبارک وابن مقاتل الرازی
 وبه أخذ الصدر الشہید ونصر بن یحیی وأبو اللیث رحمهم الله (و) عدة (المسکوحه نکاحاً
 فاسداً أو الموطوءة بشبهة) عدة (أم الولد الحیض للموت) أي لموت أزواجهن (وغيره) أي وغير
 الموت من طریق القاضی أو عزم الواطی علی ترك وطئها أو عتق أم الولد بشرط أن لا تمکن
 حاملات ولا آیات لان عدتهن للتعریف عن برائة الرحم لا القضاء حق النکاح والحیض هو
 المعرف فی غیر الحامل والا یسه فلا یختلف بین الموت و غیره فان قلت فعلى هذا ینبغی أن یتکفی
 بحیضة کلاستبرائه لانه یحصل به التعریف قلت النکاح الفاسد ملحق بالصحیح کما فی البیع حتی
 یفید المک إذا اتصل به القبض والوطء بشبهة هو کالفاسد حتی یجب به المهر و غیره وعدة أم الولد
 وجبت بزوال الفرائس فاشبهت عدة النکاح وقال الشافعی ومالك تجب العدة علی أم الولد
 بحیضة واحدة یروی ذلك عن عائشة وابن عمر رضی الله تعالی عنهم وقال الاوزاعی عدتها فی موت
 مولها أربعة أشهر وعشر واما عمر بن العاص عن رسول الله صلی الله علیه وسلم أخرجہ أبو
 داود وضعفه واما ما فیہ عمر وعلى وابن مسعود رضی الله عنهم وکتی بهم قدوة هذا إذا لم تمکن
 معتدة أو من زوجة فأما إذا كانت من زوجة أو معتدة فلا تجب علیها العدة بموت المولی ولا بالعتق
 لعدم فرائس المولی معه ولومات المولی والزواج ولا یدری أيهما أقول و بین موتیهما أقل من شهرین
 وخمسة أيام فعلیها ان تعتد بأربعة أشهر وعشر وان کان بین موتیهما أكثر من ذلك تعتد
 بأربعة أشهر وعشر لاحتمال أن المتأخر الزوج ویعتبر فیما ثلث حیض لاحتمال أن المتأخر هو
 المولی وأنه مات بعد انقضاء عدتها من الزوج وان لم یعلم ما بینهما فتکذلک عندهما وعند أبي
 حنيفة تعتد بأربعة أشهر وعشر ولا یعتبر فیها الحیض (و) عدة (زوجة الصغیر الحامل عنده
 موتیه) أي عند موت الزوج (وضعه) أي وضع الحمل وهو ان تلد لاقل من ستة أشهر من وقت
 موته وقيل لاقل من سنتین ولا کثر من سنتین حادث اجاعاً وكذا اذا ولدت لا کثر من ستة أشهر
 عند الجمهور وقال أبو یوسف عدتها الشهور وکافی الحمل الحادث بعده وبه قالت الثلاثة ولهما
 اطلاق النص (و) عدة (زوجة الصغیر الحامل بعده) أي بعد موت زوجها (الشهور)
 بلا خلاف لانه لم یثبت وجوده وقت الموت لا حقیقة ولا حکماً فتمت الأشهر عند الموت فلا یعتبر
 بحدوثه بعد ذلك بخلاف امرأة الکبیر اذا حدث به الحبل بعد الموت لان نسبه ثابت الی حولین
 (والنسب) أي نسب الولد (منته فیهما) أي فی الوجهین جمعا وهما الحمل الحادث بعد الموت
 والحادث عند الموت لاستحالة من الصغیر لان النسب یعتمد الماء ولا ماله واقامة النکاح مقام

ان تزوجت وقيل لا يكون حیضاً ولا تستأنف العدة ولا یطال النکاح وقول صاحب الهدایة
 یقتضی انه اختار البطالان والاسیهای عدمه وقيل ان كان أسوداً وأحمر فهو حیض وان كان
 أخضر أو أصفر فلا اعتبار به ثم نفس بر قول من لم یقدر الا بالظاهر وهو أن تبلغ حد الإیض
 فيه مثلاً وذلك یعرف بالاجتماع وأما علی قول من قدره فعدداً خلفه واقیه فقیل سستون سنة
 وقال الصفا سبعون سنة وقال بعضهم یعتبر بمراتبها وقيل یتربسب بدن الاختلاف الطباع
 باختلاف البلدان وعن أحمد بن محمد بن النعمان فی العجیة وستون فی العربیة وعن محمد بن
 الرومیات بخمیس وخمیسین سنة وفی غیرهن بستین سنة وعند الأكثرین خمس وخمسون سنة وعلیه
 الفتوی وهو قول عائشة رضی الله عنهما وسفیان الثوری وابن المبارک وابن مقاتل الرازی
 وبه أخذ الصمد الشہید ونصر بن یحیی وأبو الیث رحمهم الله (و) عدة (المتکون) حد نكاحا
 فاسداً أو الموطو أو تبشیر (و) عدة (أم الولد الحیض للموت) ای لموت أزواجهن (وغيره) ای غیر
 الموت من تقریق القاضی أو عزیم الواطی علی تركه وطئاً أو عتیقاً أم الولد بشرط أن لا تكون
 حاملات ولا آیات لان عدهن لا تعرف عن برائة الرحم لا قضاء حق النکاح والحیض هو
 المعرف فی غیر الحامل والا یسه فلا یختلف بین الموت وغیره فان قلت فعلى هذا ینبغی أن یتقن
 بحیضة کالاستبراء لانه یحصل به التعریف قلت النکاح الفاسد ملحق بالصیح کما فی البیع حتی
 یفید المثل اذا اتصل به القبض والوطء بشبهة أو کافاسد حتى یجب به المهر وغیره وعدة أم الولد
 وجبت بزوال الفرائس فاشبهت عدة النکاح وقال الشافعی ومالك یجب العدة علی أم الولد
 بحیضة واحدة بروی ذلك عن عائشة وابن عمر رضی الله تعالی عنهما وقال الاوزاعی عدها فی موت
 مولاهما أربعة أشهر وعشر وروى ابن عمر عن رسول الله صلی الله علیه وسلم أخرجه أبو
 داود وضعفه وأما ما فیہ عمر وعلى وابن مسعود رضی الله عنهم وكفی بهم قدوة هذا إذا لم تکن
 معتدة أو من زوجة فأما اذا كانت من زوجة أو معتدة فلا یجب علیها العدة بموت المولی ولا بالعقیق
 لعدم فرائس المولی معه ولومات المولی والزواج ولا یدری أيهما أقول وبين موتیهما أقل من شهرین
 وخمسة أيام فعلم ان تعتد بأربعة أشهر وعشر وان كان بین موتیهما أكثر من ذلك تعتد
 بأربعة أشهر وعشر لاحتمال أن المتأخر الزوج وبعده فیهما ثلاث حیض لاحتمال أن المتأخر هو
 المولی وأنه مات بعد انقضاء عده من الزوج وان لم یعلم ما بینهما فکذلك عندهما وغندابی
 حنیفة تعتد بأربعة أشهر وعشر ولا یعتبر فیه الحیض (و) عدة (زوجة الصغیر الحامل عند
 موته) ای عند موت الزوج (وضعه) ای وضع الحمل وهو ان تلد لاقل من ستة أشهر من وقت
 موته وقيل لاقل من سنین ولا أكثر من سنتین حادثاً إجماعاً وكذا اذا ولدت لأكثر من ستة أشهر
 عند الجهور وقال أبو یوسف عدها الشهر وكافی الحمل الحادث بعده وبه قالت الثلاثة ولهها
 اطلاق النص (و) عدة (زوجة الصغیر) الحامل بعده ای بعد موت زوجها (الشهور)
 بلاخلاف لانه لم یتب وجوده وقت الموت لاحقیقة ولا حکماً فتمت الأشهر عند الموت فلا یعتبر
 بحده وبعده ذلك بخلاف امرأة الکبیر اذا حدث به الحیل بعد الموت لان نسبه ثابت الى حوالین
 (والنسب) ای نسب الولد (منف فیهما) ای فی الوجهین جنعا وهما الحمل الحادث بعد الموت
 والحادث عند الموت لاستحالة من الصغیر لان النسب یعتمد الماء ولأما له واقامة النکاح مقام

الماء عند التصور (ولم تعتد) المرأة (بجحيض طالت فيه) أى فى الحيض يعنى اذا طالت وهى
حائض لا يعتد بتلك الحيضة التى وقع فيها الطلاق لأن الواجب عليها ثلاث حيض أو ثنتان
بالنصف فلا يتقص عنها (وتجب عدة أخرى) بعد وجوب عدة واحدة (بوطء العدة بشبهة)
بأن تزوجها رجل أو وجدها على فراشه وقالت النساء انهن أزوجتك (وتداخلتا) أى العدتان
(و) الدم (الرقى) محسوب به (منهما) أى من العدين (وتتم) المرأة العدة (الثانية ان تمت) العدة
(الاولى) ولم تكمل الثانية فإن كان الوطء بشبهة بعد انقضاء حيضة مثلاً فحاضت حيضتين
بعد هاتى عدة الاولى ووجب عليها أن تتم الثانية بحيضة ثالثة وهذا معنى التداخل وقال
الشافعى لا يتداخلان سواء كانتا من جنس واحد بأن كانتا بجحيض أو أشهر أو من جنسين
بأن كانت احدهما بجحيض والاخرى بأشهر بل تتم الاولى ثم تشرع فى الثانية لانها حاقان
واجبان فلا يتدخلان وان وجبتا من واحد بأن وطئها وزوجها وهى معتدة من طلاق يتدخلان
وبه قال أحد ولما ان العدة شرعت لتعزف براءة الرحم وهذا الغرض يحصل مع التداخل
ولو كانت معتدة الوفاة وطئت بشبهة تعدد بالشهر ويحتسب ما تراه من الحيض فيها من
العدة الثانية تحققة التداخل قبل اكمالها (ومبدأ العدة) أى ابتداؤها (بعد الطلاق)
اذا طلقها زوجها (و) بعد (الموت) أى موت زوجها يعنى عقب الوفاة لانها سبب
فى وجوبها فيعتبر ابتداؤها من حين وجود السبب ولو لم تعلم بالطلاق أو الموت حتى مضت
مدة العدة فقد انقضت لانها أجل فلا يشترط فيه العلم لانقضائه ولو أقربانه طلقها منذ زمان
فالوفاة كذبته المرأة أو قالت لأدري تجب العدة من وقت الاقرار ويجب إقامته النفقة
والسكنى ولا يحل له أن يتزوج بأختها ولا أربع سواها حتى تنقضى عدتها وان صدقته فى
الاسناد ذكر فى الاصل ان عليها العدة من وقت الطلاق واختياراً ومشايخ بل أن تجب العدة
من وقت الاقرار عقبه عليه جوازاً على كتمان الطلاق ولا يجب عليه نفقة ولا سكنى لاعترافها
بسقوطه وينبغي على قول هؤلاء أن لا يحل له التزوج بأختها وأربع سواها حتى تنقضى العدة من
وقت الاقرار (و) مبدأؤها (فى النكاح الفاسد بعد التفريق) أى بعد تفريق القاضى بينهما
(أو) عقب (العزم) أى عزم الواطئ أى قصده (على تركها) بأن يقول تركتها وخليت سيدك
أو نحو ذلك لا بمجرد العزم وقال زفر من آخر الوطأت حتى لو كانت حاضت بعد الوطء قبل
التفريق ثلاث حيض فقد انقضت العدة لان المعنى الموجب للعدة فى النكاح الفاسد الوطء فاذا
وجدت تعلقت به العدة ولما أن كل وطء يوجد فى النكاح الفاسد يجزى مجزى وطء واحد دليل أنه
استند الى حكم العقد فان لم توجد الفرقة أو العزم على ترك وطئها حكمه يتوقف فلا تثبت به
العدة مع جواز وجوده (وان قالت) المرأة (مضت عدتي وكذب الزوج) بأن قال ما مضت
الى الآن (فالقول لها) أى للمرأة (مع الحلف) لانها أمانة كالمودع اذا ادعى رد المودعة
أو هلاكها وقد ذكرنا أدنى المدة التى تصدق فيها فى أخبار باب الرجعة (ولو نسخ) رجل (معدته)
بأن كان طلاقه بامدادون الثلاث ثم تزوجها فى العدة (وطلقها قبل الوطء) أى قبل الدخول بها
(ويجب) عليه (مهر تام) أى كامل (وعدة مبتدأة) أى مستقبلة عند أى حنفية وأبى يوسف
وقال زفر لهما نصف المهر والمعة ولا عدة عليهما لان العدة الاولى بطلت بالتزويج فلا تجب العدة

بعد الطلاق الثاني ولا كمال المهر لانه قبل الدخول وقال محمد لها نصف المهر أو المتعة وعليها تمام
العدة الاولى لمعنى قاله زفر غير أن كمال العدة الاولى وجب بالطلاق الاول لكنه لم يظهر حكمه
حال التزوج الثاني فاذا ارتفع بالطلاق الثاني ظهر حكمه واهما أن الوطء قبض وهي مقبوضة
في يده بالوطء الاول لبقاء أثره وهو العدة فاذا عقد عليها ثانيا وهي مقبوضة في يده ناب القبض
الاول عن القبض المستحق بالثاني كالغاصب (ولو طلق ذمي ذمية لم تعد) أى لا يجب عليها
العدة اذا كانت لا تجب في معتدة هم عند أبي حنيفة وروى عنه انه لا يطأها حتى يستبرئها
بحضه وعنه أنه لا يتزوجها الا بعد الاستبراء وقالها العدة لانها حق الزوج وان كان فيها
حق الشرع واهذا يجب على الصغيرة وله أن يزوجها عليها حق الشرع فلا يمكن لانها غير
مخاطبة ولو كان حق الزوج وهو لا يعتقه بخلاف ما اذا كانت تحت مسلم لانه يعتقه ولو
كانت حرة لا تتزوج بالاجماع حتى تصح حملها وعلى هذا الخلاف الحرية اذا خرجت المينا
مسلمة أو ذمية أو مسنة أو أمية ثم أسأت أو صارت ذمية وكذا اذا مات عنها زوجها الذي والله أعلم
* (فصل في بيان الاحداد وهو ترك الزينة والطيب وفيه لغتان أحدث احدا فاهى محد
وحدث تخدم باب ضرب ونصر حد افهى حد وأصل الحد المنع ومنه سمى البواب حدا اذا
(تحد) من الحد أو الاحداد كذا كراهه (معدة البت) أى القاطع وأراد به معتدة الطلاق البائن
سواء كانت حرة أو أمة وقال الشافعي في أظهر قولييه لا يجب عليه الورود النص في المتوفى عنها
زوجها وبه قال مالك وأحمد ولنسأله ما روى انه عليه السلام نهى عن المعتدة أن تحتضب بالحناء
رواه النسائي وهو مطلق في تناول المطلقة (و) تحد معتدة (الموت) بخلاف اقوله عليه
السلام المتوفى عنها زوجها لا تلبس المعصفر من الثياب ولا المشقة ولا الخلي ولا تحتضب
ولا تكحل رواه أحمد وأبو داود والنسائي والباء في قوله (ترك الزينة) يتعلق بقوله تحد أى
الاحداد بترك الزين بالحلي بالذهب والفضة والجواهر كلها وليس الحرير وغيره من الثياب
المصبوغة (و) ترك (الطيب) بأنواعه (و) ترك (الدهن) بفتح الدال لانه مصدر من دهن يدهن
وبالضم الاسم كالزيت البحت والشمع البحت والسمن ونحوها الا عند الضرورة (و) ترك
(الكحل) بفتح الكاف وهو استعمال الكحل بالضم (الابعد) يرجع الى الكل فيجوز لها لبس
الحرير اعذر الحسنة والقول واستعمال الطيب والدهن للنداء أو الكحل للرمم ونحوه (و) ترك
(الحناء) لانه طيب كذا في حديث أخرجه النسائي (و) ترك (ابس المعصفر) وهو الثوب
المصبوغ بالمعصفر (و) الثوب (المزفر) وهو المصبوغ بالزعفران وكذا الثوب المشق وهو
الثوب المصبوغ بالمشق وهو المغرة ولا بأس بلبس المصبوغ أسود لانه لا يقصده الزينة وذكر
الحلواني ان المراد بالثياب المذكورة الحد منها أمالو كان خلقا بحيث لا تنقع به الزينة
فلا بأس به وهذا (ان كانت) المرأة المعتدة (بالغة) فلا يجب على الصغيرة (مسألة)
فلا يجب على الذمية لان الحد ادق الشرع وهما يستمان أهل الخطاب وقالت الثلاثة عليهما
الحداد لطلاق النصوص (لا) تحد (معدة العتق) بأن أعقق أم ولده لانها ما فاتهم انعمة النكاح
(و) لا معتدة (النكاح الفاسد) كذلك ولا معتدة الطلاق الرجعي لقيام نعمة النكاح (ولا تحتضب
معتدة) أى معتدة كانت (وصح التعريض) اقوله تعالى ولا جناح عليكم بما عرضتم به من خطبة

النساء وهو أن يقول إلى أريد أن أزوجه أو يقول أنك لجليلة أو لصالحمة ونحو ذلك من الكلام الدال على إرادة التزويج بها ولا يصريح بالنكاح (ولا يخرج معتدة الطلاق) سواء كان رجعيًا أو بائنًا (من بيتنا) بل تعتد في المنزل الذي كان يضاف إليها بالسكنى حال وقوع الطلاق لقوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة فيل الفاحشة نفس الخروج وقيل الزنا فيخرجن لإقامة الحدود عليهن نقل ذلك عن ابن مسعود وقال ابن عباس أن تكون بذية اللسان فتؤذى أحماءها فتخرج من منزل الزوج ولو طلقها وهي زائرة وجب عليها أن ترجع إلى منزلها وليس لها أن تخرج منه إلا الضرورة من خوف على نفسها أو مالها ولو كان الزوج غائبًا أخذت بالكسرى فلا تخرج منه إن كانت قادرة بل تدفع وترجع به على الزوج إن كان باذن الحاكم ولا تخرج إلى صحن دار فيها منازل غيره لأنه بمنزلة السكنى والصغيرة تخرج في الطلاق البائن بخلاف الرجعي حيث لا تخرج إلا باذنه إتمام النكاح والكفاية تخرج لأنها غير مخاطبة بحكم الشرع وللزوج أن ينعها الصيانة بخلاف الصغيرة لأنها لا يتوهم منها الحمل والمعتوه كالكنية في هذا (ومعتدة الموت تخرج اليوم) أي في اليوم كله (و) تخرج (بعض الليل) لأن نفقة عليها فتحتاج إلى الخروج للكسب وأمر المعاش بالتمسك ببعض الليل فيباح لها الخروج فيها غير أن لا يبيت في غير منزلها بخلاف المعتدة عن طلاق لأن نفقة تداراة عليها حتى لو اختلعت على نفقة يباح لها الخروج في رواية للضرورة وقيل لا (وتعتدان) أي المتوفى عنها زوجها والمطلة (في بيت وجبت) العدة (فيه) أي في ذلك البيت أما المطلة فظاهر وأما معتدة الوفاة فاعتد فيه إذا كان نصيبها من دار الميت يكفيها أو أذنوا لها بالسكنى فيه وهم كبار أو تركوها أن تسكن فيه بأجر وهي تقدر على ذلك لقوله عليه السلام لفرقة بنت مالك حين قتل زوجها ولم يدع مالا تركه وطلت أن تصول إلى أهلها لأجل الرفق عندهم أمكنى في بيتك الذي أئلف فيه نعى زوجها حتى يبلغ الكتاب أجله رواه الترمذي وصححه (الآن تخرج) معتدة الوفاة بأن تخرجها للورثة فيه إذا كان نصيبها من دار الميت لا يكفيها (أو ينهدم) البيت الذي كانت تسكنه فحينئذ يجوز لها الانتقال إلى غيره للضرورة وكذا إذا خافت على نفسها أو مالها أو كانت فيها بأجر ولم تجد ما تؤذي به جازلها الانتقال ثم لا تخرج من البيت الذي انتقلت إليه إلا بعد ذلك لأنه يأخذ حكم الأول بخلاف المطلة حيث يكون تعيينه إلى الزوج لعدم الاستعداد بالسكنى وإذا طلقها بائنا وسكنت في منزل يجعل بينها وبينه ستر حتى لا تنقع الخلوة بالاجتماع واكتفى لحائل الاعتراف الزوج بالحرمته وإن كان فاسقًا يخاف عليه أمنه أو كان الموضوع ضيقًا لا يسعهما فلتخرج هي والأولى خروجها هو ولو جوب السكنى عليها فيه وإن جعل القاضي امرأة ثقة تقدر على الخلوة فحسن (بأن) أمرأة من زوجها (أومات) زوجها (عنها) حال كونها (في سفر) الحلال إن (بينها) أي بين المرأة (وبين مصرها) أقل من ثلاثة أيام رجعت المرأة أي عادت (إليه) أي إلى مصرها وهذا إذا كان بينها وبين مقصدها ثلاثة أيام وأما إذا كان دونها فالها الخيارات رجعت إلى مصرها وإن شاءت مضت والرجوع أولى (ولو) كان بينها وبين مقصدها (ثلاثة) أيام فالها الخيارات رجعت إلى مصرها (أو مضت) إلى مقصدها سواء كان (معها) ولي (أي محرم) (أولا) يكون (ولو) بآب أومات عنها حال كونها

(في مضر فعندتم) أي في المضر (فتخرج) من المضر (بمعوم) عندهما لان نفس الخروج يترخص
له الضرورة وعند أبي حنيفة لا يخرج بمعوم ولا غيره حتى تفرغ من العدة فتخرج منه بمعوم
وأهل الكلا إذا اتقلوا تنقل المعتدة معهم ان كانت تتضرر بتركها في ذلك المكان والطلاق
الرجعي في هذا كالباش فيما ذكر من الاحكام غير انهم ليس لها أن تغارق زوجها في مسيرة سفر
اقيام الزوجية والمبانيه ترجع أو تغضى مع من شئت لارتفاع النكاح والله أعلم

* هذا (باب) في بيان احكام (ثبوت النسب) *

(ومن قال ان نكحتما) أي ان نكحت فلانة (فهى طالق) فنكحها (فولدت اسمة اشهر منذ) أي
من حين (نكحها لم ينسب) لانها فراسه وهو متصور وقال زفر لا يثبت وبه قال محمد وأولان
الوطء في هذا العدة غير ممكن لوقوع الطلاق قبله من غيره له ولنا وهو الاستحسان ان النسب
يحتاج لاثباته وقد أمكن ذلك بأن يجعل كانه تزوجها وهو محال لها فوافق الانزال النكاح ثم
وجد الطلاق بعد ذلك لانه حكمه وحكم الشيء بعقبه أو يقارنه على ما قاله البعض فيكون العلوق
مقارن للزوال فيثبت له النسب فصارت كزوج المغربي بالشرقة بينهما مسيرة سنة فجاءت بولد
اسمة أشهر من يوم تزوجها الا مكان العقلي وهو أن يصل اليها بخطوة كرامة من الله تعالى والشرط
أن تلد لسته أشهر من وقت التزويج من غير نقصان ولا زيادة لانها اذا جاءت به لاقل مسنة من ان
العلوق كان سابقا على النكاح وان جاءت به لاكثر منه تبين انها علقته بعده (ولزمه مهرها) لانه
لما ثبت به النسب تأكد به المهر وكان ينبغي أن يجب عليه مهر ان مهر بالوطء ومهر بالنكاح وعن
أبي يوسف يجب مهر ونصف النصف للطلاق قبل الدخول والمهر بالدخول وفي المنتقى ولا يكون به
محصنة (ويثبت نسب ولد معتدة) الطلاق (الرجعي وان ولدت له) أي الولد (لاكثر من سنتين مالم يقر
ببعض العدة) لاحتمال الوطء والعلوق في العدة بخلاف كونها معتدة الطهر (فكان) وطوءه الا لزم
من ثبوت النسب الواقع في العدة (رجعة) عليها اذا كان الميلاد (في أكثر منهما) أي من السنتين
لان الظاهر ان العلوق وقع بعد الطلاق حملها على الاحسن وهو في الزنا عمن او الوطء في
العدة من طلاق رجعي يكون رجعة (لا) يكون رجعة اذا كان الميلاد (في اقل منهما) أي
من سنتين لانها بانته منه لانقضاء عدتها بوضع الحمل ولكن النسب ثابت أيضا لوجود العلوق في
النكاح أو في العدة وكذا اذا جاءت به لاقل من ستة أشهر يثبت النسب ولا يكون رجعة لانها
تبين بالوضع (والبت) بالجزع فاعلى قوله معتدة الرجعي أي ويثبت نسب وادمعتدة الطلاق
البت اذا ولدت (لاقل منهما) أي من السنتين لانه كان موجودا عند الطلاق أو يحتمل فيحمل
عليه (والا) أي وان لم تأت به لاقل منهما بل أتت به لاكثر (لا) يثبت نسبه لان الحمل حادث
بعد الطلاق فلا يكون منه طهرمة وطهر في العدة وتنقض به العدة عند أبي يوسف وعندهما يحمل
على ان عدتها انقضت قبل الولادة لسته أشهر وتزوجت بغيره وجاءت به منه فترد ما أخذت من
الثقة منه في تلك المدة ولا يسمع اقراره من الزنا حتى الولد لانه ضرر محض في حقها ولو ولدت
بواحد من أحد هما لاقل من سنتين والاخر لاكثر منهما ثبت نسبهما منه عند أبي حنيفة وأبي يوسف
كالجارية اذا ولدت ولدين بعد بيعهما ثم ادعى المانع الولد الاول ثبت نسبهما منه لانها خلقتا من
ماء واحد وقال محمد لا يثبت نسبهما (الا أن يدعيه) الزوج لانه التزوه ولثبوت نسبه وجه وهو

الوطء في العدة بشبهة هكذا ذكر الشراح وفيه نظر لان المبتوتة بالثلاث اذا وطئها الزوج بشبهة كانت شبهة في الفعل وفيما لا يثبت النسب وان ادعاه نص عليه في كتاب الحدود فكيف اثبت به النسب خذوا في النهاية أن الزوج اذا ادعاه هل يشترط فيه تصديق المرأة قال فيه روايتان ثم المعتبر خروج الاكثر لاقل من سنتين وهو خروج الصدر منه ان خرج مستقيما وان كان منه كسوا فسفرته وهو المعتبر في انقضاء العدة وفي حق الارث اذا مات قبل أن يخرج كله (والمرأهقة) بالجر أيضا أي يثبت نسب ولد المرأة المطلقة المراهقة اذا جاءت به (لاقل من تسعة أشهر) من حين طلقها (والأ) أي وان لم يكن لاقل منها بل جاءت لاكثر منها (لا) يثبت عندهما سواء كان باثنا أو رجعيًا وقال أبو يوسف يثبت اذا جاءت به الى سنتين كالباعنة وفي المطلقة طلاقا رجعيًا يثبت نسبه الى سبعة وعشرين شهرا لانه يجعل واطئا في آخر العدة وهي ثلاثة أشهر ثم تأتي به لاكثر مدة الحمل وهي ستان واليهما أنها صغيرة ولا نقضاء عدة الصغيرة جهة معينة في الشرع فينزل سكوتها عن الاقرار بانقضائها بمنزلة الاعتراف به (والموت) بالجر أيضا أي يثبت نسب ولد معتدة الموت اذا جاءت به (لاقل منها) أي من سنتين من وقت الموت وقال زفر اذا ولدته لتمام عشرة أشهر وعشرة أيام من حين مات لا يثبت لانها اقدعت ولا يتبين بكونها حاملا فلا يثبت بالشك ولنا احتمال كونها حاملا اذا لم تنقض بانقضاء عدتها جلالا لامر على الصحة (والمقتر) بالجر أيضا أي يثبت نسب ولد المقتر (بعضها) أي بعضى العدة اذا جاءت به (لاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار) اظهر كذب ابيقين هذا اذا جاءت به لاقل من سنتين من وقت الفراق وان جاءت به لاكثر منها لا يثبت وان كان اقل من ستة أشهر من وقت الاقرار (والأ) أي وان لم تجب به اسنة أشهر من وقت الاقرار بل جاءت به لاكثر (لا) يثبت نسبه منه وقال الشافعي يثبت لان حمل امرها على الصلاح يمكن ولنا أنها أمانة في الاخبار عما في رجبها وقد أخبر بعضى عدتها وهو يمكن فوجب قبول خبرها ولا يلزم من قطعه عنه أن يكون من الزنا لاحتمال التزويج بغيره (والمعتدة) بالجر أيضا أي يثبت نسب ولد المعتدة سواء كانت معتدة من طلاق بائن أو رجعي أو وفاة (ان حدثت ولادتها بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين) عند أبي حنيفة وقال يثبت بشهادة امرأة واحدة قابله اقيام الفرائض بقيام العدة وعند الشافعي بشهادة أربع من النساء وعند مالك بامرأتين وله انها تنقض باقرارها بوضع الحمل فزال الفرائض والمنقضى لا يكون حجة فست الحاجة الى اثبات النسب ابتداء فيشترط فيه كمال الحجة ثم قبل تقبل شهادة الرجلين ولا يفسقان بالنظر الى العورة اما أنه يتحقق ذلك من غير قصد نظر ولا تعمد أو للضرورة كما في شهود الزنا (أو) يثبت نسب ولد المعتدة بشهادة القابلة مع وجود (حبل ظاهر) بالاتفاق (او اقرار) من الزوج (به) أي بالحبل (أو تصديق الورثة) بالجر عطف على قوله بشهادة رجلين أي يثبت نسب ولد المعتدة عن وفاة بتصديق الورثة كلهم أو بعضهم ومعناه أن يصدقوها فيما قالت ولم يشهدوا به وهذا الثبوت في حق الارث ظاهر لانه خالص حقهم ويثبت في حق غيرهم أيضا استحسانا وان كان القياس بأبامان فيه من حمل النسب على الغير وهو الملت وجه الاستحسان انهم قاعون مقام الميت فيقبل قواهم ثم اعلم أنه لا بد من شهادة القابلة لتعين الولد اجماعا في جميع هذه الصور والخلاف في ثبوت نفس الولادة بقواها فغند أبي حنيفة ثبت به في الصور

الثلاث وعندهما لا تثبت الإبشهادة القابلة وأما نسب الولد فلا يثبت بالاجماع الإبشهادة القابلة لاحتمال أن يكون هو غير هذا المعين وثمرة الاختلاف لا تظهر إلا في حق حكم آخر كطلاق والاعتاق بأن علقهما ما بولادتهما حتى يقع عند أبي حنيفة بقولها ولدت لأن أمينة لا عتاقه بالحبل وأظهره فقبل قولها وعندهم ما لا يقع شيء حتى تشهد قابلة نص عليه في الإيضاح والنهاية وغيرهما (والمذكورة) بالجزء أيضا أي يثبت نسب وإد المنكوحه إذا جاءت به (استة أشهر فصاعدا) أي أو أكثر من ستة أشهر من وقت التزويج واتصافه على الحال وذو الحال محذوف تقديره فذهب صاعدا كما في قوله اذهب راشدا وإن جاءت به لاقل من ستة أشهر من يوم تزويجها لم يثبت نسبه لأن العلق سابق على النكاح فلا يكون منه ويفسد النكاح لاحتمال أنه من زوج آخر بنكاح صحيح أو شبهة (وإن سكنت) الزوج ولم يعترف به وهو واصل بما قبله لأن الفرائض قائم والمدة ثمانية (وإن جحد) الزوج الولادة (فبشهادة) أي فيثبت بشهادة (امرأة) واحدة تشهد (على الولادة) حتى لو نفاه الزوج لا عين به وهذا بالاجماع (فإن ولدت) المرأة ولدا (ثم اختفيا) أي المرأة وزوجها (فقات) المرأة (فكفحتي منذ ستة أشهر وادعى) الزوج (الاقول) منها (فألقول لهما) أي للمرأة ألهة (وهو) أي الولد (أبنة) أي ابن الزوج بشهادة الظاهر ويجب أن تستحلف عندهما خلافا لأبي حنيفة (ولو علق) الزوج (طالقتها) أي طلاق امرأته (بولادتها) بأن قال إن ولدت فأنت طالق (وشهدت امرأة) واحدة (على الولادة لم تطلق) المرأة عند أبي حنيفة لأنهم ادعت الحث فلا يثبت الابحجة تامة وفالاتفاق لأن شهادتين حجة فيما لا يطاع عليه الرجال (وإن كان) الزوج قد (أقر بالحبل) فيما إذا علق طالقها بالولادة (طالقت بلا شهادة) يعني نطاق بقولها ولدت من غير شهادة أحد عند أبي حنيفة لأن الإقرار بالحبل إقرار بما يقضي إليه وهو الولادة وقالوا يشترط شهادة القابلة لأنهم ادعى الحث فلا يقبل قواها بدون الحجة وشهادة القابلة حجة في مثله على ما ذكرنا وعلى هذا الخلاف لو كان الحبل ظاهرا (وأما ترمدة الحمل سنتان) عندنا وقال الشافعي رحمه الله أربع سنين وهو المشهور من مذهب مالك وأحمد وعن مالك خمس سنين وعنه سبع سنين وهو قول ربيعة وعن الزهري ست سنين وعن النخعي ثلاث سنين وعن أبي عبيد ليس لأقصاه وقت يوقف عليه وتعلقوا في ذلك بحكايات لا يثبت الحكم بها ولنا قول عائشة رضي الله عنها لا يبق الولد في بطن أمه أكثر من سنتين ولو بطل مغزل وهو محمول على السماع لأنه لا يدرك بالأي وظل المغزل مثل لقلته لأن ظله حال الدوران أمرع زوالا من سائر الظلال وهو على حذف المضاف تقديره ولو بطل مغزل ويروى ولو بطل مغزل أي ولو بقدر دوران فلكه مغزل (وأقلها) أي أقل مدة الحمل (ستة أشهر) بالاجماع قال نه إلى وجهه ونصه ثلاثون شهرا ونصه إلى فامين فيبقى للعمل ستة أشهر روى هذا عن علي وابن عباس رضي الله تعالى عنهم (فلو كسح) رجل (أمة) لرجل (فطلقها) بأنا أو رجعا (فاشترها) أي الأمة (فولدت لاقل من ستة أشهر منه) أي من وقت الشراء (لزمه) الولد لأنه ولد المعتمدة لتقدم العلق على الشراء فيلزمه سواء أقر به أو نفاه (والا) أي وإن لم تلد لاقل من ستة أشهر بل ولدت لاكثر منها (لا) يلزمه لأنه ولد المملوكة لتأخر العلق عن الشراء فلا يلزمه إلا بالدعوة هذا إذا كان بعد الدخول وإن كان قبله فإن جاءت به لاكثر من ستة أشهر من وقت الطلاق لا يلزمه وإن كان لاقل منه لزمه إذا ولدته لتام

سنة أشهر أو أكثر من وقت التزويج ولا قل منه من وقت الطلاق لأن الموقوف حدث في حال قيام
النكاح وان كان لا قل لا يلزمه لأن الموقوف سابق على التزويج وكذلك إذا اشترى زوجته قبل أن
يطلقها في جميع ما ذكرنا من الأحكام (ومن قال لامته ان كان في بطنك ولد فهو مني فشهدت
أمرأة واحدة بالولادة فهي) أي الامة تصير (أم ولده) لانه ينبت بدعوته والولادة تثبت بشهادة
القبلة هذا إذا ولدته لا قل من ستة أشهر من وقت قال ذلك لتسقين بوجوده في ذلك الوقت وان
ولده لا كثر منها لا يلزمه لاحتمال الموقوف بعده (ومن قال لفلان عواجن ومات) بعد ذلك (فقات
أمه) أي أم الغلام (انما أمرأته وهو) أي الابن (ابنه يرثانه) أي الأم والابن يرثان هذا الميت لتعين
النكاح الصحيح لنسب النسب لأن الشرط ههنا أن تكون المرأة مرفوعة بالحرية والاسلام
ويكونها أم الغلام والافالقاس يقتضي ان لا يكون لها الارث لأن النسب يثبت بالنكاح
الفاقد وبالوطء بشبهة وبأمية الولد فلا يكون الاقارب اقربا بالزوجية (فان جهات حريتها)
أي حرية المرأة في المسئلة المذكورة (فقال وارثه) أي وارث الميت (انت أم ولداني فلا ميراث لها)
أي للمرأة لأن الحرية النابتة بظاهر الحال تصلح لدفع الرق ولا تصلح لاستحقاق الارث كاستصحاب
الحال وعلى هذا لو قال الوارث انها كانت نصرانية وقت موت أبي ولم يعلم اسلامها فمه أو قال
كانت زوجة له وهي أمة ينبغي أن لا يرث لما قلنا وقالوا الهامهر المنسل في مسئلة الكتاب لأن
الوارث أكثر بالدخول عليها ولم يثبت كونها أم ولد والله أعلم

* هذا (باب) في بيان أحكام (الحضانة) *

هي مأخوذة من الحضان وهو مادون الإبطال الكسح وحضنا النسي جانباه وحضن الطائر يرضه
يحمضه إذا ضمه الى نفسه تحت جناحه وكان المربي للولد ينحذه في حضنه والى جانبه (أحق
بالولد) أي بحضائه (أمه قبل الفرقه وبعدها) ما لم تتزوج بزواج آخر بالاجماع الآن تكون
مرتدة أو فاجرة ولا تجبر عليها في الصحيح لاحتمال عجزها الآن لا يكون له ذرهم محرم غيرها فحينئذ
يجبر على حضائه كيلا يضيع بغيره لاف الاب حيث يجبر على أخذه إذا امتنع بعد الاستغناء عن
الام لأن نفقته واجبة عليه (ثم أم الام) إذا لم يكن له أم بأن ماتت أو تزوجت لأن الولاية
مستفادة من جهة الامهات فكانت مقدمة وان بعدت (ثم) بعد أم الام (أم الاب) أحق به
وان علت وقال زفر الخالة مقدمة لانهم من قوم الام وهي أولى وبه قال مالك في رواية وهو رواية
عن محمد عن أبي حنيفة ولنا انها جدة والخالة أم لان أمه له (ثم) بعدها (الاخت لاب وأم) أحق
تقدما لا شقق (ثم) بعدها (الاخت لام) أحق لانهم من قوم الام (ثم) بعدها (الاخت لاب)
وعند الشافعي في الجديد وأجدهى أحق من الاخت لام وعند زفرهما يشتركان لانهم ما يستويان
في الادلاء بالام وفي رواية الخالة تقدم على الاخت لاب لقوله عليه الصلاة والسلام الخالة
والدة وبنات الاخت لاب وأم اولام اولى من الخالات واختلفت الروايات في بنات الاخت
لاب والصحيح ان الخالة أولى منهن وبنات الاخت أولى من بنات الاخ وإذا اجتمع من له حق
الحضانة في درجة فأورعهم أولى ثم أكبرهم (ثم الخالات) بعدهن أحق (كذلك) يعني يتوزان
كالاخوات فن كانت لاب وام فهي أولى ثم لام ثم لاب والخالة أولى من بنات الاخ لانها تأتى
بالام وتلك بالاخ (ثم العمات) بعدهن أحق (كذلك) أي كاترتيب المذكور فن كانت لاب وأم

فهي أولى ثم لام ثم لاب وبنات الاخ أولى من العمدات ولاحق كدمات العمدات والخالات في
الحضانة لان من غير محرم (ومن نكحت) من هؤلاء المذكورات من لها حق في الحضانة (غير
محرمه) أي غير محرم الصغير (سقط حقها) في الحضانة لوجود الضرر حينئذ من جهة زوج الام
بخلاف ما اذا كان الزوج ذارحم محرم للصغير كالجدة اذا كان زوجها الجدة والام اذا كان
زوجها عم الصغير والخالة اذا كان زوجها عمه وأخاه أو عمته اذا كان زوجها خاله وأخاه من
أمه لا يسقط حقها الاتقاء الضرر عن الصغير (تم يعود) حق الحضانة (بالفرقة) بعد ماسقط
بالتزوج لزوال المانع وكذا الولاية تزول بالختون والارتداد ثم اذا زال تعود ثم اذا كان الطلاق
رجعيا لا يعود حقها حتى تنقضي عدتها القيام الزوجية (تم العصبات) بعد دخوله المذكورات
أحق (بترتيبهم) في الارث يقدم الاقرب فالأقرب غير أن الصغيرة لا تدفع الى غير المحرم من
الاقارب كابن العم وللالأم التي ليست بأمانة وللالعصبة الفاسق ولا الى مولى العتاقة تحرزا عن
الفسنة بخلاف الغلام واذا إبتكر للصغير عصبة يدفع الى ذوى الارحام عند أبي حنيفة كاخ من أم
وعم من أم وخال ونحوهم لان أهم ولاية الانكاح عنده فكذا الحضانة (والام والجدة أحق به)
أي بالصغير (حتى تستغنى) وفسره القدرى بقوله حتى يأكل وحده ويشرب وحده ويستنجي
وحده وفسره الشيخ بقوله (وقدر) أي الاستغناء (بسبع) سنين وهو الذي قدره الخصاص
اعتبارا للغالب وهو قريب من الاول بل عساه لان الولد اذا بلغ سبع سنين يستنجي وحده ألا ترى
الى ما روى عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال مر واصبوا نكسكم بالصلاة اذا بلغوا سبعا والامر
بالصلاة لا يكون الا بعد القدرة على الطهارة وقد روى أبو بكر الرازي بسبع سنين لانه لا يستغنى قبل
ذلك عادة والفردى على قول الخصاص وعند مالك بأن يحتمل وعنه بأن ينظر وان اختلفا في سنة
فقال الاب ابن سبع وقات الام ابن ست فان استغنى بما ذكرنا دفع اليه والا فلا وان اختلفا في
تزوجها فاقول لها وان اختلفا في الطلاق بعد التزوج فان كان الزوج غير معين فالقول لها
(و) الا فلا والام والجدة أحق (بها) أي بالصغيرة (حتى يحبس) لان بعد الاستغناء يحتاج الى
معرفة آداب النساء من الغزل والطبخ والغسل ونحوها والام أقدر على ذلك فاذا بلغت يحتاج
الى التزويج والصيانة وهو أقدر عليها واليه ولاية التزويج وعن محمد اذا بلغت خد الشهوة فالاب
أحق وبه يفتى في زماننا لكثرة الفساق واذا بلغت إحدى عشرة سنة فقد باقت خد الشهوة في
قواهم وقد روى أبو الليث بسبع سنين وعليه الفتوى وعن مالك ~~ع~~ عند الام حتى تتزوج
ويدخل بها الزوج (وغيرهما) أي غير الام والجدة (أحق بها) أي بالصغيرة (حتى تستغنى) وفي
الجامع الصغير حتى تستغنى وفي الكافي اذا خلع الرجل امرأته وله منها بنت إحدى عشرة سنة
فضمها اليها وتخرج من بيتها كل وقت وتترك البنت ضائعة فله أن يأخذها (ولا حق للامة وأم
الولد) في الحضانة (مالم تعتقا) لعجزهما عن ذلك باستغاثهما بخدمة المولى فالحضانة لمولاه ان كان
الصغير في الرق ولا يترقى بينه وبين أمه ان كانا في ملكه وان كان حرا فالحضانة لاقربائه الاحرار
واذا اعتق كان لهم ما حق الحضانة في أولادهم الاحرار والمكاتبه أحق بولدها المولود في
الكتابة بخلاف المولود قبلها (والذمية أحق بولدها المسلم مالم يعقل) الولد (دينيا) لانها أشفق
ولكن اذا عقل دينيا نزع منها لاحتمال الضرر والمرئدة لاحق لها في الحضانة وعند الشافعي

ومالك وأحمد في رواية لاحق للذمة (ولا خيار للولد) عندنا بعد انتهاء الحد في الحضنة وبه قال مالك وقال الشافعي يخير وقال أحمد إذا بلغ سبع سنين يخير الغلام وتسلم الجارية إلى الأب من غير تخيير ومن العجب أنهم لا يعتبرون إيمانه وهو اختياره له وهو يقع له ثم يعتبرون اختياره أحد الأبوين وهو ضرر عليه وهذا خلاف ثم الغلام إذا بلغ رشده إذا قلنا أن ينقر دباسكفي وليس له أن يضمه إلى نفسه بغير اختياره إلا أن يكون مفسدا مخوفا عليه فينقله إلى نفسه إلى نفسه أما لدفع الفتنة أو لدفع العار عن نفسه وأما الجارية إذا كانت بكر فلا يباين أن يضمها إلى نفسه بعد البلوغ لأنه يخاف عليها وأما الذنب فإن كانت مأونة لا يخاف عليها الفتنة فليس له أن يضمها إلى نفسه وإن كانت مخوفا عليها فله ذلك والحدب عزلة الأب فيه وإن لم يكن لها أب ولا جد وكان لها أخ أو عم فله أن يضمها إذا لم يكن مفسدا وإن كان مفسدا فلا يمكن من ذلك وكذا الحكم في كل عصبه ذارحم محرم منها وكذلك البكر إذا طعنت في السن فإن كان لها عقل ورأى وأمن عليها من الفساد فليس لغير الأب والجد أن يضمها إليه وإن خيف عليها ذلك فلا يخ والعم ونحوهما من العصبات أن يضمها إليه أن لم يكن مفسدا وإن لم يكن لها أب ولا جد ولا غيرها من العصبات أو كان لها عصبه مفسدا فلا قاضى أن ينظر في حالها فإن كانت مأونة خلاها تنقر دباسكفي سواء كانت بكر أو ثيبا والأوصعها عند امرأته أمينة ثقة تقدر على الحفظ لأنه جعل ناظرا للمسلمين (ولأنسافر) امرأة (مطلقة بولها) لما فيه من الأضرار بالولد (إلا إلى وطنها) الحال أنه (قد نكحها ثم) أى في وطنها الذي تزوجها فيه لأنه التزم المقام فيه شرعا وعرفا وإن لم يكن وطنها لها ولا التزوج واقعا فيه ليس لها أن تنقله وكذلك لو كان وطنها لها ولم يقع التزوج فيه وفى الجماع الصغيران لها النقل إلى مكان العقد يعنى وإن لم يكن وطنها لها والأول أصح وعندنا ثلاثة ليس لها السفر إلى ما فوق ستة عشر فرسخا ولها ذلك إلى مادونه ويستثنى دار الحرب وإن كان وطنها لها وقد تزوجها فيها لأن في ذلك أضرار بالولد وهذا الذى ذكرنا ما إذا كان بين الموضوعين تفاوت وإن تفاوتا بحيث يتمكن من مطالعة ولده في يوم ويرجع إلى أهله فيه قبل الليل جاز لها النقل إليه مطلقا في دار الإسلام ولا يشترط فيه وقوع التزوج ولا كونه وطنها إلا إلى قرية من مصر أو كونه يتحقق بإخلاق أهل القرى فلا تملك ذلك الآن يكون وطنها لها ووقع العقد فيها فى الأصح وهذا الحكم فى الأم خاصة وليس لغيرها أن تنقله إلا بإذن الأب حتى الحدة والله أعلم

* هذا (باب) فى بيان أحكام (النفقة) *

وهى مستققة من النفوق الذى هو الهلاك يقال نفقت الدابة تنفق نفوقا أى ماتت ونفقت الدراهم والزاد تنفق نفقا أى نفدت وأنفق الرجل أى اقترع وذهب ماله وأنفقت الدراهم من النفقة ونفقت السلعة نفقا بالفتح راجت وأنفق القوم نفقت سوقهم فكان للهلاك وللزوج وفيها هلاك المال ورواج الحال (تجب النفقة للزوجة) أى لأجلها سواء كانت مسلمة أو ذمية (على زوجها) (تجب) (الكسوة) لها عليه أيضا (بقدر حالها) أى بقدر حال الزوجين فإن كانا موسرين كان لها نفقة الموسرين كانا معسرين فنفقة المعسرين وإن كانت موسرة وهو معسر فلها فوق نفقة المعسرات وإن كان بالعكس فدون نفقة الموسرات وإن كان أحدهما مفرطا فى اليسار والآخر فى العسار يقضى عليه بنفقة الوسط وهذا اختيار الخصاص وعليه الفتوى

وقال الكرخي يعتبر حال الزوج وهو قول الشافعي وقوله (ولو) كانت المرأة (مانعة) واصل بما
 قبلها أي تجب النفقة ولو منعت (نفساً) من التسليم (للمهر) أي لأجل قبض المهر المقدم
 وهو الذي تعورف بتقديمه في بلاد وزمان لأنه منع بحق لتقصير من جهة فلا تسقط النفقة به وإن
 كان بعد الدخول عند أي حنفية وعندهما تسقط إلا إذا كانت دون البلوغ لعدم صحة تسليم
 الأب (لا) تجب النفقة عليه إذا كانت المرأة (ناشئة) وهي الخارجة من بيت زوجها بغير إذنه
 المانعة نفسها منه بخلاف ما لو مانعته في البيت ولم تمكنه من الوطء حيث لا تسقط النفقة به
 اقيام الاحتباس لانه اجزاء الاحتباس ألا ترى ان من كان محبوساً بحق شخص كانت نفقته
 عليه لعدم تفرغه لحاجة نفسه أصله القاضى والوالى والعامل فى الصدقات والمقتى والمقابلة
 والمضارب إذا سافر بحال المضاربة والوصى ولو كانا يسكنان في بيت المرأة فنعتهم من الدخول
 عليها لا نفقة لهما لانهم ناشئة الآن تكون سألته النفقة ولو كان يسكن في المصوب فامتنعت منه
 فلها النفقة ولو عادت الناشئة الى بيت زوجها فلها النفقة (وصغيرة) بالنصب عطف على ناشئة
 أى لا تجب النفقة أيضاً إذا كانت المرأة صغيرة (لأنوطاً) يعنى لا يستمتع بمثلها سواء كانت في
 منزله أو لم تكن وقال الشافعي لهما النفقة كالحائض والنفساء والمریضة والرتقاء والعجوز انى
 لا يتباعد عن مثلها ولما امتنع الاستمتاع بها الذى هو المقصود بالنكاح فصارت كالناشئة بخلاف
 المستمند به من المسائل لان الانتفاع به من حيث هو حاصل في الجملة من حيث الدواعى بأن يجامعهن
 فيمادون الفرج أو من حيث حفظ البيت والمأوانسة وقال أبو يوسف إذا كانت الصغيرة تصلح
 للخدمة والاستئناس فنقلها الى بيته فليس له أن يردها وتستحق عليه النفقة وقيل ان الصغيرة
 إذا كانت مشتهة ويمكن جاعها فيمادون الفرج تجب لهما النفقة واختلفوا في حده فقيل
 بنت تسع سنين والصحيح انه غير مقرر بالسنين وانما العبرة بالاحتمال والقدرة على الجماع فإن
 السجينة الضخمة تحتل الجماع وإن كانت صغيرة السن وإذا كان الزوج صغيراً لا يقدر على
 الجماع وهي كبيرة تجب لهما النفقة في ماله لان العجز من قبله كالمحبوب والعين وإن كانا صغيرين
 لا يقدران على الجماع فلا نفقة لهما كالمحبوب أو العين تحتمة صغيرة (ومحبوسة) بالنصب أيضاً أى
 ولا تجب النفقة أيضاً إذا كانت المرأة محبوسة (بدين) لان الامتناع من قبلها وذكر الكرخي
 ان كان حبسها قبل النقلة فإن كانت قد رأت تخلى بينها وبينه في الحبس فلها النفقة والا فلا ولو
 كان بعد النقلة لم تبطل (ومغصوبة) بالنصب أيضاً أى ولا تجب أيضاً إذا كانت المرأة مغصوبة
 بأن غصبها رجل لقوات الاستمتاع وعن أبي يوسف أنه استحق (وحاجة) بالنصب أيضاً أى
 ولا تجب أيضاً إذا كانت المرأة حاجة (مع غير الزوج) لما ذكرنا وعند أبي يوسف لهما النفقة إذا
 حجت بعد تسليم نفسها لكن تجب نفقة الحضر دون السفر ولو كان زوجها معها تجب بلا خلاف
 لكن نفقة الإقامة ولا يجب عليه الكراه (ومريضة) بالنصب أيضاً أى ولا تجب أيضاً إذا كانت
 المرأة مريضة (لم تزف) الى منزل الزوج لما ذكرنا وقالت الثلاثة تجب كالتي زفت ولو مرضت
 بعد الرفاف تجب روى ذلك عن أبي يوسف وقيل ان أمكن الاستمتاع بها بوجه فعليه نفقتها
 والا لا وعن أبي يوسف بنفق عليها إذا تناول بها المرض (ونخادمها) عطف على قوله للزوجة
 أى تجب على الزوج النفقة لخادمها أى لخادم المرأة (ولو) كان الزوج (مومراً) لانه لا بد لهما من

خدام يقوم بخدمة متاهتهم أي أمور بيتها حتى تنقرغ لحاجته هذا إذا كان ملوكا لها وان كان
 غير ملوكا لها لا يستحق النفقة له في ظاهر الرواية كآلة ساني إذا لم يكن له خادم لا يستحق نفقة
 الخادم من بيت المال ولو جابا بخادم يخدمهما لم يقبل منه الإبرضاها وهذا إذا كانت حرة وان
 كانت أمة فلا تستحق عليه نفقة الخادم وقيل إذا كانت من الأزدال لا تستحق الخادم وان
 كانت حرة ولا ترضى لا أكثر من خادم واحد عندهما وعند أبي يوسف بفرض لخادمين أحدهما
 لمصالح داخل البيت والآخر لمصالح خارجه وعن أبي يوسف إذا كانت قاتنة في الغنى وزفت
 إليه بخدم كثيرة استحق نفقة الجميع ويلزمه من نفقة الخادم أدنى الكفاية ولو كان الزوج
 معسر لا يتحب عليه نفقة خادمها وان كان لها خادم فيمارواه الحسن عن أبي حنيفة خلافا
 لمحمد ولو اختلفا في اليسار والاعسار قاله قول قوله الآن تقسم المرأة البينة لأنه متمسك بالأصل
 (ولا تفرق) المرأة من زوجها (ببجزة) أي بسبب عجز الزوج (عن النفقة) وقال الشافعي يفرق
 بينهم ما روى أبو هريرة رضي الله عنه من قوله عليه الصلاة والسلام ابدأ بعن تعول فتقبل من
 أعول يا رسول الله قال امرأ أنك من تعول تقول أطعمه مني أو فارقتني جازيتك تقول أطعمه مني
 واستعلمني ولذلك يقول إلى من أتركني رواه البخاري ومسلم وروى الدارقطني عن أبي هريرة
 رضي الله عنه في الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته يفرق بينهما ولنا قوله تعالى وان كان ذو عسرة
 فنظرة إلى ميسرة ولأن في التفريق إبطال الملك على الزوج وفي الأمر بالاستدانة تأخير حقةها
 وشواهدون من الإبطال فكان أولى وليس في حديث أبي هريرة حجة لأنهم قالوا سمعت هذا من
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا هذا من كيس أبي هريرة رواه البخاري كذلك عنه في
 صحيحه ولأنه ليس عنه الأحكامية قول المرأة أطعمه مني أو فارقتني وليس فيه دلالة على أن الفراق
 واجب عليه إذا طلبت ذلك وكذا الحديث الثاني ليس ببجزة لأن في طريقه عبد الباقي بن قانع
 وقال البرقاني في حديثه نهك مرة وقال أيضا هو ضعيف عندنا وضعفه غيره (وتومر) المرأة
 (بالاستدانة عليه) أي على الزوج ومعنى الاستدانة أن تشتري بالدين لم يقضى الثمن من مال
 الزوج هكذا ذكر الخصاص وفائدة الأمر بالاستدانة مع فرض النفقة أن يمكن الحالة الغريم على
 الزوج فيطالبه به بخلاف ما إذا كان بغير أمره حيث تطالب هي ثم ترجع هي على الزوج ولا تحيل
 عليه الغريم لعدم ولايته عليه وفي الاختيار المرأة المعسرة إذا كان زوجها معسرا ولها
 ابن من غيره موسر أو أخ موسر فنفقة على زوجها وبؤس الابن أو الأخ بالانفاق عليها
 ويرجع به على الزوج إذا أيسر ويحبس الابن أو الأخ إذا امتنع لأن هذا من المعروف فتبين هذا
 أن الادانة لنفقة إذا كان الزوج معسرا وهي معسرة تجب على كل من كانت تجب عليه نفقتها
 لولا الزوج وعلى هذا لو كان للمعسر أولاد صغار ولم يقدر على انفاقهم تجب نفقتهم على من تجب
 عليه لولا الأب كالأم والأخ والعلم ثم يرجع به على الأب إذا أيسر بخلاف نفقة أولاده البكار حيث
 لا يرجع عليه بعد اليسار لأنهم لا يتحب مع العسار فكان كالميت (وقم نفقة اليسار بطرقه)
 أي بعرضه وحده وذلك بعد أن كان ينفق عليها نفقة المعسر لا عساره ثم أيسر (وان) كان
 القاضي قد قضى بنفقة العسار (لأن القضاء به كان لعذر العسار وقد زال العذر فبطل ذلك
 كالكفر بالصوم إذا وجد فيه رقة بطل صومه وقال الشارح هذه المسئلة تستقيم على قول

الكرخي حيث اعتبر حال الرجل فقط ولم يعتبر حال المرأة أصلاً وهو ظاهر الرواية ولا تستقيم على ما ذكره الخصاص من اعتبار حالها على ما عليه الاعتماد فيكون فيه نوع تناقض من الشيخ لأن ما ذكره هو قول الخصاص ثم يخبر بالحكم على قول الكرخي قلت بل يستقيم على قول الخصاص أيضاً لأن المعتبر على قوله عندنا سائر أحدهما النفقة المتوسطة فبعد يساره تتم نفقة الموسرين فيصح على قوله أيضاً فلا نسلم التناقض ولا نوعه وإثنى سلمنا ما ذكره فالتناقض من أين وهل يصدق عليه حد التناقض فلم لا يجوز أن يكون اختارنا قول الكرخي رحمه الله (ولا يجب نفقة مضت) في مدة لم ينفق عليها الزوج فيها (الابا القضاء) بأن كان القاضي قد فرض لها النفقة (أو الرضا) بأن صالحت الزوج على مقداره نهايتم نفقة ما مضى لانها صالحة فلا تملك الابا قبض كزوج القاضي وقال الشافعي تصير ديناً بلا قضاء ولا رضا كالمهر وبه قال مالك وأحمد وفي الذخيرة نفقة مادون الشهر لا تسقط (وبوت أحدهما) أي أحد الزوجين (تسقط) النفقة (المقضية) بها لانها صالحة والصلات تسقط بالموت كالهبة والدية والجزية وضمان العتق هذا إذا لم يأمرها بالاستدانة وإن أمرها القاضي بالاستدانة لم تسقط بالموت هو الصحيح وكذا لا تسقط بالطلاق في الصحيح وعند الثلاثة لا تسقط مطلقاً (ولا ترد) النفقة (المجته) بوجوب أحدهما بأن أسلفها نفقة سنة مثلاً ثم مات أحدهما لا يسترد ذلك وقال محمد يحتسب لها بنفقة ما مضى وما بقي يسترد منها وبه قال الشافعي وعلى هذا الخلاف الكسوة لأنها أخذت عوضاً عما تستحق عليه بالاحتباس فتبين أن لا استحقاق لها عليه فترده وإنما انما أصلها اتصل بها القبض ولا رجوع في الصلات بعد الموت (وبيع القن) أي المملوك (في نفقة زوجته) إذا تزوجها باذن المولى لأنه دين وجب في ذمته لوجود سببه وقد ظهر وجوبه في حق المولى فتعاق برقبته كدين التجارة بخلاف ما إذا كان بغيره إذ أنه لأن النكاح لم يصح فلم تجب النفقة فيه ولو دخل به الإياع أيضاً في المهر لأن وجوب المهر لم يظهر في حق المولى لكونه محجوراً عليه وانما يابطاب بعد الطرية والمولى أن يفديه ولو مات سقط وكذا إذا قتل على الصحيح وقبل لا يسقط ولو اجتمع عليه نفقة أخرى بعد ما يسع مرة يسع ثانياً وكذا نالنا إلى ما لا يتناهي وأيس من الديون ما يباع فيه مراراً الدين النفقة وغيره من الديون يباع فيه مرة واحدة فإن أوفى الغرماء والاطواب به بعد الحرية ولا يباع المكاتب والمدرور والولد بالنفقة إلا المكاتب عند العجز (ونفقة الامة المنكوحه انما تجب بالتبوة) وهي ان يحل بينهما وبين زوجها ولا يستخدمها لأن الاحتباس لا يتحقق إلا بها وان استخدمها بعد التبوة سقطت نفقة لها لفرق فيه بين أن يكون زوجها حراً أو عبداً أو مكاتباً أو مدروراً ولو بواها بعد الطلاق ولم يكن بواها قبله فلا نفقة لها خلافاً لفرق وان زوجه أمة من عبده فنفقة أعلى المولى بواها منزلاً أولاً (والسكنى) عطف على قوله تجب النفقة والكسوة أي وتجيب السكنى أيضاً لها عليه (في بيت خال) يعني ليس فيه أحد (عن أهله) أي عن أهل الزوج (و) عن (أهلها) أي أهل الزوجة الآن بختار ذلك لأن السكنى معهم ضرر فلو أسكن معها لم يمتنع من ذلك لأنه يحتاج إلى الاستخدام فلا يستغنى عنها ولو أدخلها بيتاً من دار وجعل لها مرافق وغلقا على حدة كفها للحصول المقصود بذلك فان اشتكت من الزوج الايذاء بسوء العشرة فان علم القاضي بذلك أو أخبره عدولهم عن ذلك ومنعه وفي الغاية وعليه أن يسكنها عند جيران

صالحين (ولهـم) أى لاهلها (النظر اليها) والكلام معها) أى وقت شأوا ولا يمنعهم من ذلك
 ولكن له أن يمنعهم من المكث عندها وقيل لا يمنعها من الخروج الى الوالدين ولا يمنعها من
 الدخول عليها فى كل جمعة وفى غيرهما من المحارم فى كل عام هو الصحيح وقدره محمد بن مقاتل الرازى
 شهر فى المحارم (وفرض) على صيغة المجهول أى فرض الاتفاق أى القاضى يفرض النفقة
 (لزوجة الغائب وطفله) أى أولاده الصغار (وابويه) أى أبوى الغائب (فى مال) كائن (له) أى
 للغائب (عند من) أى شخص (يقربه) أى بالمال أى يعترف أن هذا المال للغائب (و) يعترف
 أيضا (بالزوجة) بأن يقول أعلم أنها امرأ فلان الغائب وكذا ينبغي أن يعترف بالنسب فى حق
 الاطفال وكذا اذا علم القاضى ذلك ولم يعترف به وقال زفر لا يدفع اليها من الوديعة وتؤمر
 بالاستدانة عليه لأن المودع ليس بما وبذلك ولنا أنه اذا كان مقررا بالمال والزوجة والنسب فقد
 أقر لهم بحق الأخذ وكذا اذا كان المال فى يده مضاربة او دين فى الذمة وأقر بالمال والزوجة
 والنسب وأعلم القاضى بذلك وإن علم أحدهما أما النسب والزوجة والمال يحتاج الى الاقرار
 بما ليس بمعلوم عنده وهو الصحيح هذا كله اذا كان المال من جنس حقهم أى من المدة واداء الطعام
 أو الكسوة اما اذا كان من خلافه فلا تفرض النفقة فيه لأنه يحتاج الى القضاء بالقيمة او الى
 البيع وكل ذلك لا يجوز على الغائب والتبعية تزل الدراهم فى هذا الحكم لأنه يصلح قيمة لأم ضرور
 (ويؤخذ كقول منها) أى من المرأة احتياطاً لجوازانه قد كان يعمل لها النفقة أو كانت ناشئة
 أو مطلقة قد انقضت عدتها وتحتاف بالله مع التكفيل احتياطاً ولا يقضى بنفقة فى مال الغائب
 الا لهؤلاء لأن القضاء على الغائب لا يجوز ونفقة حوله واجبة قبل القضاء فيكون القضاء اعانة
 وقوى من القاضى ولولم يقر الذى فى يده المال بذلك ولم يعلم القاضى فأرادت المرأة اثبات المال
 أو الزوجة أو مجموعهما باليمين ليقضى لها فى مال الغائب أو لتؤمر بالاستدانة لا يقضى لها بذلك
 لأنه قضاء على الغائب وقال زفر تسمع بينهما ولا يقضى بالسكاح وتعطى النفقة من مال الزوج
 ان كان له مال ولا تؤمر بالاستدانة وبه قالت الثلاثة وعليه عمل القضاة اليوم وبه يفتى (و) تجب
 النفقة أيضا (لمعتدة الطلاق) سواء كان بائناً أو رجعيًا وقال الشافعى لا نفقة للمعتدة الا أن
 تكون حاملاً ما روى أن فاطمة بنت قيس قالت طلقنى زوجى ثلاثاً ولم يجعل لى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم سكيناً ولا نفقة رواه الجماعة الا البخارى وعن الشعبي عن فاطمة بنت قيس عن
 النبى عليه الصلاة والسلام فى المطابقة ثلاثاً قال ليس لها نفقة ولا سكنى رواه أحمد ومسلم وفى
 رواية مسلم أنه عليه الصلاة والسلام قال لا نفقة لها الا أن تكون حاملاً الحديث وبه قال مالك
 وأحمد وانا قول عمر رضى الله عنه لا ندع كتاب ربنا ولا سنة نبينا عليه الصلاة والسلام اقول
 امرأه لا ندري اعلمها حفظت أو نسيت رواه مسلم وفيما روى الطحاوى والدارقطنى زيادة قوله
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول للمطابقة ثلاثاً النفقة والسكنى وحديث فاطمة
 لا يجوز الاحتجاج به من وجوه الاول ان كبار الصحابة رضى الله عنهم انكروا عليها كعمر وابن
 مسعود وزيد بن ثابت واسامة بن زيد وعائشة رضى الله عنهم حتى قالت لفاطمة فيما رواه
 البخارى الانتقى الله وروى أنها قالت لها لا خير لك فيه ومثل هذا الكلام لا يقال الا لمن ارتكب
 بدعة محرمة وفى صحيح مسلم لما حدث الشعبي عنها بهذا الحديث أخذ الاسود بن يزيد كقامن

حصا وحصب به الشعي وقال له ويلك أتحدث بشئ هذا وقال أبو سلمة أنكر الناس عليها فصار
 منكر فلا يجوز الاحتجاج به والثاني أنه مضطرب فإنه جاء طلة لها البتة وهو غائب وجاء مات عنها
 وجاء حين قتل زوجها وجاء طلة لها أبو عمر وابن حفص وجاء طلة لها أبو حفص بن المغيرة والثالث
 أن نفقة سقطت بطول لسانها على أجانها فلعلها أخرجت لذلك قال الله تعالى لا تحرجوهن
 من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة وهو أن تفحش على أهل الرجل فتؤذيهم قاله
 ابن عباس ذكره السفاقي وفي شرح البخاري وفي مصنف أبي الأأن تفحش عليكم وعن سعيد
 ابن المسيب لنا طمة ذلك امرأة فتنت الناس كانت لسنة وعن عائشة بجمعاء فعلم بذلك أنعام
 يفرض لها رسول الله صلى الله عليه وسلم لاجل ذلك لأنهم اتكفون به ناشرة وشرط وجوب النفقة
 أن تكون محبوسة في بيته والشافعي احتج به ثم ترك العمل به في حق السكينة ولأن هذا احتكاك به سال
 فلا يمكن الاحتجاج به (لا) يجب النفقة لعنته (الموت) لأن الاحتباس هنا لحق الشرع وهذا
 يستوى فيه المدخول به أو غيرهما (و) لا يجب أيضا لعنته (المعصية) بأن وقعت الفرقة بينهما
 بمعصية من جهة كالردة وتبديل ابن الزناح لأن التقصير من جهة واحدة صارت كالناشرة بل أبعد
 بخلاف المهر إذا كانت الردة ونحوها بعد المدخول حيث يجب لنا كدبه (وردة) أي ردة امرأة
 (بعد البت) أي بعد الطلاق الثلاث أو الواحدة البائنة (تسقط نفقتها) لا يسقط نفقتها (تمكن)
 المرأة (أنه) أي ابن الزوج بعد الطلاق الثلاث أو الواحدة البائنة والفرق أن الحرمة ثبتت
 بالطلاق البائن ولا تأثير للردة فيها ولا للتمكين غير أن المرتدة تحبس ولا نفقة للمحبوسة والامكنة
 لا تحبس فافتراحتي لو أسلمت المرأة وعادت إلى منزل الزوج وجبت لها النفقة كالناشرة
 إذا رجعت بخلاف ما إذا وقعت الفرقة بالردة بأن ارتدت قبل الطلاق حيث لا يجب لها
 النفقة وإن أسلمت وعادت إلى منزلها ولو طغت بدار الحرب مرتدة ثم عادت مسلمة فلا نفقة لها
 كغيرها كان لسقوط العدة بالطلاق (و) يجب النفقة والكسوة أيضا عليه (الطفل)
 الفقير يعني أولاده الصغار الفقراء لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وعلى المولود له رزقهن
 هو الأب فأوجب عليه رزق النساء لاجل الأولاد فلان يجب عليه نفقة الأولاد بالطريق الأولى
 (ولا تجبر أمه) أي أم الطفل (ترضع) الطفل لأن الارضاع نفقة له لا يجب إلا على الأب وربما
 تجوز عن ارضاعه فامتناعه دليل عليه لأنه لا يمنع عن ارضاعه مع القدرة غالباً وهو كالمحقق
 فالزامها بعد ذلك يكون اضراً وقد قال الله تعالى لا تضاروا الذرية بولدنا أو مردانة ولا يجبرها
 القاضي عليه وذكر المصنف أن الأب إذا لم يكن له مال ولا أولاد مال يجبر عليه ويجهل الأجرة ديناً
 عليه كافي نفقته ويجعل هذا القول على ما إذا أطلق أو انقضت عدتها وقال مالك تجبر الأم على
 ارضاعه إذا لم تكن شريفة وإذا أخذ الولد رضى غير شارب عليه بالاتفاق (وبسائر) الأب
 (من ترضعه) أي الطفل الصغير وتكون المرضعة (عندنا) أي عند الأم ولا يجب عليها المكث
 عند الأم إذا لم يستطع ذلك علم أبى ترضعه وترجع إلى منزلها أو تحمل الصبي معها إلى البيت
 أو ترضعه في فناء الدار ثم تدخل به الدار إلى أمه (لا) يستأجر أمه أي أم الطفل (لو) كانت
 (منكوسة أو) كانت (معتقة) من طلاق لأن الارضاع مستحق عليها ديانة فلا يجوز أخذ الأجر
 عليه وقيل إذا كانت معتقة عن طلاق بائن جاز استئجاره لرواى النكاح ولو استأجر منكوسة

لترضع ولده من غير حجاز (وهي) أي الام (أحق) بإرضاع الولد بالاجرة (بعدها) أي بعد العدة
 (مالم تطلب زيادة) على أجرة الاجنبية لانهم أشفق وانظروا فان رضى الاجنبية ان ترضعه بغير أجر
 أو بدون أجر المثل والام بأجر المثل فالاجنبية أولى دفعا للضرر عنه (و) تجب النفقة والكسوة
 أيضا عليه (لأبويه وأجداده) وإن علوا (ووجداته) وإن سفلن (لو) كانوا (فقراء) اقرله تعالى
 وصاحبهم ما في الدين المعروف وانزلت في الابوين الكافرين والجد مثل الاب والجدة مثل الام واهذا
 يتوهمان مقامهما في الارث وغيره بشرط الفقر لتحقيق الحاجة بخلاف نفقة الزوجة حيث تجب
 مع الغنى لانها تجب لاجل الحبس كرزق القاضي (ولان نفقة مع اختلاف الدين) وفي بعض النسخ
 ولا تجب أي النفقة مع اختلاف الدين (الا بالزوجة) لانها باعتبار الحبس كاذكرنا (و) قرابة
 (الولاد) مثل الاولاد الصغار والاباء والامهات لانه جرت فلامتنع بالكفر كنفقة نفسه الا أنه
 لا يجبر على انفاق أبويه الحريين ولا يجبر الحربي على انفاق أبيه المسلم والذي وان لم يكن قرابة
 ولاد كالاخ والعلم ونحوهما لا تجب نفقته مع اختلاف الدين لانه يتعلق بالقرابة ومع اتحاد الدين
 أكد (ولا يشارك) فعل مضارع وقوله (الاب) مفعوله (والولد) عطف عليه وقوله (في نفقة
 ولده) يرجع الى الاب وقوله (وأبويه) يرجع الى الولد أي وفي نفقة أبويه وقوله (أحد) بالرفع
 فاعل ولا يشارك اما أنه لا يشارك الاب أحد في النفقة على طفله فلما تلونا وذكرنا من المعنى وروى
 الخصاص والحسن ان الولد البالغ تجب نفقته على الابوين أثلاثا باعتبار الارث بخلاف الولد
 الصغير حيث تجب نفقته على الاب وحده وأما أنه لا يشارك الولد في نفقة أبويه أحد لان لهما
 تأويل في مال الولد لقوله عليه الصلاة والسلام أنت ومالك لايك ولاتأويل لهما في مال غيره
 وتجب على الذكور والاناث على السواء في الصحيح وقبل على قدر الارث وهو قول الشافعي
 وأحمد أيضا (و) تجب النفقة أيضا (أقرب محرم) يعني الذي رحم محرم (فقير عاجز عن الكسب)
 اصغره أو لا نؤشته أو لم يملك له الجوز من هذه الاعذار وانما تجب (بقدر الارث) لقوله تعالى
 وعلى الوارث مثل ذلك فجعل العلة هي الارث فبقدر الوجوب بقدر العلة وفي قراءة ابن
 مسعود رضي الله عنه وعلى الوارث ذي الرحم المحرم وهي مشهورة فجازا لقيمهم او يجبر على
 ذلك لانه حق مستحق عليه وقال الشافعي لا تجب النفقة الا قرابة الولاد لانه لا بعصمة بينهم فلا
 تجب كنفقة بني الاعمام وبه قال مالك وعن أحمد تجب لقريب وارث وانما قلنا وانما تجب نفقة
 ذي الرحم المحرم على الشخص (لو) كان (موسرا) لانه اذا كان معسرا فهو عاجز ولا تجب هذه
 النفقة على العاجز بخلاف نفقة الزوجة والولد الصغار فان العجز فيه غير مانع وقيل اذا كان
 فقيرا زمننا أو أعمى أو نحوهم تجب نفقة أولاده في بيت المال كنفسه وان كان كبيرا لا تجب عليه
 النفقة الا اذا كان موسرا والابن فقير زمن أو نحوهم أو يكون من أعمان الناس يلحقه العار
 بالكسب أو طالب علم لا يتفرغ لذلك وذكر الخصاص ان نفقة خادم الاب لا تجب على الابن الا اذا
 كان محتاجا اليه وهنا قيد آخر لم ينه عليه الشيخ وهو أن يكون ذو الرحم المحرم مسلما لان
 اختلاف الدين يمنع هنا بخلاف قرابة الولاد والزوجة ثم اليسار هناء مقدر بنصاب حرمان
 اصدقة عمدة أبي يوسف وعن محمد أنه قدره بما يفضل عن نفقته ونفقة عياله كل يوم وقالوا
 الفتوى على الاقول (وصح ينع) الاب (عرض ابنه) الغائب اذا كان فقيرا لاجل النفقة (لا)

يصح بيع (عقاره نفقته) أي لأجل نفقته أي الأب وهو يرجع إلى الصورتين جميعاً وهذا
 استحسان وهو قول أبي حنيفة لأن له ثلث مال الابن عند الحاجة ويصح المنقول من باب الحفظ
 بخلاف العقار لأنه محض بنفسه وقالوا وهو القياس لا يجوز له ذلك كما في بيع العقار وأجمعوا
 أن الأم لا تبيع مال ولدها الصغير والكبير كذا في شرح الطحاوي (ولو أنفق مودعه) بفتح الدال
 أي مودع الرجل الغائب (على أبيه) أي على أبوي الغائب (بلا أمر) القاضي (ضمن) المودع
 اتصرف في مال غيره من غير ولاية ولا نيابة بخلاف ما إذا أضره القاضي لأنه ملزم لولايته عليه ثم
 إذا ضمن لا يرجع عليه ما به وفي الموارد إذا لم يمكن في مكان يمكن استطلاع رأي القاضي
 لا يضمن استخساناً وعلى هذا الوات بعض الرقعة في السفر فباعوا قماشه وعدته فجهره بقمه
 وردوا البقية إلى الورثة أو أغنى عليه فأنفقوا من ماله لم يضمنوا استخساناً (ولو أنفقاً) أي الأبوان
 (معهما) من المال لابنه الغائب على أنفسهم ما وكان من جنس النفقة (لا) يضمنان لأن نفقتهما
 واجبة عليه قبل القضاء فاستوفيا حقهما (أو قضى) القاضي (بنفقة الولاد) وهو الأبوان
 والاولاد (و) نفقة (القريب) المحرم (و) الحال أنه قد مضت عليه (مدة سقطت) أي النفقة
 لأن وجوبها باعتبار الحاجة وقد وقعت الغيبة عن الماضي بخلاف نفقة الزوجة لأنها
 لا احتباس ولهذا تجب مع يسارها وعلى هذا الوسقة النفقة المعجلة أو الكسوة تفرض لذوي
 الأرحام مرة بعد أخرى إلى ما لا ينأى لتحقيق الحاجة ولا يفرض للزوجة شيء لعدم اعتبار
 الحاجة في حقها وبمعكسه لو بقيت النفقة المفروضة في يده بعد المدة يفرض للزوجات
 ولا يفرض لذوي الأرحام وعلى هذا إذا أسلفها نفقة مدة ثم مات أحدهما قبل المدة تسترد في
 الزوجات عند محددون الأقارب وفي الجاوي نفقة الصغير نصيردياً بالقضاء دون غيره (الآن)
 يأذن القاضي لذوي قرابة الأولاد والأقارب المحرم (بالاستدانة) فيمنع ذلك لانسقاط بعض المدة لأن
 للقاضي ولاية عامة فصار ذنه كاهن الغائب (و) تجب النفقة عليه أيضاً (المملوك) أقوله عليه
 الصلاة والسلام هم أخوانكم وخولكم جعلهم الله تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه
 مما يأكل وليلبسه مما يلبس ولا تكلفوهم ما يغلبهم فإن كلفوهم فأعينوهم متفق عليه (فإن أبي)
 أي فإن امتنع المولى عن الاتفاق على مملوكه (ففي كسبه) أي فنفقته في كسب المملوك إن كان له
 كسب لأن فيه نظر الله ما (والأ) أي والأيكن له كسب بأن كان زمنه أو أغنى أو جازية لا يؤجر
 مثلها (أمر يبيعه) لأنه من أهل الاستحقاق وفي البيع إيفاء حقه وإيس فيه إبطال حق المولى لأن
 الثمن يقوم مقامه والإبطال إلى خلف كالأبطال بخلاف الزوجة حيث لا يفرق بينهما لأنه إبطال
 لا إلى خلف فلا يضر إليه بل يقال لها استدنى عليه كذا ذكرناه بخلاف سائر الحيوانات لأنها
 ليست من أهل الاستحقاق فلا يجبر على الاتفاق ولا على بيعها كمنه يفتي فيما بينه وبين الله تعالى
 أن ينفق عليه أو يبيع وعن أبي يوسف أنه يجبر على الاتفاق عليه أوبة قالت الثلاثة ولو كانت
 الدابة مشتركة فطالب أحدهما من القاضي أن يأمره بالنفقة حتى لا يكون متطوعاً بالاتفاق عليها
 فالقاضي يقول لا لا كي أما أن تباع نصيبك منها وتنفق عليها هكذا ذكره الخصاص وفي المحيط
 يجبر صاحبها والمدير وأُم الولد إن أبي مولاها من الاتفاق عليها اكتساباً أو كلاً من كسبها وإن
 لم يكن لهما كسب أجبر المولى على الاتفاق عليها لا يقيلاً النقل بالبيع وغيره بخلاف

المكاتب حيث لا يؤمر في حقه بشئ لأنه كالحرة لانه خارج عن ملك المولى بداو له للعبد
أن يتناول من مال المولى اذا امتنع من الاتفاق عليه ينظر ان كان قادرا على الكسب ليس له
ذلك الا اذا انهاه عن الكسب وان كان عاجزا عن الكسب فله ذلك والله أعلم
* هذا (كتاب) في بيان أحكام (الاعتاق) *

وجه المناسبة بين الكتابين من حيث ان الطلاق تخليص الشخص من ذل ورق المتعة
والاعتاق تخليص الشخص من ذل ملك الرقبة والعنق والعنق اقوة مطاق من عتق الطائر
اذا قوى على جناحه فطار وشرعا (هو) أى الاعتاق (اثبات القوة الشرعية للمملوك) لانه
يصبره قادرا على التصرفات الشرعية مثل الولايات والشهادات هذا التفسير هو مذهبهم لان
الاعتاق عندهما عواثبات العتق وعند أى خيفة الاعتاق اثبات الفعل المفضى الى حصول
لعنق فلهذا يتجزأ عنده خلافا لهما على ما يجب ان شاء الله تعالى والحريه عبارة عن الخلو
اقتة يقال ارض حرة لاخراج فيها وشرعا عبارة عن خلوص حكمى يظهر فى حق الادى بانقطاع
حق الاغيار عن نفسه واثبات هذا الوصف يسمى اعتقا وتحرير والرق ضعف شرعى يثبت فى
المحل فيجوز عن التصرفات الشرعية ويسامه أهليه ثبوت القضاء والشهادة والاطنة
والتزويج (ويصح) أى الاعتاق (من حر) فلا يصح من عبدا لانه لا ملك له (مكلف) أى عاقل
بالغ فلا يصح من صبي ومجنون لعدم الاهلية ولهذا لا يملكه المولى عليه ما فلو أضافه الى تلك
الحالة بأن قال أعتقته وأنا صبي أو مجنون وجنونه معهود لم يعتق وكذا اذا قال فى حال صباه
أو جنونه اذا بلغت أو افاقت فهو حر لم ينعقد لان قوله غير ملازم ويصح حال كونه (للمملوك) لقوله
علمه الصلاة والسلام لا يعتق فيه الا يملك ابن ادم والباقي قوله (بأن) يتعلق بقوله يصح أشار بهذا
الى أن شرطه أن يكون مضافا الى الجملة كقوله أنت (حر) أو يكون مضافا الى ما يعبر به عن الجملة
وهو معنى قوله (أو ما يعبر به عن البدن) يعنى عن الجملة كقوله رأسك حر ووجهك حر ولا يعتق
بقوله يدك حر أو رجلك حر لانه لا يعبر به عن الجملة وعن أبى يوسف اذا قال لامته فرجك حر عتقت
ولو قال لعبد لا يعتق لان الفرج يعبر به عن الكل فى المرأة دون الرجل (و) يصح أيضا بقوله أنت
(عتيق و) أنت (معتق و) أنت (محرر و حررتك وأعتقتك) لان هذه اللفاظ صريحة فيه
لاختصاص استعمالها فيه وأغلبته فلهذا لا يحتاج فيها الى التنية وأشار اليه بقوله (نواه) أى
نوى الشخص بهذه اللفاظ العتق (أولا) نوى فلو قال أردت به الاخبار بالباطل أو انه حر من
العمل لا يصدق قضا لانه خلاف الظاهر ويصدق ديانة لانه محتمل كلامه (و) يصح أيضا بقوله لعبد
(لاملك) لى عليك (ولا رق) لى عليك (ولا سبيل لى عليك ان نوى) بهذه اللفاظ العتق لانها كليات
فلا يتعين المراد الابانية وهذا بالاجماع الا رواية عن أحمد يقع بلانية (و) يعتق أيضا بقوله لعبد
(هذا ابني) اذا كان المولى أكبر منه ويولد مثله لمثله ولم يكن ثابت النسب من غيره فهذه الشروط
الثلاثة يعتق عند أى خيفة لانه أمكن حل كلامه على التحرير بطريق المجاز لان البنوة
سبب الحرية فيحمل عليه تصحيح كلامه كما لو كان لعبد صغير وقال لا يعتق لانه أقرب بما
يستحيل كونه فيلغو وبه قالت الثلاثة ولو قال لصبي صغير هذا بعتى فقل هو على الاختلاف

وقيل لا يعتق اجماعاً ولو قال اعبده هذه ابنتي قيل هو على الاختلاف وقيل لا يعتق اجماعاً (أو)
 قال اعبده هذا (أي أو) قال لامته هذه (أي) يعتق أيضاً لأن ولاية الدعوة له لقيام ملكه فيثبت به
 نسبه اذا كان مثله أو مثله ابولذلك واذا ثبت عتق عليه (و) كذا يعتق أيضاً بقوله اعبده (هذا
 مولاي) لأن حقيقة كلامه أن يكون له ولا عليه قد عين المولى الأسفل فيعتق عليه وقال زفر
 لا يعتق لانه براديه الا كرام عادة وبه قالت الثلاثة (أو) قال اعبده (يا مولاي) عتق أيضاً لما ذكرنا
 (أو) قال اعبده (يا حراً) قال (يا عتق) عتق لانه صريح فيه فلا يحتاج الى النسبة الا اذا كان
 هذا اللفظ علماً للعبد فناداه به لا يعتق لانه ليس مراده الاستحضار به بالاسم الدال على الذات دون
 ملاحظة الوصف (لا) يصح العتق (يا ابني) أي بقوله اعبده يا ابني (و) قوله (يا أختي) لأن هذا
 اللفظ يستعمل على وجه الأكرام فلا يقع به العتق وكذا قوله يا ابن أختي أو يا بنته لانه لم يصفه
 الى نفسه (و) كذا لا يعتق بقوله (لا سلطان لي عليك) سواء نوى أو لم ينو لأن السلطان عبارة عن
 اليد وفيها الاستيلاء ثم تقي الملك وعند الثلاثة يقع بالنية وهي رواية عننا (و) كذا لا يعتق بمثل (ألفاظ
 الإطلاق) نحو قوله طاعتك أو أنت مطلق أو قال لامته أنت مطاعة أو قال أنت بائن وقال الشافعي
 وأجد يقع بألفاظ الإطلاق اذا نوى العتق قلنا لأن هذه الألفاظ وضعت لازالة أدنى المملكين وهو
 ملك النكاح فلا يكون مزيلاً لاهله ما هو ملك اليمن وكذا الخلاف في سائر كليات
 الإطلاق (و) كذا لا يعتق بقوله اعبده (أنت مثل الحر) لانه أثبت المماثلة بينهما وهي قد تكون
 عامة وقد تكون خاصة فلا يعتق بالنية للشك (وعتق) اعبده (بما أنت الا حر) أي بقوله اعبده
 ما أنت الا حر بالحصر لان فيه ما أثبت الحرية بأبلغ الوجوه (وبذلك قريب) بالاضافة عطف على
 قوله بأن حر أي ويقع العتق أيضاً بملك الرجل لقريب له (محرم) واراد به ذا الرحم المحرم وهو
 كل شخصين يدلان الى أصل واحد بغير واسطة كالاخوين أو أحدهما بواسطة
 والاخر بغير واسطة كالعالم وابن الاخ وعند الشافعي لا يعتق الا في قرابة الولاد وذلك مثل
 الوالدين والأولاد وعنده مالك يعتق فيه وفي قرابة الاخوة والاخوات فقط ولنا قوله عليه
 الصلاة والسلام من ملك ذا رحم محرم منه فهو حر ورأه أبو داود وغيره وروى عن عمر وابن
 مسعود رضي الله عنهم أنه لو وعن كثير من التابعين كذلك ولا يعتق ذو رحم غير محرم كبنى الاعمام
 والاقوال وبني العمات والخالات ولا محرم غير رحم كالحرمات الصهرية والرضاع اجماعاً
 وقوله (ولو كان المالك) قريبه (صبياً أو مجنوناً) وأصل بما قبله يعني يعتق بملك قريبه اذا كان
 رجلاً ولو كان صبياً أو مجنوناً لا إطلاقاً ما روينا ولا فرق في ذلك بين أن يكون صغيراً أو كبيراً مسلماً
 كان أو كافراً في دار الاسلام ولو ملك الحربى قريبه في دار الحرب لم يعتق عندهما خلافاً لابي
 يوسف وكذا المسلم لو ملك قريبه فيها لا يعتق وكذا لو أعتق الحربى أو المسلم عبداً في دار الحرب لم
 يعتق عندهما ويعتق عنده وان كان العبد مسلماً أو ذمياً يعتق بالاجماع لانه ليس بمسجل
 الاسترقاق بالاستيلاء (وتحرير) بالجر عطف على قوله بأن حر أي يصح العتق أيضاً بتحرير (لوجه
 الله) بأن قال أنت حر لوجه الله (و) كذا (الشيء بطن) بأن قال أنت حر للشيء بطن (و) كذا
 (للصنم) بأن قال أنت حر للصنم لانه من أهله مضافاً الى محله عن ولاية فنفسه واغت تسمية
 الجهة وكان عاصمياً بها (و) كذا يصح (بكره) بأن أعنته مكرهاً (و) كذا اذا صدر عن (سكر)

بأن أعتقه وهو سكران وعند الثلاثة لا يعتق فيه ما وقد مر مستوفى في كتاب الطلاق (وإن أضافه)
 أي أن أضاف العتق (إلى الملك) بأن قال إن ملكك فأنت حر (أو) أضافه إلى (شرط) بأن
 قال أعبده إن دخلت الدار فأنت حر (صح) التعليق فباعتق عند وجود الشرط خلافا للشافعي
 في الإضافة إلى الملك وقد مر أيضا غفلة (ولو حرز رجلا) بأن قال لأمته وهي حامل أنت حرة
 أو أعتقتك (عتقا) أي الام والحمل جميعا لانه تبع لها الاتصال بهما وعن أبي يوسف إذا خرج أكثر
 الولد فاعتق الام لا يعتق الولد لانه كالمفصل في حق الأحكام ألا ترى أنه تنقضى به العدة ولومات
 في هذه الحالة يترتب بخلاف ما إذا مات قبل خروج الام (وإن حرره) أي الحمل (عتق) الحمل
 (فقط) دون الام لأن الام لم يضاف إليها الاعتاق ولا يمكن جعلها تبعًا للحملة لمساوية من قاب
 الموضوع فلا تعتق والحمل محل للعتق ولهذا يعتق تبعًا للام فلان يعتق إذا أفردته أولى بخلاف
 بيعه وهبته لعدم القدرة على التسليم وانما يعرف قيام الحمل وقت الاعتاق إذا ولدته لاقول من ستة
 أشهر من ذلك الوقت وإن ولدته لا أكثر من ستة أشهر من ذلك الوقت لم يعتق لعدم التيقن بوجوده
 في بطنها وقت الاعتاق الآن تكون معتدة عن طلاق أو وفاة الدلائل من سنتين من وقت
 الفراق وإن كان لا أكثر من ستة أشهر من وقت الاعتاق فيعتق يعتق لانه كان موجودا حين أعتقه
 ألا ترى أنه يثبت نسبه منه ومن ضرورته وجوده عنده (والولدي تبع الام في الملك) بأن ملكها
 بمرأى أو هبة ونحوهما ملكا لهما أيضا لرجحان جانبها (والحرية) بأن حررها وهي حامل يتبعها
 الحمل كما ذكرنا (والرق) بأن أسرها أمه من دار الحرب وأخرجها مملوكا أو وادها رقا مثلها
 (والتدبير) بأن دبر أمته يتبعها لجهلها في التدبير (والاستيلاء) بأن زوج أم ولده من رجل يكون
 الولد في حكم أمه فإذا مات المولى بعثقان من جميع المال ثم إن تزويج أم الولد انما يصح إذا لم تكن
 حاملا فإن كانت حاملا فالنكاح باطل للزوم الجمع بين الفراش (والكتابة) بأن كاتب أمته يتبعها
 جاهها في الكتابة وذلك لانه قبل الانفصال كعضو من أعضائها حسا وحكما حتى يتغذى بغذائها
 وينتقل باتقائها وكذلك يعتب جانب الام في البهائم حتى إذا تولد بين الوحشي والاهلي أو بين
 المأكول وغيره يؤكل إذا كانت أمه تؤكل ويجوز الاضحية به إذا كانت أمه مما يجوز الاضحية
 بها والحاصل أن الولد يتبع الام فيما ذكرناه ويتبع الاب في النسب لانه للتعريف والام
 لا تشتهر ويتبع خير الابوين في الدين (وولد الامه من سيدها حر) هذا يستثنى من الحكم
 المذكور لأن ولدا الامه من سيدها مخلوق من مائه فباعتق عليه ولا يعارضه ماء الامه لانه مملوك
 له بخلاف أمه الغير لأن ماءها ملك لسيدها والزوج قد رضى به لعلمه بخلاف ولدا المغرور لأن الولد
 لم يرض به فلهذا قلنا علق حر في حقه فلا يتبعها الولد والله اعلم

* هذا (باب) في بيان أحكام (العبد الذي) (يعتق بعضه) هل يقتصر عليه أو يعتق كله *

(من أعتق بعض عبده) بأن أعتق ربعه أو ثلثه أو نصفه (لم يعتق كله) عند أبي حنيفة وقال
 يعتق كله وأصله أن الاعتاق يوجب زوال الملك عنده وهو متجزئ وعندهما يوجب زوال
 الرق وهو غير متجزئ وأما نفس الاعتاق أو العتق فلا ينجز أبالجاء لأن ذات القول وهو العلة
 وحكمه وهو نزول الحرية فيه لا يتصور فيه التجزئ وكذا الرق لا ينجز أبالجاء لانه ضعف
 حكمي والحرية قوة حكمية فلا يتصور اجتماعهما في شخص واحد فإذا ثبت هذا فأبو حنيفة

اعتبر جانب الرق فجعل كله رقيقا على ما كان وقال زال ملكه عن البعوض الذي أعتقه ولم يكن ذلك البعوض حرًا وهما اعتبر جانب الحرية فصاركه حرًا وبه قات الثلاثة ولو قال به ذلك حر أو حر منك حرًا يوم بالبيان ولو قال سبهم منك حر عتق سدسه وعندهما يعتق كله في الكل (وسمى) العبد (له) أي للمولى (فيما بقي) من قيمته فإذا أدي عتق كله دفعة واحدة وعندهما لا يسعي لانه عتق كله (وهو) أي معتق البعض (كما يكتب) عند أبي حنيفة لانه كله رقيق وانما الملك قد زال عن بعينه باضافة العتق اليه فعمل بالدليلين بانزاله مكاتبًا حتى لا تقبل شهادته ولا يرث ولا يورث ولا يتزوج الا أنه اذا عجز لا يرث الرق لان المولى أو جيب السعاية لو وقع الحرية في البعض وهو موجود بعد العجز بخلاف المكاتب كآبة مقصودة وعندهما هو كالحرة المدونة لان العتق وقع في جمعه بناء على ما تقدم وهذا كما اذا أعتق بعض عبده أو أعتق بعض الشركاء نصيبه أو بعض الورثة أو الغرماء أو المريض ولم يخرج من الثلث وأما العبد الرهن اذا أعتقه الرهن وهو ميسر وسمى العبد منه وهو حر بالاجماع لان الدين على الرهن لا في رقة العبد ولهذا يرجع العبد على الرهن بماله سعى (وان أعتق رجل نصيبه) من عبد (فالشريك) انما يربى ثلاثة أشياء (أما) أن يحرر (يعنى يعتق نصيبه) (أو يستحي) العبد (والولاء) في الوجهين (أهما) أي للشركين (أو يضمن) المعتق قيمة نصيبه (لو) كان للمعتق (موسر) ويرجع المعتق (به) أي بالذي ضمن (عليه) أي على العبد (و) يكون (الولاء) أي للمعتق وهذا كله عند أبي حنيفة وقال لا يسأل الا الضمان مع اليسار والسعاية مع الاعسار ولا يرجع المعتق على العبد بشئ والولاء للمعتق في الوجهين وعند الثلاثة في الموسر كذلك وفي المعسر يبقى شريكه كما كان فللشريك بيعه أي يبيع نصيبه وحبته وعتقه وهذا مبني على أصليين أحدهما تجزئ الاعتاق وعدمه وقد مر بيانه والثاني ان يسار المعتق لا يمنع السعاية عنده وعند غيره ما يمنع لقوله عليه الصلاة والسلام في الرجل يعتق نصيبه ان كان غنيا ضمن وان كان فقير اسعى في حصة الآخر قسم والقسمه تنافي الشركة وله أنه احتسبت ماله نصيبه عند العبد فله ان يضمه كما اذا هبت الريح بثوب انسان وألقته في صبغ غيره حتى انصبغ به فعلى صاحب الثوب قيمة صبغه موسرًا كان أو ميسرًا فكذلك ائنا غير ان العبد فقير فستسعيه ثم المعتق يسار التيسير لا يسار الغنى وهو أن يملك من المال قيمة نصيب الآخر فاضلا عما يحتاج اليه من ملبوسه ونفقة عياله وسكناه ويعتبر حاله يوم الاعتاق حتى لو أبسر بعده أو أعسر لا يعتبر وان اختلفا فيه يحكم الحال الا أن يكون بين الخصومة والعتق مدة تمتد فيها الاحوال فيكون القول قول المعتق لانه منكر وان اختلفا في قيمة العبد يوم العتق فان كان قائما يقوم للحال وان كان هالكا فالقول للمعتق لانه منكر وان اتفقا على ان الاعتاق سابق على الاختلاف فالقول قول المعتق قائما كان العبد أو هالكا وان اختلفا في الوقت والقيمة فادعى الساكت أنه أعتقه للحال يحكم بالعتق للحال ويقوم لان الحادث يضاف الى أقرب الاوقات وعلى هذا التفصيل لو اختلف العبد والساكت واحتجبت الثلاثة بقوله عليه الصلاة والسلام من أعتق عبدا بين اثنين فان كان موسر اقوم عليه ثم يعتق رواه البخاري وقوله عليه الصلاة والسلام من أعتق شركا له في عبد فكان له ما يبلغ عن العبد يوم العبد عليه قيمة عدل فأعطى شركاء حصصهم وعتق عليه والافتد عتق منه ما عتق رواه البخاري

وم لم وانما قوله عليه الصلاة والسلام من أعتق شقة صاله في مملوك فخلاصه عليه في ماله ان كان له مال والا قوم عليه واستسعى به غير مشقة وق أى لا يشتد عليه الامر رواه البخاري ومسلم فثبت السعاية بذلك وقال ابن حزم على ثبوت الاستسعاء ثلاثون صحابيا ونيس فيما رواه ما ينافي مذهبنا بل فيه دليل على ما نقول لانه عليه الصلاة والسلام قال في الحديث الاول فان كان موسرا قوم عليه ثم يعتق وكلمة ثم للتراخي فدل على انه يعتق بعد ذلك اما باعتقه أو بالسعاية وقال في الحديث الثاني أعطى شر كانه حصصهم وعتق عليه بالواو وهي لثانفي الترتيب ولا التراخي فله ثلثه عليه توفيقا بين الاحاديث وقوله والافتقار عتق منه ما عتق لم تصح هذه الزيادة عن الثقة أنه من قوله عليه الصلاة والسلام حتى قال أيوب ويحيى بن سعيد لا ندرى أشوشى في الحديث أو قاله نافع من قبله وهو ما راوايان لهذا الحديث وقال ابن حزم في المحلى هي مكذوبة (ولو شهد كل واحد من الشر يكتن (يعتق نصيب صاحبه) بأن قال كل واحد منهم الشر يكتن فكاه اعتقت نصيبك منه (سعى) العبد (لهما) أى للشر يكتن موسرين كانا أو معسرين او كان أحدهما موسرا والا آخر معسر عند أبي حنيفة والاولا لهما وهذا بعد أن يختلف كل منهم ما على دعوى صاحبه وقالان كانا معسرين يسعى أو كان أحدهما معسر الا ان كانا موسرين والاولا موقوف حتى يتفقا على اعتاق أحدهما وبه قال زفر وعنده الثلاثة لو حلفا أو نكلا في عتق نصيب كل منهما قولان (ولو عتق أحدهما) أى أحد الشر يكتن (عتقه) أى عتق العبد المشترك بينهما (بفعل فلان غدا) بأن قال ان دخل زيد الدار غدا فأت حتر (وعكس الاخر) بأن قال ان لم يدخل زيد الدار غدا فأت حتر (وهضى) الغد (ولم يدرك) ادخل زيد الدار أم لا (عتق نصفه) أى نصف العبد للثقتن بيمينت أحدهما (ويحى) العبد (في نصفه) أى في نصف قيمته (لهما) أى للشر يكتن وهذا عند أبي حنيفة سواء كانا موسرين أو معسرين أو أحدهما موسرا والا آخر معسر او كذا عند أبي يوسف ان كانا معسرين وقال محمد بن يعقوب في جميع قيمته ان كانا معسرين وان كانا موسرين فلا يسعى وان كان أحدهما معسرا والا آخر موسرا يسعى في نصف قيمته له موسر وهذا بناء على الاصلين المذكورين الا أن محمدا خالف أبا يوسف حيث أوجب كل السعاية لأن المقضى عليه بسقوط السعاية بمجهول والقتضاء على المجهول لا يصح (ولو حلف كل واحد من الشر يكتن (يعتق عبده) بأن كان لهما عبدا ان خافا عليهما كل واحد منهما ما لا حدهما كما في المسئلة السابقة بأن قال كل منهما ان دخل فلان الدار فهو حتر وعكس الاخر بأن قال ان لم يدخل فهو حتر (لم يعتق واحد) من العبدتين للجهالة في المقضى له والمقضى عليه فامتنع القضاء بخلاف السابقة فان المقضى له بالحرية وهو العبد الواحد معلوم وكذا سقوط نصف السعاية عنه والمقضى به وهو الحرية والمجهول واحد وهو الحائث منهما فغلب المعلوم المجهول وفي هذه المسئلة له بالعكس لان المجهول هو الغالب فيها فامتنع القضاء لذلك ولا يشكك هذا بما اذا كان بينهما عبدا وأمة فقال أحدهما ان دخل فلان الدار اليوم فاعبد حتر وقال الاخر ان لم يدخل فالامة حتر ولم يعرف أحد هل لا يعتق كل واحد منهما مع أن المقضى له بالعتق والمقضى عليه مجهول لان كل واحد منهما أقتر فساد نصيبه لزمه ان شريكه هو الحائث بخلاف السابقة فان كلامهم ما يزعم ان الاخر هو الحائث في عبده وإيس له فيه نصيب حتى لو تافيا عتق عليهما

لا قرار كل منهما بحرية عبد الآخر وعلى كل منهما قيمة ما اشترى لان كلا منهما يزعم انه اشترى
 حرًا بعد فقد البيع باقرارهما ثم في مسئلة العبد والامة يسعى كل منهما في جميع قيمة عند أبي
 حنيفة فتكون بينهما نصفان وكذا عندهما ان كانا معسرين وان كانا موسرين سعى كل منهما
 للخاص بعقده ولم يسع لغير الخاص فده كذا في المحط وفي الايضاح ان كلا منهما يسعى في ثلاثة
 ارباع قيمته عند أبي يوسف لان النصف حريقتين ولو اشترى العبد في مسئلتنا رجل واحد جاز
 وان كان عالما بحث احد البائعين لزعم كل منهما انه باع عبدا وزعم المشتري قبيل الدخول
 في ملكه غير معتبر فاذا صح الشراء واجتمعاني ما ملكه عتق عليه أحدهما لان زعمه معتبر في حق
 نفسه في هذه الحالة وبؤمر بالبيان لان المقضى عليه معلوم (ولو ملك رجل (ابنه مع) رجل
 (آخر) بالشراء أو الهبة أو الصدقة أو الوصية أو الامهارة أو الارث (عتق خطه) أي نصيبه أعني
 نصيب الاب لماروسا ولا فرق في ذلك بين أن يعلم الآخر انه ابن شر بكة أو لم يعلم (ولم يضمن الاب)
 نصيب شر بكة لانعدام التعدي فيه منه (ولشر بكة أن يعتق) نصيبه ان شاء (أو يستعي)
 العبد في قيمة نصيبه لانه عتق بمباشرة وليس له غير ذلك عند أبي حنيفة وقال لا يضمن الاب في
 غير الارث ان كان موسرا وان كان معسرا استعي الابن في نصيبه وعلى هذا الخلاف لو حلف
 أحدهما بعتق عبدان ملك نصفه فاداه هذه الاسباب وعند الثلاثة لا يعتق شيء (وان اشترى
 نصفه) أي نصف الابن (اجنبي ثم) اشترى (الاب مابق) من الابن وهو النصف الآخر (فله) أي
 فلا اجنبي (أن يضمن الاب) ان شاء (أو يستعي العبد) في قيمة نصيبه لوجود التعدي من الاب
 (وان اشترى) الاب (نصف ابنه من ذلك كله) أي كل الابن (لا يضمن) الاب (لبائعه) شيئا عند
 أبي حنيفة لان البائع شارك في العلة وهو البيع وقالان كان الاب موسرا يجب عليه الضمان
 ولو اشترى أبوه من أحد الشر بكتين وهو موسر لزمه الضمان بالاجماع ولو كان مكان الاب جارية
 مستولدة بالنكاح فلكلها الزوج مع غيره يجب عليه ضمان النصف بشر بكة كيفما كان وان كانا
 ملكا عابارا (عبد) يملكون (الموسرين) وهم ثلاثة (دبر واحد) منهم (وحرره آخر) منهم ضمن
 الساكت وهو الذي لم يفعل شيئا (المدير) بكسر الباء ولا يضمن المعتق (و) ضمن (المدير) بكسر
 الباء أيضا (المعتق ثلاثة) أي ثلث العبد يعني ثلث قيمته حال كونه (مدبرا) بفتح الباء (لا يضمن
 المدير المعتق) ماضن (وهو الثلث الذي ضمنه للساكت عند أبي حنيفة وقال العبد كله صار
 مدبرا للذي دبره أقول مرة واعتاق المعتق باطل ويضمن لشر بكة ثلثي قيمته موسرا كان أو معسرا
 وأصله ان التدبير تجزأ عنده كالمعتق معنى التجزأ انه ازالة الملك وعندهما لا تجزأ الآن موجب
 حق الجزية فيكون معتبرا بحقيقة الجزية (ولو قال) رجل (لشر بكة) في الامة (عني) أي
 الامة (ام ولدك وأنتكر) الشريك ذلك فهي موقوفة (تخدمه) أي تخدم الامة المنكر (يوما
 وتوقف يوما) ولا سعاية عليها للمقر عند أبي حنيفة ونصف كسبه الله منكر والنصف الآخر
 موقوف ونفقتهما من كسبها وان لم يكن لها كسب فنصف نفقتها على المنكر لان نصفها للمنكر
 يبين لان المقر ان كان صادقا فهي أم ولده وان كان كاذبا فهي شر بكة بينهما فكان نصف الخدمة
 مستحقا له ووقع الاشتباه في النصف الآخر فموقوف وقال ليس للمنكر ان يستخدمها وله أن
 يستعينها في نصف قيمتها ثم تكون حرة ولا سليل عليها لان المقر أقسده نصيبه ونصيب الشر بكة

وتعذر المتضمنين اعدام البينة فوجب السعاية عليهم اوبه قالت الثلاثة وذكري الاصل رجوع أبي
يوسف الى قول أبي حنيفة (وما لام ولد تقوم) هذا نصف بيت من الرجز أخذ من الشيخ من
المنظومة للنسفي أي ليس لها قيمة عند أبي حنيفة وقالوا لها قيمة لانها مملوكة محرزة منتفع بها ووطأ
واجارة واستخدم ما فتكون مقومة كالدمر والهاذ الوقال كل مملوك في حر تدخل أم الولد فيه
واستباحة الوطء دليل الملك وقيمة ثلث قيمة الفن وبه قالت الثلاثة وله قوله عاميه السلام أعقبتها
ولدها رواه ابن ماجه والدارقطني وقضية الحرية وزوال التقويم لئلا يكتفه تقاعد عن افادة الحرية
لمعارض وعقوله عليه السلام أي امرأة ولدت من سيدها فهي معتقة عن دبر منه أو قال من
بعده رواه أحمد ولا معارض له في زوال التقويم فثبت ما ذكرنا ثم أشار الى بيان غرر هذا الخلاف
بالقاء التي تدل على النتيجة بقوله (فلا يضمن احد الشريكين باعقائها) أي باعناق أم الولد يعني
اذا كانت أم ولد بينهما فأعقبتها أحدهما فلا ضمان عليه عند أبي حنيفة وعندهما يضمن نصف
قيمتها ان كان موسرا وتسعي ان كان معسرا ومن غرر الخلاف ما اذا غصبها غاصب فهل يكتفه عنده
لم يضمن خلافا لهما ومنهما اذا مات أحد المولدين عتقت عنده ولم تسع وعندهما تسعي في نصف
قيمتها ومنهما ما ذاباع جارية فجاءت بولد عند المشتري لاقل من ستة أشهر فخانت الجارية وادعى
البائع ان الولد ابنه ثبت نسبة منه وبأخذ الولد ويرد الثمن كله عنده وعندهما يرد حصه الولد
ولا يرد حصه الام (له) أي رجل (أعبد) ثلاثة (قال لاشين) منهم (أحد كما حزن فخرج واحد) منهما
(ودخل آخر وكثر) أي قال أيضا أحد كما مر (ومات) أي المولى (بلايان عتق) من الذي أعيد
عليه القول (عتق ثلاثة أرباع الثابت) اجماعا (و) عتق (نصف كل واحد من الآخرين) وعلما
الخارج والداخل عندهما وعند محمد هو كذلك الا في الداخل فانه يعتق ربعه لان الايجاب
الاول صح بكل حال فينصف والايجاب الثاني يصح في حال دون حال فينصف فيقسم هذا
النصف عليهما فيصيب كل واحد ربعه لانه ان عني بالاول الثابت لغا اللفظ الثاني ولهما ان اللفظ
الاول بين الخارج والثابت نصفان واللفظ الثاني بين الثابت والداخل نصفان الآن النصف
لاقي الثابت ونصفه حر ونصفه رقيق فالاقى الحرية لغا وما لاقي الرق صح فينصف فصار له ربع منه
وقد أصاب نصف حرية فصار له ثلاثة أرباع واللفظان صحيحان لان الاول لم ينوب العتق ولهذا يؤمر
بالبیان (ولو) كان هذا القول (في المرض قسم الثلث على هذا) الطريق فيجعل كل عبد على
أربعة أسهم يعتق من الخارج سهمان وكذا من الداخل ومن الثابت ثلاثة قصاص سهام الوصية
سبعة فيجعل كل عبد على سبعة وجميع المال احد وعشرون وعند محمد للداخل سهم فيجعل سهام
الوصية ستة فيجعل كل عبد على ستة وكل المال ثمانية عشر للخارج سهمان من ستة والثابت ثلاثة
وللداخل سهم وعليهم السعاية بقدر الرق للورثة اثنا عشر وعند الثلاثة يقرع بينهم او يقوم الوارث
مقامه في البیان وعن أحمد يقرع في الحياة والمات وهذه المسئلة على ثلاثة أوجه الاول أن يموت
المولى قبل البیان وهو قد ذكر حكمه والثاني أن يموت العبيد فان مات الثابت عتق الخارج
والداخل اما الخارج فلان الكلام الاول أوجب عتق رقبة بينه وبين الثابت فبطلت مزاحمة
الثابت وكذلك الكلام الثاني أوجب عتق رقبة بين الثابت والداخل فبطلت مزاحمة الثابت هذا
عندهما واما عند محمد فاما يعتق الخارج لما قلنا واما الداخل فلان الثابت لما نعين للرق بالموت

ظهر ان الكلام الثاني صحيح بكل حال فصار قوله كقوله ما وان مات الداخل قبل للمولى أوقع
 العتق الاول على أنهم ما شئت من الخارج والنايت فان أوقعه على الخارج عتق النايت أيضا لانه
 ظهر انه كان عبدا عند الايجاب الثاني فبطل من اجهة الداخل بعبوته وان أوقع العتق الاول
 على النايت لم يعتق الخارج بلا شبهة وكذا الداخل لان المضموم اليه حر قال فخر الاسلام
 البرزوي في شرح الزيادات هذا عند محمد واما عندهما يجب أن يعتق الخارج والنايت لان
 الكلام الثاني صحيح تعين له النايت بعبوت الداخل فأوجب تعين النايت تعيين الخارج بالكلام
 الاول وان مات الخارج تعين النايت بالكلام الاول وبطل الكلام الثاني لان المضموم اليه
 حر والنايت أن يكون الكل بالحياة فتحكمه ان المولى يجبر على البيان مادام حيا لانه هو المبهم
 فان بدأ ببيان الكلام الاول فقال عتبت به الخارج عتق وصح الكلام الثاني لانه بقي دائرا بين
 العبدتين فيؤمر ببيانه وان قال عتبت به النايت عتق وبطل الايجاب الثاني لانه دائر بين حر وعبد
 فيكون مخبرا صادقا في قوله احد كما حر وان بدأ ببيان الكلام الثاني فان قال عتبت به الداخل
 عتق وبؤمر ببيان الكلام الاول فيعتق من بينه فمسه فان قال عتبت به النايت عتق به وعتق
 الخارج بالكلام الاول (والبيع) مبتدأ أي يبع أحد عبده فيما اذا قال أحد كما حر من غير
 عين (والموت) عطف عليه أي موت أحد عبده في الصورة المذكورة (والتحرير) أي تحرير
 أحدهما في الصورة المذكورة (والتدبير) أي تدبير أحدهما كذلك (بيان) خبر المبتدأ أي
 مبين (في العتق المبهم) وهو ما ذكرنا من قوله أحد كما حر من غير عين لان هذا الكلام أوجب
 عتقا مترددا بينهما فكانا فيه سواء فاذا مات أحدهما أو باعه أو أعتقه أو دبره تعين الآخر للعتق
 من غير تعيين لروال المزاحم ولا يرد على هذا ما اذا قال اغلامين أحدهما ابني أو قال لجارتين
 احداهما أم ولدي فأت أحدهما لا تعين الباقي للعتق ولا للاستتلاذ لان هذا الخبر عن أمر كائن
 والخبر يصح في الحي والميت بخلاف البيان لانه في حكم الانشاء فلا يصح الا في المحل وهو
 الحي ثم لا فرق بين أن يكون العتق المبهم مطلقا أو معلقا حتى تكون التصرفات المذكورة بيانا
 فيها حتى اذا قال اعبد به اذا جاء غدا فأحد كما حر فتصرف في أحدهما شيئا من هذه التصرفات
 ثم جاء الغد عتق الآخر وكذا اذا استولدا احداهما تعينت الاخرى للحرية (الالوطء) أي ليس
 الوطء ببيان في العتق المبهم صورته اذا كانت له أمتان فقال احداهما جرة من غير تعيين ثم وطئ
 احداهما لا يكون وطؤه بيانا حتى لا تعتق الاخرى عند أبي حنيفة لثبوت الملك بينهما ولهذا
 أن يستخدمهما وكان له الارش اذا جنى عليهما والمهر اذا وطئتا بشبهة لان العتق المبهم معلق
 بالبيان والمعلق بالشرط لا ينزل قبله والوطء كاستخدام لانه لقضاء الشهوة لا لطلب الوالد بخلاف
 الحرة وقال لا تعتق الاخرى لان الوطء لا يحل الا في الملك نصار الاقدام عليه دليل الاستبقاء فصار
 كما لو علقته منه وكذا اذا وطئ أحدي المرأتين في الطلاق المبهم وبه قال الشافعي ومالك (وهو)
 أي الوطء (والموت) كلاهما (بيان في الطلاق المبهم) بأن قال لامرأته احدا كما طلق من غير
 تعيين فوطئ احداهما تعينت الاخرى للطلاق وكذلك اذا مات احداهما وقد ظهر الفرق
 مما ذكرناه (ولو قال) رجل لامته (أول ولد تلدينه) ان كان (ذكر) فأت حرة فولدت ذكر أو أنثى
 ولم يدركه (ولم يدركه) (رق الذكر) يعني يصير رقيا (وعتق نصف الام) نصف (الأنثى) لان كل

واحد منهما يعتق في حال وهو ما اذا اولدت الغلام أو لا فالام بالشرط والجارية بالتبعية اذا لام
عتقت قبل ولادتها وزق في حال وهو ما اذا اولدت الجارية أو لا لعدم الشرط فعتق نصف كل
واحدة منهما وتسعى في النصف وأما الغلام فيرق في الحالين لأن ولادته شرط لخربة الام فعتق
بعد ولادته فلا يتبعها وهذه المسئلة تتصور على ستة أوجه الاول ما ذكر في الكتاب والنسائي
ان تدعى الام انما اولدت الغلام أو لا وأنكر المولى والجارية صغيرة فالقول قول المولى لأنه
ينكر شرط العتق ويحلف على العدم لأنه فعل الغير فاذا حلف لم يعتق واحد منهما الا ان تقيم
البينة بعد ذلك وان نكل عتقت الام والبنت لان دعوى الام حربة الصغيرة معتبرة لانها انفع
محمض ولها عليهم اولاية لاسيما اذا لم يعرف لها أب بخلاف ما اذا كانت كبيرة والثالث أن يوجد
النصافي بأن الغلام هو الاول فتعتق الام والبنت دون الغلام والرابع ان يوجد التصديق بأن
البنت هي الاولى فلا يعتق منهم أحد والخامس أن تدعى الام بان الغلام هو الاول ولم تدع البنت
وهي كبيرة فانه يحلف المولى فان حلف لم يعتق واحد منهم وان نكل عتقت الام دون البنت
والسادس أن تدعى البنت وهي كبيرة ان الغلام هو الاول ولم تدع الام فتعتق البنت اذا نكل
دون الام (ولو شهدا) أي رجلان (انه) أي أن فلانا (حر راحد عبديه أو) حر راحدي (أمته
لغت) هذه الشهادة عند أبي حنيفة وقالانقة ل ويؤمر بأن يعتق أحدهما وبه قالت الثلاثة
وأصلها ان الدعوى من العبد بشرط عنده كما في دعوى المال فلم تقبل وعندهما ليست بشرط
لان العتق حق الشرع فان قلت دعوى الامه ليست بشرط بالاجماع فلم لا تعتق ههنا قلت لان
عدم الاشتراط كان لتضمن تحريم الفرج فشا به الطلاق والعتق المبهم لا يوجب تحريم الفرج
عند أبي حنيفة كما مر بيانه (الا أن تكون) هذه الشهادة (في وصية) بأن شهدا انه أعتق
أحد عبديه في مرض موته تقبل الشهادة اجماعا لان نفعه يعود اليه فتحقق الدعوى من الخلف
وهو انوصي أو الوارث ولو شهدا بعد موته انه قال في صحته أحد كما حر فلا نص فيه فقيل لا تقبل
والاصح اعم تقبل وكذلك لو شهدا على تدبيره في مرضه أو في صحته تقبل بالاخلاف (أو) تكون
هذه الشهادة في (طلاق مبهم) بأن شهدا انه بطلق احدي نساؤه جازت الشهادة اجماعا ويجب
الزوج على ان يطلق احدا من

* هذا (باب) في بيان أحكام (الحلف بالعتق) *

وفي بعض النسخ بالدخول موضع العتق (ومن قال ان دخلت الدار فكل مملوك لي يومئذ حر
عتق ما علك بعده) أي بعد الحلف (به) أي بدخول الدار لان معنى قوله يومئذ يوم اذ دخلت الدار
محذوف الجمله وعوضها النون فاعتبر قيام الملك وقت الدخول وكذا لو كان في ملكه يوم
حلف عبدا فعتق على ملكه حتى دخل عتق لما قلنا فان قلت ينبغي أن لا يعتق من لا يكون في ملكه
يوم حلف لانه ما أضاف العتق الى الملك ولا الى سببه قلت ان لم توجد الاضافة صريحا فقد
وجدت دلالة لان المملوك لا يكون بدون الملك فصا ركانه قال ان ملكك مملوك كافه وحر وقت
دخول الدار بخلاف قوله لعبده غيره ان دخلت الدار فانت حر فاشتره ثم دخل الدار لا يعتق
لانه لم توجد الاضافة الى الملك صريحا ولا دلالة (ولو لم يقل) في عينه في الصورة المذكورة
(يومئذ) بل قال ان دخلت الدار فكل مملوك لي حر (لا) يعتق من ملكه بعد العين لان قوله كل

مملوك في الحال والجزء من ماله المملوك في الحال إلا أنه تأخر للشرط فاعتق إذا بقي على ملكه إلى وجوده وهو الدخول ولا يتناول من اشتراه بعده لعدم الإضافة مطلقاً (و) أظن (المملوك لا يتناول الحال) لأنه يتناول المطلق والحال مملوك بما للام لا مقصوداً فلا يدخل تحت المطلق حتى لو قال كل مملوك حر وكان له رجل مملوك بطريق الوصية بأن أوصى له بالرجل فقط أو قال كل مملوك حر في ذكركم فهو حر وله جارية حامل فولدت ذكر الأقل من سنة أشهر لم يمتق لما ذكرنا وكذا لا يدخل المكاتب لأنه ليس بمملوك من كل وجه بخلاف أم الولد والمدران ملكهما كامل وإن كان الرقبه ما نافعا على ما يجي بيانه إن شاء الله تعالى (ولو قال) رجل (كل مملوك حر) حر بعد غدر (أو) قال كل مملوك (أو) ملكه حر بعد غدر (أو) قال كل مملوك حر (بعد موت) (أو) قال كل مملوك أم ملكه حر بعد موت (يتناول) هذا الكلام (من ملكه) أي من كان في ملكه (مذحلف) أي في وقت حلفه (فقط) فلا يتناول من ملكه بعد اليقين حتى يعتق بعد غدر أو يكون مدبراً في الحال من كان في ملكه في ذلك الوقت ولا يعتق ولا يدبر من كان يملكه بعد ذلك لأن قوله هذا الحال فكان الجزء من ماله المملوك أو تدبره في الحال فلا يتناول ما شتره بعد اليقين (وبه) أي بموت المولى (عتق من ملكه بعده) أي بعد اليقين (من ثلثه) أي من ثلث ماله (أيضاً) عندهما الآن هذا الإيجاب يعتق بطريق الوصية حتى اعتبر من الثلث والوصية انما تنفع بعد الموت ويكون حال الموت فيها مقصوداً فيتناول ما يملكه عند الموت وقال أبو يوسف لا يعتق من ملكه بعد اليقين لأن اللفظ حقيقة الحال كما مر فلا يتناول ما سملكه فإن قلت يلزم على قولهما الجمع بين الحقيقة والجزاء أو تعميم المشتري على ما اختلفوا في المضارع قلت هذا إذا كان سبب واحد أو ما باعت باربعين محتلفين فلا يلزم ذلك فكلامه هذا الإيجاب عتق وإيضاً والإيجاب لا يصح إلا في الملك أو مضافاً إلى سببه والإيصاء لا يصح إلا في الموجود عند الموت فهذا الاعتبار صريح هذا فافهم

* هذا (باب) في بيان أحكام (العتق على جعل) *

بضم الجيم وهو اسم المال يجعله لشرط العتقه (حر) رجل (عبدته على مال) بأن قال أنت حر على ألف أو ألفاً أو على أني عليك ألفاً أو على ألف فؤديم أو على أن تعطيني ألفاً أو على أن تبيعني بألف (فقبل) العبد ولا بد منه لأنه علقه بقبوله ولأنه معاوضة كالبيع (عتق) وصار المال ديناً عليه لا لزام به وكانت ذمته صالحة وقد تأكدت بالعتق وإطلاق لفظ المال يتناول أنواعه حتى الحيوان وإن لم يكن معيناً بعد أن يكون معلوم الجنس ولا يأتى في بجهالة الوصف كالخوذة والرداءة لأنهم ليسوا بجنس النوع لأنه معاوضة المال بغير المال فشا به النكاح والطلاق والصلح عن دم العبد (ولو عتق) المولى (عتقه) أي عتق العبد (بأدائه) أي بإداء العبد المال (صار) العبد (مأذوناً) له في التجارة لئلا له الحال على ذلك ولا يصير مكالاً لأن صيغته صيغة التملق وهو أن يقول ان أديت إلى ألفاً فأنت حر ونحوه فتعلق عتقه بأداء المال فلهذا لا يحتاج فيه إلى قبوله ولا يطل بالرد للمولى أن يبيعه ثم لو قال ان أديت إلى يقتص على الجلس وعن أبي يوسف أنه لا يقتص حتى لو باعه ثم اشتراه وأدى يبيع على القبول ويعتق (وعتق) العبد (بالخلية) بين المال وبين المولى حتى إذا حضر ويحيث يتمكن المولى من قبضه أجبره

الحاكم ونزله قابضاً لذلك وحكمه يعق العبد قبضاً أو لا وهو تفسير الجبار في سائر الحقوق وقال
 زفر لا يجب على المولى القبول ولا يجب عليه وهو الفاس لأنه تعليق العتق بالشرط وإلهذا
 لا يتوقف على قبول العبد ولا يمتثل الفسخ ويمكنه أن يبيعه قبل الأداء ولا يصير العبد أحق
 بأكسائه ولو أبرأه المولى لا يعتق ولا يعتبر أبرأه ولو تبرع به غيره وأدى عنه لم يعتق ولو مات
 المولى لا يعتب برأه أو للورثة ولما ناله وإن كان نعليه قاطلاً إلا أنه معاوضة معنى فيجبر عليه دفعاً
 لضرر الغرور عن العبد (وإن قال) رجل لعبد (أنت حر بعد موتى بألف فالقبول) من
 العبد يكون (بعد موته) أي موت المولى لأن إيجاب العتق أضيف إلى ما بعد الموت ولا يعتبر
 وجود القبول قبل وجود الإيجاب فصار كقوله أنت طالق غداً أن شئت فإنه لا يمت برمسئلتها
 قبل غده كذلك قال لعبد أنت حر غداً بألف درهم بخلاف ما إذا قال أنت مدبر على ألف
 درهم حيث يكون القبول إليه في الحال لأن إيجاب التمدد يفي الحال إلا أنه لا يجب المال
 لأن الرق قائم والمولى لا يستوجب على عبده ديناً إلا أن يكون سكتاً فقط بخلاف ما إذا
 أعتهه على مال حيث يجب عليه لأن الرق قد زال فإن قلت إذا لم يجب المال فافائدة
 القبول قلت فافادته أن يكون مدبر الوجود الشرط لأن التدبير معلق بقبول المال فلا يكون
 مدبراً ما لم يقبل ولا يعتق وإن قبل بعد الموت ما لم يعتقه الوارث لأن الميت ليس بأهل للعتق
 بخلاف المدبر لأن عتقه تعلق بنفس الموت فلا يشرط فيه اعتناق أحد (ولو حره) أي ولو أعتق
 عبده (على خدمته) أي على خدمة العبد إياه (سنة فقبل) العبد (عتق) يعني من ساعته وصورته
 أن يقول له أعتهك على أن تخدمني سنة وأما إذا قال ان خدمتني كذا مدة فأنت حر
 لا يعتق حتى يخدمه لأنه معلق بشرط والاول معاوضة (وخدمه) أي وخدم العبد مولاه
 سنة لأنه سلم له المبدل فيجب عليه تسليم البدل (فلومات) المولى أو العبد (يجب قيمته) أي قيمة
 العبد وثو خدمته من تركته إن كان الميت هو العبد عندهما وعند محمد يجب عليه قيمة الخدمة
 سنة وهو قول أبي حنيفة وأولوا ولو كان مات في أثناء السنة وجب عندهما من قيمته قسط ما بقي
 من الحول وعند محمد من قيمة الخدمة قسط ما بقي من الحول وهذه المسئلة من فروع ما إذا باع
 نفس العبد منه بجارية ثم استحققت أو هلكت قبل القبض يرجع المولى عليه بقيمة نفسه عندهما
 وبقيمة الجارية عند محمد وعلى هذا لو أعتق ذمي عبده على خرف في الذمة فأسلم يجب عليه قيمة نفسه
 عندهما وعنده قيمة الحجر وذكر في البرهاني أن فائدة الخلاف إنما تظهر إذا اختلفت قيمة العبد
 وقيمة الخدمة بأن كانت قيمة العبد ألف درهم وقيمة الخدمة سنة تخمسائة درهم (ولو قال) رجل
 لا تسخر (أعتقها) أي أمتك (بألف على أن تزوجنيها ففعل) أي أعتهها على نحو ما قال (قابت)
 الأمة التي أعتقها (أن تزوجه) أي الرجل المذكور (عتقت) عتقا (مجاناً) بغير شيء لأن من
 قال لغيره أعتق عبداً على الب درهم على أن يزوجني شيئاً وقع العتق بخلاف ما إذا كان ذلك
 في الطلاق ولم يقع لفظ على في المختصر بعد قوله بأنني وهكذا ذكر في عامة نسخ الهداية وقد
 ذكرها في بعضها وهو الحق يدل على ذلك قوله لأن اشتراط البدل على الأجنبية في الطلاق جائز
 وفي العتاق لا يجوز فلا يكون اشتراطاً على الأجنبية إلا إذا قال على فيكون الصواب أن يقال
 أعتق أمتك بألف درهم على أن تزوجنيها (ولو زاد) القائل المذكور في المسئلة السابقة

لفظة (عنى) بأن قال أعتق أمتك عني بألف درهم على أن تزوجني فأبى أن تزوجه (قسم
 الألف على قيمته) على (مهر مثلها) ويجب ما أصاب القصة فقط (يعنى يسقط ما أصاب المهر
 لأنه لما قال عنى تضمن الشراء اقتضاء فكله قال بع أمتك عني بألف درهم ثم كن وكلي في الاعتاق
 على أن تزوجه متى فإذا كان كذلك فقد قابل الألف بالرقبة شراء وبالبيع فكأخافا تقسم عليهما
 ويجب عليه حصه ما سلم له وهو الرقبة وبطل عنه حصه ما لم يسلم له وهو البضع ولو زوجت نفسها
 منه في الوجهين لم يذكره في الجامع الصغير وجوابه أن ما أصاب قيمته يسقط في الوجه الأول وهو
 للمولى في الوجه الثاني وما أصاب مهر مثلها كان مهرها في الوجهين لأنه قابل الألف بالرقبة
 والبيع فيقسم عليهما فيجب عليه عرض ما سلم له دون غيره

* هذا (باب) في بيان أحكام (المدبر) *

هو لغة النظر فيما يؤول اليه عاقبته ودبر الرجل إذا ولى فكله من دبر الحياة ومن التدبير لأنه دبر
 نفسه فيه حيث استخذه في حال حياته وتقرب به إلى الله تعالى بعد وفاته وشرا (هو) أى
 التدبير (تعلق العتق بطلاق موته) أى موت المولى وفي المسوط التدبير عبارة عن العتق الموقع
 في المملوك بعد موت المالك وما قاله الشيخ أحسن لأن الثاني يرد عليه المدبر المقيد بأن قال إن
 مت في سفرى أو من مرضى هذا أو من مرض كذا ونحو ذلك مما ليس بطلاق واحترز الشيخ عنه
 بقوله بطلاق موته (كذا) أى كقوله إذا (مت فأنت حر أو أنت حر يوم أموت أو) أنت حر (عن
 دبر منى أو) أنت (مدبر أو) قال (دبرك) هذا كله تمثيل للتدبير المطلق فيصير به مدبر لأنه صريح
 فيه وكذا لو قال أعتقتك بعد موتى أو أنت عتيق أو معتق أو محرر بعد موتى إلى غير ذلك من ألفاظ
 العتق وكذا إذا قال إن مت فأنت حر لأنه تعلق بالموت وإن كان كائنا بالجملة وكذا إذا قال
 إن حدث بي حدث فأنت حر لأن الحدث يراد به الموت عادة وكذا إذا قال أنت حر مع موتى
 أو فى موتى وأعلم أن ألفاظه ثلاثة الأولى أن يصرح بالتدبير كذا كرنا فلا يحتاج إلى التنية والثاني
 أن يكون بلفظ التعليق كقوله إن مت فأنت حر ونحوه من القران بالموت أو التعليق به والثالث
 أن يكون بلفظ الوصية كقوله أو وصيت لك بربقتك أو بعتقك لأن العبد لا يملك نفسه فكأن
 الوصية به وصية بالعتق وكذا إذا وصى له بثلاث ماله لأن رقبته من جملة ماله فكان موصى له بثلاث
 رقبته وهو تملك بعد الموت وتملك العبد من نفسه اعتاقاً لأنه لا يملك نفسه فصار كأنه قال أنت
 حر بعد موتى (فلا يساع) المدبر (ولا يوهب) وقال الشافعى يجوز بيعه وغيره من التصرفات
 وبه قال أحمد لما روى عن جابر رضى الله عنه أن رجلاً أعتق غلاماً له عن دبر منه فاحتاج فأخذه
 النبي صلى الله عليه وسلم فقال من يشتريه منى فاشتراه نعيم بن عبد الله بكذا وكذا فدفعه إليه
 متفق عليه وعن أحمد أنه يجوز بيعه إذا كان على السيد دين وعند مالك لا يجوز بيعه حال الحياة
 ويجوز بعد الممات إن كان على المولى دين ولنا ما رواه ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال إن المدبر لا يساع ولا يوهب ولا يورث وهو حر من الثلث فإن قلت الحديث غريب ولو اشتر
 حل على نقي الفضيلة وبه نقول قلت الحديث مشهور واحتج به الكرخي والطحاوى والرازي
 وغيرهم من الأئمة وروى أبو الوليد البايعي أن عمر رضى الله عنه ربيع المدبرة في ملاخير القرون
 وهم حضرة متوافرون وهو أجمع منهم أن بيع المدبر لا يجوز وما رواه حكاية حال فلا يمكن

الاختصاص به لانه يحتمل أن يكون كان مدبراً مقبلاً ويحتمل أنه باع منفعة بآن أجره والاجارة
تسمى بعبادته أهل الدين لأن فيها يسع المنفعة يؤيده ما رواه جابر انه عليه السلام باع خدمة
المدبر ذكره أبو الوليد المالكي ويحتمل انه باعه في وقت كان يساع الحزب بالديون كما روى انه عليه
السلام باع حر ابدينه ثم نسخ بقوله تعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة ذكره في المناسخ
والمسوخ (وبسخدم) المدبر (وبفجر) للناس (وتوطأ) الامه المدبرة أى المولى بطوها
(وتسكح) أى المدبرة أى المولى يرتجها من انسان لأن ملكها ثابت فيه بخلاف البيع ونحوه
فانه يبطل حقه فيه وليس له أن يرهنه لأن موجب الرهن ثبوت بدلاستيفاء من المالية بطريق
البيع وهو ليس بمحال للبيع كأم الولد (وبعونه) أى بعوت المولى (عتق) المدبر (من ثلثه) أى من
ثالث ماله الماروي (وبسعى) المدبر (في ثلثيه) أى في ثلثي قيمته (لو) كان المولى (فقيراً) ولم يكن
له مال غيره (وبسعى في) (كله) أى في جميع قيمته (لو) كان المولى (مديوناً) بدين يستغرق جميع
ماله لانه وصية ومحل نفاذه الثلث ولم يسلم للموصى له شيء الا اذا سلم للورثة تضعفه والدين مقدم
على الوصية ولا يمكن نقض العتق فيجب نقضه معنى برد قيمته (وبباع) المدبر المقيد بالاجاع
وفسره بقوله (لو قال) المولى (ان مات من مرضي) هذا (أو سفري) هذا فانت حر (أو) قال
ان مات (الى عشرين سنين) فانت حر (أو) قال (أنت حر بعد موت فلان) لانه ايسر مدبر مطلق
بخازيعة (ويعتق) المدبر (ان وجد الشرط) بأن مات من مرضه ذاك أو سفره ذاك ولو وقته
بذلك لا يعش مثله اليه أبان قال ان مات الى مائة سنة فانت حر ومثله لا يعش الى مائة سنة فهو مدبر
مطلق عند الحسن بن زياد وقال أبو يوسف ليس بطلاق لأن العبرة للتوقيت والختار هو الاقل
ومن المقيد أن يقول اذ مات وغسلت فانت حر لانه عاقبه بالموت وشئ آخر بعده وان مات
ففي القياس أن لا يعتق مالم يعتق وان غسل لانه مالم يعتق بنفس الموت انتقل الى الوارث
وفي الاستحسان يعتق لانه يغسل عقيب موته قبل أن يتقرر ملك الوارث فيه ومنه أن يقول
أنت حر قبل موتي بشهر أو يوم ورضي الشهر أو اليوم فهو مقيد حتى يملك بيعه خلافاً لفر
ولو قال اذ مات أو قلت فانت حر فعند زفر يكون مدبر خلافاً لابي يوسف والله أعلم

هذا (باب) في بيان أحكام (الاستيلاد) *

وهو طاب الولادة وشراً طاب الولد من الامه وأم الولد اسم للامه المستولدة من الاسماء التي
خرج بها من العموم الى الخصوص كالحنج والتيمم ونظيره البيت والجم (ولدت أمة من السيد)
أى من مولاها (لم تملك) لما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما ما أنه عليه السلام قال من وطئ
أمة فولدت له فهي معتقة عن دبر منه رواه أحمد وابن ماجه وعنه رضى الله عنه ذكر
أم ابراهيم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم لم فقال أعتقها ولدها رواه ابن ماجه والدارقطني
وهو حجة على بشرودا وفي تجوزها ما بيعها وانها لا تعتق بعوت المولى استدل لا بما روى
عن علي رضى الله عنه أنه كان يجوز بيع أمهات الاولاد قلنا قد صح أنه رجع الى قول
الجماعة (وتوطأ) أم الولد (وتسخدم وتؤجر وتزوجه) ابقاها مسكدة (فان ولدت بعده) أى بعد الولد
الاول (ثبت نسبه) أى نسب الولد من المولى (بلا دعوة) منه ولا يثبت في أول مرة إلا أن يعترف
به وقال الشافعي ثبت اذا اعترف بالوطء وان عزل عنها إلا أن يدعى انه اسقطها بعد وطئها

بخصه لان في المنكوحة ثبت بالعقد المقتضى الى الولد بواسطة الوطء فلا يكون الوطء نفسه
مع كونه أكثر افضاء مشتبها للنسب أولى وبه قال مالك وأحمد ولنا أنه لا فراش اء الاثم الوصاوت
فراشا بالوطء لوجب بزوال فراشها ما سمي عدة فاذا كان كذلك لا يثبت الا باعتبار افره ولو اعترف
بالجمل فاذا جافت به اربعة أشهر ثبت نسبه للثبوت بوجوده وقت الاقرار ولا فرق بين أن يكون حيا
أو ميتا بعد ما استبان خلقه وان جاءته به لا كثر لم يثبت وبوطئه في دبرها يلزم الولد عنه مالک
وأحمد ووجه ضعف عند الشافعي (بخلاف) الولد (الأول) فإنه لا يثبت الا باعتبار افره كما ذكرنا
(واتقن) نسب ولد أم الولد بعد ما اعترف بالاول (بنفيه) أي بمجرد نفيه من غير اعلان لان فراشها
ضعيف حتى يملك نقله بالتزويج بخلاف المنكوحة حيث لا يفتق نسب ولدها الا بالاعلان انما أكد
الفراش ألا ترى انه لا يملك ابطاله بالتزويج وفي المبسوط انما يملك نفسه ما لم يقض القاضي به
أو لم يتناول ذلك فأما اذا قضى القاضي به فقد لزمه على وجه لا يملك ابطاله وكذا بعد التطاول
ومدته قد ذكرت في باب الملعان ولو أعتقه ما تم جات بولده الى سنتين لزمه وائس له أن يتزوج أختها
عند أبي حنيفة مادامت في الأمدة وعلى هذا الوماث فجاءت بولده لقل من سنتين ثبت ولزم
(وعتقت) أي أم الولد (بونه) أي بونت المولى (من كل ماله) الماروي (ولم تسع لغريمه) أي
اغريم المولى ولا للوارث بخلاف التمدبير لما بينا (ولو أسلمت أم ولد النصراني سعت في قيمتها)
لانهم ان يكون مكاتبه والسعاية لان نصر بالمولى وقال زفر تعلق للجمال والسعاية دين عليهم او هذا
الخلافا فيما اذا عرض الاسلام على المولى فامتنع فان قلت هي غيرة مقومة عند أبي حنيفة
فكيف يجب عليها السعاية قلت وجوب السعاية لا يثبت طرفيه التقوم ألا ترى ان القصاص
لا يتقوم ومع هذا لو عفا بعض الاولياء انقلب نصيب الباقيين مالا للتعذر ودفع الضرر عنهم
ولو عجزت لا ترد الى ما كانت لانهم الورثت لاعيدت مكانة اقيام الموجب ما لم يسل مولاها والمدير
في هذا اصكام الولد حتى اذا أسلم مدير النصراني يسعي في قيمته (وان ولدت) الامه من رجل
(بشكاح فلكها) بعده بوجه من الوجوه (فهى أم ولده) عندنا لان السبب هو الجزئية وقال
الشافعي لا تصير أم ولده ولو استولدها على عين ثم استحققت ثم ملكها اصارت أم ولده عندنا وله فيها
قولان ولو طلقها فترت بغيره فولدت منه ثم اشتراها أو ولادها كلهم تصير أم ولده وبعت ولدها
منه وولدها من غيره يجوز بيعه ولا يكون بمنزلة أمه خلافا لفرجه الله بخلاف الولد الخناث
في ملكه حيث يكون حكمه حكم أمه بالاتفاق (ولو ادعى) أحد الشرى يكن (ولداً أمه مشتركة)
بينهما (ثبت نسبه) أي نسب الولد منه لا يحتاج الولد الى النسب لانه ضادف ملكه في النصف
فتصح دعوته فيه ويثبت نسبه فيه فاذا ثبت نسبه فيه ثبت في الباقي ضرورة انه لا يتجزى
وسواء كانت الدعوى في المرض أو في الصحة (وهي) تكون (أم ولده) لان الاستيلاء لا يتجزأ
عندهما وعند أبي حنيفة يصير نصيبه أم ولده ثم يملك نصيب صاحبه اذ هو قابل للملك اذ لم يحصل
لها شيء من أسباب الحرية قبل كالتدبير وغيره (ولزمه) أي المدعى (نصف قيمتها) لتكميل
الاستيلاء وتعتبر قيمتها يوم العلوق وسواء كان موسراً أو مسيراً لانه ضمان عكك بخلاف ضمان
العتق فافهم (ن) لزمه أيضاً (نصف عقرها) لانه وطنى جارية مشتركة بخلاف الاب اذا أسلمت ولد
جارية ابنة حيث لا يجب عليه العقر لان الملك هناك ثبت شرط الاستيلاء فيه مقدمة قصار واطنا

ملك نفسه (لا) لزمه (قبحه) أي قيمة الولد لانه عاق حر الاصل اذ النسب يثبت مستند الى وقت
العروق والضممان يجب في ذلك الوقت فيحدث الولد على ملكه (ولو ادعياه) أي ولو ادعى
الشريكان نسب الولد الذي حبلت به أمه في ملكهما (معاً) أي مجتمعين (ثبت نسبته) أي نسب
الولد (منهما) أي من الشريكين (وهي) أي الامة (أم ولد هما) وقال الشافعي رحمه الله يرجع الى
الاقافة في الحاقه بأحدهم الان النبي صلى الله عليه وسلم ستر بقول القاتل في أسامة بن زيد وبه
قال مالك وأجدولنا كتاب عمر رضى الله عنه الى شرح رحمه الله ليسا فليس عليه ما لولييننا ليين
اهما هو ابنهما برثما وبرثانه وهو للباقي منهما وكان ذلك بحضور من الصحابة رضى الله عنهم من
غير نكير وهو مذهب علي وابن عباس وزيد بن ثابت رضى الله عنهم ولانه رجم بالغيب والله تعالى
هو المقتدر بعلم الغيب ويعلم ما في الارحام ولان فيه قدفاً للمحسنتات واهذا صار قدفاً في غير هذه
الحالة اجماعاً واقافة في اللغة هو الذي يقول الباطل وسرور النبي صلى الله عليه وسلم كان
اقطع طعن المشركين لانهم كانوا يطعنون في نسب أسامة بن زيد لاختلاف لونهم ما وكانوا
يعتقدون ان القاتل يعلم ذلك ولما ستر مجزاً المدلجى عليهم ما فقال هذه الاقدام بعضهم من بعض
انقطع طعنهم ولزمت الحجة عليهم على زعمهم فسر عليه السلام لذلك لان قول القاتل حجة شرعا
ولانه حكاية حال فلا يمكن الاحتجاج به (وعلى كل واحد) منهم (انصف العقر) أي المهر
لان الوطء في المحل المعصوم سبب للضممان فتعذر ايجاب الحد للشبهة فيجب العقر (وتقاصاً) أي
الشريكان اعدم فائدة استنفاء كل واحد من الآخر اللهم الا اذا كان نصيب أحدهما أكثر
من نصيب الآخر فأخذ منه الزيادة اذا المهر يجب لكل واحد منهما ما بقدر ملكه فيها بخلاف
البنوة والارث منه حيث يكون له ما على السواء لان النسب لا يتجزأ وهو في الحقيقة
لاحد هما فيكون بينهما ما على السواء لعدم الاولوية (وورث) الابن (من كل) واحد من
الشريكين (ارث ابن) كامل لان كل واحد منهما أقر له على نفسه ببنوته على الكمال فقبل قوله
(وورثا) أي الشريكان الابوان (منه) أي من الابن (ارث أب) واحد لان المستحق أحدهما
فيقتسمان نصيبه لعدم الاولوية (ولو ادعى) رجل (ولداً ممة مكاتبه وصدقه) أي المولى
(المكاتب) في دعواه (لزم النسب) لتصادقهما على ذلك (ولزمه) (العقر) أيضاً لانه وطء بغير
نكاح ولا ملك ميم ويسقط الحد للشبهة (ولزمه) (قيمة الولد) أيضاً لانه في معنى المغرور فيكون
حر بالقيمة ثابت النسب (ولم تصر) الامة (أم ولده) لانه لا ملك له فيها حقيقة وماله من الحق
كاف الصحة الاسمية لادفلا حاجة الى النقل وتقديم الملك (وان كذبه) المكاتب (لم يثبت النسب)
أي نسب الولد منه لان تصديقه معتبر وقال أبو يوسف يثبت لانها كسب كسبه فصارت بكارية
الابن بل أولى والله أعلم

• هذا (كتاب) في بيان أحكام (الايان) •

وهو جمع بين وهو القوة لغة قال تعالى لاخذنا منه باليمين أي بالقوة وهي الجارحة أيضاً وشرعا
(اليمين) تقوية أحد طرفي الخبر) وهما طرف الصدق وطرف الكذب لان من شأن الخبر احتماله
للصدق والكذب والباء في قوله (بالقسم به) يتعاقب قوله وتقوية لانه اذا عزم على فعل أو ترك
فقد قوى عزيمته بذلك المقسم به وهو الله تعالى لان اليمين بالله تعالى وبغيره مكروهة للنهي الوارد

ولكن ائتوا بغيره أيضا لاسيما في زماننا وقالوا النبي محمول على الحلف بغير الله لاعلى
 وجه الوثيقة كقولهم بمأبئك ولعمرك ونحو ذلك وركن اليقين بالله ذكر اسمه أو وصفته وبغيره
 ذكر شرط صالح وجزا صالح وصلاحيته الشرط أن يكون معدوما على خطر الوجود وصلاحيته
 الجزاء أن يكون غالب الوجود عند وجود الشرط ليتحقق الحمل أو المنع وهو ليس بين وضعها
 وانما هي عين عند الفقه الموصول معنى اليقين بالله وهو الحمل أو المنع ثم اليقين بالله ثلاثة أقسام
 غموس واغور ومنعقد أشار إلى ذلك بقوله (خلفه) أي حلف الرجل (على) أمر (ماض) حال
 كونه (كذبا) أي كاذبا وحال كونه (عدا) أي عامدا أي قاصدا للكذب (غموس) مسمى به
 لأنه يغمس صاحبه في الذنب ثم في النار (و) خلفه على أمر ماض حال كونه (ظنا) أي ظانا
 أن الأمر كما قال (اغور) مسمى به لأنه لا اعتبار به واللغو اسم لما لا يفيد يقال لغا إذا أتى بشئ
 لا فائدة فيه وكلاهما يتصور في اليقين بالله ولا يتصور في اليقين بغيره لأن تعاقب الطلاق والعتاق
 والنذور بأمر كائن في الماضي لا يتحقق فيه اللغو ولا الغموس لأن الطلاق يقع به وكذا العتاق
 والنذور سواء كان عالما وقت الإيماء أو لم يكن عالما وعنده الشافعي اللغو هو ما يجري بين الناس
 من قواهم لا والله وبلى والله من غير قصد اليقين وحكي ذلك محمد بن أبي حنيفة وعن عائشة رضي
 الله عنها مثل ذلك موقوفا ومر فوعا وعن ابن عباس رضي الله عنهما هو الحلف على عين كاذبة
 وهو يرى أنه صادق (واثم) الحالف (في الأولى) وهي الغموس (دون الثانية) وهي اللغو
 وفي بعض النسخ في الأول دون الثاني بالتدكير وكلاهما جائز لقوله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو
 في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم واقوله عليه السلام البكائر لا شرع الله
 وعقوق الوالدين وقتل النفس واليمين الغموس ورواه البخاري وأحمد ولا يجب في الغموس
 إلا التوبة والاستغفار ولا يجب الكفارة وقال الشافعي فيما الكفارة لأنها شرعت لرفع هتك
 حرمة اسم الله تعالى وقد تحقق الهتك بالاشهاد باسم الله كاذبا وانما رواه أبو هريرة رضي الله
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس من البكائر التي لا كفارة فيها الشرك بالله
 وعقوق الوالدين والفرار من الزحف وقتل نفس بغير حق واليمين الفاجرة فمطع بها مال امرئ
 مسلم وفي رواية الغموس وفي رواية اليقين الغموس تدع الديار بالاقع رواه ابن شاهين وقال ابن
 سعد وابن عباس رضي الله عنهم كاتفد اليقين الغموس من البكائر التي لا كفارة فيها وقولها ما
 كذا إشارة إلى جميع الصعابة وهذا حكاية الإجماع (و) خلفه (على) أمر (آت) في المستقبل
 (منعقد) سواء كان في الفعل كقوله والله لا عطين زيدا درهمي أو في الترك كقوله والله لا أكلم
 زيدا فبره في الفعل أن يفعل مرة وفي الترك أن يترك أبدا فحق فعل مرة فقد حث ويلزمه الكفارة
 (وفي) أي وفي المنعقدة (الكفارة) لقوله تعالى ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم فلا يتصور الحلف على
 الآتية والمراد به اليقين في المستقبل بدليل قوله تعالى واحفظوا أيمانكم فلا يتصور الحلف على
 الحث واليهتك الآتي المستقبل وأشار بقوله (فقط) إلى أنه لا يجب الكفارة الآتية ولا يجب في
 الغموس كذا ذكرنا مع الخلاف فيه وعن هذا يسهط كلام الشارح ولا معنى لقوله فقط لأن في اليقين
 المنعقدة انما أيضا وقوله (ولو) كان الحالف في المنعقد (مكرها أو ناسيا) واصل بما قبله لقوله
 عليه السلام ثلاث جدتهن جد وهن من جدته الشكاح والطلاق واليمين قال الشارح والمراد

بالناسي المخطئ كما إذا أراد أن يقول اسقني الماء فقال والله لا أشرب الماء وذكر في الكافي أنه
 المذهول عن التلطف به بأن قيل له ألا تأتينا فقال بلى والله غير قاصد لليين وإنما الجأنا إلى هذا
 التأويل لأن حقيقة النسيان في اليين لا تتصور قلت لضرورة إلى هذا التأويل الذي يلزم منه
 الإجماع بل صورة الناسي أن يحلف أن لا يحلف ثم نسي الحلف السابق فحلف بهذا لا يمنع انعقاد
 اليين الثانية فهذه اليين محلوف عليها بالنسيان إلى اليين الأولى وهي في ذاتها يمين وبجزم اليين
 الثانية صار حاشا في الأولى ثم إذا باشر المحلوف عليه في اليين الثانية بحيث ثابته فيجب عليه كفارة
 أخرى وعند الشافعي لا تنعقد يمينه خاطئا ومكرها (أو حنت كذلك) أي مكرها وناسيا بان فعل
 المحلوف عليه بالأكراه والنسيان أو بالخطأ فإنه يحنت وعند الشافعي في الأصح وأجد في رواية
 لا يحنت وكذا يحنت لو فعله وهو مغمى عليه ويجنون لتحقيق الشرط حقيقة (والبين) يكون
 (بالله) وبغيره من أسمائه عز وجل أقوله عليه السلام من كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت
 متفق عليه (و) يكون أيضا بصفة من صفاته عزت قدرته مثل (الرحمن والرحيم وعزته وجلاله
 وكبريائه) ولا يحتاج فيه إلى الغيبة وقيل كل اسم لا يسمى به غير الله تعالى كالله والرحمن فهو يمين
 مطلقة وما يسمى به غير الله كالرحيم والحكيم والعليم والقادر فإن أراد به الله كان يمينًا والافلا
 وهذا ليس بصحيح لأن البين بغير الله منهي عنه لما روينا وأما إذا حلف بصفاته كعزته وجلاله
 ونحوهما فإن كان متعارفا بأن كان يحلف به عادة يكون يمينًا والافلا وقيل إن حلف بصفات
 الذات يكون يمينًا وإن حلف بصفات الفعل لا يكون يمينًا والأصح الأول لأن صفات الله تعالى
 كلها صفات الذات وكلها قديمة ولا يصح الافتراق (و) البين يكون أيضا بقوله (أقسم وأحلف
 وأشهد وإن لم يقل) الحالف (بالله) أقسم أو بالله أحلف أو بالله أنه قد لقوه تعالى يحلفون لكم
 أخبرهم أنهم قالوا شهدنا لرسول الله ثم قال اتخذوا أيمانهم جنة وقال زفر لا تكون هذه
 الالفاظ يمينًا بل بالله وعند الشافعي أن نوى ينعقد والافلا (و) البين يكون أيضا بقوله
 (أعمر الله) لأفعلن كذا لأن عمر الله بقاءه فكان صفة له (و) كذا بقوله (أيم الله) لأفعلن كذا
 لأن معناه وعين الله واختلاف فيه فقال الكوفيون أصله أيم جع عين فخذت الهمزة والنون
 تخفيفًا فقيل أيم الله بفتح الهمزة وكسرها وربما حذفوا الياء أيضا فقالوا أيم الله وربما أبقوا الميم
 وحذفوا مضمة ومكسورة فقالوا أيم الله وربما قالوا من الله بتثنية الميم فالجمع تسعة أوجه
 وقال البصريون ليست هذه جمعا والهمزة للوصل (و) كذا بقوله (عهدا لله) لأفعلن كذا
 لأن العهد يمين قال الله تعالى وأوفوا بعهدي الله إذا عاهدتم ثم قال ولا تنقضوا الأيمان بعد
 توكيدها (و) كذا بقوله (ميثاقه) أي ميثاق الله لأفعلن لأنه بمعنى العهد وعند الشافعي
 لا ينعقد فيه إلا بالانمية (و) كذا بقوله (على نذر) لأفعلن كذا (و) كذا بقوله (نذرا لله) لأفعلن
 لأنه بدون تسمية شيء يوجب الكفارة لقوله عليه السلام كفارة النذر إذا لم يسم كفارة يمين روى
 ابن ماجه والترمذي وصححه ثم لا يخلو أما أن يكون النذر مطلقا أو معلقا بشرط وكل واحد منهما
 أما بتسمية شيء أو لا فإن لم يسم شيئا يجب عليه كفارة اليين سواء كان مطلقا أو معلقا ~~كن~~
 في المطلق في الحال وفي المعلق عند الشرط وإن سمى شيئا ففي المطلق يجب الوفاء به وكذا في المعلق
 إن كان التعليق بشرط يراد كونه وإن كان لا يراد كونه قيل يجب عليه الوفاء بالنذر وقيل يجوز به

كفارة اليمين ان شاء وان شاء أو في المذود وهو الصحيح رجع اليه أبو حنيفة قبل موته بثلاثة أيام
وقيل بسبعة وكذا القول على يمين يجب عليه كفارة لأن معناه على موجب اليمين (و) كذا بقوله
(ان فعل كذا فهو كافر) أو يم ودى أو نصراني أو برى من الله يكون يمينا وتجب الكفارة
عند الخنث لان حرمة الكفر بحكمة ذلك الاسم وقال الشافعي لا يكون يمينا لانه حلف بغير الله
وبه قال مالك في قوله كافر وعن أبي حنيفة يمين اذا قال ان فعل كذا فهو ويبعد الصليب
أو الوثني ثم في قوله ان فعل كذا فهو كافر ان كان قال ذلك لشي قد فعله في الماضي فان كان صادقا
فلا شيء عليه وكذا ان كان يعلم أنه صادق عنده وان كان يعلم أنه كاذب يكفر عند محمد بن معنائل
وعن أبي يوسف لا يكفر والصحيح انه ان كان عالما أنه يمين لا يكفر في الماضي ولا في المستقبل
وان كان جاهلا وعنده أنه يكفر بالحلف في الغموس أو بمباشرة الشرط في المستقبل يكفر
فيه لانه لما أقدم عليه وعنده أنه يكفر فقد رضى بالكفر ولو قال ان فعل كذا فهو زان أو شارب
خير لا يكون يمينا بالاجماع (لا) يكون يمينا بقوله (يعلم الله) لا فعلن كذا الان العلم برأيه المعلوم
(و) لا بقوله (غضبه) أي غضب الله لا فعلن كذا (وسخطه) لا فعلن كذا (ورحمته) لا فعلن كذا
لانه لا أثر لعاقبة في وجود هذه الافعال فان وجودها بأسباب أخرى (و) لا بقوله (والنبي)
لا فعلن كذا (و) لا بقوله (والقرآن) لا فعلن كذا (و) لا بقوله (والكعبة) لا فعلن كذا الماروسنا
وعند الثلاثة بالقرآن وكلام الله والمصحف يمين وعند أحمد بالنبي أيضا ولو قال ان فعلت كذا
وأنا برى من النبي أو من القرآن أو من كلام الله القديم أو من كلام الله القائم بذاته يعتقد
اليمين بالاجماع وعندى لو حلف بالمصحف أو وضع يده عليه وقال بحق هذا فهو يمين ولا يمينا
في هذا الزمان الذي كثرت فيه الأيمان الفاجرة ورغبت العوام في الحلف بالمصحف وفي فتاوى
الولولاحي رجل وضع كتابا من كتب الفقه أو دفتر حساب فيها مكتوب بسم الله الرحمن الرحيم
فقال أنا برى مما فيه ان دخلت الدار فدخل يلزمه كفارة لانه يمين بالله تعالى وفي التوازل ان
قال والكتب الاربعة فليس هذا يمين وان قال أنا برى من الكتب الاربعة فعليه كفارة يمين
واحدة وان قال أنا برى من التوراة وبرى من الانجيل وبرى من الزبور وبرى من الفرقان
وجب عليه أربع كفارات وفي الخلاصة لو قال بحرمة شيء بالله ولا اله الا الله لا يكون يمينا
(و) لا بقوله (حق الله) لا فعلن كذا عند حماد لانه يحتمل الحقوق التي على العباد نحو الصلاة
والزكاة وقال أبو يوسف يمين لان حق الله تعالى حقيقة بقرته وبه قالت الثلاثة وهو المختار عندى
واليمين بوجه الله ليس يمين عند أبي حنيفة خلافا لأبي يوسف (و) لا بقوله (ان فعلته) أي الشيء
الفلاني (فعل غضبه) أي غضب الله (و) لا بقوله ان فعلته فعلى (سخطه) لانه يراد به أثره وهو
النار (أو) قال ان فعلته (فانأز ان أوسارق أو شارب خمر أو كل ربا) لعدم التعارف بالخلاف
بها بخلاف قوله هو كافر لان العادة جارية به (وحرقه) أي حرقه القسم (الباء) كقوله بالله
لا فعلن وهي الأصل في الباب تدخل على الظاهر والمضمر كقوله بالله وبه ويجوز اظهار الفعل
معها تقول حلفت بالله (والواو) كقوله والله لا فعلن وهو بدل عن الباء تدخل على المظهر
كقوله والله والرحمن ولا تدخل على المضمر لا يقال ولله ولاؤه مثل ما يقال بك وبه ولا يجوز اظهار
الفعل معها لا يقال احلف والله كما يقال احلف بالله (والتاء) كقوله تالله لا فعلن وهو بدل من

الواو فلا تدخل الاعلى اقله خاصة فلا يقال تالرجن ولا تالرحيم وجاءت رب الكعبة وهو
 شاذ ولا يجوز اظهار الفعل معها لا يقال احلف بالله ولا أقسم بالله وله حرف آخر وهي لام
 القسم وحرف التنبيه وهمزة الاستفهام وقطع ألف الوصل والميم المسكورة والمضمومة
 كقوله الله وهما الله والله والله ومن الله (وقد تضرع) حروف القسم كقوله الله
 لا فعلين كذا لان حذف الحرف متعارف بينهم اختصارا ثم اذا حذف ولم يعوض منه ما
 التنبيه ولا همزة الاستفهام ولا قطع ألف الوصل لم يجوز الخفض الا في اسم الله بل ينصب باضمار
 قول أو يرفع على أنه خبر مبتدأ مضمرا في اسمين فانه التزم فيهما الرفع وهما أين الله وأمر الله
 (وكفارته) أي كفارة اليمين (تحرير رقبة أو اطعام عشرة مساكين) لكل واحد منهم نصف
 صاع من خنطة أو دقيق أو سويق أو صاع من غر أو شعير وان دعاء عشرة مساكين فغدا هم
 وعشاءهم أجزأه وكذلك ان أطعمهم خبز اليس معه ادام وان أداهم قيمة الطعام أجزأه وكذلك
 ان غداهم وأطعمهم قيمة العشاء وان غداهم وعشاءهم وفيهم صبي فطيم أو فوق ذلك لم يجوز وعليه
 اطعام مسكين واحد كذا ذكره الحاكم وغيره (كهما) أي كتحرير رقبة واطعام عشرة مساكين
 (في الظهار) وقد مر بيانه هناك مفصلا (أو كسوتهم) أي أو كسوة عشرة مساكين (بما) أي
 شوب (يستتر عامة البدن) وهذا أدناه عندهما وعند محمد أدناه ما يجوز به الصلاة حتى تجوز
 السر او بل عنده لانه لا لبس شرعا وعنه أنه لا يجوز ان أعطي المرأة ذلك القدر والصحيح الاقل
 وفي الغاية اذا اختار المكفر الكسوة كساعة عشرة مساكين اكمل مسكين ثوب ازار أو رداء
 أو قيص أو قباء أو كساء أو جبة أو ملحقه لان لبس هذه الاشياء يسمى مكتسبا وفي السر او بل
 اختلاف الرواية قال في نوادر هشام لا يجوز وفي نوادر ابن سماعة يجوز كذا في الاجناس
 وقال الكرخي في مختصره لا يجوز في ذلك العمامة ولا القانصة ولا السر او بل وذكر ابن شجاع
 في كتاب الكفارات في تصنيفه قال أبو حنيفة ان كانت العمامة قدرها قدر الازار السابغ
 أو ما يقطع منها اقصا يجوز والالم يجوز عن الكسوة وهذا كله اذا كسا رجلا فاما اذا كسا
 امرأة قال الطحاوي يزيد فيه النمار لان رأبها عورة لا تجوز الصلاة اذا كانت مكشوفة
 (فان يحجز) الحائض (عن أحدها) أي عن أحد الاشياء الثلاثة وهي تحرير الرقبة واطعام
 عشرة مساكين وكسوتهم (صام ثلاثة أيام متتابعة) اقوله تعالى فصيام ثلاثة أيام وقال الشافعي
 التابع ليس بشرط لا طلاق النص وبه قال مالك وأجدولنا قراءة ابن مسعود رضي الله عنه
 فصيام ثلاثة أيام متابعات وهي كالتحريم المشهور الذي ينادي به على الكتاب ثم الفقر والبسار
 يعتبر وقت التكفير عندنا وعند الشافعي عند الحنث حتى لو حنث وهو ومهر ثم أعسر
 جازا التكفير بالصوم عندنا وبعبكسه لا وعنده على العكس (ولا يكفر) الحالف (قبل الحنث)
 وقال الشافعي يجوز التكفير بالمال اقوله عليه السلام اذا حلفت على عين فكفر عن يمينك
 ثم أتت الذي هو خير رواه أبو داود والنسائي وهذا صريح في جواز تقديم الكفارة لان كلمة
 ثم للترتيب وبه قال أحمد ومالك في رواية وانما أن الكفارة استبرأ الجناية ولا جناية قبل الحنث
 فلا يجوز وتاويل الحديث ان صح أن كلمة ثم فيه بمعنى الواو وهذا لا يجب التكفير قبل الحنث
 ولو كان كما قاله لوجب التكفير أولا ثم الحنث بعده مفصلا لا لا مهربه فان قلت ما الدليل على

جواز مجيئهم يعني الواو قلت قد جاء في قوله تعالى أو مسكينا ذامترية ثم كان من الذين آمنوا
 تقديره وكان قبل ذلك لأن الأعمال الصالحة قبل الإيمان لا يعتد بها (ومن حلف على معصية)
 بان حلف يشرب الخمر أو يهجر أباه (فيمن أن يحث) أي يجب عليه أن لا يشرب الخمر أو يهجر أباه
 يحثه في الفعل وأن يشرب الخمر أو يهجر أباه كان في ترك الفعل كقوله لا يصلي أو لا يصوم رمضان لقوله عليه
 السلام لا تذروا يميني فيه إلا يهلك ابن آدم ولا في معصية ولا في قطيعة رحم رواء أبو داود والنسائي
 وهو محمول على نفي الوفاء بالمحلف عليه (ويكفر) لوجود الحنث (ولا كفارة على كافر) في عينه
 (وان حنث) حال كونه (مسلمًا) وقال الشافعي عليه الكفارة بالمال دون الصوم لأنهم أمواخذة
 وجبت لما تحقق من الهتك والكافر أهل للمواخذات وبه قال أحمد ولنا أنه ساقرة وهو ليس
 بأهل للقرابات (ومن حرم ماله) أي حرم على نفسه شيئاً مما يملكه بأن قال مالي على حرام أو فربي
 هذا أو جاري فلانة أو ركوب هذه الدابة وكذا الوفاة ملك فلان أو ماله على حرام يكون عينا
 فعن هذا عرفت أن قوله (ومن حرم ماله) ليس بقيد بل وقع اتفاقاً (لم يحرم) عليه لأنه قاب
 المشروع ولا قدرة له على ذلك (وان استباحه) أي وان أقدم على ما حرمه بأن أراد أن يبعده
 مباحاً لنفسه كما كان (كفر) لأنه انعقده عينا فصار حراماً لغيره وقال الشافعي لا كفارة عليه
 لأنه قاب الموضوع فلا يشعده به اليمين إلا في النساء والحواري ولو قال (كل حلال على حرام)
 فهو واقع (على الطعام والشراب) للعرف لأن شئ غير ذلك والقياس أن يحث كما فرغ من
 عينه وهو قول زفران كلمة كل للعوم وقد باشر فعلا مباحا كما فرغ من عينه وهو النفس
 ونحوه وجه الاستعسان أن المقصود هو البر ولا يحصل ذلك مع اعتبار العموم فيسقط اعتباره
 فإذا سقط ينصرف إلى الطعام والشراب للتعرف ولا يتناول المرأة إلا بالنية فإذا نواها كان
 إيلا هذا كله ظاهر الرواية (والفتوى) اليوم (على أنه بين امرأته بالنية) الغلبة الاستعمال
 فيه وان لم يكن له امرأته ذكر في النوازل أنه يجب عليه الكفارة وفي الفتاوى الصغرى اختلف
 المشايخ في قوله حلال الله على حرام واختار الفقهاء أبو الليث أنه ينصرف إلى الطلاق بالنية
 للعرف وفي فتاوى النسفي حلال المسكين على حرام ينصرف إلى الطلاق بالنية للعرف
 وفي الكافي للحاكم الشهد إذا قال كل حلال على حرام سئل عن نيته فان نوى عينا فهي عين
 وكفرها ولا تدخل امرأته في ذلك لأن نيته إذا نوى عينا فلا تدخل فيه فإذا أكل أو شرب
 أو قرب امرأته حنث وسقط عنه الإيلاء وان لم يكن له نية فهي عين يكفرها لا تدخل امرأته فيها
 فان نوى فيه الطلاق فاقول فيه كاقول في الحرام يصح ما نوى وان نوى الكذب فهو كذب
 وفي الغاية إذا نوى امرأته كان إيلاء فان جامعها في المدة كفر عن عينه وان لم يقربها حتى مضت
 مدة الإيلاء بان بالايلاء ولكن مع إرادته الإيلاء لا يصرف اليمين عن الطعام والشراب حتى
 إذا أكل أو شرب حنث كما إذا قرب (ومن نذر نذرا مطلقا) يعني غير معلق بشرط كما إذا قال لله
 على صوم سنة بدون التعليق بشئ (أو) نذر نذرا (معلقا) بشرط كقوله ان شئ الله مريض فله
 على كذا (ووجد) الشرط (وفي به) أي بالندور هذا إذا نوى شيئا وان لم يسم فعله كفارة يمين
 في الوجهين لكن يجب في الحال في المطلق وعند وجود الشرط في المعلق وقدم مترجمة مفصلا
 (ولو وصل بمجافه) أي بيمينه قوله (ان شاء الله) في عينه يعني لا حنث عليه لقوله عليه السلام

من حلف على عين وقال ان شاء الله فقد استثنى فلا حنث عليه ولا كفارة وشروط أن يكون
موصولا لا نه بعد الانفصال رجوع ولا رجوع في الايمان وعن ابن عباس يجوز الاستثناء
المنفصل وقدمتموه وفي وعند مالك لا عمل للاستثناء بل يلزمه حكم اليمين وغيره لان الامور كلها
بشيئة الله والحجة عليه ما روينا والله أعلم

هذا (باب) في بيان أحكام (اليمين في الدخول والسكنى والخروج والاتبان وغير ذلك) *
الايمان عند نامنية على العرف وعند الشافعي وأحمد على الحقيقة وعند مالك على معاني كلمة
القرآن (حلف) شخص (لا يدخل بيتا لا يحنث بدخول الكعبة والمسجد والبيعة) بكسر الباء
الموحدة متعبد اليهود (والكنيسة) متعبد النصاري (والدهاليز) بكسر الدال (والظلة) وهي
الساباط التي يكون على باب الدار ولا يكون فوقه بناء وقيل هي التي أحسد طرفي جذوعها على
هذه الدار وطرفها الآخر على حائط الجدار المقابل وفي المغرب الظلة كل ما ظلل من بناء
أو جبل أو صواب أي سترت وأتى عليك ظله وقول الفقه ما ظله الدار يريدون به السدة التي
فوق الباب وفي طلبة الطلبة هي التي تطل عند باب الدار وفي الصحاح كهيئة الصفة وانما لا يحنث
بالدخول في هذه المواضع لانها ما بنيت للبيتوتة والبيت اسم لما اعتداهما وقيل ان كان
الدخول يحث لو اغلق الباب يكون داخل وهو مسقف يحث لانه يات فيه عادة وعند
أحمد لا يحث بدخوله الكعبة والمسجد في لا يدخل بيتا (و) لا يحث ايضا بدخول (الصفة)
لانه لا يطلق عليها اسم البيت لانه يقال هذا صفة وليس بيت كذا في المبسوط وقال
صاحب النهاية الاصح عن يدي أن يحث لان البيت اسم شيء مسقف مدخله من جانب
واحد وهو مبني للبيتوتة وهذا موجود في الصفة لأن مدخلها أوسع من مدخل البيوت
المعروفة الآن يكون نوى البيت دون الصفة فيدين وفي الجامع الصغير يحث بدخول الصفة
لانها بنيت للبيتوتة فيها في الصيف قبل هذا على عرف أهل الكوفة لان صفتهم كانت ذات حوائط
أربعة وانما ظهر من عرف ديار صاحب الكتاب انما لا تنفي على هيئة البيوت بل تنفي ذات حوائط
ثلاثة فلا يكون بيتا قلت لاشك أن الصفة هي التي يكون لها ثلاثة حيطان وسقف وبيات فيها
ولكن اسمها حزم فان أراد البيت الذي له حزم ينفي أن لا يحث بالصفة وان لم يكن له فيه
أو أراد ما يات فيه عادة فينبغي أن يحث والله أعلم (وفي) حلفه لا يدخل (دارا) لا يحث
(بدخولها) أي بدخول الدار حال كونها (خربة وفي) حلفه لا يدخل (هذه الدار يحث) اذا
دخلها خربة (وان بنيت أخرى بعد الانهدام) والفرق بينهما أن الدار اسم للعروة حقيقة وعرفا
والبناء فيها من التوابع والوصاف الآن الوصف في الغائب معتبر وفي الحاضر اغوفا كانه قال
لا أدخل هذه العروة المبنية فياغو الوصف مع الاشارة اذ الوصف للتعريف والاشارة أبلغ فيه
(وان جمعت) الدار في قوله لا يدخل هذه الدار ثم غربت (بستانا ومسجدا أو جاما أو بيتا
لا) يحث بدخوله فيه لزوال الاسم بخلاف ما لو جمعت دارا لان الاسم كان باقيا وهي محروقة حتى
يحث بالدخول فيها ومثل هذا بقوله (كهذا البيت) أي كما لا يحث في حلفه لا يدخل هذا البيت
(فهدم) ثم دخله (أوبى) في موضعه بيت (آخر) قد دخله لما قلنا ان البيت اسم لما يات فيه وبعد
الانهدام زال الاسم حتى لو سقط السقف وبقيت الحيطان قد دخله يحث لان السقف وصف

فيه كالبناء في الدار وأما إذا بنيت آخر فلما قلنا ان الوصف في الحاضر لا ومع الاشارة (والواقف
على السطح داخل) حتى لو حلف لا يدخل دار فلان فوقه على سطحها بحيث لان السطح من
الدار لا ترى أن السطح المسجد حكم المسجد حتى لا يسطل الاعتكاف بالصعود عليه ولا يجوز
للجنب والحائض الوقوف عليه ولا يجوز التخلي فيه والمختار أن لا يحنث في الجهم لان الواقف
على السطح لا يسهى داخله عندهم وعلى هذا الورق على شجرة في الدار وعلى حائط الدار
لا يحنث عندهم (و) الواقف (في طاق الباب لا) أي ليس بداخل حتى لو حلف لا يدخل هذه الدار
أو هذا البيت فوقه على طاق الباب لا يحنث هذا اذا كان بحيث لو أغلق الباب كان خارجا ولو
دخل كنيتهما وهو شارع الى الطريق ومفتحه من داخل حنث لانه من نواحي الدار (ودوام
اللبس والركوب والسكنى كالانشاء) أي كاحداث هذه الاشياء حتى لو حلف لا يلبس هذا الثوب
وهو لابس أو لا يركب هذه الدابة وهو راكبها أو لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها واسعة على
ما كان يحنث لان هذه الافعال دوا ما يحدث أمثاله لا ترى أنه يضرب اهامة يقال ركبت
يوما وبست يوما بخلاف الدخول لانه لا يقال دخلت يوما بمعنى التوقيت فدل على أن للدوام
حكم الابداء ولو نزع الثوب للحال أو نزل عن الدابة أو أثقل الحال لا يحنث خلافا للرفر (لادوام
الدخول) كالانشاء لما ذكرنا حتى لو حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها لم يحنث بالقعود حتى يخرج
منها ثم يرجع فيدخلها وعن بعض الشافعية يحنث وهو اقياس ولو حلف (لا يسكن هذه الدار
أو) حلف لا يسكن هذا (البيت أو) حلف لا يسكن هذه (المحلة فخرج) بنفسه (وبقي مناعه واهله)
فيها (حنث) لان عينه انقادت على السكنى وهو يكون بنفسه وعياله ومناعه فمالم يخرج الكل
فهو ساكن عرفا وعند الشافعي لا يحنث لو خرج منه الاتقال وعن مالك لو أقام يوما وليلة حنث
وفي الاقل لا وعنه يعتبر برقل عياله فقط وفي المصنف والقزى لا يحنث بالاجماع ثم قال أبو حنيفة
في هذه المسئلة يحنث ان لم يتقل متاعه كله بحيث لو بقي منه وتد وقال أبو يوسف يعتبر ببقاء الاكثر
وقال محمد المعتبر في ذلك نقل ما يقوم به ضروراته وهذا أرفق بالناس وعليه الفتوى ولو أتت
المرأة أن تنقل ونعاشته وخرج هو ولم يرد العود اليه أو منع هو من الخروج أو منع متاعه فتركه أو
وجد باب الدار مغلقا فلم يقدر على فتحه ولا على الخروج منه لم يحنث بخلاف ما اذا قال ان لم أخرج
من هذا المنزل اليوم فاحر أنه طالق فقيده ومنع من الخروج أو قال لا امرأته ان لم تجئي الليلة
الى البيت فأنت طالق فذبحها والداه حنث طالق فيهما في الصحيح ولو كانت اليمين في جوف الليل
فلم يمكنه الخروج حتى أصبح لم يحنث ولو اشترى بثلث بطلب دار أخرى لنقل اليها المتاع فلم يجد أياها
لم يحنث وكذا لو كان له متعة كثيرة فاشتغل بنقلها بنفسه وهو يمكنه أن يستمكر دابة فلم يستمكر
لم يحنث هذا اذا كان المتاع ذاعمال منقردا بالسكنى وأما اذا كان ساكنا في عيال غيره كالابن
في بيت أبيه أو اباه ~~كس~~ أو الزوجة في بيت الزوج لم يحنث بترك المتاع (بخلاف المصبر) أي
بخلاف ما اذا حلف لا يسكن هذا المصبر فخرج بنفسه وترك متاعه وأهله فنه لم يحنث لما ذكرنا
والقربة كالمصبر في الصحيح ولو حلف (لا يخرج) من البيت أو المسجد مثلا (فأخرج) حال كونه
(محمولا بأمره حنث) لانه قاد اليمين على فعل نفسه وفعل المأمور ومضاف اليه بواسطة أمره
فانقل اليه حكم (أو) ان أخرج لأب امره ولكن أخرج (برضاة أو) أخرج حال كونه (مكرها

لا يحث أما في الأول فلأن انتقال العمل الى غير افعال حقيقة بواسطة الامر لا يجوز الرضا
 وعن مالك لولم يستصعب على الحامل حث وأما في الثاني فاعدم فعله حقيقة وهو ظاهر وحكما
 اعدم الامر منه ثم شبه عدم الحث في هذا بعدم الحث في مسئلة أخرى بقوله (كلا يخرج) أي
 كما لا يحث في قوله لا يخرج (الا الى جنازة يخرج اليها) أي الى الجنازة (ثم أتى حاجة) أخرى لأن
 الموجود هو الخروج المستثنى والمضى تبع ذلك ليس بخروج ولو حلف (لا يخرج او) حلف
 (لا يذهب الى مكة فخرج يريد ها) أي مكة (ثم رجع) قبل الوصول اليها (حث) لأن الخروج
 انفصال عن الداخل الى الخارج عرفا والذهاب كـ الخروج في الصحيح وقال نصر بن يحيى هو
 كالآتيان حتى لا يحث ما لم يدخلها ويشترط للحث ان يجاوز عمران لا يحث بخلاف الخروج الى الجنازة حيث يحث فيه
 مكة حتى لو رجع قبل ان يجاوز عمران لا يحث بخلاف الخروج الى الجنازة حيث يحث فيه
 يجوز الخروج من بيته لأن الخروج الى مكة سفر ولا سفر قبل مجاوزة عمران ولا كذلك الخروج
 الى الجنازة (وفي) قوله (لا يأتيتها) أي لا يأتي مكة (لا) يحث بالخروج وانما يحث بالوصول لانه
 عبارة عنه ولا تشترط النية عند الانفصال للحث في الآتيان بل اذا وصل يحث نوى اولى
 بخلاف الخروج والذهاب لانه متوقع ولو حلف (ليأتينه) أي زيدا مثلا او البصرة ونحوها (فلم
 يأتها حتى مات حث في آخر) جزء من اجزاء (حياته) لأن شرط الحث فوت الآتيان وهو لا يتحقق
 الا بحدوثه فلو كان البر هو ما دام حيا ولو حلف (ليأتينه ان استطاع فهي) أي الاستطاعة
 (استطاعة الصحة) لانها في العرف سلامة الأسباب والآلات وارتفاع الموانع المسببة فعند
 الاطلاق يشترط اليه (ولو نوى القدرة دين) أي صدق فيما بينه وبين الله تعالى وفي رواية يصدق
 قضاء أيضا وهي الحقيقة التي يحدتها الله تعالى للعبادة حال الفعل مقارنته له عند أهل السنة
 والجماعة ولو حلف (لا يخرج) امر أنه (الآبأذني شرط لكل خروج أذن) حتى لو أذن لهامزة
 فخرجت ثم خرجت بغير اذنه مرة أخرى يحث لانه استثنى خروجا ملصقا بالاذن لأن الباء للإلصاق
 فتكفل خروج لا يكون كذلك كان داخل في البين وصار شرط للحث والحد في ذلك أن يقول
 لها كلما أردت الخروج فقد أذن لك فان قال ذلك ثم نهاها لم يعمل فيه عند أبي يوسف خلافا
 لجمد (بخلاف الآن) أي بخلاف ما اذا قال الان أذن لك (و) بخلاف قوله (حق) أذن لك
 فانه بالاذن مرة ينتهي اليين حتى لو أذن لهامزة فخرجت ثم خرجت مرة أخرى بغير اذنه لا يحث
 لأن كلمة حتى للغاية فينتهي اليين بها وكذا أن محمولة عليها فان قلت يرد عليه قوله تعالى لا تدخلوا
 بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم فتكرار الاذن شرط لجواز الدخول قلت تكرار الاذن فيه عرف
 بدليل آخر من خارج وهو أن دخول دار انسان بغير اذنه حرام ولو نوى الاعتد بقوله إلا أن أذن
 لك صدق قضاء لانه محتمل كلامه والرضا والامر كـ الاذن فيما ذكرنا (ولو أرادت) المرأة
 (الخروج) من البيت (وقال الزوج ان خرجت) فانت طالق (أو) أراد رجل (ضرب العبد
 فقال) الآخر (ان ضربت) أي العبد فهو حر (تقيد حلقه به) أي بذلك الخروج وبذلك الضرب
 حتى لو عدت المرأة ثم خرجت أو تولى ضرب عبده ثم ضربه بعد ذلك لم يحث لأن المطابق يتقيد
 بالحال (كاجلاس) أي كإقامة في قوله اجلس (فتعذ عندى فقال) المخاطب (أن تعذيت) فعبدى
 حر يحث بالغداء المدعو اليه حتى لو رجع الى بيته فتعذى لم يحث لما ذكرنا (وهو كب عبده)

أى عبد شخص (مركبة) أى مركب الشخص ويتناول اللفظ ويدخل فيه (أن نوى) الحال أنه
(لادين به) أى بالعبد ولو قال عليه كان أولى صورته قال إن ركبت دابة فلان فعبدى حر ولم ينو
دابة العبد فركبهم لم يعتق وإن نواها فان كان عليه دين مستغرق فكذلك وإن لم يكن عليه دين أو
كان عليه دين ولم يكن مستغرقا فان نوى خنث والافلا وهذا عند أبى حنيفة رضى الله عنه وقال
أبو يوسف يحنث فى الوجوه كلها إذا نوى لأن الملك للمولى لا يمكن الإضافة إليه فلا بد من التسمية
وقال محمد يحنث فى الوجوه كلها نوى أو لم ينو اعتبار الحقيقة وبه قالت الثلاثة وله أنه إذا كان
عليه دين مستغرق لا يملك المولى ما فى يده حتى لا يعتق بعتقه فلا يدخل تحت اليمين نوى أو لم ينو
وإن لم يكن ديناه مستغرقا يملك ما فى يده لكنه يضاف إلى العبد عرفا وشرعا فحصل الإضافة إليه
فلا يدخل الإبلانية

هذا (باب) فى بيان أحكام (اليمين فى الأكل والشرب واللبس والكلام) *

الأكل إصال ما يتأتى فيه الضغ والهشم إلى الجوف محضوفاً كان أو غير محضوفاً والشرب إصال
ما لا يتأتى فيه الهشم إلى الجوف والذوق إصال الشئ إلى فيه لاستبانه طعمه حتى لو حلف
لأيا كل هذا اللبن أو هذا السويق فشربه لا يحنث وكذا بالعكس بأن حلف لا يشرب هذا اللبن فشرده
فيه فأكاه لا يحنث لأن هذا ليس يشرب والأول ليس يأكل ولو حلف لأيا كل عنباً أو زماناً فآكله
فابتاع ماءه ورعى ثقله لم يحنث لأن هذا المص نوع ثالث ليس يأكل ولا يشرب وقيل الأكل والشرب
عبارة عن عمل الشفاء والحلق والذوق عبارة عن عمل الشفاء دون الحلق والابتلاع عبارة عن
عمل الحلق دون الشفاء والمص عبارة عن عمل الألهام خاصة ولو حلف (لأيا كل من هذه الثخلة
حنث بقرها) أى بأكل غيرها لأنصراف يمينه إليه مجازاً بالاجتماع فيحنث بجميع ما يخرج منها من
بجاء أو بسراً ورطباً أو طلعاً أو دبس يخرج من غيرها وكذا إذا قال من هذا الكرم ينصرف إلى
ما يخرج منه من عنب وحصرم وشرطه أن لا يتغير بصفة حادثة حتى لا يحنث بالبيد والناطف
والدبس واللبن والخل لأن هذا مضاف إلى فعل حادث بخلاف ما إذا حلف لأيا كل من هذه الشاة
حنث يحنث بالعم خاصة ولا يحنث باللبن والزبد لأنهما كولة فينعتق اليمين عليهما ولو لم يكن للشجرة
عمر كالصفصاف ونحوه ينصرف اليمين إلى غنها وفي فتاوى الولوالجي وإن أكل من عين النخلة
لا يحنث وإن نواها لأن الحقيقة معجزة بدلالة محل الكلام (ولو عين البسر) بأن حلف لأيا كل
هذا البسر (والرطب) بأن حلف لأيا كل هذا الرطب (واللبن) بأن حلف لأيا كل هذا اللبن
(لا يحنث برطبه) أى بأكل رطب البسر يعنى بعد ما صار البسر رطباً (و) لا يحنث أيضاً بأكل
(عمره) أى عمر الرطب يعنى بعد ما صار الرطب عمراً (و) لا يحنث أيضاً بكل (شيراز) أى شيراز اللبن
بعد ما صار اللبن شيرازاً وهو اللبن الرائب إذا استخرج منه ماؤه حتى صار مقراطاً كالفاولج
الخاثر والصقراط معرب جفراوات وذلك لأن صفة البسورة والرطوبة وصفة اللبنية داعية إلى
اليمين فتمتعده (بخلاف) ما إذا حلف لا يكلم (هذا الصبي وهذا الشاب) فكلمه ما بعد ما شاخا
حنث لإلغاء الشرع هذا الداعي فى الوصف وعند الثلاثة لا يحنث فى هذا أيضاً (و) بخلاف
ما إذا حلف لأيا كل (هذا الحمل) فأكاه بعد ما صار كبشاً لأنه ليس فيه صفة داعية إلى اليمين
فيحنث وعند الثلاثة لا يحنث أيضاً ولو حلف (لأيا كل بسراً) من غير تعيين (فأكل رطباً لم يحنث)

لانه لما كل المحلوف عليه (وفى) حلقه (لا يا كل رطباً أو) حلف لا يا كل (بسرأ ولا يا كل رطباً
ولا بسرأ حنث بالمذنب) أي حنث باكل المذنب بكسر النون وهو الذي في ذنبه قاتل بسرأ وقليل
رطب وهذا عندهما لأنه أكل ما حلف عليه وغيره فيحنث به وقال أبو يوسف لا يحنث لأن
الاسم يقع على الغالب فلا يحنث بالمغلوب وبه قالت الثلاثة وجعل في الهداية قول محمد مع أبي
يوسف وذكره في المبسوط والابيضاح والاسرار وشروح الجامع الكبير والصغير والمنظومة مع
أبي حنيفة (ولا يحنث بسرأ بكاسة بسر فيها رطب في) حلقه (لا يشترى رطباً) لأن القليل تابع
للكثير والكاسة بكسر الكاف وهي العرجون ويسمى العنقود أيضاً وبالفارسية خشبة (و) لا
يحنث (بسمك) أي باكل سمك (في) حلقه (لا يا كل لحماً) لأجل العرف حتى لو وكل رجل بسرأ
لحم فاشترى لحم سمك لا يلزمه والقياس ان يحنث وهو قول الشافعي ومالك وأحمد وفي الجمع وهو
قول أبي يوسف أيضاً (ولحم الخنزير) كلام اضافي مبتدأ (والانسان) بالجر عطف على الخنزير أي
ولحم الانسان (والكبد والكروش) مرفوعان عطفاً على اللحم وقوله (لحم) خبر المبتدأ فإذا كانت
هذه الاشياء لم يحنث باكلها في عينه لا يا كل لحماً إلا أن لحم الخنزير والادعى حرام واليمين قد ينقذ
لمنع النفس عن الحرام كما اذا حلف لا يرزى أو لا يكذب يصح عينه ولو حلف لا يشرب مشرباً يدخل
فيه الخمر حتى تلزمه الكفارة بشرطها لكونها مشرباً حقيقة وعن بعض الاصحاب لا يحنث باكل
لحم الخنزير والادعى ذكره العتابي وبه قال بعض المالكية وعند الشافعي وأحمد لا يحنث في كبده
وكروشه وكذا الرئة والطحال عندنا خلافاً له ما في الرئة وفي الجملة لا يحنث باكل الكبد والكروش
في عرفنا ويحنث عند أهل الكوفة (و) لا يحنث أيضاً (بشحم) أي باكل شحم (الظهر) وشرائه
وبيعه (في) حلقه (لا يا كل شحماً) أو لا يشتريه أو لا يبيعه وانما يحنث بشحم البطن خاصة
هذا عند أبي حنيفة وقال لا يحنث بشحم الظهر أيضاً وبه قال الشافعي في وجهه وأحمد في رواية أقوله
تعالى الا ما حلت طهورهما والاصل في الاستثناء ان يكون من الجنس لانه الحقيقة ولما ان شحم
الظهر هو اللحم السمين وما ذكر في النص استثناء منقطع وذكر الطحاوي قول محمد مع أبي حنيفة
وقيل هذا اذا حلف بالعربية وأما اسمه بالفارسية لا يقع على شحم الظهر اصلاً (و) لا يحنث
أيضاً (بالبية) أي باكل ألبية أو شراًئها (في) حلقه لا يا كل (لحماً وشحماً) أو لا يشتري شحماً أو لحماً
لانه نوع ثالث فلا يتناولها اللفظ معني ولا عرفاً وعند أحمد وبعض الشافعية يحنث في لا يا كل لحماً
شحماً ولا يشتريه (و) لا يحنث ايضاً (بالخبز) أي باكل الخبز (في) حلقه لا يا كل من (هذا البر)
وكذا اذا أكل من سويقه عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف يحنث باكل الخبز منه لا بالسويق وبه
قالت الثلاثة وقال محمد يحنث فيه ما وان قضيه حنث بالاجماع وضع المسئلة في المعين لانه لو كان
منكراد كشيخ الاسلام انه ينبغي أن يكون جواب أبي حنيفة كجوابه ما والخلاف فيما اذا لم تكن
لهية وما اذا نوى فهو كالجوع لانه نوى حقيقة كلامه أو محتملة وهو الجواز والاصل في
هذه المسئلة أن الحقيقة المستعملة اولى من الجوازات معارف عنده وعندهما على العكس (وفى)
حلقه لا يا كل من (هذا الدقيق حنث بجزءه) أي بأكل خبزه لأن عينه لا تقول كل فانصرف العين
الى ما يتخذ منه (لا) يحنث (بسنقه) أي بسف الدقيق لماذا كرنا وعند الشافعي ومالك يحنث بسنقه
أيضاً (والخبز ما اعتاده) أهل (بلده) أي بلد الحالف حتى لو حلف في مصر أو الشام أن لا يا كل

الخبز ينصرف الى خبز البر وخبز الشبان ينصرف الى خبز الارز وفي زبيدي ينصرف الى خبز الذرة
 والدخن ولو كل الحالف خلاف ما عندهم من الخبز لا يحنث وكذا اذا كل خبز القطن الا ان
 ينويه لانه لا يسمى خبزاً مطلقاً وعند الشافعي ومالك يحنث بأى خبز كان (والشوا أو الطيخ)
 يطلقان (على اللحم) حتى لو حلف لا يأكل شوا أو طيخاً يحنث بأكل اللحم المشوى وما طبخ من
 اللحم دون الباذنجان والجزر المشويين وعند الشافعي ومالك يقع على كل شوا بلاية واذا كل
 القلعة اليابسة لا يحنث لانه لا يسمى طيخاً وان كل الخبز بالمرقة يحنث لانه يسمى طيخاً ونها
 أجراء اللحم أيضاً (والرأس ما يباع في مضره) أى في مصر الحالف حتى لو حلف لا يأكل رأساً
 فبعينه على رؤس تكيس في السائر وسباع في مضره لا ناعلم انه لا يريد به رأس كل شئ فان رأس
 الجزر والعصفور لا يدخل تحته وكان أبو حنيفة أو لا يقول يدخل فيه رأس الابل والبقر والغنم
 ثم رجع فقال يحنث في رأس البقر والغنم خاصة وقال لا يحنث الا في رأس الغنم خاصة وقيل هذا
 اختلاف عصر وزمان لا اختلاف جهة وبرهان وعند الشافعي يحنث برأس الابل أيضاً وعند
 مالك يحنث بكل رأس (والفاكهة التفاح والبطيخ) ينكسر اليأسواء كان أصغراً أو أخضر
 (والشمش) والخوخ والتين والاباس والكهثرى والقراصيا ونحوها حتى اذا حلف لا يأكل
 فاكهة يحنث بكل هذه الاشياء لان الفاكهة اسم لما يفكه به بعد الطعام وقبله أى ينضم به
 وهذا المعنى ثابت في هذه الاشياء الا البطيخ فانهم اختلفوا فيه فمن شئب الائمة السر حتى انه
 ليس من الفاكهة لان ما لا يكون يابس فاكهة لا يكون رطب فاكهة وفي المخطئ النابس من
 أشجار الشجر فاكهة الا البطيخ فانه لا يعتاد يابس فاكهة في عامة البلدان وعن الشافعي وأحمد
 فيه وجهان لا العنب أى ليس العنب فاكهة وكذلك الرمان والرطب عند أبي حنيفة حتى
 لو حلف لا يأكل فاكهة فأكل عنباً أو رماناً ورطباً لا يحنث عنده وقال يحنث لانها فاكهة لان
 معنى التفكه فيها موجود وبه قالت الثلاثة وله ان معنى التفكه فيها فاصرها لانها صالحة للتغذى
 والتداوى فلا يدخل في اسم الفاكهة المطلقة قبل هذا الاختلاف زمان لا برهان والاختلاف أيضاً
 فيما اذا لم يكن له نية وأما اذا نوى فعلى ما نوى بالاجماع وكذا القثا والخيار ليسا من الفاكهة
 لانهما من البقول تبعاً لانهما موضعان على الموائد منع القول فلا يحنث بأكلهما وكذلك
 الفاقوس والمجور (والادام ما يصلح به) أى يختلط به الخبز وهو من الصبيغ وذلك يكون بالمائع
 دون غيره حتى لو حلف لا ياتدم لا يحنث الا بالمائع (كالحل والمخ والزيت والعدل) والدبس والمخ
 وان كان لا يؤكل وحده عادة ولكنه يذوب في القم فيحصل الاختلاط بالخبز (لا اللحم) بالجزء عطف
 على ما قبله أى ليس كالحل والمخ والبيض والحين يتسديد النون فانهم يثبت بادام عنددهما لانه مأخوذ
 من الموادمة ومنه يقال أودم الله بينكما أى ألف وانما هو بالاختلاط ولم يوجد وعند محمد هذه
 ادم لانه قد يؤتدم به سائر قلوبه قالت الثلاثة وأخذ الشيخ أبو الليث به وهو رواية عن أبي يوسف
 أيضاً فان قلت ورد في الحديث سيد ادم أهل الجنة اللحم قلت هو في الجنة وكلامنا في الدنيا والله
 لا يلزم من كونه سيد ادم أن يكون من الادام كما قال الخليفة سيد العرب والعجم وان لم
 يكن هو من العجم وهذا الخلاف أيضاً فيما اذا لم ينو وان نوى فعلى ما نوى اجماعاً (والفداء لا يحنث
 من الفجر الى الظهر) فان حلف لا يتغذى فاكل في هذا الوقت حنث فان كل قبله أربعة لا يحنث

ومقدار ما يحنت به من الاكل أن يكون أكثر من نصف الشبع لأن اللقمة واللقمتين لا يسمى
غداء عادة وجنس الماء كقول يشترط أن يكون ما ياكله أهلاً بلده عادة حتى لو شرب اللبن وشبع
لا يحنت ان كان حضرياً وان كان بدوياً يحنت والتصبح من طلوع الشمس الى ارتفاع الضحى لانه من
الصباح فيتعبد بهذا الوقت (والعشاء منه) أى من الظهر (الى نصف الليل) فلو حلف لا يتعشى
فاكل في هذا الوقت حنت (والسحور منه) أى من نصف الليل (الى) طلوع (الفجر) فلو حلف
لا يتسحر فاكل في هذا الوقت حنت لانه مأخوذ من السحر وهو ما بعد نصف الليل الى طلوع الفجر
اطلاقه على ما بعد نصف الليل اقرب السحر ولو حلف وقال (ان لبست) فعبدى حرّ (أو) قال ان
(أكلت) فعبدى حرّ (أو) قال ان (شربت) فعبدى حرّ (ونوى) شيئاً (معيناً) بأن قال نويت الحرير
أو الخبز أو الفقاخ وشحوه (لم يصدق أصلاً) يعنى لا قضاء ولا ديانة لأن الزمة تعمل في المفاوظ لانها
لعمري المحتمل والطعام وشحوه غير مذكور وانما ثبت مقتضى وهو لا عموم له فلا يحتمل الخصوص
وعن أبي يوسف انه يصدق ديانة وبه أخذ الحصاص والشافعي (ولو زاد) الحالف (توباً) بعد
قوله ان ابست (أو) زاد (طعاماً) بعد قوله ان أكلت (أو) زاد (شرباً) بعد قوله ان شربت (دين)
يعنى يصدق ديانة لانه نكرة في الشرط فتم كاتم في النفي لسكنه بخلاف الظاهر فلا يصدق القاضى
ولو حلف (لا يشرب من دجلة) فيمينه (على الكرع) وهو تناول الماء بفيه من موضعه وهذا
عند أبي حنيفة لانه حقيقة مستعملة وعندهما يحنت بالشرب من ماء ما باناً للعارف وبه قالت
الثلثة (بخلاف) ما لو حلف لا يشرب (من ماء دجلة) فانه يحنت بالاجماع كبقية ما شرب باناً أو
غيره لأن الشرط شرب ماء منه سوب الى دجلة والغرف لا يتقطع النسبة وكذا لو حلف لا يشرب من
الفرات أو من ماء الفرات فعلى ما تقدم من الخلاف والوفاق ولو شرب من نهر يأخذ من الفرات
لا يحنت في يمينه لا يشرب من الفرات ويحنت في يمينه لا يشرب من ماء الفرات ولو حلف لا يشرب
ماء فرات فهو على شرب ماء عذب من أى موضع كان ولو حلف لا يشرب ماء هذا الكوز فصب ماءه
في كوز آخر فشربه لم يحنت لتبدل النسبة ولو قال رحل (ان لم أشرب ماء هذا الكوز اليوم
فبكذا) أى فامرأتى طالق أو عبدى حرّ (و) الحال انه (لاما فيه) أى في الكوز (أو كان) فيه
ماء (فصب) قبل غروب الشمس (أو أطلق) اليمين أى لم يقل اليوم (و) الحال انه (لاما فيه) أى
الكوز (لا يحنت) في هذه الصور كلها عندهما خلافاً لابي يوسف وأحمد وعند الشافعي وأحمد
لوثاق بلا اختياره لا يحنت والاصل في هذا وأمناله ان كون البر متصوراً شرط في انعقاد اليمين
المطلقة عن الوقت وفي بقاء المقيدة بالوقت عندهما لأن حكم اليمين وجوب البر فاما الكفارة فهي
بخلف عنه عند مجزء فاذا لم يمكن البر اعدم تصوره لا تجب الكفارة وعند أبي يوسف ليس بشرط
لأن اليمين قد ينعقد على ما لا يتصور عادة كقوله والله لا مسن السماء أو لا حوان هذا الجوز هما
ينعقد ويحنت في الحال لعدم امكان البر عادة (وان كان) الماء فيه (فصب حنت) أى في المطلق
وهو ما اذا لم يقل اليوم لأن اليمين انعقدت لا تصوره ثم يحنت بالصب لأن البر يجب عليه كافرغ فاذا
صب فقد فات البر فيحنت في ذلك الوقت كالمومات الحالف والماء باق وهذا بخلاف ولو حلف
وقال (ليصعدن السماء أو وليقلبن هذا الجوز هـ) تنعقد يمينه وللجوز (حنث للعالم) لانه
متصور في الجملة وقال زفر لا تنعقد أصلاً لانه مستحيل عادة فلا يحنت وبه قال الشافعي في قول

ولو حلف (لا يكلمه) أي فلانا (فناداه) الحال انه (هو تائم فأيقظه أو) حلف لا يكلمه (الابادة
فأذن له ولم يعلم) الحالف بالاذن (فكلمه حنث) في الوجهين جميعاً أما الأول فلانه كلفه وأسمعه
في حنث ولو لم يوقظه ذكر القدر وري انه اذا كان بحيث يسمع ولو لم يكن باعياً بحنث واختار الأول
وقيل هو على الخلاف عند أبي حنيفة يحنث خلافاً له ما وأما الثاني فلان الاذن مستق من
الاذن الذي هو الاعلام أو من الوقوع في الاذن وكل ذلك لا يتحقق الا بعد العلم وقال أبو يوسف
لا يحنث لان الاذن هو الاطلاق وأنه يتم بالاذن كل رضا وبه قال الشافعي ولو كاتبه أو أرسل
اليه رسلاً أو أشار اليه لا يحنث خلافاً لاجدود وعن مالك في الكتابة يحنث لاني الرسالة وفي الاشارة
عنه روايتان ولو سلم على جماعة وهو فيهم حنث لانه الجميع وان نواهم دونه دين لا قضاء
ولو قال السلام عليكم الا واحد الا يحنث ولو كان الحالف اماماً لا يحنث بالتسليمين ولو كان
المؤمن هو الحالف فكذلك خلافاً للمجد ولو سجد أو فتح عليه في الصلاة لا يحنث وفي سارجهما يحنث
ولو قرع الباب فقال من هذا يحنث ولو ناداه المخوف عليه فقال ليس لي أو قال ابي بلا كاف يحنث
ولو كلفه بكلام لا يفهمه المخوف عليه فيه اختلاف الروايتين ولو حلف (لا يكلمه) أي فلانا (شهر
فهو) أي ابتداء مدة العيمين (من حين حلف) لانه لو لم يذكر الشهر يتأبد العيمين فصار ذكر الشهر
لاخراج ما وراءه فبقى الذي يلي عينه هو الداخل بدلالة الحال (ولو حلف لا يتكلم فقرأ القرآن
أو سجد) أو حال أو كبر (لم يحنث) سواء كان في الصلاة أو خارجها لانه لا يسمى منه كما معادة وشرعا
وقال الشافعي يحنث مطلقا لوجود التكلم حقيقة ولو قال (يوم أكلم فلانا) فامر أي طالق
أو عهدي حر فهو (على البدلين) أي على الليل والنهار لان اليوم اذا قرن بفعل لا يعتد بزيادة
مطلق الوقت قال الله تعالى ومن يواهم يومئذ دبره والكلام لا يعتد وكذا الاطلاق بخلاف الامر
باليد وقدم مستقصى (فان عني) أي قصد وفي بعض النسخ فان نوى (التي خاصة صدق) ديانته
وقضاء لانه نوى حقيقة كلامه وعن أبي يوسف لا يصدق قضاء لانه نوى خلاف المتعارف (و) لو قال
ايده أو كلمه أي فلانا فامر أي طالق فهو (على الليل) خاصة لان حقيقة في سواد الليل خاصة
كالنهار للبايضا خاصة ولم يجعل استعماله في مطلق الوقت بخلاف اليوم وهماضتان ولو قال
(ان يكلمه) أي فلانا (الا أن يقدّم زيد أو) قال ان يكلمه (حتى) يقدّم زيد (أو) قال ان يكلمه (الا
ان ياذن) زيد (أو) قال ان يكلمه (حتى) ياذن زيد (فكذلك) أي فامر أنه طالق أو فعنده حر (فكلم
الحالف فلانا) قبل قدومه أي قبل قدوم زيد (أو) كلمه قبل (اذنه حنث) في الوجهين كما البقاء
العيمين (ولو) كلمه (بعدهما) أي بعد القدوم والاذن (لا) يحنث لانتهاء العيمين (وان مات زيد) الذي
قدومه شرط في الوجه الأول والثاني واذنه شرط في الثالث والرابع (سقط الحلف) أي العيمين
لان المنوع عنه كلام ينتهي بالاذن والقدوم ولم يبق بعد الموت متصور الوجود فقطت خلافاً
لأبي يوسف لان عنده التصور ليس بشرط فعند سقوط الغاية يتأبد العيمين ولو حلف (لا ياكل طعام
فلان أو) حلف (لا يدخل داره) أي دار فلان (أو) حلف (لا يلبس ثوبه) أي ثوب فلان (أو)
حلف (لا يركب دابته) أي دابة فلان (أو) حلف (لا يكلم عبده) أي عبد فلان (ان أشار)
الحالف بأن قال واقه لا أكل طعام فلان هذا أو لا يدخل داره هذا أو لا يلبس ثوبه هذا أو لا يركب
دابته هذه أو لا يكلم عبده هذا (وزال ملكه) أي ملك فلان بان باع هذه الاشياء (وبعد ذلك

(فعل) الخائف بأن كل ذلك الطعام اودخل تلك الدار وأبش ذلك الذوب أو ركب تلك الدابة
 وأكم ذلك العبد (لا يبحث) لأن للاضافة ثيرا كما للاشارة فيعتبران ويكون شرط الحذف
 أكل الطعام المضاف الى فلان وكذا باقية فلم يوجد قطبطين العين وعند محمد يبحث في العبد
 والدار لان الاشارة متبصرة والاضافة لغو فقامت العين بالعين وبه قال زفر والثلاثة (كما)
 لا يبحث (في التجدد) أي بالمحدث من الطعام والدار والذوب والدابة والعبد في هذه
 الصور وهي ما إذا قال لا يأكل طعام فلان هذا أو لا يدخل داره هذه وزال مله
 عنهم ثم استحدث له طعام أو دارا فأكلمه اودخلها لا يبحث لوقوع العين على المشار اليه (وإن لم
 يشر) الخائف بأن لم يقل هذا بعد قوله والله لا يأكل طعام فلان (لا يبحث) بمباشرة ما حلف
 عليه (بعد الزوال) أي بعد زوال ملك فلان عن الطعام واخوانه لما ذكرنا (وحذف)
 الخائف (بالتجدد) لوجود شرط الحذف وهو النسبة والاضافة الى فلان وعدم الاشارة
 (وفي الصديق) بأن قال والله لا أكم صديق فلان (والمزوجة) بأن قال والله لا أكم زوجة فلان
 (في المشار) وهو قوله صديق فلان هذا وأمر أنه هذه (يبحث) بمباشرة ما حلف عليه (بعد
 الزوال) أي بعد زوال الصداقة بين فلان وصديقه وبعد زوال الزوجة بين فلان وأمر أنه
 بالابانة لأن الاضافة لا تأثير لها فيه ما فرج جانب الاشارة استكنم أو أبلغ في التعريف وهذا
 بالإجماع (و) في الصديق والزوجة (في غير المشار) اليه منهما بأن قال لا أكم صديق فلان
 أو زوجته فزال النسبة اليه بأن عاى صديقه أو طلق زوجته فكلهما بعد ذلك (لا يبحث
 عندهما) وقال محمد يبحث لأن المقصود هجرانه والاضافة للتعريف فصار كالشار اليه ولهما ان
 هجران الحزف غير محتمل وترك الاشارة والتسمية باسمه يدل على ذلك فلا يبحث مع الاحتمال بالشك
 (وحذف بالتجدد) أي بالمحدث في الصديق والزوجة في هذه الصورة وهي ما اذا حلف لا يكلم
 صديق فلان أو زوجته ولم يشر اليهما وهذا عندهما وعند محمد لا يبحث وهو مبني على ما تقدم
 هذا اذا لم يكن لهنية وأما اذا نوى فعلى ما نوى لأنه نوى محتمل كلامه ولو حلف (لا يكلم صاحب
 هذا الطبيب ان فباعه) أي فباع صاحب الطبيب ان طبلسانه (فكلم) الخائف اياه (يبحث)
 لأن الامتناع لذاته لا للطبلسان ولهذا لو كلم المشتري لا يبحث (الزمان) مبتدأ (والحين)
 عطف عليه (ومشكرهما) أي ومنكر الزمان والحين وهو الذي يكون بلا أنف ولام وقوله
 (سنة أشهر) خبره حتى لو قال لا أكم فلانا الزمان أو الحين أو زمانا أو حينما فهو على ستة أشهر
 كذا نقل عن ابن عباس وسعيد بن المسيب وعند الشافعي الزمان والحين ساعة وعند مالك سنة
 هذا اذا لم تكن لهنية وأما اذا نوى شيئا فعلى ما نوى لأنه محتمل كلامه (والدهر) مبتدأ بأن قال
 لا أكم فلانا الدهر بالالف واللام (والأبد) عطف عليه بأن قال لا أكم فلانا الأبد وقوله (العمر)
 خبره أي فهو والعمر لأن المعروف منه ما يراد به الأبد قال الله تعالى عمل أي على الانسان
 حين من الدهر أي الأبد وقال عليه السلام من صام الأبد فلا صام له أي عمره كله وعند الشافعي
 وأجد يقع على ساعة وعند مالك على سنة (ودهر مجمل) مبتدأ وخبره الموسوع كون المبتدأ
 معطوفاً أراد ان المنكر من الدهر مجمل عند أي حنيفة يعني لم يفسره وتوقف فيه حيث قال
 لا أدري ما الدهر وهذا من جلالته قدره وكالعهلة توقف فيما اختلف أرباب اللغة في تفسيره

وقيل انما قال لأدري تأذبا وحفظا للسانه عن التحدث في الدهر فانه جاء في الخبر انه عليه السلام قال لا تسبوا الدهر فان الله هو الدهر أى خالق الدهر ومما يناسب ذكره ههنا ما قال بعضهم من قال لأدري بمالم يدركه * فقد اقتدى في الفقه بالنعمان في الدهر والخشي كذا الجوابه * ومحل أطلاق ووقت ختان

وقالاهو كالخمين يقع على ستة أشهر وبه قات الثلاثة وروى أبو يوسف ان التعريف وانتكير سواء عند أبي حنيفة (والايام وأيام كثيرة والشهور والسنوات عشرة) من كل صنف عند أبي حنيفة فلو قال لأكله الايام أو أياما كثيرة يقع على عشرة أيام وان قال لأكله الشهور فهو عشرة أشهر وان قال لأكله السنين فهو عشرين سنة لان أقصى ما ينتهي اليه اسم الايام عشرة يقال ثلاثة أيام الى عشرة أيام وبعده يتكرر ويقال احد عشر وكذلك الشهور والسنوات وقال في الايام اسبوع وفي الشهور شهر والسنة وفي السنين العمر لان المعرف ينصرف الى المعهود وهو أيام الاسبوع وفي الشهور والشهور السنة لانها المعهود وليس للسنين معهود فانصرف الى العمر وبه قات الثلاثة في الشهور والسنين (ومسكرا) أى منكر الايام والشهور والسنين (ثلاثة) من كل صنف فلو قال والله لأكلم فلانا أياما فهو على ثلاثة أيام ولو قال شهرا فهو على ثلاثة أشهر ولو قال سنين فهو على ثلاث سنين بالاجماع لانه جمع منكر فيتناول الأقل للتيقن به

* هذا (باب) في بيان أحكام (اليمين في الطلاق والعناق) *

ولو قال رجل لاهرأته (ان ولدت فأنت كذا) أى طالتي (حنث الميث) أى بالولادة الميث يعنى طلقت امرأته اذا ولدت ولدا ميثا لوجود الولد حقيقة وعرفا وشرعا حتى تنقضي به العدة والدم الذي بعده نفاس ونصبر الامة به أم ولد وترجى شفاعته يوم القيامة (بخلاف) ما اذا قال ان ولدت ولدا (فهو حر) حيث يشترط أن يكون حيا عند أبي حنيفة حتى اذا ولدت ولدا ميثا ثم آخر حيا عتق الحى عنده وقال لا يعتق واحد منهما التحق الشرط بولادة الميث فتقبل اليمين لا الى جزاءه انه جعل الجزية رهنة للمولود فيتم قيد بولادة الحى نظرا الى هذا الوصف اذا الميث لا يقبله وعلى هذا الخلاف لو قال أول واد تلدينه فهو حر فانه يتقيد عنده بوصف الحياة حتى لو ولدت ميتا ثم آخر حيا عتق الحى وعندهما لا يعتق بخلاف ما اذا قال أول واد تلدينه حيا أو قال ان ولدت ولدا حيا فهو حر لانه قيد بالحياة نصا ولو قال (أول عبد أم لك فهو حر) فالحق عبد اعتق لان الأول اسم افراد سابق وقد وجد فيعتق (ولو لم يكن عبدتين) معا (ثم) ملك (آخر لا يعتق واحد منهما) أى من العبيد الثلاثة لعدم وجود الشرط وهو الفردية ولا فيما اشتراه بعدهما لعدم السبق (ولو زاد) الخالف على كلامه الأول انقضة (وحدته) بأن قال أول عبد اشتريته وحده أو أم ملكه وحده فهو حر فاشترى عبدتين معا ثم اشترى واحدا بعدهما (عتق الثالث) لانه يراد به الانفراد في حالة الشراء لان وحدته للحال يقال جاء زيد وحده أى منفردا فيشترط انفراده في حالة الشراء ولم ينسب هذه الصفة فكان أولا ولو قال واحد اموضع وحده لا يعتق الثالث لان وحدته يقتضى الانفراد في الفعل المقرون به ولا يقتضى الانفراد في الذات وواحد يقتضى الانفراد في الذات يظهر ذلك في قوله ما في الدار رجل واحد وما في

الدار رجل وحده فانه اذا كان فيها رجلان كان الاول كاذبا والثاني صادقا ولو قال اول عبد
 أملكه فهو حر فذلك عبد ادان نصف عبد عتق العبد الكامل لان نصف العبد ليس بعبد فلم يشاركه
 في اسمه فلا تقطع عنه وصف الاوالية والقردية كالو ملك معه ثوبا ونحوه بخلاف ما اذا قال
 اول كذا أملكه فهو عدي فذلك كرا ونصف كز حيث لا يلزمه شيء لان النصف يزاحم الكل في
 الكميلات والموزونات لانه بالضم يصير شيئا واحدا بخلاف الثياب والعبد (ولو قال آخر عبد
 أملكه فهو حر فذلك عبد او مات) الخالف (لم يعق) العبد لان الاخر اسم افرد لاحق لا يشاركه
 غيره من جنسه ولا سابق له فلا يكون لاحقا فلا يعق (ولو اشترى عبدا) في قوله آخر عبد أملكه
 فهو حر (ثم) اشترى (عبد اخات) الخالف (عتق) العبد (الاخر) لانه فرد لاحق (مذمك) أى
 من حين ملك وهو وقت الشراء حتى يعسر من جميع المال ان كان اشتراه في صحته عنده
 أبى حنيفة وعندهما يعق مقتصر على حالة الموت فيعتبر من الثلث على كل حال لان الاخرية
 تثبت بعدم شراء غيره بعده وانما يثبت العدم عند الموت فيقتصر العتق على زمن الموت وله ان
 الاخرية تثبت للنساء كما اشتراه الا ان هذه الصفة بعرض الزوال لاحتمال شراء غيره فاذا مات
 ولم يوجد ما يظل صفة الاخرية تبين انه كان آخره من ذلك اشتراء فعق من ذلك الوقت وعلى
 هذا الخلاف ما اذا قال آخر امرأة أتزوجها فهي طالق ثلاثا يقع عند الموت عندهما وترث
 بحكم انه فاز ولها مهر واحد وعليها العدة لا بعد الاجل من عدة الطلاق والوفاة وان كان
 الطلاق رجعا فعليا اعدة الوفاة وتحدد عنده يقع منه تزوجها فان كان دخل بها فلها مهر
 ونصف مهر بالدخول بشبهة ونصف مهر بالطلاق قبل الدخول وعدتها بالحيض بالاحد ادا
 ولا ترث منه ولو قال رجل (كل عبد بشرى بكذا) بقدم زيد مثلا من سفره أو بعباقبة مريضه
 (فهو حر فبشره) بذلك (ثلاثة) أعبد (مفتقون عتق) المبشر (الاول) لتحقيق البشارة من الاول
 دون السابقين لانها اسم خبر ساو اس للمبشر به علم وقد حصل ذلك بالاول بخلاف الخبر حيث
 لا يشترط عدم العلم به حتى لو قال من أخبرني بقدم فلان فهو حر فأخبره ثلاثة مفتقون عتقوا
 لكنه يشترط أن يكون صدقا كما في البشارة ولو أرسل اليه العبد عتق في البشارة والخبر لان
 الكتابة والمراسلة تسمى بشارة وهذا بخلاف الحديث حيث لا يبحث الا بالمشافهة (وان بشره)
 أى ان بشر العبيد الثلاثة المولى بذلك (معاً) أى مجتمعين (عتقوا) كلهم لتحقيق البشارة من
 الجميع (وصح شراءه لالكفارة) بأن كانت عليه كفارة صوم أو فطهار أو غيرها فاشترى
 أباه العبد لذلك يصح ويجزئ عن الكفارة وقال زفر والشافعي لا يجوز الاصل فيه ان النية
 اذا فارت علة العتق ورق المعتقد كامل صح التمسك ككفر والافلا فعدهما علة العتق القرابة
 فالنية لم تتصل بها فلا يصح وعندهما شراءه اقرب اعتاق قال عليه السلام لا يجوز ولد والده
 الا أن يجده مملوكا فيشتره فيعتقه وراه الجماعة غير البخاري أى يعتقه بذلك الشراء لانه لا يحتاج
 للعتق الى شيء آخر وقد اقررت النية به فوجب القول بجوازها (لا) يصح (شراء من حلف بعتقه)
 بأن قال اعبد غيره ان اشتريتك فأنت حر فاشترى ما ويا عن التمسك فانه لا يجوز له وهو المراد
 بقوله لا شراء من حلف بعتقه حتى لو اقررت النية به بأن قال اعبد غيره ان اشتريتك فأنت حر
 عن كفارة يميني فاشترى فانه يعتق ويجزئ عن الكفارة (و) لا يصح أيضا شراء (أم واده)

صورته أن يقول لامة غيره وقد استولدها باله كحاج ان اشترى بك فأثرت حرة عن كفارة عيني
فاشترىها فانهم اعتقوا لوجود الشرط ولا تجزيه عن الكفارة لعدم مقارنة النية علة العتق في ذلك
الوقت فان قلت المعلق بالشرط كالمجنز عنده فيكون علة في ذلك الوقت وقد اقترنت النية به
فيه قات هو كالمجنز في ذلك الوقت حكما لاحقية ولو قال (ان تسربت أمة فهي حرة صرح)
كلامه (لو) كانت الاممة (في ملكه) يوم حلف حتى لو تسرى أمة كانت في ملكه يوم حلف
عتقت لانه اذا ادين في حقها لانها تتناول المملوكة في ذلك الوقت على العموم لكون الاممة
منكرة في سياق الشرط وعي كالنفي (والا) أي وان لم تكن الاممة في ملكه يوم حلف (لا) يصح
حتى لو اشترى أمة وتسرى بها لانه عتق وقال زفر عتق لان التسري لا يصح الا في الملك فكان
نكره ذكر الملك ولسان العيني بالعتق انما يصح في الملك أو مضافا اليه أو الى سببه ولم يوجد
واحد منهما في حقها فلا يصح وطاب الولد ليس بشرط في التحصين للتسري خلافا لابي يوسف
حتى لو عزل عنها لانه يكون سريته عنده ولو قال (كل مملوك في فهو حرة عتق عبيده وأمها
ولاده ومدره) لان المطلق ينصرف الى السكامل وملكها هو ولا كامل لانه يملكهم رقة ويذا
ولو قال أردت به الرجال دون النساء صدق ديانة لا قضاء بخلاف ما لو قال نويت السود دون
البيض أو بالعكس حيث لا يصدق ديانة وقضاء ولو قال نويت النساء دون الرجال لم يصدق
لان المملوك حقيقة للذ كوردون الاناث فان الاتي بقال اهما مملوكة لكن عند الاختلاط
يستعمل عليهم لفظ المملوك (لا) يعتق (مكتابه) لان الملك غير ثابت واهذا لا يملك كتابه
ولا يحل له وطء المكاتب الا أن يوبه ومن قال للنسوة له (هذه طالق أو هذه وهذه طلقت
الاخيرة وخبر في الاولين) لان أول اثبات أحد المذكورين وقد أدخلها بين الاولين ثم عطف
الثالثة على المطابقة لان العطف للمشاركة في الحكم فيختص بحله فصار كما اذا قال احدا كطالق
وهذه طلقت الاخيرة وله الخيار في الاولين (وكذا العتق) بان قال اعبيد هذا حرة وهذا وهذا
عتق الاخيرة وله الخيار في الاولين لما بينا (و) كذا (الاقرار) بان قال اقلان على التبا وقلان
وقلان كان نصف الام للثالث والنصف الاخر ان شاء المقر جعله للاقول وان شاء جعله
لثالث والله أعلم

* هذا (باب) في بيان أحكام (العيني في البيع والشراء والتزويج والصوم والصلاة وغيرها) *
(ما) أي كل شيء (يبحث) فيه (بالمباشرة) بنفسه (لا) يبحث فيه (بامر) من غيره هو (البيع
والشراء والتزويج والاجارة والاستعجار) والاصل عن مال والقسمة والخصومة وضرب الولد حتى
لوحلف لا يبيع أو لا يشتري أو لا يواجر أو لا يمتأجر أو لا يبالغ عن مال أو لا يقاسم أو لا يخصم
فلا با ولا يضرب ولده فوكل من يفعل ذلك لم يبحث لان صدر هذه الاشياء من غيره فلم يوجد شرط
الحث من الخائف وعند الثلاثة يبحث الاعن الشافعي في الاظهر لا يبحث ولو نوى أن لا يأمر به
غيره يبحث بالامر أيضا لان فيه تشديدا وكذا اذا كان الخائف ذا سلطان لا يتولى هذه الامور
بنفسه لانه يمنع نفسه عما يعتاده فيبحث بفعل المأمور (وما) أي كل شيء (يبحث) فيه (بهم) أي
بالمباشرة بنفسه وبالامر أي بالتوكيل لغيره هو (النكاح والطلاق والخلع والعتق والكتابة

والاصل عن دم عده والهبة والصدقة والقرض والاستقراض وضرب العبد والذبح والبناء
والخملطة والايديع والاستبداع والاعارة والاستعارة وقضاء الدين وقبضه والكسوة والجل
حتى لو حلف لا يتزوج أو لا يطلق امرأته أو لا يخالفها أو لا يعتق عبده أو لا يكتبه أو لا يخلع
دم عده أو لا يهب أو لا يتصدق أو لا يقرض أو لا يقرض أو لا يضرب عبده أو لا يذبح شاة
أو لا يبنى شاة أو لا يخطب نوبة أو لا يودع أو لا يستودع أو لا يعبر أو لا يستعبر أو لا يقضي الدين أو
لا يقبضه أو لا يكتسب أو لا يخلع هذا الشيء يحنث بمباشرة بنفسه وبمباشرة وكيله لأن الوكيل
في هذه الاشياء مستفهم ومبرور حقوق العقد راجعة الى الامر لا اليه بخلاف الفصل الاول فان
حقوق العقد فيه ترجع الى العاقد وعند انشائه لا يحنث بمباشرة الوكيل لأن الفعل يوجد منه
حقيقة ومن الآخر كما فوجئ بشرط الحنف من الامر من وجهه دون وجهه فلا يحنث كفاي
الوجه الاول وفي مسائل أهل البصرة فيما كتبوا الى محمد بن الحسن اذا حلف لأتزوج فوكل
وكلا بالنكاح انه لا يحنث وهو خلاف الأصل كذا ذكر الناطقي في الاجناس فان قلت
ما ذكرت يستقيم في مثل النكاح والطلاق ونحوهما وأما ما كان منها احسبا كضرب الغلام وذبح
الشاة ونحوهما كيف يكون قلت هو ايضا منقول الى الامر حتى لا يجب الضمان على الفاعل
فكان منسوبا اليه فيحنث ومنفعة ضرب العبد راجعة الى المولى لانه يجري على موجب امر
مولاه وبجي في مصالحه بخلاف ضرب الولد فان منفعة الولد للتأديب والانزجار عن القبائح
فصار كمن حلف لا يضرب رجلا احزاقا من يضربه حيث لا يحنث بضرب الماء وراياه لانه لا يملك
ضربه فلا يصح امره الا أن يكون الامر سلطانا أو قاضيا فينذ يحنث لانهم ما يملك ضرب
الاسرار حذرا وتعزيرا فيمكن الامر به فيضاف فعل المأمور اليه ما لو هذا لا يجب الضمان
على المضارب بامرهما في الحد والعزير ولو قال الحالف في النكاح والطلاق ونحوهما من
الحكميات نويت أن لا أتكمم به ولا آتي بنفسى صدق ديانة لا قضاء ولو قال ذلك في ذبح الشاة
وضرب العبد ونحوهما من الحكميات نويت أن لا آتي بنفسى بصدق ديانة وقضاء والفرق بين
البابين أن الاول ليس الاتكلم بكلام يفتنى الى الوقوع والامر به مثل التكلم به فاذا نوى ان
لا يلى فقد نوى التخصيص في العام فلا يصدق قضاء لانه خلاف الظاهر والثاني فعل حسى يحصل
بالفعل فكان فيه حقيقة والنسبة الى الامر بالتسبب مجاز فاذا نوى الفاعل بنفسه فقد نوى
حقيقة كلامه فيصدق ديانة وقضاء (ودخول اللام) كلام اضافى مرفوع بالابتداء والمراد به
لام الاختصاص واعلم أولا أن اللام لا يخلو اما أن تدخل على فعل يملك بالعهدة وتجري فيه النيابة
كالبيع والشراء وتدخل على فعل لا يملك به ولا تجرى فيه النيابة كدخول الدار وضرب الغلام
أو تدخل على عين كالثوب مثلا فهذه ثلاثة أقسام ففي القسم الاول تكون اللام لاختصاص
الفعل بالمخولف عليه حتى لو قال ان بعث لك ثوبا فعبدي حر او امرأتي طالق لا يحنث حتى يبيع له
ثوبا بامر له لأن معنى ان بعث لك ثوبا ان بعث لك ثوبا وكالتك و امرأتي فاذا باعته بأمره يحنث سواء
كان الثوب ملكا ولم يكن حتى لو دس المخولف عليه ثوبه فباعه الحالف بغير علمه لا يحنث
وفي القسمين الآخرين تكون اللام لاختصاص العين بالمخولف عليه حتى لو قال في القسم الثاني
ان دخلت لك دارا فعبدي حر أو قال في القسم الثالث ان بعث ثوبا لك فعبدي حر لا يحنث حتى

تكون الدار والنوب ملكا للمخلوف عليه سواء كان امره المخلوف عليه بذلك أو لم يأمره ولا جمل كون الحكم متجدي في القسمين الآخرين أشرك الشيخ بينهما حيث عطف قوله وعلى العين على قوله وعلى الدخول والضرب على ما يجبي الآن أن شاء الله تعالى وإنما كان كذلك لأن اللام للاختصاص كما ذكرنا وأقوى وجوهه الملك فإذا جازت الفعل أوجب ملكه دون العين أن كان ذلك الفعل من القسم الأول وإن كان من القسم الثاني لا ينفذ ملك الفعل لاستحالة وبقائه بملك العين لأن معنى قوله إن دخلت لك دارا إن دخلت دارا لملكك وكذلك إذا جازت العين كما في القسم الثالث فإنه يوجب ملك العين مطلقا لأن الاعيان كلها ملك وقد أشار الشيخ رحمه الله إلى القسم الأول بقوله ودخول اللام (على البيع) كقوله إن بعث لك ثوبا فعبدى حر (والشراء) كان اشتريت لك ثوبا فعبدى حر (والاجارة) كان أجرت لك دارا فعبدى حر (والصياغة) كان صنعت لك خاتما فعبدى حر والخياطة كان خطت لك ثوبا فعبدى حر (والبناء) كان بنيت لك بيتا فعبدى حر وذكر الشيخ لذلك مثالا واحدا بقوله (كان بعث لك ثوبا) فعبدى حر مثالا وكثي يذكره عن بقية الامثلة الظاهرة وقوله (لاختصاص الفعل) خبرا للمبتدأ أي لاختصاص الفعل الذي نحو البيع والشراء (بالمخلوف) أي بالمتخصص المخلوف (عليه) وذلك انما يكون (بأن كان) الفاعل (بأمره) أي بأمر المخلوف عليه سواء (كان) الثوب في مثال البيع والشراء والدار في مثال الاجارة ونحوها (ملكه) أي ملك المخلوف عليه (أولا) أي أولم يكن وأشار إلى القسم الثاني بقوله (و) دخول اللام (على الدخول) كان دخلت لك دارا فعبدى حر (و) على (الضرب) كان ضربت لك عبدا فعبدى حر (و) على (الآكل) كان أكلت لك طعاما فعبدى حر (و) على (الشرب) كان شربت لك ماء فعبدى حر وأشار إلى القسم الثالث بقوله (و) دخول اللام أيضا (على العين) أي الذات المشخصة كالثوب مثلا ثم ذكر مثالا بقوله (كان بعث لك ثوبا) فعبدى حر مثالا (لاختصاصها) أي يكون دخول اللام في هذين القسمين لاختصاص العين (به) أي بالمخلوف عليه (بأن كان) المخلوف به وهو الثوب مثلا (ملكه) أي ملك المخلوف عليه سواء كان (أمره) بذلك (أولا) أي أولم يأمره حتى لو قال إن دخلت لك دارا يحنث كقما كان بعد أن كانت الدار ملكه وكذا لو قال إن بعث لك ثوبا يحنث كقما كان بعد أن كان ملكه (وأن نوى) أي الخائف (غيره) أي غير ما اقتضاه ظاهر كلامه بأن نوى بقوله إن بعث لك ثوبا معنى قوله إن بعث لك ثوبا أو بالعكس (صدق فيما عليه) أي فيما فيه تشديد على نفسه ديانة وقضاء وفيما فيه تخفيف (صدق ديانة لا قضاء) لأنه نوى ما يحتمل كلامه ولكنه خلاف الظاهر ولو قال رجل (إن بعثته) أي عبدي هذا فهو حر (أو) قال غيره إن (أبعثته) أي إن اشتريته (فهو وسوقه قد) البائع في الأول والمشتري في الثاني (بالتخييار) أي بشرط الخيار (حنث) فبعث العبد لوجود شرط العتق وهو البيع أو الشراء وانما الملك عند وجود الشرط لأن البيع بشرط الخيار يمنع خروج المبيع عن ملكه وكذا المشتري ملكه قائم عند وجود الشرط وانما عند عدمه فظاهر لأن خيار المشتري لا يمنع دخول المبيع في ملكه وانما عند أبي حنيفة فلان المعلق بالشرط كالنجز عند وجود الشرط فيصير كأنه قال بعد الشراء أنه حر فيصير مختارا بذلك للاحتمال (وكذا)

بمشت (بأنه لا بد) من البيع والشراء (أو) البيع (الموقوف) منه ما في يمينه لا يبيع أولاهن شري
فأما النساء فمنهن من كان الخائف والبايع ينظر فإن كان العبد في يد المشتري متنع وناعليه
بمسل غصب لا يعتق لأنه كما يتم البيع يزول عن ملكه كالببيع الصحيح البات وينبغي أن يفصل
أيهما وإن كان العبد في يد البايع عتق لأنه لا يزول ما كمل قبل التسليم وإن كان الخائف يعتقه
والمشتري فاعترافه فاسد إذا كان مكان في يده متنع وناعلي الوجه الذي ذكرناه يعتق لدخوله
في ملكه كما يتم البيع والأفلا عن أبي يوسف أنه لا يثبت بالفساد ولا بما فيه خيار لا أحدهما أصلا
وبه قالت الثلاثة وأما الموقوف فلا يندرج فيه البيع حقيقة وصورته أن يقول إن اشتريت
معدا فمعدا فاشترى عبد من فضولي حنت بالشراء وعن أبي يوسف لا يثبت وبه قالت الثلاثة
(لا يثبت) (بالباطل) أي بالبيع الباطل ولا بالشراء الباطل في يمينه لا يبيع أو لا يشتري لأنه ليس
بيوع حقيقة ولا يحكم حتى لا يفيد شيئا من أحكام البيع وإن انفصل به القبض حتى لو قال إن
اشتريت اليوم شيئا فمعدا أو إن كنت عبيدي فهو حر فباعه بمئة أو حر لا يثبت به خلاف
ما لو باعه بالخمر لأنه فاسد على ما يجي وإن شاء الله تعالى ولو اشتري مدبرا أو أم ولد لا يثبت
ولو قضى التقاضي بجوازهم يثبت الحال لأن قضاءه يؤثر في إزالة المانع من الجواز فيقتصر على
وقت القضاء فيثبت حينئذ بخلاف إجازة بيع الفضولي فإنه يستند إلى وقت وجوده فيثبت
السبب فيه إلى وقت الإجازة وإمضاء الوأعققة المشتري قبل الإجازة ينفذ عند الإجازة
والمكاتب كما دبر في رواية لكن قضاء القاضي لا يتصور فيه وبه ورفيه رضاه ولو حلف أن
يبيع هذا الحر فباعه بر لأن البيع الصحيح لا يتصور فيه فأنه قد عدل الباطل وكذا الوعدة يمينه
على الحر أو أم الولد وعن أبي يوسف في الحر أو أم الولد ينعقد على الصحيح لأنه يمكن فيه ما
بأن ترد وتلقى بدار الحرب ثم تسي ولو قال رجل (إن لم أبع) هذا العبد (فكذا) أي فامرأتي
طالق مثله لا (فاعتق) أي العبد (أو دبر) العبد (حنت) لتعق العجز عن البيع بقوات محله
ولو (قالت) امرأة تزوجها (تزوجت على فقال) الزوج (كل امرأة على طالق طالق) المرأة
(المحلفة) بكسر اللام وهي التي حلفت زوجها وقالت تزوجت على أمعوم كلامه وعن أبي
يوسف إنهم لا يطلق لأن كلامه خرج جوا بالكلام فما كان مطابقة فلا تطلق ولو نوى غيرها
يصدق ديانة لا قضاء عند دعائها ولو قالت له تريد أن تتزوج علي فقال كل امرأة أو تزوجها فبني طالق
دخات المحاطبة حتى لو أبانها ثم تزوجها أطلقت خلا قال أبي يوسف ولو قال رجل (على المشي
إلى بيت الله أو إلى الكعبة) لزمه ذلك و (سج أو اعتمر) حال كونه (ماشيا) للتعارف بالتزام
الأحوام بهذه العبارات والقياس أن لا يلزمه شيء لأنه التزم المشي وهو ليس بقربة مقصودة
ولكن الاستحسان ما ذكرنا ولا يفرق بين أن يكون التناذر في الكعبة أو خارجها وكذا
لو قال على المشي إلى مكة يلزمه الأحرام بأحدهما لا عرف فإذا ألزمه أنه الخيا ران شاء مشي وهو
أكمل وفيه الوفا لما قاله وإن شاء ركب (فإن ركب أراق دما) أي ذبح شاة لقوله عليه السلام
مرها إن تركب وترق دما وكانت تذرت أن تحج ماشية (بخلاف) ما لو قال على (الخروج
أو الذهاب إلى بيت الله تعالى أو) قال على (المشي إلى الحرم) كذا إذا قال على المشي إلى
(الصفا والمروة) حيث لا يلزمه شيء بهذه العبارات إدرم التعارف بذلك وهذا على إطلاقه قول

أبي حنيفة رضي الله عنه وقال في قوله على المشى إلى الحرم أو إلى المسجد الحرام عليه حجة أو
 عمرة لأنهم أشاء ملان للميت وعند الشافعي وأحمد وأشهب المالكي في الذهاب إلى بيت الله أو
 المشى إلى الحرم أو الصفا والمروة يجب ولو قال رجل (عبد الله حران لم أجد) هذا العام ثم قال
 حجبت (فشهد را) أي شهد اثنتان (بفعله) أي بأنه فعل هذا العام (بالكوفة) لم تقبل هذه الشهادة
 ولم يعق (العبد عند دعائه) لأن الشهادة على النفي وقال محمد بن قيس وبعث لأنما قامت على أمر
 معلوم وهو التضيعة ومن ضرورته اتقاء الحج (وحنث الرجل في) حلفه (لا يصوم بصوم ساعة)
 لوجود الشرط ولكن إذا كان (بنية) منه للصوم (وفي) قوله لا يصوم (صوما أو) لا يصوم (يوما)
 يحنث (يوم) أي بصوم يوم كامل لأن يذكر المصدر ينصرف إلى الكامل وذكر اليوم نصريح
 في تقديمه باليوم (وفي) حلفه (لا يصلي) يحنث (بركعة) وهو ما إذا قيد بها بالسجدة ولا يحنث
 ما لم يقدمه أو القياس أن يحنث بالشروع اعتبارا بالصوم وجه الاستحسان أن الصلاة عبارة
 عن أركان مختلفة فالأصل أن يحنث بجميعها انتهى صلاة ثم قيل يحنث بنفس السجدة وقيل برفع
 الرأس منها (وفي) حلفه (لا يصلي صلاة) يحنث (بشفع) أي بركعتين لأن الصلاة المطلقة تنصرف
 إلى الكامل وهي الركعتان وعند الشافعي وأحمد في رواية يحنث بركعة ولو قال رجل لا مراة
 (أن أبست من غزلك فهو هدي) أي صدقة (فلان) الرجل بعد ذلك (قطنا فغزاه) المرأة (ووسج)
 الرجل (فلبس فهو هدي) عند أبي حنيفة وعليه أن يتصدق به لأن المرأة تغزل من قطن الرجل
 عادة وعندهما لا يلزمه أن يهدي به إلا إذا كان القطن في ملكه يوم العين لأن النذر لا يصح إلا في
 الملك أو مضافا إليه والغزل لم يكن سببا للملك (لبس خاتم ذهب) كلام اضافي مبتدأ وقوله
 (أو عقد أو اق) بكسر العين عطف على المضاف إليه أي أو لبس عقد أو أو وقوله (لبس حل) خير
 المبتدأ يعني إذا حبس لا يلبس حلها فلبس خاتم ذهب يحنث لا طلاق الحل عليه وأما عقد اللؤلؤ
 فالأمر كورثته على إطلاقه قوله أو أمانة أبي حنيفة فليس يحل إلا إذا كان مرصعا حتى
 لا يحنث في يمينه لا يلبس حلها بلبس غير المرصع منه وعندهما يحنث لقوله تعالى وتستر حون منه
 حلية تلبسونها وإنما لا تأتي لأنه لا يتحلى به عرفا وإن سمي حلية في الآية مجازا وعلى هذا
 الخلاف إذا لبست عقد آدم من زبرجد أو زمر أو غير مرصع قيل الخلاف عرفي فلا خلاف في
 الحقيقة (لا يكون لبس) (خاتم فضة) أس حل حتى لو حلف لا يلبس حلها لا يحنث بلبسه لأنه ليس
 بحل كامل لأنه يستعمل للترزين فقط وهذا يستعمل له وغيره ولهذا حل للرجال وفي الفوائد
 الظهيرية أن خاتم الفضة إذا صيغ على هيئة خاتم النساء بأن كان ذا أقص يحنث وهو الصحيح ولو
 حلف (لا يجلس على الأرض فجلس على بساط أو حصيرا) حلف (لا ينام على هذا الفراش
 فجعل فوقه فراشا آخر فنام عليه أو) حلف (لا يجلس على هذا السرير فجعل فوقه سريرا آخر
 لا يحنث) في الصور كلها أما في الأولى فلا لأنه لا يعد جالسا وأما في الثانية فلا لأنه لا يعد نائما على
 الفراش لأنه لا يعد جالسا قال نائم على فراشين وعند أبي يوسف يحنث في هذه وبه قال الشافعي
 لأنه نائم عام ما جبعوا وأما في الثالثة فلا لأنه لا يعد جالسا عليه (ولو جعل على الفراش قرام) بكسر
 القاف وهو الستر الرقيق كذا في الجمهرة وفي الصحاح القرام ستر فيه رقع ونقوش وكذلك المقرم

والمقرمة (أو) جعل (على السرير بساط أو حصير حنث) لانه بعد جالساً رافعاً على الفراش
والسرير عادة وعلى هذا الاينام على السطح أو الدكان أو لا يجلس فبسط عليه فراشاً أو حصيراً
فنام عليه أو جلس حنث لانه بعد نائماً وجالساً عليه ما

* هذا (باب) في بيان أحكام (اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك) *

ولو قال رجل ان (ضربتك) فعبدى حر (و) ان (كسوتك) فعلى كذا (و) ان (كلمتك)
فأمر أتي طائقي (و) ان (دخلت عليك) فأنتى حرّة (تقيّد) يمينه (بالحياة) أي بحياة المخاطب
حتى لو فعل به هذه الاشياء بعد موت المخاطب لم يحنث لأن هذه الاشياء لا تتحقق في الميت لأن
الضرب ايقاع الالم وبعد الموت لا يتصور ومن بعد ضرب في القبر يضع فيه الحياة على الصحيح
وان اختلفوا في كيفية تم افان قلت ان أوب عليه السلام أمر أن يضرب امرأته بالضغث وهو
غيره ولم لانه حرمة صغيرة من حشيش أو ريحان قلت يجوز أن يكون ذلك تحت صاها اكرامه
وتخفيفا عليها ولا اشكال على قول من يفسره بقبضة من أغصان الشجر والكسوة يراد بها
التملك عند الاطلاق فلا يتحقق في الميت ولهذا التبرع بكفنه أحد ثم أخرجه السيل أو السباع
يكون له لالو رتبة والاكلام لانها لم فلا يتحقق في الميت فان قال عليه السلام اقلني بدين
المشركين هل وجدتم ما وعد ربكم حقا قلت ردت عاتشه رضى الله عنها وقالت قال الله تعالى انك
لا تسمع الموتى وما أنت بسمع من في القبور وان ثبت فهو مختص بالنبي عليه السلام ويجوز أن
يكون ذلك لوعظ الاحياء لا على سبيل الخطاب للموتى والغرض من الدخول اكرامه بتعظيمه
أو اهايته بقتله وإلهذا الولم يقصده بالدخول بأن دخل على غيره أو لحاجة أخرى أو دخل عليه
في موضع لا يجلس فيه للزيارة كالسجدة والظلة والخليل لا يكون دخوله عليه الا اذا اعتاد
الجلوس فيه للزيارة ولا يتحقق الكل بعد الموت (بخلاف الغسل) بأن حلف لا يغسل فلانا
(والجل) بأن حلف لا يحميه (والمس) بأن حلف لا يمس حيث يحنث في الوجوه كلها اذا فعل به
ذلك بعد موته لانه يتحقق هذه الاشياء في الميت * ولو حلف (لا يضرب امرأته) فشد شعرها وخنقها
أو عظمها حنث لأن الضرب ايلام وهو موجود في هذه الاشياء وعند الشافعي لا يحنث لانها
ليست بضرب وقيل اذا كانت هذه الاشياء في حالة الغضب يحنث وان كانت في الملاعبة لا يحنث
لانه مزح وقيل ان كانت يمينه بالفارسية لا يحنث بهذه الاشياء * ولو حلف وقال (ان لم اقتل فلانا
فكذا) أي فأمر أتي طائقي مثلاً (و) الحال أنه (هو) أي فلان (ميت ان) كان الحالف (علم
به) أي بونه حين حلف (حنث) في الحال لانه قد ادين لان الله تعالى فادري على إعادة الروح فيه
اذا الروح لا تموت فيمكن قتله ثم يحنث للحال للعجز عادة كسئلته صعود السماء (والا) أي وان لم يعلم
بموته وقت الحلف (لا) يحنث لانه عقد يمينه على حياة كانت فيه وذلك لا يتصور كسئلته الكوز
اذا لم يكن فيه ماء وهذا عندهما وعند أبي يوسف يحنث لأن التصور ليس بشرط عنده لانه قد ادين
اليمين وقد مر بيانها (ومادون الشهر قريب) حتى لو حلف ليقض دينه الى قريب فهو مادون
الشهر (وهو) أي الشهر (وما فوقه) أي فوق الشهر (بعيد) حتى لو حلف ليقض دينه الى بعيد
فهو الشهر وما فوقه ولو حلف (ليقض دينه) أي ديس فلان (وقضاء) أي الدين حال كونه (زيفاً)
وهو جمع زيف وهو مأخوذ من التجار ويرد بيت المال (او ينهر جنة) وهو افظ أعجمي مذهب

وأصله نهره وهو الحظي يعني حفظ هذه الدراهم من الغضة أقل وغشه أكثر وتردها التجار
وفي الغاية والنهرجة ما به ربحه التجار لغش فيه وهو أردأ من الزيف (أو مستحقة) لشخص
(ر) في عينه لأن الزيف دراهم حقيقة غير أن فيه عيبا وهو لا يعدم الجنسية ولهذا لا يجوز به
ما مستوفيا وكذلك النهرجة وقبض المستحق صحيح حتى لو أجازته المستحق في الصرف والسلم
بعد الاتفاق جاز وعند مالك يحنث في جميع ذلك (ولو) وجده (رصاصا أو) وجده (ستوقه)
وهي أضعاف مائة وهي بالفارسية سته طاق يعني أن وجهي هذه الدراهم فضة وحشوها صفر
(لا) يبر في عينه لأنهم ليسوا من جنس الدراهم ولو تجوز به في الصرف والسلم لا يجوز
(والبيع به) أي بالدين يعني يبيع الحالف المدينون رب الدين بالدراهم التي لرب الدين على
الحالف عبدا مثلا (قضاء) للدين في عينه ليعضدينه حتى يبر في عينه لأن قضاء الدين طريقة
المقاصة وقد تحققت بمجرد البيع واشترط قبض المبيع في الجامع الصغير وقع انعقادا لأنه شرط
للبر ولو كان البيع فاسدا يشترط قبض المبيع لوقوع المقاصة لأنه لا يملك في البيع الفاسد
القبض فإذا قبضه وكانت قيمته مثل الدين وقعت المقاصة وير في عينه وكذا لو تزوج الطالب
أمة المطلوب على ذلك المال فدخل عليها أو وجب عليه له مطلوب دين الجناية أو بالاسم تلاك
لا يحنث ولو كان الحالف هو الطالب فالحكم كذلك في جميع الوجوه (لا الهبة) أي لا تكون هبة
الدين ممن عليه الدين قضاء للدين في عينه ليعضدينه لأن القضاء فعل المطلوب والهبة إسقاط
للدين من الطالب فلا تحقق المقاصة فتبطل العين إذا كانت مؤقته ببراءة قبل الوقت لأن
القضاء لا يمتنع بعده الإبراء وفيه خلاف أبي يوسف بناء على أصله أن تصدق بالبر وقت وجوبه
ليس بشرط عنده وعندده اشترط على ما مر ويتفرع على هذا مسائل كثيرة منها ما إذا قال لا مهر أنه
ان لم تهينني اليوم صدق فالتالي وقال أبوها ان وهبت له صدقا فالتالي فالحمل له
في هذا ان لا يحنثا أن يصلح أباهما بوب فاذا مضى اليوم لم يحنث واحد منهما إنما الاب فلا تنها
ما وهبت الصدق للزوج وأما الزوج فلا تنها يحنث عن الهبة في آخر النهار لأن الصدق سقط
عن الزوج بالصلح ولو قال رجل (لا يقبض دينه) من فلان مثلا (درهما دون درهم فقبض
بعضه) أي بعض الدين (لم يحنث) بقبض البعض (حتى يقبض كله) أي كل الدين قبضا (متفرقا)
لأن شرط حنثه قبض الكل بوصف التفرق لأنه أضاف القبض إلى دين معروف بالإضافة إليه
فتناول كله فغاداهم عند المدينون شيء من دينه باقيا لم يحنث لعدم قبض الكل وعو الشرط ولو قيد
باليوم بأن قال لا يقبض دينه درهم ما دون درهم اليوم فقبض البعض في اليوم متفرقا
أو لم يقبض منه شيء لم يحنث لأن شرط الحنث أخذ الكل في اليوم متفرقا ولم يوجد ولو قال
ان قبضت من ديني درهما دون درهم حنث وكذا إذا قال ان أخذت منه درهما دون درهم
وقد أوضح صورة هذه المسئلة في الجامع الكبير وقال إذا كان لرجل على رجل مائة درهم فقال
عبدى حر ان أخذتهم منك اليوم درهما دون درهم فأخذ منه خمسة ولم يأخذ ما بقي حتى غابت
الشمس لم يحنث لأن شرط حنثه أخذ كل المائة على التفرق فكأنه قال ان أخذت المائة
متفرقة فلوقال هكذا لا يحنث ما لم يوجد قبض الكل بصفة التفرق فاما إذا أخذ الكل مجتمعاً
أو قبض البعض متفرقاً لم يحنث لأنه لم يشترط الحنث ولو قال ان أخذت منها اليوم مائة درهم

دون درهم فأخذ خمسة دراهم ولم يأخذ ما بقي حتى غابت الشمس حنت لأن شرط الحنف أخذ
بعض المائة متفرقا لأن كلمة من للتبعض وقد وجد شرط الحنف فيحنت (لأ) يحنت إذا قبضه
منفرقا (بتعريف ضروري) وهو أن يقبضه في وزنين أو أكثر ولم يشاغل بين الوزنات بعمل
غير الوزن لأنه قد يتعذر قبض الكل دفعة واحدة فيصير هذا القدر مستثنى منها وفيه خلاف
زفر ولو قال (أن كان لي المائة) درهم (أو) قال (غير) مائة (أو) قال (سوى) مائة (فكذا)
أي فأمر أنه طالق مثلا (لم يحنت بملكها) أي بملك المائة (أو) بملك (بعضها) أي بعض المائة
وهو ما دون المائة لأن غرضه نفي ما زاد على المائة فشرط حنثه ملك الزيادة على المائة ولو حلف
(لا يفعل كذا) أي أمر من الأمور (تركه) أي عليه أن يترك ذلك الفعل (أبدا) لأنه نفي الفعل
مطلقا فيتناول فردا شاعرا في جنسه فيم الجنس ولو حلف (ليفعلنه) أي ليفعلن كذا الأمر من
الأمور (بزجرة) أي بفعله مرة واحدة لأنه يتناول فعلا واحدا وهو نكرة في موضع الإثبات فيخص
ويحنت إذا لم يفعله في عمره في آخر جزء من أجزاء حياته بفوات محل الفعل هذا إذا كانت مطلقة
وإن كانت مؤقتة بوقت ولم يفعل فيه يحنت بعضي الوقت إن كان الامكان باقيا في آخر الوقت
ولا يحنت إن لم يبق بأن وقع اليأس بموته أو بقوت المحل ويتأني فيه خلاف أبي يوسف في فوت
المحل (ولو حلفه) بتشديد اللام أي ولو حلف رجلا (وال) أي متولى أمر بلدة (ليعلنه) أي
ليعلن الوالي (بكل داعر) بالدال المهملة أي مفسد خبيث (تقيد) أي حلفه (بقيام ولايته) لأن
غرض الوالي أن يرفع إليه الخبر ما دام واليا فإذا زالت الولاية أرتفعت اليمين وفي رواية عن أبي
يوسف وأحمد وقول الشافعي لا يحنته بقيام ولايته فيجب عليه الرفع إليه بعد العزل لأنه مفيد
في الجملة وعن أبي يوسف يطل الرفع بعزله لأبونه وكذلك إذا حلف رجلا أن لا يخرج
من الكورة إلا بأذنه فهو على ولايته ذكره في الزيادات ثم إن الحالف لو علم الداعر ولم يعلمه
لم يحنت إلا إذا مات هو أو المستحلف أو عزل لأنه لا يحنت في اليمين المطلقة بمجرد الترتك بل باليأس
عن الفعل إلا إذا كانت مؤقتة فيحنت بعضي الوقت مع الامكان والافلا وعلى هذا لو حلف رب
الدين غريمه أو الكفيل بأمر المكفول عنه أن لا يخرج من البلاد إلا بأذنه تقيد بالخروج حال
قيام الدين والكفالة وكذا لو حلف لا يخرج أمر أنه إلا بأذنه تقيد بحال قيام الزوجية ولو حلف
أن يبيع عبده من فلان (ببر بالهبة) أي بمجرد قوله وهبت له (بلاقبول) الموهوب له (بمخلاف
البيع) فإنه لو حلف أن يبيع عبده من فلان فباع ولم يقبل المشتري لا يعتد به ولا يبرئ يمينه
لأن الهبة تتملك بلا عوض فيتم بلواهب والقبول شرط بثبوت الحكم وهو الملك وشرط الحنف
عدم الهبة لاحكامها بخلاف البيع لأنه تتملك من الجانبين فلا يمين إلا بهما وقال زفر لا يحنت في
الهبة أيضا ما لم يقبل كالبيع وفي رواية عنه ما لم يقبل ويقبض ونظير الهبة صدقة والعارية
والوصية والإقرار وفي القرض رواية عن أبي حنيفة وتطير البيع الإجارة والصرف والاسلم
والرهن والنكاح ويحنت بالفساد من البيع والهبة ولو حلف شخص (لا يشم رجلا)
لا يحنت بشم ورد وباشم لأن الرميحان اسم لنبات لاساق له وله رائحة مستلذة عرفا وللاورد
والياسمين ساق وليس لهما رائحة مستلذة وانما الرائحة الطيبة لزهدهما إلاهما فاشبه التفاح
والسفرجل وفي المتوسط يحنت بشم الآس وما أشبهه من الرياحين واسم (البفسج) والورد يقع

(على الورق) حتى لو حاف لا يشتري بنفسه سجا أو وردا فاشترى ورقة ما يحنث ولو اشترى دهنهما لا يحنث للتعارف هكذا ذكره في الكافي وفي المبسوط لو اشترى ورق البنفسج لا يحنث ولو اشترى دهنه يحنث لأن اسم البنفسج إذا أطلق يراد به الدهن ويسمى بأفعه بأفع البنفسج وهو رواية الجامع الصغير أيضا قلت هذا شيء ينبغي على العرف وقال الشارح والياهمين قياس الورد لا يتناول الدهن لأن دهنه يسمى زينة لا يامينا وهذا غير صحيح لأن الزينق اسم الزهر مشهور وفي أرض الشام منه كثير وهو ورق أبيض وأصفر على غصن مستدق له رائحة ذكية ويعمل منه الدهن ويسمى دهن الزينق وكذلك الخناء تتناول الورق هذا إذا لم يكن له نية وفي الكافي الخناء في عرفنا تقع على المدقوق (حاف) رجل (لا يتزوج) امرأة (فزوجها فزولي وإجاز) الحاف التزويج (بالقول) بأن قال قبلت أورضيت ونحوهما (حنث) لأن الإجازة اللاحقة كالوكالة السابقة كأنه وكله ابتداء وعندنا ثلاثة لا يحنث وهي رواية عن محمد (ولو) أجاز (بأنه) بأن وطئها أو أعطى مهرها (لا) يحنث لدلالتها على الرضا بالعقد لأنه عقد وقيل يحنث أيضا واختار الأول ولو كان الحاف عبدا أو ابنا للرجل فزوجه مولاة وهو كاره أو أبوه وهو مجنون لا يحنثان بخلاف المكره لوجود الفعل منه حقيقة دونهما (وداره) أي دار الخوف عليه تكون (بالملك) حتى لو حاف لا يدخل دار فلان يحنث بدخول ما يسكنه بالملك (والإجازة) والاعارة لأن المراد به المسكن عرفا فدخل ما يسكنه بأي سبب كان باعتبار عموم الإجازة باعتبار الجمع بين الحقيقة والإجازة وعند الشافعي لا يحنث إلا بالملك لأن الحقيقة وهي الملك مرادة (حلف) رجل (بأنه لا مال له) الحال أنه (له دين على مفلس أو مولى لم يحنث) لأن الدين ليس بمال وانما هو وصف في الذمة لا يتصور قبضه حقيقة وعند الثلاثة يحنث والله أعلم

هذا * (كتاب) في بيان أحكام (الحدود) *

وهو جمع حد وهو المنع لغته ومنه سمي البواب حدًا والمنع الناس عن الدخول وفي الشرع (الحد عقوبة مقدرة) تجب (حقا لله تعالى) فلا يسمى التعزير حدًا لعدم التقدير ولا القصاص لأنه حق العبد (والزنا) الموجب للحد (وطه) المكلف الطائع (في قبل) مشتاة (خال عن ملك) الشكاح وملك الرقبة (وشبهته) أي وشبهة الملك فلا يعلق بوطه المجنون والصبي والمكره ووطه غير المشتاة كالصغيرة التي لم تبلغ حدًا تشبهى والميتة والبهايم حدًا وانما قيد بالخلو عن الملك لأن الوطء فيه مباح وأما اشتراط عدم الشبهة فلقوله عليه السلام اذروا الحدود والشبهات ما استطعتم ولا بد من مجاوزة الختان لاختار لأن المخاطة تصحق بذلك فإن مادونه ملامسة لا تتعلق بها أحكام الوطء من الغسل وكفارة الصوم وفساد الحج وثبوت الرجعة وتنزيل الطلاق المعلق بالوطء وغير ذلك (ويثبت) الزنا عند الحاكم ظاهرا (بشهادة أربعة) من الرجال يشهدون عليه (بالزنا) أي بلفظ الزنا لأنه هو الدال على فعل الحرام (لأبوالوطء والجماع) أي بلفظ الوطء والجماع لانهما لا يدلان على ذلك واشتراط الأربعة بالنص وهو قوله تعالى فاستشهدوا عليهن أربعة منكم واتحاد المجلس شرط لصحة الشهادة به عندنا حتى لو شهدوا مفرقين لا تقبل شهادتهم ويحدون حد القذف خلافا للشافعي وإن كان أحدهم الزوج تقبل شهادته خلافا للشافعي (في) ألهم الإمام عن ماهيته أي ماهية الزنا بوله ما هو والمراد منه السؤال عن الذات وهو

ادخال الفرج في الفرج (و) عن (كيفية) بقوله كيف هو بلوازان تستبه عليهما فيظنون
 مادون الزنا زنا لانه يطاق عليه اسمه مجازا كما قال عليه السلام العيان ترنيان واليدان ترنيان
 والرجلان ترنيان والفرج يصدق ذلك أو يكذبه (و) عن (مكانه) بقوله أين زنى بلوازان يكون
 الزنا في دار الحرب (و) عن (زمانه) بقوله متى زنى بلوازان يكون في زمن الصبا أو في زمان
 متقدم (و) عن (الزنية) بقوله من هي لاحتمال حملها ولا احتمال شبهة تدرا الحد عنه لا تقف عليهما
 اليهود (فان ينوه) أي فان بين الشهود الزنا بعد سؤال الامام على الوجه المشروح (وقالوا
 رأيناه) أي الرجل (وطئها) أي المرأة وطأ (كالميل في الميكة) وعدلوا على صيغة الجمع لول
 الشهود تعدد بلا (سرا وجهرا) فلا يكتفي بظاهر العدالة بخلاف سائر الحقوق احتسالا للدرء
 (تحكم به) أي بموجب الظاهر والحق ويجوز حمله الى أن يسأل عن الشهود لأخذ الكفيل
 لانه نوع احتياط فلا يسرع فيما يبنى على الدرء (و) ثبت الزنا أيضا (بأقراره) أي بأقرار الراني
 (أربعاً) أي أربع مرات وقال الشافعي يكتفي بأقراره مرة كفي سائر الحقوق وإنما حديث ما عر
 رضى الله عنه أنه عليه السلام أخر إقامة الحد عليه الى أن تم أقراره أربع مرات في أربعة
 مجالس فلو ظهر دون المأخرها الشبوت الوجوب وبه قال مالك (في مجالسه) أي مجالس المقر
 (الأربعة) لما روي وقال ابن أبي ابي لا يعتبر اختلاف المجالس وإنما يعتبر العدد فقط وعن احمد
 كذلك (كما أقر) المقر (ردّه) القاضى لانه عليه السلام فعل كذلك وقال عمر رضى الله عنه اطر دوا
 المعترفين يعني بالزنا (وسأله) أي وسأل القاضى المقر بالزنا (كم مرة) في فصل الشهادة وهو أن يسأله
 عن الزنا ما هو وكيف هو وأين زنى ومن زنى ومتى زنى ليزول الاحتمال على ما مر وقيل لا يسأل عن
 الزمان لأن تقادم العهـد يمنع الشهادة دون الاقرار والاصح أنه يسأله لاحتمال أنه زنى في صباه
 وهذا السؤال يكون بعد ما نظرى حاله وعرف أنه صحيح العقل كإفعل عليه السلام ولا يكتفي
 بالكفاية فإذا بين ذلك وظهر زناه سأله عن الاحصان فإذا قال انه محصن سأله عن الاحصان ما هو
 فان وصفه بشرائطه حكم ببرجه ولا يعتبر اقراره عند غير القاضى عن لولاية له في إقامة الحدود
 ولو كان أربع مرات حتى لا تقبل الشهادة عليه بذلك لانه ان كان منكرا فقد رجع وان كان مقرا
 لاعتبر الشهادة مع الاقرار ولو أقر بالزنا مرتين وشهد عليه أربعة لا يحد عند أبي يوسف خلافا
 لمحمد (فان بينه) أي فابن المقر ما ذكر من الشروط (حدّه) القاضى اظهروا الحق (فان رجع) المقر
 (عن اقراره قبل) إقامة (الحد أو) رجع (في وسطه) أي في وسط الحد (حتى سبيله) للشبهة وقال
 الشافعي وابن أبي ابي يحد ولو جوبه بأقراره وبه قال مالك في رواية وعنه لو ذكر لأقراره تأويل
 قبل والا فلا (ونذب) أي استحب (تلقيه) أي تلقين القاضى المقر بالرجوع (بلعلك) أي بقوله
 لعلك (قبلت) تلك المرأة (أولست أو وطئت بشبهة) أو بنكاح أو بملك عين لانه عليه السلام قال
 لما زلعلك قبأت أو غزرت أو نظرت قال لا يارسول الله قال أنكتموا ولا تنكحوا قال نعم فعند ذلك أمر
 ببرجه وراه البخاري واجد أبو داود (فان كان) الذي ثبت عليه الزنا (محصنا ببرجه) القاضى
 (في) أرض (فصاحي يموت) لانه عليه السلام أمر ببرجم الغامدية وما عزو كانا محصنين وأخرج
 ما عزا الى الحررة وقيل الى البقيع فبرجم بالجارية حتى مات (يبدأ الشهود به فان ابوا) أي الشهود
 من البداية بالبرجم (سقط) أي الحد لانه دلالة الرجوع وعند الثلاثة لا يسقط وكذلك يسقط اذا

امتنع واحد منهم أو جنوا أو فسدوا أو قذفوا الخنثى أو واحد منهم أمي أو أكرم أو أوتد والعباد
 بالله تعالى وكذا إذا غلبوا أو بعضهم أو مائتا أو بعضهم عندهما خلا فلا يبيس يوسف وعنه إذا
 امتنعوا أو مائتا أو غلبوا رجم الإمام ثم الناس وإن كان الشهود مرضى لا يستطبعون أن يروا
 أو مقطوع اليد يرمي بجمهم بخلاف ما إذا قطعت أيديهم بعد الشهادة (ثم يبدأ (الإمام
 ثم يبدأ (الناس) لما روي ثامن أثر على رضى الله عنه ويقصدون بذلك مقتله الآن من كان منهم
 ذا رجم محرم منه فإنه لا يقصد مقتله (ويبدأ الإمام) بالرجم (ولو) كان الزاني (مقررا ثم الناس) لأنه
 عليه السلام روى الغامدية بحصة مثل الحصة ثم قال للناس ارموا وكانت أقربت بالزنا (ولو) كان
 الزاني (غير محرم جلدته) القاضي (مائه) جلدته لقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد
 منهما مائة جلدة (ونصف) المائة (للعبد) لأن الرق منصف للنعمة فكذا العقوبة والباء في قوله
 (بسط) يتعلق بقوله جلدته أي جلدته بسوط (لا غرة له) أي لا تعددة له وقيل هي عذبه وذنبه
 وطرفه لأن كل ضربة بهاتين ضربتين وفي الصحاح مرة السوط عقدا أطرافها وإن كان رجل
 وجب عليه الحد وهو ضعيف الخلقة تخفف عليه الهلاك إذا ضرب بجلد جلد أخف فمما قد ار
 ما يفعله كذا في الفتاوى الولوالجية وقوله (متوسطا) نصب على أنه صفة لمصدر محذوف أي
 جلدته جلد متوسطا وهو أن يكون بين المبرح وغير المولم فإن المبرح يفضى إلى الهلاك والناسي
 لا يحصل به الزجر الم شروع من الحد (وينزع ثيابه) غير الأزار لا تهال الألم والأزار لاستراة العورة
 (وفرق) الجلد (على بدنه) أي أعضائه كما هو قال الشافعي يخص الظهر بالضرب (الآرأسه
 وفرجه ووجهه) لأن الضرب على الرأس بسبب لزوال الخواص وعلى الوجه لأنه يزيل الحسن
 وعلى الفرج لأنه متلف وعن أبي يوسف والشافعي في الظهر يضرب الرأس ضربة واحدة
 وعن بعض أصحابنا لا يضرب الصدر والبطن أيضا لأنه مقتل كالرأس (ويضرب الرجل) حال
 كونه (قائما في الحدود) وحال كونه (غير عود) لقول علي رضى الله عنه يضرب الرجل
 في الحدود قداما والنساء قعودا أو امدود وهو الملقى في الأرض كما يفعل اليوم وقيل إن يحد فترفع
 يده فوق رأسه وقيل إن يحد السوط على جسده عند الضرب فيجرحه عليه وكل ذلك لا يفعل لأنه
 زيادة على المستحق (ولا تنزع ثيابه) أي ثياب المرأة لأن في نزعها كشف العورة (الافرو
 والحشو) لأنهم ما يمنعان وصول الألم إلى الجسد (وتضرب) المرأة حال كونها (جالسة) لأنه أستر
 لها (ويحرقها) أي المرأة (في الرجم لا) يحرق (له) أي للرجل لقول أبي سعيد فوالله ما حفرنا
 لما عزولا وثقنا الحدوث وقال عبد الله بن بريدة عن أبيه حفرنا للغامدية إلى صدرها واهما
 مسلم وأحمد وأبو داود (ولا يحد) المولى (عبد له الأباذن أمامه) يعني إذا قوض إليه وقال
 الشافعي له أن يقيم عليه الحد الذي هو خالص حق الله تعالى إذا عاين السبب أو أقر عنه إذا
 كان المولى عن يملك الحد بولية الإمام بأن كان بالغاعا فلا حراوان ثبت بالبيئة فله فيه قولان
 وفي حد الله كذا والقصاص له وجهان وإن كان المولى مكاتباً أو ذمياً أو امرأة فليس له أن يقيم
 الحد على مملوك وبه قال مالك وأحمد لقوله عليه السلام إذا نزلت أمة أحدكم قسین زناها
 فليحدھا الحد ولا يترب عليها ثم إن زنت فليحدھا الحد ولا يترب عليها ثم إن زنت الثالثة فليبعها
 ولو جعل من شعر متفق عليه ولما روى عن العبادلة الثلاثة موتوفا ومرقوعا أربعة إلى

الولاية الحدود والصدقات والجماعات والنبي ^ص وعن علي رضي الله عنه منله والمراد بما روى
 التميمي بالمرافعة الى الحكم لا المباشرة بغير إذن الامام أو يكون ذلك اذا منعه عليه السلام
 للموالي بان يقيموا الحدود عليهم وعندنا تجوز اقامته للمولى باذن الامام (و) شروط (احصان
 (الرجم) سبعة الاول (الحرية) والثاني العقل والثالث البلوغ وأساسا اليهما بقوله (والتكليف
 (و) الرابع (الاسلام) لقوله عليه السلام من أشرك بالله فليس بمحسن وعن أبي يوسف انه ليس
 بشرط وبه قال الشافعي وأحمد لانه عليه السلام رجم يهوديين قلنا كان ذلك بحكم التوراة قبل
 نزول آية الجلد في أول ما دخل عليه السلام المدينة وصار منسوخا بها ثم نسخ الجلد في حق
 المحسن والكافر ليس بمحسن لما روي (و) الخامس (الوطء) والسادس أن يكون الوطء
 (بشكل صحيح) لأن الاحصان بطلاق عليه قال تعالى فاذا أحصن أي تزوجن والسادس كونهما
 من صنفين حالة الدخول أشار اليه بقوله (وهما) أي الزوجان (صفة الاحصان) حالة الدخول
 حتى لو دخل بالمسكوة الكافرة أو المملوكة أو المجنونة أو العبيدة لم يكن محصنا وكذلك لو كان
 الزوج عبدا أو مملوكا أو مجنونا أو كافرا وهي حرة مسلمة عاقله بالغة فان قلت كيف يتصور أن
 يكون الزوج كافرا والمرأة مسلمة قلت صورته أن يكونا كافرين فأصلت المرأة ودخل بها الزوج
 قبل عرض الاسلام على الزوج (ولا يجمع بين جلد ورجم) يعني في المحسن لانه عليه السلام
 لم يجمع بينهما في ما عزر ولا في الغامدية ولا في المرأة التي زناها العسيف بل رجمهم من غير جلد
 وقالت الظاهرية بجلبدهم رجم (و) لابن (جلد وثني) في البكر وقال الشافعي يجمع بينهما لقوله
 عليه السلام البكر بالبكر جلد مائة وثني سنة رواه الجماعة الا البخاري والنسائي وبه قال مالك
 وأحمد ولنا أن النص بعد جلد الجلد مائة والزيادة على مطلق النص نسخ وما رواه منسوخ ولأن
 في التغريب نفيها على الفساد ولهاذا قال علي رضي الله عنه كفي بالنفي فتنة وعمر رضي الله
 عنه نفي شخصه غار وتروى لوقيد الحرب فخاف أن لا ينفي بعدده أبدا وبهذا عرف أن نفهم كان
 بطريق السياسة والنزعير لا بطريق الحد لأن مثل عمر رضي الله عنه لا يحلف أن لا يقيم الحدود
 (ولو غرّب) الامام الزاني (بخاري) من التغريب لاجل مصلحة رآها (صح) وكذا في كل جان
 ألا ترى أنه عليه السلام نفي الخنث ونفي عمر رضي الله عنه نفي من الجناح وكان علاما صبيحا
 تفتن به النساء والجمال لا يوجب النفي ولكن فعل ذلك لمصلحة رآها وقال في النهاية المراد
 بالتغريب الحبس وهو أحسن وأمكن للفتنة من نفيه الى اقليم آخر ولهذا كان الحبس حبا
 في استاء الاسلام دون النفي وجل النفي المذكور في قطاع الطريق عليه (والمريض رجم)
 لانه لا فائدة في تأخيره (ولا يجلد) المريض اذا كان غير محسن (حتى يبرأ) من مرضه لانه ليس
 بمسحق للهلاك فكان مانعا ولهذا لا يقام القطع في غاية الحر والبرد لا لفضاء الى الهلاك وعند
 مالك في رواية وأحمد في رواية وبهض الشافعية يضرب بحسب ما يحتمل (والحامل) التي زنت
 (لا تحدد حتى تلد وتخرج من فاسمها لو كان حدها الجلد) لانه يخاف الهلاك على الوالد وله حرمة
 الآدمي وإن كان من الزنا لعدم الجنابة منه وإن كان حدها الرجم يؤخر حتى تضع وعن أبي
 حنيفة حتى يستغنى الوالد عنها لعدم المربي والله أعلم

هذا (باب) في بيان أحكام (الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجب)

(لاحقاً) بواجب (بشبهة المحل) وهو الموطوءة (وان ظن) الواطئ (حرمة) أى حرمة ذلك المحل
 (كوطء) الاب (أمة ولده) كوطء الاب أمة (ولد ولده) لأن الشبهة إذا كانت في المحل ثبت
 فيها الملك من وجه فلم يبق اسم الزنا فامتنع الحديان ذلك أن قوله عليه السلام أنت ومالك لانيك
 بقضى الملك لأن اللام فيه للملك (و) كذا (معتدة الكليات) أى معتدة المطابقة بالكليات لأن
 فيها اختلاف الصحابة رضى الله عنهم فذهب عمر رضى الله عنه أنها رجعية فأورث شبهة وان
 كان المختار قول علي رضى الله عنه وكذا الجارية المبيعة قبل التسليم والبيع الفساد قبل
 القبض وبعده وجارية مكاتبه وبعده المأذون له المستغرق بالدين والجارية الممهورية قبل التسليم
 والجارية المشتركة والمرهونة في حق المرتب لأن استيفاء الدين يقع عليه عند الهلاك وقد انعقد
 له سبب الملك في الحال فصارت كالمشترأة بشرط الخيار للبيع (و) لاحقاً أيضاً (بشبهة الفعل ان
 ظن) الواطئ (حله) إقحام الشبهة حتى إذا طعن حرمة لا يسقط الحد لعدم الملك وبعضه
 (كعتدة) الطلاق (الثلاث) لأن حرمة ما مقطوع به فلم يبق له فيها ملك ولا حق غير أنه بقي فيها
 بعض الأحكام كالنفقة والسكنى والمنع من الخروج وبشوت النسب وحرمة أختها وأربع سواها
 وعدم قبول شهادة كل واحد منهما لصاحبه فحصل الاشتباه فأورث شبهة ان ظن حله لأنه
 في موضع الاشتباه فيعذر (وأما أبويه) لتباين الأملاك بينهم غير أن البسطة تجري بينهم
 في الاتقاع بالاموال والرضاعادة فإذا ظن الوطء من هذا القبيل يعذر وفيه خلاف زفر (و)
 أمة (زوجته) لما ذكرنا (و) أمة (سبيده) كذلك وكذا المطابقة على مال وأم الولد إذا أعتقها
 مولاه (والنسب ثبت في) الشبهة (الأولى) وهي الشبهة في المحل ان ادعاه ولا يثبت في الثانية
 أشار إليه بقوله (فقط) يعنى لا يثبت في الثانية وان ادعاه لأن النسب يعتمد قيام الملك أو الحق
 في المحل لأنه لا يثبت بدون الفراش والفراش أو شبهته يوجد بأحدهما وفي النوع الأول وجد
 أحدهما فلم يتمحض زنا ولم يتحقق في الثاني فتععض زنا وسقوط الحد للشبهة (وحدت) الواطئ
 (بوطء أمة أخيه) أمة (عنه وان ظن حله) يعنى وان ظن أن المحل له لأنه لا بسطة في مال
 هؤلاء فلم يستند ظنه الى دليل فلم يعتبر وكذا في سائر المحارم سوى الولاد بخلاف السرقة منهم حتى
 لا يقطع بها يده لأن حد السرقة يجب به تلك الحرز ولم يوجد (و) حد أيضاً بوطء (أمرأة) وجدها
 في فراشه) وان قال ظننت أنها امرأتى لأن بعد طول الصحبة لا تشبه عليه امرأته وعدم
 الثلاثة لا يحد وكذا إذا كان أعى لأن امرأته لا تخفى عليه بعد طول الصحبة يعرفها بالجلس
 والنفس والرائحة والصوت إذا دعاهما فأجابته أجنية فقات أنا امرأتك فوطئها فإنه لا حد
 عليه لأن ظنه استند الى دليل شرعى وهو الاخبار وكذا لو قالت أنا فلانة باسم امرأته فواقعها
 لا يحد لما ذكرنا ولو جانت بولدي ثبت نسبه لما يجي في المزورة وان أجابته ولم تقل أنا امرأتك
 ولا أنا فلانة يحد ولو أكرهها يجب عليه الحد دونها ولا يجب عليه المهر عندنا خلافاً للشافعى (لا)
 يحد (بأجنبية) أى بوطء امرأة أجنبية (زفت) إليه (وقبل) له (هي زوجتك) وكان قد تزوج
 امرأة ولم يدخل بها لأنه اعتمد على دليل شرعى في موضع الاشتباه ولهذا يثبت نسبه وان كانت
 شبهة اشتباه لعدم الملك وشبهته لأن الشارع جعل الاخبار بالملك كالتحقق دفعا لضرر الغرور
 عنه ولا يحد فادفعه لأنه وطء حرام في غير الملك فيسقط به إحصانه وعن أبي يوسف لا يقطع

(وعليه) أي وعلى وأطى المزوفة (مهر) لأن عليا رضى الله عنه قضى بذلك ولأنه سقط الحد
فذهبن عليه مهر المثل (و) لا يحد أيضا (بمعوم) أي بوطأ محرم (نكحها) وهذا هو الشبهة
في العقد سواء كان عالما بالحرمة أو لم يكن عند أي حنيفة ولكن ان كان عالما بالوجع بالضرب
تغزير به وعندهما ان كان عالما بالحد في كل امرأة محرمة عليه على التأني رأوا ذات زوج
لأن حرمتهم بدليل قطعي وبه قال الشافعي ومالك وأجدوله أن فيه شبهة الحل وهو النكاح وأما
النسب فثبت عنده خلافا له ما ومن الشبهة في العقد وطأ المتزوجة بغير شهود أو بغير إذن
المولى أو وطأ امرأة تزوجها على حرمة أو تزوج خنساء في عقدة فوطئهن أو وطئ مجوسية أو مشركا
تزوجها أو جع بين أختين في عقدة أو الأخيرة لومة عاقبا في جميع ذلك لا يجب الحد عنده
كما كان (و) لا يحد أيضا (بأجنبية) أي بوطأ أجنبية (في غير قبل) يعني في دبرها
أو في سرتها ونحو ذلك (و) لا (بالواطئة) عند أبي حنيفة في الفصليين وقالوا هو كالزنا فيحد حد الزنا
في رجم ان كان محصنا ويحدان لم يكن لأنه ملحق بالزنا في المعنى بل أبلغ وبه قالت الثلاثة وعندهم
يرجم في الاظهر لقول ابن عباس انه قال من وجدته يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول
به رواه أجدو وأجدو وله ان اللواط لا تساوى الزنا في كونه اضاععة الولد وافساد الفراش فلا
تساوى في الحد وما روى من الاحاديث فمحمول على السياسة (و) لا يحد أيضا (بهيمة) أي بوطأ
بهيمة لأنه ليس في معنى الزنا لفقرة الطبع السليم عنده فلا يجب الحد ولكنه يعز ربها بالاجماع وعن
الثلاثة يحد ثم ان كانت الدابة مما لا يؤكل لحمها تذبج وتحرق وان كانت مما تؤكل لحمها وتذبح وتؤكل
عند أبي حنيفة وقالوا تحرق هذه أيضا هذا اذا كانت الهيمة للفاعل وان كانت اغييره بطالب
صاحبها أن يذبحها الهامة بقتلها ثم تذبج وعن الشافعي لو كانت مما يؤكل لحمها وتذبح وعليه قيمتها لو اغييره
ربا كل منها غيره لاهو وعن مالك يأكل هو منها أيضا وعنده لا تذبج بحمال يعني سواء كانت له
واغييره وعن أجد لا يأكل هو ولا غييره (و) لا يحد أيضا (بزنا في دار حرب أو) في دار (بني)
وقال الشافعي يجب لان المسلم ملتزم أحكام الاسلام حيث كان وبه قال مالك وأجد وانا
قوله عليه السلام لانقام الحدود في دار الحرب واذا سقط فيها لم يقيم عليه في دار الاسلام
ولو غزا الخليفة ودخل دار الحرب أو أمير مصر فله أن يقيم الحد على من زنى في عسكره لأن
العسكر تحت ولايته ولوزني واحد منهم خرج العسكر لا يقيم عليه الحد لئلا ذكرنا (و) لا يجب
أيضا (بزنا حربي) مستأمن (بذممة في حقه) أي في حق الحربي وأما الذممة فتحدها هذا عند أبي
حنيفة وكذا الوزني بمسألة تحت المسألة دونه عنده وعند أبي يوسف يحد المستأمن أيضا وعند محمد
لا يحد واحد منهم ما ولو كان بالعدس بان زنى ذمي أو مسلم بمسألة مستأمنة يحد الذمي والمسلم دون
المستأمنة عندهما وعند أبي يوسف تحت المستأمنة أيضا الابن يوسف ان المستأمن التزم احكامها
في دارنا فيحد الا في شرب الخمر لانه لا يحد فيه عند حرمتها ونجد ان الحد سقط في حق الاصل فأوجب
سقوطه في التبعية ولا في حنيفة انه وجد حقيقة الزنا منهم اقتصار خاصة (و) لا يجب أيضا (بزنا صبي
أو مجنون بكافة) أي بامرأة عاقله بالغسة اما الصبي والمجنون فبالاجماع وأما المكافة فهي
مذهبنا لان الفعل الحاصل منهما لا يكون بوصف يوجب الحد وقال زفر والذممة لا يجب عليها
الحد لان امتناع الحد على المطاوع له لا يخل في حقه (بخلاف عكسه) وهو ما اذا زنى العاقل

البائع بصية او مجنونة حيث يجب الحد على الرجل بالاخلاف (و) لا يجب ايضا بفعل (الزنا
 بمسأة جرة) أي بامرأة مستأجرة ليرى بها عند أبي حنيفة ولو استأجرها لخدمة فزنى بها يجب
 بالاخلاف وعندهما يجب في الأول أيضا لانه ليس بينهما مال ولا شبهة ملك فكان زنا محضا وبه
 قالت الثلاثة وله ما روى ان امرأة طلبت من رجل ما لا فاني أن يعطيها حتى تمكنه من نفسها
 فدرأ عمر رضي الله عنه الحد عنهما وقال هذا مهرها ولانه تعالى سمي المهر أجرة فصارت شبهة ولهذا
 لو قال أمهرتك كذا لا زنى بك لم يجب الحد فكذا اذا قال اسه متأجرتك أو خذى هذا الاطالة
 أو مكنتني من نفسك بكذا (و) لا يجب أيضا بالزنا (بأكره) من سلطان وكان أبو حنيفة أو لا يقول
 يجب الحد وهو قول زفر والشافعي وأحدلان انتشار الالة دليل على تحقق الاختيار ولنا ان
 انتشارها كما يقع طوعا قهرا يقع طبعيا كما في حق النائم فأورث شبهة يدرأ به الحد (و) لا يجب أيضا
 (بأقرار) أحد الزانين (ان أنكر الآخر) عند أبي حنيفة مطلقا وعندهما ان ادعى المنكر
 منه ما الشبهة بأن قال تزوجتها فهو كما قال وان أنكر بأن قال ما زنت ولم يدع ما يسهل الحد
 وجب على المقر الحد ون المنكر لان اقراره صحيح فيجب وله ان الزنا واحد وقد انعدم في حق
 أحدهما فأورث شبهة العدم (ومن زنى بأمة فقتلها) بفعل الزنا (لزمه الحد) بالزنا (والقيمة)
 بالقتل كما اذا زنى بها ثم حرقها وكن شرب خمر الذي فانه يحد وبضمن قيمة الخمر للذي وعنده
 أبي يوسف انه لا يحد بخلاف ما اذا هبت عينها بالزنا حيث يجب عليه قيمته او يسقط الحد لان
 الملك ثبت في الجنة العمياء بضمها وحي عينها وأورث شبهة دارنة للحد بخلاف ما اذا هلك
 وعلى هذا الخلاف لو تزوجها أو اشتراها بعد ما زنى بها أو زنى بها ثم غصبها وضمن قيمتها وان
 جنت الامة فزنى بها ثم غصبها وضمن قيمتها الى ولي الجناية فان كانت الجناية فوجب القصاص بان
 قتلت نفسها عددا فلا حد عليه وعليه العقول لان من العلماء من قال يملكها في هذه الصورة فأورث
 شبهة وان كانت الجناية لا توجب القصاص فان فداها المولى يجب عليه الحد بالاتفاق وان
 دفعها بالجناية فعلى هذا الخلاف ولو زنى بالمترقة فقتلها به يجب الحد مع الدية بالاجماع ولو زنى
 بكبيرة فافضاها فان كانت مطاوعة له من غير دعوى شبهة فعليه الحد ولا شيء عليه في الافضاء
 لرضاها به ولا مهر لها لوجوب الحد وان كان مع دعوى شبهة فلا حد ولا شيء في الافضاء ويجب
 العقر وان كانت مكروهة من غير دعوى شبهة فعليه الحد دونها ولا مهر لها ثم ينظر في الافضاء فان
 لم يستمسك بولها فعليه دية المرأة كاملة وان كان يستمسك بولها حد وضمن ثلث الدية لانه جناية
 جاقعة وان كان مع دعوى شبهة فلا حد عليه ان كان البول يستمسك فعليه ثلث الدية ويجب
 المهر في ظاهر الرواية وان لم يستمسك فعليه الدية الكاملة ولا يجب المهر عندهما خلافا لمحمد وان
 كانت صغيرة يجامع مثلها فهي كالكبيرة فيما ذكرنا الا في سقوط الارش برضاها وان كانت
 صغيرة لا يجامع مثلها فان كانت يستمسك بولها لزمه ثلث الدية والمهر كاملا ولا حد عليه وان كانت
 لا تستمسك ضمن الدية ولا بضمن المهر عندهما وعند محمد بضمن المهر أيضا ويسقط احصائه بهذا
 الوط لانه حرام وفي المحيط لو كسر فخذ امرأة في الزنا وأجرها ضمن الدية في ماله وحده لانه شبهة
 العمد والله أعلم (والخليفة بخذ بالقصاص) لانه حق العباد فاذا قتل نفسه عددا بغير حق اما
 يمكن نفسه من أوليائه فيقتلونه او يستعينون عليه بمجموعة المسلمين (و) كذا يؤخذ بالاموال لما

ذكرنا (لا) يؤخذ (بالحد) مثل حد الزنا وشرب الخمر وحد القذف لأن الحد ودحق الله تعالى وهو المكلف بإقامتها فلا يقدر على إقامتها على نفسه لأن ذلك بطريق الخزي والنكال فلا يقدم أحد على ذلك وفول نائبه كفعله لأنه بأمره فان لم يقدر ولا يشرع بخلاف حقوق العباد والله أعلم

هذا (باب) في بيان أحكام (الشهادة على الزنا والرجوع عنها) *

أى عن الشهادة (شهدوا) أى شهدت أربعة (بجدعة تقدم) ولم يمنعهم عن الشهادة على الفور بعدهم عن الامام وحد التقدم شهر روى ذلك عن أبى يوسف ومحمد وقيل ستة أشهر واليه أشار الطحاوى أيضا وعن أبى حنيفة أنه موقوف على رأى القاضى والا قول اصح وحده فى شرب الخمر أو السكر بغيرها انقطاع الراتحة خلافا لمحمد وهو يجعله كغيره من الحدود والاقرار لا يمنع بالتقدم خلافا لفرق وأشار بقوله (سوى حد القذف) الى أنه لا يمنع فيه التقدم لأن فيه حق العبد والتقدم غير مانع فى حقوق العباد ولهذا لم يصح الرجوع عنه بعد الاقرار وقوله (لم يحد) جواب المسئلة وقال الشافعى لا تبطل الحد ود بالتقدم كحقوق العباد وبه قال مالك وأحمد ولنا قول عمر رضى الله عنه أى أقوم شهدا وفى حد لم يشهدوا به عند حضرته فانما هم شهود وضغن ولا شهادة لهم ولان الشاهد متى عاب الزنا ونحوه كان مخبرا بين الاداء وبين الاستماع أنه أفضل فتأخيره بعد ذلك ثم شهادته ندل على تهمته الضعيفة والمتمم لا تسمع شهادته ولو كان تأخيرها مرضا أو لبعده المسافة تقبل اجماعا (وبضمن) الشهود عليه (المال) فى السرقة المتقدمة لأن التقدم يمنع الشهادة بالحد للثمة ولا يمنع بالمال فصار نظير ما لو شهد رجل وامرأتان بالسرقة فانه يجب فيه المال ولا يجب فيه القطع وفى بعض النسخ وبضمن السرقة (ولو انبتوا) أى الشهود (زنا) أى زنا رجل (بغائبة) أى بأمر أم غائبة (حد) لأنه ثبت بالجنة فيجب الحد وكذا اذا أقر أنه زنى بغائبة لأنه عليه السلام رجم ماعز أو الغامدية حين أقر بالزنا بغائبتين (بجمل السرق) يعنى فيما اذا شهدوا وأنه سرق من فلان الغائب حيث لا يجب الحد لان الغيبة تفوت الدعوة وهى شرط فى السرقة ودين الزنا فان قلت ينبغى أن لا يحد فى الزنا أيضا حتى يحضر الغائب لاحتمال ان يدعى النكاح فيكون شبهة قلت دعوى النكاح شبهة لاحتمال الصدق فتعتبر واحتمال الدعوى شبهة الشبهة فلا تعتبر لان اعتبارها يؤدى الى سد باب الحدود ولا ينقض هذا بالقصاص اذا كان بين شريكين وكان أحدهم غائبا لا يمكن الحاضر من الاستيفاء لاحتمال العقوب من الغائب لأن العفو حقة المسقط واحتماله يكون شبهة المسقط لاشبهة الشبهة (وان أقر) رجل (بالزنا) بجهولة) أى بأمر أم مجهولة لا يعرفها (حد) لأنه لو كانت امرأته أو أمته لعرفها لأنه لا تخفىان عليه ولا يعتبر الاحتمال البعيد بأن كانت أمته بجهة من الجهات كالارث وهو لا يعرف ذلك أو بالتواضع من عمل كانه أو من عمل كانه أو من عمل كانه لأنه لا بد من ذلك الى انسداد باب الحدود (وان شهدوا) أى الشهود (بذلك) أى بأنه زنى بأمر أم لا يعرفها (لا) يحد لأنه يحتمل أن تكون امرأته أو أمته بل هو الظاهر لان المسلم يمنع منه عن ارتكاب المحرم ظاهرا ولا يلزم من عدم معرفة الشهود الموطوءة أن يكون زنا بخلاف ما اذا لم يعرفها الزانى (كاختلافهم) أى كما لا يجب الحد فى اختلاف الشهود (فى طوعها) أى فى طوع المرأة يعنى شهدت أربعة بأنه زنى بأمر أم ولكن شهد اثنين بأنها مستكرهة وآخران شهدا بانها طائعة قال أبو حنيفة لا يحد أحد لانهم شهدوا

بضلعين مختلفين أحدهما يوجب حدتين والآخر يوجب حداً واحداً فلا يحد أحدهما به قال زفر
وقال لا يحد الرجل دون المرأة لأنهم اتفقوا على زنا موجب للحد في حقهما وهو قول بعض الشافعية
(أو) كاختلافهم (في البلاد) بأن شهدا اثنان أنه زنى به بالكوفة واثنان أنه زنى به بالبصرة
لا يحد أحدهما لاختلاف المشهود به لأن الفعل يختلف باختلاف الأماكن ولا يحد الشهود أيضاً
عندنا وقال زفر يحدون لأنهم قد ذفوا قلنا إن كلامهم وقع شهادة صورة فاسقة الحد عنهم وقوله
(ولو) شهدت (على كل زنا أربعة) وأصل بما قبله يعني لا يجب الحد على أحد في اختلاف
الشهود في البلاد وأن تكمل النصاب في حق كل واحد بأن شهدت أربعة أنه زنى به بالبصرة
مثلاً وأربعة بأنه زنى به بالكوفة ولكن يشترط أن يذكر أو قفاً وحداً بأن شهد كل طائفة بأنه
زنى به أو وقت طلوع الشمس يوم الخميس من سبيل اللقيح بكذب أحد الفريقين ولا تحسد الشهود هنا
أيضاً لما ذكرنا (ولو اختلفوا) أي اليهود (في بيت واحد) بأن شهدا اثنان على الزنا في زاوية
البيت والآخران في زاوية أخرى وكان البيت صغيراً تقبل الشهادة استخفافاً إذا قبلت (حد
الرجل والمرأة) والقياس أن لا تقبل الشهادة ولا يجب الحد على أحد لاختلاف المكان حقيقة
وجه الاستعسان أن التوفيق يمكن بأن يكون ابتداء الفعل في زاوية وانتهائه في زاوية أخرى
بأنه قلنا إليه بالاضطرار وكذلك اختلفوا في ساعتين من يوم مئة عاربتين بحيث يمكن أن يمتد
الزنا إليهما تقبل لامكان التوفيق وكذلك إذا اختلفوا في الثوب الذي كان عليه حال الزنا تقبل وفيه
خلاف زفر وفي المحيط وإذا كان البيت كبيراً لا تقبل الشهادة (ولو شهدوا) أي اليهود (على زنا
امرأة) والحال أن (هي) أي المرأة (بكر) بأن قالت النساء هي بكر وقوامن حجة في إسقاط الحد
لأنها لا يجابها فلم يحد أحد الرجل والمرأة فظاهر وكذب الشهود يفيق وأما الشهود فلتكامل
عددهم ولفظ الشهادة صورة وكذلك لو شهدوا على رجل بالزنا وهو محبوب فلا يحد أحد لما ذكرنا
(أو) شهدوا (و) الحال أن (الشهود فسقة) على وزن فعلة بفتح العين جمع فاسق لم يحد أحد
أيضاً أما الرجل والمرأة فباعتبار عدم الثبوت بشهادتهم وأما الشهود فلا منهم من أهل التحمل
والإداء وإن كان في ادانهم قصور رتبة الكذب ولهذا الوقضى القاضي بشهادة الفاسق نفذ
عندنا فثبت الزنا من وجه واحد ولو أقام القاذف أربعة من الفاسق على أن المذوف قد زنى
مقط عنه الحد بخلاف القائل حيث لا يسقط عنه القود بأقامة الشهود الفسقة على أن أولياء
المقتول قد عفووا لأن القود مرتب على نفس القتل وهو متيقن به فلا يسقط بالاحتمال بخلاف حد
الذف لأنه لا يجب بالذف بل بالعجز عن إقامة البينة (أو شهدوا) أي أو شهدت أربعة (على
شهادة أربعة) بالزنا لم يحد أحد أيضاً لاحتمال الكذب في شهادة الأصول وفي شهادة
الفروع ولأن الشهادة على الشهادة بدل ولا بدال تنصب للحاجة ولا حاجة في الحدود إلى البدل
ولا حد على الفروع لأنهم ما نسبوا المشهود عليه إلى الزنا وانما حكوا شهادة الأصول والحاكمي
للذف لا يكون قاذفاً وإن جاء الأصول وشهدوا على معانة ذلك الزنا بعينه لم تقبل شهادتهم
وهو معنى قوله (وإن شهدا الأصول أيضاً) وهو أصل بما قبله وانما لم تقبل شهادتهم لأن
شهادتهم قد ردت من وجه بردها شهادة الفروع في عين تلك الحادثة ولم يحدوا أيضاً لما ذكرنا
وقوله (لم يحد أحد) جواب المسائل الثلاث أي أحد من المشهود عليهم أو الشهود من الأصول

والقروع (ولو كانوا) أي الشهود (عميانا أو) كانوا (محدودين) في قذف (أو) كانوا (ثلاثة) أنفس (حدا الشهود) لأن شهادة العميان والمحدودين لم يثبت بها المال مع أنه يثبت بالشبهة فكيف يثبت بها الحد وهو يسقط بالشبهات وشهادة الثلاثة قذف لعدم النصاب (لا يحد الشهود عليه) لعدم ثبوت الزنا (ولو حدة) رجل بشهادة أربعة (فوجد أحدهم) أي أحد الأربعة (عبد أو) وجد (محدودا) في قذف (حدوا) أي الشهود لأنهم قذفة (وارش ضربه) أي ضرب المحدود (هدر) عند أبي حنيفة فلا يجب على أحد لأنه إما من خرق الجلاذ أو من رقة بشرة المضروب فلا يضمنه أحد وقال لا يجب على بيت المال لأن تلف النفس قد حصل به وقد ظهر خطأ الإمام فيجب في بيت المال كما في الرجم وبه قات الثلاثة ومعرفة الارش أن يقوم المجلود عبد سليمان هذا الأثر ويقوم وبه هذا الأثر ويظهر ما نقص به القيمة فنقص من الدية مثله وعلى هذا الخلاف لو مات من الضرب تجب الدية في بيت المال عندهما خلافا له وكذا لو رجع الشهود وقد جرحه السياط أو مات من الضرب لا يضمنون عنده خلافا لهما (وان رجم) رجل بشهادة أربعة ثم وجد أحدهم عبد أو محدودا (فديته) أي دية المارجوم (على بيت المال) بالإجماع لأنه حصل بقضاء القاضي وهو خطأ منه وخطؤه في بيت المال لأن عمله يقع للمسلمين فيجب غرمه في مالههم (فلو رجع أحد الأربعة) من الشهود (بعد الرجم حدة) الراجع وكذا كلما رجع واحد منهم يحد لأن كلامه عند الرجوع قذف وقال زفر لا يحد لأن كلامه وقع شهادة (وغرم) أي ضمن الراجع (ربع الدية) وكذا كلما رجع واحد منهم يضمن ربع الدية لأن تلف النفس بشهادتهم فيضمنون ولا قتل عليهم عندنا خلافا للشافعي فعنده يقتلون لسكونهم سببا (و) لو رجع أحد الشهود (قبله) أي قبل الرجم (حدوا) أي الشهود كلهم عندهما وقال محمد حدة الراجع وحدته رجع بعد القضاء وبه قال الشافعي وزفر لأن القضاء حصل بالشهادة فرجوعه يبطل شهادته في حقه لا في حق غيره ولهما أن القضاء في باب الحدود ملحق بالقضاء فصارك أنه رجع قبل القضاء ونعته يحدون جميعا (ولا رجم) على المشهود عليه لعدم ثبوت الزنا (ولو رجع أحد الخمسة) الذين شهدوا عليه بالزنا بعد الرجم (لا شيء عليه) أي على الراجع من الضمان والحد لأن المعتبر بقاء من بقي لا رجوع من رجع وعند الثلاثة المعتبر رجوع من رجع إلا في رواية عنهم كقولنا هذه في الضرورة لا شيء على الراجع بالإجماع (فان رجع) شاهد (آخر) مع الخامس (حدا) لا تنسخ القصاص بالرجم في حقهما وفيه خلاف زفر (وغرم) أي الراجعان من الخمسة (ربع الدية) لما قلناه وعلى أصل الثلاثة يضمنان خمسي الدية (وضمن المزكون دية المارجوم) فيما إذا شهد أربعة على رجل بالزنا فزكوهم جماعة يضمنون (أن ظهروا) حال كونهم (عبيدا) وهذا إذا قالوا تعدوا التزكية مع علمنا بحالهم هذا عند أبي حنيفة وعندهما لا يضمنون والدية في بيت المال لأنهم يثبتون شرط المجبة فضاف القاتل إلى قضاء القاضي وبه قات الثلاثة وله أن الشهادة انما تصير حجة بالتزكية فكانت في معنى علة العلة فضاف الحكم إليها وان ثبتوا على شهادتهم ولم يرجعوا لم يضمنوا بالإجماع وهذا إذا أخبروا بالحزبة أما إذا قالوا هم عدول وظهروا عبيدا لم يضمنوا بالإجماع لأنهم صادقون في ذلك إذ الرق لا ينافي العدالة (كما يجب الضمان بالاتفاق وهو الدية) (لوقيل من أمر) أي من أمره القاضي (برجعه) أي برجم شخص

الشهادة أربعة عليه بالزنا (فظهروا) أي الشهود (كذلك) أي عبيدا وظهروا كفارا والمراد أنه
 قتله عمدا بأن ضرب عنقه بعد تعديل الشهود وقضاء القاضي به والقياس أن يجب القصاص
 لأنه قتل نفسه معصومة بغير حق وجه الاستحسان أن قضاء القاضي أو رث شبهة الإباحة فلم
 يجب إلا الدية في ماله لأنه عمدا والعاقلة لا تعقل العمد وتجب في ثلاث سنين لأنها وجبت بنفس
 القتل بخلاف الواجب بالصلح حيث يجب حالاً لأنه وجب بالعقد فأشبهه الثمن في البيع وفي الكافي
 وإن شهد أربعة على رجل بالزنا وأمر الإمام برجه فقتله رجل عمداً أو خطأ بعد الشهادة وقبل
 التعديل يجب القود في العمد والدية في الخطأ على عاقلة وكذا إذا قتله بعد التزكية قبل القضاء
 بالرحم وإن قضى برجه فقتله رجل عمداً أو خطأ فلا شيء عليه معناه إذا لم توجد الشهادة وعبيداً أو
 كفارا وأما إذا وجدوا عبيداً أو كفارا فقد بيناه (وإن رجم) المشهود عليه (فوجدوا) أي
 الشهود (عبيداً فدية) أي فدية المرحوم (في بيت المال) لأنه فعل بإمرالامام فيقتل اليه (ولو قال
 شهود الزنا نعمدنا) أي قصدنا (النظر) إلى فرج الزاني أو الزانية (قبلت شهادتهم) وقيل لا تنقل
 لأن النظر إلى عورة الغير فسق وانما تقبل إذا وقع اتفاقاً من غير قصد وشحن نقول يساح النظر
 ضرورة تحمل الشهادة لأنه قلبية فتق نظر الأربعة من غير قصد كليل في المكحلة ولأن التعمد
 فيه للجماعة جائز كالطيب والخافضة والخائن والقابله وهذا أقوى لإقامة الحسبة وتقليل
 الفساد (ولو أنكر) المشهود عليه بالزنا (الأحصان) بأن أنكر الدخول بعد وجود سائر
 الشروط (فشهد عليه) بالأحصان (رجل وامرأتان) فيما إذا لم يكن له ولد من حرة مسلمة عاقلة
 (أو ولدت زوجته منه) أي من هذا المنكر في مدة يمكن أن يتصور كونه منه (رجم) في الوجهين
 جميعاً خلافاً للفرق والشافعي قال الشافعي مزيل أصله أن شهادتهم لا تقبل في غير المال وتوابعه
 وزفر يقول لا تقبل فيه شهادة النساء احتياطاً للدرة ونحن نقول إن الشهادة بالأحصان في
 هذه الحالة بمنزلة الشهادة به في غير هذه الحالة فلا يشترط فيها الذكورة وكيفية الشهادة به أن
 يقول الشهود وترقح امرأة وجامعها أو باضعها أو لوطوا داخل بها يكفي عندهم أخلاقاً للمحمد
 وإن رجع شهود الاحصان لا يضمنون خلافاً لفرجه الله

* هذا (باب) في بيان أحكام (حد الشرب) *

(من شرب خمر) وهو الخمر (من ماء العنب إذا غلي واشتت) فأخذوا (الحال) ان (ويجها) أي ربح
 الخمر (موجوداً أو كان) المأخوذ (سكران) أي شيء كان من المسكرات (ولو) كان سكره (بنيذ)
 من الآية المحرمة (وشهد) عليه (رجلان) بأنه شرب الخمر (أو أقر) المأخوذ (مرة) واحدة
 (حدان علم شربه) حال كونه (طوعاً) أي طائفاً (وصحاً) من سكره وقد عرفت أن شرط وجوب
 أخذ خمسة أشياء الأول كون ربح الخمر موجوداً فيمن شرب الخمر لقول ابن مسعود رضي الله عنه
 فيمن شرب الخمر تلهوه ومنزوه ثم استنكهوه فان وجدتم رائحة الخمر فاجلدوه شرط وجود
 الرائحة في شرب الخمر ولا يشترط فيه السكر على ما يوجب أن شاء الله تعالى وقال محمد والثلاثة
 وجود الرائحة ليس بشرط لأن عثمان رضي الله عنه أقام الحد على الوليد بن عتبة بشهاد
 الشهود ولم يشترط وجود الرائحة ولنا ما روينا وحديثه محمول على أنهم جاؤا به من بعدهم والثاني
 وجود السكر في غير الخمر من الأشرطة المحرمة لقوله عليه السلام في السكران أن سكر فاجلدوه

ثم ان سكر فاجادوه ثم ان سكر فاضربوا عنقه رواه أحمد وأبو داود قال
الترمذي كان القتل في أول الامر ثم نسخ لانه عليه السلام أتى برجل شرب الخمر فجاهده ثم أتى به
لجاهده الى أن جاده أربع مرات ورفع القتل واحتجت الظاهرية بظاهر الحديث حتى أنهم قالوا
يقتل في الرابعة وما أحسن هذا في هذا الزمان لو يفتى به والثالث شهادة رجلين أو اقراره مرة
واحدة وقال أبو يوسف لا بد في الاقرار من مرتين وبه قال زفر والرابع أن يكون شره طوعا لان
الشرب مكره الا يوجب الحد والخامس أن يكون صاحبا اليه فيد الضرب فأنه (وان أقر)
بشرب الخمر (أو شهد) أي الاثنان (بعد مضى ريحها) أي ربح الخمر (لا) أي لم يكن تأخيرهم
(لبعد المسافة) فإنه اذا أخذ في مكان بعيد فلما أتى به الى الامام لم يوجد منه رائحة الخمر فهو هنا يحد
لقيام العذر وقد مر ان محمدا لم يشترط وجود الرائحة (أو وجد منه) أي من الماخوذ (رائحة
الخمر) بدون اقرار ولا بينة (أو تقاها) أي الخمر (أو رجع) المقر بالسكر أو شرب الخمر (عما أقر
أو أقر) وهو (سكران) وفسر السكر بقوله (بان زال عقله) وهو أن لا يعرف الارض من السماء
ولا الرجال من النساء ولا يعرف شيئا هذا عند أبي حنيفة وعندهما من يهذى ويخلط جده بهزله
وعليه أكثر المشايخ وعند الشافعي المعتبر ظهور أثر السكر في مشيه وحر كانه واطرافه (لا)
يجب الحد في هذه الصور كلها اما اذا أقر بعد ذهاب رائحتها وشهد عليه الشاهدان بذلك
فلا تقادم وهو مقدر به وهو زوال الرائحة عندهما خلافا لمحمد فإنه يقدّر التقادم بغير الزمان
ان كان ذلك بالشهادة كافي الزنا وغيره وان أقر به يصح مطلقا ولا يطل بالتقادم واما اذا
وجد منه رائحة الخمر أو تقاها فلا نه يحتمل انه شره مكرها أو مضطرا والرائحة محتملة أيضا فلا
يجب الحد بالشك فان قلت كيف هذا او قد شرطتم في الاول رائحة الخمر وهو هنا لم يوجبوا الحد
بنفس الرائحة لاحتمال الاشتباه قلت التمييز يمكن لمن عاين الشرب والاحتمال لمن لم يعاينه أو نقول
الاحتمال في نفس الروايع قبل الاستدلال والتمييز بعد الاستدلال على وجه الاستقصاء وأما
اذا رجع عن اقراره فلا نه خالص حق الله تعالى فيعمل الرجوع فيه واما اذا أقر وهو سكران
فان الاقرار يحتمل الكذب وفي اقراره زيادة الاحتمال فأورث شبهة فلا يعتبر فيما يندرى
بالشبهات مثل الزنا والشرب ونحوهما الا أنه يقبل اقراره في السرقة في حق المال لانه من
حقوق العباد بخلاف الاقرار بحد القذف والقصاص وغيرهما من حقوق العباد لانه لا يحتمل
الرجوع وبخلاف ما اذا أنفى أو سرق أو شرب في حالة السكر حيث يجب عليه الحد بخلاف
اقراره حيث لا يعتبر ولا يبين منه امر أنه وعند أبي يوسف ارتداده كفر ولو أسلم ينبغي أن يصح
اسلامه كاسلام المكره وهذا اذا سكر بالمحرم واما اذا سكر بالمباح كشرب المضطر والمكره والمخوذ
من الحبوب والعسل والدواء فلا تعتبر قصر فانه كلها لانه بمنزلة الانعام (وحد السمك) من
الاشربة المحترمة وغيرها (و) حد (الخمر ولو) شرب منها (قطرة غمانون سوطا) وقال الشافعي
أربعون لما روى عن أنس رضي الله عنه ان النبي عليه السلام ضرب في الخمر بالجر يد
والنعال وضرب أبو بكر أربعين وبه قال أحمد في رواية ولنا قول علي رضي الله عنه انه اذا شرب
سكر واذا سكر هذى واذا هذى اقرى وعلى المفتري غمانون جلدته رواه الدارقطني ومالك بعناه
وعليه اجماع الصحابة ومرواه كان بحريدين والنعلين فكان كل ضربة بضربتين فكان حجة

لنا والذي يدل على هذا قول أبي سعيد جلد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخمر
 به ابن فلان في زمن عمر رضي الله عنه جعل بدل كل نعل سوطا رواه أحمد وفي الصحيح ان
 عثمان رضي الله عنه أمر علمان بجدا الوليد عثمانين (والعبد) أي لاجله (نصفه) أي نصف
 الثمانين وهو أربعون سوطا لأن الرق منصف (وفرق) الثمانون (على بدنه) لأن تكراار الضرب
 في موضع واحد قد يفضي الى التلف وانما قال (كحد الزنا) تنبيها على انه يتوقى الموضح التي
 استنتجت في حد الزنا وهي الرأس والوجه والفرج على الخلاف المذكور وهذا لا يبرز عنه
 القرو والحشو ويجرد عن ثيابه في المشهور عن أصحابنا لأن سببه متيقن به كحد الزنا بخلاف حد
 القذف لأن سببه غير متيقن به لاحتمال أن يكون القاذف صادقا فيه وعن محمد لا يجرد اظهارا
 للتخفيف بخلاف حد الزنا والله أعلم

هذا (باب) في بيان أحكام (حد القذف) *

وهو في اللغة الرمي مطلقا ومنه القذافة للمقلاع والتقاذف الترامي وفي الشرع رمي مخصوص
 وهو الرمي بالزنا صريحا وهو القذف الموجب للحد وشرطه احصان المقتذوف وبجزم القاذف
 عن اثباته بالينة ولو قال لي بينة حاضرة في المصرا أم به القاضى الى آخر المجلس وعن أبي يوسف
 انه يؤخره الى المجلس الثاني ولو شهدوا عليه بزنا مقدم سقط الحد عن القاذف استحصانا (هو)
 أي حد القذف (كحد الشرب كمة) أي من حيث الكمية وهي العسدد وهو عثمانون جلدة
 (وثوبنا) أي من حيث الثبوت وهو انه انما يثبت بشهادة رجلين كحد الشرب ولا تسمع فيه
 شهادة النساء (فلوقذف) رجل رجلا (محصنا أو) قذف امرأة (محصنة بزنا) بان قال يازاني
 أو زيت ولو قال جاءت فلانة حراما أو جرت بهم أو نحوها لا يجب عليه الحد لأن الجماع الحرام
 قد يكون بشكاح فاسد (حد) القاذف (بطلبه) أي بطلب المقتذوف لانه حقه ضريا (مفرقا)
 على أعضاء القاذف لما ذكرنا في حد الشرب ولا بد من تصور الزنا من المقتذوف حتى لو قذف
 رنقاء أو مجبو بالايحجب عليه الحد وكذلك قذف الآخر لا يوجب الحد لأن طلبه بالإشارة
 وأعله لو كان ينطق لصدقه (ولا يزرع عنه) أي عن القاذف (غير القرو والحشو) لأن ما يمنع
 وصول الالم ولا يزرع غيرهما اظهارا للتخفيف للاحتمال في سببه بخلاف حد الزنا والشرب
 لأن سببه ما يتيقن به (واحصانه) أي احصان المقتذوف (بكونه مكفرا) أي عاقلا بالغا (حرّا)
 مسلما عفيفا عن زنا) فهذا خمس شرائط تدخل تحت قوله تعالى والذين يرمون المحصنات
 فاذا فقد واحد منها لا يكون محصنا (ولو قال اغبره است لا يبك أو است باين فلان في) حالة
 (غضب) ومشاجرة (حد) القائل اذا كانت أمه محصنة لانه قذف لامة حقه لانه اذا كان
 من غير ابيه المنسوب اليه كان من الزنا ضرورة وشرط أن يكون في غضب لانه في غير حالة
 الغضب قد يراد به المعاتبة أي انت لا تشبه أبالك في المرواة والسخا فلا يحد مع الاحتمال وفي حالة
 الغضب يراد به الحقيقة وكذا اذا قال انك ابن فلان لغير ابيه يحد اذا كان في حالة المشاقمة وفي
 حالة الرضا لا يحد والقياس أن لا يكون قذافي الاحوال كلها للاحتمال وجه الاستحصان
 ما يرى عن ابن مسعود رضي الله عنه قال لاحد الا في قذف محصنة أو نفي رجل من ابيه بخلاف
 ما اذا نفي الولادة عن أبيه بان قال است باين فلان ولا فلانة حيث لا يجب عليه الحد في الاحوال

كما هو كذا إذا قال است لأمك فلا يجرد كذا في التحفة لأنه صدق لأن النسب إلى الآباء لا إلى
 الأعمام (وفي حالة غيره) أي غير الغضب (لا) يحذف كذا ثم مثل عدم الحد من باب
 لا يجب الحد فيها بقوله (كنهية) أي كنى القائل غيره (عن جده) لأنه صادق في كلامه فإنه ابن
 ابنه لابن جده (و) كنعو قوله (عربي) أي منسوب إلى العرب وهم الجليل المعروفة وكل من سكن
 بلاد العرب وجريزتها وانطق بلسان أهلها فهو عرب (بأبطل) نسبة إلى النبط وهم جيل من الناس
 بسواد العراق فهم من يذم أحد بالنسبة إليهم وعند مالك والشافعي في قول وأحمد في رواية
 بهذا أن نوبى الشتم وكذا لا يحد في نسبته إلى غير قبيلته وعن مالك يحد في كل نسبة لطفه العار
 عربياً وأحمد (و) كنعو قوله غيره (بابن ماء السماء) لأنه من الغيبة في التشبيه بقاء السماء وهو
 الوصف في الجود والسخاء واللطف والصفاء وكان عمر بن حارثة يلقب بقاء السماء بكرمه
 (و) كذا لا يحد (بنسبة) أي بنسبته غيره (إلى عمه وخاله ووايه) بتشديد الباء وهو الذي ربا له لأنه
 ينسب إليهم عادة شجارات قال أشهب يحد في نسبته إلى هؤلاء عند المناخلة (ولو قال) غيره (بابن
 الزانية) (و) الحال أن (أمه مينة فطلب الولد أو) طلب (الولد أو) طلب (ولده) أي ولد الولد (حدث)
 لأنه قدف محضته بعد موتها ولها ولا مطا ابنته بوقوع الفتح في نسبته بقذفها وعن محمد لا تنبت
 المطالبة لولد البنت ويجوز الطلب لولد الولد مع قيام الولد خلافاً للزفر وكذا لو كان أصل المحسن
 أو زوجه كافراً أو عبداً فإنه أن يطالب بالمطالبة خلافاً للزفر وعند الشافعي لا ينبت هذا الحق إلا للوارث
 حتى لا يكون لابنه الكفار والعبد وأولاد بنته المطالبة وهذا مبني على أن الغالب فيه حق العبد
 عنده فورث وعندنا حق الله تعالى فلا يورث (ولا يطالب ولد وعبد أباه وسببه) وقوله أباه يرجع
 إلى الولد وقوله سببه يرجع إلى العبد (بقذف أمه) لأنهم لا يعاقبان بسببها حتى سقط القصاص
 بقتلها وهذا بالإجماع إلا في رواية عن مالك يطالب أباه بقذف أمه (ويطالع) حدث القذف (يعت)
 (تأخذ وف) وعند الشافعي لا يطل به قال مالك وأحمد وهذا مبني على الأصل الذي ذكرناه
 (لا) يطل (بالرجوع) عن الإقرار لأنه حق العبد وعلى أصل الثلاثة ينبغي أن يطل به (و) لا يطل
 أيضاً (بالعفو) عن القاذف على الأصل المذكور وعلى أصلهم يطل به وكذا على الخلاق على
 الأصل المذكور ولا يجوز الاعتراض عنه ولا عدم التدخّل وعن أبي يوسف إن عفوّه يصح لانتهاه
 الخصومة به (ولو قال) رجل غيره (زنان في الجبل) بالهمز (وعني) أي قصده (العجود) على
 الجبل (حدث) عندهما ولا يصدق لأنه من حرف اللين وذامن عادة العرب وقال محمد يصدق
 ولا يحد لأنه يراد به الصعود في اللغة وقد نوى حقيقة اللفظ وبه قال الشافعي ولو لم يكن به الصعود
 يحد أجماعاً ولو قال زنان على الجبل قبل يحد وقبل لا (ولو قال) رجل غيره (يا زاني وعكس) أي
 المخاطب بأن قال لا بل أنت زان (حدث) أي يحد أن كلامه الآن كل واحد قاذف (ولو قال)
 رجل (لأمرأة يا زانية وعكست) المرأة بأن قالت لا بل أنت (حدث) المرأة لأن قذفها لا يجب
 الحد وقذفه لا يجب اللعان فيه بل بالحد لأن في بدائه قاذفة وهو باطل اللعان لأن الحد ورد
 في القذف ليس بأهل للعان وهو معنى قوله (ولا لعان) ولا باطل في عكسه أصلاً لأن الملائنة يحد
 حد القذف لأن أحصائه لا يطل باللعان والمحدودة لا تلان اسمة وط الشهادته فيجوز لدفع
 اللعان أذ هو في معنى الحد (ولو قالت) المرأة في جواب الرجل في المسائل المذكورة (زنت بك

قوله عمر بن حارثة كذا بخط
 المؤلف والذي في النهاية
 والزيلعي والبنابة للمؤلف
 عامر بن حارثة اه من هامش

بطلاً أي الحد واللعان لا يقال أن تريديه قبل النكاح فيكون ذلك تصديقاً له يقال منها بان كانت
 فيسقط اللعان ويجب عليها الحد لانها قد تقسه وأن تريديه حال قيام النكاح ولو كان منته زناً
 للمعة ابلة لا لجل غضبها فلا تكون مصدقة له ولا فاذقة له فلا يجب عليها الحد ويجب اللعان بمذنبه
 فوجب كل واحد منهما في حال دون حال فلم يجب واحد منهما بالنكاح وكذا لو قالت زينت معك
 بدل قواها زينت بك لا يقال المذكور ولو قالت زينت بك قبل أن تزوجك لم يحد المرأة دون ولو
 كان ذلك كلام مع امرأة أجنبية حدثت المرأة دونه (وان أقر) رجل (بوادئ نفاه) أي نفى نسبه
 منه (بلاعن) لأن نفى ولد امرأته يوجب اللعان ولم يوجد ما يعل ذلك من تصديق أو تعريق
 (وان عكس) الحكم الاقرب بان نفاه أو لانم أقر بانه ولده (حد) الرجل ولا يلعن لانه لما أقر بعد
 ما نفاه سقط اللعان ووجب الحد لا كذا به نفسه (والولد) أي للرجل يعني يثبت نسب الولد منه
 (فيهما) أي في الزوجين لا قراره سابقاً ولا لاحقاً (ولو قال) في المسئلة المذكورة (ليس) الولد
 (بابي ولا يابك بطلاً) أي الحد واللعان لانه انكر الولادة احد لا فيكون انكاراً للزنا بل هو انكار
 للوطء فلا يجب بمثله حد ولا لعان ولهذا لو قال لا جنبي است بابت فلان ولا فلانة وهما ابواء لا يجب
 عليه شيء (ومن قذف امرأة لم يدرك) أي لم يعلم (ابو ولدها) سواء كان الولد حياً أو ميتاً (أو) قذف
 امرأة (لاعت بولد) بان كان اللعان بينهما وبين زوجها ابني ولد قيد بالولد لانها اذا اعنت بغير ولد
 يحد فاذ فيها اعدم أمارة الزنا (أو) قذف (رجلاً وطئ في غير ما سكه أو) بطئ (أمة مشتركة أو) قذف
 رجلاً (مسلم) قد كان (زني في كفره أو) قذف (مكاناً مات عن وفاء لا يحد) في الوجوه كلها اما
 في الاول والثاني فلو جرد امارة الزنا واما في الثالث والرابع فاعدم العقوبة والاصل فيه أن كل من
 وطئ وطأ حراماً لعينه لا يحد فاذنه وان كان محرماً غيره حد فاذنه فالوطء في غير المالك من كل
 وجه كالأجنبية أو من وجه كالامة المشتركة أو في المالك والحرمه مؤبدة كأمته التي حرمت عليه
 بالرضاع أو بالمصاهرة بشرط أن يكون شوب حرمتها بالاجماع أو بالتغير المشهور وعند أبي حنيفة
 يسقط الاحسان حتى لا يحد فاذنه وذكر الكرخي أنه لا يسقط الاحسان به والصحيح الاول ومن
 الحرمة بعينه جارية ابيه والمنكوحه نكاحاً فاسداً والامة المستحقة والمكرمه على الزنا ومنه اذا زنى
 بامرأة ثم اشترى امها او بنتها او تزوجها فوطئها وزنى ابوه بامرأة ثم تزوجها الابن واشترى امها
 فوطئها وكذا لو تزوج محارمه ودخل بها او جمع بين الاخنتين او غيرها من المحارم او تزوج أمة
 على حرمة فوطئها كل ذلك يسقط الاحسان وان كانت الحرمة غير مؤبدة كأمته المتزوجة
 والجوسية لا يسقط احصانه بوطئها وكذا اذا اشترى أمة شرافاً فاسداً او كان في ملكه أمتان
 اختنا فوطئهما او احداهما او وطئ مكاتبته او الحائض او امرأته التي ظاهرها منى او الحرمة
 بالايلاء كل ذلك لا يسقط به الاحسان ولو نظر الى فرج امرأة أو لمسه بأشهوة ثم تزوج امها او
 بنتها واشترى امها فوطئها لا يسقط احصانه عند أبي حنيفة خلافاً له واما في الخامس فلانه
 صادق فيه لأن الزنا يهتق من الكافر حريباً كان أو ذمياً في دار الاسلام أو في دار الحرب فيسقط
 به احصانه واما في السادس فلتسكن الشبهة في حرية المكاتب المذكور لأن الصحابة رضی الله
 عنهم اختلفوا في موته حرراً أو عبداً فأورث شبهة والاحسان لم يكن ثابتاً فلا يثبت بالشك (وحد)
 فاذف واطئ أمة مجوسية (و) فاذف واطئ (حائض و) فاذف واطئ (مكاتبه) لأن ما كنه ثابت فيها

عندهم اخلاقا لابي يوسف (و) كذا حد قاذف (مسلم نكح أمه في) حالة (كفره) أو غيرهما من
المحرم عند أبي حنيفة وعندهم ما لا يحد قاذف هذا وهو مبني على أن كساهم عندهم صحيح
وعندهم ما قد وقدم في النكاح (و) حد (مستأمن قذف مسلمانا) لأنه حق العبد وقد اتزم إيفاء
حقوق العباد وكان أبو حنيفة يقول أولا لا يحد لأن الغالب فيه حق الله تعالى ثم رجع إلى ما ذكر
(ومن قذف) مرارا رجلا واحدا أو أكثر (أو زنى) مرارا عذبة (أو شرب مرارا خذفهو)
أي الحد الواحد الذي حد به يقع (لكل) أي حصول المقصود وللتدخل في العقوبات بخلاف
ما إذا زنى وقذف وشرب حيث يحد لكل واحد حده لعدم حصول المقصود بآله بعض الاختلاف
الاسم باب والاغراض فعلى هذا لو جلد للقذف الأسواط ثم قذف آخر في المجلس فانه يتم الأول
ولاشئ عاينه للثاني للتدخل ولو ضرب للزنا وللشرب بعض الحد فهو رضى أو شرب فانيا حدة
حدامة متانها ولو كان ذلك في القذف ينظر فإن حضر الأول إلى القاضي يتم الأول ولاشئ للثاني
وان حضر الثاني وحده يجاد جلد أمستأنف للثاني وبما في الأول ولو قذف بعد فاعتق ثم قذف آخر
فأخذ الأول فضرب أربعين ثم أخذ الثاني يتم له ثمانون وقال الشافعي رضي الله عنه إن حدة
القذف لا يتدخل إلا إذا قذف جماعة بكلمة واحدة أو واحد برزنا واحد وقدم رأسه فيه
هذا (فصل في) بيان أحكام (التعزير) وهو من العزرو هو الرذودع وأجبت الأمة على
وجوبه في كبيرة لا توجب الحد ثم هو قد يكون بالحس وبالمفع وبتعريض الأذان وبالكلام
العنيف وبالضرب وقد يكون بنظر القاضي إليه بوجه عبوس وليس فيه شئ مقدور وإنما هو
مفوض إلى رأي الإمام على ما تقتضي جناياتهم وقيل هو على مراتب تعزير أشرف الأشراف
وهم العلماء والعلماء والعلماء بالاعلام وهو أن يقول القاضي له بلغني أنك تفعل كذا وتعزير الأشراف
وهم الأمراء والداهاقين بالاعلام والجزأ إلى باب القاضي والمقصود في ذلك وتعزير الأوساط وهم
السوقية بالاعلام والجزأ بالحس وتعزير الأخساء بهذا كله والضرب وعن أبي يوسف أن
التعزير يأخذ الأموال جائزا للإمام وفي المنية رأى رجلا مع امرأته يزني بها أو مع محرمه وهما
مطواعان قتل الرجل والمرأتين معا وبنت التعزير بثمادة رجلين أو رجل وامرأتين لأنه من
جنس حقوق العباد ولهذا يقبل فيه الشهادة على الشهادة ويصح العفو عنه وشعر في حق
الصبيان والتكفيل (ومن قذف مملوكا أو) قذف (كافرا بالزنا) بأن قال يا زاني أو زينت ونحوهما
(أو) قذف (مسلميا) أي بقوله يا فاسقا يا كافرا بحيث يالص بأفاجر يامنافق يالوطي يامن بلعب
بالصبيان يا كل الربا يا شارب الخمر يا ديوث) وهو الذي لا عسيرة له في أهله وقيل الذي يتحقق أن
أمراته على غير الطريق فيسكت عليه (يا مخنث) وهو الذي يوتى كالمرأة (يا خائن يا ابن القعبة)
والقعبة هي التي تأتي بالخبرين الفقي والعناة من جهة الزنا وفي عرف الناس اليوم القعبة هي
التي تتعقب أي تخرج إلى الفاحشة وهي أغش من الزانية لأن الزانية قد تفعل مرارا تأنف منه
والقعبة من تتجاهر به بالاجرة وفي العباب القعبة كلمة مولدة وقال ابن دريد القعبة الفاسدة
الجوف من داء ومنه اشتقت الفاجرة غير أن العرب لم تعرف هذا الاسم (يا زنديق) وهو الذي
يظن الكفر ويظهر الاسلام (يا قرطبان) وهو الذي يرى مع امرأته أو محرمه رجلا يده خاليا
بها وقيل هو السبب للجمع بين اثنين بمعنى غير مدوح قلت هو المعنى الذي يقصده العوام اليوم

بهوهم معزس وهو بكسر الراء وبالسين المهملة وتلحن فيه العوام ويشقون الراء ويأتون
 بالساد وقيل القرطبان هو الذي يبعث امرأته مع غلام بالغ أو مع من ارعاه الى الضيعة أو ياذن
 لهم بالدخول عليها في غيبته (يا ماوى الزواني) وهو الذى يأوى اليه النساء الزانيات (أو)
 يا ماوى (الاصح وس يا حرام زاده) بمعنى يا ولد الحرام وزاده بفتح الزاى وسكون الالف وفتح
 الدال المهملة وفي آخره ما ساكنة ومعناه المولود وقد عرف أن المضاف اليه يتقدم على المضاف
 فى لغة العجم وقوله (عز) جواب المذكور كانه أمانى قدف المأمول والاكافر فلا نه قدف صريح
 بالزنا لكن بشرط اقامة الحد وعوا الاحسان وهو مفعول قدعين التعزير الا أنه لا يبلغ به غاية فى الاول
 والراى فى الثانى الى الامام وفى فتاوى الولوالجى لوقال يا ابن الفاجر يا ابن الفاسقة يا ابن القعبة
 يعز (و) لو قدف مسال (يا) أى بقوله (يا) كى يا تيس يا سارق يا حمار يا خنزير يا قرة يا حية يا حجام يا بقاء
 وهو على وزن فعال بالتشديد من البغي بمعنى الظلم ومعنى الزنا وفى عرف الناس البغاء هو الخنث
 وفى شرح الوفاية ألفاظ البغاء من شتم العوام يتفقهون به فلا يعرفون ما يقولون وفيه نظر
 (يا ماواجر) وهو من يؤجر أهله للزنا ولا يكن معناه الحقيقى المتعارف لا يؤذن بالزنا يقال أجزت
 الاجيرة وأجزه اذا جعلت له على فعله أجرة (يا ولد الحرام يا عمار) على وزن فعال بالتشديد يمكن أن
 يكون من العبر وهو الطبل أو العار وهو السببة والعيب وحكى الفراء رجل عمار اذا كان كثير
 التظواف والحركة كذا (يا ما كس يا منكوس) على وزن فاعل ومفعول من تنكس الرجل تنكسا
 فهو منكوس يقال تعدد ونكسا وقيل التنكس من القوم المقصر عن غاية النجدة والكرم والتكس
 ايضا الضعيف وكل ذلك صفة للذم (يا سخرة) بضم السين وسكون الخاء وهو الذى يستخرفه وأما
 سخرة بضم السين وفتح الخاء وهو الذى يستخرف من الناس (يا سحكة) بضم الصاد وسكون الحاء وهو
 الذى يضحك عليه الناس وأما بفتح الحاء فهو الذى يضحك عليهم (يا كسحجان) قيل هو الذى
 تكون امرأته ساطة بذية اللسان وقال الليث الكسحجان ليس من كلام العرب ومعناه الديوث
 الذى لا غيرة له فان أعرب قيل كسحجان على وزن فعال بكسر الفاء (يا ابلة) يقال رجل ابلة بين البله
 والبلاهة وهو الذى غابت عليه سلامة الصدر وقد بله بالكسر وتبله والمرأة بلبها (يا موصوس) من
 الوسواس بكسر الواو وهو حديث النفس أو من الوسواس بفتح الواو وهو اسم الشيطان وقوله
 (لا) يعز جواب المذكور كانه لانه صريح الكذب فلا يطبق به العار وحكى الهندي واني انه يعز
 فى زماننا مثل قوله يا كاب يا خنزير لانه يراد به الشتم فى عرفنا وقال شمس الأئمة السرخسى
 الاصح عندى انه لا يعز وقيل ان كان المسبوب من الاشراف كالقهاء والعلماء يعز لانه بعد
 سبب فى حقهم ولحقه الوحشة بذلك وان كان من العامة لا يعز وهو هذا أحسن ما قيل فيه ونقل
 الناطقى فى الاجناس عن نوادر أبي يوسف رواية ابن سماعة لوقال يا خنزير يا حمار عزرو
 قال لرجل صالح ذى الرواة يا فاسق يا لص يا مشرك يا كافر يا زنديق عزرو لوقال يا ابن القرطبان
 عزرو وكذا لوقال يا حبة يا خبيث يا سفيه كذا فى الاجناس ولوقال يا ابن العجم وأبوه ليس بجمام
 أو يا ابن الاسود وأبوه ليس كذلك أو قال أنت جمام أو مقة صدأ أو رسته فى لاتعزير فيه وفى
 فتاوى الولوالجى لوقال بالاشئى أو يا منة توق لا يجب عليه التعزير وكذا لوقال يا ساحر يا مقامر
 يا ضحكة ثم قال هكذا ذكرنى بعض المواضع وفيه نظر وانما هو أنه يجب وقال ايضا لوقال يا بلبد

يا نذير حبيب التعزير لانه ألقى الشين به وقال الصدر الشهيد يجب التعزير في قوله يا مامر وقال
 الحاكم في السكافي ان قال يا يهودي أو يا نصراني أو يا مجوسي أو يا ابن اليهودي لاحد عليه ويعزr
 (وأكثر التعزير تسعة وثلاثون سوطاً) عند أبي يوسف تسعة وسبعون سوطاً وعنه
 خمسة وسبعون وعنه انه يقرب كل جنس الى جنسه في قرب اللبس والقبلة من حد الزنا والقذف
 ان غير المحسن أو لا محسن يقرب الزنا من حد القذف صريحاً وعنه انه يعتبر على قدر عظم الجرم
 ومغرمه فابن يوسف اعتبر أدنى الحد في الاحرار ثم نقص سوطاً في رواية وهو القياس وهو قول
 زفر وخسبة في أخرى وهو ما نورد من على رضى الله عنه فقلده وهما نظرا الى أدنى الحد وهو حد
 العبد في القذف وهو أربعون فتعصا منه سوطاً وعند مالك لاحد له ويقوض الى الحاكم وعند
 الشافعي واحد في العبد تسعة عشر (وأقله) أى أقل التعزير (ثلاثة) أى ثلاث جلدات وهكذا
 ذكر القسودرى فكانه يرى أن ما دونها لا يقع به الزجر وليس كذلك بل يختلف ذلك باختلاف
 الأشخاص فلا معنى لتقديره مع حصول المقصود بدونه فيكون موقوفاً الى رأى القاضي بوجه
 بقدر ما يرى المصلحة فيه على ما بين التفسير فيه وعليه المشافعي فجمعهم الله وهو قول الثلاثة (ووضع
 حبه) أى حبس المعتزr (بعد الضرب) اذا كان فيه مصلحة لانه قد لا يحصل الغرض بذلك القدر
 من الضرب (وأشد الضرب التعزير) لانه جرى فيه التخفيف من حيث العدد فلا يخفف من
 حيث الوصف كيلا يؤدي الى فوات المقصود وهو الانزجار ويتبقى المواضع التي تبقى في الحدود
 وعن أبي يوسف انه يضرب فيه الظاهر والالبسة فقط وذكر في حدود الاصل يفرق التعزير على
 الاعضاء (ثم حد الزنا) لأن جناية أعظم حيث شرع فيه الرجم (ثم حد الشرب) لأن جناية
 الشرب مقلوع بها شهادة الشرب والاحضار الى الحاكم بالراثة (ثم حد القذف) لأن سببه
 يستعمل جواز صدق العاذف وقد جرى فيه التغليظ من حيث رد الشهادة التي تنزل منزلة قطع
 لسانه فيخفف من حيث الوصف وعند مالك البكل سواء وعن أحمد حد الزنا أشد من التعزير
 (ومن حد أو وزرغانات قدمه حد) يعني لا يجب به شيء على أحد لان إقامة الحد من الواجبات
 والواجب لا يجمع الضمان كالفاء والبراع اذا لم يتجاوزا المعتاد وقال الشافعي يجب الدية في بيت
 المال لانه اذا مات يكون خطأ من الامام فضمن خطئه فيما يقيمه من الاحكام في بيت المال
 (بخلاف الزوج اذا عزز زوجته لترك الزينة أو لترك الاجابة اذا دعاها الى فراشه أو لاجل
 ترك الصلاة المفروضة أو ترك الغسل) من الجناية (أو لاجل الخروج من البيت) بغير اذنه
 فهذه خمسة أشياء يجوز للرجل أن يضرب زوجته فيها مقيد بشرط السلامة فاذا ماتت يجب
 الضمان فان قلت يريد على هذا اذا جامع امرأته فماتت من الجماع أو أفضاها حيث لا يجب عليه
 شيء عند أبي حنيفة ومحمد وان كان الجماع مباح ولم يقمدها بشرط السلامة قلت انما لا يجب لاجل
 وجوب ضمان المهر في ابتداء ذلك الفعل فلوجب الدية بموتها كان فيه ايحاج ضمانين بمقابلة
 مضمون واحد وهو منافع البضع وذلك لا يجوز والله تعالى أعلم

• هذا (كتاب) في بيان أحكام (السرقه) •

هي على وزن فعلة بفتح الفاء وكسر العين من سرق يسرق من باب ضرب يضرب وهو في اللغة
 أخذ الشيء خفية بغير اذن صاحبه مالا كان أو غيره وفي الشرع (هي) اى السرقة (أخذ مكلّف)

أى عاقل بالغ فلا يتعلق بسرقة المجنون والصبي شئاً (خفية) أى من حيث الخفية والاستسرار
 ابتداء وانتهاء إذا كانت السرقة بالثأر وابتداء لا غير إذا كانت بالليل كما إذا انقب الجدار على
 الاستسرار وأخذ المال من الخالك مكارية جهرية قطع أيضاً لانه وقت لابطحقة الغوث فيه فلولم
 يكتب فيه بالخفية ابتداء لا امتنع القطع فى أكثر السارق لا سيما فى ديار مصر بخلاف الثأر لانه
 وقت بطحقة فيه الغوث وانما شرط أن يكون خفية على زعم السارق حتى لو دخل دار انسان
 فسرق وأخرجته من الدار وصاحب الدار يعلم ذلك والسارق لا يعلم أنه يعلم قطع وان كان يعلم
 أن صاحب الدار يعلم ذلك لا يقطع لانه جهر واتصاف (قدر) على انه مفعول المصدر أى قوله
 أخذ مكاف وهو مضاف الى قوله (عشرة دراهم) وهى نصاب السرقة عندنا وعند الشافعى قدر
 ربع دينار وعند مالك قدر ثلاثة دراهم لما روى انه عليه السلام قطع فى ثوبين مجن ثمنه ثلاثة دراهم
 رواء الجماعة وفى لفظ قيمته ثلاثة دراهم غير أن الشافعى قال كانت قيمة الديار على عهد النبي عليه
 السلام اثني عشر درهماً والثلاثة ربعها والربع هو المعتبر قلنا قال ابن عباس وابن عمر رضى الله
 عنهم كانت قيمة المجن الذى قطع فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة دراهم ولما اختلفوا
 فى قيمة المجن مع انقائهم أن النصاب مقداره ذهباً الى الأكثر ليقين به لأن أحد الم يقل ان
 العشرة لم يقطع فيها وما دونها مختلف فيه فلا يجب القطع للشك والمعتبر فى هذه الدراهم وزن
 سبعة مثاقيل كفاى الزكاة وقوله (مضروبة) بالجر لانه صفة للعشرة وأشار به الى انه اذا سرق
 فضة غير مضروبة وزنها عشرة أو أكثر فقيمتها أقل من عشرة مضروبة لا يقطع وعلى هذا أو على
 الفضة أو الزئوف اذا سرقها ووزنها عشرة وقيمتها أقل أو قيمتها عشرة ووزنها أقل لا يقطع وقيل
 المضروبة وغير المضروبة فيه سواء والاول أصح وثبت القيمة بقول رجلين عدلين لهما معرفة
 بالقيم وقوله (محررة) نصب على الخصال من العشرة أى محفوفة بالحرز ولما كان الحرز بثمين
 أشار اليه ما بقوله (بمكان) وهو ما يبعد الاحراز لامتعة فيه كالدرور والبيوت والصندوق والحنوت
 ونحوها (أو حافظ) كن جلس فى الصحراء أو فى المسجد وفى الطريق ومعه متاع محفوفه وسواء
 كان نائماً أو مستيقظاً وكان المتاع عنده بمضمرته أو تحتته هو الصحيح (فقط) أى اذا كان كذلك
 تم قطع يده بالقيود المذكورة (أن أقز مرة) عنده ما وعنده أبى يوسف لا يقطع الا اذا أقر مرتين
 فى مجلسين متتابعين لانه حذفت به عدد الاقرار فيه بعدد الشهود وبه قال زفر وأحمد وإسحاق
 الاقرار مرة مظهريه فيكتفى به كفاى القصاص وذكر بشر رجوع أبى يوسف الى قواههما (أو شهد
 رجلان) لانه حذفت لا يقبل فيه الا شهادة الرجال ويجب أن يسألهم الامام عن ماهية السرقة
 وكيفيتها وما كانا وزمانها ويسأل المسروق منه هل هو أجنبي أو قريب من السارق أو زوج
 ويحسبه الى أن يسأل للثمة بخلاف التعزير على مامر (ولو) كان السارق (جمعاً) أى جماعة
 (و) الحال أن (الاتخذ بعضهم قطعوا) أى الجمع كلهم (أو أصاب لكل) واحد منهم (نصاب)
 أى عشرة دراهم لان المعتادينهم أن يتولى بعضهم الاخذ ويستعد الباقيون للدفع ولولو يصب
 لكل نصاب لا قطع وقال مالك يقطعون بنصاب واحد كالتقصاص قلنا التقصاص يتعلق بسبب
 لا ينفرد وهو ازهاق الروح فينسب الى جميعهم بخلاف السرقة وسواء فى ذلك نرجوا معه من
 الحرز أو بعده أو خرج هو بعدهم فى فورهم لان بذلك يحصل التعاون وفيه خلاف زفر وهو

يقول ان الانخراج من الحوزة يثبت من الحامل فيقتصر عليه ولو كان فيهم صغيرا ومجنونا سقط
 الحد من الباقيين عندهما وقال أبو يوسف ان تولى الاخذ الصغير والمجنون لا يجب عليهم القطع
 وان أخذ الكارعة قلاع وجب (ولا يقطع) المارق (بجش) أي بسرقة خشب الا العجاج
 والابنوس فإنه يقطع فيه ما والاخشيب الممول لانه وجد في فيه صنعة تربى قيمته على قيمة
 الاصل (وحشيش) أي حشيش كان حتى الوصية والحنا وقيل فيه ما للقطع في بلادنا لانهم ما
 يحرزان (وقصب ومك) سواء كان طريا أو مالحا (وطير) بجميع أنواعه حتى البط والدجاج
 والحمام وفي شرح الطحاوي لا يقطع على سارق الطير سواء كان صيدا البر أو صيدا البحر وفي الجامع
 الصغير رجل سرق طيرا يساوي عشرة دراهم لا يقطع وراهم لا يقطع وقال الفقيه أبو الليث في شرح الجامع
 الصغير اختلاف المشايخ فيه قال بعضهم أراد به الطير الذي يكون صيدا سوى الدجاج والبط
 فيجب فيه ما للقطع لانه من الأهل وقال بعضهم لا يجب القطع في جميع الطيور وهذا القول
 أصح (وزرنج) بأنواعه (ومغرة) بالفتحات الثلاث والغين المجهمة ويجوز تسكين غينها وهي العين
 الاحمر (ويورة) بالواو لا بالهمزة لان هذه الاشياء مباحة الاصل وكان القياس القطع في الزرنج
 لانه يحرز ويصان في ذلكا كبن العطارين كسائر الاموال وعند الشافعي يقطع بكل مال لو كان
 نصيبا الا في التراب والماء والسرقين والاشربة المطربة لانه مال محرر وبه قال مالك وأحمد وهو
 رواية عن أبي يوسف (و) كذا لا يقطع في (فاسكة ومطبة) بأنواعها حتى العنب والرطب
 في الاصح (أو) سرقها وهي (على شجر) لانها مما يسارع اليه الغصاة ولذلك قال عليه السلام
 لا يقطع في ثمر ولا كثر رواه أبو داود وغيره والكثير بفتح الكاف والثناء المثلثة الجمار وهو شئ أيضا
 ابن يخرج من رأس الغنم وقال أبو عبيد الكثر جمار النخل في كلام الانصار وهو الجذب أيضا
 وقال ابن دريد أهل العراق يسهون الجمار الجذب وقال صاحب الهداية وقيل الودي وهو
 الغسيل وهو صغار النخل قلت هذا التفسير لم يثبت في قوانين اللغة وذكر الطائري من قال الكثر
 المطلب أو صغار النخل فقد أخطأ وفي الصحاح الجمار صغار النخل وفيه خلاف الثلاثة أيضا
 (و) كذا لا يقطع (في ابن ولحم) سواء كان طريا أو قديدا المذكورنا وفيه خلاف الثلاثة أيضا وكذا
 لا يقطع في الطعام في القمح للضرورة وفي المنتقى لم يفصل بين الطعام وغيره وقد جاء في حديث عمر
 رضي الله عنه لا يقطع في عام سنة ولا في مدق معاق (و) كذا لا يقطع في (زرع لم يحد) لانه
 لم يوجد فيه الاسرار (و) كذا لا يقطع في (أشربة) مما ربة أو غيره طرية بخلاف الخل والعسل
 فإنه يقطع فيه ما بالاجماع وفي المجز قال أبو حنيفة لا يقطع في الخل لانه قد صار خمر امرؤ في نوادر
 أبي يوسف لا يقطع في الرب والجلاب (و) كذا لا يقطع في (طنبور) بضم الطاء وطبل ودف ومزمار
 ويربط لانه يتأول فيها الانكار والامر بالمعروف وعند بعض الشافعية يقطع في دف وأخواته اذا
 بالغ نصابا بعد نقص ماله في وقناوي اللولوا لحي رجل سرق طبلا للغزاة وهو يساوي عشرة
 نسكك وانه واختار انه لا يقطع فيه لانه كما يصلح للغزو يصلح للهو فتمكنت الشبهة (و) كذا لا يقطع
 في (مصحف ولو) كان (محملي) وقال الشافعي يقطع لانه مال مئة وم به قال مالك وأحمد وهو
 رواية عن أبي يوسف وعنه انه يقطع اذا بالغت حليته نصيبا قلنا يتأول نفسه القراءة والحلية تبع له
 (و) كذا لا يقطع في (باب مسجد) لعدم الاسرار (و) كذا لا يقطع في (صليب ذهب وشطرنج)

بكرات بن (وترد) يفتح النون وهو الذي تابعه الأفرنج تناول الكسر بخلاف الدراهم التي
عليها الختمال ويقطع عند الشافعي وبعض الخنابلة في الصليب الذهب والشرنج والترد وعن
أبي يوسف أن صليب الذهب إذا كان في المصلى أي موضع صلاتهم لا يقطع وإن كان في بيت آخر
يقطع (و) كذا لا يقطع في (مسعى حر ولو) كان (مع حلى) لأن الحر ليس بعمال وما عليه تبع له
وقال أبو يوسف يقطع إذا كان عليه حلى يافع النصاب وبه قالت الثلاثة والخلاف في غير المميز وفي
المميز لا يقطع إجماعا وإن كان عليه حلى لأنه خداع (و) كذا لا يقطع في (عبد كبير) لأنه غصب
(ودفاتر) لأن المقصود ما فيه ما هو ليس بعمال ولوسرق الكواغد والجلود قبل الكتابة يقطع وفي
الغاية والمراد من الدفاتر صحائف فيها كتابة من هريرية أو شعرا أو حديث أو تفسير وغير ذلك
بخلاف دفاتر الحساب وهي دفاتر أهل الديوان حيث يقطع فيها إذا بلغت نصابا لأن المقصود من
أخذها الأوراق وقال السارح وفي دفاتر الأدب روايتان في رواية ملحقه بالحساب وفي رواية
ملحقه بالاحاديث والتفسير والفقهاء (بخلاف) سرقة العبد (الصغير) والمراد به غير المميز لأنه مال
وليس له يد معتبرة على نفسه فصار كالدواب وقال أبو يوسف لا يقطع فيه كافي الكبير والمميز لأنه
أدعى وإن كان مالا من وجه وإن كانت قيمته أقل من نصاب وفي أذنه شيء مثله يقطع باعتبار الظاهر
(و) بخلاف دفاتر الحساب لأنه لا يقصد ما فيه ما هو كان المقصود كإغداها كما ذكرنا في قطع إذا بلغت
نصابا وعند الثلاثة يقطع في الكل وقوله (وكاب) عطف على ما ذكر من الأشياء التي لا يقطع فيها
لأنه مباح الأصل (و) كذا لا يقطع في (فهد) لأنه مثل الكاب (و) كذا لا يقطع في (دف وطبل
وبربط ومن مار) لما ذكرنا مع الخلاف فيها أو كان ينبغي أن يذكر هذه الأشياء عند قوله وطنبور
(و) كذا لا يقطع (بخيانة ونهب واختلاس) لقوله عليه السلام ليس على خائن ولا نهب ولا
مختلس قطع رواء أحمد وأبو داود وغيرهما وصححه الترمذي والانتساب والاختلاس الاختطاف
لكن اختلاس الاختطاف بالتعاقف وقبل الانتساب أن يأخذ على وجه العلانية فها من ظاهر
بلدة أو قرية والاختلاس أن يأخذ من اليد سرقة جهارا (و) كذا لا يقطع (بنش) أي بسبب
نيس القبور وأخذ الكفن منها سواء كان القبر في بيت مقفول أو كان في الصخرة لقوله عليه
السلام لا قطع على الحقتي وهو النباش بلغة أهل المدينة وقال أبو يوسف يقطع لقوله عليه السلام
من نيش قطعناه وبه قالت الثلاثة قلنا هذا غير مرفوع بل هو من كلام زياد وذكر في آخره من قتل
عبد قتلناه ومن جدد جددناه ولا تكاد ثبت هذا أبدا ولئن ثبت فهو محمول على السياسة فيمن
اعتاد ذلك ونحن نقول بذلك إذا رأى الإمام فيه مصلحة (و) كذا لا يقطع في سرقة (مال عامة)
وهو مال بيت المال (أو مال مشترك) بينه وبين المسروق منه لا شبهة (و) كذا لا يقطع في السرقة
من مدينه (مثل دينه) من جنسه والدين حال لأنه استيفاء دينه وإن كان مؤجلا يقطع قياسا ولا
يقطع استحسانا وكذا إذا سرق زيادة على حقه لأنه بمقدار حقه بصير - شر بكافيه في شبهة وإن
سرق من خلاف جنس حقه فإن كان نقدا لا يقطع في الصحيح لأن الثقة دين جنس واحد حكمه وإن
كان عروضا يقطع لأنه ليس باستيفاء وإنما هو استبدال فلا يتم إلا بالتراضي وعن أبي يوسف
لا يقطع (و) لا يقطع أيضا (بنش) أي بسرقة شيء قد قطع فيه (و) الحال أنه (لم يتغير) عن حالته
الاولى وإن تغير بأن كان غزلا فسرقة فأنقطع فيه ثم رده إلى صاحبه فله به أو نحو ذلك ثم سرقة يقطع

فيه ثانياً والقياس أن يقطع وإن لم يتغير عن حاله وهو قول الشافعي ورواية عن أبي يوسف لقوله عليه السلام فإن عاذ فاقطعوه من غير فصل ولذا أن القطع واجب سقوط عصمة المالية فلا يقطع (ويقطع) السارق (بسرقة الساج) بالجيم وهو نجس عظيم جسداً ولا يثبت إلا في بلاد الهند ويجعل منها إلى سائر البلاد (واقفاً) مقصود رجوع قتاة وهي خشبة الرمح ألفها منقلبة عن الواو (والابنوس) بفتح الباء معرب (والصنبل والفصوص والخضروا المياقوت والزبرجد واللؤلؤ) لأن هذه الاشياء من أعز الاموال فصارت كالذهب والفضة وفي الاختيار لا يقطع في العجاج مالم يعمل فإذا عمل فيه شيء يقطع فيه ولا يقطع في الزجاج مطلقاً وقيل في المصنوع يقطع ويقطع في العود والمسك والاذهان والورس والزعفران والعنبر لما ذكرنا وقال الفقيه أبو الليث في شرح الجامع الصغير ذكر هشام عن محمد لا يقطع في اللؤلؤ والمياقوت ونحو ذلك لأن أصله مباح كـ الزرنين ونحوه (و) كذا يقطع في (الاولاني) المتخذة من الخشب كالفصاع والحفان (والابواب المتخذة من الخشب) إذا كانت في الحرز وكانت خفيفة لا يشغل جملها على الواحد لأنه لا يرغب في سرقة الابواب الثقيلة وإن كانت مركبة على الباب لا يقطع فيها إلا غير محرزة وكذا لا يقطع في البواري والآجر والفخار بخلاف الحصير البغدادى حيث قالوا يجب القطع فيها إذا بلغت نصافاً وكذلك الحصير الاسكندراني

هذا (فصل في) بيان أحكام (الحرز) وهو في اللغة الموضع الحزين وهو الموضع الذي يجوز فيه الشيء أي يحفظ وفي الشرع ما يحفظ فيه المال عادة كالدار والحانوت والخيمة أو الشخص بنفسه والمراد من الحرز ما لا يعتصم به مضيقاً (ومن سرق من ذى رحم محرم) منه لا يقطع لأنه مأذون شرعاً في دخول حرزهم وقال الشافعي يقطع لا طلاق النص وبه قال مالك وأحمد ولو سرق من بيت ذى الرحم المحرم مال غيره لا يقطع لعدم الحرز وبالعكس يقطع لوجوده وينبغي أن لا يقطع في الولاد للشبهة وقوله (لأبرضاع) نفى الحكم السابق يعني يقطع إذا كانت المحرمة بسبب الرضاع والحكم المذكور من نفى النفي اثبات والمعنى أنه إذا سرق من بيت أبيه من الرضاع أو ابنه أو أخيه ونحو ذلك يقطع لعدم الشبهة وعن أبي يوسف أنه لا يقطع إذا سرق من أمه من الرضاع لأنه يدخل عليه إعادة بخلاف آخره من الرضاع قال الشارح وقوله لأبرضاع لا حاجة إلى إخراجها لأنه لم يدخل في ذى الرحم المحرم قلت ليس كذلك لجواز أن يكون ذارحم من النسب ومحرمان الرضاع فحينئذ يحتاج إلى إخراجها (و) كذا لا يقطع إذا سرق الزوج (من زوجته) كذا إذا سرق الزوجية من (زوجها) بلريان الانبساط بين الزوجين في الحرز والمال وقال الشافعي في قول يقطع لا طلاق النص وبه قال مالك وأحمد في قول آخر يقطع في الزوج فقط وعن مالك إذا سرق من بيت سوى البيت الذي هم فيه يقطع (و) كذا لا يقطع إذا سرق العبد من (سبيده) كذا إذا سرق من (زوجته) أي زوجة سيده (و) كذا إذا سرق من (زوج سيده) لأنه مأذون له في الدخول عادة (و) كذا إذا سرق الرجل من (مكاتبه) لأنه له حق في أكسابه ولهذا لا يجوز له أن يتزوج أمة مكاتبه (و) كذا إذا سرق من (ختنه) وهو زوج كل ذى رحم محرم منه (ومصهره) وهو كل ذى رحم محرم من امرأته وهذا عند أبي حنيفة وقال لا يقطع في الفصلين لعدم الشبهة في المال والحرز وبه قالت الثلاثة وله أن الخلوة معهن مباح والدخول عليهن لازمة

معتاد فاورث شبهة (و) كذا لا يقطع اذا سرق (من معتم) لشبهة (و) كذا اذا سرق من (حمام)
 لاختلال الحرز عند ابائهم اروا ما بالليل فانه يقطع وعند الثلاثة يقطع مطلقا اذا كان فيه حافظ
 وعن أبي حنيفة اذا سرق ثوبان تحت رجل في حمام يقطع كالسرق من المسجد وصاحبه عنده
 وظاهر المذهب انه لا يقطع لانه حرز مكافئ الا انه اختل بسبب الاذن في دخوله فلم يعتبر الحرز
 بالحفاظ بخلاف المسجد لانه ليس بجورأصلا فاعتبر فيه الحرز بالحفاظ وأفتى به محمد رحمه الله
 (و) كذا لا يقطع اذا سرق من (بيت اذن في دخوله) كالحانات وحوائت التجار اذا كانت
 السرقة نهرا فلو سرق منها لا يقطع وقوله (لم يقطع) جواب المسائل المذكورة كلها (ومن
 سرق من المسجد متاعا ورثه) أى صاحبه (عنده قطع) لانه محرز بالحفاظ (وان سرق ضيف من
 أضافه أو سرق شيئا ولم يخرج من الدار) يقطع اما في الاول فلا تنافي لانه لا يقطع في الدار
 فلم يمتنع الاخذ من كل وجه (وان أخرجه) أى الشيء المسروق (من حجرة الى الدار) أى الى
 صحنها بان كانت الدار كبيرة وفيها حجر ومنازل وفي كل حجرة مقصورة وحى مكان يستغنى به أهله
 عن الانتفاع بصحن الدار فيكون أخرجه اليه كخراجه الى السكة لان كل مقصورة حرز
 على حدة (أو أغار) ينخص (من أهل الحجر) على أهل (حجرة) أخرى فيما اذا كانت الدار كبيرة
 لانها بمنزلة الحلة بخلاف ما اذا كانت صغيرة فان حكمها حكم مكان واحد فلا يقطع الساكن
 ولا المأذون له بالدخول فيها اذا سرق من بعض مقاصرها (أو نقب) السارق البيت (فدخل وأفتى
 شيئا) من متاع البيت (في الطريق) ثم خرج (ثم أخذه) يقطع عندنا وقال زفر لا يقطع لانه ان رماه
 وتركه أو أخذه غيره لا يقطع فذا اذا أخذه بنفسه وانما أنه يخرج من الحرز بنفسه فتمت السرقة
 بخلاف ما اذا تركه لانه مضيع لاسارق أو وجده على حمار فساقه وأخرجه) لان سيرا الحمار مضاف
 اليه وقوله (قطع) جواب المسائل الاربعة كلها (وان ناول) السارق المسروق شخصا (آخر من
 خارج) البيت بعد النقب والدخول فيه لم يقطع المناول لانه لم يوجد منه الاخراج ولا الخارج
 لانه لم يوجد منه هتك الحرز وعن أبي يوسف أن على الداخل القطع على كل حال وأما الخارج
 فان أدخل يده يقطع والا لا وبه قال الشافعي (أو أدخل يده في بيت) من النقب (وأخذه)
 فكذلك لا يقطع لما روى عن علي رضي الله عنه الاصل اذا كان نظريفا لا يقطع قيل كيف ذلك
 قال أن ينقب البيت ويدخل يده ويخرج المتاع من غير أن يدخل هو وفيه خلاف أبي يوسف
 أيضا (أو طر) أى شق (صرة خارجة من كم) فذلك لا يقطع لان الرباط من خارج فبالطرق
 يتحقق الاخذ من الظاهر فلم يوجد هتك الحرز ولو كان مكان الطر حل الرباط ينعكس الحكم
 لانه عكس العلة وعن أبي يوسف أنه يقطع في الاحوال كلها توضيحه اذا حل الرباط وأخذ
 الدراهم فان كان الرباط خارجا والدراهم في باطن الكم قطع لانه يحتاج الى أن يدخل يده وان
 كان الرباط داخل والدراهم في ظاهر الكم فحل الرباط لم يقطع والصرة هي الخرقعة التي تشد
 فيها الدراهم والمراد ههنا هو الكم المشد وفيه الدراهم يقال صررت الدراهم أصرها اذا
 شدتها (أو سرق من قطار بهيمة أو) سرق (حولا) من ظهور دابة فكذلك لا يقطع لعدم الحرز
 وقوله (لا) يقطع جواب المسائل الخمس كلها (وان شق الحبل وأخذه منه) أى من الحبل (أو سرق
 جوالقا) بضم الجيم (فيه متاع و) الحال أن (ربه) أى صاحبه (يحفظه أو نائم) ليسه (أى على

الحوالت (أو أدخل يده في صندوق) صير في (أو) أدخل يده (في جيب غيره أو) في (كمه فأخذ المال قطع) في الكل لوجود السرقة من الحوز والله أعلم

* هذا (فصل في) بيان (كيفية القطع وإثباته) * أي إثبات القطع (تقطع عين السارق من الزند) وهو الرسخ لقراءة ابن مسعود رضي الله عنه فاقطعوا أيامهم ما وهي مشهورة بخازن القميد بها وأما كونه من الزند فلما صح أنه صلى الله عليه وسلم لم قطع السارق من الزند وهو حجة على من قال يقطع الأصابع فقطوعاً على الخوارج في قواهم فتقطع من المنكب (ويحسم) بالحاء المهملة أي يكوى كي يقطع الدم أقوله عليه الصلاة والسلام فاقطعوه ثم احسموه رواء الدارقطني (و) يقطع (رجله اليسرى إن عاد) إلى السرقة أقوله عليه الصلاة والسلام إن عاد فاقطعوه وعليه الإجماع (فإن سرق ثانياً) لا يقطع ولكنه (يحسم حتى) أي إلى أن (يتوب ولم يقطع) في المرة الثالثة وقال الشافعي "تقطع يده اليسرى وفي الرابعة رجله اليمنى" أقوله عليه الصلاة والسلام فاقطعوه وبه قال مالك وإجماع الأصحاب رضي الله عنهم حين حسمهم على رضي الله عنه بقوله إنني لستخني من الله تعالى أن لأدع ليدأبطش بها ورب لا يعيش عليها ولم يحتج أحد منهم بالرفوع فدل على عدمه وما رواه لم يثبت قال الطحاوي تتبعنا هذه الآثار فلم نجد شيئاً منها أصلاً وبهذا لم يقتل في الخامسة وإن ذكر فيماروي ولئن صح فهو محمول على السباسة أو على النسخ ثم شبهه عدم القطع في الثالثة بقوله (كن سرق) أي ككمه لا يقطع من سرق (و) الحال أن إجماعهم اليسرى مقطوعة أو شلاء) لأن فيه نفوت جنس المنفعة وهو البطش أو المشي (أو) كانت (أصبعان منها) أي من اليسرى مقطوعة أو شلاء (سواها) أي سوى الإبهام لما ذكرنا بخلاف ما إذا كانت أصبع واحدة سوى الإبهام مقطوعة أو شلاء لأن قوتها لا يوجب خلافاً في البطش ظاهراً (أو) الحال أن (رجله اليمنى مقطوعة) لا يقطع رجله اليسرى لما ذكرنا بخلاف ما إذا كانت يده اليمنى شلاء أو ناقصة الأصابع فإنه يقطع في ظاهر الرواية لأن استيفاء النافص عنده تعذراً كاملاً جائز (ولا يضمن يقطع اليسرى من أمر بخلافه) بأن أمره الحياكم يقطع عنه سواء قطعه أعمداً أو خطأ عن دأبه خفيفة لأنه أخافه خيراً وقال يضمن في العمل لأنه خالف الأمر وبه قال الشافعي ومالك وقال زفر يضمن في الخطأ أيضاً وهو القياس وهذا إذا عين له الإمام أو الحاكم اليمنى بأن قال له اقطع يميني هذا أو أما إذا أطلق يأن قال له اقطع يده ولم يعين لا يضمن القاطع بالاتفاق وكذا لو أخرج السارق يساره وقال هذه يميني لأنه قطعها بأمره هذا كله إذا كان بأمر الإمام وأما إذا قطعه أحد قبل أن يقضى الغاضى ولم يؤمر به يجب القصاص في العمد والدية في الخطأ اتفاقاً وبسقطاً قطع عن السارق لأنه مقطوع اليد ويجب عليه ضمان ما سرق لعدم القطع حداً (وطلب المسروق منه شرط القطع) حتى لا يقطع وهو غائب لأن الخصومة شرط اظهرها ولا فرق في ذلك بين الشهادة والقرار وقال الشافعي لأحاجة إلى حضوره في الإقرار دون البيعة وقال ابن أبي ليلى لا يشترط حضوره أصلاً وفي البدائع إذا أقر أنه سرق من فلان الغائب يقطع استحساناً ولا ينتظر حضور الغائب وتصديقه وقيل عندهما ينتظر وعند أبي يوسف لا (ولو) كان المسروق منه (مودعاً) بفتح الدال (أو) كان (غاصباً أو) كان (صاحب الربا) وهذا واصل بما قبله يعني الخصومة شرط ولو كان واحداً من هؤلاء فية قطع بخصومته وكذلك بخصومة المستعير

والمستأجر والمضارب والمستبضع والقابض على سوم الشراء والمترهن والاب والوصى ومولى
الوقف وكل من له يد حافظة وقال زفر والشافعي لا يقطع الا بخصوصة المالك لان شبهة الاذن
بالاخذ والتحمل قائمة من المالك فالتقطع لا يجب بالشبهة ولنا ان هذه سرقة ظهرت بجملة كاملة
بخصوصة معتبرة لثبوت حقهم في الانتفاع واليد كالمالك (ويقطع بطلب المالك لو سرق منهم)
أى من المودع والغاصب وصاحب الربا كما ترى (لا يقطع) (بطلب المالك او طلب
السارق لو سرق من سارق بعد القطع) صورته قطع سارق بسرقة فسرق منه بعد القطع لم
يكن للسارق ولا للمالك أن يقطع السارق الثاني لان المال غير متقوم بعد القطع في حق الاول
فلم ينقصه وجبه لقطع بخلاف ما اذا سرق منه قبل أن تقطع يده حيث يكون له ولرب المال
القطع وليس للاول ولاية الاسترداد في رواية وفي رواية له ذلك ليرده على المالك (ومن سرق شيئا
ورده) أى الشيء المسروق (قبل الخصومة الى مالكة) لم يقطع لان الخصومة شرط لظهور السرقة
وعن أبي يوسف انه يقطع اعتبارا بما اذا ردّه بعد المرافعة وهذا ظاهر فيما اذا ردّه بعد القضاء
بالقطع وكذلك اذا ردّه بعد ما شهد الشهود قبل القضاء استحسانا ولورد على ولده وأذى
رجله ان لم يكن في عيال المسروق منه يقطع لعدم الوصول اليه حقيقة وحكما وان كان في عياله
فهو وكردّه الى المالك فلا يقطع ان كان قبل المرافعة وكذلك لو ردّه على امرأته أو أجنبي
مسانهة أو مشاورة وعبد ولورده الى والده أو جدّه أو والدته أو جدته وليس في عياله لا يقطع
لان اهولا شبهة الملك ولودفع الى عيال هؤلاء يقطع (أو ملكه) أى أو ملك السارق المسروق (بعد
القضاء) بالقطع لم يقطع أيضا لان الامضاء من القضاء في الحدود ولم يوجد كغيره وأوصاف الشهود
بالعمى والخرس والردّة والفسق في هذه الحالة وعن أبي يوسف انه يقطع وهو قول زفر والشافعي
وأحمد في رواية لوجود السرقة الموجبة لقطع (أو ادعى) السارق (أنه) أى المسروق (ملكه)
بعد ما شهد الشاهدان بالسرقة عليه لا يقطع أيضا للشبهة وقال الشافعي يقطع ما لم تقم بينة حتى
لا ينسد باب الحد (ونقصت قيمته) أى قيمة المسروق (من النصاب) من حيث السعر بعد القضاء
قبل القطع لم يقطع أيضا وعن محمد أنه يقطع وهو قول زفر والشافعي وأحمد لوجود النصاب عند
الاخذ ولنا ان النصاب لما كان شرطاً لقيامه عند الامضاء ولو نقصت قيمته بنقصان
العين بأن كانت قيمته يوم سرق عشرة دراهم ويوم القطع أقل فانه يقطع وقوله (لم يقطع) جواب
المسائل الاربعة (ولو أقرأ) أى لو أقر اثنان (بسرقة ثم قال أحدهما عو) أى المسروق (مالي لم
يقطع) سواء أذعيا قبل القضاء أو بعده قبل الامضاء لان السرقة تثبت على الشركة وتطل الحد
عن أحدهما برجوعه فأورث شبهة في حق الآخر بخلاف ما لو قال سرق أنا وفلان كذا وفلان
ينكر حيث يقطع المقر ادم الشركة بتكذيبه وفيه خلاف أبي يوسف وهو يقول لانه أقر بفعله
مستتره وقد بطلت الشركة فلا تثبت عليه أن الشركة للمالم تثبت بانكار الآخر صارفعه له
كالعدم وعدم فعله لا يحل بالوجود منه كقوله قتل أنا وفلان فلانا وقال الآخر ما قتلت قتاد
المقر وحده (ولو سرقا) أى ولو سرق اثنان (وغاب أحدهما وشهد) على صيغة المجهول أى شهد
اثنان (على سرقتهما) أى على أنهما قد سرقا (قطع الآخر) وهو الحاضر لان سرقة تثبت بالجملة
وكان أبو حنيفة أو لا يقول لا يجب عليه القطع لان الغائب ربما يدعى الشبهة عنده حضوره ثم

رجع وقال يقطع (ولو أقر عبد بسرقة قطع) عنه أي حنيفة (وترد السرقة إلى المسرورق منه)
 أن كانت قائمة وإن كانت هالكة لا يضمن وقالوا إن كان العبد ما ذوناله أو مكاتباً أو كان المال
 المسرورق مستهلكاً فكما قال أبو حنيفة وإن كان محجوراً عليه والمال قائم في يده فعند أبي يوسف
 يقطع والمال للمولى الآن بصدقة المولى فيدفع إلى المسرورق منه وقال محمد لا يقطع والمال
 للمالك الآن بصدقة المولى وقال زفر لا يقطع في الوجه كاهما والمال للمولى الآن يكون ما ذوناله
 في التجرارة فيصح إقراره في المال أو بصدقة المولى لأن إقراره بالقطع يتضرر به المولى فلا يقبل
 إقراره عليه قلنا صحته إقراره من حيث أنه أدى ثم يتعدى إلى المأينة في ضمنه فيصح ولمحمد أن
 إقرار المحجور عليه بالمال باطل فلا يقطع به بخلاف المأذون له لأن إقراره بما في يده من المال
 صحيح فيصح في حق القاطع تبعاً ولا يبي يوسف أنه أقر على نفسه بالقطع فيصح وعلى المولى بالمال
 فلا يصح والقطع قد يجب بدون المال كما إذا قال الثوب الذي مع عمر وسرقته من زيد فانه
 يقطع ولا يصدق إقراره في الثوب ولا يبي حنيفة أن إقراره بالقطع قد صح لكونه آدمياً فيصح
 بالمال بناءً عليه لأن الإقرار يلاق حالة البقاء والمال فيها تابع للقطع حتى تستقطعه من المال
 باعتبار القاطع ويستوفي القاطع بعد هلاك المال فاصل هذا الخلاف راجع إلى أن المال أصل
 أو القاطع أو كلاهما فعنده القاطع هو الأصل والمال تابع وعند محمد المال هو الأصل فلا يثبت
 القاطع بدونه وعند أبي يوسف كلاهما أصل وحكي الطحاوي أن الأقاويل الثلاثة مروية عن أبي
 حنيفة فقول الأول أخذه محمد والثاني أخذه أبو يوسف (ولا يجتمع قطع) يد السارق (وضمن)
 المال عندنا مطلقاً يعني في الهلاك والاستهلاك واليسار والاعسار وعند الشافعي يجتمع بينهما
 مطلقاً لانهما حقان مختلفان في السبب فيستوفي كل منهما لأن القاطع حق الشرع وسببه ترك
 الانتهاء عما ينبغي عنه والضمن حق العبد وسببه أخذ المال وبه قال أحمد وزفر وعند مالك
 يجتمع بينهما إذا كان السارق موسراً وإن كان معسراً فلا وأما اليسار فشرط عند ابن القاسم
 من حين السرقة إلى القاطع وعند أشهب إلى أن تقام عليه السرقة ولنا قوله عليه السلام لا غرم
 على السارق بعد قطع يمينه أخرجه الدارقطني رواه أبو حنيفة عن ابن مسعود ولم يرو عنه غيره
 خلاف فإن قلت الحديث معلول قال الدارقطني وفي أسناده سعيد بن إبراهيم وهو مجهول ويروى
 من وجوه كلها لا تثبت ولو سلم احتمال أنه أراد بنفي الغرم بنفي العذاب في الآخرة ويحتمل أنه أراد
 أجره الحسد أو يحتمل أنه أراد بنفي الضمان أبداً كما كان في بدء الإسلام ومع هذه الاحتمالات
 لا يمكن الاحتجاج به انتهى الضمان قلت قول الدارقطني لا يقبل إذا انفرد وانما تكلموا
 في الحديث من حيث أسناده لأنه رواه المسور عن عبد الرحمن بن عوف والمسور لم يلقه وهذا إن
 ثبت فهو وصفة الأرسال والنبي عليه الصلاة والسلام ذكر الغرم منكراً في موضع النبي والشكوة
 في موضع النبي ثم قد تنقح عنه جميع أنواع الغرم وقال الفقيه أبو الليث في شرح الجامع الصغير
 روى عن محمد بن الحسن رحمه الله أنه قال إنما لم يثبت عليه الضمان في الحكم والقضاء وأما فيما
 بينه وبين الله تعالى فالضمان واجب وهذا القول أحسن (وترد العين لو) كان (قائماً) يعني
 إذا قطع السارق وكانت المسرورة قائمة في يده ترد على صاحبها القمام ملكه فيما وإن كانت
 هالكة لا يضمن وإن استهلكها فكذا في رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة وهو المشهور وفي

رواية الحسن عن أبي حنيفة يضمن وعن ابن جماعة عن محمد أنه يفتي بإداء القيمة لأنه أنلاف
 ما لا يحظو ولا يبرحق ولا يحكم به لأنه يؤدي إلى إيجاب ما ينافي القلع وكذلك في قاطع الطريق
 إذا أخذ ما لا وقتل نفسه يفتي بإداء الضمان والدية وكذا الباقي لأن السبب قد انعقد وتعذر
 الحكم إعراض فلا يعتبر في حق افتوى وفي الكافي هذا إذا كان بعد القلع وإن كان قبله فإن قال
 المالك أنا أضمنه لم يقطع عندنا وإن قال أنا اختار القلع يقطع ولا يضمن (ولو قلع) السارق
 (لبعض السرقات) بأن سرق سرقات فهو ولجميعها ثم بعد ذلك (لا يضمن شيئا) عند أبي حنيفة
 وقال يضمن كافة إلا التي قطع بها ولو حضر واجبة و قطع يده بحضورهم لا يضمن شيئا بالاتفاق
 خلا للشافعي إهمان المسقط للضمان القلع وهو حصل للعاصر فلم يوجد له غيره فبقيت أموالهم
 معصومة وله أن الواجب بالكل قطع واحد حقه الله تعالى فإذا استوفى كان للكل وعلى هذا
 الخلاف إذا سرق من واحد نصبا جارا ثم قطع لأجل نصاب واحد (ولو شق) السارق (ما سرق)
 وأن كان ثوبا شقه نصفين (في الدار) قبل أن يخرج منه منها (ثم أخرجه) و قيمته عشرة دراهم
 بعد الشق (قطع) عندهما لأن الشق ليس بسبب موضوع الملك شرعا وإنما هو سبب للضمان
 وإنما ثبت الملك ضرورة أن لا يجتمع البدلان في ملك واحد ومثله لا يورث الشبهة وقال أبو يوسف
 لا يقطع لأنه أحدث فيه سبب الملك فصار شبهة وهذا الخلاف فيما إذا اختار تضمين النقصان
 وأخذ الثوب وإن اختار تضمين القيمة وترك الثوب عليه لا يقطع اتفاقا وهذا إذا كان النقصان
 فاحشا وإن كان يسيرا قطع بالأجاعة ونكاه أو في الفرق بين الفاحش واليسير فيل أن واجب
 الخرق نقصان ربع القيمة فصاعدا فهو فاحش ومادونه يسير وقيل ما يصلح الباقي لثوب فهو فاحش
 واليسير ما يصلح وقيل ما ينقص به نصف القيمة فاحش ومادونه يسير وما فوقه استهلاك والصحيح
 أن الفاحش ما يفوت به بعض العين وبعض المنفعة واليسير ما يفوت به شيء من المنفعة بل
 يعيب به فقط وهذا الخيار ثبت ما لم يكن اتلافا وإذا كان اتلافا فله تضمين جميع القيمة
 من غير خيار وبذلك السارق الثوب ولا يقطع وحدا لا تلاف إن ينقص أكثر من نصف القيمة
 (ولو سرق شاة فذبحها) في الدار (فأخرجها لا) يقطع لأن السرقة تمت على اللحم ولا قطع فيه
 (ولو صنع) السارق الذهب أو الفضة التي سرقها (دراهم أو دنانير قطع وردها) أي الدراهم
 والدنانير إلى المسروق منه عند أبي حنيفة وقال لا يسيل إلى المسروق منه عليها وأصل هذا
 الخلاف في الغصب في أن الغاصب هل يملك الدراهم والدنانير بهذه الصنعة أم لا بناء على أنها
 متقومة أم لا فعنده لا يملك لأنهم لا يتقوم وعندهما يملك لمتقومها ثم وجوب القلع عنده لا بشكل
 لأنه لم يملكها على قوله وقيل على قولهم لا يجب القلع لأنه ملكه قبل القلع وقيل يجب
 لأنه صار بالصنعة شيئا آخر فلم يملك عينه وعلى هذا الخلاف لو اتخذه حليما أو أنية (ولو) سرق
 ثوبا ثم (صبغه حجر فقطع لا يرد) أي لا يجب عليه رده (ولا يضمن) أيضا عندهما وقال محمد يؤخذ
 منه الثوب ويعطى ما زاد الصبغ فيه لأن عين ماله قائمة من كل وجه وهو أصل والصبغ تبع
 فكان اعتبار الأصل أولى ولهم أن يصبغ السارق في الثوب قائم صورة ومعنى وحق صاحب
 الثوب قائم صورة لا معنى حتى إذا هلك عنده أو استهلكه لا يجب عليه الضمان فكان حق السارق
 أحق بالترجيح وعند الثلاثة يؤخذ منه الثوب بلا ضمان شيء (ولو) صبغ السارق الثوب

(أو دبره) على صيغة المجهول أي يرذ السارق الثوب المروق على مالكه عند أبي حنيفة
 بما أن الالان السواد نقصان عنده وقال أبو يوسف ليس له أخذه لأن السواد زيادة متصلة وقال محمد
 ذر كالأحر فبرده إلى المالك ويضمن المالك ما زاد الله به في

• هذا (باب) في بيان أحكام (قطع الطريق) •

شرطه في ظاهر الرواية الثلاثة الأولى أن يكون من قوم لهم قوة وشوكة والثاني أن لا يكون في
 مصر ولا في ما بين القرى ولا بين مصرين والثالث أن يكون بينهم وبين المصر مسير متصفر وعن أبي
 يوسف أنهم لو كانوا في المصر ليلاً وفيما بينهم وبين المصر أقل من مسيرة - فري يجري عليهم أحكام
 قطع الطريق وعليه الفتوى لمصلحة الناس (أخذ قاصد قطع الطريق قبله) أي قبل قطع الطريق
 ومراده قبل أن يقتل نفساً وقبل أن يأخذ ما لا قال السارح الهاء ترجع إلى غير مذكور ومراده
 أنه راجع إلى ما قلنا من قولنا قبل أن يقتل نفساً وقبل أن يأخذ ما لا وعذا تعطف جداول الضمير
 يرجع إلى قطع الطريق كما ذكرنا لأن أحوال قاطع الطريق أربعة الأولى أن يأخذ قبل قتل النفس
 وأخذ المال أشار الشيخ إلى ذلك بقوله قبله ثم بين حكم هذا الفصل بقوله (حبس حتى يتوب) أقوله
 تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية والمراد منه والله أعلم التوزيع على الأحوال
 لتفاوت الجنايات ففي الحالة الأولى هو الحبس وهو النفي المذكور في الآية المذكورة لأن الحبس
 نفي لهم ودفع لفسادهم وعند مالك الإمام مخير أي متى شاء من هذه الجزئة فعل بكل واحد من
 الجناية لأن كلمة أو تقتضي ذلك قلنا انها مقابلة بالجنايات فاقضت الانقسام وعند الشافعي ينفي
 من البلد وعنه يجبس سنة أشهر وعنه يجبس سنة وعنده أجد يشرد ولا يترك في بلديا ويأمر إليه (وإن
 أخذ) قاطع الطريق (مالمعصوماً) بأن كان مسلماً أو ذمياً واحترزه عن مال المستامن فإنه غير
 معصوم (قطع يده ورجله من خلاف) وهي الحالة الثانية المذكورة في الآية وهي أن يؤخذ بعد
 ما أخذ المال ولم يقتل النفس وأصاب كل واحد منهم نصاباً فإنه يقطع يده اليمنى ورجله اليسرى
 وعند مالك أي مقدار سرق قطع (وإن قتل) قاطع الطريق نفساً محرمة ولم يأخذ المال (قتل حداً)
 أي من حيث كونه حداً حق الله تعالى (وإن عفا الولى) أي ولى المقتول وهو واصل بما قبله أي
 ولو عفا الأولياء لم يلغى إلى عفوهم وشرطه أن يكون القتل موجبا للقصاص من مباشرة الكل
 وقال الشافعي الواجب قصاص لأنه قتل بازا قتل قلنا القطع حق الله تعالى فكذلك القتل لأنه
 قسمه وتسمية جزاء يشعر بذلك لأنه اسم لما يجب لله تعالى وهذه هي الحالة الثالثة (وإن قتل) قاطع
 الطريق نفساً (وأخذ) المال وهي الحالة الرابعة وحكمها ما ذكره بقوله (قطع) يده ورجله من
 خلاف (وقتل وصلب) فالحاصل أن الإمام مخير عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه بين أمور
 ثلاثة أن شاء قطع وقتل وصلب على ما مر ذكره وإن شاء قتل فقط أشار إليه بقوله (أو قتل) وإن شاء
 صلب أشار إليه بقوله (أو صلب) وكل هذه الأفعال على صيغة المجهول وفاعلها في الحقيقة هو
 الإمام ويقول أبي حنيفة قال زفر وعند محمد يقتل أو يصلب ولا يقطع وأبو يوسف معه في المشهور
 وعن أبي يوسف أنه يصلب مطلقاً يعني قبل القتل وبعده وعند الشافعي واحد يصلب فقط ولا يقطع
 وعند مالك أن كان جاداً يصلب والا فلا (ويصلب) قاطع الطريق حال كونه (حياً) ثلاثة أيام
 (ويبيع) أي يطن (بطنه برمح حتى يموت) لأن هذا أبلغ في الردع وعن الطحاوي أنه يقتل ثم

يصلب وهو قول الشافعي ولا يترك أكثر من ثلاثة أيام لأنه يتغير ويؤذي الناس وهو الأصح عند
 الشافعي وعن أبي يوسف أنه يترك حتى تقطع ويسقط لاه أبلغ في الإرداع وعن أحمد يترك بقدر
 ما يحصل التشنج من مالك وهو مقوض إلى رأي الإمام (ولم يضمن) فاطع الطريق (ما أخذ) من
 المال بعد ما أقيم عليه الحد كما في السرقة الصغرى (وغير المباشر) من قطاع الطريق (كالمباشر)
 في الأخذ والقتل حتى تجرى أحكامه على الكامل بمباشرة بعضهم وقال الشافعي لا يجحد إلا بالمباشرة
 كحد الزنا لأنه حكمه يتعلق بالحاربة فيستوي فيه الرد والمباشر كاستحقة السهم في الغنمة
 (والعصا والجرح) في القتل (كأنه يمت) لأن قطع الطريق يحصل بالقتل بأي آلة كانت بل يأخذ
 المال بغير قتل أو بجرح لا خافه على مامر بخلاف القصاص لأنه بقصد القتل والقصد مبطن
 لا يعرف فيستدل عليه باستعمال آلة القتل (وان أخذ) فاطع الطريق (ملا وجرح قطع) يده
 ورجله من خلاف (وبطل) حكم (الجرح) لأنه لما وجب الحد حقا لله تعالى واستوفى بقطع اليد
 والرجل سقطت عصمة النفس حقا للعبد كما سقطت عصمة المالك (وان جرح) فاطع الطريق (قطط)
 أي ولم يقتل ولم يأخذ مالا لا يجحد لأن هذه ليس فيها حد فلا يسقط حق العبد فيقتص فيما فيه
 قصاص وبأخذ الأرض في غيره وذلك إلى الأولياء (أو قتل) فاطع الطريق نفسا (فتب) قبل أن
 يؤخذ فذلك لا يجحد لله توبة ويصير الأمر إلى الأولياء في القصاص والأرض على مامر (أو كان
 بعض القطاع غير مكلف) بأن كان صبياً أو مجنوناً فذلك لا يجحدون كلهم لأن اجتزاء واحدة فاقعة
 بالكر فكان فعل البعض بعض العلة فلا يتقرب عليه الحكم وعن أبي يوسف إذا باشر العقلاء منهم
 القتل يجحد الباقيون لأن المباشر هو الأصل حتى إذا كان المباشر هو الصبي أو المجنون فالحكم
 بالعكس وبه قالت الثلاثة وفي قوله غير مكلف إشارة إلى أن المرأة إذا قطعت الطريق تجرى عليها
 الأحكام وقيل لا لأنه يكون فاطعة طريق لأن بينهما الاتصال للعراب وعن أبي يوسف أنها تقطع
 ولا تصلب والآخر في هذا كالصبي خلافاً لأبي يوسف (أو) كان بعض القطاع (ذا رحم محرم من
 المظروع عليه) فذلك لا يجحدون لأن القاذلة كالحرة قد حصل الخلل في الحرز في حقهم فسقط
 الحد وسواء كان المال المأخوذ مشتركاً بين من قطع عليهم الطريق أو غير مشترك وهو الصحيح
 وعند الثلاثة يجحد كغيرهم وإذا سقط الحد كان القصاص والتضييع إلى الأولياء (أو قطع بعض
 القاذلة على البعض) فذلك لا يجحدون لأن الحرز واحد فصارت القاذلة كبيت واحد (أو قطع)
 شخص الطريق ليلاً أو نهاراً (بمصر) أي في مصر (أو) قطع ليلاً أو نهاراً (بين مصرين) فذلك
 لا يجحدون لأن قطع الطريق بالمارة ولا يتحقق ذلك في مثل هذه الأماكن لأن الغوث يلحقهم
 ساعة فساعة فلا يمكنهم المكث فيه وعند الشافعي يكون فاطع الطريق في المصر لوجود حقيقة
 القطع وعن أبي يوسف أن قصده أن يصر بالمسلاح تجرى عليهم أحكام قطاع الطريق
 وإن قصدوا بالجرا والخشبة فإن كان خارج المصر فذلك الحكم لأن الغوث لا يلحقهم وإن كان
 بقرب منه وإن كان في المصر فذلك بالليل لأن الغوث لا يلحقهم وإن كان بالنهار لا يجري
 عليهم أحكام قطاع الطريق واستحسن المشايخ هذه الرواية وبه يفتي وقوله (لم يجحد) جواب
 المسائل المذكورة من قوله وإن جرح إلى هنا وإذا لم يجحد يكون الأمر للأولياء أشار إليه بقوله
 (فأقام) أن اقتص (الولي) أي ولي المقتول في المسائل المذكورة إن شاء (أو عفا) عنهم

في القصاص والمال جميعا لان الحق له (ومن خنق في المصر غير مرة) اراد انه عمل الخنق عادة له
(قتل به) أي بسبب ذلك سياسة دفع الشره وقتلته عن العباد وفي قوله غير مرة إشارة الى انه
لا يقتل مرة واحدة وقال في الهداية ومن خنق رجلا حتى قتله فالدية على عاقلته عند أي خنقة
وفي الجامع الصغير محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة في الرجل يخنق رجلا لا بخنقة خنق حتى
قتله قال فالدية على عاقلته فان وجد وقد خنق غير مرة في المصر وغير المصر فلا امام أن يقتله
وذكر الخنقة من الخواص وأراد بها أن القصاص لا يجب مع ذلك وقال نفرا لاسلام البرزوى
خنقة الخناق هي الور وما يجري مجراه وايس ذلك بشرط امكنه في على العادة

* هذا (كتاب) في بيان أحكام (السير) *

وهو جمع سيرة وهي الطريقة خبرا كان أو شرا ومنه سيرة العمرين أي طريقتهم واسمى هذا
الكتاب بذلك لانه يجمع سير النبي صلى الله عليه وسلم وطرقه في مغازيه وبره الصالحة رضى الله
تعالى عنهم وما نقل عنهم في ذلك (الجهاد) هو بذل الطاقة وتحمل المشقة في سبيل الله لاعلاء
كلمته ونصرة دينه وهو (فرض كفاية) أما كونه فرضا فلقوله تعالى اقتلوا المشركين وغيرهم من
الآيات التي فيها الامر بقتالهم واقوله عليه السلام أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله
الا الله الحديث وأما كونه كفاية فلا نه لم يشرع لعينه اذ هو قتل وافساد في نفسه واثما شرع
لاعلاء كلمة الله تعالى واعزاز دينه ودفع الفساد عن العباد فاذا حصل من البعض سقط عن
الباقيين كصلاة الجماعة ورد السلام وأشار بقوله (ابتداء) الى أن قتال الكفار فرض
وان لم يبدأ المأمرون النصوص وقال الثوري لا يجب المبدء دونوا ويجوز القتال في الاشهر
الحرم وقال عطاء لا يجوز قلنا تحريم القتال في الاشهر الحرم منسوخ وانصابه على الطرية
بتقدير في أي في ابتداء الامر منا وان لم يكن منهم (ان قام به) أي بالجهاد (بعض) من الناس
(سقط عن الكل) أي عن الذين جاهدوا والذين لم يجهدوا وهذا حكم فرض الكفاية
أن البعض اذا قام به يسقط عن الباقيين كما ذكرنا (والا) أي وان لم يقم به البعض (اغوا) أي
اثم الكل (بتركه) لانه واجب على الكل فيأثمون بتركه (ولا يجب) الجهاد (على صبي) لعدم
الخطاب (وامرأة وعبد) لاشتغالها بمجنونة الزوج والمولى (وأعمى ومقعور واقطع) أي
مقطوع اليدين لعجزهم (واللازم) (و) الجهاد (فرض عين ان هجم) أي غاب (العسوق) فحينئذ
يتعين على الكل (فتخرج المرأة والعبد بلا اذن زوجها وسيده) لان الفروض المتعينة
متقدمة على حق المولى والزوج أصله صلاة الفرض وكذا الولد يخرج بغير اذن والديه وفي غير
التغير العام لا يخرج الابانهم ما وكذا كل سفر فيه خطر وان لم يكن فيه خطر فلا بأس بأن يخرج
بغير اذنهم ما اذ لم يضيعة ما والا جداد والجدات مثلهم ما عند عدمهم ما وكذا المدين لا يخرج
الابان الدائن الا في التغير العام (وكره الجمع) يضم الجيم وهو الذي يضربه الامام على الناس
لأنهم يخرجون الى الجهاد (ان وجد في) أي شئ من مال الغنيمة الموضوع في بيت المال
لانه يشبه الاجر على الطاعة فحقه حرام فيكره ما أشبهه (والا) أي وان لم يوجد في بيت
المال (لا) يكره الجمع لاسان الحاجة وقد أخذ النبي صلى الله عليه وسلم دروعا من صفوان

عند الحاجة بغير رضاه وعرضي الله عنه كان يعزى العزب عن ذي الجلالة ويعطى الشاخص
 فرس القاعد وقبل يكره أيضا والصحيح الأول والشاخص هو الذائب إلى العدو وأصله من
 شخص من مكان إلى مكان إذا سار في ارتفاع فاذا سار في حـدور فهو هابط كذا قاله ابن دريد
 (فإن حاصرناهم) أي الكفار (ندعوهم إلى الإسلام) أو لا ماروى عن ابن عباس رضي الله
 عنهم أنه قال ما قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم قومًا قط إلا دعاهم رواد أجعد (فإن أسلموا)
 كف قنا عن قتالهم لحصول المقصود (والأ) أي وإن لم يسلموا ندعوهم (إلى) أداء (الجزية)
 لما روى أنه عليه السلام كان إذا أمر أميرًا على جيش أو سرية أهره به في حديث فيه طول
 رواه أحمد ومسلم والترمذي وصححه هذا في حق من تقبل منه الجزية كأهل الكُتُب والمجوس
 أو عبدة الأوثان من العجم وأما من لا تقبل منه كالمزديتين وعبدة الأوثان من العرب فلا ندعوهم
 إلى أداء الجزية لعدم القاطنة إذ لا يقبل منهم إلا الإسلام (فإن قبلوا) أداء الجزية (فليس مالنا)
 من المنافع (وعليهم ما علينا) من المضار (ولا نقاتل من لم تبلغه الدعوة) يفتح الدال وكذا
 في الدعوة إلى الطعام وإما في التسبب فكسر الدال كذا لكافة العرب إلا عدى الرباب فانهم
 يكسرون دعوة الطعام ويفتحون في التسبب وقبل الفتح في الطعام والضم في الحزب والكسر
 في التسبب وإنما نقاتل من لم تبلغه الدعوة (إلى الإسلام) لما روى ما من قائلهم قبل الدعوة
 يأثم للنبي عنه ولا يغرم خلافًا للشافعي (وندعونديا) أي استجبنا بأبوابه ونصب على التمييز (من)
 بلغت الدعوة وبالغية في الانداز ولا يجب ذلك لما روى عن البراء بن عازب أنه قال بعث رسول
 الله صلى الله عليه وسلم رطمان الأنصار إلى أبي رافع فدخل عبد الله بن عتيك بيته ليلا فقتله
 وهو نائم رواه أحمد والبخاري وفي المحيط تقديم الدعوة إلى الإسلام على القتال كان في ابتداء
 الإسلام حين لم ينتشر الإسلام ولم يستفرض وأما بعد ما انتشر واستفاض وعرف كل مشرك إلى
 ما ذا يدعى يميل له القتال قبل الدعوة (والأ) أي وإن لم يقبلوا الجزية (نستعين بالله تعالى) عليهم
 (ونحنهم بنصب المجانيق) على حصونهم وأسوار مدائنهم وهو جمع منجنيق لما روى الترمذي
 أن النبي صلى الله عليه وسلم نصب المنجنيق على أهل الطائف وأحرق رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بؤيرة كان فيها تختل وهو بضم الباء الموحدة موضع من بلد بني النضير (و) نهار بهم أيضا
 بأنواع الحراب نحو (حرقهم) بالنار أو أدهقهم ودمهم وأتعتهم ونحو ذلك (وغيرهم) بتسبب
 المياه على دورهم وبساتينهم وعلى أنفسهم أيضا (وقطع أشجارهم وأفساد زروعهم) أو يارسال
 الدواب فيها أو اطلاق النار ونحو ذلك (ورمىهم) بالنبال والحجارة لأن في هذه الأشياء الخاف
 الكبت والغلبتهم وتفرق شملهم وهذا كله بالإجماع إلا في رواية لكشافعي وأحمد تفعل بهم
 ما يفعلونه بنا وقوله (وان تترسوا ببعضنا) وأصل جماعته يعني يجوز رميهم وإن كانوا تترسوا
 ببعض المسلمين الذي عندهم من الأسرى أو التجار لأن دفع الضرر العام يجوز مع الضرر الخاص
 ولكن يقصدون بالرمي الكفار لأن التميز بالنمة ممكن وهو معنى قوله (ونقصدهم) أي الكفار
 حتى لو أصيب منهم لم يجب عليه الكفارة ولا الذببة وعند الثلاثة لا يرمون أن تترسوا بهم إذا علم
 أنهم مسلمون به الآن يخافوا أنهم زاعم قبيح الكفارة والذبة عند الإصابة وبه قال الحسن
 (ونهيها) أي نهانا الشارع (عن إخراج مصحف) إخراج (أمر أفي سرية) وهي أربعة مائة

رجل حال كونهما (يخاف عايمهما) لما فيه من تعريض المصحف على الاستحقاق وهو المراد بقوله
 عليه السلام لا تسافر وأيا قرآن في أرض العدو وقبل قايى القرآن وتعريض المرأة على الضاع
 والقتال وان كان العسكر عظيمًا فلا بأس باخراجهما لأن الغالب عليه السلامة (و) نهينا أيضا
 عن (عذر) أى خيانة ونقض عهد (وغلول) وهو السرقة في المغنم (و) عن (مثلة) أى ما هو
 أن يجدها المقتول أو يقطع عضو منه لقوله عليه السلام لا تمثلوا ولا تغسروا ولا تقتلوا أوله
 رواه أحمد وابن ماجه وفي الاختصار انتهى بعد الظفر بهم ولا بأس به قبله لأنه أبلغ في كبرهم
 واضربهم وهذا حسن (و) نهينا أيضا عن (قتل امرأة) لما يرى أنه عليه السلام نهى عن قتل
 النساء والصبيان رواه البخارى ومسلم وآخرون (و) عن قتل (غير مكاف) مثل الصبيان
 والجهانين لما روينا (و) عن قتل (شيخ فان) لقوله عليه السلام لا تقتلوا شيخافنا الحديث
 رواه أبو داود (و) عن قتل (أحمى ومعد) أهدم تحقيق الحرب منهما وقال الشافعى يقتل
 وكذلك الشيخ (الآن يكون أحدهم) أى أخذ هؤلاء الذين لا يجوز قتلهم (ذا رأى) أى صاحب
 رأى وتدير (فى) أمر (الحرب أو) يكون أحدهم (ملكاً) فحينئذ يقتل لأن قتل كسر شوكتهم
 وإزالة ضررهم عن المسلمين وقد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل دريد بن الصمة وكان
 ابن مائة وعشرين سنة وقيل ابن مائة وستين لأنه كان صاحب رأى وهو أحمى (و) نهينا
 أيضا عن (قتل أب مشرك) لقوله تعالى وصاحبهما فى الدنيا معروفا وليست البسادة بالقتل من
 المعروف (وليأب الابن) يعنى ليقبض عنه إذا أدرك فى الصف أو غيره (ليقتله غيره) لحصول
 المقصود بقتل غيره وإن لم يكن نعمة من يقتله لا يمكنه من الرجوع حتى لا يعود حرباً علينا ولا يكتبه
 يلجئه الى مكان يستسلك به حتى يجي غيره فيقتله وإن قصد الأب قتله ولم يكتبه دفعه الأبقلة
 فلا بأس بقتله لأن هذا دفع عن نفسه وهوله أن يدفع أباه المسلم بالقتل إذا قصد الأب قتله فالكافر
 أولى وكذا أنه أن يؤثر حياته ألا ترى أنه لو كان الابن ما يكتفى أحدهما فلا بد أن يشربه
 وإن كان الأب يموت عطشا وهذا يحبس الأب بنفقة ولده دون دينه ومع هذا الوقت لا يجب عليه
 شئ لعدم العامم وأجداده وجداته من قبل الأب والام كابويه ولا يكره قتل أخيه وحاله وجمعه
 المشركين بخلاف أخيه الباغى حيث لا يجوز له قتله وكذا يجوز له قتل ابنه الكافر لأنه لا يجب
 احبائه ولهذا لا يجب عليه نفقة ابنه الممارب (ونصالحهم) أى الكفار (ولو) كان الصلح (بمال)
 يؤخذ منهم أو يدفع اليهم (إن) كان الصلح (خيراً) فى حق المسلمين لقوله تعالى وإن جنحوا للسلم
 فاجتنب لها أى أن مالوا الى الصلح بخلاف ما إذا لم يكن فيه خير لأنه يكتفى بترك جهاد صورة
 ومعنى وهو فرض فلا يجوز تركه من غير عذر ثم المال الذى يؤخذ منهم بالصلح يصرف بمصارف
 الجزية (ونبذ) أى تنقض الصلح بعد حصوله (لو) كان نقضه (خيراً) لأن المصلحة لما بدأت كان
 النقض جهاداً ويكون النبذ على الوجه الذى كان الأمان فإن كان منتشرًا يجب أن يكون
 النبذ كذلك وإن كان غير منتشر فإن أمنهم واحد من المتباينين سرًا نكتفى بنبذ ذلك الواحد وهو
 على قياس الأذن بالجهاد إذا ما ألهم مدة قرأى نقضه قبلها وأما إذا مضت المدة يهل الصلح
 بعضهم فلا ينبذ اليهم وإن كان الصلح على جعل فتنقه قبل مضى المدة رده عليهم بمحضه (ونقاتل)
 بعد الصلح (الابن لو خان ملكهم) لأن النبذ لنقض العهد وقد انتقض بالخيانة منهم (و) يصلح

(المرتدين بلا) أخذ (مال) منهم لان الاسلام مرجو منهم بشان زنا خيرا قالهم طه عافيه اذا كانت فيه مصلحة وانما يؤخذ منهم مال لانه يشبه الجزية وهم لا تقبل منهم الجزية فكذا هذا (فان أخذ) المال منهم على الصلح (لم يرد) عليهم لان أموالهم غير موصومة (ولم يبع سلاحهم) أى من أهل الحرب لورود النهى فيه وكذا السكران والحديد والرقيق سواء قبل الصلح أو بعده (ولم يقتل من آمنه) منهم (حر أو حررة) لان أمان واحد حر من المسلمين كافر أو واحدا أو جماعة صحيح لقوله عليه السلام ذمة المسلمين واحدة يمس بها أذانهم رواه احمد الذمة العهدة وأذانهم أى آقاؤه عبدوا وهو الواحد وأجاز عليه السلام أمان أم حثاني رجلان من المشركين يوم فتح مكة فبارواه البخارى ومسلم وأحمد وانما ذمة الجزية فى الواحد لان الرقيق ايس من أشل الجهاد (ونبذ) الامام أمان الواحد (لو) كان (شركيا) بأن كان فيه مفسدة رعايته لم يلح المسلمين ويؤذبه الامام لان قراره برأيه (وبطل أمان ذمى) لانه منهم بهم (و) أمان (أسير وناجر) لانهم امنه وروان تحت أيديهم فلا يخافونهم والامان يكون من الخوف وكذا أمان المسلم الذى أسلم فيهم ولم يهاجر اليه (و) أمان (عبد محجور) عليه (عن الغمال) عندهما وعند محمد يجوز أمانه لاطلاق مارون بن ابويه قال الشافعى ومالك وأحمد فى رواية وذكر الكرخى ان أبى يوسف مع محمد وإيهما انه نصرت على المولى وانه لا يعرى عن احتمال الضرر والله أعلم

* هذا (باب) فى بيان أحكام (الغنائم وقسمتها) *

(ما) أى كل بلد (فتح الامام) من بلاد الكفر (عنوة) يعنى قهر أو غلبة واستصباح على التمييز فهو مخبر فيه ان شاء (قسم بنينا) أراد بين الغنائم بعد اخراج الخمس (أو أقرأها) أيما (وضع الجزية) على رؤسهم (والخراج) على أراضيهم وقال الشافعى ليس له ذلك لانها صارت للغنائم بواسطة استيلائهم وقهرهم فلا يجوز أخذها منهم وبه قال أحمد فى رواية ولما ماروى عن عمر رضى الله عنه أنه قال أما والذي نفسى بيده لو لأن أترك الناس يبايئوا ليس لهم من شئ ما نعت قربة الا قسمنا كما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر لكنى أتركها خزانة لهم يقتسمونها رواه البخارى وفعل عمر رضى الله عنه به واد العراق ما ذكرنا بواقع الصحابة ولم ينكر أحد على ذلك فيكون ذلك اجبا على الصحابة رضى الله تعالى عنهم ولوطابت أنفسهم بوقف أراضيها عليهم بقية ما عدا الشافعى وأحمد وعند مالك فى رواية وأحمد فى رواية تصير وقتا عليهم بنفس الظهور وعندهما يخير الامام بين القسمة والوقف وقال بعض أصحابنا الاولى القسمة بين الغنائم عند حاجتهم فلم تكن لهم حاجة تغتلبونائب المسلمين وهذا كما فى العقار وأما المنقول وحده فلا يجوز به المن عليهم لانه لم يرد فى الشرع (وقتل) الامام (الاسيرى) ان شاء كما قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى قريظة فانه قتل مقاتلتهم واستبق ذرايرهم (أو استرق) الامام أى جعلهم ارقاء ففعلوا الشرع مع اتباع المسلمين بهم (أو تركه) الامام هؤلاء (أحرارا) حال كونهم (ذمة لنا) أى للمسلمين يضع عليهم الخراج كما فعل عمر رضى الله عنه الامن مشركى العرب فانه لا يقبل منهم الا السبب أو الاسلام وكذلك المرتدون على ما يوجب ان شاء الله تعالى (وحرم رذمهم) أى رد الامر (الى دار الحرب) لان فيه تقوية لهم على المسابن وعودهم حربا عليهم (و) حرم (الفداء)

قوله يبايئوا
ثابتهم امشدة قال
المجدوهم بيان واحد
وعلى بيان واحد
ويخفف أى طريقة
اه

أيضا عند أبي حنيفة يعني لا يجوز أن ينادى الامام بالاسارى أى لا يعطى أسارىهم ويستنفذ
 بهم أسارى المسلمين من أيديهم - وقال لا يجوز مفاداة الاسارى بالاسارى المسلمين وأما المفاداة
 بالمال فلا يجوز عندنا وقال الشافعى يجوز الامر ان قوله تعالى فاما من بعد واما فداء أى
 فائتة دون منا وما تفدون فداءه عن محمد لا بأس به عند الحاجة وهو رواية عن أبي حنيفة
 وعن أبي يوسف يجوز ذلك قبل القسمة لا بعدها قلنا نسخ ذلك بأية السيف وله ما فى جواز
 مفاداة الاسارى بالاسارى ان فى ذلك تخليص المسلم من يد الكافر وذلك أولى من قتل الكافر
 أو الانتفاع به وله ان المفاداة اعادة الاذى للدين وتقوية اهلهم بغزو الاسارى اليهم - حربا علينا
 ودفع شر الحرب أولى من استنفاد الاسير المسلم (و) حرم (المن) على الاسارى ايضا وهو
 أن يبطأهم مجبا بغير أخذ منى وقال الشافعى يجوز لما فعله عليه السلام من المن على بعض
 الاسارى يوم بدر وبه قال مالك وأحمد وناقلوه تعالى اقتلوا المشركين حيث وجدوهم وهذا
 ناخذ لما رواه (و) حرم أيضا (عقر - رمواش) وهو قطع عراقيها لانه مثله وقال مالك تعقر
 الا لا ينفع بها وقوله (شق ارجها) جملة وقعت مصفة لمواش يعنى اذا عاد الامام الى دار
 الاسلام واهلها غنائم مواش عجزوا عن دوقها معهم واخراجها عن دار الحرب لا تعقر ولا تترك
 أيضا هناك (فندبح وتحرق) لان ذبح الحيوان لغرض صحيح جائز وفي ذبحها كسر شوكة
 الاعداء واعداءهم - هذه المنفعة المرجوة فيها وانما تحرق بعد الذبح قطع الماداة الارتفاع
 وعند الشافعى تركها اخذنا ولا يذبحها وبه قال أحمد ولنا ما قلنا وتحرق الاسلام وما لا يحرق
 منها يد فى مكان لا يتقون عليه كى لا ينفقوا وبه قال أحمد ولنا ما قلنا وتحرق الاسلام وما لا يحرق
 الذرارى فى مضبعة حتى يموتوا جوعا وعطشا كى لا يعود ضررهم علينا بالتور والد (و) حرم أيضا
 (قسمة الغنمة فى دارهم) أى فى دار اهل الحرب وقال الشافعى يجوز بعد استقرا الهزيمة
 وهذا بناء على أصل وهو أن الملك لا يثبت قبل الارزاد بالاسلام عندنا وعندنا يثبت ويبنى
 على هذا مسائل منها اذا لحقتهم مدد قبل الارزاد بالدار بشاركونهم عندنا خلافا له ومنها
 ان واحدا من الغائبين لو طوى أمة من السبي فولدت فادعاه لا يثبت نسبها عندنا خلافا له فيجب
 العقر وتقسيم الامه والولد والعقربين الغائبين ومنها اجوازيه فعندنا لا يجوز خلافا له ومنها
 ما اذا مات واحد قبل الارزاد بالدار لا يورث نصيبه عندنا خلافا له ومنها ما لو اتفقت واحد من
 الغزاة شيئا من الغنمة يضمن عندنا خلافا له ومنها ما لو قسم الامام الغنمة لاهل اجتماعه ولا حاجة
 الغزاة لا يصح عندنا خلافا له وبقوله قال مالك وأحمد الآن ما لك قال تؤخر قسمة السبي الى
 دار الاسلام ثم حرمه قسمة الغنمة فى دارهم حتى يقاتلوا وعند محمد يكره اعادة تنزيهه وقيل جائز
 بالاتفاق لانه فعل مجتهد فيه وقد اضا وقيل اذا قسم عن اجتهاد جاز بالاتفاق وان قسم لاهل
 اجتماعه وموضع الخلاف (لا) تحرم قسمة الغنمة (للا بداع) أى لاجل أن يؤدعها عند الغائبين
 بأن لم يجد ما يحمل عليها الغنائم فتدعها ايديهم قسمة ايداع اصمواها الى دار الاسلام ثم يرجعها
 منهم ويشتريها بينهم فان أبوا أن يجمعواها أجبرهم على ذلك بأجرة المثل فى رواية السير الكثير لانه
 دفع ضرر عام بتحميل ضرر خاص كالواستاجر دابة شهرا فاضت المدة فى المفازة واستأجر سقينة
 فاضت المدة فى وسط البحر فانه ينعقد عليه ما استأجره أخرى بأجر المثل ولا يصحهم فى رواية السير

قوله قسمة الغنمة فى دارهم أى فى دار اهل الحرب لا يثبت قبل الارزاد بالاسلام عندنا وعندنا يثبت ويبنى

الصغير لانه لا يجبر على عقد الاجارة ابتداء كما اذا انقضت دابته في المفازة ومع رفقة دابة لا يجبر
على الاجارة بخلاف ما استشهد به فانه بناء وليس بابتداء وعو أهل منه (و) حرم أيضا (بيعها)
أي بيع الغنائم (قيلها) أي قبل القسمة وعند الثلاثة تباع والنجة عليهم ماروي عنه عليه السلام
لا يحل لأمري يومن بآلته واليومن الآخر أن ينداع مغنما حتى يقسم ولأن بلبس ثوبان في
المسلمين حتى اذا أخافه رد فقهه ولا أن يركب دابة من في المسلمين حتى اذا أعجبها ردها رواه
أحمد وأبو داود (وشرك) أي اشتراك (الرد) بكسر الراء وسكون الال المهملة وهو المعين من
اردأت أي أعفقت وفلان رد فلان أي معينه (والمدة فيها) أي في الغنمية لاستوائهم في السبب
الذي عوجها وزد الدرب الفاصل بين دار الاسلام ودار الحرب على قصد القتال وقال الشافعي
لا يثار لهم المدد بعد انقضاء القتال وهذا مبني على أن السبب هو المجاوزة عندنا وهو مد
الوقعة عنه مد على ما يجبي ميانه ان شاء الله تعالى (لا) بشر (السوق) وهو الذي يخرج
مع العسكر للبيع والشراء (بلا قتال) فان قاتل يشاركهم لانه عيانة القتال ظاهر ان قصده
القتال والتجارة تباع له بخلاف ما اذا لم يقاتل وفي قول للشافعي يسلم له لانه شهد الواقعة
(و) لا بشر (أيضا) (من مات فيها) أي في دار الحرب قبل أن يخرج الغنمية الى دار الاسلام
(و) اذا مات (بعد الاخر ازيد اربا) أي بداء الاسلام (يورث نصيبه) وعند الشافعي يورث
اذا مات بعد استقرار الميراث وبه قال مالك وأحمد وهو مبني على الاصل المذكور (ويستفحق
فيها) أي في دار الحرب (بعلف) الدابة (وطعام) سواء كان مهيأ لأكل أو لا يكون حتى يجوز
ذبح المواشي من البقر والغنم والخزير ولكن يردون جلودها في الغنمية وكذلك أكل الحبوب
والسكر والغوا كد الرطبة واليابسة والسمين والزيت وكل شيء هو ما كوله عادة (وحطب
وسلاح ودهن) يفتح الدال أي دهن أبدانهم أو حوافر دوابهم للتصليب لما روي عن ابن عمر
رضي الله عنهم أنه قال كان نصيب في مغازينا العسل والغنم فناكله ولا نرفعه رواه البخاري
وفي رواية لا يتناولون الا الحاجة لانه مشترك وعند الشافعي وأحمد في قول لا يجوزنا لا دخان
ولا اتداوى بالادوية والسكر والفايد وعند مالك لا ينتفع في خيرات القوت وهذا الاطلاق في حق
من لهم في الغنمية أو من يرخص له منها غنما كان أو ناقة أو بطة أو بطم من معه من الاولاد والنساء
والمعاليك وكذلك المدد لان لهم ما قبله ولا يطعم الاجير ولا التاجر الا أن يكون خبز الخطة
أو طبخ اللحم فلا بأس به حيث قد لانه ملكه بالامتلاك وما لا يؤكل عادة لا يجوز له أن يتناوله مثل
الادوية والطيب ودهن البنفس وما أشبه ذلك والباق في قوله (بالقسمة) تتعلق بقوله وينتفع
أي ينتفع بهذه الاشياء بالقسمة بينهم (ولا يبيعها) أي الاشياء المذكورة لانها غنم لا بالأخذ
وايضا أبيع التناول للضرورة فان باع أحد شئ من ذلك رد غنمه الى الغنمية (وبعد الخروج منها)
أي من دار الحرب (لا) ينتفعون بالاشياء المذكورة لزوال الضرورة (وما) أي الذي (فضل)
في يده من الذي كان أخذه قبل الخروج من دار الحرب لينتفع به (ردّه الى الغنمية) بعد الخروج
الى دار الاسلام لزوال حاجته وهذا قبل القسمة وبعدها اذا كان غنيا صدق بعبته ان كان
فائما وبقيته ان كان هالكا والفقير ينتفع بالعين ولا شئ عليه ان ذلك لانه لما عذر الرده صار
في حكم اللقطة (ومن أسلم منهم) أي من أهل دار الحرب في دار الحرب (أجرز) بإسلامه (نفسه)

وطفله) أى أولاده الصغار لوجود العاصم وهو الاسلام فلا يجوز قتله ولا استرقاقه وأولاده الصغار تبع له فيلحقون به هذا اذا أسلم قبل أن يأخذ المسلمون وان أسلم بعده فهو عبد لانه أسلم بعد انعقاد سبب الملك (و) كذلك أحرز (كل مال معه) لما ذكرنا (أو) كان ماله (ودبعة عند مسلم وأذى) فكذلك يحرزها اذ يد المودع يده (ودون ولده الكبير) يعنى لا يحرز لانه حربى (وزوجته) لانها حربية غير تابعة له فستتريق (وجاهها) لانه جزء منها فيتبعها فى الرق وعند الشافعى لا يكون الحمل فيما لانه مسلم تبعه لانيه كالولد المنفصل وبه قال مالك وأحمد قلنا المسلم يسترق نكاحا كولد الجارية من غير مولاها فكان هذا فى حق التبعية بمنزلة البقاء والاسلام لا ينافى بقاء الرق بخلاف المنفصل لعدم الجزئية (و) دون (عقاره) لانه ليس بيده فيكون فيما وقال الشافعى هو له ولا يكون فيما لانه في يده كالمثقول وهو رواية عن محمد وعن أبي يوسف روايتان أيضا (و) دون (عبد المقاتل) لانه لما تمرد على مولاه خرج من يده وما كان غصبا فى يد حربى أو دبعة فى وكذا اذا كان فى يده مسلم أو ذى غصبا عند أبي حنيفة وقال محمد لا يكون فيما وأبو يوسف معه فى رواية ومع أبي حنيفة فى أخرى والله أعلم

هذا (فصل) فى بيان كيفية القسمة (للالراجل سهم) بالاجماع (ولالفارس سهمان) عند أبي حنيفة وقاله ثلاثة أسهم لقول ابن عمر رضى الله عنهما أنه عليه السلام أسهم للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهمان رواه الجماعة وبه قالت الثلاثة وله قول يجمع بين جارية رضى الله عنه قسمت خير الى أن قال انه عليه السلام أعطى الفارس سهمين والراجل سهمين رواه أحمد وأبو داود وحديث ابن عمر محمول على التثنية كما روى أنه عليه السلام أعطى سبعة بن الاكوع سهم الفارس والراجل رواه أحمد ومسلم بعناه (ولو) كان (له) أى للفارس (فرسان) وهو واصل بما قبله أى لا يعطى للفارس الاسهمان ولو كان له فرسان أو أكثر وقال أبو يوسف يسهم الفارسين لانه عليه السلام أعطى الزبير رضى الله عنه خمسة أسهم ولهم ما أنه عليه السلام لم يسهم يوم خيبر لصاحب الاسد الفارس والفرس واحد والصحيح من حكاية الزبير أنه أعطاه أربعة أسهم سهم ماله وسهم الامه صفيية وسهمين الفرسه رواه أحمد فلا يلزم حجة ولئن صح فهو محمول على التثنية كما ذكرنا (والبراذين) وهو جمع برذون وهو فرس العجم (كاعتاق) بكسر العين جمع عتيق وهو الفرس العربى وانما استويا لان ارباب العتق يضاف الى جنس الخيل وهو شامل للعربى والبرذون والهجين والمقرف والهجين ما يكون أبوه من الكوادر وأمه من العربى والمقرف بضم الميم وسكون القاف وفتح الراء فى آخره فاء وهو ما يكون أبوه عربيا وأمه من الكوادر وهو جمع كودن وهو البرذون يوكف ويشبه به البامد (لا) يسهم لصاحب (الراحلة والبغل) لان الارهاب لا يقع بهما اذ لا يقاتل عليهما (والعبرة) أى الاعتبار (للفارس والراجل عند المجاوزة) أى مجاوزة الدرب القاصل بين دار الاسلام ودار الحرب حتى لو دخل دار الحرب فارسا فنفق فرسه وقاتل راجلا استحق سهم الفارس ولو دخل راجلا فشتى فرسا استحق سهم الراجل وعن أبي حنيفة انه يستحق سهم الفارس وعند الشافعى يعتبر كونه راجلا أو فارسا حال انتضاء الحرب لانه سبب الاستحقة والقهر والقتال فوجب اعتبار حال المقاتل عند ذلك وبه قال مالك وأحمد ولنا أن الوقوف على شهود الواقعة منعسر فأقيم المجاوزة التى

بهما لمقتهم الخوف مقامهما (ولم يولد المرأة والصبي والذي الرضخ) بالمجتمعين وهو النصيب
 يعطى لهم على حسب ما يراه لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه
 وسلم كان يغزو بالنساء فيبدأون بالجرى ويحذين من الغنمة وأما بسهم فلم يضرب لهم وقال
 أيضا لم يكن للمرأة والعبد سهم إلا أن يحذين من غنائم القوم رواه أحمد ومسلم والمكاتب كأعبد
 وأما الرضخ لهؤلاء إذا كانوا أيقاناً يكون والمرأة وإن كانت عابرة من القتال طبعاً وان كان
 مداواتها بالجرى قائم مقام القتال والذي لا يعطى له النصيب إلا بالقتال أو بدلالته على
 الطريق ولا يبلغ بالرضخ السهم إلا في دلالة الذي فإنه يزاد على السهم إذا كان في دلالة متفعة
 عظيمة لأن ما يأخذ أجره يعطى بالغام بالغ ولا يلزم التساوى أو التمييز فاهم (لا) يعطى لهؤلاء
 (السهم) لما روي أن قت روى الترمذي أنه عليه السلام أسهم لقوم من اليهود قالوا معه
 ولصبيان وروى أحمد وأبو داود والنسائي أيضاً قالت كلهم محمول على الرضخ (والنخس) بعد قسمة
 أربعة الانخاس يكون (للسبي والمساكين وابن السبيل) يعطى لكل واحد منهم سهم لقوله
 تعالى واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى والسباكين
 وابن السبيل وعند الشافعي يقسم الخمس أنخاساً سهم ذوى القربى ومهم للنبي صلى الله عليه
 وسلم يحلقه فيه الإمام وبصره إلى مصالح العباين والباقي للثلاثة وبسبب توى في ذوى القربى
 فقهرهم وغنيمهم ويقسم بينهم لذلك كمثل حظ الاثنين ويحسب ذلك لبني هاشم وبني المطلب
 ولا يكون أغنيهم لأنه لم يفرق في الكتاب ولا في السنة بين الغني والفقير وإنما أن الخلفاء
 الراشدين قدموه على نحو ما قلنا بمحض من الصحابة فكان أجساماً وبه تبين أن قسمة عليه
 السلام لم تكن بطريق التمس (وقدم) ذو (القربى) أى فقراء ذوى القربى يقدمون على
 الأصناف الثلاثة أشار إليه بقوله (الافقراء) بالرفع على أنه بدل من قوله ذو القربى (منهم) أى
 من ذوى القربى (عليهم) أى على الأصناف الثلاثة وهم السباكين والمساكين وابن السبيل
 فالخاصة أن يتأذى ذوى القربى يدخلون في سهم السباكين ومساكين ذوى القربى يدخلون
 في سهم المساكين وأبناء السبيل يدخلون في سهم أبناء السبيل وان كان فقراء ذوى القربى
 يقدمون على الطوائف الثلاثة ترجيحاً للأقربة (ولاحق لا غنياتهم) أى أغنياء ذوى القربى لما
 ذكرنا من الخلاف فيه (وذكر الله تعالى) في الخمس بقوله فإن لله خمسة (للتبرك) بأهله في افتتاح
 الكلام لأن الكل له وهو غير محتاج إلى شيء (وسهم النبي صلى الله عليه وسلم سقط بونه) لأنه
 كان يستحقه بالرسالة ولا رسول بعده وعند الشافعي يصرف سهمه إلى الخلفة عنه يصرف سهمه
 إلى مصالح الدين وهو قول أحمد وعن الشافعي أنه يرد إلى بقية الأصناف (كالصفي) أى كسقوط
 الصفي بفتح الصاد وكسر الفاء وتشديد اليا وهو الذي كان عليه السلام يصطفيه في الغنمة من
 درع أو سيف أو جارية وكانت مضمومة من الصفي رواه أبو داود وهذا مجمع عليه (وان دخل جمع)
 أى جماعة من المسلمين (ذو مئة) أى قوة وشوكة (دارهم) أى دار أهل الحرب (بالاذن)
 الإمام (خمس ما أخذوا) منهم لأنه ما أخذ من دار الحرب فها كان غنمة فيض من وعند الثلاثة
 لا يخمس إلا بالاذن فقط (والأى) وان لم يصحكن الجمع صاحب مفعلة (لا) يخمس ما أخذوا
 لأنه اختلاس وسرقه ولو دخل واحد أو اثنان باذن وأخذ شيئاً لا يخمس في رواية وعلى المشهور

يخمس لانه بالاذن التزم نصرهم بالامداد فصار كالمنعة (وللامام أن ينقل) بعنى يعد بزيادته
 على سهمه (بقوله من قتل قتيلا) سماه قتيلا باعتبار ما يؤل اليه كما فى قوله تعالى انى أراى
 أعصر خر (فله سلبه) أى سلب القتل ويجى عن قريب تفسيره (و) أن ينقل أيضا (بقوله
 للسرية) وهى أربعة أمانه رجل (جعات لكم الربع بعد الخمس) لانه يحرض على القتال وهو
 مندوب اليه قال الله تعالى يا أيها النبي حرض المؤمنون على القتال وحرض عليه السلام
 بالتفصيل على القتال فقال من قتل قتيلا له عليه بنه فله سلبه ورواه أحمد والبخارى ومسلم ونقل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الربع بعد الخمس فى رجعتهم ورواه أحمد وأبو داود وكان ينقل عليه
 السلام فى البداية الربع وفى الرجعة الثلث ورواه أحمد والترمذى وابن ماجه وقوله بعد الخمس
 ليس على سبيل الشرط ظاهر لانه لو نفل بربع الكل جاز وانما وقع ذلك اتفاقا لا ترى أنه لو نفل
 للسرية بالكل جاز فهذا أولى ثم قد يكون التفصيل بغير ما ذكرهنا كالدرهم والذاتير أو بقول
 من أخذ شيئا فهو له ويدخل الامام نفسه فيمن قتل قتيلا فله سلبه استحسانا لانه ليس من باب
 القضاء وانما هو من باب استحسان الغنية بخلاف ما إذا قال من قتلته أنا فلى سلبه حيث
 لا يستحق لانه خص نفسه به فصار متهما بخلاف ما إذا قال من قتل منكم قتيلا فله سلبه حيث
 لا يدخل لانه ميز نفسه فيهم ثم انما يستحق السلب بقتله اذا كان المقتول مباحا قتله حتى لا يستحق
 السلب بقتل النساء والصبيان والمجانين ويستحق بقتل المريض والاجير منهم والتاجر
 فى عسكرهم والذى الذى نقض العهد وخرج اليهم (وينقل بعد الاخراج) أى بعد احرار
 الغنية (من الخمس فقط) لان حق الغنيين قد تأكد فيه بالاحراز فى الدار ولهذا كان يورث عنه
 لو مات فلا يجوز ابطال حقهم وعند الشافعى ومالك لا ينقل من الخمس أيضا (والسلب للكل)
 أى لجميع الجند (أن لم ينقل) الامام به للقاتل وقال الشافعى هو للقاتل اذا كان من أهل
 أن يسلم له وقد قتله مقبلا لانه أكثر قتلا فيخص به اظهر الفرق بينه وبين غيره وبه قال
 أحمد ولنا أنه مأخوذ بقوة جيش الاسلام فكان غنيمة الاسلام فوجب أن يقسم ثمة
 الغنائم (وهو) أى السلب (مركبه) أى مركب المقتول (وثيابه وسلاحه وما معه) على
 الدابة من ماله فى حقيقته أو فى وسطه وما عدا ذلك فليس بسلب وكذلك ما كان مع غلامه
 على دابة اخرى

* هذا (باب) فى بيان أحكام (استيلاء الكفار) بعضهم على بعض *

(سبى الترك) أى كفارهم وهو جمع تركى (الروم) أى نصارى الروم وهو جمع رومى (وأخذوا
 أموالهم ملكوها) لأن أموالهم مباحة والاستيلاء على المباح سلب الملك (وملكوا نحن)
 أى المسلمون (ما نجد من ذلك) أى من الذى سباه الترك من الروم أو أخذوه من أموالهم
 (ان غلبنا عليهم) أى على الترك لانهم لم يملكوهم وأموالهم التحقوا بسائر أموالهم
 فكذلك عليهم سائر أموالهم غلبنا هذا المال (وان غلبوا) أى الكفار والعبيد بالله (على
 أموالنا وأسرزوا بدارهم) أى بدار أهل الحرب (ملكوها) وقال الشافعى لا يملكونها
 لأن هذه الاشياء مخطورة ابتداء وانتهاء والمخطورة لا تملك سببا للملك ولنا أن غنيمة مال المسلم

اتكفنه من الاتقاع به وبعد الاقرار بدارهم زال عنه والاصل في الاموال الاباحة
 فعملكموها (وان غلبنا عليهم) أي على الكفار الذين غلبوا على أموالنا وأحرزوها بدارهم
 (فن وجد ملكه قبل القسمة) أي قبل قسمة الامام الغنية بين المسلمين (أخذه) أخذنا (مجانا)
 يعني بغير شيء (و) ان وجدته (بعدها) أي بعد القسمة يأخذه (بالقيمة) ان شاء الورود الحديث
 في رواية ابن عباس هكذا وقال الشافعي يأخذه مجانا في الوجهين وعن أحمد لاحق المالك
 بعد القسمة (و) يأخذه (بالتن لو اشتراه) أي الشيء الذي وجدته صاحبه بعد القسمة (تاجر)
 دخل دارهم (منهم) أي من أهل الحرب ان شاء وان شاء تركه لان أخذه منه مجانا يستلزم الضرر
 في حق التاجر هذا ان اشتراه بقدره وان اشتراه بعرض أخذه بقيمة ذلك العرض ولو كان
 البيع فاسدا يأخذه بقيمة نفسه وكذا لو وهبه العدو وقوله (وان فقا عينه) واصل بما قبله أي
 وان قلع عين العبد المأسور في يد التاجر بعد الشراء (وأخذ) التاجر وهو المشتري من العدو
 (أرضه) أي أرض العبد أي أرض عينه ولا يحط شيء من الثمن لان الاوصاف لا يباع بالهاتشي من
 الثمن في ملك صحيح بعد القبض وعن محمد تسقط حصة الارش من الثمن كما في الشفيع اذا هدم
 المشتري البناء وقطع الشجر (فان تكرر الاسر والشراء) بأن أسره عدو عبد رجل فاشتراه
 رجل تاجر فأدخله دار الاسلام ثم أسره العدو ثانيا فأدخله دارهم فاشتراه رجل آخر فأدخله
 دار الاسلام (أخذ) المشتري (الاول من) المشتري (الثاني بتمنه) ثانيا (ثم) اذا أخذه هو يأخذه
 المالك (القديم بالثمنين) أي الثمن الذي اشتراه به الاول من الحربي والثمن الذي اشتراه به الثاني
 من الحربي ان شاء لان المشتري الاول قام عليه بالثمنين أحدهما بالشراء الاول والثاني
 بالتخليص من المشتري الثاني ولو اراد المالك القديم أن يأخذه من المشتري الثاني ليس له ذلك
 لان الاسر الثاني لم يرد على ملكه وكذلك لو كان المشتري الاول غائبا وهو المأسور منه ثانيا
 لما ذكرنا وكذا لو اشتراه المشتري الاول من التاجر الثاني ليس له المالك القديم أن يأخذه لان حق
 الاخذ ثبت للمالك القديم في ضمن ملك المشتري ولم يعد له ملكه القديم وانما ملكه بالشراء الجديد
 منه (ولا يملك كون) أي الكفار بالغلبة (حزنا ومدبرنا وأم ولدنا ومكاتبنا) أي لان المحلل للمالك
 هو المال وهو لا يملك سوا جمال وقال مالك وأجديت مدبرنا ومكاتبنا يأخذهما السيد بالقيمة
 وعن مالك يفتدى الامام أم الولد والاخذ حاسدا بالقيمة ولا يدعيها في أيديهم (وعلى) نحن
 أي المسلمين بالغلبة (عليهم) أي على الكفار (جميع ذلك) أي من الحر والمدبر وأم الولد
 والمكاتب لهم لان الشرع أسقط عنهم جزاء جنائيتهم وجعلهم ارقاء (وان ند) أي هرب
 (اليهم) أي الى الكفار (يجل فاحذروه ملكوه) لتحقيق الاستيلاء عليه (وان أبى) أي هرب
 (اليهم قن) أي رقيق فاحذروه (لا) يملكونه عند أبي حنيفة لانه لما انفصل من دار الاسلام
 ظهرت يده على نفسه وقالا يملكوه بالاستيلاء كسائر الاموال وبه قال مالك وأجدوا ذالم يثبت
 الملك في العبد عند أبي حنيفة يأخذه المولى القديم بغير شيء مغنوما كان أو مشتري أو وجدته
 بعد ما أسلم من في يده أو بعد ما صار ذميا ولكن ان وجدته مغنوما بعد القسمة يعرض من كان
 في يده من بيت المال وليس له على المالك جعل الآبق لانه عامل لنفسه برزعه لانه يدعي أنه ملكه
 سواء كان غاريا أو مشتريا (فلو أبى) العبد (بغير من ومئة) فاشترى رجل كله (اي كل ما ذكرنا)

من العبد والفرس والمتاع (منهم) أى من الكفار (أخذ) المالك (العبد) أخذنا (مجاناً) بغير
 شيء (أو) أخذ (غيره) أى غير العبد وهو الفرس والمتاع (بالتن) عند أبي حنيفة وقالوا يأخذ العبد
 أيضاً بالتن إن شاء بناء على الأصل المذكور (وإن ابتاع) أى وإن اشترى كافر (مستأمن
 عبد مؤمننا وأدخله دارهم) عتق عند أبي حنيفة وعندهما لا يعتق لأن دار الحرب لا ينالها
 الملك فيبقى في يده عبد أعلى ما كان وكان استحقاق الإزالة بالمبيع وقد انتهت بالدخول إلى دار
 الحرب وله أنه استحق الإزالة عن ملك الكافر كي لا يبقى تحت ذل ولا يذهب ماله بلا عوض مادام
 في دار الإسلام وإذا عاد إليه أسقطت عصمته وعجز القاضي عن إخراجيه عن ملكه فباعتقه
 (أو آمن عبدة) أى في دار الحرب (فجاءنا) أى العبد يعنى خرج إلى دار الإسلام أو إلى عسكر
 المسلمين (أو ظهرنا) أى أو غلبنا (عليهم) أى على أهل الحرب الذى هو عندهم عتق أيضاً
 لما روى عن ابن عباس رضى الله عنهم أنه قال أعتق رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية
 من خرج إليه من عبيد المشركين رواه أحمد وقوله (عتق) جواب المسئلةين جميعاً
 كما ذكرناه والله أعلم

* هذا (باب) في بيان أحكام (المستأمن) *

هو فاعل من استأمن إذا طلب الأمان (دخل تاجراً) أى تاجر المسلمين (ثمة) أى دار الحرب
 (حرم تعرضه لشيء) من الدماء والأموال (منهم) أى من أهل دار الحرب إنهم عامه الإسلام
 عن الغدر إلا إذا غدر ملكهم بأخذ الأموال أو الجلس أو غيره فمنع ذلك التعرض فيجوز أخذ
 أموالهم وقتل نفوسهم وليس له أن يستبيح فر وجبههم فإن الفروج لا تحتل إلا بالملك ولا ملك قبل
 الإحراز بالدار إلا إذا وجد أمر أنه المأسورة أو أم ولده أو مدبره ولم يبطأ أهل الحرب لأنهم
 لا يمكنهم بالاستيلاء غير أنهم إذا طوخوا يكون شبهة في حقهن فيجب عليهن العدة فلا يجوز له
 أن يبطأهن حتى تنقضي عتتهن بخلاف أمة المأسورة حيث لا يجوز له أن يطاها وإن لم يطاها
 الحرب لأنهم ما كانوا فاصرت من جلة أموالهم (فلما خرج) التاجر منهم (شيئاً) إلى دار
 الإسلام (ملكه) ملكاً (محظوراً) أى خيماً الحق السبب وهو الاستيلاء على مال مباح غير أنه
 حصل بسبب الغدر فأوجب ذلك خبائثه (فتبصرت به) أى بذلك الشيء الذى أخرجه
 (فإن أدانته) أى التاجر (حربى) يعنى باعه شيئاً بالدين (أو أدان) التاجر (حربياً) بأن باعه شيئاً
 بالدين (أو غضب أحدهما) أى التاجر أو الحربى (صاحبه) بأن أخذ التاجر من الحربى شيئاً
 بالغصب أو الحربى من التاجر (وخرجا) أى التاجر والحربى (الينا) أى إلى دار الإسلام
 وتجا كما عند الحاكم (لم يقض) الحاكم (بشيء) لأحدهما على الآخر لأن القضاء يستدعى الولاية
 ويعتمد على الولاية وقت الادانة أهلاً ولا وقت القضاء على المستأمن لأنه ما ألزم حكم الإسلام
 فيما مضى من أفعاله والغصب كالادانة ولكنه يبقى المسلم يرد المغيصب ولا يقضى عليه وقال
 أبو يوسف يقضى بالدين على المستأمن دون الغصب (وكذلك لو كانا) أى لو كان المتصاحبان
 (حربيين) وقد كانا (فبعنا ذلك) أى ما ذكرنا من الادانة والغصب بأن أدان أحدهما الآخر
 أو غضب (تم استأمننا) أى خرجنا إلى دار الإسلام مستأمنين لما ذكرنا (وإن خرجا) أى الاثنان

المذكور ان حال كونهما (مسائين) زحما كما عند حاكم (قضى بالدين بينهما) لوقوعه صحيحا
 بتراضيهم ولثبوت الولاية حال القضاء لالتزامهما الاحكام بالاسلام (لا يقضى بالغصب)
 لان الغاصب ملكه لو وود الاستلاء على مال مباح ولا يؤمر بالرد لان ملك الحرب بالغصب صحيح
 لا خيب فيه بخلاف المسلم المستامن اذا غصب منهم حيث يؤمر بالرد لثبوت في ملكه لانه ملكه
 بالخيانة ولا يقضى عليه به لما ينما (مسلمان مستأمان) من الكفار في دار الحرب
 بعد دخولهما (قتل أحدهما صاحبه) عدا أو خطأ (تجب الدية في ماله والكفارة في الخطأ)
 دون العمد وعنده الثلاثة تجب الدية في الخطأ والقصاص في العمد وعن أبي يوسف يجب
 القصاص عليه لان بدخول دار الحرب لا تبطل العصمة ولما ان دار الحرب دار يباحه الدم
 فيصير ذلك شبهة وجوب الكفارة والدية في الخطأ بقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير
 رقبته مؤمنة ودية مسلمة الى أهله وانما تجب الدية في ماله لان العاقلة لا قدرة لهم على الصيانة
 مع تبين الدارين وانما تجب الدية في العمد في ماله لان العاقلة لا تعقل العمد لما عرف
 في موضعه (ولاشئ) من الدية والقصاص (في الاسيرين) اذا قتل أحدهما الآخر (سوى
 الكفارة في) القتل (الخطأ) عند أبي حنيفة لان الاسير متهور في أيديهم ودار الحرب ليس
 بدار استغناء أحكام الاسلام وعندهما عليه الدية في ماله في العمد والخطأ لانهما من أهل دارنا
 حقة فكانا كالمستأمنين المسلمين الا أنه لا يجب القصاص لانه ليس موضع استغناء العقوبات
 والدية في ماله لعدم العاقلة وبه قالت الثلاثة ثم شبه هذه المسئلة الخلافية بين أصحابنا بالمسئلة
 الاتفاقية بينهم الخلافية بينهم وبين غيرهم بقوله (كقتل مسلم) أي كالأشئ غير الكفارة في الخطأ
 في قتل مسلم (مسلمان) قد كان (أسلمة) أي في دار الحرب لانه غير متهور ولم يعدم الاحراز
 بالدار وعند الشافعي يجب القصاص بقتله عدا والدية بقتله خطأ لانه قتل نفسه معصومة
 وبه قال مالك وأحمد

هذا (فصل) في بيان ما بقي من أحكام المستأمن (لا يمكن المستأمن) أي الذي يدخل من أهل
 الحرب بأمان (قيتا) أي في دار الاسلام من الإقامة (سنة وقيل له) أي للمستأمن (ان أقت
 سنة) فأنت ذمي (توضع عليك الجزية) والاصل فيه أن الكافر لا يمكن من إقامة دأعة في دارنا
 الا باسترقاق أو جزيه لانه يبقى ضررا على المسلمين ويمكن من الإقامة اليسيرة لان في منعها فطع
 المنافع من الميرة والجلب وسد باب التجارات ففصل بينهم ما بسببه لانهما مية تجب فيها الجزية
 (فان مكث بعده) أي بعد أن قيل له ان أقت سنة توضع عليك الجزية (سنة فهو ذمي) لالتزامه
 الجزية فتعتبر المدة من وقت التقدم اليه لامن وقت دخوله دار الاسلام وللامام أن يقدوله أقل
 من ذلك اذا رأى كالشهر والشهرين فاذا أقامها بعد ذلك صار ذميا وفي المبسوط يصير ذميا
 عند أقامته في دار الاسلام سنة وان لم يتقدم اليه الامام (فلم يترك) أي الحربى المذكور
 بعد ذلك (أن يرجع اليهم) أي الى أهل دار الحرب لان رجوعه اليهم ضررا بالمسلمين لعوده
 حر باعليهم (كما) لا يترك أن يرجع اليهم (لوضع عليه الخراج) بشراء الارض الخراجية
 والتزامه بمباشرة الزراعة أو تعطيلها عنهم مع التمكن وهو الصحيح لان الشراء قد يكون للتجارة
 وفيه اشارة الى أنه لا يصير ذميا بمجرد وضع الخراج عليه وقيل يصير ذميا بنفس الشراء

لانه حينئذ صار ملتزماً بحكامن أحكام الاسلام (أو تكفت) أي تزوجت الحرية المستأمنة
(دعماً) في دارنا نصير ذميمة فلا تنزل أن ترجع اليهم لان التزمت المقام معه وهما مجرود
التزوج نصير ذميمة لانها تابعة للرجل في السكنى (لأعكسه) أي ليس عكس حكم الحرية
اذا تزوجت ذميمة مثل حكم الحربي والعكس أن يتزوج حربي ذميمة لا يصير ذميمة لعدم التزامه
المقام في دارنا لكنه من طلاقتها فلا يمنع اذا خرج الى دار الحرب (فان رجوع) الحربي
المستأمن (اليهم) أي الى أهل دار الحرب (و) الحال ان (له وديعة عندهم مسلم أو ذممي أو) له (دين
عليه) ما أي على المسلم والذمي (حسب دمه) بالعود الى دار الحرب وما كان في أيدي المسلمين
أو الذميين من ماله فهو باق على ما كان عليه حرام التناول لأن حكم أمانه في حق ماله لا يبطل
(فان أسير) الحربي المذكور (أو ظهر عليهم) أي على أهل دار الحرب التي هو فيها هم (فقتل)
الحربي المذكور (سقط دينه) لأن اليد عليه لا تكون الا بواسطة المطالبة وقد بطلت فصار
ما كان عليه اسبق يده ولا يصير فيما لا يملك قهراً فلا يتصور في الدين (وصارت وديعته قياً) أي
غنيمة للمسلمين لانها في يده حكم نصير فبأنه انفسه كما اذا كانت في يده حقيقة وعند أبي يوسف
أنه نصير لمالك المودع لأن يده فيها أسبق فكان بها أحق ولو كان له رهن فعند أبي يوسف
يأخذه المرتن بدينه وقال محمد بن يعقوب بن ميمون الدين والفاضل آيت المال (وان قتل) الحربي
المذكور (و) الحال أنه (لم يظهر عليهم) أي على أهل دار الحرب الذي هو فيها هم (أو مات) حتف
أنفه (فقرضه ووديعته لورثته) لأن حكم الامان باق لعدم بطلانه فتزدهل ورثته لانهم قاتلون
مقامه بخلاف المسئلة الاولى لأن نفسه لما كانت مغنومة تبعها ماله لأن ما في يده مودعه كيدبه
وهنا نفسه لم تصر مغنومة فكذلك ماله فكانه مات والمال في يده (فان جاءنا حربي) حال كونه
(بأمان و) الحال أن (له زوجة غنة) أي في دار الحرب (وولد) صغيراً أو كبار (ومال عندهم مسلم وذمي
وحربي فأسلم هنا) أي في دار الاسلام (ثم ظهر عليهم) أي على أهل دار الحرب التي هو منهم هم
(فألكل) أي زوجته وولده وماله الذي عندهم مسلم وذمي وحربي (في) أي غنيمة لعدم يده على هذه
الاشياء (وان أسلم) الحربي المذكور (غنة) أي في دار الحرب (لجاءنا) أي خرج الى دار الاسلام
(فظهر عليهم) أي على أهل دار الحرب الذي هو منهم هم (فولده الصغير حرم مسلم) تبعه (وما) أي
الذي (أو دمه عندهم مسلم أو ذمي فهو له) لأن يدهما كيدبه بخلاف ما اذا كان عند حربي لأن يده غير
صحيحة ولا محترمة على مائتر (وغيره) أي غير ما ذكر من ولده الصغير ووديعته التي عندهم مسلم أو
ذمي وهو زوجته وأولاده الكبار وعقاروه ووديعته التي عند الحربي (في) لعدم العصمة وعدم
التبعية (ومن قتل مسلماً خطأ الاولى له) أي لانه مقتول (أو قتل) حرياً جاءنا) أي خرج الى دار
الاسلام (بأمان فأسلم فدينه) أي فدية المقتول في الوجهين (على عاقلة) أي عاقلة القتال
وأخذ ذلك (للامام) ليضعه في بيت المال لانه نصب ناظر للمسلمين وهذا من النظر (وفي) القتل
(العمد) في المسئلة المذكورة الواجب هو (القتل) قصاصاً (أو الدية) صلحاً ينظر فيه
الامام فأبهم ما رأى أصح فعل (لا) يجوز (العفو) مجازاً لان نصرة مقيم بالانظر فلا يجوز له
ابطال حق المسلمين بغير عذر وكذا لو كان المقتول اقليماً للامام أن يقتل القتال عندهما
خلافاً لابي يوسف

هذا (باب) في بيان أحكام العشر والخراج والجزية) بيان مصادرها

(أرض العرب) وهي ما وراء نيف العراق إلى أقصى هجر باليمن طولا ومن جسدته وما والاها من الساحل إلى حد الشام مرضا (وما) أي الأرض التي (أسلم أهلها) عليه والتسديد كبير باعتبار الفتنة ما (أو فتح عنوة) أي قهرا وغلبة (وقسم بين الغائمين عشريه) أما أرض العرب فلا تملكه السلام والخلاف من بعده لم يأخذوا الخراج من أرض العرب وأما ما أسلم أهلها عليه أو فتح عنوة فلا حاجة إلى ابتداء التوظيف على المسلم والعشر أبقى به لأن فيه معنى العبادة حتى يصرف مصادره الزكاة ويشتريه النية (والسواد) وهي أرض العراق سميت به لخضرة أشجارها وزرعها (وما) أي الأرض التي (فتح عنوة) والتسديد كبير باعتبار ما كاذرنا (وأقر أهلها عليه أوصالحهم) الامام (خراجية) لأن عمر رضي الله عنه حين فتح السواد وضع عليهم الخراج بمحض من الصحابة رضي الله عنهم ووضع على مصر حين فتحها عمرو بن العاص رضي الله عنه واجتمعت الصحابة على وضع الخراج على الشام واستثنى مكة بشرتها الله تعالى من هذا فان النبي صلى الله عليه وسلم اقتضاه عنوة ونزكه لآلها ولم يوظف عليها الخراج ثم أرض السواد مملوكة لآلها عندنا وقال الشافعي ليست بمملوكة لهم وإنما عرفت على المسلمين وأهلها مسماة بجزية وأجور وبه قال مالك وأحمد في رواية وقد رد هذا أبو بكر الرازي في كتابه الأحكام من عشرة وجوه (ولو أحيى) أرض (موات) وهي أرض تعذر زرعها لانقطاع ماء أو غلبته عليها فغير مملوكة بعبادة عن العامة وعند محمد والثلاثة باعتبار عدم الارتفاق لا البعد (باعتبر قرب) أي قرب ما أحياه فان كانت إلى الخراج أقرب فهي خراجية وإن كانت إلى العشر أقرب فهي عشريه وهذا عند أبي يوسف لأن حيز الشيء يعطى له حكمه واعتبره محمد بما يحيا به فان كان أحياء يترأون مستخرجة أو بالذم أو العظام التي لا يملكها أحد كان عشريا وكذا إذا أحياءها السماء وان كان ينهر مخفرك كثير المالك ونهر يزدجر كان خراجيا لأن سبب النماء والحياة هو الماء فيمكن اعتباره أولى وهذا التفصيل في حق المسلم وأما الكافر فيجب عليه الخراج مطلقا (والبصرة عشريه) لاجتماع الصحابة على ذلك والقياس أن تكون خراجية لأنها افتتحت عنوة وأقر أهلها عليها من جلدته أراضى العراق وليكن ترك ذلك باجماعهم (وخراج جريب) وهو ستون ذراعا في ستمين ذراعا بذراع كسرى وأنه يزيد على ذراع العامة بقبضة قبل هذا جريب سواد العراق وفي غيرها بعبء على ما هو المتعارف عندهم وقيل الجريب بقوله (يصلح للزرع) لأنه إذا لم يصلح للزرع لا يجب شيء وقوله (صاع) خبره بقوله وخراج جريب وهو أربعة أمئات وأثنى مائتان وستون درهما وقوله (ودرهم) عطف عليه ويعطى الدرهم من أجود النقود (و) الخراج (في جريب الرطبة) وهي البرسيم والقرطم في لغة أهل مصر وفي الغاية الرطبة اسم للقضيب مادام رطبا (خسة دراهم) (و) الخراج (في جريب الكرم) المتصل (والتخل المتصل) وهو الذي انفصل بعضهم ببعض على وجه تكون كل الأرض مشغولة به (عشرة دراهم) لأنه المذقول عن عمر رضي الله عنه فإنه بعث عثمان بن حنيف وحذيفة بن اليمان رضي الله عنهما فحسبوا سواد العراق فبلغت ستة وثلاثين ألف ألف جريب ووضعوا على نحو ما ذكره محضر من الصحابة رضي الله عنهم من غير تكبير فكان

اجماعاً وعند الشافعي في جريب بر أربعة دراهم وشعير درهمان وعند أحمد فيهما صاع ودرهم
وعنده وعند الشافعي في جريب رطبة ستة دراهم وفي جريب نخل وكرم وزيتون ثمانية دراهم
وعند مالك لا تقدير في الكل بل بحسب الطاقة وما ليس فيه لوظيفة عمر رضى الله عنه مما سوى
ما ذكرنا كالزعفران والبستيان يوضع عليه بحسب الطاقة اعتباراً بما وضعه عمر رضى الله عنه
ونهاية الطاقة أن يبلغ الواجب نصف الخارج ولا يزد عليه لأن التخصيف عين الانصاف
(وان لم نعلق) الأرض (ما وظيف) مما ذكرنا على كل جريب من الانصاف المذكورة (نقص)
أى الذى وظيف عليها ألا ترى الى قول عمر رضى الله تعالى عنه اعلمكم اجلتها ما لا تطبق فاعلا لا
بل جلتها ما تطبق ولوزدنا لا طاقات وأنه دليل جواز الانقصان وبه قال مالك وأحمد خلافاً
للشافعي (بخلاف الزيادة) يعنى لا تجوز الزيادة على ما وظيف وان أطاقت وهو قول أبي يوسف
وعوروا به عن أحمد لأن عمر رضى الله عنه لم يزد لما أخبر بزيادة الطاقة وقال محمد يجرى جواز اعتباراً
للزيادة بالنقصان وبه قالت الثلاثة (ولا يخرج) بواجب (ان غلب على أرضه) أى على أرض
الخارج (الماء وانقطع) الماء عنها لعدم التحكمن من الزراعة كالأرض المسبجة التي لا تثبت
شيئاً (أو أصاب الزرع آفة) اهلاله الخارج قبل هذا اذا لم يبق من السنة مقداراً يمكنه
أن يزرع الأرض ثانياً وأما اذا بقي من المدة قدر ذلك فلا يسقط والمراد بالاصطلام أيضاً
أن يذهب كل الخارج أما اذا ذهب بعضه فان بقي مقدار الخارج ومثله بأن بقي مقدار درهمين
وقد يزين يجب الخارج لأنه لا يزيد على نصف الخارج وان بقي أقل من ذلك يجب نصفه
لأن التخصيف عين الانصاف (وان عطل صاحبها) أى صاحب الأرض بأن لم يزرعها أو قد يجب
الخارج لأن التخصيص من جهته وأما اذا عجز المالك عن الزراعة باعتبار عدم قوته وأسبابه
فلا لام أن يدفعها الى غيره من اربعة وبأخذ الخارج من نصيب المالك ويسلك الباقي له وان شاء
أجرها وأخذ الخارج من أجرها وان شاء زرعها بنفقة من بيت المال فيأخذ الخارج من نصيب
صاحب الأرض وان لم يتمكن من ذلك ولم يجد من يقبل ذلك باعها وأخذ من ثمنها الخارج وعن
أبي يوسف أنه يدفع الى العاجز كفايته من بيت المال قرضاً ليعمل فيها ولو انتقل الى أخس
مما كان يزرعها من غير عذر فله عليه خراج الاعلى لأنه هو الذى ضيع الزيادة وهذا يعرف
ولا يفتى به كى لا تجبر الظلمة على أخذ أموال الناس (أو أسلم) صاحب الأرض الخراجية يجب
الخارج أيضاً لأن الخارج فيه معنى المؤنة ومعنى العقوبة فباعتبر بمؤنة في حالة البقاء فيبقى على
المسلم وعقوبة في الابتداء فلا يتبدل المسم به (أو اشتري مسلم أرض خارج) يجب الخارج أيضاً
لما ذكرنا ثم ان بقي من السنة مقداراً ما يتمكن المشتري من الزراعة فالخارج عليه والافعلى البائع
وقوله (يجب) الخارج جواب المسائل الثلاث (ولا عسر في خارج أرض الخارج) يعنى لا يجمع
بينهما عندنا وقال الشافعي يجمع بينهما لانهم واحدة ان كانتا محللاً وسيباً ومصرفاً وبه قال
مالك وأحمد ولنا قوله عليه السلام لا يجمع عشر وخارج في أرض مسلم ولأن أحداً من أئمة
العدل والجور لم يجمع بينهما فصار اجماعاً عملاً وكفى بهم قدوة وعلى هذا الخلاف الزكاة
مع الخارج أو العشر حتى لو اشترى أرضاً عشرية أو خراجية للتجارة ففيم العشر أو الخارج
دون زكاة التجارة عندنا وعندهم تجب الزكاة مع أحدهما

وهذا القول في بيان ما كان عليه من موافق أسرارهم في ذلك من أهل السنة والجماعة الجزئية
 نسبة في نفسه وأما ما نسبته لآلهم فيكون من الذي أي نقضه وتكاف من قبل لأن
 أقام له من القائل الجزئية وتوضعت بقرائن وصلى بأن صلحهم الإمام على مباح من
 لأراده والمذاق وهو (لا يهمل) أي من الجزئية موضوعه في التراضي والصلح لآلهم
 فيكون بحسب ما يقع عليه الاتفاق (ولا) أي وإن لم يرضع بآلهم والصلح بل وضعت بآلهم
 في طلب الإمام عليهم وأقرهم إلى أم لا يهملهم بحسب ما يقع عليه الاتفاق (والفقير المعقل) وهو الذي
 يتحسب أن من حاجته وقبل الذي يفتي ما دون الفتيان (في كل سنة اثنين عشر درهما) وهو
 منه في كل شهر درهم (و) موضع (على وسط المثل) وهو الذي له مال ولا كنه لا يسهل في
 من الكسب (ضعفه) أي ضعف اثنين عشر درهما وربعه وعشرون درهما ويضعفه في كل شهر
 درهما (و) موضع (على المكفر) وهو الذي اتطهر الفتي (ضعفه) أي ضعف الضعف وهو
 ثمانية وثلاثون درهما ويضعفه في كل شهر أربعة دراهم في كل من عمر وعثمان وعلى
 والخصاية رضي الله عنهم متوافرون ولم يترك عليهم أحد منهم فصارا جاعلا وقال الشافعي يضع
 الإمام على كل سنة وسبعة دنانير أو الفتي في ذلك سواء قوله عليه السلام لا أخذ من كل
 دينار وسبعة دنانير أو عدله ما فرغ منه مائة على كل سنة أو أربعة دنانير أو أربعين درهما وعمر
 أسد بقوله رضي الله عن الإمام وحديث معاذ في مال وقع عليه الصلح بدليل وجوبه على الخليفة
 ولا يرضيه عليه وعلى الشيء بالغ منه من خلاف جنسه وبالله كسر منه من جنسه وقوله
 ما فرغ أي أخذ من كل دينار برد من هذا الجنس يقال توبع ما فرغ منه توبع إلى ما فرغ من
 ثم صار له ما فرغ منه (و) موضع (على كافي) وهو نسبة إلى كتاب منزل من السماء
 والمعنى على الذي يعتقد كتابان الكتاب المثلثة كاليهودي فإنه يعتقد التوراة والسامري
 فإنه يعتقد الزبور والنصراني فإنه يعتقد الإنجيل (و) على (بجوسي) وهو واحد الجوس وهم
 قوم يقطعون النار ويعدونها وذهب لما روي عن عمر رضي الله عنه أنه لم يأخذ الجزية من
 الجوس حتى مات عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذها من
 بجوس هير رواء البخاري وآخرون وقال الشارح رفته خلاف الشافعي والحق عليه ما ذكرنا
 فالت خلاف الشافعي ليس في عدم الجزية على الجوس وانما خلافه أن الجزية عنه سنة واحدة
 بأهل الكتاب والجوس عنده من أهل الكتاب فيكون داخلهم أو اختلاف بيننا وبينه في عبادة
 الأوثان فعنده لا يرضيه عليهم لأنهم أبوا أهل كتاب ومنه لنا عليهم الجزية لأنهم اتفقوا على
 بأهل الكتاب وبه قال مالك وأحمد في رواية وعنه في أخرى موضع على كل كتابي فقط وعن مالك
 موضع على كل كافر لا مشرك قريب (و) موضع أيضا على (وثني يهجمي) لما قلنا مع اختلاف فيه
 (لا) موضع على وثني (عربي) (و) على (مرتد) لأنه لا يهملهم كغيرهم ولا يقبل منهم إلا السيف
 أو الإسلام (و) لا موضع أيضا على (صبي وامرأة وعبد ومكاتب وزمن وأعمى وفقر غير معقل)
 أي غير مكاتب (و) لا يهملهم (الناس لأنهم سألوا عن النمرة ولا تجب عليهم النمرة
 بالقتال وكذا لا تجب على شيخ كبير وعن أبي يوسف يجب إذا كان له مال وبه قال الشافعي في قول
 وعن أبي حنيفة إن الرهاب إذا كان قادرا على العمل موضع عليه وفي رواية عن أبي يوسف

ولما أدرك الصبي أو أفاق المجنون أو عتق العبد أو برأ المريض قبل وضع الامام الجزية
 وضع عليهم وبه وضعها لا يوضع لأن المعتبر أهلهم وقت الوضع بخلاف الفقير إذا أيسر بعد
 الوضع حيث يوضع عليه لأنه أهل للجزية وانما سقطت عنه للجزية وقد زال (وتسقط) الجزية
 (بالإسلام والموت) وقال الشافعي لا تسقط به ما لا تهادين به قال مالك في الموت ولنا انهم اوجبوا
 عقوبة على الكفر أو بدلا عن العترة ولا تفي العقوبة على الكفر بعد الاسلام ولا بعد الموت
 (و) تسقط أيضا بوجود (التكرار) بأن لم يؤخذ منه حتى سال عاياه حولان أو أكثر عند أي حنيفة
 لانهم اعقوبة فاذا اجتمعت تداحات كالحدود وقالا يطالب بها لانها واجبة في الذمة فلا تسقط
 بالتأخير كالزكاة في حق المسلم وبه قالت الثلاثة وخارج الارض قبل على هذا الخلاف وقيل
 لا تدخل فيه اتفاقا (ولا يتحدث ببيعة) بكسر الباء وهي متعبد اليهود (وكنيسة) وهي متعبد
 النصارى وكذا لا يتحدث بيت النار والصومعة وهي بيت النخل لقوله عليه السلام لا خصاء في
 الاسلام ولا كنيسة معناه لا يتحدث في دار الاسلام كنيسة لم تكن (في دارنا) أي في دار الاسلام
 (وبعد المندم) من الكنائس والبيع القديمة لأنه جرى التوارث هكذا لعدم بقاء الابنية دائما
 ولا يمكنون من نقلها الى موضع آخر وعند أحمد لا يعد المندم أيضا وقيل هذا في الامصار دون
 القرى لان الامصار هي التي تقام فيها شعائر الاسلام ولهذا يمنعون من بيع الخمر والخنزير وضرب
 الناقوس خارج الكنيسة في الامصار لما قلنا ولا يمنعون من ذلك في قرية لا يقام فيها الجمع
 والحدود وان كان فيها عدد كثير وقيل يمنعون في كل موضع لم تشع فيه شعائرهم والمروى عن أبي
 حنيفة كان في قرى الكوفة لأن أكثر أهلها أهل الذمة وفي أرض العرب يمنعون من ذلك كله
 ولا يدخلون فيها الخمر والخنازير ويمنعون من اتخاذها المشركين مسكنا الماروي عن ابن عباس
 رضى الله عنهم انه عليه السلام قال في مرضه الذي مات فيه أخرجوا المشركين من جزيرة العرب
 رواه البخاري ومسلم (ويمنع الذي عنده) أي عن المسلمين (في الزينة) أي في الزينة وحسن الملابس
 (والمركب والسرج) لانهم من أهل الاذانة والمسلمون من أهل الاعزاز والكرامة فوجب التميز
 اظهار النقاوت بينهم ثم بين الشيخ ذلك بالقاء التفسيرية بقوله (فلا يركب) الذي (خسلا) لأنه
 ليس من أهل الجهاد سواء كان بسرج أو كاف في الاصح وقيل في الضرورة يركب بكاف (ولا
 يعمل بالسلاح) لما ذكرنا (ويظهر الكسبيج) وهو الخيط الغليظ الذي يشدون به أوساطهم كذا
 فسره الكرخي وعن أبي يوسف الكسبيج الخيط الغليظ بقدر الاصبع بثلاثة الذي فوق ثيابه دون
 ما يتزين به من الزناير المتخذة من الابريسم وقال نضر الاسلام في تفسيره الكسبيجات هي أعلام
 الكفر وهي فارسية معربة وحقيقته العجز والذل بلغة العجم (ويركب سرجا كالا كاف) وهو
 جمع اكاف وهو البرذعة وقد ذكرنا انه لا يركب بسرج الا عند الضرورة فيكون كالا كاف وقال
 الكرخي في مختصره تفسيره هي أن يكون على قربوس السرج مثل الرمانة وكذا لا يلبسون
 طباسة مثل طباسة المسلمين ولا أردية مثل أرديتهم ولا كل لباس يختص بأهل العلم والزهد
 والشرف وكذا يؤمر بتمييز نسائهم عن نسائنا في الطرق والجماعات وذلك بأعلامات كالحلابل
 ويجعل على دورهم علامات كي لا يفتق عليهم السائل فيدعولهم بالمغفرة (ولا ينقض عهده) أي
 عهد الذي أي عهده للجزية (بالاباء) أي بالامتناع (عن) أداء (الجزية) لان الغاية التي ينتهي

به التنازل الترام الجزية لادارها والاترام باق وفي رواية مذكورة في وائعات حسام ان اهل
 الذمة اذا استعروا عن اداء الجزية ينقض العهد ويقاثلون وهو قول الشافعي ايضا (والزنا
 أي ولا يزالنا بمسألة) وعند احمد وابن قاسم المالكي ينقض به (وقيل) أي ولا ينقض ايضا
 يقتل (مسلم) خلافا للزينة (وسب) أي ولا ينقض ايضا بسب (النبى صلى الله عليه وسلم) لان
 به ويدا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسم عليك فقال اصحابه يقتله قال لا واما البخاري
 واحمد وقال الشافعي ينقض به لانه ينقض الايمان فالامان اوله وبه قال مالك واحمد رحمهم الله
 نعال واختيارى هذا لان المسلم اذا سب النبي صلى الله عليه وسلم يكفر حتى لو حكم به الحاكم
 يقتل به فكيف لو صدر هذا من مجرم عدو الدين (بل) ينقض عهده عندنا (بالعاقبة) أي بدار
 الحرب (او بالغلبة على موضع للعرب) لانهم صاروا بذلك حربا علينا (وصاروا) بالتحالف هم بدار
 الحرب او بالغلبة على موضع للعرب (كأرادتين) في حل قتلهم ودفع مالهم لورثتهم لانهم انقضوا
 بالاموات ببيان الدارين غير انهم يسترون ولا يجيرون على قبول الذمة بخلاف المرتد حيث
 لا يسترق ويجبر على الاسلام والمال الذي لحق به دار الحرب يكون فيا وليس لورثته ان يأخذوه
 كأمر تد وقال مالك اذا ظفرهم الامام يقتلهم ويسبهم وعند الشافعي وأحمد يجيز بين الاسترقاق
 والقتل (ويؤخذ من تغلب) بكسر اللام وهو نسبة الى بنى تغلب وهم قوم من نصارى العرب
 سكنوا بقرب الروم (وتغلبية) اذا كانوا بالغلبة ضعفز كاتنا) وهو نصف العشر لان الزكاة رابع
 العشر ونصف الربع لان عمر رضى الله عنه صالحهم على ضعف الزكاة بمحض من الصلابة
 رضى الله عنهم من غير تكبير وعند زفر والشافعي ومالك لا يؤخذ من نسايتهم وعند احمد يؤخذ
 منها ومن غير مكاف منهم أيضا (ومولاه) أي مولى التغلبي (كولى القرشي) في حق عدم التبعية
 للمولى فانهم ما لا يتبعان مولاهما في الجزية والخراج حتى يوضعان عليهم ما وان كان التغلبي
 والقرشي لا يوضعان عليهم ما وقال زفر يضاعف على مولى التغلبي لانه ملحق بمولاه اقلوله عليه
 السلام ان مولى القوم منهم ولنا انه لو ألحق بالمولى هنا كان تخفة ما اذا التضعيف أخف لانه ليس
 فيه وصف الصغار والمولى لا يلحق بالاصل في التخفيف وورد الحديث على خلاف القياس في
 حرمة الصدقة فلا يلحق به ما ليس بعناه والله أعلم (والجزية والخراج ومال التغلبي وهدية اهل
 الحرب وما) أي الذي (أخذنا منهم) أي من اهل دار الحرب (بلا قتال) بأن أخذ بصلح (بصرف
 في مصالحنا) أي مصالح المسلمين (كسد الثغور) وهو جمع ثغور وهو موضع الخفاة من العدو (وبناء
 القناطر) وهو جمع قنطرة وهي ما يبنى على الماء للعبور (والجسور) جمع جسر وهو أعم من
 القنطرة لانه قد يكون بالخشب وقد يكون بالتراب والقنطرة لا تكون الا بالجر (وكفاية القضاء)
 وهو جمع قاض (والعمال) بضم العين جمع عامل وهو الذي يعمل للمسلمين مثل الساعي الذي
 يجمع الزكاة والعشور ويدخل فيه كل من يعمل في مصالح المسلمين كالكتاب عند القضاة وشهود
 القيامة والرقباء على السواحل (وكفاية العلماء) والمفتين والمقاتلة (و) كفاية (ذراريهم)
 قيل أي ذراري المقاتلة لان نفقتهم واجبة عليهم فلم يعطوا بقدر كفايتهم لاحتاجوا الى
 الاكتاب فلم يقرعوا بالقتال فالتوا على ان الضمير يرجع الى الكل لان التعلل في
 المسألة موجود في الكل وهذا لا يخفى وانما كان هؤلاء مصروف للاموال المذكورة لانها

مأخوذة بقوة المسكين فتصرف الى مصالحهم وحولاء عملة المسكين قد حجبوا أنفسهم لمصالح
المسكين فتصرف لهم ولولم يعطوا الاحتياج والى الاكتساب وتعطت مصاخر المسكين ومن جلة
هذا النوع ما يأخذه العاشر من أهل الحرب وأهل الذمة اذا مرقوا عليه وما صولح عليه أهل
الحرب على ترك القتال قبل نزول العسكر بساحتهم كل ذلك يصرف الى مصالح المسكين واعلم
ان الذي يجبي الى بيت المال أربعة أنواع الاول ما ذكرنا بصارفه والثاني الزكاة والعشر
ومصرفه اما ذكر في كتاب الزكاة والثالث خمس الغنائم والمعادن والركاز ومصرفه ما ذكره الله
تعالى في قوله فان لله خمسة وقد ذكر في كتاب السير والرابع اللقطات والتركات التي لا وارث لها
والديات التي لا ولي لها ومصرفها القبط الفقير والفقراء الذين لا أولياء لهم يعطون منها انفقاتهم
وأدويتهم ويكفن منها موتاهم ويعقل منها اجنبايتهم وعلى الامام أن يجعل لكل نوع من هذه
الانواع يتما يخصه ولا يخلط بغيره بعض فان لم يكن في بعضها شيء فله أن يستقرض عليه من النوع
الاخر ويصرفه الى أهل ذلك ثم اذا حصل من ذلك النوع شيء يردّه في المستقرض منه الا أن
يكون المصروف من الصدقات وخمس الغنمية على أهل الخراج وهم فقراء فانه لا يرد فيه شيئا لانهم
مستحقون للصدقات بالفقر وكذا في غيره اذا صرفه الى مستحقه ويجب على الامام أن يتسقى الله
تعالى ويصرف الى كل مستحق قدر حاجته من غير زيادة فان قصر في شيء من ذلك كان الله عليه
حسبا (ومن مات) من هؤلاء المذكورين (في نصف السنة حرم عن العطاء) وهو اسم لما يصرف
اليهم لانه صله فلا يملك قبل القبض كالمرأة اذا ماتت واهلها نفقة ومقرضة في ذمة الزوج وقيل
بقوله في نصف السنة لانه اذا مات في آخر السنة يستحب صرفه الى قريبه ولو عمل لواحد منهم
كفائه سنة ثم عزل أو مات قبل تمام السنة قيل يجب رد ما بقي من السنة وقيل على قياس قول
محمد في نفقة الزوج يرجع وعندهما لا يرجع والله أعلم

* هذا (باب) في بيان أحكام (المرتدين)

(يعرض الاسلام على المرتد) عن الاسلام وهو مستحب على ما روى عن عمر رضى الله عنه واپس
بواجب لان الدعوة قد بلغت غير انه يحتمل انه اعتراه شبهة فيعرض عليه اتراح ويعود الى الاسلام
وقال الشافعي في قول ومالك وأحمد هو واجب (وتكشف شبهته) أى شبهة المرتد (ويحبس ثلاثة
ايام) ان استهل لان الثلاثة مدة ضربت لازالة الاعذار كما في شروط الخیار وقيل يستحب الامهال
مطابقا يعنى استهل أو لا لا تأمل وكشف شبهة وقال الشافعي الامهال واجب لا يحل للامام أن
يقتله قبل ان يعرض عليه ثلاثة ايام ولنا اطلاق النصوص بقتل الكفار ولا فرق فيه بين الحر والعبد
فان اردت وتاب ثم ارتد تقبل توبته وهكذا دائما وعن ابي يوسف اذا تكررت منه الارتداد يقتل
من غير عرض الاسلام عليه لانه مستحق بالدين (فان اسلم) فيها ونعمت (والا) أى وان لم يسلم في
ثلاثة ايام (قتل) لقوله عليه السلام من بدل دينه فاقتلوه ورواه البخاري وأحمد (واسلامه) أى
واسلام المرتد (أن يتبرأ عن الاديان) كلها (سوى) دين (الاسلام او) يتبرأ (عما تنقل اليه)
لحصول المقصود والاول هو الاول لان المرتد لا دين له (وكره قتله) أى قتل المرتد (قبله) أى قبل
عرض الاسلام عليه قال صاحب الهداية معنى الكراهية فماترك المستحب (ولم يضمن قاتله) قبل
العرض لانه مباح الدم (ولا تنقل المرتدة) لان المبيع للقتل كفر المحارب وقال الشافعي تقتل لعموم

النص وبه قال مالك وأحمد (بل يحبس) دائماً (حتى تسلم) أي إلى أن تسلم وتضرب في كل ثلاثة أيام مبالغاً في الحل على الإسلام ولو قلنا ما قل لا يجب عليه شيء للشبهة والأمة يجبرها مولاهما (ويزول ملك المرتدة عن ماله زوالاً موقوفاً) أي مراعى عند أبي حنيفة ثم فسر الموقوف بقوله (فإن أسلم) المرتدة (عاد ملكه) إليه (وإن مات) وهو مرتدة (أو قتل على ردة) ورث كسب الإسلام (وارثه المسلم) وذلك (بعد قضاء دين ردة) أي الذي اكتسبه في حال الردة (في) أي غنمة وذلك (بعد قضاء دين ردة) أي بعد قضاء الدين الذي ركه في حال ردة وعندهما لا يزول ملكه إلا أن أبابوسف جعل تصرفه بمنزلة تصرف من وجب عليه القصاص ومحمد يجعل بمنزلة المريض وما اكتسبه موروث في الحالين وعند الشافعي في في الحالين وبه قال مالك وأحمد لأنه مات كافراً والمسلم لا يرث الكافر وهو مال حربي لا أمان له فكان قياً ولها أن الارش فيه يستند إلى ما قيل ردة إذا الردة سبب الموت فيكون توريث المسلم من المسلم وله أن ذلك يكره في كسب الإسلام لوجوده قبل الردة لافي كسب الردة لعدمه قبلها ثم اختلفت الروايات عن أبي حنيفة فيمن يرث المرتدة فروى الحسن عنه أنه يرثه من كان وارثه وقت ردة وبقي كذلك إلى وقت موته أو قتله أو القضاء بلحاظه حتى لو مات وارثه قبله أو حدث له وارث آخر بعد ارتداده بعثى أو إسلام أو علوق حادث لا يرث لأن السبب لا يعتبر إلا في حق من انعه له ويشترط بقاؤه إلى وقت تمام السبب لأنه أوان الاستحقاق به وروى أبو يوسف أنه يعتبر بوجوده وقت الردة ولا يبطل بعونه أو بشيء آخر قبل موت المرتدة وروى محمد أنه يعتبر بكونه وارثاً عند موت المرتدة أو قتله أو القضاء بلحاظه وهو الأصح وترثه امرأته المسلمة إذا مات أو قتل أو قضى عليه بالحق وهي في العدة لأنه صار قاراً بالردة لأن بمنزلة المريض وينبغي أن ترث على رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة إذا مات أو قتل أو قضى عليه بالحق بعد دأته قضاء عتقهم أو ارتد قبل الدخول بها لأنه لا بشرط أن يكون وارثاً إلا عند الردة في تلك الرواية فلامعنى لاشتراط قيام العدة عند الموت والمرتدة لا يرثها زوجها لأنم الانقضاء لم يتعلق بحقه عاها والزوجة قد انقطعت بالارتداد الآن تكون مريضة فيرثهم الآن حقه يتعلق عاها في مرضها فتصير فارة بالارتداد كتييلها ابن زوجها أو فسختها النكاح بخيار الـ الخوخ وتحوها ويرثها أفاها جميع ما لها حتى المكسوب في ردتها (وأن حكم بلحاظه) أي بلحاظ المرتدة بأهل دار الحرب (عق مدبره وأم ولده وحل دينه) أي الدين الموجب الذي عليه لأن اللحاق كالموت وعند الشافعي ليس كالموت فلا يعقن مدبره ولا أم ولده ولا يحل دينه الذي عليه لأنه حتى حقيقة وبه قال مالك وأحمد ثم دينه الذي رماه في حال الإسلام يقضى من كسب الإسلام عند أبي حنيفة ودينه اللازم في الردة يقضى من كسب الردة وعنه أنه يبدأ أولاً بكسب الإسلام وعنه أنه يبدأ بالقضاء من كسب الردة فإن لم يقضى من كسب الإسلام رقلا يقضى منها ما جعلا لأنم ما ملكه فقضى دينه منها والمرتدة إذا لحقت بدار الحرب فهي على ما ذكرنا وبطلت عليها العدة ولزوجها أن يتزوج أختها وأربعاً سواها من ساعته لعدم العدة عليها ولو ولدت في دار الحرب لأقل من ستة أشهر من وقت الردة ثبتت نسبته من الزوج وإن كان أكثر لا ثبت نسبته ويسترق الولد بعالمها وكذا يجبر على الإسلام (وتوقف مبايعته) أي مبايعته المرتدة (وعتقه وهبته) ورهنه وتصرفه في ماله ثم فسر الموقوف بقوله (فإن آمن نفسه) ما كان

موقوفاً (وان هلك) بأن مات أو قتل أو طلق بدار الحرب (بطل) هذا عند أبي حنيفة وقال لا يجوز
 هذه التصرفات عاداً إلى الإسلام أو لم يعد وهذا على الأصل المذكور وهو أن الردة تزيد
 الملك زوالاً لا مراعياً عنده خلافاً لهما وأعلم أن تصرفات المرتد على أربعة أنواع الأول نافذ
 بالاتفاق كالاستبلاذ والطلاق وقبول الهبة وتسليم الشفعة والخروج على عبده المأذون لأنها
 لا تستدعي الولاية الثاني باطل بالاتفاق كالنكاح والذبيحة والارث لأنها تعتمد الملة ولا ملة له
 والثالث موقوف بالاتفاق كالتأدية والتصرف على ولده الصغير وماله ولده لأنهم اعتقد المساواة
 ولا مساواة بين المسلم والمرتد ما لم يسلم والرابع مختلف فيه وهو ما بيناه (وان عاد) أي المرتد إلى دار
 الإسلام حال كونه (مسلماً بعد الحكم بالحاقه قسراً) أي كل شيء (وجده في يد وارثه أخذه) لأنه أخذه
 بطريق الخفية فبعبوده مسلماً باطلت ثم انما يعود إلى ملكه بقضاء أو رضامن الوارث لأنه دخل في
 ملكه بحكم شرعي فلا يخرج عن ملكه الا بطريقه (والأ) أي وان لم يجد شيئاً في يد وارثه بأن أخرجه
 عن ملكه أو تألقه (لا) يضمه لما ذكرنا ولا سبيل له على أمهات أو ولاده ولا مدبريه لان القاضي
 قضى بعقبتهم عن ولاية شرعية فلا يمكن نقضه ولو جاء مسلماً قبل أن يقضى القاضي بذلك لم يخرج
 عن ملكه (ولو ولد أمة له) أي المرتد (نصرانية أسست أسهر مذ) أي من حين (ارتد فادعاه)
 أي ادعى المرتد الولد (فهي) أي الامه (أم ولده) الصحة استيلاؤه (وهو) أي الولد (أبنة) الصحة
 الاستيلاؤه (حت) لان المرتد لا يسرق (ولا يرثه) أي الولد لا يرث المرتد مع ثبوت نسبه منه
 لان الام اذا كانت نصرانية يكون الولد مرتداً تبعاً لآبائه لأنه أقرب إلى الإسلام منها لكونه
 يجبر عليه دونها والمرتد لا يرث أحداً ولا يمكن أن يجعل مسلماً حتى يرثه لأنه جاء به لستة أشهر
 فلم يقين بوجوده عند الردة حتى يكون مسلماً تبعاً له حتى لو ولد له لاقل من ستة أشهر يرثه للثبوت
 بوجوده في البطن قبل الردة فيكون مسلماً تبعاً للاب ولا يمكن أن يجعل تبعاً لدار حتى يكون
 مسلماً لان تبعية الدار لا تظهر مع الابوين بخلاف الولد الصغير اذا ارتد أبوا حيث يجعل مسلماً
 تبعاً لدار مال يلحقه بدار الحرب لأنه ثبت له حكم الإسلام قبل رده ما بقي على تلك الصفة ما لم
 يلحقه بدار الحرب بخلاف ما نحن فيه فإنه لم يثبت له حكم الإسلام (ولو) كانت الامه (مسلمة)
 في المسئلة المذكورة (ورثه الابن ان مات) المرتد (على الردة وطلق بدار الحرب) لان الابن مسلم
 والمسلم يرث المرتد وانما كان مسلماً تبعاً لها اذ هي خيرهما ديناً ولكن لا يتصور هذا على قول أبي
 حنيفة الا في الرواية التي رواها عنه محمد فإنه يعتبر كونه وارثاً فيها وقت الموت أو القتل أو
 القضاء بالعاقب وأما على الروايتين الأخريتين فلا يتصور أن يرث لعدم كونه وارثاً عند الردة
 (وان لحق المرتد) دار الحرب (بماله فظهر) أي غلب (عليه) أي على المرتد (فهو) أي ماله (في)
 أي غنيمته يعني ايسل لورثته سبيل عليه لان ملكهم غير ثابت فيه حيث الحق به ابتداء وكذا ان
 أخرجه تاجر بخلاف نفسه حيث لا يكون فيألان المرتد لا يسرق (فان رجع) المرتد بعد لحاقه
 بدار الحرب بغير مال إلى دار الإسلام (وذهب بماله) إلى دار الحرب (وظهر عليه) أي على المرتد
 (فلوارثه) أي فماله لوارثه لأنه لما لحق أو لا بدار الحرب ملكته الورثة فلهم ان يأخذوه قبل
 القسم بغير شيء وبمدها بالعوض وكذا لو اشتراه التاجر بأخذونه بالعوض على ما مر ومراة اذا
 رجع بعد حكم الحاكم بالحاقه أما اذا رجع قبل الحكم به ولحقه ثانياً فلا سبيل لورثته على ذلك

المال لانهم لم يملكوه قبل حكم الحاكم بلما فقه على ما مر غير مرة (فان لحق) المرتد بدار الحرب ونزل
 عبد في دار الاسلام (وقضى بعده) أي الذي تركه (لأبيه فكتابه) أي فكتاب الابن
 العبد (تجاء) المرتد الى دار الاسلام حال كونه (مسلماً فالمكتبة) أي ففقه المكتبة (والولاء
 لمورثه) أي لمورث الابن وهو المرتد الذي جاء مسلماً وذلك لان ملك الوارث خلف عن ملك
 المورث لاستغنائه فاذا جاء مسلماً تبين انه محتاج اليه فيعاد اليه ملكه غير ان الكتابة لا يمكن
 فسحبها الصدد رداً عن ولايته شرعية فجعلناه نائباً عنه وحقوق العقد فيه ترجع الى الموكل والولاء
 لمن يقع العتق عنه نظيره المكاتب اذا كاتب عبده ثم عجز وفسخت الكتابة الاولى تبقى الكتابة
 الثانية على حالها ويكون بدل الكتابة وولاءه بولاه بخلاف ما اذا رجع بعد اداء الكتابة لان الملك
 الذي كان له غير قائم بعده وبخلاف ما اذا باعه (فان قتل من تدرج لخطأ وطق) بدار الحرب
 (او قتل) على الردة (فالدية في كسب الاسلام) خاصة عند أبي حنيفة رضي الله عنه وقال فيها
 اكتسبه في حالة الاسلام والردة جميعاً وقد مر الاصل فيه واذا أسلم ثم مات أولم يمت يكون في
 الكسبين جميعاً بالاتفاق لان الكل ماله ولا يمدح يجري فيه الارث بالاتفاق (ولو ارتد) مسلم والعياذ
 بالله تعالى (بعد القطع) أي بعد ان قطع يده حال كون القاطع (عمداً) أي عامداً (ومات) على ردة
 (منه) أي من القطع (ضمن القاطع نصف الدية في ماله) خاصة لان العاقلة لا تعقل العمد ويكون
 ذلك (لورثته) أي لورثته المقتطوع ولا يجب على القاطع شيء غير ذلك لان السراية تحت محلا غير
 معصوم فأحدثت بخلاف ما اذا قطعت يد المرتد ثم أسلم ومات من ذلك حدث لا يضمن شيئاً لان دمه
 هدر فلا يلحقه الاعتبار بخلاف المعتبر فانه قد يلحقه الاحذار بالابراء فكذلك بالردة فيجب عليه
 ضمان ما أتلفه وهو معصوم وهو السيد دون النفس (فان لم يلحق) بدار الحرب بعد القطع (وأسلم
 ومات ضمن) القاطع (الدية) كماله عند جما وقال محمد وزفر يضمن نصف الدية لان اعتراض الردة
 أهدر السراية فلا ينفق بالاسلام معتبراً وله ما ان الجناية وردت على محمل معصوم وتمت على
 محمل معصوم فوجب كل الدية كالولم تتخلل الردة بينهما (ولو ارتد مكاتب ولحق) بدار الحرب
 (فأخذ) المكاتب (بماله وقتل) على الردة (فكتابته لمولاه) لانه لم يزل ملك المولى عن رقبته بالردة
 غير انه صار دمه مباحاً وباحة دم العبد لا يزول ملك سيده عنه كالووجب عليه قود والكتابة لا
 تبطل بالردة والاتحاق بدار الحرب (وما بين) من ماله (لورثته) أي لورثته المكاتب كما في الموت
 الحقيقي (ولو ارتد الزوجان ولحقا) بدار الحرب (فولدت) ولداً هنك (وولده) أي الولد (وولد
 فظهر) أي غلب (عليهم) أي على الزوجين والولد وولد الوالد جميعاً (فالولدان) أي فالولد وولد
 الولد (في) أي غنيمه (ويجبر الولد على الاسلام لا يجبر) ولداً (لان الولد يتبع الام في الحرية
 والرق والمرتدة تسترق فكذا ولدها ويجبر الولد على الاسلام تبعاً لابيها لان الاولاد يتبعون
 الاباء في الدين فاذا تبعهم ما يجبر على الاسلام كما يجبر ان عليه ولا يقتل تبعاً لابيها لانه كافر أصلي
 وليس بمرتدة حقيقة فيكون حكمه في القتل حكم الكافر الاصلي وولد الولد يترق ولا يقتل
 وهل يجبر على الاسلام فيه روايتان في رواية يجبر رواها الحسن عن أبي حنيفة تبعاً لجدته وفي
 رواية لا يجبر لانه لو أجبر أمان يجبر تبعاً لابيها ولا وجه له لان أباه كان تبعاً لابيها والتبع لا يكون
 له تبعاً أو تبعاً لجدته ولا وجه له لان تبعية الأباه في الدين على خلاف القياس فلا يلحق به الجد ولو

الحق لكان الناس كلهم مسلمين تبعا لآدم وحواء صلوات الله عليهم ما وسلامه ولم يوجد في ذريتهما كافر غير المرتد (وارتداد الصبي العاقل صحيح) خلافا للشافعي وزفر لانه يلزمه احكام يشوبه بها ضرر تحريم الارث ولزوم الفارقة بينه وبين امرأته المشركة أو المسلمة وامتناع وجوب نفقته على أبويه أو غيرهما من أقاربه وبه قال أبو يوسف وأحمد وبعض المالكية وإلهما ماروي عن جابر رضي الله عنه انه عليه السلام قال كل مولود يولد على الفطرة حتى يعرب عنه اسانه فاذا أعرب عنه لسانه فاما شاكرا واما كفورا رواه أحمد وصححه عليه السلام إيمان على رضي الله عنه وعن عروة انه قال أسلم على وعمره ثمان سنين أخرجه البخاري فاذا أصبح اسلامه صحته رذته وانما قيد بقوله العاقل لان غير العاقل لا يعتبر منه الاسلام ولا الكفر (كاسلامه) أي كحكمة اسلامه لما قلنا خلافا للشافعي وزفر أيضا (و) اذا صحته رذته (يجبر عليه) أي على الاسلام (ولا يقتل) لان القتل عقوبة ولا عوبة على الصبي رجعة في حقه ويلحق الساحر بالمرتد وفي الفتاوى الساحر هل يقتل أو تقبل توبته ينظر ان اعتبه قد انه خالق لما يفعل فان تاب عن ذلك وقال الله خالق كل شيء وتبرأ عما اعتقه قد تقبل توبته ولا يقتل لانه كفر أسلم وان لم يتب يقتل لانه مرتد وفي المجرد قال أبو حنيفة يقتل ولا يستتاب ولا يقبل قوله اني أترك السحر وأتوب منه اذا شهد الشهود انه الا أن ساحرا أو فز بذلك وكذلك المرأة الساحرة تقتل لان عمر رضي الله عنه كذب الى نوابه أن اقبلوا الساحر والساحرة رواد البخاري وأحمد وأبو داود وفي المنتقى انها لا تقتل ولكن تجلس وتضرب كل مرتدة والاول أصح وكذلك الزنديق يقتل ولا تقبل له توبة وفي العيون تقبل توبته بالاجماع الا عند الشافعي ورواية عنهما

هذا (باب) في بيان أحكام الخارجين (البغاة) *

وهو جمع باغ كافتاء جمع قاض من بغى اذا تعدى وظلم (خرج قوم) مسلمون (عن طاعة الامام وغلبوا على بلد عاصم) الامام (اليه) أي الى نفسه أي الى طاعته وقال الشارح أي الى العود الى الجماعة وما قلنا أحسن وأصوب (وكشف شبهتهم) التي استندوا اليها في خروجهم عن الطاعة لان عليا رضي الله عنه فعل كذلك بأهل حروراء قرية من قرى الكوفة وهذه الدعوة ليست بواجبة لانهم قد علموا اذا يقتلون فصاروا كل مرتدين وأهل الحرب الذين بلغتهم الدعوة ولهذا يجوز قتالهم بكل ما يقتل به أهل الحرب كالرمي بالنبل والتجنيق وارسال الماء والنار عليهم (وبدأ) الامام (بقتالهم) يعني اذا تجزوا وتميؤا للقتال واجتمعوا له هكذا ذكر في الهداية وقال القدوري ولا يبدأ بقتالهم حتى يدؤا به فان بدؤا به قاتلهم حتى يفرق جمعهم وعند الشافعي لا يجوز حتى يدؤا بالقتال حقيقة لانهم مسلمون فلا يجوز قتل المسلم الا دفعا بخلاف الكفار فان نفس الكفر مبيح وانا اطلاق قوله تعالى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى أمر الله فصار قتالهم كقتال أهل الحرب والمروي عن أبي حنيفة من لزوم البيت محمول على عدم الامام واما اعانة الامام فهي من الواجبات (ولو) كانت (لهم) أي للبغاة (فئة) أي جماعة (أجهز على جريحهم) يعني يتم جرحهم وهو كناية عن اتمام القتل (واتبع موليتهم) دفعا انسرهم لتلايق المولى والجرح بالفئة وعند الثلاثة لا يجهز ولا يتبع (والا) أي وان لم يكن لهم فئة (لا) يجهز على جريحهم ولا يتبع موليتهم لما روي عن مروان بن الحكم انه قال صرخ صرخ

اعلى رضى الله عنه يوم الجمل لا يقتلن مدبر ولا يذنب جريح ومن أغلق بابه فهو آمن ومن ألقى
السلح فهو آمن رواه سعيد بن منصور ويوم الجمل لم يكن لهم فئة (ولم تسب ذريتهم وحبس
أموالهم حتى يتوبوا) لأنهم مسلمون فيكونون معصومين في الدماء والأموال ولكن يحبس حتى
يتوبوا فيرد عليهم بالاجماع (وان احتاج) لا مام الى السلاح والخيل (قائل بسلاحهم وخيلهم)
لأن عمار رضى الله عنه قسم سلاحهم بالبصرة بين أصحابه وكانت قسمة الحاجة لا التملك وقال
الشافعي لا يجوز لأنه مال مسلم فلا يجوز الانتفاع به الا برضاه وبه قال مالك وأحمد وان لم يحتاجوا
اليه حبسه عنهم كسائر أموالهم والكرام يباع ويحبس ثمنه لأنه أيسر ولو كان معهم أهل
الذمة يعينونهم على القتال فيحكمهم حكم أهل البغي حتى لا يجوز استرقاقهم ولا أخذ أموالهم
لأن عهدهم لا ينتقض به (وان قتل باغ مثله) الباغي في عسكرهم عمدا (فظهر عليهم - م) أى على
البغاة (لم يجب شئ) يعنى لا قصاص ولا دية أما القصاص فلانه لا يمكن استيفاءه ولا الجمعة ولا ولاية
للإمام عليهم حالة القتل وأما الدية فلان القصاص لما لم يجب لم ينقب موجباً بعده مالا كالمقتل في
دار الحرب (وان غلبوا) يعنى البغاة (على مصر فقتل مصرى) أى رجل من أهل المصر (مثله) أى
رجلا مثله من أهل المصر عمدا (فظهر على المصر قتل) المصرى القاتل (به) أى بالمقتول المصرى
مثله لانه قتل عمد فيجوز فيه القصاص هذا اذا لم يجز على أهل المصر احكام أهل البغي بل أريحهم
الإمام العدل قبل ذلك عن ذلك المصر لان ولاية الإمام أهل العدل لم تنقطع قبل أن تجزى احكامهم
فيجب القصاص وبعد الاجراء ينقطع فلا يجب (وان قتل عادل باغياً وقتله) أى العادل (باغ
وقال) الباغي قتله و (أنا على حق ورثه) أى ورث العادل الباغي في المسئلة الاولى وورث
الباغي العادل في المسئلة الثانية فالاولى بالاجماع لانه قتل بحق فلا يمنع الارث وقال الشارح
وقال الشافعي لا يرث العادل ايضا لانه قاتل وأما الثانية فهي قولهما وعند ابى يوسف لا يرث لانه قتل
بغير حق وبه قال الشافعي ومالك وأحمد في رواية وإماماً أنه اذا قال قتله وأنا على حق يكون قتلاً
بحق لانه بناويل صحيح عنده لا انضمامه الى المنعة وان كان فاسداً في نفس الامر لا ترى انه يسهط
به الضمان فلا نوجب به الحرمان (وان قال قتله و) أنا على باطل لا يرث اجماعاً لانه قاتل بغير حق
قال صاحب الهداية في العادل اذا ألتف نفس الباغي أو ماله لا يضمن ولا يأثم لانه مأوربة قتالهم
دفعاً لشركهم والباغي اذا قتل العادل لا يجب عليه الضمان عندنا وبأثم لانه لا منعة في حق
الشارع وكذا قال في البدائع لا يضمنون ما أصابوا من دماءنا وأموالنا اذا كانوا على منعة وكذا
أهل العدل لا يضمنون ما أصابوا من دماءهم وأموالهم لان ما ألتفوا دفعاً للقتالهم عن أنفسهم
والعادل اذا ألتف ما لا عبداً أو حرّاً أو ماله دفعاً للقتاله لا يضمن فالباغي أولى وفي الاختيار قال
محمد اذا تابوا أقيمتم أن يغرموا ولا أجبرهم على ذلك لأنهم أتوا بغير حق فسهط المطالبة
لا يسهط الضمان فيما بينه وبين الله تعالى وفي المحنط العادل اذا ألتف مال باغٍ يؤخذ بالضمان لان
مال الباغي معصوم في حقنا وأمكن التزام الضمان فكان في ايجابه فائدة بخلاف ما اذا ألتفوا
مال العادل فعلى هذا ما ذكره في الهداية والبدائع من عدم وجوب الضمان محمول على ما اذا ألتف
حال القتال بسبب القتال اذا لم يمكنه أن يقاتلهم الا بالتلاف شئ من مالهم كالتلخ والقماش الذى
عليهم وعند ارسال الماء والنار عليهم واما اذا ألتفوها في غير هذه الحالة فلا معنى لمنع الضمان

لان مالهم معصوم واعتقاد الحرمة موجود فلا مانع من وجوب الضمان والاثم (وكره بيع السلاح من اهل الفتنة) لانه اعانة على المعصية (وان لم يدرك) أى وان لم يعلم (انه) أى الرجل الذى يبيع له السلاح (منهم) أى من اهل الفتنة (لأنه) يكره البيع له لان الغلبة فى دار الاسلام لاهل الصلاح وعلى الغالب تبين الاحكام دون النادر وانما يكره بيع نفس السلاح دون مالا يقاثل به الا بصيغة كالحديد لان المعصية بيع نفس السلاح بخلاف الحديد ألا ترى ان العصير والخشب الذى يتخذ منه المعازق لا يكره بيعه وكذلك بيع الجارية المغنية والكبس النطوح والديك المقاتل والحمامة الطيارة لان عيتم اليست منكرا وانما المذكور فى استعده الملاحظون ثم ذكر وان الحديد لا يجوز بيعه من اهل الحزب وأجازوه من اهل البغي والفرق أن اهل البغي لا يتفرغون لاستعمال الحديد سلاحا لان فسادهم على شرف الزوال بالثوبة أو بتفريق جمعهم بخلاف اهل الحرب والله أعلم

* هذا (كتاب) فى بيان أحكام (اللقبط) *

هو فعل بمعنى مفعول كالقبيل والجريح وهو اسم شئ منبؤ فى اللغة وفى الشرع اسم لمولود حتى طرحه أهله خوفا من العيلة أو فرارا من تهمة الزنا سمي به باعتبار ما يؤل اليه (ندب) أى استحب (التقاطه) أى التقاط اللقبط ان غلب على ظنه عدم الهلاك بأن كان فى مصر أو قرية لما فيه من احماء النفس وعند الثلاثة فرض كفاية ووجب التقاطه (ان خيف الضياع) أى ضياع اللقبط بأن وجدته فى مفازة أو مسبعة أو بئر ونحوها صيانة له ودفعه للهلاك عنه وعند الثلاثة فرض عين (وهو) أى اللقبط (حر) لانه الاصل فى بنى آدم ولان الداردار الاسلام فمن كان فيما يكون حر باعتبار الاصل وهو الظاهر والغالب وهو عرف جميع أحكامه حتى ان قاذفه يحسد ولا يحسد قاذف أمه لوجود ولد منها لا يعرف له أب (ونفقته) أى نفقة اللقبط (فى بيت المال) لانه عاجز محتاج لا مال له ولا قريب فصار كالمفقود الذى لا مال له ولا قريب ولو أنفق عليه الملتقط يكون مقبر عالانه ليس له ولاية الا لأمره الا أن يأمره القاضى بالاتفاق عليه فيرجع على اللقبط بها ثم مجرد أمر القاضى بالاتفاق عليه يكفى للرجوع على اللقبط فيما ذكره الطحاوى كما اذا قضى شخص ذبنا عن شخص بأمره فانه يرجع عليه وفى الاصح لا يرجع على اللقبط بمجرد الامر الا اذا صرخ له بأنه يتفق عليه ارجع عليه لان مطلقه قد يكون للعت والترغيب فلا يرجع عليه بالاحتمال (معارنه) أى كما يكون امره فى بيت المال (وبنياته) فيه أيضا (ولا يأخذه) أى اللقبط (منه) أى من الملتقط (احد) لان يده سبقت اليه فكان أحق بحفظه وليس لغيره ان ينزعه منه إلا بأذنه ولودفعه هو الى غيره ليس له ان يسترده لانه رضى باسقاط حقه ولودفعه الى القاضى قلنا ان لا يقبل منه لاحتمال انه ولده دفعه اليه ليكون مؤتمنه فى بيت المال وان أقام بيته انه لقمط أو علم القاضى بذلك فكذلك له ان لا يقبل منه لانه بالتقاطه التزم حفظه وترتيبه ثم أراد أن يعزل نفسه فلا يستخ ان شاء كالوصى اذا أراد عزل نفسه بعد موت الموصى (ويثبت نسبه) أى نسب اللقبط (من واحد) يعنى اذا ادعاه ولم يدعه الملتقط لما فيه من نفع الصغير لان الناس يتفاضلون بالانساب ويعبرون بعدمها وإذا ثبت نسبه ترتب عليه أخذه فبطل يد الملتقط هذا اذا لم يدع الملتقط مئة وأن ادعاه فدعوه الملتقط أولى وان كان ذميا والآخر مشا لانه صاحب يد (ويثبت نسبه) (من اثنين) أيضا كما ثبت من واحد وذلك عند عدم المرح لاحد هما من يد أو يئنه

أورد علامة فيكون ابنهما مستوائهما في النسب فان ذكر أحدهما علامة في جسده أو سبق في الدعوى كان أولى له بمادة الظاهر في ذكر العلامة ولعدم المنازع في سبق الدعوى وعن مالك لا يثبت نسبه الايئنة وعن أشهب يثبت بالدعوى (وان وصف أحدهما) أي أحدا الاثنين (علامة به) أي باللقب (فهو) أي الوصف (أحق به) أي باللقب لما ذكرنا عند الشافعي يرجع الى قول الشافعي المدبلي عليه بأحد هما وان لم يكن مدبلي فتألف آخر لانه عليه الصلاة والسلام حكم بالقاتل في مثله وبه قال أحمد قلنا لا علم للقاتل بذلك قال الله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم والقاتل من يعرف الآخر وبشبه الاولاد بالآباء فبغير ان هذا الولد لفلان وان وافق بعض العلامة وخالف البعض سقط الترجيح اذ ليس أحدهما بأولى من الآخر بالاعتبار ولو سبقت دعوة أحدهما فهو ابنة لعدم المنازع ولو ادعى الآخر بعده لا يقبل الايئنة ولو ادعت امرأتان قنيتيهما عند أبي حنيفة وعندهما لا يقضي لواحدة منهما ما لان ثبوت النسب منهما يتعلق بحقيقة الولادة وهو حال منها بخلاف الرجل (و) يثبت نسبه أيضا من (ذمي) ان ادعاه (وهو) أي اللقب (مسلم) لانه لا يلزم من كونه ابنا له أن يكون كافرا كالأولاد أمته ولكن هذا (ان لم يكن) وجد اللقب (في مكان أهل الذمة) مثل البيعة والكنيسة والقرية من قراهم وهذا تصریح بأن المعتبر هو المكان وقد اختلف فيه فتم من اعتبره ومنهم من اعتبر الواحد والحاصل ان هذا على أربعة أوجه الاول أن يجده مسلم في مكان المسلمين كالمسجد والقرية أو المصير للمسلمين فيكون مسلما والاني أن يجده كافرا في مكان أهل الكفر كالبيعة ونحوها فيكون كافرا والثالث أن يجده كافرا في مكان المسلمين والرابع أن يجده مسلم في مكان الكافرين ففهم ما اختلف في رواية فني كتاب اللقب العبرة للمكان لسبقه وفي رواية ابن سماعة العبرة للواجد للقب البدوي رواية أيهما كان موجبا للاسلامه فهو والمعتبر لان الاسلام أنفع له وهو أوفق وفي رواية يحكم زنه فان كان عليه زى المسلمين فهو مسلم وان كان عليه زى الكفر ونحو الصليب والزنا فهو كافر (و) يثبت نسبه أيضا (من عبد) اذا ادعاه (وهو) أي اللقب (حر) لان العبد قد يلد حرا والدار دار الاسرا والحرية الظاهرة لا يطل بالك ولوقال العبد هو ولدى من زوجتي وهي أمة فصدقه ولاها يثبت نسبه ويكون حرا عند محمد وقال أبو يوسف يكون عبد السيد والحر أولى من العبد في دعوة اللقب ولو ادعاه حران أحدهما أنه ابنه من هذه الحرة والاخر من الامة فالذي يدعى من الحرة أولى والمسلم أولى من الذي عند المنازع لانه أنفع له اذا كان حرا وان كان عبدا فالذي أولى (ولابرق) اللقب (الا يئنة) لانه حكم بحريته بالدار فلم يتغير ذلك بالاجحة ويشترط أن يكون الشهود مسلمين لانه مسلم بالدار أو باليد فلا يحكم عليه بشهادة الكافر الا اذا اعتبر كافر أو بوجوده في موضع أهل الذمة والنصم فيه هو الملقب باعتبار يده (وان وجد معه) أي مع اللقب (مال فهو) أي المال (له) أي اللقب لانه في يده وهو من أهل الملك لكونه حرا وكذا اذا كان المال مشدودا على الدابة واللقب عليها للشهادة الظاهرة من حاله وبصرفه الملقب عليه بأمر القاضي عند البعض لانه مال ضائع لا يعرف له مالك وقيل بصرفه عليه بغير أمره لانه مال الملقب ظاهرا (ولا يصح للملقب عليه) أي على اللقب (نكاح) أي تزويج لأن ولاية التزويج تنصق بقرابة أو بملطنة ولم يوجد شيء من ذلك (و) كذا لا يصح للملقب عليه (يسع) ماله لان التصرف في

المال لا يجوز إلا بكمال الرأى ووفور الثقة وذلك بوجوده في الأب والجد لا غير واهـ هذا لا تملكه
 الأم مع أنه أهلك الانكاح فذا أولى (و) كذا (أجارة) أى أجارة اللقيط للاستخدام لان الاجارة
 لا يملكها من لا يملك اتلاف منافعها بالاستخدام بلا عوض والمقتط لا يملكه فلا يملك أن يؤجره
 كالم بخلاف الأم فانها تملكه على ما عرف وذكر القدوري أن له أن يؤجره والذي ذكره الشيخ
 أصح وهي رواية الجامع الصغير (ويسلمه) أى يسلم المقتط اللقيط (في حرفة) لانه نفع محض
 (ورقة بض) المقتط (هبة) أى هبة اللقيط بمعنى اذا وهب له فلم يملكه لأن يقبضها له لانه نفع محض
 واهـ لا يملكه الصغير بنفسه اذا كان مميزا والله أعلم

* هذا (كتاب) في بيان أحكام (اللقطة) *

هي مثل اللقط في الاشتقاق والمعنى اللغوى وهي بضم اللام وفتح القاف اسم للمال الملتقط فان
 قلت ما هذه أصيغته قلت قال الشارح هو اسم الفاعل للمبالغة ويسكون القاف اسم للمفعول
 كالضحية وسميت هذه بهذا الاسم مبالغة لزيادة معنى اختصاص به وهو أن كل من رآها يميل الى
 رفعها فساكنها تأمره بالرفع لان احامه اليه فأسند اليه انما اذا نجعت كأنه هي التي رفعت نفسها
 ونظيره قولهم ناقة حلوب ودابة ركوب وهو اسم فاعل سميت بذلك لان من رآها يرغب في
 الركوب والحلب فنزلت كأنها أحلبت نفسها وأركبت نفسها وفيه تعسف وليس كذلك بل
 اللقطة سواء كان بفتح القاف أو بسكونها اسم موضوع على هذه الصيغة للمال الملتقط وليس
 هذا مثل الضحية ولا مثل ناقة حلوب ودابة ركوب لان هذه صفات تدل على الحدوث والتجدد
 غير ان الأول للمبالغة في وصف الفاعل أو المفعول والثاني والثالث بمعنى المفعول للمبالغة كما
 عرف في موضعه ويندب رفع اللقطة وعند الشافعي في قول يجب وعن أحمد ومالك يندب تركها
 وهو رواية عننا واذا خاف ضياعها يجب وعند البعض لا يميل رفعها مطلقا وهذا فاسد وقال في
 شرح الطحاوى اذا وجد لقطة فالأفضل له أن يرفعها اذا كان يامن على نفسه واذا كان لا يامن
 لا يرفعها وفي شرح الاقطع يستحب أخذ اللقطة ولا يجب وفي النوازل قال أبو نصر محمد بن محمد
 ابن سلام ترك اللقطة أفضل في قول أصحابنا من رفعها ورفع اللقط أفضل من تركه وفي خلاصة
 الفتاوى ان خاف ضياعها يفتن الرفع وان لم يخف يباح رفعها أجمع العلماء عليه والأفضل الرفع
 في ظاهر المذهب وفي فتاوى الولوالجي اختلف العلماء في رفعها قال بعضهم رفعها أفضل من
 تركها وقال بعضهم يميل رفعها وتركها أفضل وفي شرح الطحاوى ولورفعها او وضعها في مكانه
 ذلك فلا ضمان عليه في ظاهر الرواية وقال بعض من أئمتنا هذا اذا أخذ ولم يبرح عن ذلك المكان
 حتى وضع هناك فاما اذا ذهب عن مكانه ذلك ثم أعادها ووضعها فيه فانه يضمن وقال بعضهم
 اذا أخذها ثم أعادها الى ذلك المكان فهو ضمان ذهب عن ذلك المكان أو لم يذهب وهذا خلاف
 ظاهر الرواية (لقطة الحل) وهو خارج الحرم (و) لقطة (الحرم) سواء عندنا وعند الشافعي
 يجب التعريف في لقطة الحرم الى أن يبيح صاحبها وبه قال أحمد ولنا عموم قوله عليه الصلاة
 والسلام اعرف عفاصم او وكاهاتم عزقها منه من غير فصل وهي (أمانة ان أخذ) الملتقط (ليرد)
 اللقطة (على ربها) أى على صاحبها (وأمنه) الملتقط على ذلك لان الأخذ على هذا الوجه ما دون
 فيه شرعا قوله عليه السلام من وجد لقطة فليشهد ذوي عدل وليصنف عقاصها او وكاهاتها فان

جاء صاحبها فلا يكتفم فهو وأحق به وأوان لم يجزئ صاحبها فهو مال الله تعالى يؤتبه من يشاء ورواه
 أحمد وابن ماجه وعن أبي يوسف لا يشترط الاشهاد كما لو أخذها باذن المالك وبه قالت الثلاثة
 ولو لم يشهد بضمن عند أبي حنيفة ومحمد لأن الاشهاد لنفي التجايد حتى لو صدق صاحبها أنه
 أخذها ليرد على عليه لا يضمن وان لم يشهد لأن إقراره حجة عليه ولو أقر أنه أخذها لنفسه ضمن
 لوجود اتعدي على مال الغير كالغاصب وان لم يشهد عند الالتقاط وأدعى أنه أخذها ليرد وأدعى
 صاحبها أنه أخذها لنفسه فالقول لصاحبها ويضمن الملتقط قيمتها عندهما وقال أبو يوسف القول
 قول الملتقط فلا يضمن واذم يمكنه الاسم ادباً بان لم يجزئ أحد وقت الالتقاط أو خاف من الظلمة
 عليها فلا يضمن بالاتفاق وان أشهد عند الالتقاط وعرفه انتم ردّها إلى موضعها لم يضمن وذكر
 الخناكم في محتصره ان ردّها بعد ما حولها يضمن لأنه بالتحويل التزم حفظها وبالرد صار مضاعفها
 ولا كذلك قبل التحويل بخلاف ما اذالم يشهد حيث لا يبرأ من الضمان به اتفاقاً لأن الظاهر انه
 أخذها لنفسه فلا يبرأ بغير الرد على صاحبه وكيفية الاشهاد أن يقول من رأيته يشهد بضالة قد لوه
 على سواء كانت اللقطة واحدة أو أكثر (وعرف) بالتشديد أي الملتقط عرف اللقطة في الموضع
 الذي اقيم فيه وفي الاسواق والشوارع والمساجد ويقول من ضاع له شيء فليطلبه عندي (أي
 أن علم) أي إلى أن غلب على ظنه (ان رجها) أي صاحبها (لا يطلبها) وهو الصحيح لأن ذلك لا يثبت
 بقوله المال وكثرته وروى محمد عن أبي حنيفة أنه إن كانت أقل من عشرة دراهم عرفها أياما
 وان كانت عشرة فضاء عرفها واحولاً وقد روى محمد في الاصل بالحول من غير تفصيل بين القليل
 والكثير وهو قول الشافعي ومالك وروى الحسين عن أبي حنيفة أنه إن كان أكثر من مائتي درهم
 فضاء عرفها واحولاً وفيما فوق العشرة إلى مائتي شهر وفي العشرة جمعة وفي ثلاثة دراهم ثلاثة
 أيام وفي درهم يوماً وان كانت عشرة فشوها تصدق به امكانها وان كان نحوها جأً كلها امكانها
 وفي الهداية اذا كانت اللقطة شيئاً لم ير ان صاحبها الا يطالبها كالنواة وقشور الرمان يكون القاءه
 سباحاً ويجوز الاتفاح به من غير تعريف لكنه مبنى على ملك مال الكه لان التملك من المجهول لا يصح
 وفي الواقعات المتعارف في القشور والنواة يملكها وفي الصيد لا يملكه وان جع سبلاً بعد الحصاد
 فهو له لا لجامع الناس على ذلك وان يلج شاة ميمية فهو له ولصاحبها ان يأخذ منه وكذلك الحكم في
 صوفها (تم تصدق) باللقطة اذ لم يجزئ صاحبها بعد التعرف وان شاء أمسكها رجا الظفر بصاحبها
 (فان جاء رجها) أي صاحب اللقطة بعد ما تصدق بها الملتقط فهو بالخيار ان شاء (نفذه) أي
 التصديق وله ثواب الصدقة (أو ضمن الملتقط) ان شاء لأنه تصرف في ماله بغير اذنه سواء كان تصدق
 الملتقط بأمر القاضي أو بغير أمره في العجج وله أن يضمن الفقير لأنه أخذ ماله لنفسه من غير اذنه
 ولا يرجع الفقير على الملتقط بما لحقه من الضمان ولا الملتقط يرجع على الفقير هذا اذا هلك العين
 في يد الفقير وان كانت فائمه أخذها صاحبها ان لم يمسض الصدقة لأنه وجد عين ماله (وضح الالتقاط
 البهيمية) يعني جاز الالتقاط في نحو الشاة والبقرة والابل والفرس لأنه مال يتوهم ضياعه فيستحب
 أخذه ليرده على صاحبه وعند الشافعي لا يصح في البكار ويصح في الصغار وعند مالك لا يصح
 في الابل والغنم والبغال والحير فقط وعند أحمد لا يصح في البكل وعنه يصح في الغنم وما روى من
 قوله عليه الصلاة والسلام لماسئل عن ضالة الابل مالك ولها دعوها فان فعها حذاه هارسقاها

ترد الى ثلث الشهور حتى يجد هارها ورواه البخاري ومسلم فمولى علي انه كان في ديارهم اذ كان
 لا يفتي عليهم شيء ونحن نقول في مثله بتركها وهذا لان في بعض البلاد الدواب يسيم أهلها
 في البراري حتى يحتاجوا اليها فيسكروا وقت حاجتهم ولا تفتي في النفاة لها في مثل هذه الحالة
 والذي يدل على هذا ما رواه مالك في الموطأ عن ابن شهاب قال كان ضوال الابل في زمن
 عمر بن الخطاب فمولى ابل مولى تقي لا يسمها أحد حتى اذا كان عثمان رضى الله عنه أمره برفعها ثم
 ساع فلما جاء صاحبها أعطى ثمنها قال الجوهرى اذا كانت الابل للقبيلة فهي ابل مولى (وهو)
 أى الملقطة (منبرع عن الاتفاق على التقيد والقبلة) لانه لا ولاية له في الإيجاب على ذمته انصارها
 اذا قضى دين غيره بغير أمر المدين (و) الاتفاق عليه ما (بأذن القاضي يكون ديناً) على صاحبها
 لان قضائى ولاية في مال الغائب تقرر له فصار أمره كأمر المالك ولا يباصره بالاتفاق حتى يقيم
 البيعة ثم القطة عنده وفي الصحيح لانه يحتمل أن يكون غصباً في يده فيحتال لإيجاب النفقة على
 صاحبها وهذه البيعة ليست للقضاء وانما هي ليكشف الحال فتقبل مع غيبة صاحبها وان عجز
 عن إقامة البيعة بأمره بالاتفاق عليها بدأن يقول عند ثقات أشهدوا الى أمرته بالاتفاق ان كان
 الأمر كما قال وكان الفقيه أبو جعفر يقول ينبغي للعالم أن يحلفه وانما يباصره بالاتفاق عليها يومين
 أو ثلاثة بشد ومما يقع عنده أنه لو كان المالك حاضراً الظاهر (ولو كان لها) أى للقطة (نفع) بأن
 كانت بغلاً أو جارا أو رجلاً (أجرها) القاضي الى مدة (وأنفق عليها) من أجرتها ما في ذلك من
 المصلحة (والأ) أى وان يكن لها نفع بأن كانت شاة أو جارا لا يؤجر مثله أنفق عليها بقدر ما يرى
 من المدة ولم يظهر مالها (بأمرها) لان النفقة على وجه الاستمرار تستأصل قيمتها ثم النمن يوم
 مقام العين فيما ذكرنا من التعريف والتصدق به وفي كونه أمانة في يده وفي البدائع لا يبيعها
 القاضي حتى يقيم البيعة على نحو ما ذكرنا في الاتفاق والابق في هذا كالأقطة لأنه لا يؤجر لانه
 يخاف عليه أن يأتى (ومنعها) أى يمنع الملقطة للقطة (من ربه) أى صاحبها اذا جاء يطلبها
 (حتى يأخذ) منه (النفقة) التي أنفق عليها الآن هذا دين صحيح فأشبهه جعل الا بقاء ثم لا يسط هذا
 الدين بل لا الغنى في الملقطة قبل حبسها لانه لا تعلق له به حقيقة وانما يأخذ صفقة الرهن عند
 الحبس كالوكيل بالشراء اذا انقضى من مال نفسه له أن يرجع به على الموكل ولو هلك قبل الحبس
 لا يسط ما رجب له على الموكل وبعده بسقط لانه صار في معنى الرهن عند اختياره الحبس
 فله ما يحاسبه فيه فكذا هذا (ولا يدفعها) أى ولا يدفع الملقطة للقطة (الى مدعيها) أنهم اله
 (بلا) إقامة (بيعة) أقوله عليه الصلاة والسلام البيعة على المدعى (فان بين) المدعى بأن أعطى
 (علامتها) (اللقطة) (الدفع) اليه أى من غير أن يجبر عليه في القضاء والعلامة مثل أن يسمى
 عدد الدراهم ووزنها أو كاهها ووعاها وقال الشافعي ومالك يجبر على دفعها ما روى مسلم من قوله
 صلى الله عليه وسلم فان جاء صاحبها فاعرف بقاصها أو كاهها وعددها فأعطها اياه والافهى لك
 وهذا أمر وجوب والبيان هذا مدعى وعامه البيعة لما رويها والعلامة لا تدل على الملك
 ولا على الدلالة لان الانسان قد ينفق على مال غيره ويحفي عليه مال نفسه فلا عبرة بها وما روى بخول
 على الجواز وبقيتين الاخبار لان الأمر قد يرد به الإباحة به فنقول وان دفع اليه بذكر العلامة
 ثم جاء آخر فأقام بيعة أمه فان كانت فائقة أخذها منه وان كانت هالكه ضمن أمه - ماشاء

ويرجع الملتقط على الآخذ ان ضمن ولا يرجع الآخذ على أحد وللملتقط أن يأخذ منه كفيلا عند الدفع وقبل يجبر وان دفعها اليه بصديقه ثم أقام آخر بينة أنه له فان كانت قائمة أخذها منه وان كانت هالكة فان كان دفع اليه بغير قضاء فله أن يضمن أيام ما شاء فان ضمن القايض فلا يرجع به على أحد وان ضمن الملتقط فله أن يرجع به على القايض والمملتقط أن يأخذ منه كفيلا لما ذكرنا وفي الاختيار اذا دفع اليه بصديقه ليس له أن يرجع على القايض فعلى هذا لا فرق بينهما ولا يأخذ منه كفيلا وان كان دفعها اليه بقضاء ضمن القايض لما ذكرنا ولا يضمن الملتقط لانه مقهور وان أقام الحاضر بينة أنه له ففرضي بالدفع اليه ثم حضر آخر وأقام بينة أنه له لم يضمن (ويستفح) الملتقط (بم) أي باللقطة (لو) كان (فقيرا) لان في ذلك نظر الجانبين (والا) أي وان لم يكن فقيرا لم يجز أن يصدق به على نفسه بل (تصدق على) فقير (أجنبي) كان أو قريبا منه وهو معنى قوله (وصح) أي التصديق (على أبيه) أي أبوي الماملة (وزوجته وولده لو) كان كل واحد منهم (فقيرا) لان المبيع هو الفقير فلا يحتاج بين أن يكون هو أو قريبا أو أجنبي للحصول المقصود بالكل وهو التصديق على محتاج وأباح الشافعي للواحد وان كان غنيا لحديث أبي بن كعب رضي الله عنه فيما رواه مسلم وأحمد عرفها فان جاء أحد بخبرك بعدتها ووعاها ووثاها فأعطها إياه والأفاستمتع بها ولنا قوله عليه السلام فليصدق به وحمل الصدقة الفقراء وليس له حجة في حديث أبي لانه حكاية حال فيكون أنه عليه الصلاة والسلام عرف فقرا ما لدون عليه أو قل له ماله أو يكون اذ نامنه عليه السلام بالانتفاع به وذلك جائز عندنا من الامام على سبيل القرض ويحتمل أنه عليه السلام عرف أنه كان في مال كفار حربي

* هذا (كتاب) في بيان أحكام (الاباق) *

وهو مصدر سابق العبد اذا هرب والقاعل منه آبق وهو العبد المتردد على مولاه (أخذه) أي أخذ الآبق (أحب ان قوي) أي قدر (عليه) أي على الآبق لان فيه احياء ماله ثم له ان يخرج ان شاء حفظه بنفسه ان كان بقدر عليه وان شاء رفعه للامام فاذا رفعه اليه لا يقبله منه الا بأقامة البينة ثم يجيبه الامام تعزيره وينفق عليه من بيت المال ويجعل له ديناً على مالكه واذا طالت المدة ولم يجئ صاحبه باعه القاضي وحفظ غنمه واختار في الضال فقيل أخذه أفضل احياءه وقبل تركه أفضل واذا رفعه الى الامام لا يجيبه لانه لا يستحق التعزير ولا باق وان كان له منفعة أجرة وأنفق عليه من أجرته (ومن رده) أي الآبق (من مدة سقر) وهي مسيرة ثلاثة أيام (فله أربعون درهما) استحسنوا القياس أن لا يكون له شيء الا بالشرط وهو قول الشافعي لانه متبرع بمنافعه فأشبه رد العبد الضال وعند مالك عليه أجرة المثل بالاسفر وكذا اذا أخذه من المصر وان أخذه من خارج فمكرونا وعند أحمد ديناراً وأثناعشر درهماً نطقا وعنه لو جاء من المصر عشرة ومن خارج أربعون درهماً وأما ما روى عن عمر بن دينار لم نزل نسمع أنه عليه السلام قال جعل الآبق أربعون درهماً وروى محمد بن الحسن في أول كتاب جعل الآبق عن أبي يوسف عن أبي حنيفة عن سعد بن المرزبان عن أبي عمرو الشيباني قال كنت فاعداً عند عبد الله بن مسعود فجاء رجل فقال ان فلانا قد مات بآبق من القيوم فقال القوم لقد أصاب أير قال عبد الله وجعل ان شاء عن كل رأس أربعين درهماً وروى أبو يوسف هذا الحديث عن سعيد نفسه أيضاً كذا ذكر الحاكم

في الكافي والاحتجابه رضى الله عنهم اتفقوا على وجوب أصل الجعل وان اختلفوا في مقدار
 فروى عن ابن مسعود انه أوجب أربعين درهما على ما ذكرنا وأوجب عمر رضى الله عنه ديناراً
 أو اثني عشر درهما وأوجب علي رضى الله عنه ديناراً أو عشرة دراهم وعن عمار بن ياسر رضى
 الله عنه انه قال ان ردة في المصر فله عشرة وان ردة من خارج المصر استحق أربعين درهما فيجمل
 الكل على السماع لان الرأى لا مدخل له في التقدير ثم يحل قول من قال أربعين على سيرة سفر
 ومادونه على مادونه التوقية وتلقا قوله (ولو قيمته) وأصل ما قبله أى يجب أربعون درهما ولو
 كانت قيمة الأبق (أقل منه) أى من أربعين عند أبي يوسف لانه هذا تقدير النسخ فلا يحط
 منه بقصمان القيمة كصدقة الفطر وقال محمد يجب عليه قيمته الادره مالا لا ويحويه ثبت احبها
 لحق وقى الناس ونظر اهم وليس من النظر ايجاب أربعين لرد من لا يساوى ذلك (ومن ردة) أى
 الأبق (لاقل منها) أى من مدة السفر (فبصاها) أى فالواجب بحسب ذلك لان العوض
 يوزع على العوض شروء المغالبة وذكر في الأصل أنه يرضخ له اذا وجد في المصر أو خارج المصر
 وعن أبي حنيفة أنه لاشئ له في المصر ثم اتفقوا على الرضخ فلا كلام وان اختلفا فالامام بقدره
 وان ردة أكثر من مدة السفر لا يزداد على أربعين درهما وان كان العبد مشتر كايجب على كل واحد
 منهم بتدريسيه فلا يأخذ من أوفى حتى يوفى كنهه كالمبيع المحبوس بالثمن وان ردة عبد من أولئك
 يجب لكل واحد منهم أربعة درهما ولوردة جارية معها ولد صغير يكون بعالمة فلا يزداد على
 الجعل شئ وان كان مراداً يجب ثمانون درهما (والمدير وأم الولد كالتقن) لانهم ما ملو كان للمولى
 بخلاف المكاتب لانه أحق بمكاسبه هذا اذا ردها في حياة المولى وان ردها بعد موته فلا جعل له
 لان أم الولد تعتق بغيره فتكون حرة ولا جعل له في الحرة وكذا المدير ان خرج من الثلث لما ذكرنا
 وان لم يخرج فكذلك عندهما وعند أبي حنيفة هو كالمكاتب فلا جعل فيه وان ردا التقن بعد موت
 المولى يستحق الجعل ان كان الراداً أجنبياً وان كان وارثاً ينظر ان أخذه بعد الموت لا يستحق شيئاً
 وان أخذه في حياته ثم مات يستحق الجعل في حصة غيره عندهما خلافاً لأبي يوسف ولوردة عبد أبيه
 أو أخيه أو سائر أقاربه لا يجب له الجعل اذا كان في عيال المولى ولولم يكن في عياله وجب الجعل
 له الا لابن اذا رده عبد أبيه أو أحد الزوجين ردة عبد الآخر وكذا الوصى اذا رده عبد المتيم
 لا يستحق الجعل ولا جعل للسلطان اذا رده أبقاً (وان أبق) الأبق (من الراد لا يضمن) لانه أمانة
 فيده اذا شهد وقت الاخذ ولا جعل له لانه لم يرد على مولاة ولو أخذ غيره فردته على مولاة
 فالجعل له لانه هو الراد هذا اذا صدقه المولى في الاباق وان كذبه فالقول قول المولى الا اذا قام
 البينة على اقرار المولى بأنه أبق ولوجا به الى المولى فأعتقه قبل التسليم اليه استحق الجعل لان
 الاعناق قبض معنى ولورده والمسلته بما لها فلا جعل له حتى يقبضه ولو باعه من الراد استحق
 الجعل بخلاف ما اذا وهب له قبل التسليم وان ذلك في يده فلا ضمان عليه لما ذكرنا ولا جعل له
 (وبشهاد) الذي يملك الأبق (انه أخذه ليرده) الى مولاة لان الشهاد يدل على ذلك وتركه يدل
 على أنه أخذه ان نفسه حتى لو تركه بكون ضامناً ولا يستحق الجعل اذا رده عندهما وعند أبي
 يوسف لا يضمن ويستحق الجعل اذا رده وقد مر الأصل في كتاب القطة (وجعل) العبد الأبق
 (الرهن على الميراث) لانه حي دينة بالردة والرد سواء كان في حياة الرهن أو بعده هذا اذا كان

كله مضموناً بأن كانت قيمة مثل الدين أو أقل فإن كان بعضه امانة بأن كانت قيمته أكثر من الدين
 جعل حصه المضمون على المرتين وحصه الامانة على الراهن وان كان مديناً فالجعل على المولى
 ان اختار قضي ما عليه من الدين وان أتي ببيع العبد وأخذ الراد جعله من غنمه وما بقى يعطى
 لاصحاب الدين وان كان جانياً فإن اختار المولى الفداء فالجعل عليه وان اختار دفعه بالجناية
 فالجعل على ولي الجناية وان كان موهوباً فعلى الموهوب له وان رجع الوهاب في الهبة بعد الرد
 لأن المالك للموهوب له عند الرد والبالر جوع بعد ذلك كزواله بغيره من الاسباب وجعل عبد
 العبي في ماله وجعل المصوب على الغاصب وجعل عبد رقبته لرجل وتخلته لاخر على
 صاحب الخدمة في الحال فاذا مضت المدة رجع به على صاحب الرقبة ويبيع العبد به لانه بمنزلة
 العبد المشترك (وأمر بنفقته) أى نفقة الا بقر (كالامانة) لانه لقطعة حقيقة فيكون حكمه
 كحكمه من ان الاخذ اذا أنفق عليه من غير اذن القاضى يكون متبرعاً ولا بد من اشتراط
 الرجوع على المولى عند الاذن وفي خبائه بالنفقة عند حضور مولاه غير أنه لا يؤجره والله أعلم
 * هذا (كتاب) في بيان أحكام (المفقود) *

وهو العدم لانه من فقدت الشئ اذا طلبته فلم يجده وقيل هو من الاصل اذا تقول فقدت الشئ اذا
 أضلته وفقدته أى طلبته وفي الشرع (هو) أى المفقود (عائلاً لم يدرك) أى لم يعلم (موضع وحياته
 وموته) وأظهر في طلبه بجذون وقد انقطع عنهم خبره وخفى عليهم أثره فبالجهد قد يصلون الى المراد
 ورعاية تأخر اللقاء الى يوم التصاد (فينصب القاضى من يأخذ حقه) يعنى يقبض غلاته والديون
 التى اقتر بها غراموه لانه من باب الحفظ ولا يختصم في دين لم يقتر به الغريم ولا في نصب له في عقد
 أو عرض في يد غيره (ويحفظ ماله) بعد قبضه (ويقرم عليه) فلا يبيع منه شيئاً الا ما يخاف
 عليه الفساد لانه ان تعذر حفظه صورة فقد تعين معنى (وينفق) المنصب (منه) أى من مال
 المفقود (على قريبه ولداً) أى من حيث الولاد وهو فروع وعواضله فينفق على آباءه وأجداده
 وان علوا وعلى أولاده وان سفلوا (وينفق على زوجته) أيضاً لان نفقة هؤلاء واجبة من غير
 قضاء القاضى واهذا الوظفر واجاله أخذوه من غير قضاء ويكفون القضاء اعانة فلا يكون قضاء على
 الغائب بخلاف نفقة غيره هؤلاء كالاخوة والاعتماد وغيرهم من ذوى الرحم المحرم غير الولاد
 لان نفقتهم لا تجب الا بقضاء القاضى لما أنه مختلف فيه فلو قضى لهم كان قضاء على الغائب وهو
 لا يجوز والمراد من ماله الدراهم والدنانير لان حقهم في المطعوم والملبوس فاذا لم يكن ذلك في ماله
 يحتاج الى القضاء بالقيمة وهى النقود ان والقضاء على الغائب لا يجوز والتبرع لهما في هذا
 الحكم لانه يصلح قيمة كالمفقود وهذا اذا كان في يد القاضى وان كان وديعة أو ديناً ينفق عليهم
 منه ما اذا كان المودع والمدين مقرين بالوديعة والدين والتب والتسكاح اذ لم يكونا ظاهرين
 عند القاضى وان كانا ظاهرين فلا حاجة الى اقرارهما وان كان أحدهما ظاهراً والآخر
 يشترط الاقرار بما ليس بظاهر في الصحيح وان دفعوا اليهم بغير اذن القاضى ضمن المودع ولا ينفق
 الدين بخلاف ما اذا دفع الى القاضى نفسه أو الى غيره بأمره فان كانا جاحدين أصلاً أو كانا
 جاحدين السبب من النسب والزوجية لم يقبض أحد من المستحقين خضماً لنفسه لان ما يشته
 للغائب وهو المال لم ينعين لغيره بل هو ان يكون له مال آخر غير بخلاف ما اذا كان حقه متعيناً فيه

كما عبد يده على رجل أنه اشتراه من مولا الغائب وأعتقه فإنه يقضى على الغائب في مثله
 ضرر (ولا يفرق) القاضي (بينه) أي بين المفقود (وبينها) أي وبين امرأته وقال مالك إذا
 مضى أربع سنين يفرق بينهما وتعتد عدة الوفاة ثم تزوج ان شئت وبه قال الشافعي في قول
 وأجد في رواية لأن عمر رضي الله عنه فعل كذلك في الذي استموته الحن في المدينة وانا قوله عليه
 الصلاة والسلام في امرأة المفقود ان امرأته حتى يأتها البيان وعمر رضي الله عنه رجوع عن هذا
 (وحكم بونه) أي بون المفقود (بعد تسعين سنة) لأن الغالب لا يعيش أكثر من ذلك وبه قال
 أحمد والشافعي في قول وأبي يوسف قدره بمائة سنة وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه قدره بمائة
 وعشرين سنة وفي ظاهر الرواية مقدار ربعوت الاقران في بلده والمختار أنه يقوض الى رأى الامام
 لانه يختلف باختلاف البلاد والطباع وفي فتاوى الولوالجي قال بعضهم هو مقوض الى رأى
 القاضي يعني أي وقت رأى المصلحة حكم بونه قات الذي ذكره الشيخ هو الذي ذكره الشيخ الامام
 أبو بكر محمد بن حامد وقال الصدر الشهيد وعليه الفتوى كذا في الخلاصة وقال المتأخرون من
 مشايخنا انهم استوت سنة وفاة بالناس ودفعوا الحج عنهم (وتعتد امرأته وورث منه) أي من المفقود
 (حينئذ) أي حين حكم بونه (لا قبله) أي قبل ذلك حتى لا يرثه الا ورثته الموجودون في ذلك
 الوقت لان مات قبل ذلك الوقت من ورثته (ولا يرث) المفقود (من أحد مات) من أقاربه حال
 فقده قبل الحكم بونه لأن بقاء حما الى ذلك الوقت باستصحاب الحال وهو لا يصلح حجة لأن يستحق
 به مال الغير وانما يدفع به استحقاق ماله غيره فيكون كأنه حتى في ماله ميت في حتى مال غيره هذا اذا لم
 تعلم حياته الى أن يحكم بونه وان علم حياته في وقت من الاوقات يرث من مات قبل ذلك الوقت
 ولهذا الوقت نصيبه من مال من مات قبل ذلك الوقت من أقاربه كافي الحمل لاحتمال أن يكون حيا
 فيرث فان تبين حياته في وقت مات فمه قريبه كان له والابرذ الموقوف لاجله الى وارث مورثه الذي
 وقف من ماله وكذا اذا أوصى له بوقف الموصى به الى أن يحكم بونه فاذا حكم بونه يرث المال
 الموصى به الى ورثة الموصى (ولو كان مع المفقود وارث يحجب به) أي بالمفقود (لم يعط) أي الوارث
 شيئا صورته رجل مات عن بنتين وابن مفقود وابن وبنت ابن والمال في يد أجنبي فتمصادقوا
 على فقده الابن فطلبت البنات الميراث يعطيان النصف لانه متيقن به ويوقف النصف الآخر
 للمفقود ولا يعطى لولد الابن لانهم يحجبون بالمفقود ولو كان حيا فلا يستحقون الميراث بالشك
 ولا يترع المال من يد الاجنبي الا اذا ظهرت حياته (وان انقض حقه) أي حق الوارث (به)
 أي بالمفقود (يعطى) الوارث (أقل النصيبين ويوقف الباقي) ضروره تركت امرأته وجاؤا ما
 واختالا بين وأحاض كذلك مفقودا لالام السدس على تقدير حياته وعلى تقدير مماته الربع
 وللزوج النصف على تقدير حياته وعلى تقدير وفاته الربع والثمن وكذا الاخت على تقدير حياته
 وعلى تقدير حياته لها التسع فيعطى كل واحد منهم الاقل ويوقف الباقي من نصيبه واعلم ان
 الاصل فيه ان تصح المسئلة على تقدير ان المفقود حتى وعلى تقدير أنه ميت ثم انظر بين المستثنين
 فان توافقا ضرب وقف احدهما في جميع الاخرى وان تبانينا فاضرب كل احدهما في جميع
 الاخرى ثم اضرب من كان له شيء من مسئلة الوفاة في مسئلة الحياة أو في وفاةها ومن كان له شيء من
 مسئلة الوفاة في مسئلة الحياة أو في وفاةها فصوره الموافقة ما ذكرنا لانها تصح من ثمانية عشر على

تقدير الحياة وعلى تقدير الوفاة من ثمانية وبينهم ما موافقة بالنصف فإذا ضربت نصف أحدهما في جميع الآخر تبلغ اثنين وسبعين فبه تصبح الزوج سبعة وعشرون وتسعة موقوفه من نصيبه وللام اثنا عشر وستة موقوفه من نصيبه والاخت ثمانية وعشرة موقوفه من نصيبها فإن ظهرت حسابه أخذ كل واحد منهم ما كان مستحقا على ذلك التقدير فكمثل للزوج ستة وثلاثون ويبقى الذي أصاب للام والاخت بحاله لأن الحاصل إيهما على تقدير حياته هو الاقل والباقي للاخ وهو ستة عشر سهما وان حكم بموته في الزوج بحاله وكل للام والاخت ما كان موقوفه من نصيبهما وصورة البقية زوج وأخت لاب وأم وأخت لاب وهي موقوفه فله الحياة من سبعة ومسئله الوفاة من اثنين ولا موافقة بينهما فتضرب السبعة في الاثنين تبلغ أربعة عشر وكان الزوج ثلاثة من مسئلة الحياة تضرب في الاثنين تصير ستة والاخت لاب وأم كذلك ولله موقوفه واحد في الاثنين باثنين وللزوج في مسئلة الوفاة تسعة في السبعة بسبعة والاخت لاب وأم كذلك ويعطى لكل واحد منهم ما أقل النصيبين وذلك ستة والموقوف سهمان فإن رجعت المفقودة فالسهمان لها والاقسم للزوج وسهم للاخت لاب وأم وقد يجي فيه المماثلة كك ما إذا تركت زوجا وأما وأختين لاب وأم واحداهما موقوفه فالسهمان تصح من ثمانية لوجود التماثل للزوج منها ثلاثة وللأم سهم وللأخت الباقي وهو سهمان ولله موقوفه سهمان في وقتان حتى يظهر أمرها وقد يجي فيه المدخلة كما إذا تركت زوجا وأما وبنتا وأبنا وأخا لاب وأم والابن موقوفه قسم المسملتان من ستة وثلاثين لوجود المدخلة وأربعة عشر منها موقوفه وتجرى بينهما على ما أمر والله أعلم (كالحل) أي كما يوقف في الحل بأن مات وترك امرأته حاء لا فلا يخلو أو بما أن يكون غير حاجب للورثة أو كان حاجبا فإن كان غير حاجب شأنهم مثل ما إذا مات وترك ابنتين وحيدا فعلى قول أبي حنيفة يوقف الثلث المال وعلى قول محمد نصفه وعلى المفتي به ثلثه وهو قول أبي يوسف وإن كان حاجبا فإن كان يجب حرمان في الجميع كالأخوة والأخوات والأعمام وبني الأعمام يوقف جميع التركة ليجوز أن يكون أبنا وإن كان في البعض كالأخوة والجد يعطى للجد السادس ويوقف الباقي وإن كان يجب نقصان كك الزوج والزوجة يعطيان أقل نصيبهما ويوقف الباقي

* هذا كتاب في بيان أحكام (الشركة) *

الشركة انصيب وقال عليه السلام من أعتق شركا له في عبد أتى نصيبا وهو مصدر شركت الرجل أشركه شركا في المال وشريك الرجل ومشاركه سواء وفي الشرع عبارة عن العقد على الاشتراك واختلاف النصيبين وهي على نوعين الأولى (شركة الملك) وهي (أن يملك انسان غنما أو ربا) أي من حيث الارتكبان ورثاها من مورث (أو مراه) أي من حيث الشراء بأن اشتراها أو هبة بأن اتبهاها أو ملكا خايبا لا سميلا أو اختلط ما لهما من غير صنع أحدهما وخطأه خطأها بحيث يعتبر التميز ويتغير لكل هذا شركة ملك (وكل) واحد من شريكي الملك (أجنبي في قسط) أي نصيب (صاحبه) وفي بعض النسخ في قسط غيره والأول أولى حتى لا يجوز له أن يصرف فيه بغير إذن صاحبه كمال الأجنبي وإن باع نصيبه من شريكه جاز نفسه ما كان وكذا إذا باعه من غيره إلا في الخطأ والاختلاط فإنه لا يجوز أن يبيع من أجنبي إلا برضا صاحبه (و) الثاني

(شركة العقد) وهي (ان يقول أحدهما) أي أحدا الاثنين للآخر (شاركك في كذا أو يقبل الآخر) بان يقول قبلت لانه عقد من العقود فلا بد من الإيجاب والقبول وشرطه أن يكون فمقابل الوكالة ليكون كل منهما في الشراء أصلا في نصفه ووكيلا عن صاحبه في النصف الآخر فيكون المشتري مشتركا بينهما ما ويكون التكسب كذلك بحسب الشركة فلا يجوز في الاحتطاب والاحتشاش ونحوهما من المباحات لأن التوكيل لا يصح فيه (وهي) أي شركة العقد على أربعة أنواع الأول (مفاوضة) أي شركة مفاداة وشروط أشار إليها بقوله (ان تضمنت) الشركة (وكالة وكفالة) بأن يكون كل منهما وكيلا لا آخر وكفلا عنه فان قلت الوكالة بالجمهور لا يجوز فوجب ان لا تجوز هذه الشركة قلت التوكيل بالجمهور لا يصح قصد أو يصح ضمنا حتى يثبت المضاربة مع الجهالة لأنها توكيل بشرا شي محمول في ضمن عقد المضاربة فكذا هذا فان قلت الكفالة لا تجوز لا بقول المكفول له في المجلس فكيف جازت مع جهالته قلت ذلك في المكفول قصد أو ما إذا دخل في ضمن شيء آخر فلا يشترط على مامر في الوكالة (وتساويا) أي الشريكان (مالا) أي من جهة المال (وتصرفا) أي من جهة التصرف (ودينا) أي من جهة الدين لأن المفاوضة تنبئ عن المساواة ولا يكون إلا بما ذكره بين نتيجة هذه الشروط بقوله (ولا تصح) أي شركة المفاوضة (بين حر وعبد وصبي وبانغ ومسلم وكافر) لعدم التساوي وكذا لا تصح بين المجنون والعاقل وأجازها أبو يوسف مع اختلاف الدين مثل ما إذا تفاوض المسلم والذمي لأن ما يملكه الذمي من شراء الخمر والخنزير بما يملكه المسلم يتوكل غيره فيتحقق التساوي ولا يكره وعندهما يكون عنانا لأن الذمي يملك ذلك بنفسه والمسلم لا فإتني التساوي ثم انهم لا تصح إلا بالنظر في المفاوضة وبالنص على جميع ما تقتضيه المفاوضة لأن أكثر الناس لا يعرفون شرائطها فيستلزم النص عليها أو على مقتضاها لتكون معلومة ظاهرة (وما) أي الذي (يشترطه كل واحد من المتفاوضين) يقع مشتركا أي يكون الشركة (الاطعام أهله وكسوتهم) لا يكون مشتركا للضرورة استحسانا وكذا الاستئجار للسكنى أو للركوب لحاجته كالخروج وغيره وكذا الأدام والحاربة التي يطوؤها (وكل دين لزم أحدهما) أي أحد المتفاوضين (بجارة) مثل البيع والشراء (وبسبب غصب وبسبب كفالة) كانت بأمر المكفول عنه (لزم) الشريكان (الآخر) لما ذكرنا في الغصب خلاف أبي يوسف فإنه يقول يختص به الغاصب ولا يلزم الشريكة لانه ليس بجارة فصار كإرض الحناية وإليه أنه ملك المضمون عند أداء الضمان فثبت ضمان التجارة وفي الكفالة خلاف أبي يوسف ومحمد فانهما يقولان لا يلزم الشريكة لانه تبرع وله أنه تبرع ابتداء معاوضة انتهاء فبالنظر إليها يلزمه وإذا كفل بغير إذن المكفول عنه فإنه غير لازم لشريكه اتفاقا وكذلك الكفالة بالنفس (وتبطل) المفاوضة (ان وهب لاحدهما أو ورث) أحدهما (ما تصح فيه الشركة) وهو النقدان للنوات المساواة فيما يصلح رأس المال وينقلب عنانا (لا) تبطل ان وهب لاحدهما أو ورث (العرض) لأن التفاوت فيه لا يمنع ابتداء فكذا بقاء ولو ورث أحد عياديه نادره ودراهم أو دنانير لا تبطل حتى يقبض (ولا تصح) شركة (مفاوضة و) شركة (عنان بغير الندين) وهما الدراهم والدنانير (والتبر) وهو القطعة المأخوذة من المعدن وقال مالك يجوز في العروض إذا اتحد بنفس وعنده بعض الشافعية يجوز لو كان عرضا مثليا قلنا

هذا يؤدى الى ربح مالم يضمن لانه اذا باع كل منهما رأس ماله وتفاضل الثمنان فليس تحقه أحدهما
 من الزيادة فى مال صاحبه ربح مالم يضمن ومالم يملك بخلاف النقادين لأن ما يشتريه أحدهما يدخل
 فى ملكهما وغنمه فى ذمته يرجع به على صاحبه بحسابه اذ لا يتعين فكان ربح ما يضمن وأما التبر
 فقبل لأن الذهب والفضة خلقا اثنين وقيل لا يجوز الا بالاتعامل وهو الاصح (و) لا يصح أيضا بغير
 (القولس النافقة) أى الى الرابحة لانها الثمن فأخذت حكم النقادين وقيل هذا عند محمد لانها ملحقة
 عنده بالنقود وعندهما لا تصح الشركة فيها ولا المضاربة لأن رواجهما عارض باصطلاح الناس
 وقيل أبو يوسف مع محمد والظاهر أنه مع أبي حنيفة (ولو باع كل واحد من الاثنين نصف عرضه)
 أى نصف ماله من العروض (بنصف عرض الآخر وعقد الشركة) بعد البيع (صح) ما فعلاه
 فصار شركة عقد وهذا لانه بالبيع صار شريكه مالك حتى لا يجوز لكل منهما أن يتصرف فى
 نصيب الآخر ثم بالعقد بعد ذلك صار شركة عقد فغيره لكل منهما ما أن يتصرف فى نصيب
 صاحبه وهذه حيلة لمن أراد الشركة فى العروض وقوله بنصف عرض الآخر وقوع اتفاقا لانه
 لو باعه بالدراهم ثم عقد الشركة فى العروض التى باعها جاز أيضا (و) الثانية شركة (عنان ان
 تضمنت) الشركة (وكالة فقط) يعنى دون الكفالة وهى أن يشترك الرجلان فى نوع برأ وطعام
 أو فى عوم التجارة ولم يذكر الكفالة وهو مأخوذ من قولهم عن له كذا أى عرض له أو من عن له
 اذا ظهر له ~~ف~~ أنه ظهر له ان يشاركه فى البعض من ماله وعند الشافعى جميع العقود باطلة
 الا العنان وبه قال أحمد وعن مالك لأعرف الماء اوضة وعن أصحابه جوزها مالك فى الجملة
 لا بشرط التساوى فى المال بأن يفوض كل نصرته الى آخر مع حضوره وغيبته (وتصح) شركة
 العنان (مع التساوى فى المال دون) التساوى فى (الربح و) تصح أيضا مع (عكسه) وهو ان
 يتساوى فى الربح دون المال ومعناه أن يشترط الاكثر للعامل منهما وألاكثرهما عملا وان شرطاه
 للقاء عدأ ولا فلهما عملا فلا يجوز وقال زفر يستحقان الربح على قدر ربح مالهما ولا يجوز
 أن يشترطا خلاف ذلك لانه يؤدى الى ربح مالم يضمن وبه قال الشافعى ومالك ولنا قوله عليه
 الصلاة والسلام الربح على ما شرطوا والوضعية على قدر المالىين من غير فصل بين التساوى
 والتفاضل (و) تصح أيضا (يبعض المال) دون بعض لعدم اشتراط التساوى (و) تصح أيضا اذا
 كان من (خلاف الجنس) بأن كان من أحدهما دراهم ومن الآخر دنانير وقال زفر والشافعى
 لا يجوز لأن الربح فرع المال ولا تتصور الشركة فيه الا بعد وقوع الشركة فى الاصل ولا يتصور
 ذلك بلا خلط والجنسان لا يختلطان ولنا أن الشركة عقد توكيل من الطرفين لشترى كل منهما
 فى ذمته على أن يكون المشتري بينهما وهذا لا يقتصر الى الخلط والربح يستحق بالعقد كما يستحق
 بالمال وقيل هذه المسئلة مبينة على أن الدراهم والدنانير عينان عندهما كالعروض وعندنا لا
 (وعدم الخلط) أى ونصح أيضا بعدم الخلط بين المالىين على ما بينا خلافا ل زفر والشافعى (وطولب
 المشتري) وحده من شريكي العنان (بالتن) أى بالثمن الذى اشتراه لانه هو العاقد (فقط) أى
 لا يطالب الشريك الآخر لانها لا تتضمن الكفالة (ورجع) المشتري (على شريكه بحصته منه) أى
 من الثمن ان كان قد أدى الثمن من مال نفسه وهذا القيد أحمله الشيخ وكذا القدر وروى وذكره فى
 الهداية لانه وكيل من جهته فاذا انقذه من مال نفسه يرجع عليه فان كان لا يعرف ذلك الا بقوله

فقبله الحجة لانه بدى وجوب المال في ذمة الآخر والآخر ينكر والقول قوله وان كان قد قدم
 مال مشترك لا يرجع عليه (وتبطل) الشركة (بإزالة المالين) أى مالى الشريكين لانه هو الماعقود
 عليه فيها فاذا بطل العقد كالبس (او) هلاك (أحدهما) أى أحد المالين لأن الشريك لم
 يرض بالآخر الا بشركه هو في ماله فاذا هلك أحدهما فانت ذلك فقات رضاء بشركته فيسقط العقد
 وأى المالين هلك هلك من مال مالكه فان هلك في يده فظاهر وان هلك في يد الشريك فكذلك لانه
 امانة وانما قال (قبل الشراء) لانه اذا هلك أحد المالين بعد الشراء بالمال الآخر كان المشتري
 مشتركا بينهما وهو معنى قوله (وان اشترى أحدهما) أى أحد الشريكين (بجماله) أى بمال نفسه
 (وهلك مال) الشريك (الآخر فالمشتري) بفتح الراء (بينهما) أى بين الشريكين على ما شرطنا
 (ورجع) المشتري بجماله (بحصته منه) أى من الثمن (على شريكه) لانه وكيل في حصته فبكره
 وقد قضى الثمن من ماله فيرجع عليه بحسابه لعدم الرضا بدون ضمانه ثم الشركة شركة ملك عند
 الحسن بن زياد فلا يجوز لكل واحد منهما أن يتصرف الا في نصيبه لأن شركة العقد بطلت
 بإزالة أحد المالين وعند محمد شركة عقد حتى يجوز لكل واحد منهما التصرف فيه لانه حين وقع
 وقع مشتركا بينهما وشركة عقد فلا تبطل بإزالة أحد بعده (وتنسد) الشركة (ان شرط لأحدهما)
 أى لأحد الشريكين (دراهم مسماة من الربح) بأن قال أحدهما أكون لى من الربح مائة درهم
 مثلاً ثم يقسم الباقي لانه شرط يوجب انقطاع الشركة لانه قد لا يرجع الا ذلك القدر الذى جمعه
 لأحدهما (واكمل) واحد (من شريكي العنان و) شريكي (المفاوضة أن يضع) من الانبضاع
 وهو أن يدفع مالا لا آخر يتجر فيه ويكون الربح له لانه من عادة التجار (و) أن (يستأجر) من
 يتجر فيه أو من يحفظ المال لانه معتاد بينهم (و) أن (يودع) لانه اقامة الحافظ في المال (و) أن
 (يضارب) لانه بالدفع الى المضارب يصير المضارب مودعاً وباتصرف وكلاً وبالربح أحدهما
 والشركة فيه ضرورة ثبت ضرورة استحقاق الآخر من الربح مشاعاً فله أن يفعل هذه الاشياء
 كلها على الانفراد فكذا على الاجتماع وعن أبي حنيفة أنه ليس له ذلك لانه نوع شركة والاوّل
 أصح وهو رواية الاصل (و) أن (يوكل) لانه متعارف بينهم (ويده) أى بكل واحد من
 الشريكين (في المال أمانة) لانه قبضه بأذن صاحبه لا على وجه المبادلة والوثيقة فصار كالودعة
 والعارية (و) الثالث من أنواع شركة العقد شركة (تقبل) وتسمى شركة الصنائع وشركة الاعمال
 أيضا وهي جائزة عندنا خلافاً للشافعي وزفر في رواية لأن الشركة في الربح تبني على الشركة في
 رأس المال ولأما له ما فكيف يتصور التميز بدون الاصل ولما أن المقصود تخصيص المال
 بالوكيل وهذا ما قبل التوكيل فيجوز تفسير شركة التقبل بقوله (ان اشترك خياطان أو) اشترك
 (خياط وصباغ على أن يتقبلا الاعمال ويكون الكسب بينهما) وقال زفر ومالك لا يجوز مع
 اختلاف الصنعة كالخياط والصباغ لأن الشركة هي الخلطة ولا خلطة فيها ولما أن أول هذا
 العقد توكيل بالتصرف وآخره اشتراك في الربح فصار كالمضاربة فلا يشترط الاتحاد وكذا
 لا يشترط اتحاد المكان بالمكان بخلافهما (وكل عمل يتقبله أحدهما) أى أحد شريكي التقبل
 (يلزمهما) أى يلزم الشريكين جميعاً حتى يطالب كل منهما بذلك العمل لأن كل ما يتقبله
 أحدهما مضمون على الآخر فكان كالمفاوضة في ضمان الاعمال والمطالبة بالابدان وبطالبان

بالاجر ويبرآن بعمل أحدهما ويرأى المصلحة بعمل يدفع الاجرة الى أحدهما (وكسب أحدهما بينهما)
 يعني اذا عمل أحدهما دون الآخر كانت الاجرة بينهما على ما شرطوا ولو شرطوا العمل نصفين والمال
 اثلاثا جازا استحسنانا وفي القياس لا يجوز والمراد من المال الربح وفي شرح الطحاوي ويجوز
 اشتراط الربح بينهما على السواء وعلى التفاضل بان يكون أحدهما أحذق من الآخر في العمل
 وعند زفر لا يجوز متفاضلا وفي الخلاصة ولو شرط الربح في هذا الاحدهما أكثر مما شرط لآخر جاز
 عندنا لأن العمل متفاوت فديكون أحدهما أحذق من الآخر فان شرط الاكثر لآخر فذلك لا ينافي
 اختلاف المشايخ فيه اعلم وفي الغاية الصحيح أنه يجوز أيضا لان الربح بقدر ضمان العمل لا بحقيقة
 العمل ألا ترى الى ما نص عليه الحاكم الجليل الشهيدي في الكافي فان غاب أحدهما أو مرض
 ولم يعمل وعمل الآخر فهو أيضا بينهما ما وفي شرح الطحاوي ولو أن رجلا أجلس على دكانه رجلا
 يطرح عليه من العمل بالنصف القياس أن لا يجوز هذه الشركة لأن من أحدهما العمل ومن
 الآخر الخانات فتكون هذه شركة بالعروض فلا يجوز وفي الاستحسان يجوز لأن هذه شركة
 تقبل لأن تقبل العمل من صاحب العمل على فصار شركة بالاعمال (و) الرابعة من أنواع الشركة
 شركة (وجوه) سميت به لانه لا يشتري بالنسيئة الا من له وجاعة عند الناس وقيل لانها يشتريان
 من الوجه الذي لا يعرف وقيل لانها اذا جلسا ليدبرا أمرهما ينظر كل واحد منهما الى وجه
 صاحبه وقال الشافعي لا يجوز هذه الشركة وقد مر ثم فسر ذلك بقوله (ان اشتركا بالمال على
 ان يشتريا بوجهيهما ويبيعهما) وتكون هذه الشركة عنما ومفاوضة كشركة التقبل واذا انصاعا على
 المفاوضة وذكر اجمع ما تنضميه المفاوضة واجتمعت فيها اشراطها صارت مفاوضة والافعان
 (وتضمن) شركة الوجوه (الوكالة) لانه بذلك يتمكن من التحصيل اصاحبه اذ لا ولاية عليه
 وتضمن الكفالة أيضا مع ذلك اذا كانت مفاوضة (وان شرطاً) أي الشريك يمكن شركة الوجوه
 (مناصفة المشتري) بفتح الراء يعني أن يكون بينهما نصفين (أو شرطاً منالته) أي مثالثة المشتري
 بان يكون بينهما اثلاثا الثلث لاحدهما والثلثان للآخر (كذلك) أي كما شرطوا
 في المشتري (وبطل شرط الفضل) في الربح لأن استحقاق الربح بالضممان وهو يتبع المال في
 المشتري فيقتدر بقدره وفي المضاربة جاز على خلاف القياس اتعين المال فيها

* هذا (فصل) في بيان الشركة الفاسدة (ولا تصح الشركة في احتطاب) بأن يشتري اثنان على أن
 يحتطبا من الجبال ويبيعا (واصطياد) بان يصطادا ويبيعا (واسقاء) بأن يستقيا الماء من نهر
 أو بئر لانها تتضمن الوكالة والتوكيل في أخذ ما هو مباح باطل وكذا في الاحتشاش واجتناء
 الثمار من الجبال وكذا كل مباح الا عند مال واحد يصح وعين بعض الشافعية يصح في اسقاء
 من مباح وكذا لا يجوز اذا اشتركا في طلب الكنوز من المعادن وتقل الطين من أرض لا يملكها
 أو الجص أو الملح أو الكحل أو ما أشبه ذلك وكذا اذا اشتركا على ان يلبسان طين غير ملون أو يطبخا
 آجرا فان كان الطين أو النورة أو سهلة الزجاج ملوكا فاشتركا أن يشتريا ذلك ويطبخاه ويبيعا
 جاز وهو شركة الوجوه وكذلك لا يجوز اذا اشتركا في سؤال الناس والتكدي (والكسب)
 الحاصل من هذه الشركة (للعامل) لفساد الشركة (وعليه) أي على العامل (أي مثله للآخر)
 لانه استوفى منفعة غيره بعد فاسد فيجب عليه أيعر مثله حتى لو اشتركا ولا جدهما بقل ولا آخر

راوية ليست مقبولة على ما للماء فأبى ما استقى فهو له ويجب عليه اجر مثل آلة الاخر بالغاما بلغ عند محمد
 وعند أبي يوسف لا يجاوز به المسمى (والريح في الشركة الفاسدة) أى شركة تكون (بقدر المال
 وان شرط) أحدهما (الفضل) لانه تبع للمال وانما عدل عنه عند صحة التسمية ولم تصح فيبطل
 شرط التفاضل (وتبطل الشركة بموت أحدهما) أى بموت أحد الشريكين (ولو) كان الموت
 (حكما) أى من حيث الحكم وهو نصب على التمييز بان ارتد أحدهما ولحق بداء الحرب
 وحكم بالحق ولا فرق بين أن يعلم موت صاحبه أو لم يعلم لانه عزل حكمى فأذا بطلت الوكالة
 بطلت الشركة بخلاف ما اذا فسخ أحدهما الشركة في حاله يكون له الفسخ فيها بأن كان المال دراهم
 ودنانير توقف على علم الآخر لكونه عزلا فصديا (ولم يترك) أحد الشريكين (مال) الشريك
 (الاخر بلا اذن) منه لان الاذن في التجارة والزكاة ليست منها (فان اذن كل واحد
 منهم صاحبه باداء الزكاة عنه) (وأدبامعا) أى مجتمعين (ضمنا) يعنى ضمن كل واحد منهما ما لا
 (ولو) أذا أداء (متعاقبا) بأن أدى الاول ثم أدى الثانى (ضمن الثانى) علم بأداء صاحبه أو لم يعلم
 عند أدبى حنيفة رضى الله عنه وقالان علم بضمن والا فلا كذا في كتاب الزكاة وفي الزادات
 لا يضمن علم بأداء شريكه أو لم يعلم وهو الصحيح عندهما وعلى هذا الخلاف الوكيل باداء الزكاة
 أو الكفارات اذا أدى الأمر بنفسه مع المأمور أو قبله أو أعتق له ما أنه مأمور بالاداء
 وقد أتى به وله أنه أتى بغير المأمور به لان المأمور به اسقاط القرض عنه ولم يسقط به القرض فصار
 مخالفا علم أو لم يعلم بخلاف المأمور بقضاء الدين حيث لا يضمن بقضائه بغير علم بعد قضاء الامر لانه
 لم يخالف (وان اذن أحد المتفاوضين) لا (آخر) (بشراء أمة ليطأ فقه) أى اشترى له أمة مثل
 ما أذن له (فهى) أى الأمة (له) أى للمأذون له بالشراء (بلا شئ) يجب عليه عند أدبى حنيفة وقالان
 يرجع عليه بنصف الثمن لان المالك وقع له خاصة حتى حل له وطو هذا الثمن بمقابلته المالك فيكون عليه
 خاصة وقد قضاه من مال مشترك فيرجع عليه صاحبه بحصته كفاى عن الطعام والكسوة وله أن
 الجارية تدخل في ملكهما جريا على مقتضى الشركة اذا لم يكن تغييره ثم الاذن يتضمن هبة تصيبه
 لان الوطء لا يخل الا بالملك فصار كما اذا اشتريها ثم قال أحدهما لا (آخر) اقضها لك كانت هبة
 بخلاف طعام اهل وكسوتهم لان ذلك مستثنى عن الشركة للضرورة فبقية الملك له خاصة بنفس
 العقد فكان مؤدبا بئاعه من مال الشركة وللبائع أن يطالب بالثمن أيهما شاء على التقديرين

* هذا (كتاب) في بيان أحكام (الوقف) *

وهو في الأصل مصدر من وقفه اذا حسبه وقفا ووقف بنفسه وقفا يتعدى ولا يتعدى وعن
 المازني يقال وقف دارى وأرضى ولا يعرف وقفة من كلام العرب كذا نقل عن ابن جني
 وفي الشرح (هو) أى الوقف (حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة) أى بالغلة
 والربح الحاصل منها وهذا عند أبي حنيفة لان غرضه التصديق بغلته وهو لا يتصور الا اذا بقي
 الأصل على ملكه ويدل عليه قوله عليه السلام لعمر رضى الله عنه احبس أصلها وسبل غرتها
 رواه الذاهي وابن ماجه أى احبس على ملكك وتصدق بثمرتها او الا لكان مسنم لاجتماع
 وعندهما الوقف حبس العين على ملك الله تعالى وعند الشافعي وأحمد ينقل الملك الى الموقوف
 عليه لو شاء له وعن الشافعي انه ينتقل الى الله تعالى (والمالك) أى ملك الواقف (يزول) عن

أو زوف (بأنشاء) أي ببناء الفاضل (لا إلى ما أتت) عند أبي حنيفة لأنه فصل بينه وبين نفسه فنفذ
 قضاءه وعنده ما يزول من غير قضاء وأصل الخلاف أن الوقف لا يجوز عند أبي حنيفة أصلاً وهو
 المنع المذكور في الأصل وقيل يجوز عنده لأنه لا يلزم بغيره العارية حتى يرجع فيه أي وقت شاء
 ويورث عنه إذا مات وهو الأصح وعنده ما يجوز وزول ذلك الوقف عنه غير أنه عند أبي يوسف
 يزول بمجرد القول وعنده محمد لا يزول حتى يحول للوقف ويساوي سله إليه له ما في أصل صحة الوقف
 ما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أن عمر رضي الله عنه أصاب أرضاً من خير فقال بارزول الله
 أصبت أرضاً بخير لم أصب مالا قط أنفس عندي منه فأتاها مني فقال إن شئت حبست أصلها
 ونصفت بيننا فصدق بها عمر رضي الله عنه على أن لا تساع ولا توجب ولا تورث في الفقراء وذوي
 القربى والنسب وابن السبيل لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ويعطم غير متعول
 رواه البخاري ومسلم وآخرون ثم قال أبو يوسف يزول عن ملكه بمجرد القول لأنه احفاظ ملكه
 لله تعالى فصار كالعقوبة فالتلثة وقال محمد لا يزول حتى يسلمه إلى المتولى لأن التملك
 من الله لا يتحقق قصد الله لأنه مالك الأشياء ولكنه ثبت في ضمن التسليم إلى العبد كأي الزكاة
 وغيرها من الصدقات المنفقة ولا يـ حنيفة قوله عليه السلام لا حبس عن فرائض الله تعالى
 وقول شريح جاء محمد يبيع الحبس ولأن المالك فيه باق كما قد ذكرناه آنفاً ولأنه تصدق بالغلة
 أو بالمنفعة المعدومة وهو غير جائز إلا في الوصية وحديث ابن عمر رضي الله عنه لا يدل على لزومه
 وإيذا أراد عمر رضي الله عنه أن يبيع ذلك بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم لم يكره أن ينقض
 ما بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكره الطحاوي إلا أنه إذا حكم به حكم يلزم لأنه فصل
 بينهم فيه كما أنراجهتهدات وفي محيط شمس الأئمة الحلواني شرط جواز الوقف على قول أبي حنيفة
 وفرض أن يكون وصى به حتى لو لم يوص به لا يصح ويبقى على ملكه يجوز له بيعه ويورث عنه الآن
 تجوز الورثة قصير جائز وأبداً الوقف وقال الامام الاسي جاني في شرح الطحاوي الوقف عند أبي
 حنيفة على ثلاثة أوجه في وجه لا يجوز وهو ما إذا وقف داره وأرضه في صحة فلا يجوز وأن
 اشترط التأييد وسلم إلى المتولى ويجوز بيعه ويكون مبرأ من الوقف وفي وجه يجوز وهذا
 إذا وقفه في حال حياته وجه له وصية بعد وفاته فإنه يجوز من ثلث ماله وفي وجه لا يجوز في ظاهر
 الرواية وهو إذا وقف في مرض موته فهو كالوقف في حال صحته وروى الطحاوي عن أبي حنيفة
 أنه يجوز في هذا كله كالوصية بعد وفاته وذكر محمد في السير الكبير أن الوقف إذا أضيف
 إلى ما بعد الموت فهو باطل أيضاً عند أبي حنيفة وهو الصحيح وأكثر أصحابنا أخذوا بقوله ما
 (ولا يتم) الوقف (حتى يقبض) المتولى وهو قول محمد وبه يفتي مشايخ بخاري وهو أقرب إلى
 موافقة الآثار (ولا يتم أيضاً حتى) (تغرر) وهو قول محمد أيضاً احتريزه عن المشاع فإنه
 لا يجوز وقفه وعنده أبي يوسف يجوز لأن القسمة من ثمة القبض وأصل القبض عنده ليس بشرط
 فكذا اتهمه وأما ما لا يحتمل القسمة كالحمام ونحوه فلا يضره الشيوع كالمصدق والهبه
 إلا في المسجد والمقبرة فإنه لا يتم مع الشيوع مطاقاً بالاجماع لأن المأبأة فيه ما من أقبج ما يكون بان
 يدفن فيه الموتى سنة ويزرع سنة وبصلى في مسجد في وقت ويتخذ اصطبل في وقت بخلاف الوقف
 فإنه يمكن الاستغلال وقسمه الغلة فلا يمنع صحة الوقف فيما لا يحتمل القسمة عند محمد ولا فيما يحتمل

أدنا عند أبي يوسف ولو استحق بعض الوقف شأنا بطل في الكل عند محمد لأنه تسن أن الوقف كان
شأنا فعود الكل اليه أو إلى ورثته بخلاف ما إذا وقف في مرضه ثم مات ولم يخرج من ذلك
ورجعت الورثة في البعض شأنا أو رجع عرق الهبة كذلك حيث لا يطل الوقف ولا الهبة
لأن الشيوخ طار بعد صحته في الكل لعدم الشيوع وقت التصرف وانما طار بعده فلا يضره
ولو استحق جزء معين لم يطل في الباقي لعدم الشيوع وعلى هذا الهبة والصدقة المنقذة وهي التي
سأت إلى الفقه فميرت وجعلت لم لو كنه (و) حتى (يجهل آخره) أي آخر الوقف (بلهبة لا تنقطع)
عندهما وقال أبو يوسف إذا سمي فيه جهة تنقطع جاز وصار بعدهم الفقراء وإن لم يسمهم وإلهما
أن التصديق بالغلة قد يقع على وجه التأييد وقد لا يقع فلم ينصرف مطلقه إلى التأييد فوجب
التنصيص والخلاف في ذكر التأييد وأما نفس التأييد فشرط الإجماع وهو الصحيح وفي الجبهط لو
قال أرضي هذه صدقة موقوفة أو محترمة أو محبوسة ولم يذكر التأييد يصح الوقف عند الكل إلا عند
يوسف بن خالد السمتي لتأييد أبي حنيفة فإن ذكر التأييد شرط عنده لصحة الوقف والصحيح أنه ليس
بشرط ونقل الناطقي في الإجماع عن شروط محمد بن مقاتل عن أبي يوسف إذا وقف على رجل
بعينه جاز وإذا مات الموقوف عليه رجع الوقف إلى ورثة الواقف وعليه الفتوى وقال في
البرامكة قال أبو يوسف إذا انقضى الموقوف عليهم بصرف إلى المساكين فحصل عنه روايتان
(وصح وقف العقار بغيره وأكرهه) بفتح الهمزة والكاف والراء جمع الكار وهو الفلاح والقياس
أن لا يجوز لأن التأييد من شرطه وجه الاستحسان أنه اتسع للارض وهذا يدخل البناء في وقف
الارض تبعاً وعلى هذا سائر آلات الحراثة وقال الولول الجلي في فتاواه رجلى وقف بقرة على رباط
على أن ما خرج من لبنها ومنها يعطى أبناء السبيل جاز أن كان في موضع تعارف واذلك لم يكن
العرف كالإقامة (و) صح أيضاً وقف (مشاع قضى بجوازه) أي يجوز الوقف فيه لأن قضاء
القاضي يقطع الخلاف في المجهلات وإن لم يقض فيه فعلى قول أبي يوسف يجوز خلاف المجد
(و) صح أيضاً وقف (منقول) كالكرع والسلاح والنفاس والقدرة والقدوم والمنشار
والجنازة وثبائهم والمصاحف وكتب الفقه والحديث والأدبية وغير ذلك مما (فيه تعامل)
وتعارف بوقته وهو قول محمد وعليه الفتوى لورود الآثار بذلك وعند أبي يوسف لا يجوز
الأي الكراع والسلاح والكرع الخيل والساقعي جوز وقف كل ما يجوز بيعه ويمكن الانتفاع
به مع بقاء عينه قياساً على الكراع والسلاح قلنا الأصل عدم جواز الوقف فيه تصرفاً على مورد
الشرع وهو العقار والكرع فيبقى ما وراءه على أصل القياس إلا ما جرى التعامل فيه فصار
كل دارهم والدنانير ويجوز الوقف على تجهيز الجيش بالكرع والسلاح والنفقات في سبيل الله
ويدخل في وقف الارض ما كان داخل في البيع من الاشجار والبناء دون الزرع والثمار وفي
الهنداية ويدخل في حكم الكراع الإبل يعني يجوز حبس الإبل في سبيل الله لأنها يغزى عليها
كالنسل (ولذلك) الوقف لأنه لما صح الوقف ولزم كان إزالة ملك لا إلى مالك فلم يصح تأمكه
كالعق (ولا يقسم) الوقف أيضاً (وإن وقف) الواقف (على أولاده) لأن حقهم في الغلة لأبي
الغين والقسمه تنافي ذلك فلا يجوز إلا أن مقاسمة الواقف مع الشريك في وقف المشاع عند أبي
يوسف جائزة لأن القسمه أفرز وتميز الحقوق والمنوع التملك لا الأفرز ثم إن كان في القسمه

فضل ذراهم بأن كان أحد النصيبين أجود من الآخر فجعل بازاء الجودة ذراهم فان كان الاخذ
 للذراهم هو الواقف لا يجوز لانه يصير بائع بعض الوقف وبيع الوقف لا يجوز وان كان شريكه
 جاز لان الواقف مشترك بائع فكأنه اشترى بعض نصيب شريكه فوقفه (ويبدأ من غلته) أي من
 غلة الوقف (بعمارة) أي بعمارة الوقف (بلا شرط) من الواقف أراد شرط أو لم بشرط فالعمارة
 مقدمة لان قصد الواقف صرف الغلة دائماً ولا يبقى دائماً الا بالعمارة فيثبت اقتضاء من غير شرط
 ثم العمارة لاتزاد على قدر الوقف وعلى صفته أولاً هذا اذا كان الموقوف عليه معيناً أما اذا
 كان وقفاً على الفقراء ففيه اختلاف المشايخ فقل لا يجوز الزيادة وهو الاصح وقيل يجوز بأن
 يكون الثاني رائداً على الاول (ولو) كان الوقف (داراً) على سكنى شخص بعينه (فعمارته على
 من له السكنى) لانه هو المنتفع به والغرم بالغنم (ولو أئبى) أي امتنع من له السكنى عن العمارة
 (أو عجز) لفقره (عمر الحاكيم بأجرتها) بأن يؤجرها ويعمرها من الاجرة فلا بقاء الوقف فاذا عمرها
 ردها الى من له السكنى رعاية لحقه ولا يجبر المنتفع عن العمارة لان فيه اتلاف ماله ولا يصح اجارة
 من له السكنى لانه غير ناظر ولا مالك لكن الحاكيم يؤجرها له أو غيره فيعمرها بأجرتها بقدر ما يبقى
 على الصفة التي وقفها الواقف ولا يزيد على ذلك الا برضا من له السكنى وان كانت وقفاً على
 الفقراء فكذلك في رواية حتى لا يزيد على ما كانت عليه وفي رواية يجوز والاول اصح على
 ما ذكرنا وقال الاستروشنى في فصوله الموقوف عليهم لا يملكون اجارة الوقف قال الفقيه أبو جعفر
 ان كان الاجر كله للموقوف عليه بأن كان غيره لا يشركه في استحقاق الغلة فينشد يجوز وهذا
 في الدور والخوانيت وأما الاراضى فان كان الواقف شرط تقديم العشر والخراج وسائر المأون
 فليس للموقوف عليه أن يؤجرها وأما اذا لم يشرط ذلك فيجب أن يجوز ويكون الخراج
 والمؤنة عليه (وصرف) القاضى (نقصه) بكسر النون أي ما انتقص من الوقف مثل الاجر
 والخراج والخشب ونحوها (الى عمارته) أي الى عمارة الوقف (ان احتاج) الى ذلك (والا) أي وان
 لم يحتاج اليه (حفظه للاحتياج) أي لاجل الاحتياج في المستقبل أو الى الاحتياج لانه لا بد من
 العمارة والا فلا يبقى فيصرفه في الحال ان احتاج اليه والا يسكه الى وقت الاحتياج كي لا تعذر
 عليه أو ان الحاجة (ولا ينقصه) أي ولا ينقص القاضى النقص (بين مستحقى الوقف) لانه ليس
 لهم حق في العين ولا في جزء منه وانما حقهم في المنافع فلا يصرف اليهم غير حقهم وان تعذر إعادة
 عينه بيع وصرف ثمنه الى العمارة (وان جعل الواقف غلة الوقف لنفسه) بأن قال في كتابه يصرف
 الربيع اليه مدة حياته ثم من بعده الى فلان وفلان أو على جهات عينها جاز ذلك عند أبي يوسف
 وعليه مشايخ بل ترغيباً للناس في الوقف وقال محمد لا يجوز لان القرية تارالة الملك واشترط
 الغلة أو بعضها لنفسه يمنع ذلك فكان باطلا وبه قال الشافعي وهلال الرأي ولا يبي يوسف ماروى
 أنه عليه السلام كان يترك كل من وقفه ولا يحل ذلك الا بالشرط فدل ذلك على جوازها وعلى هذا
 الخلاف لو شرط الواقف ان يستبدل به أرضاً أخرى اذا شاء وتكون وقفاً مكانه أو شرط الواقف
 الخيار لنفسه ثلاثة أيام وفي الاجناس اذا وقف على نفسه لا يجوز في قول محمد بن الحسن وقال
 أبو يوسف يجوز وفيه أيضا لو قال أرضى صدقة موقوفة على نفسي كان الوقف باطلا وكذلك
 لو قال صدقة موقوفة على ان غلته الى ما عشت لا يجوز لوقف وكذلك لو قال صدقة موقوفة على

وعلى ولدي ونسلي الوقف باطل وفي المبسوط وكذلك على هذا الخلاف اذا شرط السكك أو شيئا
منه لم يبره أو أتمهات أولاده وفي الغاية اذا شرط الواقف أن يستبدل بأرض الوقف أرضاً أخرى
هل يجوز ذلك أم لا فقد نقل في الفتاوى الصغرى عن السير الكبير أن استبدال الوقف باطل
إلا رواية عن أبي يوسف وفي الخلاصة اذا شرط في أصل الوقف أن يستبدل به أرضاً أخرى
إن شاء ذلك فتكون وقفاً مكانه أقال الوقف والشرط جائز إن عند أبي يوسف وكذلك الشرط
أن يبيعها ويستبدل بثمنها مكانها وعند محمد وهلال الوقف جائز والشرط باطل وذكر الانصاري
في وقفه له الشرط يمكن لا يبيعها إلا بأذن الحاكم وإذا مات الواقف ولم يبيعها لا يجوز أن يبيعها
بعده يبيعها ولو شرط أن يبيعها ويجعل ثمنها للمساكين لم يجوز هذا الشرط وفي الخلاصة ذكر
الامام السرخسي في السير الكبير مسئلة ثم قال وبهذين خطاً من يجوز استبدال الوقف
وفيه أيضاً وكان الشيخ الامام ظهير الدين يفتي بجواز الاستبدال ثم رجع عنه وفي المغني عن محمد
إذا صار الوقف بحال لا ينتفع به المساكين فللقاضي أن يبيعه ويشتري بثمنه غيره وليس ذلك
إلا للقاضي (أوجعل) الواقف (الولاية إليه) أي التولي على أمور الوقف وهو النظر عليها وهو
جائز بالإجماع لأن شرط الواقف معتبر فيما عدا غير أن عند محمد يسلم ثم تكون له الولاية لأن
التسليم شرط عنده وإن لم يشترطها إلا حذف الولاية له عند أبي يوسف خلافاً لمحمد وفي الاجناس
عن وقف هلال إذا جعل أرضه صدقة موقوفة لله أبداً ولم يشترط الولاية لنفسه ولا غيره فالولاية
لواقف اشترط ذلك ولم يشترط ثم قال قال محمد في السير الكبير لا ولاية له إلا أن يشترطه لنفسه
وقوله (صح) جواب المسئلة (ينزع) الواقف الذي اشترط الولاية لنفسه (لو) كان (خائناً) غير
مأمون على الوقف (كالوصي) إذا كان غير مأمون ينزع منه (وإن شرط) الواقف في كتابه (أن
لا ينزع) يعني أن لا ينزعه القاضي ولا السلطان لأنه شرط مخاف لحكم الشرع فيبطل والله أعلم
بهذا (فصل) * في بيان أحكام المسجد والخان والمقبرة ونحوها (من بني مسجد لم ير ملكه)
عنه (حتى يقرره) أي حتى يميزه (عن ملكه بطريقة) أي بأفراز طريقه عن ملكه (ويأذن) للناس
(بالصلاة فيه) فإذا أصلي فيه (أي في المسجد) واحد من الناس (زال ملكه) وهذا كله عند أبي
حنيفة ومحمد أما الأفران فإنه لا يخص لله تعالى إلا به وأما الصلاة فيه فلا يشترط التسليم
عندهما فإذا انعزرتقوم الصلاة فيه مقامه ولا يشترط فيه قضاء القاضي ولا التعليق بالموت عند أبي
حنيفة بخلاف الوقف ثم يكتفي بصلاة الواحد في رواية عن أبي حنيفة ومحمد وعندهما أنه يشترط
الصلاة بجماعة جهر بأذان وإقامة حتى لو كان سراً بان كان بلا أذان ولا إقامة لا يصير مسجداً
ولو جعل له أماماً ومؤذناً ورجل واحد فصلي فيه بأذان وإقامة صار مسجداً اتفاقاً وعند أبي
يوسف يزول ملكه بمجرد قوله جعلته مسجداً لأن التسليم عنده ليس بشرط فصار كالاعتاق وبه
قالت الثلاثة إلا عند الشافعي وأحمد في رواية يشترط ذكر ألقا وقفت ولا يشترط عند أصحابنا
(ومن جعل مسجداً تحت سر داب) بكسر السين وهو بيت تحت الأرض للتبريد معزب ويقال له
بالفارسية زير زمين (أوفوقه) أي أوفوق المسجد (بيت) ويجعل باباً إلى الطريق وعزله عن ملكه
(أو اتخذ وسط دارة مسجد أو أذن للناس بالدخول فيه) أي في المسجد الذي اتخذ في وسط دارة
(له) أي لهذا الجاعل أو المتخذ (بيعه) أي يبيع هذا المسجد في حياته (ويورث عنه) بعد موته

لانه لم يخلص به لبقا حق العبد فيه ومع بقاء حق العبد في أسفه أو في أعلاه أو في جوانبه محيطا
 به لا يتحقق الخلو فان قلت مسجد بيت المقدس تحتته سرداب قلت السرداب فيه ليس بمملوك
 لاحد بل هو صالح المسجد حتى لو كان غيره مثله نقول بأنه مسجد وعن أبي حنيفة انه أجاز
 أن يكون الاسفل مسجدا والاعلى ملكا لأن الاسفل أصل وهو بناء ولم يجز عكسه وعن محمد
 عكسه لان المسجده عظيم ولا تعظيم اذا كان فوقه مستغل ومسكن بخلاف العكس وعن أبي
 يوسف انه أجاز الوجهين حين قدم بغداد ورأى ضيق الاماكن وعن محمد مثله حين قدم الري
 وعن أبي يوسف ومحمد انه اذا اتخذ وسط داره مسجدا صار مسجدا وان لم يعزل بابا الى الطريق
 لانه لما رضى بكونه مسجدا ولا مسجد الا بالطريق دخل فيه الطريق ضرورة ولو اتخذ أرضه
 مسجد ليس له الرجوع فيه ولا بيعه وكذا الايورث عنه بخلاف الوقف عند أبي حنيفة حيث
 يرجع فيه ما لم يحكم به الحاكم (ومن غنى سقاية أو سنايا أو دباطا) لأجل الغزاة (أو) جعل أرضه
 (مقبرة) للموتى (لم يرل ملكه عنه) أي عماد كرم من الاشياء (حتى يحكم به حاكم) عند أبي حنيفة
 وعند أبي يوسف يزول ملكه بالقول وعند محمد اذا استقى الناس من السقاية وسكنوا الخان
 والرباط ودفنوا في المقبرة زال ملكه عنها فكل واحد منهم بنى على أصله على ما ينشأ ثم لا فرق في
 الانتفاع في مثل هذه الاشياء بين الغنى والفقير حتى جاز لكل النزول في الخان والرباط
 والشرب من السقاية والدفن في المقبرة بخلاف الغلة حيث لا يجوز للفقراء وعلى هذا الوقف
 حتى لو وقف أرضا لتصرف غلتها الى الحاج أو الى الغزاة أو طلبه العلم لا يصرف الى الغنى منهم
 ذكره في المحيط (وان جعل شئ من الطريق مسجدا صح) معناه اذا بنى قوم مسجدا واحتاجوا
 الى مكان لتسبح فادخلوا من الطريق في المسجد وكان ذلك لا يضر باصحاب الطريق جاز وكذا
 اذا ضاق المسجد على الناس وبجنبه أرض لرجل تؤخذ أرضه بالقيمة كرها لما روى ان
 الصحابة رضوا الله عنهم لما ضاق المسجد الحرام أخذوا ارضين بكره من اصحابها
 بأقية وزادوا في المسجد الحرام (كعكسه) أي كما صح عكسه وهو ما اذا
 جعل في المسجد مزل للناس اتعارف أهل الامصار في الجوامع
 وجاز لكل أحد أن يترفيه حتى الكافر الا بالجنب والحائض
 والنفساء لما عرف في موضعه وليس لهم أن
 يدخلوا فيه الدواب والله سبحانه وتعالى
 أعلم بالصواب واليه
 المآب
 تم

5466

* (تم الجزء الاول ويليها الجزء الثاني اوله كتاب البيوع) *

صفحة		صفحة	
٩٩	كتاب الشهادة	٢	كتاب البيوع
١٠٤	باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل	٨	باب خيار الشرط
١٠٩	باب الاختلاف في الشهادة	١٢	باب خيار الرؤية
١١٢	باب الشهادة على الشهادة	١٥	باب خيار العيب
١١٥	كتاب الرجوع عن الشهادة	٢٢	باب البيع الفاسد
١١٨	كتاب الوكالة		فصل في بيان أحكام تصرفات البائع
١٢١	باب الوكالة بالبيع والشراء		والمشتري في الثمن والمبيع وفيما يكره من
١٢٩	باب الوكالة بالخصومة والقبض	٣٠	البيوع وما لا يكره
١٣١	باب عزل الوكيل	٣٣	باب الافالة
١٣٣	كتاب الدعوى	٣٥	باب التولية
١٣٩	باب التحالف		فصل في بيان أحكام البيع قبل قبض
١٤٣	باب ما يدعيه الرجلان		المبيع والتصرف في الثمن بالزيادة
١٥٠	باب دعوى النسب	٣٨	والتقصان وغير ذلك
١٥٣	كتاب الاقرار	٤١	باب الربا
١٥٨	باب الاستملاء وما في معناه	٤٥	باب الحقوق في المبيع
١٦١	باب اقرار المريض دين الصحة	٤٦	باب الاستحقاق
١٦٣	كتاب الصلح	٤٨	فصل في بيع الفضولي
١٦٥	فصل في أقسام الصلح	٥٠	باب السلم
١٦٧	باب الصلح في الدين	٥٧	مسائل متفرقة
١٦٩	فصل في بيان الخارج وغيره	٦٢	كتاب الصرف
١٧٠	كتاب المضاربة	٦٧	كتاب أحكام الكفالة
١٧٤	باب المضارب		فصل في مسائل متفرقة من جنس هذا
١٧٧	فصل فيما يقع له المضارب	٧٥	الباب
١٧٩	كتاب الودعة	٧٨	باب كفالة الرجلين والعبدین
١٨٢	كتاب العارية	٨٠	كتاب الحوالة
١٨٤	كتاب الهبة	٨٢	كتاب القضاء
١٨٧	باب الرجوع في الهبة		فصل وإذا ثبت الحق لامتدعى أمره
	فصل في بيان أحكام الهبة بالشرط	٨٦	بدفع ما عليه
١٨٩	والاستثناء وغيرهما	٨٧	باب كتاب القاضي الى القاضي وغيره
١٩٠	كتاب الاجارة	٩٢	باب التحكيم
	باب ما يجوز من الاجارة وما يكون	٩٣	مسائل شتى

صفحة		صفحة	
٢٧١	فصل في البيع	٢٩٣	خلافا فيها
٢٧٦	كتاب احياء الموات	٢٩٦	باب الاجارة الفاسدة
٢٧٨	مسائل الشرب	٣٠٠	باب ضمان الاجير
٢٨٠	كتاب الاثربة	٣٠٣	باب فسخ الاجارة
٢٨٣	كتاب الصيد	٣٠٦	كتاب المكاتب
٢٨٦	كتاب الرهن	٣٠٨	باب ما يجوز للمكاتب أن يفعله
	باب ما يجوز زيارته والارتهان به	٣١٠	فصل في كتابة المدبر وأم الولد وغيرهما
٢٨٩	وما لا يجوز	٣١٢	باب كتابة العبد المشترا
٢٩٢	باب الرهن بوضع على يد عدل	٣١٤	باب عجز المكاتب وموته وموت المولى
	باب التصرف في الرهن والجناية عليه	٣١٦	كتاب الولاء
٢٩٤	وجنائه على غيره	٣١٧	فصل في بيان ولأء المعاقدة
	فصل في بيان تغير الرهن وزيادته	٣١٨	كتاب الاكراه
٢٩٧	وغيرهما	٣٢١	كتاب الحجر
٢٩٨	كتاب الجنائيات	٣٢٥	فصل في بيان حد البلوغ
٣٠٠	باب ما يوجب القود وما لا يوجب	٣٢٦	كتاب المأذون
٣٠٤	باب القصاص فيما دون النفس	٣٣٠	كتاب الغصب
٣٠٦	فصل في الصلح وغيره		فصل في تصرفات الغاصب في المغموص
٣٠٧	فصل في تعدد الجناية	٣٣٤	وغيره
٣٠٩	باب الشهادة في القتل	٣٣٧	كتاب الشفعة
٣١٠	باب اعتبار حالة القتل	٣٣٩	باب طلب الشفعة
٣١١	كتاب الدية	٣٤٣	باب ما يجب فيه الشفعة وما لا يجب
٣١٢	فصل في بيان ديات الاطراف	٣٤٤	باب ما ينطلي به الشفعة
٣١٤	فصل في بيان أحكام الشجاج	٣٤٦	كتاب القسمة
٣١٧	فصل في بيان أحكام الجنين	٣٥٢	كتاب المزارعة
٣١٨	باب ما يحدثه الرجن في الطريق	٣٥٤	كتاب المساقاة
٣٢٠	فصل في الحائض المائت	٣٥٥	كتاب الذبايح
	باب جنابة البهيمة والجنابة عليه او غير	٣٥٩	فصل فيما يحل أكله وما لا يحل
٣٢١	ذلك	٣٦١	كتاب الاضحية
٣٢٤	باب جنابة المملوك والجنابة عليه	٣٦٤	كتاب الكراهية
٣٢٧	فصل في بيان ما يجب بقتل العبد	٣٦٥	فصل في الاكل والشرب
	باب غصب العبد والمدبر والصبي	٣٦٧	فصل في اللبس
٣٢٩	والجنابة في ذلك	٣٦٨	فصل في النظر والس

صفحة	باب الوصية بالخدمة والسكنى والتمرة	٣٤٨	باب القسامة
٣٤٩	باب وصية الذمي	٣٣٤	كتاب المغاقل
٣٥٠	باب الوصي	٣٣٦	كتاب الوصايا
٣٥٢	فصل في الشهادة	٣٣٨	باب الوصية بثلاث المال
٣٥٣	كتاب الخفني	٣٤٤	باب العتق في المرض
٣٦٤	كتاب القرائض	٣٤٦	باب الوصية للاقارب وغيرهم

(تمت)